

وَرَأَى الشُّعْرَانَ إِسْلَامَتَهُمَا الْأَوْفَاقَ وَالْأُفُقَ وَالْإِسْلَامَ
مَكْتَبَةَ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ
الْمَدِينَةِ الْمَنُورَةِ

الفن :

عنوان المخطوطة :

اسم المؤلف :

مصارف:

أول المخطوطة :

آخرہ : _____

إسم الناسخ :

الملاحظات :

عدد الأوراق

مجموعة مكتبة

تاريخ النسخ : مكان النسخ : نوع الخط :

عدد الأسطر : المقاس : X م

رقم الحفظ :

ما مضى فاسح

العمدة في الأحكام

عن خير الأنام محمد عليه أفضل الصلاة
والسلاجع الفقيه الإمام
الحافظ الأرحم الزاهد جمال العلماء
وعز الإسلام تقي الدين أبي محمد عبد الغني
بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي
رحمه الله وأتابه الجنة بمرجته أمين

وصل الله على محمد وآله وصحبه وسلم

هذا الكتاب من كتب
مكتبة محمد الصنوي
بمكة المكرمة
في سنة ١٢٠٦ هـ

ملام العبد الفقير
السعودي أبو بكر
من والدة



المكتبة
أبو بكر
مكتبة محمد الصنوي

ما ذكره في كتابه
ما ذكره في كتابه
في سنة ١٢٠٦ هـ

هذا الكتاب من كتب
مكتبة محمد الصنوي
بمكة المكرمة
في سنة ١٢٠٦ هـ

مكتبة محمد الصنوي
بمكة المكرمة
في سنة ١٢٠٦ هـ

كتاب المقدس

الأحد
اليوم

ثم قال رايته النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ نحو وضوئي هذا ثم قال من توضأ نحو وضوئي هذا
م صلى ركعتين لا يجتهد فيهما فغفرله ما تقدم من ذنبه وعن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه
قال شهدت عمرو بن أبي حسين قال عبد الله بن زيد عن وضو النبي صلى الله عليه وسلم فدا عاتور من
فروضه وضو النبي صلى الله عليه وسلم قالوا على يديه من التوراة فغسل يديه ثلاثاً ثم أدخل يده في التوراة
فضمض واستنشق واستنثر ثلثاً ثلثاً غرأت ثم أدخل يده فغسل وجهه ثم أدخل يده من
إلى المرفقين ثم أدخل يده فمسح رأسه فاقبل بها وأدبر مرة واحدة ثم غسل رجله وفي رواية
بداً بمقدم رأسه حتى ذهب بها إلى فمها ثم ردها حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه وفي رواية
أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرنا أنه ما في توضؤي صفه قال الشيخ التوراة
الطشت عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل
اليمنى في شعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله وعن نعيم الحارثي عن أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا متي يدعون يوم القيامة غراً محجلين من أنا الوضوء
فمن استطاع منكم أن ينيل غزاه فليفعل وفي لفظه رايته أباه مرة يتوضأ فغسل
وجهه ويديه حتى كاد يبلغ المنكب ثم غسل رجله حتى رفع إلى الساقين ثم قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا متي يوم القيامة يدعون غراً محجلين من
أنا الوضوء فمن استطاع منكم أن ينيل غزاه فليفعل وفي لفظه مسلم سمعت خليلي
صلى الله عليه وسلم يقول يبلغ الجلبه من المؤمن حيث يبلغ الوضوء
الأسطابة عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
إذا دخل الخلا قال اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث قال الشيخ الحديث نعم
الحا والبا وهو جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة استعاذ من ذكر الشياطين
وأنا منهم عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا أتيت الغايط فلا تستقبلوا القبلة بغايط ولا بول ولا تستدبروها ولكن
شقوا أو غرّبوا قال أبو أيوب فقد منّا الشام فوجدنا من اجتمع قد نبت نحو الكعبة
فمحو عنهم ونسئعفر الله عز وجل قال الشيخ الغايط المطمين من الأرض كانوا
بنيابونه الحاجة فكنوا به عن نفس الحاجة كراهية لذكره فخاص اسمه والمراد
جمع المخاص وهو المغنسل وهو أيضاً كناية عن موضع الخلق عن عبد الله بن عمر

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال رقت يوماً على بيت حفصة رضي الله عنها فرايت
النبي صلى الله عليه وسلم يقضي حاجته فاستقبل الشام فاستدير الكعبة عن انس بن
مالك رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الخلاه فاحملنا وعلامة
عوي اذا واه من ماء وغيرة ففستنجي بالماء قال الشيخ العترة الحرة عن ابي ثناء الحرب
بن ربيع الانصاري رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يترك احدكم ذكره بيمينه
وهو يتوكل ولا يمسح من الخلا بيمينه ولا يمسح من الاثام عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما
قال امر النبي صلى الله عليه وسلم بغير من فقال انهما البعدان وما بعدان في كثيرهما اما احدهما
فكان لا يستتر من البول واما الاخر فكان يمشي بالثوبه فاخذ جريدة رطبة فمسح بها نصفي
فغرز في كل قير واحدة فقالوا يا رسول الله لم فعلت هذا قال لعله خفت عماما لم يمسح
باب السواك عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو لا ان
اشق على امتي لامرهم بالسواك عند كل صلاة وعزيفه بن الممان رضي الله عنه قال كان النبي
صلى الله عليه وسلم اذا قام من الليل يتوضأ بالسواك عن عائشة رضي الله عنها قالت
دخل عبد الرحمن بن ابي بكر على النبي صلى الله عليه وسلم وانا مسندته الى صدره ومع عبد
الرحمن سواك رطب فاستن به فاباه النبي صلى الله عليه وسلم فاستن به فاباه رسول الله صلى الله
فقطمه وطيبه ثم رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فاستن به فاباه رسول الله صلى الله
عليه وسلم استننا احسن منه فما عدا ان فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم
رفع يده او اصبعه ثم قال في الرين لا على اللثة ثم قضاه وكانت تقول ما بين حافتي ودافني
وفي لفظ فرانه ينظر اليه وعرفت انه يحب السواك فقلت اخذته فاشاد براسه ان يعمر
لفظ البخاري ولم يمسح غوره عن ابي موسى رضي الله عنه قال ابنت النبي صلى الله عليه وسلم وهو
يسناك سواك قال وطرف السواك على لسانه يقول اع اغ والسواك وفيه كانه
يتيمع **باب المسح على الخشب** عن المغيرة بن عبة رضي الله عنه
قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فاهويت لانه خفية فقال دعهم فاني
ادخلتها طاهرين فمسح عليهما عن جديفة بن الممان رضي الله عنه قال كنت مع النبي صلى
الله عليه وسلم قال فقال وتوضأ ومسح على خفيه **باب المسح على الخشب**
وعنه عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال كنت رجلاً مثلاً فاستحييت

رضي الله عنه

وما صوره اذا غسل
توضأ بها يغسل قال قتادة بن شبيب

ان اسال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكان ابنته فامرت المقداد بن الاسود فسأله فقال
يغسل ذكره وتوضأ وللخاري اغسل ذكره وتوضأ ولمسح توضأ وانضح فوجله عن عباد
بن ميم عن عبد الله بن زيد عن عاصم المازني قال سكي الى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يغسل اليه
انه يجد النبي الصلاة قال لا يضر حتى يسمع صوتاً او تحرجاً عن ام قيس بنت مخض
الاسدي رضي الله عنه انما انت باين لها صغير لم ياكل الطعام الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فقال علي توبه ويا ايها فتحة
لم يغسله عن عائشة ام المؤمنين رضي الله عنها قالت اني ارسول الله صلى الله عليه وسلم يصبي
فقال علي توبه فدعي ما فانه اياه ولمسح فانبه بوله ولم يغسله عن انس بن مالك رضي الله عنه
قال جاعلاني وقال في طائفة المنجرة فوجره الناس فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم فلما قضى
بوله امر النبي صلى الله عليه وسلم يدوب من ما فاهرق عليه عن ابي هريرة رضي الله عنه قال
سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الفطرة خمس الختان والاستحاراد وقص الشارب
وتقليم الاظفار ووتف الاطراف **باب الحامه** عن ابي هريرة رضي الله عنه
ان النبي صلى الله عليه وسلم لقيه في بعض طرق المدينة وهو جنب قال فالتحست منه فلهيت
فاغتسلت ثم جئت فقال ابن كعب يا ابا هريرة قال كنت جئاً ففكرت ان اجالسك
وانا على غير طهارة قال سبحان الله اني لم لا نجس اليك وعن عائشة رضي الله عنها قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اغتسل من الحامه غسل يديه وتوضأ وصوه للصلاة
ثم اغتسل ثم نخل يديه شعرة حتى اذا طن انه قد اراد ان يشربه افاض عليه انما ثلاث مرات
ثم غسل ساير جسده وقالت كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من انا واحد
نعتزف منه جميعاً وعن ميمونة بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت
وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم وضو الحامه فاكفائتمه على سارية منى اولئكا
ثم غسل فرجة ثم ضرب يده بالارض او الحائط مرتين اولئكا ثم مضى واستشعر وغسل
وجهه ودراعية ثم افاض على راسه الماء ثم غسل جسده ثم سحى فغسل رجله فانيته خرفة
فليردها فجعل ينفض المايديه عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال
يا رسول الله ابرقنا احداً وهو جنب قال نعم اذا توضأ احدكم فليبرق على سلة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم قالت جات ام سليم امرأة ابي طلحة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال يا رسول الله ان الله لا يسخي من الحوض هل علي المرأة من غسل اذا هي احملت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم اذا رأت الماء عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اغسل الجنابة من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخرج الى الصلوة وان يقع الماء في ثوبه وفي لفظ لمسلم لقد كنت افركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فوكتا فيصلي فيه وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل وفي لفظ وان لم يترك عن ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم انه كان هو وابوه عند جابر بن عبد الله رضي الله عنه وعنده قوم فسأله عن الغسل فقال يكفيك صاع فقال رجل يا كعبني فقال جابر كان كفي او في منك شعرا وخبرا منك تريد النبي صلى الله عليه وسلم ام انما في ثوب وفي لفظ كان النبي صلى الله عليه وسلم يفرغ علي رأسه ثوبا الذي قال ما يكفيك هو الحسن بن محمد بن علي بن ابي طالب ابو ابن الجعفي **باب الثمن** عن عمران بن حصين رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا معتزلا لم يصل في اليوم فقال يا فلان بما منعك ان تصلي في اليوم فقال يا رسول الله اصابني جنابة ولما قال فقال عليك بالصعيد فانه يكفيك عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال يعني النبي صلى الله عليه وسلم فاجتهد فلم يجد الماء فتمسحت في الصعيد كما تمنع الدابة ثم انبت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال انما يكفيك ان يبول برك هكذا ام ضرب بيده الارض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اعطيت حيا لم يعطهن احد من الانبياء قبلي نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لي الارض مسجدا وطهورا فاما رجل من امتي ادركته الصلوة فليصل واحلت لي العناء ولم يخل احد قبلي واعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث الى قومه ويبعث الي الناس عامه **باب الحصن** عن عائشة رضي الله عنها ان فاطمة بنت ابي جحش سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني استحاض فلا اطهر فاذا دع الصلوة فقال لا ان ذلك عرق ولكن دع الصلوة قدر الايام التي كنتي تحضين فيها ثم اغتسلي واصلتي وفي رواية وليست بالخصية فاذا اقبلت الخصية فانزكي الصلوة فاذا ذهبت قدرها فاعسلي عنك الدم وصلتي وعن عائشة رضي الله عنها ان ام حبيبة استحيضت سبع سنين

ومع

فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فامرها ان تغتسل فكانت تغتسل لكل صلوة وعن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اغتسل انا والنبي صلى الله عليه وسلم من ابار واحد كلانا جنب وكان يامرني فانزله فباشرتني فانا حائض وكان يخرج راسه الي وهو معتلف فاعسله وانا حائض وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتلى في حجرى وانا حائض فيقرا القرآن وعن معاذة قالت سألت عائشة رضي الله عنها افقلت ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلوة فقالت احروريه انت قلت لست بحرورية ولكني اسأل قال كان يصيبنا ذلك ففومر بقضاء الصوم ولا فومر بقضاء الصلوة **باب الصلوة ما تالموا** عن ابي عمر والشيباني واسمه سعيد بن ابي ناك حدثني صاحب هذه الدار وشاربيه الى دار عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم ابي العمل احب الي الله عز وجل قال الصلوة علي وقتها قلت ثم اي قال برأوا الدين قلت ثم قلت اي قال الجهاد في سبيل الله قال حدثني بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما استزدته لرادني عن عائشة رضي الله عنها قالت لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الحجر فيشبهه معه تسام من المومنات فمعه عات ثم رجعن الى بيوتهن ما يعرفهن احد من الغلس المروط اكسيه معلة يكون من خبز وتكون من صوف ومنافع متلحفات والغلس اختلاط ضياء الصبح بظلمة الليل عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالهاجرة والعصر والسجدة والمغرب اذا وجبت والعشا احتيانا واخيانا اذا راهم اجتمعوا عجل واذا راهم ابطوا اخروا الصبح كان النبي صلى الله عليه وسلم يصليها بغلس عن ابي المنهال سيار بن سلامة رضي الله عنه قال دخلت انا وابي علي ابني رزاه الاسلم رضي الله عنه فقال له اي كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي المكتوبة فقال كان يصلي الهجر التي تدعو بها الاولي حين تدهض الشمس ويصلي العصر ثم يرجع احدا الى حله في اقصى المدينة والشمس حية ونسيت ما قال في المغرب وكان يستحب ان يورخ من العشاء التي تدعو بها العتمة وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وكان يغفل من صلاة العداة حين يعرف الرجل حيلته ويعبر بالستين الى المائتين عن ابي بن ابي طالب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الحندق ملا الله قلوبهم وروى نارا كما شغلوا عن الصلوة الوشطي حتى غابت الشمس وفي لفظ لمسلم شغلوا عن الصلوة

متلحفات

في صلاة العصر ثم صلاها بين المغرب والعشاء وله عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ما انتظر الصلاة وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر الصلاة
 على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يقولون فيها لا تؤمنا ولو يقولون لا تؤمنا
 ان امر الصلاة فتقام ثم امر رجلا فبصره بالناس ثم انطلق معي رجال معهم حزم من حطب الى
 قوم لا يشهدون الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا استأذنت احدكم امراته الى المسجد فلا يمنعها قال فقال
 بل ان عبد الله والله لمتنعهن قال فاقبل عليه عبد الله فبصره سبعا سمعته سبعا مثله قطلا
 فقال اخبرك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقول والله لمتنعهن وفي لفظ لا تمنعوا اما الله
 مشا جده الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين
 قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد الجمعة وركعتين بعد المغرب وركعتين
 بعد العشاء وفي لفظ فاما المغرب والعشاء والجمعة ففي بيته وفي لفظ ان من عمره قال حدثني
 حفصة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين خفيفتين بعد الطلوع
 الفجر وكانت ساعة لا ادخل على النبي صلى الله عليه وسلم فيها عراة ربيته رضي الله عنها قال ثم لم يكن
 النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل الا بعد ما عهد منه على ركعتي الفجر وفي لفظ لم يكن ركعتي الفجر
 خير من الدنيا وما فيها **باب الادان** عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه
 وآله ان ادان ويوتر الاقامة عن الحجفة وهب عبد الله السواي رضي الله عنه قال ان النبي صلى الله عليه
 وسلم وهو في قبة له صرأ من ادم قال خرج بلا بوضوء من ناصب وائل قال فخرج النبي صلى الله عليه
 وسلم عليه حلة حمراء كاني ابطر الى ابيض ساقية قال فتوضا واذن بلال قال فجعلت اتبعه فاهاهنا
 وهاهنا يقول مينا وشمالا يقول حي على الصلاة حي على الفلاح ثم ركعت له عترة فتقدم وصلى الظهر
 ركعتين ثم امر ان يصلي ركعتين حتى رجع الى المدينة عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان لا يودن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا اذان من
 ام منكم عن ابن مسعود الخ ذري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سمعتم
 فقولوا مثل ما يقول **باب اسماء الصلاة** عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه يرمى برأسه
 وكان ابن عمر يفعلة وفي رواية كان يوتر على غيره ولم يغيره لانه لا يصلي عليها المكتوبه

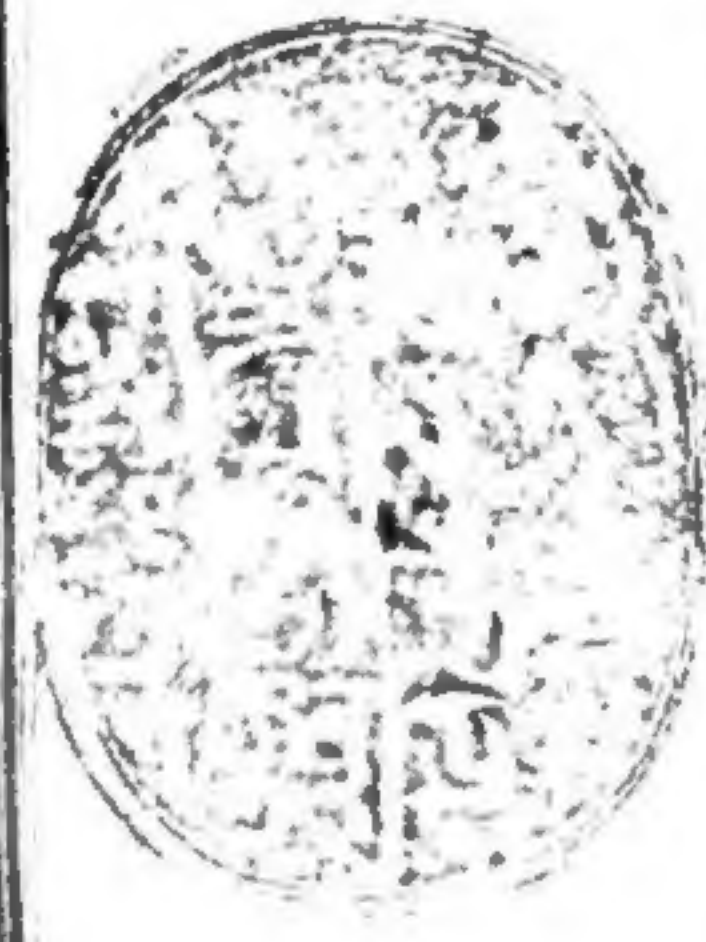
ن

صحت

الصلوات

يصلي

شيئا



بها خطبة فاذا صلى لم يزل الملا يكبه تنصلي عليه ما دام في صلاة اللهم صل عليه اللهم ارحمه
 ولا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر الصلاة
 على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يقولون فيها لا تؤمنا ولو يقولون لا تؤمنا
 ان امر الصلاة فتقام ثم امر رجلا فبصره بالناس ثم انطلق معي رجال معهم حزم من حطب الى
 قوم لا يشهدون الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا استأذنت احدكم امراته الى المسجد فلا يمنعها قال فقال
 بل ان عبد الله والله لمتنعهن قال فاقبل عليه عبد الله فبصره سبعا سمعته سبعا مثله قطلا
 فقال اخبرك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقول والله لمتنعهن وفي لفظ لا تمنعوا اما الله
 مشا جده الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين
 قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد الجمعة وركعتين بعد المغرب وركعتين
 بعد العشاء وفي لفظ فاما المغرب والعشاء والجمعة ففي بيته وفي لفظ ان من عمره قال حدثني
 حفصة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين خفيفتين بعد الطلوع
 الفجر وكانت ساعة لا ادخل على النبي صلى الله عليه وسلم فيها عراة ربيته رضي الله عنها قال ثم لم يكن
 النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل الا بعد ما عهد منه على ركعتي الفجر وفي لفظ لم يكن ركعتي الفجر
 خير من الدنيا وما فيها **باب الادان** عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه
 وآله ان ادان ويوتر الاقامة عن الحجفة وهب عبد الله السواي رضي الله عنه قال ان النبي صلى الله عليه
 وسلم وهو في قبة له صرأ من ادم قال خرج بلا بوضوء من ناصب وائل قال فخرج النبي صلى الله عليه
 وسلم عليه حلة حمراء كاني ابطر الى ابيض ساقية قال فتوضا واذن بلال قال فجعلت اتبعه فاهاهنا
 وهاهنا يقول مينا وشمالا يقول حي على الصلاة حي على الفلاح ثم ركعت له عترة فتقدم وصلى الظهر
 ركعتين ثم امر ان يصلي ركعتين حتى رجع الى المدينة عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان لا يودن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا اذان من
 ام منكم عن ابن مسعود الخ ذري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سمعتم
 فقولوا مثل ما يقول **باب اسماء الصلاة** عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه يرمى برأسه
 وكان ابن عمر يفعلة وفي رواية كان يوتر على غيره ولم يغيره لانه لا يصلي عليها المكتوبه

والخاري إلا الغرائض عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال بينا الناس في صلوة الصبح
اذ جاءهم ات فتلا ان النبي صلى الله عليه وسلم قد نزل عليه الليلة قرآن وقد امر ان يستقبل القبلة فاستقبلوها
فكانت وجوههم الى الشام فاستدروا الى الكعبة عن ابن سيرين قال استقبلنا انسا حين قدم
من الشام فلقيناه بعين النمر فرائبه يصلي على حمار وجهه من الخ الجاني يعني عن يسار الكعبة
فقلت يا ايها النبي صلى الله عليه وسلم اني راي رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل لم افعله
باب الصفوف عن ابن سيرين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم اتوا صفوفا فان يتوبه الصف من تمام الصلوة وعن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لتسوي صفوفكم اوليها لمن الله بين وجوهكم وسلم كما
رسول الله صلى الله عليه وسلم يسوي الصفوف حتى كأن السبوي رجا الداح حتى راي ان وقعنا
ثم خرج يوما فقام حتى كاد ان يكبر فزاي رجلا باديا صدره فقال عباد الله لتسوي صفوفكم
اوليها لمن الله بين وجوهكم وعن ابن سيرين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الطعام ضيعة فاكل منه ثم قال قوموا فلاضلي لكم فاك
انتم فقلت اني جئت لانا فقلنا من طولنا اليك فضحكت به بما فقام عليه رسول الله صلى الله عليه
وسلم وصفت انا والتميم وناه والعجز من وانا افضل لنا ركعتين لم انصرف صلى الله عليه وسلم
ولم يسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى به ويا به فاقامني عن محبة واقام المرأة خلفنا اليتم
هو ضمير جرحه بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن عباس رضي الله عنهما قال سمعت
خالي ميمونة رضي الله عنها تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الليل فقامت عن سبارة فاخذ
براسي فاقامني عن محبة **باب الاما** عن ابن سيرين رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال اما اخشي الذي يرفع راسه قبل الامام ان يحول الله راسه رأس حمار او جعل صورته
صورة حمار وعن ابن سيرين رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اما جعل الامام اماما
لومته فلا تخلفوا عليه فاذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا واذا قال سمع الله لمن
حمده فقولوا ربنا والحمد واذا سبح فاحمدوا واذا صلى جالسوا فاجلسوا اجفون
وعن عائشة رضي الله عنها قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك ففعل
حالي واصلي وراه قوم قائما فاشار اليهم ان اجلسوا فلما انصرف قال اما جعل الامام لومته
فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا والحمد

واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا اجفون وعن عبد الله بن زيد الخطمي الاضاري رضي الله عنه
قال حدثني النرا وهو غير كذوب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال سمع
الله لمن حمده لم يحسن احد ظهره حتى يع النبي صلى الله عليه وسلم ساجدا ثم تقع سجودا بعد
وعن ابن سيرين رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا امن الامام فامنوا فانه
من واقف امامه فامن من الجلالة غفر له ما تقدم من ذنبه عن ابن سيرين رضي الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم للناس فلينحني فان فيه من الشفيع والضعيف
وذا الحاجة فاذا صلى احدكم لنفسه فليطول ما شاء عن ابن مسعود الاضاري رضي الله عنه
قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني لا اناخر عن صلاة الصبح من اجل فلان
مما بطيل ما رايته النبي صلى الله عليه وسلم غضب في موعظة فظ اشد ما غضب يومئذ
فقال يا ايها الناس انتم متقين فايلكم ام الناس فليؤخروا من وراء الكبير والصغير
باب صفه صلوة النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن سيرين رضي
الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كبر في الصلاة شلت منه قبل
ان يقرا فقلت يا رسول الله باني انت وامي رايت سكوتك بين التكبير والقراءة ما
تقول قال قول اللهم باعديني وعن خطايي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم
نفني من خطايي كما نفيتي الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلني من خطايي بالثلج والماء
الموحد عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقبل الصلوة
بالتكبير والقراءة بالمجد لله رب العالمين فكان اذا ركع لم ينحني راسه ولم يصوبه ولكن
بين ذلك وكان اذا رفع راسه من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائما وكان
اذا رفع راسه من السجدة لم يسجد حتى يستوي قاعدا وكان يقول كل ركعتين
الحجة وكان يفرش رجليه اليسرى وينصب رجليه اليمنى وكان ينهي عن عقبة
الشيطان وينهي ان يقترش الرجل راعيه افترش السنيغ وكان يتم الصلوة بالتسليم
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه خذ ومثلية
اذا افتتح الصلوة واذا كبر للركوع واذا رفع راسه من الركوع رفعهما كذلك
وقال سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد وكان لا يفعل ذلك في السجود عن عبد الله بن عباس
رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت ان يسجد علي سبعة اعظم

هنية

علي الجبهة فواشارته الي انفة واليدن والركبتين والخرافا من عن اي يهر
رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة تكبر
حين يقوم ثم يكبر حين يكبر ثم يقول سمع الله لمن حذر حين يرفع يديه
من الركعة ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد ثم يكبر حين يهوي ثم يكبر حين
يرفع راسه ثم يكبر حين يسجد ثم يكبر حين يرفع راسه ثم يسجد ذلك في صلوة
كلما حتى يقضيها ويكبر حين يقوم من التشيع بعد الجلوس عن مطرو عن عبد الله رضي
الله عنه قال صليت خلف علي بن ابي طالب انا وعمران بن حصين فكان اذا سجد
كبر واذا رفع راسه كبر واذا انقضى من الركعتين كبر فلما قضى الصلاة
اخذ بيدي عمران بن حصين فقال قد ذكرني هذا صلوة محمد صلى الله عليه وسلم
او صلى بنا صلوة محمد صلى الله عليه وسلم عن البراء بن عازب رضي الله عنه ما قال
رقت الصلوة مع محمد صلى الله عليه وسلم فوجدت قياما في ركعة واحدة
فسيادة فجلسته بين السجدين فتحدثت في السجدة ما بين التسليم والانصراف
قربا من السواء وفي رواية البخاري ما خلا القيام والقعود فبما من السواء
عن ثابت البناني عن انس بن مالك رضي الله عنهما قال اني لا اوان اصلي بكم كما رايت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا قال ثابت فكان انس يصنع شيئا لا
اراه تصنعونه كان اذا رفع راسه من الركوع انصب قائما حتى يقول
القبول قد انسي واذا رفع في السجدة مكث حتى يقول القابل قد انسي عن انس بن مالك
رضي الله عنه قال ما صليت صلاة امام قط اخف صلوة ولا اتم صلوة من رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن اي قلابه عبد الله بن زيد الجرمي البصري رضي الله عنه
قال جانا مالك بن الحويرث في مسجدنا هذا فقال اني لا اصلي بكم وما اراد الصلوة
اصلي كيف رايت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فقلت لا يا قلابه كيف
كان يصلي قال مثل صلاة شيخنا هذا وكان يجلس اذا رفع راسه من
السجدة قبل ان يهضم عن عبد الله بن مالك بن حنيفة رضي الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وسلم كان اذا صلى فرج بين يديه حتى يبدوا باضابطته وعن ابي سلمة
سعيد بن زيد قال سالت انس بن مالك رضي الله عنه اكان النبي صلى الله عليه وسلم

مال

في الركعة

صلي عليه قال نعم عن ابي قتادة الانصاري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يصلي وهو حامل امامة بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا ياتي العاصم بن الربيع بن عبد شمس فاذا سجد وضعها واذا قام حملها عن اثن من
مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اعتدلوا في السجدة ولا يسط
احدكم دراعيه انبساطا للثلاث باب اوجوب الطهارة في الركوع
والسجود عن ابي بصير رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد
فدخل حل فلي ثم جالس على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل ورجع فصل
كما لا يصلي ثم جالس على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل ثلثا
فقال والذي بعثك بالحق ما احسن غيره فقل اني قال اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ
ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعا ثم ارفع حتى تعتدل قائما
ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى يطمئن جالسا ثم اقل ذلك في صلواتك كلها
باب القراءة في الصلوة عن عباد بن الصامت رضي الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة لمن لا يقرأ بفاتحة الكتاب وعن ابي قتادة الانصاري
رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين الاولى من صلوة
الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين بطول في الاولى ويقصر في الثانية ويستمع الآية
احيانا وكان يقرأ في العصر بفاتحة الكتاب وسورتين بطول في الاولى ويقصر
في الثانية وكان يطول في الركعة الاولى من صلاة الصبح ويقصر في الثانية
وفي الركعتين الاخرين بام الكتاب عن خبير بن مطيع رضي الله عنه قال سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور عن البراء بن عازب رضي الله عنه ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان في سفر فصر في العشاء الاخرة فقرأ في إحدى الركعتين
بالتين والربون فما سمعت احدا احسن صوتا او قراءة منه عن عائشة رضي الله عنها
ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلا على سرية فكان يقرأ الاصحابة في صلوة فحتم
يقول هو الله احد فلما رجعوا ذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
صلوة لا شيء تصنع ذلك فقال لا بها صفة الرحمن عز وجل فانا احب ان اقرأها
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبروه ان الله تعالى يحب من جابر رضي الله عنه

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما اذ رضي الله عنه فلو لا ضللت بسبح اسم ربك الاعلى والشمس
وضحاها من الليل اذ اغشى فانه يصلي وراك الكبر والضعيف وذو الحاجة ما تـ
مر ك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم عن انس بن مالك رضي الله عنه
ان النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا يفتخون بالصلاة بالحمد لله رب
العالمين وفي رواية ضللت مع ابي بكر وعمر وعثمان لم اسمع احدا منهم يقرأ اسم الله الرحمن الرحيم
ولم يزل خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون الحمد لله رب
العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا اخرها ما تـ
مكروه السهو عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة رضي الله عنه قال ضلنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم واحد يصلي العشي قال بن سيرين وسماها ابو هريرة ولان
نسيت انا قال صلى بنا ركعتين ثم سلم فقام الى خشبة معروضة في المسجد فالتفت اليها
كأنه غضبان ووضع يده اليمنى على اليسرى وشبك بين اصابعه وخرجت السرطان
من ابواب المسجد فقالوا فترت الصلاة وفي الغداة ابوبكر وعمر رضي الله عنهما فها ان تكلم
وفي الغداة رجل في يده طوك فقال له ذو البدين فقال رسول الله انست ام حضرت الصلاة
قال لم انس ولم تنصرف فقال كما يقول ذو البدين فقال انع فتقدم فضلي ما ترك ثم سلم كبر وحده
مثل سجوده او اطو له رفع راسه فكبر وكبر وسجد مثل سجوده او اطو له ورفع راسه فكبر وكبر
سأله ثم سلم فنسيت ان عمر بن حصين قال سلم عن عبد الله بن عتبة وكان من اصحاب النبي
الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الاولىين والجلس
فقام الناس معه حتى افاضت الصلاة وانتظر الناس تسليمة كبر وهو جالس فجد
سجدتين فلما ان سلم سلم راى **المرور من بين المصلين** عن ابي جهم
بن الحرث بن الصمة رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي
المصل ما اذاعه من الائم لكان يغف اربعين خيرا له من ان يمر بين يديه قال ابو الصخر لا اذكر
قال اربعين يوما او شهرا او سنة عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله
عليه وسلم يقول اذا صلى اخذكم الى شئ يستره من الناس فاراد احدكم بخيارين يديه فليدفعه
فان ابي فليقلنا فاما هو شيطان عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال اقلبت
راكبا على حمار انا وانا يومئذ قد اهرت الاجتهاد ثم ورث رسول الله صلى الله عليه وسلم

يصلي بالناس منى الى غير جدار فمرت بين يدي بعض الصف فزلت فارسلت الانان ترفع ودخلت
في الصف فلم يتولد ذلك على احد عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت انا من بين يدي رسول
الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبلة فاذ اجد عمر بن قتيبة جلي واذا قام بسطهما
والثبوت يومئذ ليس فيها لصاح **ما تـ جامع** عن ابي قتادة بن ربعي الانصاري
رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين
عن يزيد بن ارقم رضي الله عنه قال كنا نكلم في الصلاة يكلم الرجل صاحبه وهو الخشبة في
الصلاة حتى تزلت وقوموا لله فاستن فامر ابا السكوت ونهض عن الكلام عن عبد الله بن عمر
واي هيرة رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اشتد الحر فابرد واعن الصلاة
فان سدة الحرم في جهنم عن النضر بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من سني
صلاة فليصلها اذا ذكرها لا كفارة لها الا ذلك ام الصلاة لا ذكرى لمسلم
نسي صلاة او نام عنها فكفارتها ان يصليها اذا ذكرها عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما
ان معاذ بن جبل رضي الله عنه كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم غشاوا الاخرة ثم رجع
الى قومه فنصلي بهم تلك الصلاة عن انس بن مالك رضي الله عنه قال كنا نصل مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم في شدة الحر فاذا لم يستطع احدا ان يملك جهنمه فز في الارض
يسكن ثوبه فيجد عليه عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصل
احدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شئ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال من اكل ثوبا او بصلا فليغزلنا وليغزلنا مسجدنا وليقعد في بيته
واي يذرف فيه قطرات من يقول فوجد لها ربحا فسال فاحبر ما فيها من القنوك
فقال فربوها الى بعض اصحابه فلما راه كره اكلها قال كل فاني انا حي من لا شأني ومن
جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اكل البصل والثوم والكراث
فلا يقرب من مسجدنا فان الملائكة يتأذى مما ياتذي آدمي منه بنوا ادم ما
الشهيد كفي من كفته كما يعلمني السور من القرآن الحجاب لله والصلوات الطيبات
السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وفي لفظ اذا اعدا حركم

للصلاة قبل الخياض لله وذكوة وفيه فأنكم إذا فعلتم ذلك فقد سلم على كل عبد لله صالح في
 السماء والأرض وفيه فليخبر من المسئلة ما شاء عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال القيني كعب بن
 رضي الله عنه فقال ألا أهديك هذه الهدية أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج علينا قلنا يا رسول الله
 فاعلمنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت
 على آل إبراهيم إنك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك
 حميد مجيد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو اللهم
 أعوذ بك من عبد القبر ومن عبد المنار ومن فتنه الدنيا وأمانته ومن فتنه المسيح الدجال
 وفي لفظ لمسلم إذا شهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع يقول اللهم أني أعوذ بك من عذاب
 جهنم ذكركم عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه
 أنه قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم علمني دعاء أدعوه في صلاتي فقال قل اللهم اني طمست
 نفسي ظلمات كثيرة ولا يغفر الذنوب الا أنت فاعف عني مغفرة من عندك أو ارحمني إنك
 أنت الغفور الرحيم عن عائشة رضي الله عنها قال ما صلا النبي صلى الله عليه وسلم صلاة
 بعد أن نزلت عليه إلا أحضر الله والفتح لا يقول فيها سبحانك اللهم ونحمدك اللهم أعفوني
 وفي لفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثّر أن يقول في ركوعه أو سجدة
 سبحانك اللهم ربنا وحمدك اللهم أعف عني ما **باب** الكون عن عبد الله بن
 عمر رضي الله عنه قال سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر ما ترى في صلاة الليل
 قال شئني مشئ فاذا خشى الصبي صلي واحدة فأنزلت له ما صلي وإنه كان يقول اجعلوا
 آخر صلوتي بالليل ونزلت عن عائشة رضي الله عنها قالت من كل اللذان قد أوتر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من أول الليل وأوسطه وآخره فأنتهى وتره إلى السجدة عن عائشة
 رضي الله عنها قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل من الليل ثلث عشرة ركعة
 بوتر من ذلك خمس لا تجلس في شئ إلا في آخرها **باب الركعتين الصلوات**
 عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة
 كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن عباس كنت إذا انصرفت بذلك
 إذا سمعته وفي لفظ ما كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بالتدبير
 عن وادمول الغيرة بن شعبه قال أبلغني المغيرة بن شعبه في كتاب المغيرة رضي الله عنه

أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك
 له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت
 ولا ينفع ذا الجد منك الجد وقد وردت بعد على معوية فسمعت من الناس في ذلك وفي لفظ
 وكان ينهي عن قبل وقائه والطاعة المال وكثرة السؤال وكان ينهي عن عقوب
 الامهات وواد النيات ومنع وهات عن النبي صلى الله عليه وسلم عن عبد الرحمن بن الحارث
 بن هشام عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن فقرا المهاجرين أتوا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقالوا قد ذهب أهل الدثور بالدرجات الغلى والنعيم المقيم
 قال وماذا كنتم قالوا الصلوات كما نصلي ونصومون كما نصوم ويتصدقون ولا ينصرون
 ونعتقون ولا نعتق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أعلم شيئا يذركون
 به من سبقتكم وتسبقون به من بعدكم ولا يكون أحدا أفضل منكم الا من صنع مثل
 ما صنعتكم قالوا يا رسول الله قال تسحون وتكبرون وتجدون دبر كل صلاة لله
 وثلاثين مرة قال أبو صالح فرجع فقرا المهاجرين فقالوا سمعنا أخوانا أهل الاموال
 بما فعلنا ففعلوا أمثلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فضل الله يؤتيه
 من يشاء قال سمي فحدثت بعض أهل الحديث فقال وحدثت انما قال لك تسبح
 الله ثلثا وثلاثين وتحمدا لله ثلثا وثلاثين فرجعت الى أبي صالح ففعلت له ذلك فقال الله
 اكبر وسبحان الله والحمد لله حتى تبلغ من جميعهن ثلثا وثلاثين عن عائشة رضي
 الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في خيصة لها علامة فنظر إلى
 علامة فظن أنها انصرف قال إذا صليت فخصيتي هذه الى أي جهة واتى بالخاصة
 أي جهة فافهم المصنعي انقضاء الصلاة قال الحافظ الخبيصة كسائر نفع لها
 علامة والاحياءية كسائر غلظ **باب الجمع بين الصلوات**
 عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين صلاة
 الظهر والعصر إذا كان على ظهر بيت ويجمع بين المغرب والعشاء
باب قصر الصلاة في السفر عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان لا يزيدني السفر على ركعتين وأبدا
 بركن وعمر وعثمان رضي الله عنهم كذلك **باب**

ق

وكبر الله ثلاثين

سلافي

الجمع بين الصلوات

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاءكم الجمعة فليغتسل
وعنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب خطبتين وهو قائم بفصل بينهما يخلو
عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال جاء رجل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب الناس
يوم الجمعة فقال صليت يا فلان قال لا قال قم فاركع ركعتين وفي روايته
فصل ركعتين عن اي صريفة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
اذا قلت لصاحبك انصت يوم الجمعة والامام يخطب فقد لغوت وعنه ان اسوك
النبي صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة ثم راح فكما ما قرب بكربة ومن راح في
الساعة الثانية فكما ما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكما ما قرب كبشا اقرن
ومن راح في الساعة الرابعة فكما ما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة
فكما ما قرب بئضة فاذا خرج الامام حضرت الملايكة يستمعون الذكر فمن شاء من الكوثر
وكان من اصحاب الشجرة رضي الله عنه قال كنا نصل مع النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم ننصرف
وليس الخيطان في بسطة وفي لفظ كنا نخرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت
م رجع فسمع النبي عن اي صريفة رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يقدر
في صلاة يوم الجمعة الا ينزل السجدة وهل انا على الانسان عن سهل بن سعد الساعدي
رضي الله عنه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم قام عليه فذكر وكبر الناس وراه وهو
على غير رجع فنزل القهقري حتى سجد في اصل المنارة ثم عاد حتى فرغ من اخر صلواته
ثم اقبل على الناس فقال ايها الناس اني ابعثت هذا النماموني ولتعلموا اصابني وفي لفظ
صلى عليها ثم كبر عليها ركع وهو عليها نزل القهقري ركب العبد
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ذا بولز وعمر رضي الله عنهما
يصلون العدين قبل الخطبة عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال خطبنا النبي صلى الله عليه
وسلم يوم الاحد بعد الصلاة فقال من صلا صلواتنا ونسك نسكنا فقد اصاب الشك
ومن نسك فلصلوة ولا نسك له فقال ابوردة بن زيار قال البراء عازب رسول الله
ان نسك شانه قبل الصلوة وعرفت ان اليوم يوم اكل وشرب واحببت ان تكون
شانه اول ما ادخ في بيتي فدخلت شانه ونسك فلان ات الصلوة قال شانه شانه
ثم قال رسول الله فان غدي عنا فاني احب الي من شانه اني فخر عني قال نعم ولن يخر

عن جابر بن عبد الله الجاهلي رضي الله عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخبز ثم خطب
م دح وقال من دح قبل ان يصلي فليدع اخري فكانت شانه لم يدع فليدع بسم الله
عن جابر رضي الله عنه قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم العيد فبدا بالصلاة قبل الخطبة
بلا اذان ولا اقامة ثم قام متوكئا على بئال رضي الله عنه فامر بتقوى الله عز وجل وحسن
طاعته ووعظ الناس وذكرهم ثم مضى حتى اتى النساء فوعظهن وذكرهن
وقال تصدقن فانن اكثر خطب ختم فقامت امرأة من سبطه النساء فبدات تصدق
فقال لم رسول الله فقال لا تكن الشكايه وتكفرن العشير قال فجعلن تصدقن
من خطبتهن بلعن ثوب لال من ارقطهن وخواتمهن عن ام عطية نسبه الا
رضي الله عنها قال انما تعني النبي صلى الله عليه وسلم ان يخرج في العدين العوانق ودوات
الخزوة وامر الخبيز ان يعتزل مصلي المسلمين وفي لفظ كنا نمر ان يخرج يوم العيد
حتى يخرج البكر من خدرها وحتى يخرج الخبيز فليكن تكبيرهم ويدعون يدعاهم
برجون بركة ذلك اليوم وطهرته **باب صلوة الاسوف**
عن عائشة رضي الله عنها ان الشمس خست على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعث
ماديا يادي الصلوة جامعة ما جتمعوا وتقدم وكبر وصلى اربع ركعات في الركعتين
واربع سجرات عن اي مسعود عقبه بن عمرو والاضاري البذري رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر ايتان من اباب الله يخوف الله بهما
عباده واهما لا يسكنان الموت احدهما الناس فاذا رايت شمسكهما فاصلا
وادعوا حتى تشتت ما بين عن عائشة رضي الله عنها ايها قالت خست الشمس
عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس فاطال القيام
ثم ركع فاطال الركوع ثم قام فاطال القيام وهو دون القيام الاول ثم ركع فاطال
الركوع وهو دون الركوع الاول ثم سجد فاطال السجود ثم فعل في الركعة الاخرى
مثلا ما فعل في الاولى ثم انصرف وقد خلت الشمس فخطب الناس فحمد الله واسم
عليه ثم قال ان الشمس والقمر ايتان من اباب الله لا يحسبان الموت احد ولا الحياة
فاذا رايت ذلك فادعوا لله وكبروا وصلوا وتصدقوا ثم قال يا ايها محمد والله
ما من احد اعير من الله ان يري عبده او يري امته يا امه محمد والله لو تعلمون

نصارية

الشمس

منها مع

والله

ما اعم له صلى الله عليه وسلم فليكن ثقلها في لفظه فاستكمل اربع ركعات واربع سجرات عن ابي موسى
رضي الله عنه قال خست الشمس في رمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام فرعاً
خشياً ان يكون المشاة حتى اتى المسجد فقام فصلى بطول قيامه وركوعه وسجوداً ما رايته
يفعله في صلاة قطعت ثم قال ان هذه الايات التي ينزلها الله عز وجل لا تكون لموت احد ولا
لحياته ولكن الله عز وجل يسلط الخوف بما عبادة فاذا رايت منها شيئاً فافزعوا الى ذكر الله
ودعاياه واستغفاره **باب الاسس** عن عبد الله بن زيد عن ابي المازني
رضي الله عنه قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم يستسقي فوجه الى القبلة يدعوا ويخول رداءه
ثم صلى ركعتين جهراً فبينما يقرأ في الثانية الى المصلي عن انس بن مالك رضي الله
ان دخل المسجد يوم الجمعة من باب كان جوداً ان الفضل ورسول الله صلى الله عليه
وسلم قام فخطب فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما ما قال رسول الله هلك
الاموال وانقطعت السبل فاذع الله بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما ما قال رسول الله هلك
الهمم اغنا الله عننا الله اغنا قال انس ولا والله ما ريت في السماء من نجاة ولا فرقة وما بيننا وبين
سبل من بيت ولا اذن قال فطلعت من رايه سحابة مثل الرين فاما ما قال رسول الله هلك
تم امطرت قال فكلوا الله ما رايته الشمس شيئا قال ثم دخل رجل من ذلك الباب في
الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قام فخطب فاستقبله قائماً فقال رسول الله
هلك الاموال وانقطعت السبل نادى الله منكم فاعنا قال فرجع رسول الله صلى الله عليه
وسلم فبينما قال اللهم خولنا ولا غنا اللهم على الاكام والطراش ويطون الادوية ومتاب
الشكر قال فانلعت وخرجنا مشركي الشمس قال شريك فسال انس بن مالك رضي
الله عنه اهو الرجل الاول قال لا ادرى الطراش الخيال الصغار **باب**
صلوة الخوف عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم صلاة الخوف في بعض ايامه فقامت طائفة معه وطائفة باراء العدو
فصلى الذين معه ركعة ثم دهنوا وجا الآخرون فصلى بهم ركعة وقضت الطائفتان
ركعة ركعة عن زيد بن رومان عن صالح بن خوات بن جبر عن من صلى مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم صلاة ذات الرقاع صلاة الخوف ان طائفة معه وطائفة وجاه العدو فصلى الذين
معه ركعة ثم ثبت قائماً واتوا لانفسهم ثم انصرفوا فصفوا وجاه العدو وجا الطائفة الآخرة

بالدائر

س

فصل في الركعة التي بقيت ثم ثبت جالساً واتوا لانفسهم ثم سلم ثم الذي صلى مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم هو سهل بن ابي خزيمة عن جابر بن عبد الله الانصاري رضي الله عنهما قال سجدت مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فصنعنا صفتين خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم والعدو
بيننا وبين القبلة وكبر النبي صلى الله عليه وسلم وكبرنا جميعاً ثم رفع فركعتنا جميعاً ثم رابع راسه
من الركوع ورفعنا جميعاً ثم الحمد بالسجود والصف والصف الذي عليه وقام الصف الموحى في حجر
العدو فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم السجود وقام الصف الذي يليه اخذ الصف الموحى بالسجود وقاموا
ثم بعد الصف الموحى واخذ الصف المقدم ثم ركع النبي صلى الله عليه وسلم وركعنا جميعاً
ثم رفع راسه من الركوع ورفعنا جميعاً ثم الحمد بالسجود والصف الذي يليه الذي كان خيراً
في الركعة الاولى فقام الصف الموحى في خور العدو فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم السجود
والصف الذي يليه اخذ الصف الموحى بالسجود فسجدوا ثم سلم النبي صلى الله عليه وسلم وسلمنا
جميعاً قال جابر كما يصنع حرسهم هو لا يامرهم بذكرهم ثم سلمنا ثم ذكرنا الحار طراً
منه وانه صلى صلاة الخوف مع النبي صلى الله عليه وسلم في الغزوة السابعة غزوة ذات الرقاع
باب عن ابي هريرة رضي الله عنه قال نبي النبي صلى الله عليه وسلم
الحاشية اليوم الذي مات فيه وخبرهم الى المصلي فصف بهم وكبراً رابعاً وعن جابر رضي الله
عنه النبي صلى الله عليه وسلم صلى على النسي فبكى في الصف الثاني والثالث عن عبد الله بن عباس
رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعد ما دفن فبكوا رابعاً عن عائشة
رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مكث في ليلة اثواب مائة بيض ليس فيها
تميص ولا عمامة عن ام عطية الانصارية رضي الله عنها قالت دخل علينا رسول الله صلى الله
عليه وسلم حين نويت ان ننه فقال اعسلنا ثياباً او خساء او اكثر من ذلك ان رايك ذلك
بما وسدنا او اجعلن في الاخيرة كافوراً او شئ من كافور فاذا فرغ من فادسني فلما اوعدنا
اذناه فاعطانا حقوة فقال اشعرن بجاهة تعني ازاره وفي رواية او شبعوا قال ايديك مما فيها
ومواضع الوضوء منها وان ام عطية قالت وجعلنا راسها ثلثة قرون عن عبد الله بن عباس
رضي الله عنه قال اني ارجل واقف بعرفة اذ وقع عن راسه ثلثة فوقصته او قال فاقصته
فقال اعسلوه بما وسدرو وكفوه في ثوبين ولا تحطوه ولا تحمروا راسه فانه بيعت يوم
شبه القامة ملياً وفي رواية ولا حمروا وجهه ولا راسه الوضوء كسر العنق عن ام

انهم

عليه

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا رايتوا نضوبا
وادرايتوا فافطروا فان عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا رايتوا نضوبا
فانضوبوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقام الى الصلاة قال ان من نضوبكم كان
من الاذان والاحرام قال فرحمتين به عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم فتحرروا فان في السجدة ركعة وعن عائشة رضي الله عنها
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدر كفة الفجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل
ويصوم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم
فاكل او شرب فليتب صومه فانما اطعمه الله وشقاه عن أبي هريرة رضي الله
قال بن جابر عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله
قال مالك قال وقعت على امرأتي وأنا صائم وفي رواية اصبت اهل في رمضان
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تجد رقة تعفها قال لا قال فهل تستطيع
ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد طعام سدين مسكيا قال لا قال
فكف النبي صلى الله عليه وسلم فبينما نحن على ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم يعرف
فيه منزلة والعرف المجل قال ابن السائب قال لما قال هذا فاضطربت ففعلت
الرجل على اقترابي رسول الله فوالله ما بين لابتيهما رجل يبيت افتر
من هتف يني فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت انيابة ثم قال اطعمه اهلك
الحرة ارض تركها حارة سوديا **باب الصوم**
عن عائشة رضي الله عنها ان حمزة بن عمرو الاسلمي قال للنبي صلى الله عليه وسلم اصوم
في السفر وكان كثير الصيام قال ان شئت فضع وان شئت فافطروا عن
ان بن مالك رضي الله عنه قال كنا سافرا مع النبي صلى الله عليه وسلم فاعجب الصائم
على المفطر ولا المفطر على الصائم عن ابي الدرداء رضي الله عنه قال اخبرنا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان في خمر شديد حتى ان احدا يصنع
يده على راسه من شدة الحر او ما فيها صائم الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد
الله بن رواحة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله
وسلم في سفر فرأى رجلا قد ظلل عليه فقال ما هذا قالوا صائم فقال ليس

الصوم في السفر ولمسلم عليه برخصة الله عز وجل التي رخص لكم وعن ابن مالك
رضي الله عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في السفر فبنا الصائم ومننا المفطر قال
فتر لنا في يوم حار واكثرنا طعنا صاحب الكساء فبنا من نكح الشمس شدة قال
فقط الصوام وقام المفطرون فضربوا الابنية وسقوا الركاب فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ذهب المفطرون اليوم بالاجر عن عائشة رضي الله عنها قال كان يكون علي
الصوم من رمضان فما استطعت ان اقضي الا في شعبان وعن عائشة رضي الله عنها ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه واخرجه ابو داود
قال هذا في النذر وهو قول احمد بن حنبل رحمه الله تعالى وعن عبد الله بن عباس رضي
الله عنهما قال جاز رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان ابي مات وعليها
صوم شهر فاقضه عنها فقال ارايت لو كان على امك دين اكنت قاضيه عنها
قال نعم قال فليس الله عز وجل احق ان يقضى وفي رواية جات امراء الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال رسول الله ان ابي مات وعليها صوم نذرة فاصوم عنها فقال ارايت
لو كان على امك دين فقضيت له اكان ذلك يودي عنها قال نعم قال فاصومي
عن امك عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قبل الليل من هاهنا وادبر النهار من
هاهنا فعد افطرا الصائم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال نهى رسول الله
الله عليه وسلم عن الوضوء الا قالوا انك لو اصابك قال اني لست مثله اني اطعم
واسقى وراه ابو هريرة وعائشة والنسابة قال رضي الله عنهم ولمسلم عن ابي سعيد
الخدري رضي الله عنه فابكم اراد ان يواصل الى السجدة فقال رضي الله عنه قال اخبر رسول الله صلى الله
عليه وسلم اني اقول والله لا صوم من النهار ولا فوم من الليل ما عشت فقلت له قد قلته ما ايت
واني قال ذلك لا تتطبع ذلك نعم وافطروا ثم قم ومن الشهر ثلثة ايام فان
الحسنة بعشر امثالها وذلك مثل صيام الدهر قلت فاني لطيف افضل من ذلك
قال نعم يوما وافطروا يومين قلت فاني احق افضل قال نعم يوما وافطروا يوما ذلك صيام داود

فليواصل

وهو افضل الصيام قلت فاني لطيف افضل من ذلك وفي رواية لا صوم فوق صوم داود عليه السلام
شطر الدهر صوم يوما وافطر يوما وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احب الصيام
الي الله عز وجل صيام داود واوحب الصلوة الي الله عز وجل صلوة داود كان ينام نصف
الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه وكان يصوم يوما ويفطر يوما عن اي هجرة رضي الله عنه
او صاتي خطيبي صلى الله عليه وسلم بثلاث صيام لله ايام من كل شهر وركعتي الضحى وان
او تفرق ان انا من محمد بن عبد بن جعفر قال سالت جابر بن عبد الله رضي الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الجمعة قال نعم وزاد مسلم ورب الكعبة عن اي هجرة رضي
الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصوم من احكم يوم الجمعة
الا ان يصوم يوما قبله او يوما بعده عن اي عبيد بن موسى ازهر واسمه سعد بن عبيد قال
شهدت العيد مع عشرين الخطاب رضي الله عنه فقال هذا ان يؤمن فبهي الله صلى الله عليه
وسلم عن صيامهما يوم فطركم من صيامكم واليوم الاخر تاكلون فيه من تسكروا عن اي سعيد
الخدري رضي الله عنه قال فبهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم يومين الفطر والتخذ
وعن اشتغال الضحا وان عتبت الرجل ثوب واحد وعن الصلوة بعد الصبح والعصر
اخرجه مسلم شامة واخرجه البخاري الصوم فقط عن اي سعيد الخدري رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صام يوما في سبيل الله بعد الله وجهه عن النار
سبعين خريفيا **باب** في الفقه لعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رجلا من
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ازوا ليلة القدر في الثامن في السبع الاواخر فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اركب رواكم فقد تواترت في السبع الاواخر فمن كان
مخوفا فلينحرها في السبع الاواخر وعن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال خروا ليلة القدر في الوتر من العشر الاواخر عن اي سعيد الخدري رضي الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في العشر الاوسط من رمضان فاعتكف عامًا
حتى اذا كانت ليلة احدى وعشرين وهي الليلة التي من صبيحتها من اعتكافه قال
من اعتكف معي فليعتكف العشر الاواخر فقد رأيت هذه الليلة لم اسميها وقد
رأيتي اسجد في ماء وطين من صبيحتها فالتسويها في العشر الاواخر والتسويها في كل
وتر فطرت السماء تلك الليلة وكان المسجد على غزير فوكف المسجد فابصر عيان

مخرج

رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى جميعه انزل المأوى والطين من صبح احدى وعشرين **باب**
الاعتكاف عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر
الاواخر من رمضان حتى توفاه الله عز وجل ثم اعتكف ازواجه بعده وفي لفظ كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يعتكف في كل رمضان فاذا صلى الغداة جاعل في مكانه الذي اعتكف فيه وعن عائشة
رضي الله عنها انها كانت ترحل النبي صلى الله عليه وسلم وهي حائض وهو معتكف في المسجد
وهي في حرمها ولما رأت في رواية فكان لا يدخل البيت الحاجة الا شاة وفي رواية
ان عائشة رضي الله عنها ان كنت لا ادخل البيت للحاجة والمرضى فيه فاما اسأل عن الاوانا
ما رة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قلت لرسول الله اني كنت نذرت في الحائض
ان اعتكف ليلة وفي رواية يومًا في المسجد الحرام قال لا وف يتركه ولم يذكر بعض الرواة
يومًا ولا ليلة غير صفة سحى رضي الله عنها قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف
فانتهى ازوره للاحقرته ثم تمت لانكف فقام مع ليعلى وكان مسكنها في دار المسامة
زيدة فمر رجل من الانصار فلما راى رسول الله صلى الله عليه وسلم اسرا فقال النبي صلى الله عليه
وسلم على رسلكما انها صفة سحى فقالا سبحان الله رسول الله فقال ان الشيطان يخبرني
من ان ادم يخبرني الدم والي حسيت ان يغذف في قلوبكما شجرة او قال شيئا من رواية انها
جاءت زوره في اعتكافه في المسجد الاواخر من رمضان فحدثت عنده ساعة ثم طمئت
نقلت فقام النبي صلى الله عليه وسلم معها فلقها حتى اذا بلغت باب المسجد عندها ام سلمة
رضي الله عنهما ثم ذكره بمعناه **باب** في الاعتكاف عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دوت لاهل المدينة ثم الخلقة
ولا لاهل الشام الحقة ولا لاهل خيبر ولا لاهل اليمن بل لاهل مكة من مكة وعن عبد
الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل اهل المدينة
من ذي الحليفة واهل الشام من الحقة واهل خيبر من قريش قال عبد الله وبلغني ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم واهل اهل اليمن من يثرب عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رجلا قال رسول
الله ما لبس الحرم من الثياب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلبس القميص ولا العمام
ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف الا احدا لا يحل لغيره فلبس الحفان

قال

م

ن

قال

ولتقطعهما أسفل من الكعبين ولا يلبس الثياب شيامه زعفران او ورش وللخارج لا
تنتقب الزاه ولا تلبس الغفارين عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يخطب بصرات من لم يجد ثيابا فليلبس الخفين ومن لم يجد زارا فليلبس السراويل
الحرم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان نبيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لبس لك الله لك
لك لا سرك لك لك ان الحمد والنعمة لك والملك لا سرك لك قال وكان عبد الله
بن عمر يذوقهما لك لك وسعدك والحبير يدك والربدا لك والعمل عن اي صورة
رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تلبس لامة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسيرة
يوم وليلة الا ومعها خمرته وفي لفظ البخاري تسافر مسيرة يوم الا مع ذي حرم
باب الغزاة عن عبد الله بن معقل قال طست الى حبيب بن عجرة رضي الله
فسالته عن الغزاة فقال قلت في خاصة وهي كرامة حملت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والفل
بتنا على وجهي فقال ما اري الوجع بلغ لك ما اري او ما كنت اري للجهنم لك ما اري
لخداة فقلت لا قال فمضت ايام او اطمعته مساكين لكل مسكين نصف صاع وفي رواية
فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يطعم فرقاين ستة او يهدى ستة او يصوم ليلة ايام
باب حرمه عن ابن ابي شيبة عن خويلد بن عمرو الخزازي عن العدي بن رضى
الله عنه انه قال لعمر بن سعد بن العاص وهو سبعت البعوث الى مكة اذن لي اليها
الامير ان احزنك فوالله رسول الله صلى الله عليه وسلم الغد من يوم الفتح فسمعته
اذناني ووجه قلبي وانصرت عني حين تكلم به انه حمد الله واسمى عليه ثم قال ان مكة حرمها
الله تعالى ولم تخرمها الناس فلا تجل الامر يومئذ يومئذ بالله واليوم الآخر ان سفلت بها
دما ولا يعصن بها جنة فان احزنك فوالله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا ان
الله اذن لرسوله ولم ياذن لكم وانما اذنه ساعة من نهار وقد غادت حرمته اليوم
حرمته بالامس فليسمع الشاهد الغائب فقبل لا يسمع ما قال لك قال انا اعلم ذلك منك
بالا شرج ان الحرم لا يعبد عاصيا ولا فارادهم ولا فاراخنة الحرة للحاء المعجزة
والرا المهمة قل الحياء وقيل البلية وقيل التهمة واصلا من سرقه الابان قال الشاعر
والخارب اللص يحب الخاريا فاعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم يوم فتح مكة لا هجرة ولكن جهاد ونية واذا استنقروا فافتروا وقال يوم فتح مكة

ان هذا البلد حرمه الله تعالى يوم خلق السموات والارض فهو حرام يحرمه الله الى يوم القيمة
وانه لخل الغنائم لا حذر قبله ولم يحل الى الساعة من نهار فهو حرام يحرمه الله الى يوم
القيمة لا يعصن شوكه ولا يفرضه ولا يلبس القطن الا من عرفها ولا يلبس خلاء
قال العباس رضي الله عنه برسول الله الا لا يدخلوا قلوبهم ويؤمنهم فقال لا الا دخل
العين الحداة **باب حرمه** عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال خمس من الدواب كلهن فاسق يقتلن في الحرم الغراب والحدا والغرب
والغارة والكلب الغفوز وليس يقتل خنزير في الحرم والحرم الحدا بكسر الحاء
المهملة وفتح الدال المهملة اخرها **باب حرمه** عن ابن عباس رضي الله
عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم غلب الفتح وعلى راسه المغفر فلما توجه فاجاه رجل
فقال اني خط متعلق استنار الكعبة فقال اقلوه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة من كذا من الثنية العليا التي بالبطحاء وخرج من الثنية السفلى
وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت واسامة بن
زيد وبلاك وعثمان بن طلحة فاعلقوا عليهم الباب فلما فتحو اكنفت اول من وجع فلقبت
بلاك لافسائه هل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم ومن اليهوديين الماسين عن عمر رضي الله
عنه انه حال الى الحجر الاسود فقبله وقال اني اعلم ان حجكم لا تضر ولا تنفع ولو لا اني رايت
النبي صلى الله عليه وسلم يبتلك ما قبلتك عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال قدم رسول
الله صلى الله عليه وسلم واصحابه فقال المشركون انه يقدم عليكم وقد وهنتهم حتى يرب قلوبهم النبي
صلى الله عليه وسلم ان ابرموا الاشواط الثلاثة وان يشواما بين الركبتين ولم تمنعهم ان يملوا
الاشواط كلها الا الايمان عليهم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال رايت رسول الله صلى
الله عليه وسلم حين تقدم مكة اذا استلم الركن الاسود اول ما يطوف فحجب ثلثة اشواط عن
عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على غير ستم
الركن من الحن عصا محبته الراس عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال لم اري النبي
صلى الله عليه وسلم يستلم من البيت الا الركبتين الماسين
عن اي حجة كسر عن ابن الصبيعي رضي الله عنه قال سالت ابن عباس عن المعزة فامرني بها
وسالته عن الهدي فقال فيها جزور او بقرة او شاة او شرك في دم قال وكان

ناشكر صحتها فتمت فزيت في المنام كان انسانا ناديا حج مبرور ومنفعة
 متقبلة فانبت بن عباس فحدثه فقال الله اكبر سنة اني الفتي صلى الله عليه وسلم
 عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال تمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع
 بالعمرة الى الحج واهدي فساق معه الهدى من ذي الحليفة او يدار رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فاهل العمرة ثم اهل الحج فتمنع الناس مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بالعمرة الى الحج فكان من الناس من اهدى فساق الهدى من ذي الحليفة
 ومنهم من لم يهدى فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم قال للناس من كان منكم اهدي
 فانه لا حل من شيء حرم منه حتى يقضي حجه ومن لم يكن اهدي فليطاف بالبيت
 وبالضفا والمرورة وليقصروا ليحلك ثم ليحجوا وليهدوا فمن لم يجد هذا فليصم ثلثه
 ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله فطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم حلق قام
 مكة واستلم الركن او كشي ثم خب ثلثه اطواف من السبع ومسى البعا
 وركع حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ثم سلم وانصرف فاني
 الضفا فطاف بالضفا والمرورة سبعة اطواف ثم حل من كل شيء حرم منه حتى
 يقضي حجه ويحرمه يوم النحر وافاض طواف بالبيت ثم حل من كل شيء حرم
 منه وفعل مثلهما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من اهدى فساق الهدى
 من الناس عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت برسول الله ما شان الناس
 حلوا من العمرة ولم يحل انت من عمرتك فقال اي ليلتي وفلقت هدي فلا راسي حج
 حل حتى اخبر عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال نزلت اية النعجة
 في كتاب الله فدخل ففعلنا ما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يترك
 قرآن تحريمه ولم يبه عنه حتى مات قال رجل نراه ما شا اقال البخاري
 يقال انه عمر ولم يزلت اية النعجة تعني منعة الحج وامرنا بها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لم يزل اية نسيخ منعة الحج ولم يبه عنها حتى مات ولهما بمعناه
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم اشعرها وقلدها او قلدها ثم بعث بها الى البيت واقام
 بالمدينة فما حرم مني كان له حلا وعن عائشة رضي الله عنها قالت

اهدى النبي صلى الله عليه وسلم مرة عمرا وعن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 رجلا سوف يذنه فقال اركبها قال انها بذنة قال اركبها فاني اية تسار النبي صلى الله عليه وسلم
 وفي لفظ قال في الثانية او الثالثة اركبها وركبها او وحيك عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه
 قال امرني النبي صلى الله عليه وسلم ان اقوم على بذنة وان انصرف ليحج او يحدوها واخبرنا ان لا
 اعطى الحجاز منتهاشيا وقال نحن نعطيها من عندنا عن راد بن حير قال رايت
 عمر رضي الله عنه اتي علي بن رجل قد اناخ بذنه نحرها فقال ابعثها فاني امة مقيمة سنة محمد صلى الله
 عليه وسلم **باب غسل المحرم** عن عبد الله بن جعفر ان عبد الله
 بن عباس قال والمسلمون بن حرمته رضي الله عنهما اختلفا بالابواب فقال بن عباس يغسل المحرم راسه
 وقال المسور لا يغسل المحرم راسه قال فابني بن عباس رضي الله عنهما الى ابي ايوب الانصاري
 رضي الله عنه فوجده يغسل بين القرنين وهو ليست برتوب فمسك على راسه من هذه
 قلت انا عبد الله بن جعفر ارسلني اليك بن عباس يسالك كيف كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يغسل راسه وهو محرم فوضع ابو ايوب يده على الثوب فطافا حتى نزل الى
 راسه ثم قال لا نسان يصيب عليه الماء اصبت فصب على راسه ثم حرك راسه بيده
 فاقبل بهما وادبر ثم قال هدي راسه صلى الله عليه وسلم يغسل وفي رواية فقال المسور لا ين
 عباس لا امارك انما القربان العمودان اللذان يشد فيهما الخشبة التي تعلق عليها البكر
باب من حج الى العمرة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قال النبي
 صلى الله عليه وسلم واحجابه الى ليس مع احدهم هدي غير النبي صلى الله عليه وسلم وطاف به يوم علي
 من اليمن فقال اهل مكة ما اهل به النبي صلى الله عليه وسلم فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان
 يجعلوها عمرة فطوفوا ثم يقصروا او يحلقوا الا من كان معه الهدى فقالوا انطلق الى
 مني وذكر احدا يقطر مبلع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو استقبلت من
 امري ما استدرت ما اهديت ولو لا ان مع الهدى لا خلاك وحاضنت عائشة
 فنسكت المساك كلها غير انها لم تطف بالبيت فلما طهرت طافت بالبيت فقالت
 برسول الله شطعوا نخجة وعمرة وانطلق فامر عبد الرحمن بن ابي بكر ان يخرج معها
 الى السعي فاعمرت بعد الحج وعن جابر رضي الله عنه قال قدمنا مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ونحن نقول ليك الحج فامرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعلناها عمرة

رايها
 رايها

فخرها

احجابه
 يحلقوا

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مواصي له صحبه رابعه
فامرهم ان يجعلوها عمرة فقالوا يا رسول الله اي الحلق قال الحلق كله عن عروة بن الزبير
رضي الله عنه قال اسامة وانا جالس كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يسير حتى
قال كان سيرا العنق فاذا وجد جحوة نص العنق انيسا السير والنصر فورد ذلك
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف في حجة الوداع فخطوا
باليمنى فقال رجل ما اشعر فخلقت قبل ان ادخج قال ادخج ولا حرج ولا حرج فقال
لم اشعر فخرجت قبل ان اري قال اري ولا حرج فاسبل يومئذ عن شيء قدم ولا حرج
الا قال افعل ولا حرج عن عبد الرحمن بن زيد الخثعمي انه حج مع من مسعود رضي الله عنه
فراه يرى الجيزة الكبرى يسبح خضيات تحت البيت عن ثيابه ومني عن جنبه
ثم قال هذا مقام الذي ازلت عليه سورة البقرة صلى الله عليه وسلم عن عبد الله بن عمر رضي
الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم ارحم الخلقين والوا براسول الله والمقصرون
قال اللهم ارحم الخلقين والوا براسول الله والمقصرين قال والمقصرون عن عائشة رضي الله
عنها قالت حججنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فافضنا يوم الخيبر فاضت صفية فاراد النبي صلى الله
عليه وسلم ما يريد الرجل من اهله فقلت يا رسول الله ايتها الخاضع فقال احببناهم قالوا رسول
الله افاطمت يوم الخيبر قال اخرجوا وفي لفظ قال النبي صلى الله عليه وسلم اعفوني فقلت
طافت يوم الخيبر نعم قال فانفري عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال امر الناس
ان يكون اخر عهدهم بالبيت الا انه خفف عن المراه الحاض عن عبد الله بن عمر رضي الله
عنها قال استاذن العباس بن عبد المطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيت مكة ليالي
منى من اجل سقانيه فاذن له وعنه قال جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين العشاء والمغرب
فجمع لكل واحدة منهما اقامة ولم يسبح بينهما ولا على اثر واحدة منهما
عن ابي قتادة الانصاري رضي الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم خرج حاجا فخرجوا معه فصرف طائفة منهم بمهم ابو قتادة وقال
خذوا اساجل الخيبر حتى يلقى فاحذروا ساحل الخيبر فلما انصرفوا احرموا كلهم الا ابو قتادة لم يحرم
فيهم يسبون اذ راوا حذو حش فحمل ابو قتادة على الحجر فحرق منها انا فتر لنا فاك لنا
من لحمها فلما اناكل صيد ونحن محرمون فحملنا ما بقي من لحمها فادركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

عن

فقالا عن ذلك قال منكم احد امره ان تحمل عليها او اشار اليها قالوا لا قال فكلوا ما بقي من لحمها
في رواية فقال هل معكم منه شيء فقلت نعم فناولته العصف فاكلها عن الصعب بن حنيفة الليثي انه
اصاب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا وهو بالانواء او يودان فزده عليه فلما راى
ما في وجهه قال انما نرد عليك الا انا حرم وفي لفظ لمسلم رجل حمارا وفي لفظ شح حمارا
وفي لفظ حمارا وجه هذا الحديث انه من انه صيد لا حلال ولا حرام لا اكل ما صيد لا حلال ولا حرام
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا بايع الرجلان
فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعا او غيرهما الا حرقنا بها علم ذلك
فورد وجب البيع عن حكر حرام رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان
بالخيار ما لم يتفرقا او قال حتى يتفرقا فان صدقا وبورك لهما في بيعهما وان كذبا
محقت بركة بيعهما **باب البيوع** عن ابي سعيد الخدري رضي
الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المائدة وهي طرح الرجل ثوبه بالبيع الى الرجل قبل ان
يقبله او ينظر اليه ونهى عن الملامسة واللامسة لمس الثوب لا ينظر اليه عن ابي هريرة
رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يلقوا الركبان ولا يبيع احدكم على بيع بعض
ولا تاجسوا ولا يبيع حاضر لباد ولا تصروا الغنم ومن ابتاعها فقه ونحوه النظر من بعد ان
تخلها ان رضىها استكفها وان سقطها ردها وصاعا من تمر وفي لفظ وهو بالخيار ثلثا
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع جبل الحيلة وكان معا
يتابعه اهل الجاهلية كان الرجل يبتاع الجرودا الى ان يبع الدابة ثم يبع الذي يبطها
قبل ان يبع الشاة وهي الديرة المستنة بئس الخبيث الذي يطن نافته وعنه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمر حتى يذوا صلاحها هي البايع والمشتري
عن انس بن مالك رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمر حتى يذوا
وما نهى قال حتى يذوا قال رايت اذ امع الله التمر فسل احدكم ما احبته عن عبد الله
بن عباس رضي الله عنهما قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يبيع الركبان وان يبيع حاضر لباد
قال قلت لابي عيسى ما قوله حاضر لباد قال لا يكون له شمسار عن عبد الله بن عمر رضي الله
عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزانية ان يبيع مشرايطه ان كان في
تمركيلا وان كان كروما ان يبيعه بريد كيدا او كان زركا ان يبيعه بكل طعام بهي ذلك

كنا ومح

بيع

بيع

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من الحائرة والحافاة وعن الزانية
وعن سبعة الثمرة حتى يبدوا صلاحها وان لا يباع الا بالدينار والارهم الا العنبر الى قوله يبع
الحنطة في سبيلها الحنطة عن اي مسعوده الانصاري رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن وعن رافع بن جندب رضي الله عنهما
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من الكلب خبث ومهر البغي خبث وكسب الحرام
خبث **باب ما لا يباع** عن زيد بن ثابت رضي الله عنهما ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم رخص لصاحب العرب ان يبيعها خروصها ولمساخر صها مزايا كلوها
رطبا عن اي مكرهه رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العربا في حنة
اوسق او دون خمسة اوسق عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال من باع خلافا فدايرت فمقرها للبايع الا ان يشترط المتبايع والمسلم ان يبيع عبد الله
للذي باعته الا ان يشترط المتبايع وعنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع طعاما
فلا يبيعه حتى يشوفه وفي لفظ حتى يقضه وعن ثعلبة بن عيسى رضي الله عنهما عن جابر
بن عبد الله رضي الله عنهما انه سماع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الفخ ان الله وشيئ
حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام فقبل رسول الله ان ابي ثعلبة يحوم الميتة فانه يبي
بها السفن ويدهن بها الجلود ويبصع بها الناس فقال لا هو حرام ثم قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم عند ذلك قال الله اليهود ان الله عز وجل لما حرم شحوما جعلها نجاسة
واكلوا منها لعلهم يذوقوا عذاب الله عذرا **باب ما لا يبيع** عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما
قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنين والثلث فقال من اسلف
في شي يسلف في كبل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم **باب ما لا يبيع** عن عائشة رضي الله عنها
عن عائشة رضي الله عنها قال قالت يبرره فقال كانت اهل على تسع اواق كل عام اوقية
ما عيني فقلت ان احب اهلك ان اعداها لم يكون ولا ولي فقلت فذهبت بيرة
الى اهلها فقال لهم فانوا عليها فاجاب من عندهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت
ان عرضت ذلك عليهم فانوا الا ان يكون لهم الولاء واخبرت عائشة النبي صلى الله عليه وسلم
فقال خذنها واشترط الولاء فانما الولاء لمن اعنق ففعلت عائشة ثم قام رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الناس فحمد الله واثنى عليه ثم قال ما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا

است

عم

ليست في كتاب الله عز وجل ما كان من شرط ليس في كتاب الله هو الجاه وان كان مائة
شروط قضاه الحق وشرط الله اوتق واما الولاء لمن اعنق عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنهما انه كان يسير على رجل فاعيا فاراد ان يسببه فلحقني النبي صلى الله عليه وسلم
فدعا وضربه فسار سيرا لم يسر مثله قال لعبيته باوقيه قلت لا ثم قال لعبيته فبعته باوقيه
واستلثبت حبله الى اهل فلما بلغت ابيه بالحل فتعدي ثمنه ثم رجعت فارسل في ابي
فقال اني ما كنتك لاختدك خذ جملك ودراهمك فهو لك عن اي مكرهه
رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ان يبيع حاصرا لئلا ولا تاشحوا ولا يبيع الرجل
على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه ولا تسال المرأة طلاق اخيها لتلقي ما في انا بها
باب ما لا يبيع عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق والفضة بالدرهم والبر بالارهاق والاشعير
بالشعير والارهاق والاشعير ان يبيع الخمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ولا تشقوا بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق
بالورق الا مثلا بمثل ولا تشقوا بعضها على بعض ولا تبيعوا متاعا بمتاع اخر مومي ليط
الابدايد وفي لفظ لا يوزن مثلا بمثل سواء بسواء وعنه قال جابر الى النبي صلى الله عليه
وسلم يترى فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من اين هذا قال لال كان عندنا متبر ردي فبع
منه كراعين فصاع ليطع النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم عند ذلك اوه من
الرأعين الرأ لا تفعل ولكن اذا اردت ان تشتري ببيع اخبرتم انك ترى به عن المعهات
فالت سالت البراء بن عازب وزيد بن ارقم رضي الله عنهما عن الصرف فكل واحد منهما يقول
هذا اخبرتمني وكلاهما يقول يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالورق
دنيا عن اي بكرة قال يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفضة بالذهب
بالذهب الاسواء لسواء وامرنا ان تشتري الفضة بالذهب كيف شئنا وشئت
الذهب بالفضة كيف شئنا قال فضاله رجل فقال يديك فقال هكذا سمعت
عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اشترى من يهودي طعاما ورضعته دراهم عن اي مكرهه رضي الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال مطل الغني ظم واذا ابتع احدكم على غني فليبيع وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

رباح

بيع التمرد

ان مات بكه عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال لو ان الناس عضوا من الثلث الى الثلث فان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الثلث والثلث كثير يا ايها الذين آمنوا
عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحقوا الفرائض باهلها
فابقي فهو لا ولي رجل ذكر وفي رواية افتموا المال بين اهل الفرائض على كتاب الله
فما ترك الفرائض ولا ولي رجل ذكر عن اسامة بن زيد قال قلت رسول الله انزل غدا في
داركم مكة قال وهل تترك لنا عقل من رباغ ثم قال لا يرت الكافر المسلم ولا المسلم الكافر
عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وهبته عن عائشة
رضي الله عنها انها قالت كانت في سورة ثلاث سنن حلت علي زوجها حين عنفت
واعتدت لها لم يخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم والبرمة على النار فذبح يطعمهم فاني
خبروا ادم من ادم البيت فقال لم ارا البرمة على النار فجلهم فقالوا اي رسول الله ذلك
لم يضر في يومه فذكر هذا ان يطعمه فقال هو عليهما صدقة وهو منها لاهية
وقال النبي صلى الله عليه وسلم اما الولاء من اعتق كتابا
عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال الناصر رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر
النساء من استطاع منكم الا له فليزوج فانه اغض للبصر واخفى للفرج
ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجب ان من مالك رضي الله عنه
ان نفر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم سألوا ارواح النبي صلى الله عليه وسلم
عن عمله في النساء فقال بعضهم لا ارواح النساء وقال بعضهم لا اكل اللحم وقال
بعضهم لا انا من اكل من لحمه واشي عليه وقال ما بال اقوام والواك كذا
وكذا كذا اضل وانام واصوم واقطر واتزوج النساء من رغب عن سنتي
فليس مني عن سبعين اي وقاض قال ردد رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان
بن مظعون ولو اذن له لاختصينا عن ام حبيبة بنت ابي سفيان انها قالت
رسول الله ان اخي ايم اي سفيان قال او اخي ذلك فقلت نعم لست
لك بحليلة واحدة من تاركني في خير اخي فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان
ذلك لاجل لي قالت فانا لثارت اني تريد ان تنكحني اي سفيان قال
بنت ام سلمة ام سلمة قلت نعم قال انها لو لم تكن ربيتي في جري ما حلت لي بها

بنت

لا بنته اخي من الرضاعة ارضعتني وابس ثوبه فلا تعرضن علي بناكح ولا اخوانك قال
عروة بن ثوبه مولاه لا يحد كان ابو لهب اعنتها فارضعت النبي صلى الله عليه وسلم فقال
مات ابو لهب اريه بعض اهل بيته حشيه قال له ما ذ القيت قال له ابو لهب علم الق
بعدكم خيرا غير اني سقيت في هذه لعناتي ثوبه لئلا يبسر لئلا يغش اي صبره رضي
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالها
عن عتبة بن عامر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احق الشرط ان
به ما استحل من الفروج عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار
والشغار ان تزوج الرجل ابنته على ان يروحه الرجل ابنته وليس بينهما صداق عن ابن
طال رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح النجعة يوم خيبر وعن جرم الحمر
الاصل عن اي مريضة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح الا حتى يستأمر
ولا تلح البر حتى تستاذن قالوا رسول الله وكف اذا نكحها قال ان نكحت عن عاتبة
رضي الله عنها ما ماتت حات امراة رافة القرطبي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رافة
القرطبي فطعنني فبت خلاقي فزوجت بعده عبد الرحمن بن الربيع وانما معه مثل هدية
النوب فتبسر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اني قد رجعت الى رافة لا حتى تدق عسلته
ويروق عسلته قالت واوبكر رضي الله عنه وعنده خالد بن سعيد الباب يتطرق ان يؤذن
له فنادى يا ابا بكر الا تسمع هذه ما جهر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابن مالك
رضي الله عنه قال من السنة اذا تزوج البكر على الثيب افا عند صاحب معاوية واذا تزوج
الثيب افا عند صاحبها ثم قال ابو قتادة ولو شئت لقلت ان انا رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم
عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو ان احدكم اذا اراد ان
يهله قال بسم الله الرحمن الرحيم الشيطان وجن الشيطان ما اورد فناء فانه ان يقدر بينهما ولد
في ذلك لم يضره الشيطان ابدا عن عتبة بن عامر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم قال يا ايكم والدخول على النساء فقال رجل من الانصار يا رسول الله افرأيت الخوق قال
الحواء الموت ومسلم عن اي الظاهر عن بن وهب قال سمعت الليث يقول للحواء
الزوج وما الشبهة من اقارب الزوج من العم وخو
عن ابن مالك رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتق صفيية وجعل عندها صداقا

الحسن

كاذب فهل منكاتب ثلثي لفظ لا سبيل لك عليها قال يا رسول الله مالي قال لا مال لك
ان كنت صدقت عليها فهو ما استقلت من فرجها وان كنت كذبت فليس بها شيء بعد
لك منها وعنه ان رجلا رى امرأته وانتهى من ولدها في زمان رسول الله صلى الله عليه
وسلم فامرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتلتهما كما قال الله عز وجل فبقي الولد
للأمة وورث بن المظالم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الي النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امرأتى ولدت غلاما أسود فقال النبي صلى الله عليه وسلم
هل لك من ابل قال نعم قال فما الواجب قال حرقها هل فيها من ابل قال ان فيها لوردا
قال فاني انا هاد لك قال عسي ان يكون نزع عرق فقال وهذا عسي ان يكون برعه عرق
وعنه عائشة رضي الله عنها قالت اخضر سعد بن ابى وقاص وعبد بن ربيعة في غلام
فقال سعد رسول الله ان هذا من اخي بن ابى وقاص عهد الي انه ابنه انظر الي شبهه وقال
عليه وسلم هذا اخي رسول الله ولدت علي فرأى من ولده فظن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم الى شبهه فرائي شبها بينا بعثته فقال هو لك يا عبد بن ربيعة الولد للفراس
وللعاصم الجوز واحمى منه يا سودة فارتبه سودة قطوع عن عائشة رضي الله عنها انها
قالت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على مسرورا فترك اسار زوجها
فقال لم ترى ان محمدا انظر انما اريدك جارية واسامة بن زيد فقال ان بعض هذه
الاقلام لمن بعض وفي لفظ كان محمدا قايما اسار زوجها في الخطوط التي الجبهة
مثل التكسير فيها واخذها سرور وسرور وجمعها اسرار وجمع الجمع اسارير
قال لا يصح الخطوط التي تكون في الكف مثلها عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه
قال ذكر العزل لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ولم يفعل ذلك اخذ ولم يفعل
فلا يفعل ذلك احدكم فانه ليست نفس مخلوقة الا الله خالفها عن جابر بن
عبد الله رضي الله عنه قال كذا نزل القرآن ولو كان شيء
ينهى عنه لنهاه الله عن القرآن عن اي ذرانه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم يقول ليس من رجل ادعى العزائية وهو يعمل الاكفر ومن ادعى
ما ليس له فليس منا وليتو لمقعده من النار ومن دعا رجلا بالكفر وقال
عدو الله وليس كذلك الا حار عليه كذب عند مسلم والجاري نحو

كلام الرضاع عن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم في بنت حمزة لا يحل لي بحريم من الرضاع ما يحرم من النسب وهي ابنة
اخي من الرضاع عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان الرضاعة تحرم ما يحرم من الولادة وعن عائشة رضي الله عنها قالت ان ابل اخا
بن القعيس استاذن علي بعد ما انزل الحجاب فقلت والله لا اذن له حتى اسناد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فان اخا ابى القعيس ليس هو ارضعني ولكن ارضعني
امراة ابى القعيس فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت برسول الله
ان الرجل ليس هو ارضعني ولكن ارضعني امراة فقال لا ابدني له فانه عمك
ترتب مسك قال عذره فبذلك كانت عائشة تقول حرما من الرضاعة
ما يحرم من النسب وفي لفظ استاذن علي فانه اذن له فقال الخبيثين
منى وانما لك فقلت وكيف ذلك قال ارضعناك امراه اخي ليس اخي
قال فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدق ابلح ابدني له تربت بميناك
اي انفرت والعرب تدعو ابل الخولا لثريد ووقع الاميرة وعنها رضي الله
عنها قالت دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم وعندك رجل فقال يا عائشة من هذا
فلما اخي من الرضاعة فقال يا عائشة انظر من احوانك فاما الرضاعة من الجماعة
عن عقبه بن الحر انه تزوج ام حبي بنت ابى اهاب فجات امراة سودا فقالت
قد ارضعناك فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فاعرض عني قال فنجيت
فذكرت ذلك له قال وكيف وقد رعت ان قد ارضعناك عن التراب عارب
رضي الله عنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني من مكة فابتعثهم ابنه حمز
نادي بام قنائلها على قاحد سرها وقال القاطنة ذوات ابنتك فاحملها فاحضها فاحملها
وجعفر بن زيد بن جارية فقال علي انا احق بها وهي ابنة عمي قال جعفر ابنة عمي وخالتها
حتى وقال زيد ابنت اخي ففضها النبي صلى الله عليه وسلم لخالها وقال لخاله بمنزلة الام وقال
علي انت مني وانا منك وقال جعفر استجبت لخطي وخطي وقال زيد انت اخوانا ومولانا
عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم يشهد الا اله الا الله واني رسول الله الا باخذ ثلاث

الثب الزان والنفس بالنفس والنازل لادنة المفارقة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اول ما يقضي من الناس يوم القيامة في الدنيا عن سهل بن
حشيمة قال اطلق عبد الله بن مسعود الى حبيرو وهو يومئذ في قنفذ
فاتي محبسه الى عبد الله بن مسعود وهو يتشيط في دمه قتيلا فدفنه ثم قدم المدينة فانطلق
عبد الرحمن بن سهل ومحبسه وخوصنه اينا مسعود الى النبي صلى الله عليه وسلم فذهب
عبد الرحمن سكره كبره وهو اخذت القوم فسكت فتكلم فقالوا فليسوا بهون
دم قال لكم وهذا حبيرو قالو وكيف خلف ولم تشهدوا نزل قال فبينكم يهود
بأمان حسن فقالوا وكيف نأخذ بأمان قوم كفار فعقله النبي صلى الله عليه وسلم
من غيرة وفي حديث حماد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نفس خبيث
رجل منهم فذرع برئته قالوا امر الله كيف خلف قال فبينكم يهود بأمان خبيث
منهم قالوا رسول الله ثم كفار وفي حديث سعيد بن عبيد بن مسعود رضي الله عنه
وسلم ان يبطل دمه فوداه ما به من ليل الصدقة عن انس بن مالك رضي الله عنه ان جارية
وخذلها من صواحب بن حنبل فقبل من فعلها بك فلان فلان حتى ذكر يهودي
فاومات برأسها فاخذ اليهودي واعتروا فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخرس راسه
بن حنبل وسلم والنسائي عن انس رضي الله عنه ان يهوديا قتل جارية على وطلح فاذا رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال لما فزع الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم
مكة فقل يهدى رجل من بني لبيد يقتل كاهن في مكة فقام النبي صلى الله عليه وسلم
فقال ان الله عز وجل قد حبس عن مكة العيل وسلاط عليها رسوله والمرتبين ايهام الخ
لاحد كان قبل ولا قبل لاحد بعد وانما احلت لي ساعة من نهار وانها ساعة هذه
حرام لا يعصم من الله الا من استأذنه فلو كان ساطعا لالامنيته ومن فذل
فقبل فهو خير النظرين اما ان يعلم واما ان يغدر فقام رجل من اهل اليمن فقال له اوشاة
فقال رسول الله اكتبوا الي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكتبوا لا يشاةكم العباس
فقال رسول الله الا الاخذوا فاجعلوا في بوننا وفبوزنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الا الاخذوا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه استشار الناس في املاص المرأة فقال
المخبرة بن سبعة شهدت النبي صلى الله عليه وسلم قضيه بغيره عبد امانة فقال للناس من

قال

يا موم

بشهادتك فشهد له محمد بن مسلمة عن ابي هريرة رضي الله عنه قال ائذنت امرأتان من هذيل
فومت احدهما الاخرى فحرقا فلقناهما وما في بطنهما فاختصموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم ففرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ذبه جندل بن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
عليه السلام وورثها ولها ومن معه اقام حبل من النابغة الهذلي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اعز من لا يشرب ولا اكل ولا يلق ولا استهل من ذلك بطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم انما هو من اخوان الكهان من اجل شجعه الذي شجع عن عمر بن حصين رضي الله عنه
ان رجلا غرض يد رجل فانهع يده من فمها فوقع ثنتا عشرة فاختصموا الى النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم فقال بعض احكام كما بعض الفحل لادية لك عن الحسن بن الحسن
الضري قال حدثنا جندب في هذا الميز وما نسيانته وما خشي ان يكون حديث
كذب علي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فيكم
قبلكم رجل به جرح فخرج واخذ سيفا فحاربها به فارق الدم حتى مات قال الله عز وجل
عبداني يادري بنفسه فحوت عليه الجنة من انس بن مالك رضي الله عنه قال قدم ناس
من عكل او عربة فاجتوا المدينة فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم بلقاح وامرهم ان يشربوا من
ابوا لها والباها فاطلقوا فلما اصحوا فلقوا راغي النبي صلى الله عليه وسلم والشيافوا النعم
فما الخبر في اول النهار فبعث في نارههم فلما ارتفع النهار حتى هم فامر بقطع ايديهم واجلهم
وسميت اعينهم وتركوا في الحرة يستسقون فلا يسقون قال ابو قلابه فهو لاسوقا
وقتلوا وكفروا بعد ما بانهم وخابوا الله ورسوله اخرجه الجماعة
عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابي هريرة رضي الله عنه وزيد بن خالد الجهني
رضي الله عنهم انهما قال الا ان رجلا من الاعراب اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول
الله اسندك الله الا قضيت بيتا بكاب الله عز وجل فقال الخضم الاخر وهو افقه منه
نعم فاقض بيتا بكاب الله وايدى لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان ابي كان
عسيفا على هذا فري امراته وانني اخبرت ان علي ابي الرجم فاخذت منه بماء شاة
وولده فسال اهل العدا فخيروني بما علي ابي جلامية وتغريب عام وان علي امراته الرجم
فقال النبي صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا قضيت بيتا بكاب الله الولدة والغرم وعلاب
وعلي انك جلامية وتغريب عام اعدا انيس لرجل من اسلم الي امرأة هذا فان اغترفتا رجما

امراه هذا

قال فعاد عليها فاعترفت فامر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فزجرت العفيف
الاخر وعنه عنها قال لا سبيل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الامه اذ انت واخص
قال ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها
بصبر قال بن شهاب لا ادري ابعد الثالثة او الرابعة والصغير الحلي عن ابي هريرة رضي
الله عنه ان رجلا من المسلمين رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فراه فوال
برسول الله اني زنت فاعرض عنه فمخني ثلثا وجهه فقال برسول الله اني زنت فاعرض
عنه حتى ثلث ثلثك عليه اربع مرات فلما شهد على نفسه اربع شهادات دعا رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال ايك محزون قال لا قال فهل احصيت قال نعم فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبوا به فارجموه قال بن شهاب فاخبرني ابو سلمة
بن عبد الرحمن سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول كنت فيمن رجمه فرجمناه
بالمصل فلما اذنته الحجاره هرب فادركناه بالحجرة فرجمناه الرجل هو ما عزمناك
وروي قصته جابر بن سمرة وعبد الله بن عباس وروى سعيد الخدري وروى عنه من الحبيب
الاسلمي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما انه قال ان اليهود حادوا الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فذكروا بالان رجلا منهم واثراة فثبوا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اخبرون
في التوراة في سنان الرجم فقالوا بقتلهم ويخجلون قال عبد الله بن سلام كذبتم ان
فيها الرجم فانتم انما انواراه فثبتم واثراة فوضع احد يده على اية الرجم فقاما قداما
وما بعد فقال له عبد الله بن سلام ارفع يدك فرفعها الا افيها اية الرجم فقال صدق يا
محمد فامر بهما النبي صلى الله عليه وسلم فرجما قال فرأيت الرجل يحيي المرأة فيها الحارة
قال رضي الله عنه الذي وضع يده على اية الرجم عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو ان امرأ الطلع عليك فغير اذن فخرته فحصة ففقات
عبد ما كان عليك فكلنا ح

بح

فقالوا ومن تجري عليه الاسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكله اسامة
فقال اتشفع في حد من حدود الله زوجك ثم قام فاخبطت فقال انما هلك من كان
قبلك انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الصعيف اقاموه
عليه الحد واثم الله لو ان فاحمة بنت محمد سرقت لقطعت يديها وفي لفظ قال
كانت امرأه تستعير المتاع وتخذه فامر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يديها
يا محمد عن ابن عباس قال رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
اتي رجل قد شرب الخمر فاجده بغير يدي غواربعين وفعله ابو بكر رضي الله عنه فلما
كان عمر رضي الله عنه استشار الناس فقال عبد الرحمن بن ابي بكر رضي الله عنه فامر به
عن ابي بردة هاني بن ابي اللوي رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يجلد
عشرة اسواط الا في حد من حدود الله زوجك ما سأل الامامان والردور
عن عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعبد الرحمن
بن سمرة لا سأل الا ما زنة فانك ان اعطيتها عن مسله وكتلت النخا وان اعطيتها عن
مسله اعنت عليها واذا حلفت على ممين فرائت غير ما خيرا منها فلف عن يمينك وات
الذي هو خير مني موسى رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني والله ان شاء الله
تعالى لا احلف على ممين فرائت غير ما خيرا منها الا ابنت الذي هو خير مني فحلفنا
عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل يحكم
ان تحلفوا بايمانكم ولمسلم فمن كان جالفا فليحلف بالله او ليحلف اوفي رواية قال
عمر رضي الله عنه فوالله ما حلفت بهما من سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاي
ذاكر اولي الامر ان احكبا عن غيري انه حلف بغيري في صرة رضي الله عنه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال قال سليمان بن داود عليه الصلوة والسلام لا تخوفن الله على سبعين
امرأه كل امرأه من علم ما يقال في سبيل الله ففعل له فل ان شاء الله فلم يقل وطاف
بهن فلما منهن لا امرأة واجده نصف انسان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قال
ان شاء الله لم تخنت وكان ذلك الحاجة فوله قبل له فل ان شاء الله يعني قال الهلاك
عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على ممين
فيقطع يدا ما لم امر به فاحترق الله وهو عليه غضبان وتزلت

ان الذين يشتركون بعبادة الله واما انهم ثمانية الى اخر الآية عن الاسعدي بن قيس
 قال كان بيني وبين رجل خصومة في حق فاختصمنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذا بينكما قلت اذ اخلف ولا ياني فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين حتى يفتطع بها مال امرئ مسلم فهو بها
 فاجبرني الله وهلكوا عليه غضبان وعنتايت من الصالح الامراض ان الله ابايع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فمغت الشجرة وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف
 على يمين بملء غير الاسلام كاذبا متعمدا فهو كاذب ومن قتل نفسه بشي لم يك
 به يوم القيامة وليس على رجل نذر فيما لا يملك وفي رواية ولعن المؤمن كلفه وفي رواية
 من ادعى دعوى كاذبة لبيك كثير بها لمة الله الاقله يا
 عن عمر رضي الله عنه قال قلت لرسول الله اني كنت نذرت في الجاهلية ان اغتديك
 لبلية وفي رواية يوما في المسجد الحرام قال فاقف بنذرك عن عبد الله بن عمر رضي الله
 عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يبع عن النذر وقال انه لا ياتي بخبر وانما اسخر
 به من الخيل عن عقبة بن عامر قال نذرت اخي ان تمشي الى بيت الله الحرام فاقفه
 فامتنى لي اسنفتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتيته فقال لتمش وللزك
 عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما انه قال اسنفتي سعد بن عباد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في نذر كان على امه فوفيت قبل ان تقضيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاقضه عنها عن كعب بن مالك رضي الله عنه قال قلت لرسول الله ان من نوتني
 ان اخلع من مالي صدقة الى الله والي رسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امسك
 عليك بعض مالك فهو خير لك يا
 عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احل في امرنا هذا
 ما ليس فيه فهو زندق وفي لفظ من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو زندق وعن عائشة رضي الله
 عنها قالت دخلت فوجدت عنده امرأة ابى شقين على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت
 يا رسول الله ان اباشقين رجل شيخ لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ولا يني
 الا ما اظنت من ماله بفبرعله ففعل علي في ذلك جناح فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اخذي من ماله ما تعرف ما يملكك وتكفي بملكك عن ام سلمة رضي الله عنها

منه

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مع جليلة خضاب حجته فخرج اليه فقال انما انا بشر
 وانما ابني الخضر فلعن بعضكم ان يكون الملع من بعض فاحسب انه ضايق فافضل له
 فمن قضيت الحق مسلما فلا هي قطعة من النار فليجها او يذرها عن عبد الرحمن بن ابي
 بكره قال كتب الي وكنتم له الى ابنه عبد الله بن ابي بكره وهو قاضي بحسبان
 ان لا يحكي عن اثنين وانت غضبان فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحكم
 احديكم بين اثنين وهو غضبان وفي رواية لا تقض حكمة بين اثنين وهو غضبان
 عن ابي بكره رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ابيكم يا كبر الكارثتنا
 قلنا يا رسول الله قال الاشتر ايا الله وعقوف الوالدين وكان متكلما فجلس فقال لا
 وقول الزور وشهادة الزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت عن بن عباس رضي الله عنهما
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو بعطي الناس بدعواه لادعى ناس دمار حال وامواله ولكن
 البين على الذي عليه يا
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات
 لا تعلمون كثير من الناس فمن اتى الشبهات استبرأ الى الله وعرضه ومن وقع
 في الشبهات وقع في الحرام كالراعي عوي حول الحية يوشك ان يقع فيه الاوان لكل
 ملك حي الاوان حي الله حارمه الاوان في الحسد نضعة اذا اضلحت صا الحسد كله واذا افسدت
 فسد الحسد كله الا وهي القلعة عن ابن مالك رضي الله عنه قال انما انما اربابهم الظهران
 فغشي القوم فلعنوا وادركتها فاحدها فانبت بها ابا طيخ وانجها وبعث الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم واوركها فخذ بها ففعلوا لغيره اعيوا عن اسماء بنت ابي بكر رضي الله عنها
 قالت خرا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا فاكلناه وفي رواية ونحن بالمدينة
 عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الحمر
 الاهلية واذن لحوم الخيل بولس واحد قال اكلنا من خير الخيل وحمل الوحش
 ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الحمار الا هلي عن عبد الله بن ابي ووي رضي الله عنه قال
 اصحابنا اجاعه لما لي خبير فلما كان يوم خبير وقعنا في الحمر الاهلية فاحمرناها
 فلما طعمها القدر نادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اكفوا القدر ولا
 تاكلوا من لحوم الحمر شيئا عن ابي ثعلبة رضي الله عنه قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم



نسي

كان عهد النبي من عهد بني النضير الى الجذوال كلاله وابواب من ابواب الرباعين عاشر
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن التبع فقال كل شراب اسكر فهو حرام
السبع نبيذ العسل وعن عبد الله بن عباس قال بلغ عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان فلانا باع خرافا قال
قال الله فلانا لم يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله اليهود حرمت عليهم الشحوم
فكلوها فباعوها كذا **الباب من عمر بن الخطاب رضي الله عنه**
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا الحرز قناه من لبسه في الدنيا بل لبسه في الآخرة
وعن حذيفة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الحرز
ولا الديباخ ولا تشربوا في انبه الذهب والفضة ولا تأكلوا في حياضها فانها في الدنيا
ولكم في الآخرة عن البراء بن عازب قال ما رايت من ذي له في حله حراما احسن من
رسول الله صلى الله عليه وسلم له شعر يضرب منكبه بعد ما من التلبس لبس القصب ولا
بالطويل عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيخ
ونحننا عن شيخ امرنا بعبادة الرحمن واتباع الحنافة وتسميت العاطنين واسرار القسم
او المقسم ونصر المظلوم واجابة الداعي واقضا الشك ونهانا عن خواتم اقمم الاصب
وعن شرب الفضة وعن لبس الباري وعن الشئ وعلى لبس الحرز ولا تستدبروا الديباخ
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اصطح خاتما من ذهب
فكان جعل قصه من باطن كفه اذا لبسه فصنع الناس ثم انه جلس فزرعه وقال
اني كنت البس هذا الخاتم فريته ثم قال والله لا البسه اذا فسد الناس خواتمهم وفي
لفظ جعله في يده اليمنى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسمى به عن ابوس الحارث الاصلاني ورفع لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اصبعيه
السكبان والوشكي ولمسلم بن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الحسن بن علي
اصبعين او ثلث او اربع **الباب من عمر بن الخطاب رضي الله عنه**
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رباط يوم في سبيل الله عز وجل خير
من الدنيا وما عليها والروحة برؤحها العبد في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها والعدو خير
من الدنيا وما فيها وموضع صوط احدكم في الجنة خير من الدنيا وما عليها عن عبد الله بن
ابو اي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض ايامه النبي في العدا انظر

مالك الشمس ثم قام فقام اليها الناس لاثمنوا لها العدو واسلوا الله العافية فاذا القتهم
فاصبروا واعلموا ان الجنة محظوظة بالسيف ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم منزل الكتاب
وحري السحاب وهادم الاحزاب اصبرهم وانصرنا عليهم عن ابي بكر بن ابي شامة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اسب الله ولمسلم بن عبد الله بن جريح في سبيله لا يخرج
الا جهاد في سبيل الله واما اني وضد من رسول الله فهو علي ضامن ان يدخل الجنة او اوجه
الى مسكنه الذي خرج منه نايلا مانا من اجر او غنمة ولمسلم بن عبد الله بن جريح في سبيل
الله عز وجل والله اعلم من خا صدي سبيل الله كمثل الصائم القائم او توكل الله عز وجل
للظلم في سبيله ان يوفاه ان يدخل الجنة او يرجعه سائلا مع اجر او غنمة وعنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مكوم تكلم في سبيل الله عز وجل الا جاءه الغنمة
وكلمه يدع اللول لول الدم والريح فخرج مسك عن ابي الرب الانصاري رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم غدا في سبيل الله عز وجل او روجه خير مما طلعت
عليه الشمس وغربت اخرجته مسلم عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم غدا في سبيل الله عز وجل او روجه خير من الدنيا وما فيها اخرجته البخاري
عن ابي قتادة الانصاري رضي الله عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خيبر
وذكر قصته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتلا له عليه بيته فله سلة فله
ثلثا عن سلمة بن الاكوع رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من المشرك
وهو في سبيل الله عز وجل اصابه بحد ثم افترق وقال النبي صلى الله عليه وسلم اطلبوا قتلا
فقتله فله سلة وفي رواية فقال من قتل الرجل فقتلوا في الاكوع قال له اسلمه اجمع
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية الى خيبر
فخرجت فيها فاصبنا اننا وغما فبلغت سهمنا اني غرنا فغيرنا وانقلنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم بغيرنا بغيرنا وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا جمع الله الاولين
والاخرين يرفع لكل غادر لواء فقال قصرة عدو فلان بن فلان وعنه ان امرأة
وجدت في بعض مغاري النبي صلى الله عليه وسلم مغنولة فانكر رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقتل النساء الصبيان عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
بن العوام شكيا العمل الى النبي صلى الله عليه وسلم في غزاه لهما فرخص لهما في كل

للجاءهم

نما

كتاب شرح عمدة الاحكام تأليف الشيخ الامام

العالم العلامة الحبر الفخامه تقي الدين
الفاضل الرئيس الصدوق الامين
المختص بجمال الفضلاء عماد الدين
اسماعيل الشيرازي بابن الاثير الجلي

الشيخ محمد بن الشيخ الامام محمد بن الدين

ابن الحسين علي بن محمد بن القسوي

الشيخ محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين

تتمت بحمد الله تعالى في سنة

احمدى ربيع الاول

سنة ١٢٠٠

هـ

ع

ح

الشارح ابن الشيخ
رضي الله عنه

الحامد عبد الله
والشكر لله
والثناء للعلامة ابن ابي
الفضل

المدرس والشيخ
والمحل له
الشيخ محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين

[illegible]

عبد المطلب بن ابي لهب
ابن عبد المطلب بن ابي لهب
ابن عبد المطلب بن ابي لهب



عمارة

الحمد لله
 ملكه فضل الله محمد رسول النبي
 ابراهيم احمد الذي عماله سعدون
 والحمد لله جميع الميامين والدين عبد اللطيف الامام

هذا الكتاب عندي عارية بواسطة الشيخ
عبد المصطفى
سنة ١٣٩٥ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
قال الفقيه الاجل الفاضل الصدر الرئيس الامين المحترم جمال الفضل اوحد
الاسلام عماد الدين اسمعيل ابن القاضي الصدر الرئيس تاج الدين احمد بن سعيد بن
محمد ابن الاثير الشافعي الحلبي منشأ المعري شيا تفعده الله ونفع به
الحمد لله منور البصائر حقايق معارفه ومصور الخواطر حزايق كفايق لطايفه
الذي اودع القلوب من حكمه حواهر وجعل لجوهر الهداية بذكره زواهر احمده
ولا يستحق الحمد على الحقيقة سواه واعتقد التقصير في كل ما فعله العبد من شكره
ونواه واسم هذا لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تكون للخلافة وسبيله وترفع
الدرجات كعبه وان محمد عبده ورسوله الذي بعثه وطرق الايمان قد دعوت انوارها
ودجت انوارها ووهت اركانها وجعل مكانها سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم من
معالها ما عني وشقي من العليل في ايديكم التوحيد ما كان على شقي واوضح سبل الهداية
لمن اراد ان يسلكها واظهر كنوز السعادة لمن قصد ان يملكها ويترشده الحي بعد
ان كان بينهما واقام ميزان الشريعة باتباع الامر والنهي بعد ان كان الوجود قد
خلا منهما صلى الله عليه وعلى آله وصحبه اهل المجد والعلو والدين تخلوا من
الحاسن الخلل فاصبحوا شهداء الله في ارضه وقاموا من امره بسببه الله وفرضه
وفتحوا من الايمان بابا مرجحا وتنزلوا من العباد منزله النجوم التي منها معالم الهدى
ومصاحح خلوا الدجى منهم وسبيل النجاة والمسار اليهم بقوله تعالى يرفع الله الذين
امنوا منكم والذين اتوا العلم درجات صلاة دائمة ما علم عالم توسعرت للدين معالم
سجده فانه لما كان العلم اشرف ما خلق في الوجود واعز ما ينعم الله به على عباده
ويجود شرف من اجاره منهم هذا السعير وملكتهم به ملائكة القوى لما اغتر غيرهم
منها بالنوب المعاري خصهم من المزية ان قرئ ذكرهم بذكره واكرمهم بالشهادة على وحدانية
فما اجدرهم بشكره واورد وصفه ثانيا وجعل جنى السعادة منهم بهذا القرب دينا
وفضلهم على كثير من خلقه وارشدتهم عبادة الى سبل الحق وطريقه وارادتهم خيرا
فقد فعلهم في الدين وامر الخلائق باتباعهم لما تمسكوا بحبل الله المتين واعزهم باحتصاص
كل منهم واخطافه واكرمهم بان جعلهم ورثة انبيائه وفضل العلم على العبادة ما لم تكن

تن

درجه

بند مغترنه وقال صلى الله عليه وسلم بين العالم والعابد ما بينه ورجله بين كل درجتين خطر
لجواد المصير سبعين سنة ولا يريد من ذلك الا العلم النافع الذي يبلغ من رضى الله
الامل والذي ينفع معه القليل من العمل وما عرفت هذه الحالة علمت ان في الاعراض عن
ذلك على غرور من امرى وقلت ان الحسد ان موجود في ليال من لا تمنع وحسب من غير
فانرت ان تشك من اخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ارجوا به النجاة من هذا الخطر
والبغ من اتباع الشريعة المطهرة واحكامها الوطرا فاختوت حفظ الكتاب المعروف
بالعدة للامام الحافظ عبد الغنى رحمه الله عليه الذي رتبته على ابواب الفتنة وجعله
خمس مائة حديث فوجدت الاحاديث كل لفظ منها يحتاج الى بحث وتدقيق ويستقر
الى كشف وتحقيق لان كل كلمة صلى الله عليه وسلم تحريفا على جواهر المعاني
ولا يستخرج حكمه الا الراخون في العلم الذين اصبحوا خواطرهم به أهله المعاني ووقفت
من ذلك للقاضي عياض رحمه الله عليه على الكتاب المعروف بالاكال فوجدته قد احتوى
في شرحه على التفضيل والاجمال لكنه اقتصر على شرح احاديث الامام مسلم رضى الله
عنه فاخترت ان اعلم معاني الاحاديث الواردة فيها صاحب العدة واسندها الى الامامين
الخاري ومسلم رضى الله عنهما فلم اجد من علماء الوقت من يعرف هذا الفن الا واحد
عصوه وفريد دهره واستطاع عقد الفضائل والمبشرين في علومه على الاواخر
والاوائل الشيخ الامام العالم الفاضل الزاهد الورع نقي الدين حجة العلماء قدوة
البلغا شرف الزهاد بقبه السلف معني المسلمين ابو الفتح محمد فنع الله ببقاياه من الشيخ
الامام محمداي الحسن علي بن وهب القشيري رحمه الله الحامل بعلمه المحقق في فهمه
وفهمه المبتع ما مره به من حكمه الذي فاق النظر والامثال واتصف من المحاسن بما تصوب
به الامثال فوجت وجه امالي اليه وعولت في فهم معاني هذا الكتاب عليه وعرفت
العقد مما اريد واصغيت لما يدي فيه من القول وما يعيد فاملى علي من معانيه
كل فن غريب وكل معني بعيد على غيره او خطر بآله وهو عليه قريب فعلقته ما
اورده وجمت على مورد فضله رجاء ان ارد ما ورده فانه لما كان طلب العلم على كل
مسلم واجبا اخترت ان كون من طلبته فان لم امث عالما والامت طالبا للعلم الله ان
يكفر بالاخلاص في ذلك بعض تحلي لا وزار الدنيا واقترب في ويسايجي بعبقوه عن ذنوب

مستدل



الى الله وسئله اسم الهجرة يتبع على امور الهجرة الاولى الى الحبشة عند ما اذى الكفار
الصحابه رضي الله عنهم الهجرة الثانية من مكة الى المدينة الهجرة الثالثة هجرة التبايل
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لتعلم الشرايع ثم رجوعه الى الموطن ويعلمون قومهم
الهجرة الرابعة هجرة من اسلم من اهل مكة لياقي الى النبي صلى الله عليه وسلم ثم رجوعه الى مكة
الهجرة الخامسة هجرة ما بهي الله عنه ومعنى الحديث وحكمه ثلث اول الجميع غير ان السبب
سبب ان المراد بالحديث الهجرة من مكة الى المدينة لانهم نقلوا ان رجلا هاجر من مكة
الى المدينة لا يريد بذلك فضيلة الهجرة وانما هاجر ليتزوج امرأة تسمى ام قيس
فسمى بها جرام قيس ولهذا خص في الحديث ذكر المرأة دون سائر ما ينوي به الهجرة
من افراد الاعراض النبوية ثم اتبع الدنيا الناس المقرر عند اهل الحرث ان الشرط
والجزا والبذل والخبر لا بد ان يتغيرا وهم هنا وقع الاتحاد في قوله صلى الله عليه وسلم
من كانت هجرته الى الله ورسوله فحجته الى الله ورسوله وجوابه ان المفرد من كانت
هجرته الى الله ورسوله بنية وقصد الهجرة الى الله ورسوله حكما وشراعا السابعة
شرع بعض المناشرين من اهل الحديث في تصنيف اسباب الحديث كما صنف في اسباب
النزول للكتاب العزيز فوقف من ذلك على غير ما ينبغي له وهذا الحديث على ما قدمناه من الحكاية
عن مهاجر قيس يدخل في هذا القبيل وينضم اليه نظائر كثيرة من قصد تنحية العاشرة
فوق من قولنا من بوي شيئا لم يحصل له غيره ومن قولنا من ينوي الشيء لم يحصل له والحديث
حتمل الامرين اعني قوله صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنيات واخره يشير الى المعنى الاول
اعني قوله ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امرأة يتزوجها فحجته الى ما هاجر اليه
شأن عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم لا يقبل الله صلاة احدكم اذ الحدث حتى يتوضا عليه من وجوه
القبول ونفسه مخافة قد استدلت جماعة من المتقدمين بانتهاء القول على انتهاء الصحة كما
فعلوا في قوله صلى الله عليه وسلم على ما روي لا يقبل الله صلاة خافض لا يخاف من بلع من
المحيط والمقصود بهذا الحديث الاستدلال على اشتراط الطهارة من الحدث في صحة
الصلاة ولا يتم ذلك الا بان يكون انهاء القول دليلا على انتهاء الصحة وقد حرك المناوئين
في هذا خطأ لان انتهاء القول قد ورد في مواضع مع ثبوت الصحة كالعبادة التي لا يقبل

له صلاة وكما ورد فيمن اتي عرقا او في شارب الخمر فاد اريد بقوله الدليل على انتهاء الصحة
انتهاء القول فلا بد من تفسير معنى القول وقد فسرها تريت الغرض المطلوب من الشيء
يقال قبل فلان عذر فلان اذا رتب على عذره الغرض المطلوب منه وهو محو الجناية والذنب
فاذا ثبت ذلك يقال فلان في هذا المكان الغرض من الصلاة وقوعها مخبرية بمطابقها للامر
فاذا حصل ذلك الغرض ثبت القول على ما ذكر من التفسير واذا ثبت القول على هذا التفسير
ثبت الصحة واذا انتهى القول على هذا التفسير انقضى الصحة ونما قل من جهة بعض المتأخرين
ان القول يكون لعبادة بحيث يترب التوابع والدرجات عليها والاجزاء كونهما مطابقة
للأمر والعينان اذا تغيرا وكانا جديهما اخضا من الاخر لم يلزم من بني الاخض نفي
الاعم والقول على هذا التفسير اخضا من الصحة فان كل مقول صحيح وليس كل
صحيح مقبولا وهذا ان نفع في تلك الاحاديث التي نفي فيها القول مع بقائها للصحة
فان يصرف في الاستدلال بنفي القول على نفي الصحة كما حكمنا عن الاقربين اللهم الا ان
يقال دل الدليل على كون القول من لوازم الصحة فاد انتفي انتفت فيصح الاستدلال
بنفي القول على نفي الصحة وحجاجة في تلك الاحاديث التي نفي فيها القول مع بقائها للصحة ان قيل
او يخرج حوائج على انه يرد على من فسر القول بكون العبادة مثابا عليها او مرضية او ما
اشبه ذلك اذ كان مقصوده بذلك ان لا يلزم من نفي القول نفي الصحة ان يقال التواضع
الشرعية يقتضي ان العبادة اذ اتي بها مطابقة للامر كانت سببا للتوابع والطوايع
في ذلك لا حصري في تفسير معنى الحديث وقد يطلق بازاء معان ثلاثة
احدها الخارج المخصوص الذي ذكره الفقهاء في باب نواقض الوضوء ويقولون الاحداث
كرا وكذا ما يفسر خروج ذلك الخارج الثالث المنع المرتب على ذلك الخروج
وهذا المعنى يصح قولنا رفعت الحدث ونويت رفع الحدث فان كل واحد من الخارج
والخروج قد وقع وما وقع سمح لرفعه بمعنى ان لا يكون واقعا وانما المنع المرتب على
الخروج قال الشارع حكم به ومذغايته الى استعمال المكلف الطهور فباستعماله يرتفع
المنع فيصح قولنا رفعت الحدث وارتفع الحدث اي ارتفع المنع الذي كان ممدودا الى استعماله
المظهر وهذا الحق يقوي قول من يرى ان التيمم يرفع الحدث لاننا لما بينا ان المنع هو
المنع من الامور المخصوصة وذلك المنع مرفوع بالتيمم فالتيمم يرفع الحدث غايه ما في البات

ان دفعه للحديث مخصوص بوقت ما او محالة ما وهي عدم الماء وليس ذلك ببدع قال الاحكام
قد خلت باجلا في محالها وقد كان الوضوء في صدر الاسلام واجبا لكل صالة على ما حكوه
ولاشك انه كان رافعا للحديث في وقت مخصوص وهو وقت الصالة ولم يلزم من انتهائه
بانتهاء وقت الصالة في ذلك الوقت ان لا يكون رافعا للحديث ثم نسخ ذلك الحكم عند الاكثر
ونقل عن بعضهم انه مستمر ولا يشك انه لا يقول ان الوضوء لا يرفع الحديث نعم ههنا
معنى رافع يدعيه كثير من الفقهاء وهو ان الحديث وصف حكمي مقدور قيامه بالاعضاء
على مقتضى الاوصاف الحسية وينزلون ذلك الحكم منزلة الحكمي في قيامه بالاعضاء
فما تقول انه يرفع الحديث كالوضوء والغسل بزيل ذلك الامر الحكمي فنزل المنع المرت
على ذلك الامر المقدور الحكمي وما تقول انه لا يرفع الحديث فذلك المعنى المقدور القاييم
بالاعضاء حكما باق لم يزل والمنع المرتب عليه رابل فهذا الاعتبار نقول ان التيمم
لا يرفع الحديث بمعنى انه لم يزل ذلك الوصف الحكمي المقدور وان كان المنع زائلا
وخاصل هذا انهم التفتوا للحديث معنى رافعا غير ما ذكرناه من الثلاث معال وجعلوه
مقدرا قائما بالاعضاء حكما كالارضاء في الحشيد وهم مطالبون بدليل شرعي يدل على
انبات هذا المعنى الرابع الذي ادعوه مقدرا قائما بالاعضاء فانه مني للحقيقة والاصل
سواء في الشرع لها ويتعدان بانوا بدليل على ذلك واقرب ما يدكر فيه ان الماء المستعمل
قد استعمل اليه المانع كما يقال المسئلة مشاع فيها فقد قال جماعة بطهريه الماء
المستعمل ولو قيل بعدم طهريته او نجاسته لم يلزم منه انتقال مانع اليه فلا يتم الدليل
والله اعلم الساتر استعمال الغتة للحديث عائنا فيما يوجب الطهارة فاد اعمل الحديث
عليه اعني قوله اذا حدث جمع انواع النواقض على معنى هذا الاستعمال لكن ابو هريرة
رضي الله عنه رواه قد فسر الحديث لما سئل عنه باخص من هذا الاطلاق وهو
الريح اما بصوت او بغير صوت فقيل له يا ابا هريرة ما الحديث فقال فساء او
ضراط ولعله قامت له قران حاله اقتضت هذا التخصيص استدل
بهذا الحديث على ان الوضوء لا يجب لكل صالة ووجه الاستدلال به انه عليه السلام
بني القول ممتدا الى غايه الوضوء وما بعد الغايه مخالف لما قبلها فيقتضي ذلك قبول
الصالة بعد الوضوء مطلقا ويدخل تحت الصالة الثانية قبل الوضوء لها نابيا

الثالث عن عبد الله بن عمرو بن العاص واي هريرة وعائشه رضي الله عنهم قالوا قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم وبيل للاعتاق من النار منه دليل على وجوب نعيم الاعضاء
بالمطهر وان ترك البعض منها غير مجزي ونقضه اما هو في الاعتاق بسبب التخصيص
انه ورد على سبب وهو انه صلى الله عليه وسلم راي قوما واعتاقهم تلوح والالف واللام
تحتل ان يكون للعهد والمرا اذا الاعتاق التي رايها كذلك لم يمستها الماء وتحتل ان لا تحتل تلك
الاعتاق التي رايها وتكون الاعتاق التي صنتها هذه الصفة اي لا تميم بالمطهر ولا
يجوز ان تكون الالف واللام للعموم المطلق بالاطلاق وقد ورد في بعض الروايات وانما
وخص منسوخ على ارجلنا فقال وبيل للاعتاق من النار فاستدل به على ان مسح الارجل
غير مجزي وهو عندي ليس بجيد لانه قد تفسر في الرواية الاخرى ان الاعتاق كانت
تلوح لم يمستها الماء ولا شك ان هذا موجب للوعيد بالاتفاق والذين استدلوا على ان
المسح غير مجزي اما اعتبروا الفطه هذه الرواية فقط فقد رتب بها الوعيد على مسي
المسح وليس فيها ترك بعض الوضوء والصواب اذا جمعت طرق الحديث ان يستدل
ببعضها على بعض ونجمع ما يمكن جمعه فيه بطهر المراد والله اعلم ويستدل به على ان
العتق محل التطهير فيسطل قول من كفى التطهير فيما دون ذلك الحديث الرابع
عن اي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا توضا احكم فليجمل
في انائه ثم ليستنشق من استجر فليوتر واذا قام احكم من نومه فليغتسل بدينه قبل ان
يدخلهما في الاناء فلانا فان احكم لا يدري ان ايات بده وفي لفظ لمسلم فليستنشق
مخبريه من الماء وفي لفظ من توضا فليستنشق فيه مسال الا وفي هذه الرواية فليجمل
في انائه فلم يغسل ماء وهو مبين في غيرها وتركه لدلالة الكلام على ان النجاسة بمسك به
من ربي وجوب الاستنشاق وهو من هب احمد ومذهب الشافعي وما لا عدم الوجوب
ومحل الامر على النذب بدلالة ما جاء في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم لا على اي
توضا كما امر الله فاحاله على الاية وليس فيها ذكر الاستنشاق في المعروف
الاستنشاق جدي الماء الى الالب والاسنثار دفعه للخروج ومن الناس من
جعل الاسنثار لفظا يدل على الاستنشاق الذي هو الجذب واخذه من النثره
وهي طر ان الف والاسنثار لفظا يدخل تحته الجذب والرفع معا والصحيح

بتم

فليستنشق

هو الاول لانه قد جمع بينهما في حديث واحد وذلك يقتضي التقاطع الرابع قوله صلى الله عليه وسلم من استحجر فليثور الظاهر ان المراد استعمال الاجحار في الاستطابة والاثبات فيها بالاثبات واجب عند الشافعي رضي الله عنه قال الواجب عنده في الاستحجار امران احدهما ازالة العين والثاني استيفاء ثلاث مسحات وظاهر الامر الوجوب لكن هذا الحديث لا يدل على الاثبات الثلاث فيوجد من حديث اخر وقد حمل بعض الناس الاستحجار على استعمال الخمر لتطيط فانه يقال فيه حجر واستحجر فيكون الامر للحدث على هذا والظاهر هو الاول اعني ان المراد هو استعمال الاجحار في الاستحجار ذهب بعضهم الى وجوب غسل اليد قبل ادخالهما في الاناء في ابتداء الوضوء عند الاستيقاظ من النوم لظاهر الامر ولا يفرق هؤلاء بين نوم الليل ونوم النهار لاطلاق قوله ادا استيقظ احدكم من نومه وذهبوا الى وجوب ذلك من نوم الليل دون نوم النهار لقوله صلى الله عليه وسلم ان نأت يده والمبت يكون بالليل وذهب غيرهم الى عدم الوجوب مطلقا وهو مذهب مالك والشافعي والامر محمول على الحدث واستدل على ذلك بوجهين احدهما ما ذكرناه من حديث الاعرابي والثاني ان الامر وان كان ظاهره الوجوب الا انه يصرف عن الظاهر بقرينه ودليل وقد قامت القرينة ههنا فانه صلى الله عليه وسلم علل الامر بمقتضى الشك وهو قوله فانه لا يدري ان نأت يده والتواء يمتنع ان الشك لا يقتضي وجوبا في الحكم اذا كان الاصل المستصحب على خلافه موجودا والاصل الطهارة في اليد فلو استصحب الشك قيل ان سبب هذا الامر انهم كانوا يستحجون بالاجحار فوما وقعت اليد على المحل وهو عرق فنجست فاد اوضعت في الماء نجسته لان الماء المذكور في الحديث هو ما يكون في الاواني التي يتوضأ منها والغالب عليها القلعة وقيل ان الانسان لا يخلو من حبل يثوره في جسده او مضادفه حيوان دى دم فمقتله فيعلق دمه بيده الذي ذهبوا الى ان الامر على الاستحباب استحوا غسل اليد قبل ادخالها في الاناء في ابتداء الوضوء مطلقا سواء قام من النوم ام لا ولهم فيه ماخذان احدهما ان ذلك وارد في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير تعرض لسبق النوم والثاني ان المعنى الذي علم به في الحديث وهو جولا لا اليد موجود في حال البقعة فيعلم الحكم لعموم علمه

الاشبهه فوق اصحاب الشافعي رحمهم الله بين حالة المستيقظ من النوم وغير المستيقظ فقالوا في المستيقظ من النوم يكره ان يغتسل في الاناء قبل غسلها نائفا وفي غير المستيقظ من النوم يستحب له غسلها قبل ادخالها في الاناء ولتعلم الفرق بين قولنا يستحب فعل كذا وبين قولنا يكره تركه فلا يلزم بينهما فقد يكون الشيء مستحب الفعل ولا يكون مكره الترك كصلاة الصائم لا وكثير من النوافل يغسلها لغیر المستيقظ من النوم قبل ادخالها في الاناء من المسحات وترك غسلها للمستيقظ من النوم من المكروهات وقد وردت صفة النبي عن ادخالهما في الاناء قبل الغسل في حق المستيقظ من النوم وذلك يقتضي الكراهة على اقل الدرجات وهي الاظهر لما سجد استيقظ من هذه الحديث الفرق بين ورود الماء على الجاسة وورود الجاسة على الماء ووجه ذلك انه قد نهى عن ادخالهما في الاناء لاحتمال الجاسة وذلك يقتضي ان ورود الجاسة على الماء مותר فيه وامر بغسلها بافراغ الماء عليها للتطهير وذلك يقتضي ان الماء لا ينجس على هذا الوجه غير مقتضى له مجرد الملاقاة والاما حصل المقصود من التطهير الجاسة استنبط منه ان الماء القليل ينجس بوقوع الجاسة فيه فانه منع من ادخال اليد فيه لاحتمال الجاسة وذلك دليل على ان ينجس بوقوعه في الماء اقتضى احتمال الجاسة للنجس وفيه نظر عندى لان مقتضى الحديث ان ورود الجاسة على الماء مותר فيه ومطلق النجس من التأثير بالنجس ولا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخض المعين فاد اسلم الخصم ان الماء القليل بوقوع الجاسة فيه يكون مكرها فقد ثبت مطلق التأثير ولا يلزم منه ثبوت خصوص التأثير بالنجس والله اعلم عن اي حديثه رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبولن احدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه وفي رواية لا يغتسل احدكم في الماء الدائم وهو جنب وهو حديث من وجوه الما الدائم هو الراكد الذي لا يجري تاكيد لعني الدائم وهذا الحديث ما يستدل به اصحاب الشافعي حينئذ تجتنب الماء الراكد وان كان اكثر من القلتين قال الصبيح صبيحة عموم واصحاب الشافعي يحصل هذا العموم ويحملون النبي على ما دون القلتين ويقولون بعدم تجتنب القلتين فاذا لا بالتغير فيكون حمل هذا الحديث العام في النبي على ما دون القلتين

وهذه الفقرة

وقد ورد علمه ان الكراهة جارية على النوم ولا يكون ابر الصبر هو الذي فيه الجحيم وان كان من عند الصبر

جمعا بين الحديثين فان حديث القليلين يقتضي عدم تحييل القليلين فما فوقهما وذلك
 اخذ من مقتضى الحديث العام الذي ذكرناه ولما كان مقدم على العام فلا حرج
 الله طريقه اخرى وهي الفرق بين قول الادبي وما في معناه من العدة الملبسة
 وغير ذلك من الجاسات فاما قول الادبي وما في معناه فينجس الماء وان كان اكثر
 من القليلين واما غيره من الجاسات فيعتبر فيه القلتان وكأنه رأى ان الحديث المذكور
 في حديث القليلين عام بالنسبة الى الجاسات وهذا الحديث خاص بالنسبة الى قول
 الادبي فيقدم الخاص على العام بالنسبة الى الجاسات الواقعة في الماء الكثيرين
 ويخرج قول الادبي وما في معناه من جملة الجاسات الواقعة في القليلين بخصوصه
 فيجس الماء ودون غيره من الجاسات ويلحق بالبول المنصوص عليه ما يعلم انه في معناه
 واعلم ان هذا الحديث لا بد من اخراجه عن ظاهره بالتخصيص والتقييد لان
 الاتفاق واقع على ان الماء المستحجر الكثير جدا لا يورث فيه الجاسة والاتفاق واقع على
 ان الماء اذا عبرته الجاسة امتنع استعماله فاما كرحمة الله اذا حمل النهي على الكراهة
 لا اعتقاده ان الماء لا ينجس الا بالتغير لا ببدل الخروج صورة التغير بالجاسة اعني
 من الحكم التحوير فاذا لا بد من الخروج عن الظاهر عند الكل فلا صاحب اي حنيفة
 رحمه الله ان يقولوا خرج عنه المستحجر الكثير جدا لاجتماع مبيتي ما عداه على حكم
 النص فدخل فيه ما زاد على القليلين ويقول اصحاب الشافعي رحمه الله يخرج الكثير
 المستحجر بالاجماع الذي ذكرتموه وخرج مقدار القليلين فما زاد مقتضى حديث
 القليلين فيبقى ما انفص من القليلين داخل تحت مقتضى الحديث ويقول من نصر قول
 الامام احمد رحمه الله المذكور خرج ما ذكرتموه ويقيد قول القليلين داخل تحت النص
 الا ان ياراد على القليلين مقتضى حديث القليلين فيه علم في الجاسات فيجس بول الادبي
 ولما لم يرد ان يقول قد علمنا جرمنا ان النهي انما هو لمعنى الجاسة وعدم المقرب الى
 الله تعالى بما خالطها وهذا المعنى يشوي فيه سائر الجاسات ولا يجده تخصيص
 بول الادبي منها بالنسبة الى هذا المعنى فان المناسبات لهذا المعنى اعني التبرع عن
 الاقدار ان يكون ما هو اشد استقذارا او وقع في هذا المنع وانسب له وليس بول
 الادبي باقدر من سائر الجاسات بل قد يساويه غيره او يخرج عنه فلا يبقى تخصيصه

دون غيره بالنسبة الى المنع معني فحمل الحديث على ان ذكر البول ورد تيسيرا على غيره
 مما يشاركه في معناه من الاستقذار والوقوف على مجرد الظاهر منها مع وضوح
 المعنى وشموله لسائر الجاسات طاهرية محضة واما ما لك رحمه الله فاذا حمل النهي
 على الكراهة ليشتم حكم الحديث في القليل والكثير مع حصول الاجماع على التحريم
 الاعتسار بعد تغير الماء بالبول فهذا المقتضى الى حمل اللفظ الواحد على معنيين
 مختلفين وهي مسئلة اصولية فان جعلنا النهي للتحريم كان استعماله في الكراهة
 والتحريم استعمال اللفظ الواحد في حقيقته ومجازه والاكتروا على منعه والله
 اعلم اليقين الثاني اعلم ان النهي عن الاعتسار لا يخص الغسل بل التوضي
 في معناه وقد ورد مضر حادثة في بعض الروايات لا يبول احدكم في الماء الا انتم ثم
 يتوضا منه ولولم يرد لكان معلوما وطعا استواء الوضوء والغسل في هذا الحكم لهما
 المعنى الذي ذكرناه وان المتصور التبرع عن المقرب الى الله تعالى بالاستقذارات
 الثالث ورد في بعض الروايات ثم يغسل منه وفي بعضها ثم يغسل فيه ومعناها
 مختلفة فبذلك واحد منها حكما بطريق النص ولولم يرد لاستواء الماء ذكرناه
 ما يعلم بطلانه قطعا مادته بلبه الظاهرية الجامة من الحكم بخصوص البول في
 الماء حتى لو بول في كوز وصبه في الماء لم يصح عندهم ولو بال خارج الماء تجري البول
 الى الماء يصح عندهم والغسل القطعي حاصل بطلان قولهم لاستواء الامور
 في الحصول في الماء وان المتصور اجتناب ما وقعت فيه الجاسة من الماء وليس هذا
 من مجال الطهون بل هو مقطوع به واما الرواية الثانية وهي قوله صلى الله عليه
 وسلم لا يغسل احدكم في الماء الا يبر وهو جيب فقد استدلل به على مسئلة الماء
 المستعمل وان الاعتسار في الماء بقدره لان النهي ههنا وارد على مجرد الغسل فدل
 على وقوع المعسرة بمجرد وهي خروجه عن كونه اهلا للتطهير به اما الجاسة
 او لعدم طهوريته ومع هذا فلا بد منه من التخصيص قال الماء الكثير اما القلتان فما زاد
 على مذهب الشافعي رضي الله عنه او المستحجر على مذهب اي حنيفة رضي الله عنه
 لا يورث فيه الاستعمال وما لك رحمه الله لما رأى ان الماء المستعمل طهور غير انه
 مكروه حمل هذا النهي على الكراهة وقد رجحه ان وجوه الاشغاع بالماء لا يحض

على النسخة
 قد علمنا جرمنا ان النهي انما هو لمعنى الجاسة وعدم المقرب الى الله تعالى بما خالطها وهذا المعنى يشوي فيه سائر الجاسات ولا يجده تخصيص بول الادبي منها بالنسبة الى هذا المعنى فان المناسبات لهذا المعنى اعني التبرع عن الاقدار ان يكون ما هو اشد استقذارا او وقع في هذا المنع وانسب له وليس بول الادبي باقدر من سائر الجاسات بل قد يساويه غيره او يخرج عنه فلا يبقى تخصيصه

بالظهور والحديث عام في النهي فاداخل على التحريم لمفسده خروج الماء عن الطهورية
 لما سئل ذلك لان بعض مصالح الماسي بعد كونه خارجا عن الطهورية واداخل
 على الكراهية كانت المفسده عامه لانه يستقدر بعد الاغتسال فيه وذلك ضرور
 بالنسبة الى من يريد استعماله في طهارة او شرب فيستمر النهي بالنسبة الى المناسبات
 المتوقعة الا ان فيه حمل اللفظ على الجار اعني حمل النهي على الكراهية فانه حقيقة
 في التحريم الحديث السادس عن اي هذروه رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال اذا شرب الكلب في انا احذكم فليغسله سبعاً واولاهن
 بالتراب وله في حديث عبد الله بن مغفل رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال اذا ولع الكلب في الاناء فاعسلوه سبعاً واولاهن بالتراب وفي رواية
 فاعسلوه سبعاً ومغفوه الثامنة بالتراب فيه مسائل الاولى الامر بالغسل
 ظاهر في تحييس الاناء واقرئ من هذا الحديث في الدلالة على ذلك الرواية الصحيحة
 وهي قوله صلى الله عليه وسلم طهورا انا احذكم اذا ولع فيه الكلب ان يغسل سبعاً
 فان لفظه طهورا تستعمل اما على الحديث او الحديث ولا يحدث على الاناء بالضرورة
 فتعين الحث وحمل ما لك رضي الله عنه هذا الامر على التعبد لا اعتقاد طهارة المساء
 والاناء ونحوه اصحابه يذكرون هذا العدد المخصوص وهو السبع لانه لو كان نجاسة
 لاكتفي بما دون السبع فانه لا يكون اغلظ من نجاسة العذرة وقد امكن فيها ما دون
 السبع والحمل على التحييس اول لانه متى دال الحكم بين كونه نجسا او معقول المعنى
 كان حمله على كونه معقول المعنى اولي لندرك التعبد بالنسبة الى الاحكام المعقولة
 المعنى واما كونه لا يكون اغلظ من نجاسة العذرة فممنوع عند القائل بنجاسته نعم
 ليس باقدر من العذرة ولكن لا يتوقف التغلظ على زيادة الاستعداد وايضا اذا
 كان اصل المعنى معقولا قلنا به واد اوقع في التماسيل ما لا يعقل معناه في الفضل
 ولم يتفصل لاجله التماسيل وذلك نظايرة في الشريعة ولولم يظهر زيادة التغلظ
 في النجاسة لما يقتصر في التعبد على العدد ومتى في اصل المعنى على معقول المعنى
 نجاسته عين الكلب ولهم في ذلك طريقان احدهما انه اذا ثبت نجاسته فيه من

نجاسته لعائنه فانه جزء من فميه وفميه اشرف ما فيه فبقية بدنه اولى الثابت
 انه اذا كان لعائنه نجسا وهو عرق فيه فبقية جسده والعرق جزء مخلب من البدن فجميع
 عرقه نجس فجميع بدنه نجس لما ذكرناه من ان العرق جزء من البدن فبين في هذا
 الحديث انه اذا دل على النجاسة فيما يتعلق بالعم وان نجاسته بقية البدن بطريق
 الاستنباط ومنه ثبت وهو ان يقال ان الحديث انما يدل على نجاسته الاناء
 مسبب الولوع وذلك قدر مشترك بين نجاسته عين اللعاب وعين الفم او تحييسهما
 باستعمال النجاسة غالبا والدال على المشترك لا يدل على احد الخاصين فلا يدل
 الحديث على نجاسته عين الفم او عين اللعاب فلا تستلزم الدلالة على نجاسته عين
 الكلب تحمله وقد يعترض على هذا بان يقال لو كانت العلة بنجس اللعاب او الفم
 كما اشير اليه لزم احد الامرين هو انما وقوع التخصيص في العموم او ثبوت الحكم
 بدون علة لا ما اذا فرضنا تطهير فم الكلب بماء كثيرا وبأي وجه كان فلوغ في
 الاناء فاما ان ثبت وجوب غسله او لا فان لم يثبت وجوب غسله او لا فان لم يثبت
 وجوب تخصيص العموم وان ثبت لزم ثبوت الحكم بدون علة ولا هذا على خلاف
 الاصل والذي يمكن ان يجاب به عن هذا السؤال ان يقال الحكم منوط بالغالب وما ذكرناه
 من الصورة نادر لا يثبت اليه وهذا البحث اذا انتهى الى ههنا بقوي قول من يرى
 ان الغسل لاجل قذار الكلب المستله السابعة الحديث نص في اعتبار السبع في
 عدد الغسلات وهو حجة على اي حجة رجمه الله في قوله يغسل ثلاثا المستله
 السابعة في رواية ابن سيرين زيادة التراب وقال بها الشافعي واصحاب الحديث
 وليست في روايته ملك هذه الزيادة فلم يقل بها والزيادة من التراب مقبولة وقال
 بها غيره ^{بعض الروايات في غسله الترتيب في بعضها واولاهن وفي}
 بعضها اخر اهـ وفي بعضها اخر اهـ والمقصود عند الشافعي رضي الله واصحابه
 محصول الترتيب في مرة من المرات وقد ترجح كونه في الاولى بانه اذا تربا ولا فعلى تقدير
 ان لم يترتب فلو لم يترتب في موضع الطاهرة وبتأش بعض الغسلات لا يحتاج الى ترتيبه واد الحث
 غسله الترتيب فلو لم يترتب في موضع الطاهرة احتج الى ترتيبه فكانت الاولى
 ارفق بالكلف فكانت اولى ^{الرواية التي فيها ومغفوه الثامنة}

تسقيم



بالتراب بقضي زيادة مرة ثمانية ظاهر او قال به الحسن البصري وقبله بقلبه
 غيره ولعله يراد بذلك من المتقدمين والحدث فوي فيه ومن لم يقل به احتاج الى
 تأويله بوجه فيه استكره المسألة السابعة قوله صلى الله عليه وسلم
 فاغسلوه سبعاً اخذوا من التراب قديداً لما قاله اصحاب السابعة على انه لا يكتفي
 بذر التراب على المحل بل لابد ان يجعله في الماء ويوصله الى المحل ووجه الاول
 انه جعل مرة الترتيب داخله في سمي الغسلات ودر التراب على المحل لا يكتفي غسلاً
 وهذا يمكن وفيه اجتهال لانه اذا در التراب على المحل وابتعد الماء يصح ان يقال غسل
 بالتراب ولا بد من مثل هذا في اموره عليه السلام بغسل الميت بماء وسدر وعند من يري
 ان الماء المتغير بالطاهرات غير طهور وان جرى على ظاهر الحديث في الاكفاء
 بعسله واحداً انما يحصل اسم الغسل وقوله وعفوه قد شعر الاكفاء
 بالتراب بطريق در التراب على المحل فان كان خلطه بالماء لا ينافي كونه تغييراً
 لغة فقد ثبت ما قالوه لان لفظ التعغير حينئذ يطلق على در التراب على المحل
 وعلى ايضا له بالماء اليه والحدث الذي دل على اعتبار سمي الغسله اذا دل على
 خلطه بالماء وايضاً له الى المحل به وذلك امر راجد على مقتضى التعغير على الغير الذي
 ذكرناه من شمول اسم التعغير للصورتين معا اعني در التراب وايضاً له بالماء
 مسأله الثامنة للحدث عام في جميع الكلاب وفي مذهب مالك قول خصصه
 بالمنى عن الحادة والاقرب العموم لان الالف واللام اذا لم يعم دليل على صحتها
 المعهود فالظاهر كونها للعموم ومن يري الخصوص قد اخذه من قريبه تصرف
 العموم عن ظاهره فانهم نهوا عن اتخاذ الكلاب الالوجوه مخصوصه والامر بالغسل
 مع الخالطة عقوبه بناسبتها الاحتصاص من ارتكب النبي في اتخاذ ما منع من الحادة
 واما من اتخذ ما يحل له الحادة فاجاب الغسل عليه مع الخالطة عسرو حرج
 لا ينافيه الادل والاباحه في الاتحاد وهذا يتوقف على ان يكون هذه القرينه
 موجودة عند النبي المسألة السابعة الانعام بالنسبه الى كل انا والامر
 بغسله للناسه اذا ثبت ذلك بقضي تحييت ما فيه فمعنى المنع من استعماله
 وفي مذهب مالك قول ان ذلك يخص بالماء وان الطعام الذي ولغ فيه الكلب لا يراق

(ب)

(ب)

(ب)

ولا يحتث وقد ورد الامر بالاراقه مطلقاً في بعض الروايات الصحيحة المسألة
 العاشرة طاهر الامر الوجوب وفي مذهب مالك قول انه للندوب وكأنه لما
 اعتقد طهارة الكلب بالدليل الذي دله على ذلك جعل ذلك قرينه صارفه للامر
 عن طاهره من الوجوب الى الذب والامر قد بصرف عن طاهره بدليل المسألة
 الحادية عشر قوله بالتراب بقضي تعينه وفي مذهب السابعة قول او
 وجه ان الصابون والاشنان والغسله الثامنة يقوم مقام التراب بنا على ان
 المقصود بالتراب زيادة الشطيف وان الاشنان والصابون يقومان مقامه في
 ذلك وهذا عندنا ضعيف لان النص اذا ورد بشئ واحتمل معنى تحتصن ذلك الشئ
 لم يحز الغاء النص واطراح خصوص المعين فيه والامر بالتراب وان كان محتملاً
 لما ذكره وهو زيادة الشطيف فاحرم تعيين ذلك المعنى فانه من احمد معنى آخر
 وهو الجمع بين المطهرين اعني الماء والتراب وهذا المعنى مفقود في الصابون والاشنان
 وايضاً فان هذه المعاني المستنبطة ادلم يكن فيها سوى مجرد المناسبه فليست
 بذلك الامر القوي فاذا وقعت فيها الاحتمالات فالصواب اتباع النص وايضاً فالمعنى
 المستنبط اذا عاد على النص باطل او تخصيص ممنوع عند جمع من الاصولين والله
 اعلم بالحدث السابعة عن جرير بن عثمان بن عفان رضي الله عنه انه راي عثمان بن عفان
 بوضوء فارغ على يديه من اناء غسلها ثلاث مرات ثم ادخل يمينه في الوضوء ثم
 تمضمض واستنشق واستنثر ثم غسل وجهه بالاناء وبدينه الى المرفقين ثلاثاً ثم
 مسح برأسه ثم غسل كلتي رجليه ثلاثاً ثم قال راي النبي صلى الله عليه وسلم وضوءاً
 خور وضوي هذا وقال من توضأ خور وضوي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيها نفسه
 غفر له ما تقدم من ذنبه عن عثمان بن عفان بن ابي العاص بن امية بن عبد شمس بن
 عبد مناف حدثنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد مناف اسلم قديماً وما جاز
 المهاجرين وتزوج عتي رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الحادثة بعد عمر الخطاب
 رضي الله عنه وقتل يوم الجمعة لثمان شرة خلون من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين
 من الهجرة ومولاه جرير بن عثمان بن خالد كان من سبي عبيد التمر تحول الى البصرة اخرج
 به الجماعة وكان كبيراً

(ب)

بفتح الواو اسم الماء وبضمها اسم للفعل على الأكثر وإذا كان مفتوحا الواو اسم للماء كما
ذكرنا قبل هو اسم لطلق الماء أو الماء بقدر كونه متوضعا به أو موعدا للوضوء به
فيه نظرا محتاج إلى كشف وينبغي عليه فائدة فتهبته وهو أنه في بعض الأحاديث
التي استدلت بها على أن الماء المستعمل طاهر قول جابر فصب على من وضوه فانا أن
جعلنا الوضوء اسمًا لطلق الماء لم يكن في قوله فصب على من وضوه دليل على طهارة
الماء المستعمل لأن بضم القدر فصب على من مائه ولا يلزم أن يكون ماؤه هو الذي
استعمله في اعضابه لأننا شككنا على أن الوضوء اسم لطلق الماء وأما يلزم ذلك جاز أن
يكون المراد بوضوه فضله ما به الذي توضحا يوضعه لما استعمله في اعضابه
ولا يقي فيه دليل من جهة اللفظ على ما أرادوه من طهارة الماء المستعمل وإن جعلنا
الوضوء بالفتح مقيدا بالاضافة إلى الوضوء بالضم اعني استعماله في الاعضاء وأعداده
لذلك فها هنا يمكن أن يقال في الدليل أن وضوه بالفتح متردد بين ما به المعدن
للوضوء بالضم وبين ما به المستعمل في الوضوء وحمله على الثاني أول لأنه الحقيقة
أو الأقرب إلى الحقيقة واستعماله بحسب المعدن جاز والحمل على الحقيقة أو الأقرب
أول الثاني قوله فافترغ على يديه فيه استحباب غسل اليدين قبل ادخالهما
في الأثناء في ابتداء الوضوء مطلقا والحديث الذي مضى بعيد استحبابه عند
القيام من النوم وقد ذكرنا الفرق بين الحكمين عند عدم القيام الاستحباب وعند
القيام الكراهة لا دخالهما في الأثناء قبل غسلهما قوله على يديه
قد يوحد منه أن الأفرغ عليها معا وقد تبين في رواية أخرى أنه أفرغ يديه
اليمنى على اليسرى ثم غسلهما أو غسلهما قدر مشترك بين كونه غسلهما
مجموعتين أو منفردتين والفقهاء اختلفوا أيهما أفضل قوله ثلاث مرات
مبين لما قبل من ذكر العدد في حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة المتقدم
الذكر في قوله إذا استيقظ أحدكم من رايه فليغسل يديه وقدميه وقد ورد في حديث
أبي هريرة أيضا ذكر العدد في الصحيح وقد ذكره صاحب الكتاب قوله
ثم تمضمض بمضمض للتزيت بين غسل اليدين والمضمضة وأصل هذه اللفظة مشعر
بالتحريك مضمض النعاش في عينيه واستعملت في هذه الشاة اعني المضمضة

في الوضوء لتحريك الماء في الفم وقال بعض الفقهاء المضمضة أن تجعل الماء في فيه ثم تحببه
هذا ومعناه فأدخل المضمض في حقيقة المضمضة فعل هذا الواو لم يكن مودعا
للسنة وهذا الذي يكثر في أفعال المتوضئين اعني الجعل والمضمض يمكن أن يكون
ذكر ذلك بناء على أنه الأغلب والعادة لأنه يتوقف تادى السنة على محله والله
اعلم السادس قوله ثم غسل وجهه دليل على الترتيب بين غسل الوجهين
والمضمضة وتأخره عن المضمضة والاستنشاق فيتوحد منه الترتيب بين
المغروض والمسنون وقد قيل في حكمه بتقديم المضمضة والاستنشاق على غسل
الوجه المغروض أن صفات الماء ثلاثة اعني المعتبره في النظير لول يترك
البصر وطعم يدرك بالذوق وتخرج يدرك بالشم فقدمت هاتان الستان لخبير
حال لما قبل إذا الغرض به وبعض الفقهاء رأي الترتيب بين المغروضات ولم يره بين
المغروض والمسنون كما بين المغروضات والوجه مشتق من المواجهة
وقد اعتبر الفقهاء هذا الاشتقاق وينو عليه أحكاما وقواعد ثلاثا بعيد
استحباب هذا العدد في كل ما ذكر فيه قوله ويدنه إلى المرفقين المرفق
فيه وجهان أحدهما فتح الميم وكسر الفاء والثاني عكسه الغتان وقوله
إلى المرفقين ليس فيه إضاح بكونه ادخالهما في الغسل وانتهى اليهما والفقهاء
اختلفوا في وجوب ادخالهما في الغسل ومذهب مالك والشافعي الوجوب
وخالف زفر وغيره ومنشأ الاحتياط فيه أن كلمة إلى المشهور فيها أنها لا تنها الغاية
وقد تردد معنى مع من الناس من حملها على مشهورها فلم يوجب ادخال المرفقين في
الغسل ومنهم من حملها على معنى مع فأوجب وقال بعض الناس يفرق بين أن تكون
الغاية من غسل ما قبلها أو لا فإن كانت من الجنس دخلت كما في اليد الوضوء وإن
كانت من غير الجنس لم تدخل كقوله ثم اتوا الصنام إلى الليل وقال عبده أما دخلت
المرفقان ههنا لأن ههنا غاية للإخراج لا للإدخال فإن اسم اليد ينطلق على
العضو إلى النك فلم ترد هذه الغاية لوجب غسل اليد إلى النك فلما دخلت
أخرجت عن الغسل ما زاد على المرفق فأنتهى الإخراج إلى المرفق فدخل في الغسل
وقال آخرون لما تردد اللفظ في الآية بين أن تكون الغاية أو أن يكون معنى مع

وإذا فعل الرسول صلى الله عليه وسلم الله إذا دللنا على المرفق كان ذلك بآثار العمل وأفعال
الرسول صلى الله عليه وسلم في بيان الواجب الجمل محمول على الوجوب وهذا عندنا
ضعيف لأننا لا نحققه في أنها الغاية كما في معنى مع ولا إجمال في اللفظ بعد بين
حقيقته وبدل على أنها حقيقته في أنها الغاية كثرة نصوص أهل العربية على ذلك
ومن قال بأنها معنى مع فلم ينص على أنها حقيقته في ذلك فحوزا أن يريد المخازن
قوله ثم مسح رأسه طاهرة استباحات الرأس بالمسح لأن اسم الرأس حقيقته للعضو كله
والفقهاء اختلفوا في القدر الواجب من المسح وليس في الحديث ما يدل على الوجوب لأنه
في آخره إنما ذكر ترتيب ثواب مخصوص على هذه الأفعال وليس يلزم من ذلك عدم الصحة
عند عدم كل جزء من تلك الأفعال فجاء أن يكون ذلك الثواب مرتباً على الكمال مسح
الرأس واليد يمكن واجبا أعني كماله كما يترتب على المضغ والاستنشاق وإن لم
يكونا واجبين عند كثير من الفقهاء أو لا كثر من منهم فإن شككناك ما قدمناه في المرفق
من ادعاء الإجمال في اليد وأن الفعل بيان له فليس يصحح لأن الظاهر من الآية متبين
أما على أن يكون المراد مطلق المسح على يديه الشافعي رحمه الله تعالى أن مقتضى الثاني
الآية التعميم وغير ذلك وعلى أن المراد الكل على ما قاله مالك رحمه الله تعالى لأن اسم
الرأس حقيقته في الجملة وإن الباطن لا تعارض ذلك فكيف ما كان فلا إجمال في الآية قوله
ثم غسل كلتي رجلتيه صريح في الرد على الروافض في أن واجب الرجلين المسح وقد بين هذا
من حديث عثمان وجماعة وضموا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن أحسن
ما جاء في حديث عمرو بن عثمان بن عفان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما
منكم من أحد يقرب وضوءه إلى أن قال ثم يغسل رجلتيه كما أمره الله فمن هذا الحديث
انضم القول إلى الفعل وبين أن المأمور به الغسل ^{في} قوله فلا يبدل على
استحباب التكرار في غسل الرجل ثلاثاً وبعض الفقهاء لا يرى بهذا العدد في الرجل
كما في غيرها من الأعضاء وقد ورد في بعض الروايات فغسل رجلتيه حتى أتاهما فلم
يذكر عدداً فاستدل به لهذا المذهب وأكبر من جهة المعنى بأن الرجل لقربها من
الأرض في المشي عليها يكثر فيها الأوساخ والأدران فحال الأمر فيها على مجرد
الاتمام غير اعتبار العدد والرواية التي ذكرتها العدد زائدة على الرواية التي

لم يذكر فيها فالأخذ بما سيجب والمعنى المذكور لا ينافي اعتبار العدد فليعمل بما دل عليه
لفظ الحديث الحادي عشر قوله نحو وضوءي هذا لفظة نحو لا يطابق لفظة
مثلي فإن لفظة مثل يقتضي ظاهرهما المساواة من كل وجه إلا في الوجه الذي يقتضي
التفريق بين الحقيقة حيث خرجها عن الوحدة ولفظة نحو لا تعطي ذلك ولعلها
استبعت بمعنى المثل بخلاف الأول لعلها بمنزلة مما يقتضي المثلية الإيماء لا يفتح في المقصود
فقد ظهر في الفعل المخصوص أن فيه أشيا ملغاة عن الاعتبار في المقصود من الفعل
فأدركت هذه الأشياء يمكن الفعل مما لا يصدق له ذلك الفعل ولم يفتح تركها في
المقصود منه وهو دفع الحديث وترتيب الثواب وإنما احتجنا إلى هذا ولأن
هذا الحديث ذكر لي أن فعل يقتضي به لحصل الثواب الموعود عليه فلا بد وأن يكون
الوضوء المحل للمفعول محصلاً لهذا العرض فلهذا قلنا أما أن يكون استعمل نحو غير حقيقتهما
أي معنى مثل أن يكون ترك ما علم قطعاً أنه لا محل للمقصود فاستعمل نحو في حقيقتهما مع
عدم قنات المقصود والله أعلم ويمكن أن يقال أن الثواب يترتب على مقاربه ذلك الفعل
تسهلاً وتوسيعاً على الخاطئين من غير تضيق ويقيد بما ذكرناه إلا أن الأول أقرب إلى
مقصود البيان ^{عشر} هذا الثواب الموعود به يترتب على مجموع أمرين أحدهما
الوضوء على نحو المذكور والثاني صلاته ركعتين بعد الوضوء المذكور في الحديث والرب
على مجموع أمرين لا يلزم ترتيبه لا بدليل خارج وقد دخل قوم هذا الحديث على
في فصل الوضوء وعللهم في ذلك هذا السؤال الذي ذكرناه ولجأنا به
قول الشافعي أنما يترتب عليه الثواب العظيم كاف في كونه أفضل يحصل المقصود
من كونه الحديث دليلاً على فضيلة الوضوء ويظهر بذلك الفرق بين حصول الثواب
المخصوص وحصول مطلق الثواب والثواب المخصوص يترتب على مجموع الوضوء
على نحو المذكور والصلاة الموصوفة بالوصف المذكور ومطلق الثواب قد حصل
بما دون ذلك ^{عشر} قوله لا يحدث فيها نفسه إشارة إلى الجواهر والوساوس
الواردة على النفس وهي على قسمين أحدهما ما يجرى مجرى سواد دفعه عن النفس والثاني
ما يستتر بعد النفس ويكنى بقطعه ودفعه فيمكن أن يحمل الحديث على هذا النوع
الثاني فيجوز عنه النوع الأول اعتباراً وبشهادة ذلك لفظة تحدث نفسه

فانه يفتي بكسبائه ونفعه لهذا الحديث ويمكن ان يحمل على النوعين معا لان العشر
انما يجب دفعه عما يتعلق بالشك في الحديث اما يقتضي ثواب مخصوص على
عمل مخصوص فمن حصل له ذلك العمل حصل له ذلك الثواب من لافلا وليس ذلك من
باب التكليف حتى يلزم دفع العشر عنه نعم لا بد وان يكون ذلك الحاله ممكنه للحصول
اعني الوصف المرتب عليه الثواب المحصور والام كذلك فان المخرجين عن سوا عمل
الدين الذين غلب ذكر الله تعالى على قلوبهم وعمرها حصل لهم تلك الحاله وقد حكى عن
بعضهم ذلك الرابع عشر حديث النفس بعم الخواطر المتعلقة بالدين والحواس المتعلقة
بالاخره والحديث بحول والله اعلم على ما يتعلق بالدين لا بد من حديث النفس فيما يتعلق
بالاخره كما افكر في معاني التلويح من القرآن العزيز والمذكور من الدعوات والادكار ولا
يرون ما يتعلق بامر الاخره كل امر محمود او مندوب اليه قال كثير من ذلك لا يتعلق بامر
الصلوة وادخله فيها اجني عنها وقد ورد عن عمر رضي الله عنه قال اني لا جهز الجيش
وانا في الصلاه او كما قال هذه قريه الا انها اجنبه عن مقصود الصلاه الخامس عشر
قوله عليه السلام ما تقدم من دينه طاهر في العموم في جميع الذنوب وقد خصوه بالصغار وقالوا
ان الكبار ايمان كغير النوبه وكان المستند في ذلك انه ورد في موضع كقوله صلى
الله عليه وسلم الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان كفارات لما بينهن ما
احتببت الكبار فجعلوا هذا القيد في هذه الامور بعيد المطلق في غيرها اما ما
ماروي عن عمرو بن يحيى المازني عن ابيه قال شهدت عمر بن الخطاب رضي الله عنه
زيد بن عمرو بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عابن من ما فتواهم وصور رسول
الله صلى الله عليه وسلم فاكما على يده من التور فعمل يديه ثلاثا ثم ادخل يده في التور
فتمضمض واستنشق واستنشق ثلاثا ثم ادخل يده في التور فغسل وجهه
ثلاثا ويديه الى المرفقين مرتين ثم ادخل يده في التور فمسح راسه فاقبل بها وادى مسحه
واحدة ثم غسل رجليه ثلاثا ثم ادخل يده في التور فمسح راسه حتى ذهب بها الى قمه
ثم ذهب بها حتى رجع الى المكان الذي بدأ منه وفي رواية انا رسول الله صلى
الله عليه وسلم فاخرجنا الى ما في تور من صغر التور شبه الطشت عمر بن يحيى بن
عمارة بن ابي حنبل الانصاري المازني الذي ثقة روي له الجماعة وكذلك ابو ثقة

ادناه

اتفقوا عليه فيه وجوه احدها عبد الله بن زيد هو ابن زيد بن عاصم وهو غير عبد الله
ابن زيد بن عبد ربه وهذا الحديث لعبد الله بن زيد بن عاصم لا لعبد الله بن زيد بن عبد
ربه وحديث الاذان ورويه في المنام لعبد الله بن زيد بن عبد ربه لا لعبد الله بن
زيد بن عاصم فليقتضيه ذلك فانه مما يتبع فيه الاستباه والغلط السامع قوله فدعا
تور التور بالثا المشاة هو الطشت بكسر الطاء وفتحها واستقاط التالعات
الثالث منه دليل على جواز الوضوء من استاء الصفر والطهارة جازيه من الاواني
الطاهرة كلها الا الذهب والفضه لما ثبت في الصحيح من النهي عن الاكل والشراب
فيهما وقياس الوضوء على ذلك لا يخفى ما يتعلق بغسل اليدين قبل ادخالهما الاياه
قد مر وقوله فتمضمض واستنشق واستنشق ثلاثا ثم ادخل يده في التور فغسل وجهه
المضمضه والاستنشق بالانصباء الى الفضل والجمع وعدد الغرفات والفتا اختلافوا
في ذلك فمنهم من اختار الجمع ومنهم من اختار الفصل والحديث والله اعلم على انه مضمض
واستنشق من غرة ثم فعل ذلك من اخري ثم فعل كذلك من اخري وهو يحمل من
حيث اللفظ غير ذلك وهو ان يفاوت بين العدد في المضمضه والاستنشق مع
اعتبار ثلاث غرفات الا انه لا يعلم قابله مثالا ذلك ان يعرف غرة فتمضمض بها
مرة مثلا ثم اخذ غرة اخري فتمضمض بها مرتين ثم اخذ غرة اخري فاستنشق
ثلاثا او غير ذلك من الصور التي تعطي هذا المعنى فيصدق على هذا المضمض
ثلاثا واستنشق ثلاثا من ثلاث غرفات ثم ادخل يده فغسل
وجهه ثلاثا تقدم القول فيه وبديده الى المرفقين ثم ادخل يده في جوار
التكرار ثلاثا في بعض الاعضاء واثنين في بعضها وقد ورد عن النبي صلى الله عليه
وسلم الوضوء مرة ومرة من مرتين وثلاثا ثلاثا وبعضه ثلاثا وبعضه مرتين وهو
هذا الحديث قوله ثم ادخل يده في التور فمسح راسه فاقبل بها وادى مسحه
مرة واحدة فيه دليل على عدم التكرار في مسح الراس مع التكرار في غيره وهو مذهب
مالك وابي حنيفة وورد المسح في بعض الروايات مطلقا وفي بعضها متبدا بمره واحدة
منه فاقبل بها وادى مسحه فاقبل بها في كيفية الاقبال والادبار على ثلاثه مزاها
احدها ان يبدأ بمقدم الراس الذي يلي الوجه وبذهب الى التمام يرد بها الى المكان الذي

بدايته وهو مبتدأ الشجر من جذو الوجه وعلى هذا يدل ظاهر قوله بدأ بمقدم راسه
ثم ذهب بها إلى قفاه ثم ردها حتى رجع إلى المكان الذي بدا منه وهو مذهب
مالك والشافعي رحمهما الله إلا أنه ورد على هذا الإطلاق أعني إطلاق قوله فأقبل
بها وأدبر أشكال من حيث أن هذه الصفة تقتضي أنه أدبر بها وأقبل لأن ذهابه
إلى جهة القفا أدبار ورجوعه إلى جهة الوجه أقبال فمن الناس من اعتبر هذه
الصفة المقدمة التي دل عليها ظاهر الحديث المفسر وهو قوله بدأ بمقدم
راسه إلى آخره وأجاب عن هذا السؤال بأن الواقع لا يقتضي الترتيب فالتدبر
أدبر وأقبل وعندى فيه جواب آخر وهو أن الأقبال والأدبار من الأمور الإضافية
أعني لما ينسب إليها بقبل إليه وتدبر عنه والمؤخر محمول على أن ينسب الأقبال إليه
والأدبار عنه فيمكنه حمل على هذا ويحتمل أن يريد بالأقبال الأقال على الفعل
لا غير ويضعفه قوله وأدبر مرة واحدة ومن الناس من قال يبدأ بمؤخر راسه
ويؤخر إلى جهة الوجه ثم يرجع إلى المؤخر لحظة على ظاهر قوله أقبل وأدبر
وينسب الأقبال إلى مقدم الوجه والأدبار إلى ناحية المؤخر وهذا يعارضه
الحديث العشر لكيفية الأقبال والأدبار وإن كان يؤيده ما ورد في حديث
الريث أنه عليه السلام بدأ بمؤخر راسه فقد حمل ذلك على حالة أو وقت ولا يعارض
ذلك الرواية الأخرى مما ذكرنا من التفسير ومن الناس من قال يبدأ بالناسية
ويذهب إلى ناحية الوجه ثم يذهب إلى جهة مؤخر الراس ثم يعود إلى ما بدا منه
وهو الناسية وكان هذا قصد المحافظة على قوله بدأ بمقدم راسه مع المحافظة
على ظاهر قوله أقبل وأدبر فإن الناسية مقدم راسه، وصدق أنه أقبل أيضًا
فإنه ذهب إلى ناحية الوجه وهو القبل إلا أن قوله في الرواية المفسرة بدأ
بمقدم راسه حتى ذهب بها إلى قفاه قد يعارض هذا فإنه جعله بادئاً بالمقدم
إلى غاية الذهاب إلى قفاه وهذه الصفة التي قالها هذا القائل تقتضي أنه بدأ
بمقدم راسه غير ذاهب إلى قفاه بل إلى ناحية وجهه وهي مقدم الراس ويمكن أن
يقول هذا القائل الذي اختار هذه الصفة الأخيرة أن البداة بمقدم الراس
ممتد إلى غاية الذهاب إلى المؤخر ابتداء الذهاب من حيث الوجع من منابت الشعر

من ناحية الوجه إلى القفا. والحديث إنما جعل البداة بمقدم الراس ممتد إلى غاية
الذهاب إلى القفا لا إلى غاية الوصول إلى القفا وفرق بين الذهاب إلى القفا وبين
الوصول إليه فادأجل هذا القائل الذهاب إلى القفا من حيث الوجع من منابت
الشعر من ناحية الوجه إلى جهة القفا صح أنه ابتدأ بمقدم الراس ممتد إلى غاية
الذهاب إلى جهة القفا وقد تقدم ما يتعلق بمثل الرجلين والعذر فيهما أو عدم
العذر والرواية الأخيرة مصححة بالوضوح الصفر وهو رواية عبد العزيز
ابن أبي سلمة وهي مصححة بالحقيقة في قوله ثوب من صغير وفي الرواية الأولى مجاز
أعني قوله في ثوب من ماء ويمكن أن يحمل الحديث أي من ماء ماء وما أشبه ذلك
أخبرني الساجدة عن غائبه رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعبه اليمن في تغلة وترجله وطهوره وفي شأنه كله في عايشه رضي الله عنها تكتي
أم عبد الله بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه أسد عبد الله بن عثمان بن عمرو بن
عامر بن سحدين كعب بن ثميم بن مرة القرشي النبي يفتح مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
في مرة بن كعب توفيت سنة سبع وخمسين وقيل سنة ثمان وقال تروجهما رسول الله صلى
الله عليه وسلم بمكة قبل الهجرة بشنيتين وقيل ثلاث والتعلل ليس الفعل والتعلل
تشرح التشرع قال الهروي شعور رجل أي مشوح وقال كراع شعور رجل
ورجل وقد رجله ضاحية إذا سرحه ودهنه ومعنى اليمن في التعلل البداة
بالرجل اليمنى ومخاض في الترجل البداة بالشق الأيمن من الرأس في سرحه ودهنه
وفي الظهور البداة باليد اليمنى والرجل اليمنى في الوضوء والشق الأيمن في الغسل
والبداة باليمنى عند الساتع وماليد رحمهما الله من المسحبات وإن كان يقول بوجوب
الترتيب لانهما كالعضو الواحد حيث جمعا في لفظ القرآن الكريم حيث قال
وأديكم وأرجلكم وفي شأنه كله عام يخص فإن دخول الحلا والخروج
من المسجد يبدأ بهما باليسار وكذلك ما شابههما من غيرهما
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن أمي يدعون يوم القيمة غرا تخلفين
من أنار الوضوء من استطاع منكم أن يطيل غرته فليطعه وفي لفظ رأت أبا هريرة
توضأ فغسل وجهه ويديه حتى لا يذبلع المنكبين ثم غسل رجله حتى رفع إلى



الناقن ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان امي يوم القيمة يدعون
عراجلين من اثر الوضوء من استطاع منكم ان يطيل غرته فليطول وفي لفظ لمسلم
سمعت خليل بن ابي سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول تطلع الجنة من المؤمن حيث يبلغ الوضوء
ابو هريرة في اسماء اختلاف شديد واشهره عبد الرحمن بن صخر استأجر عام خيبر
سنة شين من الهجرة ولزم رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان من احفظ الصحابة
سكن المدينة وتوفي قال خليفة سنة سبع وخمسين وقال الهيثم سنة ثمان
وقال الواقدي سنة سبع الهجرية على هذا الحديث وجوه اربعة
المجموع يضم اليه وسكول الحيم وكثير ليم الثانية يصف به نعم من عبد الله لانه
كان حجر المجداي بحره الثاني قوله ان امي يدعون يوم القيمة عراجلين لمخل
عرا وجهين احدهما ان كولا منعولا ليدعول لانه معني يسئول عن الثاني وهو
الا قرب ان يكون حالا كانهم يدعون الى موقف الحساب والميزان او غير ذلك مما
يدعى الناس اليه في القيمة وهم بهذه الصفة اي عراجلين فتعدي يدعون في المعنى
بالجوف كما قال الله تعالى يدعون الى كتاب الله ويجوز ان لا تعدي يدعون بحرف
الجوف ويكون عراجلا ايضا والغرة في الوجهة والتحجيل في اليدين والرجلين
المروى المعروف في قوله عليه السلام من اثار الوضوء الضم في الواو ويجوز ان يقال
بالفتح اي من اثار الماء المستعمل في الوضوء فان الغرة والتحجيل انما اعني الفعل بالماء فيجوز
ان ينسب الى كل منهما اربعة قوا من استطاع منكم ان يطيل غرته فليطول فليطول
فيكون على لفظ الغرة ههنا قول التحجيل وان كان في الحديث ذكر التحجيل ايضا
وذكر للترغيب فيه وكان ذلك من باب التغليب لاحد الشيئين على الاخر اذا كانا
يشمل واحد وقد استعمل الفقهاء ذلك ايضا وقالوا يستحب تطويل الغرة واراوا
الغرة والتحجيل وتطويل الغرة في الوجه بغسل جزء من الرأس وفي اليدين بغسل
بعض العضدين وفي الرجلين بغسل بعض الساقين وليس في الحديث تقييد ولا
تحديد لمقدار ما يغسل من العضدين والساقين وقد استعمل ابو هريرة رضي
الله عنه الحديث على اطلاقه وظاهره في طلب اطالة الغرة فغسل الى قريب
من المتكئين ولم يقل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا كثر استعماله في الصحابة

صح اثاره عن عبد الله بن عمر
ابو هريرة
سنة ثمان

والتابعين رضي الله عنهم فلذلك لم يتلبه الفقهاء ورايت بعض الناس قد ردوا ان حذ
ذلك نصف القصد ونصف الساق باب الاستطاعة الحديث كذا
عن انس ان مالكا رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخلاء قال
اللهم اني اعوذ بك من الخيث والخبائث اللهم اني اعوذ بك من الخيث والخبائث جمع خيث والخبائث جمع
خبائث استعاذ من ذكر ان الشياطين وانما هم في انفس مالكا بن النضر بن ضمضم
ان نبي حرام فتح الحاء والراء المهملة انصاري بخاري خدام رسول الله صلى الله عليه
وسلم عشر سنين وعمره وولد له اولاد كثيرين يقال ثمانون ولدا ثمانية وسبعون
ذكر رواه اثنان فكانت وفاته بالبصرة سنة ثلاث وتسعين وقيل سنة خمس وتسعين
وقيل كانت سنة يوم مات مائة وسبع سنين وقال انس اخبرني ابني امينه انه
دفن لصلي الى مقدم الحاج البصرة بضع وعشرون مائة والحديث يضم الحاء والباء
جمع خيث والخبائث جمع خبيثه استعاذ من ذكر ان الشياطين وانما هم الكلام
على هذا من وجوه اربعة الاستطاعة اذ لا يذ عن المخرجين تحرا واما ما اخذ
من الطبيب يقال استطاب الرجل فهو مستطيب واطاب فهو مطيب السابى للحلا
بالد في الاصل المكان الخالي كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة ثم كثر حتى تجاوز به عن غير
ذلك الثالث قوله اذا دخل تحتل ان يراد به اذ اراد الدخول كما في قوله تعالى
فاذا قرأت القرآن وحمل ان يراد به ابتداء الدخول وذاكر الله تعالى مستحب في ابتداء
الحاجة فان كان المحل الذي يرضى فيه الحاجة غير مغد لا كالصخرة مثلا لاجاز
ذكر الله تعالى في ذلك المكان وان كان مغد لا كالكاف في جواز الذكر فيه خلاف
بين الفقهاء فمن كرهه فهو محتاج الى ان يقول قوله اذا دخل بمعنى اذا دلان لفظه دخل
اقوى في الدلالة على الكاف المبيت منها على المكان البواح اولانه قد ثبت في حديث اخر
المرا دحت قال عليه السلام ان هذه الجشوش محتضرة فاذا دخل احدكم الخلاء فليقل
الحديث واما من اجاز ذكر الله تعالى في هذا المكان فلا يحتاج الى هذا الاول وحمل
دخل على حقيقته في الحديث يضم الحاء والباء جمع خيث كذا ذكر للصف
ودكر الخطاي في غلط الحديث روايته له باسكال لا ينبغي ان يحد غلط لال
فعلا يضم الفاء والعين تخفف عينه قياسا فلا يتعين ان كولا المراد بالحديث يستكون

الحديث

الله لا ما سبب المعنى بل يجوز ان يكون وهو ساكن الياء معناه وهو مضموم الياء
نعم جملة وهو ساكن الياء على ما لا يناسب فهو غلط في الجمل على هذا المعنى لا في اللفظ
الخامس الحديث الذي ذكرناه من قوله عليه السلام ان هذه الحشوش مخصوصة
اي للجبان والشياطين بيان لما سببه هذا الذم المخصوص لهذا المكان المخصوص
الحديث الثاني عن ابي ايوب الانصاري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذ التيمم الخلاء فلا تستقبلوا القبلة بغايط ولا بول ولا تستدبروها
ولكن شرقوا او غربوا قال ابو ايوب قد مننا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت
نحو الكعبة فتخرف عنها واستغفر الله عز وجل الغايط المطمين من الارض كانوا
يتابونه للحاجة فكنا نأبى عن نفس الحديث كراهية لذكره لخاص اسمه والمراد
جمع مراحيض وهو المغتسل وهو ايضا كناية عن موضع التحلل الكلام عليه من
وجه احدهما ابو ايوب الانصاري اسمه خالد بن زيد بن كليب ابن ثعلبة بخاري
شهيد زوامات في زمن يزيد بن معاوية وقال خليفة مات ارض الروم سنة خمسين
وذلك في زمن معاوية وقيل سنة اثنين وخمسين القسطنطينية الثاني قوله اذ
ايتهم الخلاء استعمال الخلاء في قضا الحاجة كيف كان لان هذا الحكم عام في جميع صور
قضا الحاجة وهو اشارة الى ما قدمناه من استعمال هذه اللفظة مجازا الثالث
الحديث دليل على المنع من استقبال القبلة واستدبارها والتمسها اختلفوا في هذا
الحكم على مذاهب فممن من منع ذلك مطلقا على مقتضى ظاهر هذا الحديث ومنهم
من اجازه مطلقا وراى هذا الحديث منسوخا وزعم ان نسخة حديث مجاهد
عن جابر قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يستقبل القبلة يقول فرائضه قبل
ان يقبض بجام يستقبلها ومن نقل عنه الترخيص في ذلك مطلقا عروة بن الزبير
وربما عن ابي عبد الرحمن ومنهم من فرق بين الصحاري والبدويين فمنع في الصحاري
واجاز في البدن بناء على ان ابن عمر روى الحديث الذي ياتي ذكره بعد هذا الحديث
في البيان بجمع بين الاحاديث بحمل حديث ابي ايوب وفي معناه فعل الصحاري وحمل
حديث ابن عمر على البدن وقد روي الحسن بن دكوان عن مروان بن الحكم قال رايت
ابن عمر اناخ راحلته مستقبلا القبلة ثم جلس يبول اليها فقلت يا عبد الرحمن البس قد

نبي عن هذا قال نبي انما نهي عن ذلك في الغضا فاذا كان بينك وبين القبلة شيء يشترك فلا بأس
اخرجه ابو داود واعلم ان حمل حديث ابي ايوب على الصحاري مخالف لما حمله عليه
ابو ايوب من العموم فانه قال فانما الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل
القبلة فتخرف عنها فراى النبي عامنا الواهب اختلفوا في علة هذا النهي من حيث المعنى
والظاهر انه لاظهار الاحترام والتعظيم للقبلة لانه معنى مناسب ورد الحكم على
وفقه فيكون علة له واقوى من هذا في الدلالة على هذا التعليل ما روى من حديث
سرافقة بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اتي احدكم البراز فليكرم قبله
الله عز وجل فلا يستقبل القبلة وهذا ظاهر اقوى في التعليل بما ذكرناه ومنهم من
علل بامر اخر قد كوفي عن ابي عبيد قال قلت للشعبي وهو يفتي الشين المعجم
ويشكون الذين المهمل عجت لقول ابي هريرة رضي الله عنه وافغ عن ابن عمر قال وما
قال قلت قال ابو هريرة لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها وقال نافع عن ابن عمر
رايت النبي صلى الله عليه وسلم ذهب مديها مواجهة القبلة قال لما قول ابي هريرة فني
الصحرى ان الله خلقنا من عباده يصلون في الصحرا فلا يستقبلوهم ولا يستدبروهم
واما يوتكم هذه التي يتحدونها للناس فانه لا قبله لها وذكر الدارقطني ان عبيد
قال هذا ضعيف وينبغي على هذا الخلاف في التعليل احكامهم فيما اذا كان في الصحراء
فاستشر بشي هل يجوز الاستقبال والاستدبار ام لا فالتعليل باحترام القبلة يقتضي
المنع والتعليل بروية المصلين يقتضي الجواز الخامس قوله عليه السلام اذ ايتهم الخلاء
فلا تستقبلوا القبلة الحديث يقتضي امرين احدهما ممنوع منه والثاني عليه لذلك
المنع وقد تكلمنا على العلة والكلام الآن على محل العلة والحديث دل على المنع من
استقبالها لغايط او بول وهذه الحالة تضمن امرين احدهما خروج الخافق المستدر
والثاني كشف العورة من الناس من قال المنع للخافق لمناسبة تعظيم القبلة عنه
ومنهم من قال المنع لكشف العورة وينبغي على هذا الخلاف خلافهم في جواز الوطئ
مستقبل القبلة مع كشف العورة من علل الخافق اباحه ادلا خارج ومن علل بالعورة
منع الغايط في الاصل هو المكان المطمين من الارض كانوا يصدون
لفضا الحاجة ثم استعمال في الخافق وغلب هذا الاستعمال على الحقيقة الوضعية

فصار حقيقته عروفيه والحديث يقتضي ان اسم الغايظ لا ينطلق على البول لمصرفه
بينهما وقد تكلم في قوله تعالى واجالحد منكم من الغايظ هل ينال الزرع مثلاً
او البول لم لا بناء على انه يخص لفظ الغايظ بما كانت العادة ان يقصد لاجله
وهو الخارج من الذكر ولم يكونوا يقصدون الغايظ للزرع مثلاً ويقال انه
مستعمل فيما كان يقع عند قصدهم الغايظ من الخارج من القبل والذكر كيف كان
الشابح قوله ولكن شرفوا وغربوا محمول على محل الشريق والتعريف فيه
مخالفاً لاستقبال القبلة واستدبارها كالمدينة التي هي مشكل رسول الله صلى الله
عليه وسلم وما في معناها من البلاد ولا يدخل تحتها كانت القبلة فيه الى المشرق
الما من قول ابي ايوب فقد بينا الشام الى اخره فيه ما قدمنا لهم من جملة له على العموم
بالنسبة الى البنيان والصحاري وفند دليل على ان للعموم صيغة عند العرب
واهل الشرع على خلاف ما ذهب اليه بعض الاصوليين وهذا المعنى استعمال صيغة
العموم فرد من الاقدام نظائره لا تخصي وانما هي عليه على سبيل ضرب المثال لمن
اراد ان يقطع بذلك فليست بظاهرة فخذها الماسة اولع بعض اهل العصر
وما يقرب منه ان يقال ان صيغة العموم اوردت بحمل الذوات مثلاً او على الافعال
كانت عامة في ذلك مطلقة في الزمان والمكان والاحوال والمتعلقات ثم يقال المطلق
يكنى في العمل به صورة واحدة فاكون محمداً فيما عداه واكثر وامر هذا السواك
فما لا يخص من الفاظ الكتاب والسنة وضار ذلك ديدناهم في الجدل وهذا
عندنا باطل بل الواجب ان ينادل على العموم في الذوات مثلاً يكون ذلك على بنون الحكم
في كل ذات تناوفاً للفظ ولا يخرج عنها ذات الايدل لخصه من اخرج شيئاً من
تلك الذوات فقد خالف مقتضى العموم نعم المطلق يكتفي في العمل به مرة كما قالوه
و نحن لا نقول بالعموم في هذه المواضع من حيث الاطلاق وانما قلنا به من حيث
المحافظة على ما يقتضيه صيغة العموم في كل ذات فان كان المطلق لا يقتضي العمل
به مرة مخالفة لمقتضى صيغة العموم اكتسبنا في العمل به مرة واحدة وان كان العمل
به مرة واحدة مما يخالف مقتضى صيغة العموم قلنا بالعموم محافظة على مقتضى
صيغته لا من حيث ان المطلق يعم مثال ذلك اذا قال من دخل داري فاعطه درهما

ع
ش

مقتضى الصيغة العموم في كل ذات صدق عليها انها داخله فاذا قال قابل هو
مطلق في الزمان فاعمل به في الذوات الداخله للدار في اول النهار مثلاً ولا اعلم به
في غير ذلك الوقت لانه مطلق في الزمان وقد علمت به مرة فلا يلزم ان اعلم به اخري
لعدم عموم المطلق قلنا للمادة الصيغة على العموم في كل ذات دخلت الدار
ومن حملها الذوات الداخله في اخر النهار فاذا خرجت تلك الذوات فقد اخرجت
ما ذات الصيغة على دخوله وهي كل ذات وهذا الحديث احداً استدلل به على
ما قلناه فان ابا ايوب من اهل اللسان والشرع وقد استعمل قوله لا تستقبلوا ولا تستدبروا
عاماً في الاماكن وهو مطلق فيها وعلى ما قل هو لا يستقبلون ولا يدبرون منه العموم وعلى ما قلناه
يعم لانه اذا اخرج عنه بعض الاماكن خالف صيغة العموم في المعنى عن الاستقبال
والاستدبار العاشر قوله ويستغفر الله قبل رادته ويستغفر الله لباي الكسف
على هذه الصفة الممنوعة عنده وانما حمل على هذا التاويل انه اذا اخرج عنهم ان
يفعل ممنوعاً فاحتاج الى الاستغفار والا فرب انه استغفار لنفسه ولكل ذلك
لا بد بسبب موافقة مقتضى البناء غلطاً او سهواً فتذكر فيخوف ويستغفر الله
قلت فالغالب والشاهي لم يفعل انما فاحاجد به الى الاستغفار فان اهل النوع
والمناصب العليا في القوي قد يفعلون مثل هذا بناء على نسبتهم التصدير الى انفسهم
في التحفظ ابتداءً والله اعلم
قال رقت يوماً على يد حفصة فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتضي حاجته
مستقبل الشام مستدير الكعبة في هذا الحديث يعارض حديث ابي ايوب المتقدم
من وجهه وكذلك ما في معنى حديث ابي ايوب واختلف الناس في كيفية العمل به او
بالاول على احوال فمنهم من راي انه ناسخ للمنع واعتقد الا باحدة مطلقاً وكأنه راي ان
تخصيص حكمه بالبنيان مطروح واحدد لان على الجواز مجردة عن اعتبار
خصوص كونه في البنيان لاعتقاده انه وصف تلغي لا اعتبار به ومنهم من راي
العمل بالحديث الاول وما في معناه واعتقد هذا خاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم
ومنهم من جمع بين الحديثين فزاي حديث ابن عمر مخصوصاً بالبنيان لخص به حديث
اي ايوب العام في البنيان وغيره جمعاً بين الدليلين ومنهم من توقف في المسألة

وخشيت ههنا على امرين احدهما ان من قال تخصيص هذا الفعل بالنبي
صلى الله عليه وسلم له ان يقول ان روي هذا الفعل كان لئلا يتقيد
ابن عمر ولا الرسول صلى الله عليه وسلم على هذه الحالة يتعرض لرويه احد قلوب
كان يترتب على هذا الفعل حكم عام للامة لئلا يبين لهم باظهاره بالقول او بالدلالة على
وجود الفعل فان الاحكام العامة للامة لا بد من بيانها فلما لم يقع ذلك وكانت
هذه الرواية من ابن عمر على طريق الاتفاق وعدم قصد الرسول صلى الله عليه وسلم
ولذلك على التخصيص من الرسول صلى الله عليه وسلم وعدم العموم في حق الامة
وفيه بعد ذلك بحث الفقيه الساجي في الحديث اذ كان عام الدلالة وعارضة
غيره في بعض الصور وازدنا التخصيص فالواجب ان يقتصر في مخالفته
مقتضى العموم على مقدار الضرورة وسنن الحديث العام على مقتضى عمومها فيما
بقي من الصور اذ لا معارض له فيما عدنا تلك الصور المخصوصة التي ورد فيها الدليل
الخاص وحديث ابن عمر لم يدل على جواز الاستقبال والاستدبار معا في البيان
واما ورد في الاستدبار فقط فالمعارضه بينه وبين حديث ايوب لفظ واحد
في الاستدبار فينفي الاستقبال لا تعارض فيه فيبني ان عمل مقتضى حديث ايوب
ايوب في المنع من الاستقبال مطلقا لكنهم اجازوا الاستقبال والاستدبار
معا في البيان وعليه هذا السؤال هذا لو كان في حديث ايوب لفظ واحد
بمع الاستقبال والاستدبار فنخرج منه الاستدبار وسنن الاستقبال على ما قرناه اننا
ولكن ليس الامر كذلك بل هما جملتان دلت احدهما على الاستقبال والاخرى
على الاستدبار تناول حديث ابن عمر احدهما وهي عامه في علمها وحديثه خاص
ببعض صور عمومها والجمله الاخرى لم يتناولها حديث ابن عمر فهي باقية على حالها
ولعل فاعلم يقول اقبس الاستقبال وان كان مستكونا عنه على الاستدبار الذي ورد
فيه الحديث فيقال له اولاهذا تقدم للقباس على مقتضى اللفظ العام وفيه ما
فيه على ما عرف في اصول الفقه وثانيا ان شروط القياس مساواة الفرع للاصل
او زيادته عليه في المعنى المعبر في الحكم ولا تساوي ههنا فالاستقبال يزيد في
القبس على الاستدبار على ما يشهد به العرف ولهذا اعتبر بعض العلماء هذا المعنى

فتح الاستقبال واجاز الاستدبار واذا كان الاستقبال ازيد في القبس من الاستدبار
فلا يلزم من الغاء المفسد النافض في القبس في حكم الجواز الغاء المفسد الزايد في
القبس في حكم الجواز الحديث الرابع عن ابن مالك رضي الله عنه انه قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يدخل الخلاء فاجل انا وعلام خوي اداوة من ماء وغتوه فبستخ
بالماء العترة الحرة الصغيرة وكان جليما في هذا الوقت لاحتمال ان يتوضا صلى الله عليه
وسلم ويضلي فتوضع بين يديه سترة كما ورد في حديث اخر انها كانت توضع له
فبصل اليها والكلام على الخبر قد تقدم ويحتمل ان يراد به ههنا مجرد فضا الحاجه
على ما ذكرناه يستعمل في ذلك الموضع وهذا الذي يناسبه المعنى الذي ذكرناه في
حمل العترة للصلاة فان الستره انما تكون في البراح من الارض حيث يخشى المرور ويحتمل
ان يراد به المكان للحد لتضا الحاجه في البيان وهذا لا يناسبه المعنى الذي ذكرناه
في حمل العترة ويترجح الاول بان خدمه الرجال في هذا المعنى يناسبها الستر فان
الخضري يناسبه خدمه اهل بيته من شبابه وخوذه لك ويوخد من الحديث استحدم
الاحرار من الناس اذ كانوا ابتغاء وارصدا وانفسهم لذلك فيه ايضا جواز الاستدبار
في مثل هذا ومقصود الاكبر الاستدبار بالماء ولا يختلف فيه عن روي عن سعيد بن
السيبي لفظ مقتضى تضعيفه للرجال فانه سئل عن الاستدبار بالماء فقال انما ذلك وضو
النساء وعن غيره من السلف ما يشعرون ذلك ايضا والسنة دلت على الاستدبار بالماء
في هذا الحديث وغيره فهي اولى بالاتباع ولعل سعيدا رحمه الله فهم من اخذوا في
هذا الباب تحت منع الاستدبار بالحجارة فتصدي في مقابلته ان يذكر هذا اللفظ لازله
ذلك الغلو والغلو يراوده اباه على هذه الصيغة وقد ذهب بعض الفقهاء من اصحاب
مالك الى ان الاستدبار بالحجارة انما هو عند عدم الماء واذا ذهب اليه بعض الفقهاء
فلا يبعد ان يقع لغيرهم ممن في زمن سعيد رحمه الله وانما استحباب الاستدبار بالماء
لازالة العين والاثم معا فهو بالغ في النطافه في الحديث عن ابن قتاده
الحارث بن ربيعي الانصاري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تمسك احدكم
دكوه يمينه وهو يقول ولا تمسك من الخلاء يمينه ولا يمتسك في الاناء ان ابو قتاده
الحارث بن ربيعي ابن بلده يفتح الباب وشكون اللام وفتح الدال فيقال بلده بالضم

ويقال بالذال المجع المضمومة فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهيداً
والخندق وما بعد ذلك مات بالمدينة سنة أربع وخمسين وقيل بالكوفة سنة
ثمان وثلاثين وقيل الأصح الأول اتفقوا على الإخراج له الكلام عليه من وجوه
أحاديث الحديث يقتضي النبي عن مثل الذكر باليمن في حاله البول ووردت روايته
أخرى في النبي عن مثله باليمن مطلقاً من غير تعيين لحالة البول فمن الناس من أخذ
بهذا المطلق وقد استدلوا بأن المطلق العام محمول على المقيد الخاص فنقض النبي
بهذه الحالة وفيه ثبوت لأن هذا الذي يقال بحديثه في باب الأمر والاشتراط فأن جعلنا
الحكم المطلق في صورة الإطلاق مثلاً كان فيه إخلال باللفظ الدال على المقيد وقد تناوله
لفظ الأمر وقد لا غير جائز وإنما في باب النبي فإذا جعلنا الحكم للمقيد أخللنا مقتضى
اللفظ المطلق مع تناول النبي له وذلك غير شايخ هذا كله بعد مراعاة أمر من صلته
الحديث وهو أن ينظر في الروايتين أعني روايته الإطلاق والمقيد هل هما حديثان
أو حديث مخرج واحد احتلت عليه الرواية فإذا كانا حديثين فالأمر على ما ذكرناه
في حكم الإطلاق والمقيد وإن كان حديثاً واحداً فاحتلت عليه الرواية
فببعض حمل المطلق على المقيد لأنها تكون زيادة من عدل في حديث واحد فقبل وهذا
الحديث المذكور راجع إلى روايته بخي أن أي كثر عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ذلك
أيضاً يكون بعد النظر في دلاله للمعنى وما يعمل به منه وما لا يعمل به وبعد أن ينظر في
تقديم المعنى على ظاهر العموم الشارح ظاهر النبي التحريم وعليه جملة الظاهريين
وجهور الفقهاء على الكراهة المأثورة قوله عليه السلام ولا يمسح من الخلاء بيمينه
بتناول القبلة والدبر وقد اختلف أصحاب الشافعي في كيفية التمسح في القبلة إذا كان
للحجر صغيراً لا بد من أمثاله بأحدى اليدين فمنهم من قال بمسك الحجر باليمين واليسرى
باليسرى ويجوز للحركة اليسرى واليمين قارة ومنهم من قال بوجوه الذكر باليمين والحجر
باليسرى ويجوز اليسرى والأول أقرب إلى المحافضة على الحديث قوله عليه
السلام ولا يتنفس في الأنا بترادفه إيمانه الأنا عند إرادة التنفس لما في التنفس من احتمال
خروج شيء يستفد للغير فيه فساد لما في الأنا بالنسبة إلى الغير لعمامة له وقد
ورد في حديث آخر إيمانه الأنا للتنفس ثلاثاً وهو هنا مطلق

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يتعلم بغير من فقال إنهما
يعذبان وما يعذبان في كبير أما أحدهما فكان لا يستتر من البول وأما الآخر فكان يمشي
بالنميمة فأخذ جريدة رطبة فمسح بها فمضغ فغرز في كل فتر واحدة فقالوا رسول
الله لم فعلت هذا قال لعله تخفف عنهما ما لم يكتسبا الحرام على هذا الحديث من وجوه
أحاديثها نضجها ما ثبت عذاب القبر على ما هو مذهب أهل السنة واشتهرت
به الأخبار وفيه إضافة عذاب القبر إلى البول خصوصاً خصوصية حصته دون سائر المعاصي
مع العذاب بسبب غيره أيضاً لأن الله ذلك في حق بعض عباده وعلى هذا الحديث
تنزهوا من البول فإن علمته عذاب القبر منه وكذا أيضاً أن بعض من ذكر عنه
أنه صمد القبر أو وضوطة قبل أهله فذكروا أنه كان منه تنصير في الظهور
الشارح قوله وما يعذبان في كبير فحمل من حيث اللفظ وجهين والذي يجب أن يحمل عليه
منهما أنها لا يعذبان في كبير إلا الله أو دفعه والاحتياط عنه أي أنه سهل يستبرأ
على من يريد التوفي منه ولا يراد بذلك أنه صغير من الذنوب غير كبير منها لأنه قد ورد
في الصحيحين من الحديث وأنه لكبير فحمل قوله وأنه لكبير على كبر الذنب وقوله
وما يعذبان في كبير على سهولة الذنب والاحتياط أن المأثبات قوله أما أحدهما فكان
لا يستتر من بوله هذه اللفظة أعني يستتر اختلف فيها الرواية على وجوه وهذه
اللفظة تحمل وجهين أحدهما أن يحمل على حقيقة الاستتار عن الآخرين ويكون
العذاب على كشف العورة والثاني وهو الأقرب أن يحمل على المجاز ويكون المراد بالاستتار
التنزه من البول والتوفي منه أما بعدم ملائمة ولما بالاحتياط عن مفسده تتعلق
به كاستنساخ الطهارة وعبر عن التوفي بالاستتار مجازاً وهو العلاقة بينهما أن
المستتر عن الشيء فيه بعد محضه واحتجاب وذلك شيء بالبعد عن ملائمة البول
وأما رجحان المجاز وإن كان الأصل الحقيقة لو جهل أحدهما أنه لو كان المراد أن العذاب
على مجرد كشف العورة كان ذلك شيئاً مستقلاً أحثياً عن البول فإنه حيث حصل
الكشف للعورة حصل العذاب المترتب عليه وإن لم يكن ثم بول فبقي تأثير البول
لخصوصه مطرحة عن الاعتبار والحديث يدل على أن البول بالنسبة إلى عذاب القبر
خصوصاً فالحمل على ما يقتضيه الحديث المصريح بهذه الخصوصية أولى وأيضاً

فان لفظة من لنا اضيق من البول وهي غالباً لا تبدأ الا بفتح الفاء كما ان مقتضى نسبتها
 الاستئذان الذي عذبه سبب العذاب الى البول بمعنى ان ينداسب عذابه من البول
 وادخلناه على كسب العورة والى هذه المعنى الوجه الثاني ان بعض الروايات
 في هذه اللفظة يشعر بان المراد التثنية من البول وبين روايه ورجح لا يتوفي وروايته
 بعضهم لا يستتر فحمل هذه اللفظة على تلك ليتفق معنى الروايتين الرابع في الحديث
 دليل على عظم امر التيمم وانها سبب العذاب وهو محمول على التيمم المحرمه فان التيمم
 اذا اقتضى تركها بنفسه يتعلق الغير او فعلها بنفسه يستصغر الغير من كماله
 ممنوعه كما يقول في الغيبه اذا كانت النصيحة او لدفع مفسده لم تمنع ولو ان شخصاً
 اطلع من اخبر على قول يقتضي اتباع ضرر بانسان وادانته الله ذلك القول احتراز
 عن ذلك الضرر لوجب ذكره له الخامس قبل في امر الخريجه التي شتها بالثبوت ووضعها
 على القبرين وقوله عليه السلام لعلة ان خفف عنهم ما لم يبيعن ان النبات ينسج ما دام
 رطباً فاذا حصل التسبيح لحضره لليت حصلت له بركة فلهذا احتضن بحاله
 الرطوبة السادس اخذ بعض العلماء من هذا ان الميت يقتنع بقراءة القرآن على
 قبره من حيث ان اللغز الذي ذكرناه في الخفيف عن صاحب الترمذي هو تسبيح النبات
 ما دام رطباً فقراءة القرآن من الانسان اولى بذلك والله اعلم بالصواب
 السوال الحديث الاول عن ابي هريره رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لو لا ان اسق على امي لا مريم بالسوال عن كل صلاة الحمد على هذا الحديث
 من وجوه احدهما استدلال بعض اهل الاصول به على ان الامر للوجوب ووجه
 الاستدلال ان كلمة لو لا تؤول على انتفاء الشي لوجود غيره فبدل على انتفاء الامر لوجود
 المشقة والمشتق انما هو الوجوب لا الاستحباب فان استحباب السوال ثابت عند كل
 صلاة مقتضى ذلك ان الامر للوجوب الثاني السوال مستحب في حالات متعدده
 منها ما دل عليه هذا الحديث وهو القيام الى الصلاة والشرفاء انما ما مورون في كل
 حاله من احوال القرب الى الله تعالى ان يكون في حاله كمال نظافة اظهار الشرف للعبادة
 وقد قيل ان ذلك لا يرتبط بالملك وهو ان يصنع فاه على في الفاري وتاذي بالرجح
 الكثرة فمن السوال لاجل ذلك قد شغل بالحديث مذهب من يري

لا يشترط

ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك بالاحتماد ولا يتوقف حكمه على النص فانه جعل
 المشقة سبباً لعدم امره صلى الله عليه وسلم ولو كان الحكم موقفاً على النص لكان
 سبب انتفاء امره صلى الله عليه وسلم وعدم ورود النص به لولا وجود المشقة وفيه
 احتمال للبحث والتاويل الرابع الحديث بعمومه يدل على استحباب السوال عند
 كل صلاة ويدخل فيه استحباب ذلك في الصلوات الواقعتين بعد الزوال للصائم
 فيستدل به من يري ذلك ومن يخالف في ذلك يحتاج الى دليل خاص بهذا الوقت
 يخص به ذلك العموم وهو حديث لحوف وفيه بحث الحديث الثاني عن حديثه
 ابن التمان رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام من الليل يشوص
 فاه بالسوال يشوص معناه يغسل يقال يشوصه ويصوصه ويصوصه اذا
 غسله فاه دليل على استحباب السوال في هذه الحالة الاخرى وهي القيام
 من النوم وعلمته ان النوم مقتضى تغير الفم والسوال هو الله التطيب للفم فيستن
 عند مقتضى التغير وقوله يشوص احتلفوا في تفسيره فبطل بذلك وقيل يغسل وقيل
 شق والاول اقرب وثالثه اذا قام من الليل طاهره مقتضى تعليق الحكم بمجرد القيام
 ويحتمل ان يكون المراد اذا قام من الليل للصلاة فيعود الى معنى الحديث الاول
 الحديث الثالث عن عائشة رضي الله عنها قالت دخل عبد الرحمن ابن ابي بكر الصديق
 على النبي صلى الله عليه وسلم وانا مسندته الى صدره وفتح عبد الرحمن سؤالا رطب
 يستن به فابده رسول الله صلى الله عليه وسلم بصره فاخذت السوال فقصته
 فطيبته ثم دفعته الى النبي صلى الله عليه وسلم فاستن به فاريت النبي صلى الله عليه وسلم
 وشمل استننا احسن منه فاعدا ان فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رفع يده او اصبعه ثم قال في الرفق الاعلى ثم قضى وكما ان يقول مات بين حافتي
 وذاتني وفي لفظ فوايت ينظر اليه وعرفت انه يحب السوال فقلت لخدمه لك
 فاشا رب الله ان نعم لفظ البخاري وسلم نحوه الحديث عن ابي موسى رضي
 الله عنه قال ايت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يستاك بسوال وطرف السوال
 على لسانه يقول اع واع والسوال في فيه يتووع في حديث عائشة فابده رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقال ابدت فلانا النظر اذا طولت اليه وكان صله البند



نروي هو الفريقان ويروي ان عمر بن عبد العزيز لما حضرته الوفاة قال
حسبي فا جلسوه فقال انا الذي امرتني فقصرت ونهيتني فقصيت ولكن
لا اله الا الله ثم رفع رأسه فابدا النظر ثم قال اني لاري حضرة ما هم بانس ولا
حرف فقبض رقبته فاجلس خافتي وذاتني قبل الدافقة نفقة الخمر وقيل فم
حنوم وقبل اعمال النطن والحواش اسافله كان المراد بالحقن الطوام اي جمعه
منه المحققة بكسر الميم التي تحتقن بها ومن كلام العرب لا جمع بين
دوافد وفي الحديث الاستيالك بالرطب وقد قال بعض الفقهاء ان الاحضر لغير
نظام احسن وقال بعضهم يستحب ان يكون يابس وقد ندي بالماء وفيه اصلاح
شواك ونهيتة لقول عائشة فقضته والقضم بالاسنان ومن طلب اصلاح
فلمن قال يستحب ان يكون يابس قد ندي بالماء لان كونه يابسا المبع في الازالة
وكنه مندي بالماء ومن كونه خرج اللثة لشدة يسهه وفي الحديث الاستيالك
بنواك الغير وفيه العن بما يفهم من الاشارة والحركات وقوله صلى الله عليه وسلم
في الرقيق الاعلى اشارة منه صلى الله عليه وسلم وشمل الى قوله تعالى ومن يطع الله
والرسول فاولئك مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين
وحسن اولئك رفيقا والله اعلم وقد ذكر بعضهم ان قوله صراط الدين انعم عليهم
شاره الى ما في معنى هذه الآية وهو قوله مع الذين انعم الله عليهم فكان هذا تفسير
سلك وبلغني انه صنف في ذلك كتاب يفسر فيه القرآن بالقرآن وقوله صلى الله عليه
وسلم في الرقيق الاعلى يجوز ان يكون الاعلى من الصفات الدائمة التي ليس لها مفهوم
بخلاف المنطوق كما في قوله تعالى ومن يدع مع الله الها اخر لا يبرهان له به وليس ثم
داع الها اخر له به برهان وكذلك يقتلون النبيين بخير الحق ولا يكون قتل النبيين
لا بخير الحق فيكون الرقيق يطلق الاعلى الاعلى الذي احتص الرقيق به ويقوي
هذا ما ورد في بعض الروايات والحقي بالرقيق ولم يصفه بالا على وذلك دليل على
انه المراد بلفظة الرقيق الاعلى والمحتمل ان يراد بالرقيق ما يعم الاعلى وغيره ثم ذلك
على وجهين احدهما ان يخص الفريقين معا بالمعربين المرصين ولا شك ان مراتبهم
متفاوتة فيكون صلى الله عليه وسلم طلب ان يكون في اعلى مراتب الرقيق وان كان

الشكل من السعد المرضين الثاني ان يطلق الرقيق المعنى الوضعي الذي يعم كل
رقيق ثم يخص منه الاعلى بالطلب وهو مطلق المرضين ويكون الاعلى بمعنى العالي
وتخرج عنه غيرهم وان كان اسم الرقيق مطلقا عليهم واما حديث اي موي
ففيه امران احدهما الاستيالك على اللسان واللفظ الذي ورد في صاحب
الكاتب وان كان ليس بصريح في الاستيالك على اللسان فوجوده في اللسان
به في بعض الروايات والعلة التي تعضي الاستيالك على اللسان موجودة في اللسان
بل هي المبع واقتوي لما يشرى اليه من اخوة العدة وقد ذكر الفقهاء انه يستحب ان يستال
عوضا وذلك في الاستيالك واما في اللسان فقد ورد منصوصا عليه في بعض الروايات
الاستيالك فيه طولا الماين ترجم على هذا الحديث باستيالك الامام نخضره
وعينته قال الشيخ الامام تقي الدين الشارح والتراجم التي يترجم بها اصحاب
التصانيف على الاخذ بآثاره الى المعاني المستنبطة منها على ثلاث مرات
منها ما هو ظاهر في الدلالة على المعنى المراد معيد لنا في مطلوبه ومنها ما هو
خفي الدلالة على المراد بعيد مستحضر لا يمتشي لا يتعسف ومنها ما هو ظاهر
الدلالة على المراد الا ان فايدته قليلا لا يكاد يستحسن مثل ما ترجم باب الشواك
عند روي الجمار وهذا القسم اعني ما يظهر منه قوله الفايده يحسن اذا وجد معنى
في ذلك المراد بمعنى خصصته بالذكر ويكون عدم استحسانه في بايدي الراي
لعدم الاطلاع على ذلك المعنى فتارة يكون سببه الرد على مخالف في المسئلة المشهر
مقالته مثل ما ترجم على انه يقال ما صلينا فانه نقتل عن بعضهم انه كره ذلك
فرد عليه بقوله صلى الله عليه وسلم ان صليتها او ما صليتها وتارة يكون سببه
الرد على فعل شايع بين الناس لا مثل الذي يذكر الحديث للرد على من فعل ذلك الفعل
كما اشهر بين الناس في هذا المكان الخرز عن قولهم ما صلينا ان لم يصح ان اخذ
كرهه وتارة يكون المعنى يخص الواقعة لا يظهر الكثير من الناس في بايدي الراي
مثل من ترجم على هذا الحديث استيالك الامام نخضره وعينته فان الاستيالك
من افعال البدلة والمهنة ولا زينة ايضا من اخراج البصاق وغيره فالعل بعض
الناس يتوهم ان ذلك يقتضي احفاه وتركه نخضرة الرعية وقد اعتبر الفقهاء

في مواضع كثيرة هذا المعنى وهذا الذي يشمونه نخط المروة فأورد هذا الحديث لبيان
أن الاستئصال ليس من قبيل ما يطلب أخاؤه ويتركه الإمام فخصه الرعايا أذلاله
في باب العبادات والقرابات والله اعلم باب المسح على الخفين عن المعيرة في سبعة
رضي الله عنه قال كتب مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فاهوت لأربع خيفة فقال
دعتهما فاني أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما وعن حذيفة بن اليمان قال كتب مع النبي
صلى الله عليه وسلم قال فتوضا ومسح علي خفيه فمحصر كلام الحديث يدل على
جواز المسح على الخفين وقد كثرت فيه الروايات ومن أشهرها رواية المعيرة
ومن أصحها أيضا رواية حريز بن عبد الله الجعفي عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان أصحاب
عبد الله بن مسعود يعجبهم حديث حريز بن عبد الله لأن أسلمه كان بعد نزول
المائدة ومعنى هذا الكلام أن آية المائدة أن كانت متقدمة على المسح على الخفين
كان جواز المسح ثابتا من غير شبهة وأن كان المسح على الخفين متقدما كآية
المائدة يقتضي خلاف ذلك فيكون المسح على الخفين منسوخا بها فلما تردد الحال
توقفت الدلالة عند قوم ويشكوا في جواز المسح وقد نقل عن بعض الصحابة أنه
قال قد علمنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين ولكن قبل المائدة
أوبخرها إشارة منه بهذا الاستثناء إلى ما ذكرناه فلما جاء حديث حريز بن عبد
الله مبينا لأن المسح بعد نزول المائدة زال الأسكال وفي بعض الروايات النضر
بأنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين بعد نزول المائدة وهو أصح
من روايته من روى عن جرير وهل أسلمت الأبعد نزول المائدة وقد أشهر جواز
المسح على الخفين عند علماء الشريعة حتى عد شعارا لأهل السنة وعدانكاره
شعارا لأهل البدع وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث المعيرة دعتهما فاني
أدخلتهما طاهرتين استدلل به على اشتراط الطهارة في اللبس لجواز المسح فأنه
علل عدم نزعهما بإدخالهما طاهرتين وذلك يقتضي أن إدخالهما غير طاهرتين
مقتضى المنع وقد استدلل به بعضهم على أن أكال الطهارة فيها شرط حتى لو غسل
أحدهما وأدخلها الخف ثم غسل الأخرى وأدخلها الخف لم يجز المسح وفي
هذا الاستدلال عندنا ضعف أعني في دلالة على حكم هذه المسئلة فلا يمتنع أن

أن يغتبر بهذه العبارة عن كون كل واحد منهما أدخلت طاهرة بل ربما يدعي أنه طاهر
في ذلك لأن الضمير في قوله أدخلتهما يقتضي تعليق الحكم بكل واحد منهما نعم من روى
فاني أدخلتهما وهما طاهرتان طاهرتان قد تمسك بروايته هذا القائل من حيث أن
قوله أدخلتهما يقتضي كل واحد منهما وقوله وهما طاهرتان حال من كل واحد
منهما فيصير التقدير أدخلت كل واحدة في حال طهارتهما وكلما لم يكن كمال الطهارة
وهذا الاستدلال بهذه الرواية من هذا الوجه قد لا يثبت في روايته من روى أدخلتهما
طاهرتين في كل حال فليس الاستدلال بذلك القوي جدا لاحتمال الوجه الآخر بل
لا فرق بين ذكرهما وعدم ذكره لأن طاهرتين حال شواذ وفيها قول من ذكره قال صح
الاستدلال مع آيات اللفظ فيلزم استنطاقها في الرواية فيستلزم أن يضم إلى هذا
دليل يدل على أنه لا تحصل الطهارة لأحدهما إلا بكمال الطهارة في جميع الأجزاء
فحينئذ يكون ذلك الدليل مع هذا الحديث مستندا القول القائل بعدم الجواز أعني
أن يكون المجموع هو المستند فيكون هذا الحديث دليلا على اشتراط طهارة كل واحد
منهما ويكون ذلك الدليل دليلا على أنها لا تظهر إلا بكمال الطهارة فحصل من هذا المجموع
حكم المسئلة المذكورة في عدم الجواز وفي حديث حذيفة تصرع نحو جواز المسح عن حديث
البول وفي حديث صفوان بن عسال لعن الممثلة والشن المشددة ما يقتضي جوازه عن
حديث العايط وعن النعم أيضا ومنعه عن الجنابة باب في المذي وعسر
الحديث الأول عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال كتب رجل أسد فأسخيت
الأسل رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كان ابنته مني فامرت القنادل الأسود فسلالة فقال
بغسل ذكره وتوضا وللخماري غسل ذكره وتوضا ولمسح توضا وانضح فوجك
المذي مفتوح اليم ساكن الذال المجزى مخفف الياء هو المشهور فيه وقيل فيه لغة أخرى
وهو كسر الذال وتشديد الياء وهو الما الذي خرج من الذكر عند الانعاض وقول
علي رضي الله عنه رجل مذاهي صبيغ مبالغة على أنه فعال من المذي يقال مذي
بمذي وفي الحديث فوايد هذا استعمال الأدب وحاسن العادات في ترك
المواجهة مما يستحي منه عرفا ولجبا تغيرا وكسارا يعرض للإنسان من خوف ما
يعاتب به أو يذم عليه كراي في تعريفه فاستحييت هي اللغة والفصحى

وقد يقال استجبت وبانتها وجوب الوضوء من المذي وإنه اقضى للطهارة الصغرى
وفيها عذم وجوب الغسل منه ورايها نجاسة من حيث أمر بغسل الذكر منه
وخامستها اختلفوا هل يغسل منه الذكر كله أو محل النجاسة فقط فالجمهور
على أنه يقتصر على محل النجاسة ويحيط بغيره من المالكية أنه يغسل منه الذكر
كله متمسكا بظاهر قوله يغسل ذكره قال اسم الذكر حمته في العضو كله وينبغي هذا
فرعا وهو أنه هل يحتاج إلى ثنية في غسله فذكروا قولين من حيث أنا إذا وجبت
غسل جميع الذكر كان ذلك تعبدا أو الطهارة التعبدية بغسله كالموضوء وإنما
عدل الجمهور عن استعمال الحقيقة في الذكر كله نظر منهم إلى البغى وأن الوجوب للغسل
إنما هو خروج الخارج وذلك يقتضي الإقتصار على محله وسأدسها قد يستدل
به على أن صلح سلس المذي من حيث أن عليا رضي الله وصف نفسه بأنه كان مذي
وهو الذي تكثرت منه المذي ومع ذلك أمر بالوضوء وهو استدلال ضعيف لأن
كثرة تكون على وجه الصحة لغلبة الشهوة بحيث يمكن رفعها وقد يكون على وجه
المرض والاسترسال بحيث لا يمكن رفعه وليس في الحديث بيان صفة هذا الخارج
على أي الوجهين هو وسأبعثها المشهور في الرواية يغسل ذكره برفع اللام على صيغة
الأخبار وهو استعمال الصيغة الأخبار بمعنى الأمر واستعمال الأخبار بمعنى الأمر
جائز مجازا لما يشتركان فيه من معنى الإتيان للشئ ولوروي يغسل ذكره بحزم اللام
على حذف اللام الجازمة وأما عملها فكان جائزا عند بعضهم على ضعف ومنهم من
منعه بالضرورة لقول الشارع محمد فقد يغسل كل نفس ^{بأمرها} وانضم فوجك
برأيه الغسل فهنا والله أعلم لأنه المأمور به مبينا في الرواية الأخرى ولأن غسل
النجاسة المغلطة لا بد منه ولا يكفي فيها بالرش الذي هو دون الغسل والرواية
وانضم بالحاء المهملة لا يعرف غيره ولوروي انضم بالخاء لكان اقرب إلى معنى الغسل
فإن انضم بالمجاء أكثر من انضم بالمهملة ^{قد تم شك به أو تمسك به}
في قول خبر الواحد من حيث أن عليا رضي الله عنه أمر المقداد بالسؤال ليغسل
خبره والمراد بهذا ذكر صورة من الصور التي تدل على قبول خبر الواحد وهي ورد
من أفراد لا حصي ولجده يقوم بحملها لا بفرده مغيين منها فإنه لو استدل بفرده

والمراد

في

مغيين كان ذلك اثباتا للشئ بنفسه وهو محال وأما تذكر صورة مخصوصة للثبوت
على أمثالها للاكتفاء بها فليعلم ذلك فإنه مما انتقد على بعض العلماء حيث استدل
بأحاد وقيل ثبت خبر الواحد بخبر الواحد وحواشي ما ذكرناه ومنع هذا
قال استدلال عندي لا يتم بهذه الرواية وأما لها لحواش أن يكون المقداد سأل
الرسول صلى الله عليه وسلم عن المذي فحضره على فسمع على الجواب فلا يكون من باب
قبول خبر الواحد وليس من ضروره كونه يشل عن المذي فحضره على رضي الله عنه
أن يذكر أنه هو السائل نعم أن وجدت روايته نضرح أن عليا أخذ هذا الحكم عن المقداد
ففيه الحجة وعما سسنا قد بوخذ من قوله في بعض الروايات توضا وانضم
فرجك خبرا آخر لا يستجيز عن الوضوء وقد صرح به بعضهم وقال في قوله توضا
واغسل ذكرك فيه دليل على أن الاستنجاء يجوز بعد الوضوء وأن الوضوء لا يفسد
بتأخير الاستنجاء عنه وهذا القول بيان الواو للترتيب وهو مذهب ضعيف
ولتعلم بأنه لا يفسد الوضوء بتأخير الاستنجاء إذا كان الاستنجاء حائلا يمنع من
استناض الطهارة وحاشية خست هما اختلفوا في أنه هل يجوز في المذي الإقتصار
على الإيجاز والصحيح أنه لا يجوز ودليله أمره عليه السلام بغسل الذكر منه قال
ظاهره عن الغسل وللعين لا يقع الامتنال إلا به ^{فيما يشبه غسله} والفرج
هنا هو الذكر والصيغة لها وضعان لغوي وعرفي فالأول اللغوي فهو ما خود
من الانفراج فعلى هذا يدخل فيه الذكر ولزم عنه استناض الطهارة بمسحه لدخوله
تحت قواه من من فرجه فليتوضا وأما العرفي فالغالب استعماله في القبل من
الرجل والمراة والشافعية رحمهم الله استدلوأ في استناض الوضوء من الذكر بالحديث
وهو قوله من من فرجه فحتمل أن يكون ذلك لأنه لم يثبت في ذلك عند المستدل عرف
خالف الوضع وتحمّل أن يكون ذلك لأنه ممن تقدم الوضع اللغوي على الاستعمال
العرفي ^{عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد عن عاصم المازني قال}
شكى إلى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يحيل إليه أنه تجد الشئ في الصلاة قال لا يصرف
حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا الشئ المشار إليه هو الحركة التي يطن بها أنها حدث
والحديث أصل في أعمال الأصل وطرح الشك وكان العلماء متفقون على الغسل منه القاعدة

بوتقني

لكنهم يختلفون في كيفية استعمالها مثاله هذه المسئلة التي ذل عليها الحديث وهي من شك في الحدث بعد شيق الطهارة والشاغي رضي الله عنه العمل الاصل السابق وهو الطهارة واطرح الشك الطاري واجاز الصلاة في هذه الحالة ومالك رضي الله عنه تمنع من الصلاة مع الشك في بقا الطهارة وكأنه عمل الاصل الاول وهو ترتب الصلاة في الدنية وراي ان لا يزال الا بطهارة متيقنة وهذه الحديث ظاهر في اعمال الطهارة الاولى واطرح الشك والتايلون بهذا اختلفوا فالشافعي رحمه الله اخرج الشك مطلقا وبعض اصحاب مالك اخرج بشرط ان يكون في الصلاة وهذا وجه حسن قال القاعلة ان مورد النص اذا وجد فيه معنى يمكن ان يكون معتبرا في الحكم فالاصل يقتضي اعتبارا وعدم اطراحه وهذا الحديث يدل على اطراح الشك اذا وجد في الصلاة وكونه موجودا في الصلاة يعني يمكن ان يكون معتبرا فان الدخول في الصلاة مانع من ابطالها على ما اقتضاه قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم فصارت صحة الصلاة اصلا مانعا على خاله الشك مانعا من الابدال ولا يلزم من الغاء الشك مع وجود المانع من اعتبار الغاء مع عدم المانع وصحة العمل ظاهر معنى مناسب عدم الالتفات الى الشك يمكن اعتباره فلا ينبغي الغاؤه ومن اصحاب مالك من قيد هذا الحكم اعني اطراح الشك بقيد اخر وهو ان يكون الشك في سبب خافض كمن في الحديث حتى لو شك في تقديم الحديث على وقته لما حصر لم يمح له الصلاة وهذا ما اخذه ما ذكرناه من ان مورد النص ينبغي اعتبارا وضافه التي يمكن اعتبارها ومورد النص اشتمل على هذا الوصف وهو كونه شكاً في سبب خافض لا الحق به ما ليس في معناه من الشك في سبب متقدم الا ان هذا القول اضعف قليلا من الاول لان صحة العمل ظاهر وانعقاد الصلاة مانع مناسب لا طراح الشك واما كون السبب ناقضا فانها غير مناسبة واما مناسبة ضعيفة والذي يمكن ان يقر به قول هذا التايل ان يري ان الاصل الاول وهو ترتب الصلاة في ذمته معمول به فلا يخرج عنه الا فيما ورد فيه النص وما بقي يعمل فيه بالاصل ولا تحتاج في المحل الذي خرج عن الاصل بالنص الى مناسبة كما في صورتيه عمل فيها العلماء هذا العمل اعني انهم اقتصروا على مورد النص اخرج عن الاصل او القياس من

مناسب

غير اعتبار مناسبة والسبب فيه ان اعمال النص في مورد لا بد منه والعمل بالاصل او القياس المطرد مستحسن لا يخرج عنه الا بقدر الضرورة ولا ضرورة فيما زاد على مورد النص ولا سبيل الى ابطال النص في مورد سوا كان مناسبا او لم يكن وهذا يحتاج معه الى الغاؤه وصف كونه في صلاة ويمكن هذا التايل ذلك بوجهين احدهما ان يكون هذا التايل نظرا الى ما في بعض الروايات وهو ان يكون الشك لمن هو في المسجد اعني من كونه في الصلاة فياخذ من هذا الغاء ذلك القيد الذي اعتبره التايل الاخر وهو كونه في الصلاة وشي كونه شكاً في سبب ناجز الا ان التايل الاول له ان يحل كونه في المسجد على كونه في الصلاة قال الحضور في المسجد يراد للصلاة فتدبر منها فغيره عنها وهذا وان كان مجازا الا انه يقوي اذا اعتبر الحديث فكان حديثا واحداً مخرجه من جهة واحدة فيجوز ان يكون ذلك الاحتياط احتياقا في عبارة الراوي فيفسر احدا للفظين بالآخر ويرجع الى المراد كونه في الصلاة التام وهي اقوى من الاولين ما ورد في الحديث ان الشيطان يمنع من النبي الرجل فهذا معنى يقتضي مناسبة السبب الحاضر لا الغاء الشك واما اوردنا هذه المباحث ليتك الناظر ماخذ العلماء في اقوالهم فيري ما ينبغي ترجيحها فيرجح وما ينبغي الغاؤه فليعلمه والشافعي رحمه الله الغي القيد من معاني كونه في صلاة او كونه في سبب ناجز واعتبر اصل الطهارة والله اعلم بالصواب عن ام فيس بنت محسن الاسدي انها انت باينها صغير لم ياكل الطعام الذي رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فقال على ثوبه فدعا بما في قميصه على ثوبه فلم يغسله وحديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اني بصبي قال على ثوبه فدعا بما في قميصه فاتبته اياه وسلم فاتبته بوله ولم يغسله على ذلك اختلف العلماء في قول الصبي الذي لم يطعم الطعام في موضعين احدهما طهارته او نجاسته ولا ترد في قول الشافعي واصحابه في انه نجس والتايلون بالنجاسته اختلفوا في تطهيره هل يتوقف على الغسل ام لا ومذهب الشافعي رحمه الله انه لا يتوقف على الغسل وكفى فيه النقص والرش ومذهب مالك وابي حنيفة انه يغسل كغيره والحديث ظاهر في الاكفا بالنقص وعدم الغسل

وكونه في المسجد

لا سيما قولها ولم يغسله والدين اوجبوا غسله ابتعوا القياس على سائر النجاسات
واولو الحديث ن وقولها ولم يغسله على انه لم يغسله غسلا مبالغا فيه كغيره وهو
خلاف الظاهر يحتاج الى دليل يقاوم هذا الظاهر ويتبعه ايضا ما ورد في بعض
الاحاديث من التفرقة بين بول الصبي والصبيته قال لو جئت للغسل لا يغتسلون بينهما
ولما فرق في الحديث بين النضج في الصبي والغسل في الصبيته كان ذلك قويا في ان النضج
غير الغسل الا ان حملوا ذلك على قرب من ثوبهم الاول وهو ان يغسل في بول
الصبيته المبلغ مما يغفل في بول الصبي فسمي الا ببلغ غسلا والاخذ بضمها واعتل
بعضهم بان بول الصبي يقع في محل واحد وبول الصبيته يقع منتشرا فيحتاج من
صب الماء في مواضع متعددة ما لا يحتاج اليه في بول الصبي وربما حمل بعضهم
لفظ النضج في بول الصبي على الغسل وقايد ما في الحديث من ذكره من نضج الحجر
نجاستها وهذه ضعيف لوجهين احدهما قولها ولم يغسله الثاني التفرقة بين
بول الصبي والصبيته والثاني ان عندهم فيه ما ذكرناه وفتر بعض اصحاب
الشافعي رحمه الله النضج والرش المذكور في بول الصبي فقال ومعنى الرش ان يقبل
عليه من الماء ما يغلبه بحيث لو كان بذل البول نجاسة اخرى وغصرت الثوب
كان حكم بظهارته والصبي المذكور في الحديث محمول على الذكر وفي مذهب الشافعي
في الصبي خلاف والمذهب وجوب الغسل للحديث الفارق بين بول الصبي
والصبي وقد ذكر في المعنى في التفرقة بينهما وجوه منها ما هو كليل جدا لا يستحق
ان يذكر وقوي ذلك ما قيل ان النفوس اعلق بالدور منها بالاناث فيكثر حمل الذكر
فمناسب التخفيف بالانثى بالنضج دفعا للعر والخرج بخلاف الاناث فان هذا
المعنى قليل فمن فجرى على القياس في غسل النجاسة وقد استدلل بعض المالكية بهذا
الحديث على ان الغسل لا بد منه من امر زايد على مجرد اصال الماء من جهة قوله ولم
يغسله مع كونه ابتعه ماء الحديث الرابع عن انس بن مالك رضي الله عنه قال
جا اعرابي فقال في طابغه المسجد فرجوه الناس فيها هم النبي صلى الله عليه وسلم
فلما قضى بوله امر النبي صلى الله عليه وسلم بذيوب من ما فاهر يق عليه ن الاعرابي
منسوب الى الاعراب وهم سكان البوادي وقعت النسبة الى الجمع دون الواحد

فقال لانه جزى مجرى القبلة كآثاره وقيل لانه لو نسب الى الواحد وهو عرب
لقل عزى فيشبه المعنى قال العزى كل من هو من ولد اسمعيل عليه السلام سواء كان
سما كالمالكية او القري وهذا غير المعنى الاول وزجر الناس له من باب البادرة
الى انكار المنكر عند من يعقده منبرا وفيه تنزيه المسجد عن الاجناس كلها وبني
النبي صلى الله عليه وسلم للناس عن زجره لانه اذا قطع عليه البول ادى الى ضرر
بنيته والغسله التي حصلت بيوله قد وقعت فلا يصح لها ما مضى اخري وهي
ضرر بنيته وايضا انه اذا جرم مع جهله الذي ظهر منه قد يودي الى تحش مكان
اخر من المسجد بترشش البول بخلاف ما اذا ترك حتى يفرغ قال الرشاش لا ينتشر
وفي هذا الابانة عن جميل اخلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولطفه ورفقه
بالجاهل والدنوب بفتح الذال المجهه ههنا هي الدلو الكبيرة اذا كانت مائى
او قريبا من ذلك ولا يسمى ذنوبا الا اذا كان فيها ماء وفي الحديث دليل على تطهير
الارض النجسة بالمكاشرة بالماء وقد قال الفقهاء يصب على البول من الماء ما يغويه
ولا يجدد بئى وقيل انه يكون سبعة امثال البول واستدل بالحديث ايضا على
انه يكفي بافاحه الماء ولا يشترط نقل التراب من المكان بعدد ذلك خلافا لمن قال
به وجبه الاستدلال بذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزد عند في هذا الحديث
الامر بنقل التراب وظاهر ذلك الا كفا بصب الماء فانه لو جرت لذكر وقد ن
ورد في حديث ذكر الامر بنقل التراب ولكنه نكافيه وايضا فلو كان ينقل التراب
واجبا في التطهير لاكتفى به فان الامر بصب الماء حينئذ يكون زيادة تكليف وقعت
من غير منفعة تعود الى المقصود وهو تطهير الارض الحديث الخامس
عن ابي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
الفطرة خمس الختان والاستحدا وقض الشارب وتقليم الاظفار وتبش الانبطن
قال ابو عبد الله محمد بن جعفر التيمي المعروف بالقرافي في كتاب تفسيره عرب صحيح
الحجاري الفطرة في كلام العرب تتصرف على وجوه اذكرها ليرد هذا الى اولها
والاخر فطرة الله للخلق فطرة انشاء والله فاطر السموات والارض اي خالقها
الفطرة الجيلة التي خلق الله الناس عليها وجلبها على فعلها وفي الحديث كل مولود

يؤلف على الفطرة قال قوم من اهل اللغة فطره الله التي فطر الناس عليها خلقه لهم قيل
 معنى قوله على الفطرة أي على الاقرار بالله الذي كان اقرب به لما اخرج من طهر
 ادم والفطرة زكاة الفطر واول الوجوه ماد كونا ان يكون الفطرة ما جبل الله الخلق
 عليه وجعل طاعتهم على فعله وهي كراهته ما في جسده هو ما ليس من زينة وقال
 غير الفطر الفطرة السنة واعلم ان قوله في هذه الرواية الفطرة خمس قد ورد
 في رواية اخرى خمس من الفطرة وبين النظم تفاوت ظاهر فان الاول ظاهرة
 الحصر كما يقال العالم في البلد زيد الا ان الحصر في مثل هذا ما يكون حقيقيا وانه
 تكون مجازيا فالحق في مثاله ماد كونا من قولنا العالم في البلد زيد اذ لم يكن فيه غيره
 ومن المجاز الدين الصحيح كانه يولغ في النصيحة الى ان جعل الدين اياها وان كان
 في الدين خصال اخرى غيرها وادانته في الرواية الاخرى عدم الحصر اعني قوله
 عليه السلام خمس من الفطرة وجب ازاله حكما لاجل اخرى غيرها واذ ثبت في الرواية
 الاخرى عدم الحصر اعني قوله عليه السلام خمس من الفطرة هذه الرواية عن طاهر
 المقضي للحصر وقد ورد في بعض الروايات الصحيحة ايضا عشر من الفطرة
 وذلك اصرح في عدم الحصر وانص على ذلك والخلاف ما ينهي اليه القطع من الصبي
 والجارية يقال حتى الصبي خنثى بكسر التاء وضما خنثا باسكان التاء والاستعداد
 استعمال من الحريد وهو ازاله شعر العانة بالحديد واما ازالته بغير ذلك كالشف
 والنورة وهو محصل المفصود لكن السنة الاول الذي دل عليه لفظ الحديث
 وقض الشارب مطلق ينطلق على إختيابه وعلى ما دل ذلك واستحب بعض العلماء
 ازاله ما زاد على الشفة وفسروا به قوله احفوا الشوارب وقوم يروون انها كما
 وزوال شعرها وبفسرول به الاخفا فان اللفظة تدل على الاستتار ومنه
 احفا المساء وقد ورد في بعض الروايات انه كوا الشوارب والاصل في قص
 الشوارب واحفائها وجهان احدهما محال فذري لا عا جم وقد وردت هذه
 اللغة منصوطة في الصحيح حيث قال خالفوا الجوش والثاني ان زوالها عن دخول
 الطعام والشراب ابلغ في الكفاية وانه من ضرر الطعام وتقليم الاطراف قطع
 ما طال عن اللحم منها يقال قلم اطرافه تقليما المعروف فيه التشديد كما قلنا والقلم

ما يقطع من الظفر وفي ذلك معنيان احدهما تحسين الهيئة والريشة وازاله القباضة
 في طول الاطراف والثاني انه اقرب الى تحصيل الطهارة الشرعية على اكل الوجوه لما
 عساه تحصل تحتها من الوسخ المانع من وصول الماء الى البشرة وهذا على قسمين احدهما
 ان لا يخرج طولها عن العادة خروجا ينافي هذا هو الذي اشترانا انه اقرب الى
 تحصيل الطهارة الشرعية على اكل الوجوه فانه اذا لم يخرج طولها عن العادة يعنى
 عما يتعلق بها من سائر الوسخ ولما اذا زاد على المعتاد فيما يتعلق بها من الاوساخ
 مانع من حصول الطهارة وقد ورد في بعض الاحاديث الاشارة الى هذا المعنى وثف
 الابط لا زاله ما يثبت عليها من الشعر بهذا الوجه اعني الشف وقد يقوم مقامه
 ما يودي المقصود الا ان ما دل عليه السنة اولى وقد فرق لفظ الحديث بين
 ازاله شعر العانة وازاله شعر الابط فذكر في الاول الاستعداد وفي الثاني الشف
 ودل ذلك مما يدل على رعايه هاتين الهيئتين في تحليهما ولعل السبب فيه ان الشعر
 تحلقه بقوي صلبة ويغلط جرمه ولهذا يصف الاطباء تكرار حلق الشعر
 في المواضع التي تزداد قوته فيها والابط ادا قوي فيه الشعر وغلط جرمه كان
 اقوح للريح الكريهة المؤذي لمن يقاها فانسب ان ينس فيه الشف
 المضعف لصله المقل للريح الكريهة واما العانة فلا يظفر فيه من الرخوة
 الكريهة ما يظفر في الابط فزال المعنى المقضي للشف ورجع الى الاستعداد
 لانه ايسر واخف على الانسان من غير معارض وقد اختلف العلماء في حكم الختان
 فمنهم من اوجبه وهو الشافعي رحمه الله ومنهم من جعله سنة وهو مالك واكثر
 اصحابه ومن فسره الفطرة بالسنة فقد يتعلق بهذا اللفظ في كونه غير واجب
 لوجهين احدهما ان السنة تدل في مقابلة الواجب والثاني ان قرأه في
 مسححات والاعتراض على الاول ان قول السنة في مقابلة الواجب وضع اصطلاح
 لاهل الفقه والوضع اللغوي غيره وهو الطريقة ولم يثبت استمرار استعماله
 في هذا المعنى في كلام صاحب الشرع صلوات الله عليه وادام يثبت استمراره في
 كلامه صلى الله عليه لم يتعين حمل لفظ عليه والطريقة التي يستعملها المخالفون
 من اهل عصرنا وما قاربه ان يقال اذ ثبت استعماله في هذا المعنى فندعي انه



زات
وہذا نظر

في الصلاة لمجاورة الجاسة فلهذا التباين ان يقول دل الحديث على ان المومن لا
يجس ومقتضاه ان يردنه لا يتصف بالجاسة وهذا يدل على تحته حالة ملائمة
الجاسة له فيكون ظاهرا وادانت ذلك في البدن ثبت في الثوب لانه لا قابل
بالفرق ويقول البدن اذا صابته الجاسة من مواضع النزاع وقد دل الحديث
على انه غير جسد على ما قدمناه من ان الواجب حملها على جاسة العين لاجل
الجواب عن هذا الكلام وقد يدعي ان قولنا التي تجس حقيقته في جاسه العين
فتق ظاهر الحديث دالا على ان عين المومن لا تجس فخرج عنه حاله التجس التي
هي محل الخلاف الحديث الثاني عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا اغتسل من الجنابة غسل يديه ثم توضا وضوه
للصلاة ثم اغتسل ثم تحلل بيديه شعره حتى اذا طن انه قد اروي بشرته افاض
عليه المائات مرات ثم غسل ساير جسده وكانت تقول كنت اغتسل يا رسول
الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد تغترف منه جميعا حتى ييمون من الحوض
روح النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم وضو
الجنابة فاكنأ يمينه على يساره مرتين وثلاثا ثم غسل فرجه ثم ضرب يده بالارض
او الحائط مرتين وثلاثا ثم تمضمض واستنشق وغسل وجهه ودرأ عنه ثم افاض
على راسه الماء ثم غسل جسده ثم يحيي فغسل رجله فالتفتة بحرقه فلم يرد لها جعل
تفرض المائتين على حديث عائشة من وجوه ^{التي} فادخلها قوله كان اذا كان
اغتسل من الجنابة تحتمل ان يكون من باب التعيين والفعل عن ارادة الفعل كما في قوله تعالى
فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله وتحمل ان يكون قولها اغتسل بمعنى شرع في
الغسل فانه يقال فعل اذا فرغ وفعل اذا شرع فادخلنا اغتسل على شرع
ذلك لانه يمكن ان يكون الشرع وقتا للبداة بغسل اليدين وهذا خلاف قوله تعالى
فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله فانه لا يمكن ان يكون وقت الشرع في القراءة
هو وقت الاستعاذه ^{لأنه} يقال كان يفعل كذا بمعنى انه تكرر
منه فعله وكان عادته كما يقال كان فلان يقرئ الضيف وكان رسول الله صلى
الله عليه وسلم اجود الناس للخير وقد تستعمل لان لفادة مجرد الفعل ووقع

للفعل دون الدلالة على التكرار والاول اكثر في الاستعمال وعنده ينبغي حمل
الحديث وقول عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اغتسل الوجه
الثاني قد تطلق الجنابة على المعنى للحكم الذي ينشأ عن التماس الختان والانزال
وقولها من الجنابة في من معنى السببية مجازا عن ابتداء الغاية من حيث ان السبب
مصدر المسبب ومنشأه الوجه الرابع قولها اغتسل يديه هذا الغسل قبل
ادخال اليدين في الاناء وقد بين ذلك مخرجنا في رواية شين ان عبيدة عن
هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة الوجه خامس قولها وتوضا وضوه
للصلاة يقتضي استحباب تقديم الغسل لاجزاء الوضوء في ابتداء الغسل ولاشك
في ذلك نعم يتبع البحث في ان هذا الغسل لاجزاء الوضوء هل هو وضو حقيقته
يكفي به عن غسل هذه الاعضاء للجنابة فان موجب الطهارة بالسنن الى هذه
الاعضاء واحدا ويقال ان غسل هذه الاعضاء انما هو عن الجنابة ولما قدمت
على بقية الجسد تكميلا لها وتشريفا وشيئا يغسلها عن الوضوء راجح
الطهارة الصغرى تحت الكبرى فقد يقول قائل قوله وضوه للصلاة مصدر
مشبه به تقديره وضو مثل وضوه للصلاة فبلم من ذلك ان يكون هذه الاعضاء
مغسولة عن الجنابة لانها لو كانت مغسولة للوضو حقيقته لكان قد توضا عن الوضوء
للصلاة فلا يصح التشبيه لانه يقتضي تغاير المشبه والمشبه به فادخلنا هذا
مغسولة للجنابة مع التغاير وكان التشبيه في الصورة الظاهرة ^{وجواب}
بعد تسليم كونه مصداق مشبه به من وجهين احدهما ان يكون شبه الوضوء
الواقع في ابتداء غسل الجنابة بالوضوء للصلاة في غير غسل الجنابة والوضوء بقيد كونه
في غسل الجنابة مغايرا للوضوء بقيد كونه خارج غسل الجنابة فحصل التغاير الذي
يقتضي صحة التشبيه ولا يلزم منه عدم كونه وضو للصلاة حقيقته
لما كان وضو الصلاة له صورة معنوية ذهنية شبه هذا الفرد الذي وقع
في الخارج بذلك المعلوم في الذهن كانه يقال وقع في الخارج ما يطابق الصورة
الذهنية لوضوء الصلاة قولها ثم تحلل بيديه شعره
التحليل هنا ادخال الاصابع فيما بين احرار الشعر ورايت في كلام بعضهم اشارة

ان ان التحليل هل يكون مثل الماء او لا صابغ مبلولة بغير نقل الماء وأشار الى
ترجح نقل الماء لما وقع في بعض الروايات الصحيحة في كتابي بمثل مما اخذ الماء
فدخل اصابعه في أصول الشعر فقال هذا التبايل نقل الماء لتحليل الشعر ورد
علي من يقول تحليله باصابعه مبلولة بغير نقل ما قال وذكر النسائي في السنن ما
بين هذا قال باب تحليل الجنب راسه ثم تحنى عليه ثم قال وهذا بين في التحليل
بالماء انتهى كلامه وفي الحديث دليل على ان التحليل يكون بمجموع الاصابع العشر
لا بالخنجر الوجه السابع قولها حتى اذا ظن يمكن ان يحول الظن ههنا بمعنى العلم
ويمكن ان يكون على ظاهره من رخصان اخذ الطرفين مع احتمال الآخر ولو لا قولها
بعد ذلك لما فاض عليه الماء ثلاث مرات لترجح ان يكون معنى العلم فانه حينئذ يكون
مكتفي به اي يرى البشرة وادان كان مكتفي به في الغسل ترجح البشرة لتيسر الوصول اليه
في الخروج عن الواجب على انه قد يكتفي بالظن في هذا الباب فيجوز على طائفة مطلقا
وقولها اروي ما خوذ من الري اذي هو خلاف العطش وهو جاز في ابتلال الشعر
بالماء نقول رويت من الماء بالكسر اروي بالفتح راي اروي وارويته انا
وقولها بشرة البشرة ظاهر جلد الانسان والمراد بارو البشرة ايصال الماء الى
جميع الجلد ولا يصل الى جميع جلده الا وقد ابتلت اصول الشعر وكله وقولها
افاض الماء فاضه الماء على التي افرغه عليه يقال فاض الماء اذا جري وفاض الزرع
اذا سال وقولها على سائر جسده اي يقيته فانها ذكرت الرأس ولا الاصل في سائر
ان يستعمل بمعنى البقية وقالوا هو ما خوذ من السور قال الشافعي اذا حمل
رأسه وفي الرأس كثر وغودر عند الملتقى ثم سائر اي يقيته وقد ذكر في وهام
لخواص جعلها بمعنى الخبيث وفي كتاب الصحاح ما يقتضي خويزه له جنة
في الحديث دليل على جواز اغتسال المرأة والرجل من الماء ولحد وقد اخذ منه
جواز اغتسال الرجل بفضل ظهور المرأة فانها اذا اعتقبا اغتراف الماء كان اغتراف
الرجل في بعض اغتراف المرأة فيكون تطهرا بفضلها ولا يقال ان قولها اغتراف
منه جميعا يقتضي المساواة في وقت الاغتراف لانا نقول هذا اللفظ يصح اطلاقه
اعني اغتراف منه جميعا على ما اذا تعاقبا الاغتراف ولا يدل على اغترافها في وقت

واذا ظهر ما عاينه في قوله كان روي

الاغتراف من الماء

واحد وللخالفان يقول احمله على شروعهما جميعا فان اللفظ محتمل له وليس
فيه عموم فاذا قلت به من وجه اكني بذلك والله اعلم والله اعلم على حديث
موقوف من وجوه احدها قد تقدم لنا ان الوضوء ينمى الواو وهل هو اسم لطلق
الماء او للماء مضافا الى الوضوء قد يوجد من هذا اللفظ انه اسم لطلق الماء فانه
لم يصفه الى الوضوء بل الى الجنابة الثاني قوله فاكنا اي قلب يقال كفات
الاناء اذا قلبته نائيا واكنا ايضا راعيا وقال القاضي عياض رحمه الله
في المشارق وان كسر بعضهم ان يكونا بمعنى وانما يقال في قلبت كفات نائيا وانما
اكنا فبمعنى املت وهو مذهب الكسائي الثالث البداة بغسل الفرج
لازاله ما علق به من اذي وينبغي ان يغسل في الابتداء عن الجنابة لئلا يحتاج الى غسل
مره اخرى وقد يقع ذلك بعد غسل اعضا الوضوء فحتاج الى إعادة غسلها
فلو اقتصر على غسلة واحدة لازالة النجاسة والغسل من الجنابة قبل بكتي بذلك ام
لا بد من غسليتين مرة للنجاسة ومرة للطهارة عن الحدث فدخل في الاصحاح
الشافعي فلم يزد في الحديث الا مطلق الغسل من غير ذكر تكرار فقد يوجد منه
الاكتفاء بغسلة واحدة من حيث ان الاصل عدم غسلة نائيا وضربه صلى الله عليه
وسلم بالارض وبالخياط لازالة ما علقه عنق باليد من الرجاء زياده في الشطيف
ادابعت راحة النجاسة بعد الاستقضاء في الازالة لم تضر على مذهب
بعض الفقهاء وفي مذهب الشافعي خلاف وقد يوجد الغفوة عنه من هذا الحديث
ان ضربه صلى الله عليه وسلم بالارض وبالخياط لا بد ان يكون لغاية
ولا جاز ان يكون لازالة العين لانه لا يخلط الطهارة مع بقاء العين اتفاقا وادا
كانت اليد نجسة ببقاء العين فيها فعند انفصالها نجس المحل بها وكذلك لا يكون
للطعم لان بقاء الطعم دليل على بقاء العين ولا يكون لازالة اللون لان الخبز
بالانزال والجماع لا يقتضي لونا بلصق باليد وان اتفق فنادر جدا فبني ان يكون
لازالة الرائحة ولا يجوز ان يكون لازالة الرائحة تحب ان النجاسة لا بد قد انقضت
عن المحل على انه قد طهر ولو بقي ما يتعين ازالته من الرائحة لم يكن المحل طاهرا
لانه عند الانفصال تكون اليد نجسة وقد لا يستحل محل مبتلا قبل من ذلك ان

يكون بعض الرخاء معقوا عنه ويكون الضرب بالأرض لطبا لا كحل فيما لا
تحت إزالة ويحمل أن يقال فصل اليد عن الحمل ما على طهارته بوزن الرخاء
والضرب على الأرض لإزالة احتمال في بقاء الرخاء مع الاستئصال بالطن في زوالها
والذي يتوحي الاحتمال الأول ما ورد في الحديث من كونه صلى الله عليه وسلم
دلكهما دلكا شديدا وذلك لشدته لا يناسبه الاحتمال الضعيف
والله أعلم بالحامش قولها، ثم تفضل واستنشق وغسل ذراعيه دليل على
مشروعية هذه الأفعال في الغسل واحتلت القتها في حكم المضمضة والاستنشاق
في الغسل فواجبهما أبو حنيفة وفي الوجوب مالك والشافعي رحمهم الله وليس
في الحديث ما يدل على الوجوب إلا أن يقال إن مطلق أفعاله صلى الله عليه وسلم
للو جوب غير أن المختار أن الفعل لا يدل على الوجوب إلا إذا كان هناك الحمل
تعلق به الوجوب والأمرا بالنظر من الجنب ليس من قبيل المجازات والله أعلم
السادس قولها ثم اغسل على راسه الما ظاهره يقتضي أنه لم يمسح راسه صلى
الله عليه وسلم لم يفعل في الوضوء وقد احتلف أصحاب مالك على القول بتأخير
غسل الرجلين كما في حديث ميمونة هذا هل يترك مسح الرأس أم لا السابعة
قوله ثم تقي فضل رجله يقتضي تأخير غسل الرجلين عن إكمال الوضوء وقد
اختاره بعض العلماء وهو أبو حنيفة وبعضهم اختار إكمال الوضوء على ظاهر
حديث عائشة المتقدم وهو الشافعي وبعضهم فرق بين أن يكون الموضع وسخا
آخر غسل الرجلين عن إكمال الوضوء وقد اختاره بعض العلماء وهو أبو حنيفة وبعضهم
اختار إكمال الوضوء على ظاهر حديث عائشة المتقدم وهو الشافعي وبعضهم فرق
بين أن يكون الموضع وسخا آخر غسل الرجلين ليكون غسلهما مرة واحدة فلا يقع
إشراف في الماء وإن كان نظيفا قدم وهو في كتب مذهب مالك له وبعض أصحابه
إذا قلنا أن غسل الأعضاء في ابتداء الغسل وضو حقيقته وقد بوخ من هذا
جواز التفريق البشير للطهارة إنما أخذ من رده صلى الله عليه وسلم الخرقه
أنه لا يشحب تشييف الأعضاء من الطهارة فاختلفوا هل يكبره والذين أجاروا
التشييف استدلووا بكونه صلى الله عليه وسلم جعل بعض الماء لوكه التشييف لكره

التشفي فإنه إزالة وما رآه المنديل فواقعه حاله يطرق إليها الاحتمال فيجوز أن يكون لا
لكثرة أهنة التشييف بل لا يرتفع بالخرقة أو غير ذلك والله أعلم السابعة ذكر
بعض التفصيل في صفه الوضوء أن لا يفيض أعضائه وهذا الحديث دليل على جواز تفيض
الماء عن الأعضاء في الغسل والوضوء مثله وما استدلل به على كراهة التفيض وهو ما
ورد لا يتقضوا أيديكم فأنها مروا في الشيطان حديث ضعيف لا يقاوم هذا الصحيح
والله أعلم بالحديث الرابع عن عبد الله بن عمر أن الخطاب رضي الله عنه قال
يرشول الله أيرقد أخذنا وهو حنث قال نعم إذا توضأ أحدكم فليقره وضوءه
قبل النوم ما مودبه والشافعي يحمل ذلك على الاستحباب وفي مذهب مالك قولان
أحدهما الوجوب وقد ورد بصحة الأمر في بعض الأحاديث الصحيحة
وهو قوله صلى الله عليه وسلم توضأوا وغسلوا ذكر كل ثم تقرأ سورة عمrane نصيبه
الجنب من الليل وفي هذا الحديث الذي ذكره المصنف أيضا متشكك في الوجوب
فإنه وقف أباحه الرفاه على الوضوء فان هذا الأمر ليس للوجوب ولا للاستحباب
فإن النوم من حيث هو نوم لا يتعلق به وجوب ولا استحباب فإذا أهول أباحه
فتوقف الإباحة على الوضوء وذلك هو المطلوب والذين قالوا إن الأمر مهيأ
على الوجوب اختلفوا في علته فبطل علته أن يبيت على إحدى الطهارتين خشية
الموت في المنام وقبل علته أن ينشط إلى الغسل إذا نال الماء أعضائه ونوا على هاتين
العلتين أن الحايض إذا أرادت النوم هل توتر بالوضوء مقتضى التعليل بالبيت على
أحدى الطهارتين أن تتوضأ للحايض لأن المعنى موجود فيها ومقتضى التعليل بتوضؤ
النشاط أن لا توتر به للحايض لأنه لو نشطت لم يمكنها رفع حدثها بالغسل
وقد استدل الشافعي رحمه الله على أنه ليس ذلك على الحايض كحتمل أن يكون رأي
هذه العلة فتعي الحكم لا تنافيها وحتمل أن يكون لم يراعها وبني الحكم لأنه رأي أن الأمر
للجنب به تعبد فلا يقاس عليه غيره أو رأي على أخرى غير ما ذكرناه والله أعلم
السابعة روي عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت جات
أم سليم امرأة أبي طلحة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يرشول الله أن الله
لا يستحي من الحق فهل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت فقال رسول الله صلى الله عليه

وشمل نعم ادرات لما الكلام عليه من وجوه احدها قولها ان الله لا يستحي
 من الحق ثم بعد لسط عددها في ذكر ما يستحي الناس من ذكره وهو اصل فيما يضمنه
 الكتاب والآداب في ابتدائياتهم ومخاطباتهم من التمهيدات لما يتوهم به بعد ذلك
 والذي يحسنه في مثل هذا ان الذي يعتذر به اذا كان مقدما على المعتذر منه ان
 ادركته النفس صا قيام العيب واذا اخر العذر استقبلت النفس المعتذر عنده
 فثارت بيقظة ما بالي العذر رافعا وعلى الاول ياتي دافعا اوجه المانع
 تكلموا في ما وتكلموا ان الله لا يستحي من الحق ولعل قايلا ان يقول اما احتاج
 الى التاويل للحياء اذا كان الكلام منفيًا كما جاء في قوله تعالى في النبي ن
 قال مستحيات تنفي ولا يشترط في النبي ان يكون المنفي من كفاية الله انه لم
 يزد النبي على الاستحيا مطلقا بل على الاستحيا من الحق وبطريق المجهوم ينفي
 انه يستحي من غير الحق فيعود بطريق المجهوم الى جانب الاثبات الوجه الثاني
 قبل في معناه لا يمانر بالحياء ولا ينحى ولا يمنع من ذكره واصل الحيا الامتناع
 او ما يقاربه من معنى الاتقاض وقيل معناه ان سكر الله وشرعه ان الله لا يستحي
 من الحق واموال اما ما قبله على ان لا يمنع من ذكره بقرب لان المستحي
 ممتنع من فعل ما يستحي منه فالامتناع من كوان الحيا فيطلق الحيا على الامتناع
 اطلاقا لا يتم الملتزم على اللازم ولما قولهم اي لا يمانر بالحياء ولا ينحى
 فيمكن في توجيهه ان يقال يضم التعديل للحيا عن الامر بالحيا لان الامر بالحيا
 متعلق بالحيا فيضم اطلاق الحيا على الامر به على سبيل اطلاق المتعلق على المتعلق
 واذا صح اطلاق الحيا على الامر بالحيا صح اطلاق عدم الحيا من الشيء على عدم الامر
 به وهذه الوجوه من التاويلات تذكر لبيان محتملة اللفظ من المعاني يخرج
 ظاهره على النصوصية لا على انه مجزم بآرادة معين الا ان يقوم على ذلك دليل
 واما قولهم معناه ان سكر الله وشرعه ان لا يستحي من الحق فليس فيه خير
 بالغ ما ان يسند فعل الاستحيا الى الله او لا ويجعله فعلا لم يتم فاعله فان اسند
 الى الله تعالى فالسؤال باق بحاله وغايه ما في الباب انه زاد قوله سكر الله وشرعه
 وهذا لخلط من السؤال والادنى والفعل لما لم يتم فاعله كيف نفسر فعلا في

على الله تعالى

للنفا على والمعنيان متباينان والاشكال انما ورد على نية للنفا على الرابع ن
 الاقرب ان يجعل في الكلام حذف تقديره ان الله لا يمنع من ذكر الحق والحق ههنا
 خلاف الباطل ويكون المقصود من الكلام ان يعتذر بفعل الله سبحانه وتعالى
 في ذلك ويذكر هذا الحق الذي دعت الجلبة اليه من السؤال عن احتدام المرأة
 الوجه الخامس الاحتمار في الوضع فتعال من الجلب يضم الحياء وسكون
 اللام وهو ما يراه التاييم في يومه يقال منه حلم بفتح اللام واحلم واحلمت به
 واحلمته واما في الاستعمال والعرف العام فانه قد خص هذا الوضع اللغوي بضم
 ما يراه التاييم وهو ما يصحبه انزال الماء فلو راي غير ذلك لصح ان يقال احلم
 وضعا ولم يصح عن الوجه السادس قوله هي اكيد وحقق ولو اسقطت
 من الكلام لثم اصل المعنى السابع الحديث دليل على وجوب الغسل بانزال المرأة
 الماء ويكون الدليل على وجوبه على الرجل بقوله اما الما من الماء وحتم ان
 تكون لم شلم اتبع قوله عليه السلام اما الما من الماء وسالت عن حال المرأة لم يسس
 حاجتها الى ذلك وتحتمل ان يكون سمعة ولكنها سالت عن حال المرأة لقيام
 مانع فيها توهم خروجهما عن دلل العموم وهو ندره برون الماء منها السامع
 فيه دليل على ان انزال الماء في حاله اليوم موجب للغسل كما نزاله في حاله
 البقطة قوله عليه السلام ادرات الما قد رديته على من يرغم ان ماء
 المرأة لا يبرز وانما يعرف انزالها بشهونها بقوله ادرات الما حاجتها
 قوله عليه السلام ادرات الما تحتمل ان يكون مراعاة للوضع اللغوي في قوله
 احلمت فاننا قد بينا ان الاحتمار روية المنام كيف كان وضعا قبلما سالت
 هل على المرأة من غسل ادا هي احلمت وكانت لفظة احلمت عامه خصص
 الحكم بما ادرات الماء اما لو حملنا لفظة احلمت على المعنى العرفي كان قوله ادا
 رات الما كالتاكيد والتحقيق لما سبق من دلالة اللفظ الاول عليه وتحتمل
 ان يكون الانزال الذي يتحصل الاحتمار عرفا على فتمين تارة يوجد معه التور
 الى الظاهر وتارة لا فيكون قوله عليه السلام ادرات الما مخصوصا للحكم بحالة
 البرور للظاهر وتكون فائدة زائدة ليست مجرد التوكيد الا ان ظاهر كلام

من اشترى البتة من المفتاح يقتضي وجوب الغسل الانزال اذا عرفت بالشهوة
ولا يوقفه على البروز الى الظاهر فان صح ذلك فيكون الروية بمعنى العلم
ههنا اي اذا علمت بوقوع الماء والله اعلم ثم سلمة المذكورة في الحديث خروج
التي صلى الله عليه وسلم اسمها هند بنت ابي امية المعروف بزار الرازي
وام سلم بنت ملحان بكسر الميم وشكون الهمزة وبالحاء المهملة يقال لها الغنصا
ويقال لها الرميضا ايضا اسمها كهنلة وقيل ربيعة وقيل ربيعة وقيل ربيعة
والله اعلم بالحدود السادسة السابعة عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اغتسل
لجنازة من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج الى الصلاة واربع شعاع للماء
في ثوبه وفي لفظ لمسلم لقد كنت افركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فركا فيصلي فيه احتلف العلم في طهارة المني وخباسته مما ان الشافعي
واحمد بطهارته وقال مالك وابو حنيفة بخباسته والذين قالوا بخباسته
اختلفوا في كيفية ازالته فقال مالك يغسل رطب ويابس وقالب
ابو حنيفة يغسل رطب ويغسل يابس اما مالك رحمه الله فعلى القياس في
الحكمين اعني خباسته وازالته بالماء المتخاسسته فوجه القياس فيه من وجوه
احدها ان الفضلات المستحيلة الى الاستقذار في مفرج مجمع فيه نجاسة
والتي منها فليكن نجسا وانما الاحداث الموحدة للطهارة نجسة
والتي منها اي من الاحداث الموحدة للطهارة والى انه جري على مجرى
البول فينجس وانما في كيفية ازالته فلان النجاسة لا تزال الا بالماء الا ما عني
عنه من اثار بعضها والفرد الحق بالاعم الغلب واما ابو حنيفة رحمه الله
فانه اشبع الحديث في ترك اليابس والقياس في غسل الرطب ولم ير الاكفيل
بالفرك دليلا على الطهارة وشبهه بعض الصحابة بمسح في الحديث من ذلك
الغسل من الادنى وهو قوله صلى الله عليه وسلم ادأوطي احدكم الاذي
نخفه او يغسله طهور ههنا التراث رواه الطحاوي من حديث اي هوريرة فان
الاكتفاء بذلك فيه لا يدل على طهارة الادنى واما الشافعي رحمه الله فاتباع
الحديث في ترك اليابس وراه دليلا على طهارة فانه لو كان نجسا لما امكن فيه الا

بالغسل قياسا على ما تراها نجاسات فلو امكن الفرك مع كونه نجسا لزم خلافه
القياس والا صل عدم ذلك وهذا الحديث مخالف ظاهره لما ذهب اليه مالك
رحمه الله وقد اعتد به عندنا بان حمل على الفرك بالماء بعد لانه ثبت في بعض
الروايات في هذا الحديث عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لقد رايتني واني
لا حكة من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يابس بطري فهذا نص صريح في بطلان
وايضاف في رواية يحيى بن سعد عن غيرة عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لقد كنت افرك
المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان يابسا مسح اذا كان رطبا
شك الراوي وهذا المقابل بين الفرك والغسل يقتضي اختلافهما والذي قرب
التاويل المذكور عند من قبله ما في بعض الروايات عن عائشة انها قالت لضيمنها
الذي غسل الثوب انما كان تجزئك ان لايته ان يغسل مكانه وان لم تره نضجت حوله
لقد رايتني افركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فحضرت الاجزاء في الغسل
لما رآه وحكمت بالنقض لما روى وهذا حكم النجاسات فلو كان هذا الفرك المذكور
من غير ما ناقض الحديث اوله الذي يقتضي حضور الاجزاء في الغسل يقتضي اجزا
حكم النجاسات عليه في النقص الا ان دلالة قولها لا حكة يابس بطري اصرح
وانص على عدم الماء مما ذكر من القرائن في كونه مفروكا بالماء والحديث واحد
اختلفت طرفه واعني القرائن النص لما يترك وقولها انما كان تجزئك ومن الناس
من شكك طريقه اخرى في الاحاديث التي اقتصر فيها على ذكر الفرك فقال هذان
يدل على الفرك من الثوب وليس فيه دلالة على انه الثوب الذي يصل فيه فيحمل
على ثوب النوم ويحمل الحديث الاخر الذي ذكره المصنف وهو قولها فخرج الى
الصلاة وان يقع الماء في ثوبه على ثوب الصلاة ولا يقال اذا حملت الفرك على ثوب
غير الصلاة فاي فائدة في ذلك لا نقول فائدة بيان جواز لباس الثوب النجس
في غير حالة الصلاة وهذه الطريقة قد تمشى لولم يأت روايات صحيحة بقولها ثم
يصل فيه وفي بعضها فيصلي فيه فاخذ بعضهم من كون الماء للتعقيب انه يعقب
الصلاة بالفرك ويقضي ذلك عدم الغسل قبل الدخول في الصلاة الا انه قد ورد بالواف
وبتم ايضا في هذا الحديث فاذا كان حديثا واحدا فاللناط محله والمنقول

حمل

فصل في حكم النجاسة

الانسان عند المصلين اذ لم يضل معهم وقد قال صلى الله عليه وسلم لمن رآه حالسا في المسجد
والناس يصلون لم يمنعك ان تصل مع الناس الست برجل مسلم وهذا انكار هذه الصورة
الثاني قوله ما منعك ان تصل في التوم وقد روي مع التوم والمعنى متقارب وان
كان اصل اللطائف مختلف المعنى فان في اللطيفة فكانه جعل اجتماع القوم ظرفا
خرج منه هذا الرجل ومع المصاحبة كانه قال ما منعك ان تصحبهم في فعلهم
الثالث قوله اصابني جنابة ولا ما احتمل من جث اللطيف وجهين احدهما
ان لا يكون عالما بمشروعية التيمم والثاني ان يكون اعتقد ان الجنب لا يتيمم وهذا
ارجح من الاول لان مشروعية التيمم كانت سابقة على زمن اسلام عمران راوي
هذا الحديث فانه اسلم عام خبير ومشروع وعينه التيمم كانت قبل ذلك في عذره
المؤسيع وهي واقعة مشهورة والظاهر علم الرجل انها فاذا حملناه على قول الرجل
اعتقد ان الجنب لا يتيمم كما ذكر عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما كان في
ذلك دليل على اهم اعني هذا الرجل ومن شك في تيمم الجنب حملوا الملامسة المذكورة
في الاية اعني قوله تعالى ولا تستم النساء على غير الجماع لانهم لو حملوها على الجماع
لكان تيمم الجنب ما جوزه من الاية فلم يقع لهم شك في تيمم الجنب وهذا الظهور
الذي ادعي انما يكون اذا كان اسلام لهذا الرجل واقعا عند نزول الاية او في مدة
نقضى العادة يبلوغها الى علمه ان قوله ولا ما اي لا ما موجود او عندي
اواجده او ما اشبه ذلك وفي حذفه بسط لعدم ما فيه من عموم النبي كانه في
وجود الماء بالكلية بحيث لو وجد بسبب او شئ غير ذلك حصله فاذا انقضى
وجوده مطلقا كالبلغ في النبي واعذر له وقد انكر بعض المشككين على النجاة
بقدرهم في قولنا لا اله الا الله لا اله الا الله او في الوجود وقال النبي الحنيفة مظلومة
اعم من غيرها مقيدة فانها اذا ثبتت مقيدة كان ذلك على سلب الماهية مع التبدل
وإذا ثبتت غير مقيدة كانت نفيًا للحقيقة وإذا ثبتت الحقيقة استقت مع كل
قيد ما اذا ثبتت مقيدة بقيد مخصوص لم يلزم نفيها مع قيد اخر هذا او معناه
الحديث دليل بصرحة على ان الجنب ان يتيمم ولم يختلف الفقهاء فيه
الا انه روي عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما انهما منعيا تيمم الجنب وقيل ان بعض

التابعين وافترها وقل رجعا عن ذلك وكان سبب التردد ما اشترى الله من حمل الملا مشد
على غير الجماع مع عدم وجود دليل عندهم على جوازها والله اعلم بالحديث الثاني
عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم في حاجة فاجت
فلم اجدها فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة ثم ايتت النبي صلى الله عليه وسلم
فذكرت ذلك له فقال انما بكفيل ان يقول يديك هكذا ثم ضرب الارض
ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه ن عمار بن ياسر
عامر بن مالك بن هانئة ابو اليقظان العنسي بالنون بعد العين المهمله احد التابعين
من المهاجرين وعن عذبة في ذات الله تعالى قتل با اخلاق بصفين مع علي رضي الله
عنهما وكانت صفتين سنة سبع وثلاثين واللام على الحديث بعد ذلك من وجوه
احدها يقال احب الرجل وجب بالضم وجب بالفتح وقد مر السال قوله
فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة كانه استعمال القياس لا بد منه من تقدم العلم
بمشروعية التيمم وكانه لما راى ان الوضوء خاص ببعض الاعضاء وكان بدله
وهو التيمم خاصا وجب ان يكون بدل الغسل الذي يعم جميع البدن عاما لجميع البدن
قال ابو محمد حزم الظاهري في هذا الحديث ابطال القياس لان عمارا قد ران
المسكوت عنه من التيمم للجنابة حكمه حكم الغسل للجنابة اذ هو بدل منه فابطل
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك واعلم ان لكل شئ حكمه المنصوص عليه فقط
والجواب عما قال ان الحديث دل على بطلان هذا القياس الخاص ولا يلزم من بطلان
الخاص بطلان العام والقياسيون لا يعتقدون صحة كل قياس ثم في هذا القياس شئ اخر
وهو ان الاصل الذي هو الوضوء قد انغي فيه مساواة البدل فان التيمم لا يعم جميع
اعضاء الوضوء فصار مساواة البدل للاصل ملغى في محل النص وذلك لا ينفي المساواة
في الفرع بل لما بل ان يقول قد يكون الحديث دليلا على صحة اصل القياس فان قوله
عليه السلام انما كان كفيل كذا وكذا يدل على انه لو كان فعلة كفاه وذلك
دليل على صحة قولنا لو كان فعلة لكان مضيا ولو كان فعلة لكان قايما التيمم
للجنابة على التيمم للوضوء على تقدير ان يكون للمس المذكور في الاية ليس هذا الجماع
لانه لو كان عند عمار هو الجماع لكان حكم التيمم مبينا في الاية فلم يكن يحتاج الى ان

بمترغ فاذا فعله ذلك تضمن اعتقاد كونه ليس عاملاً بالنظر الى القياس وحكم النبي
 صلى الله عليه وسلم بان كان كعبه التتم على الصورة المذكورة مع ما بينا من كونه لو فعل
 ذلك لفعله بالنظر عند لا بالنظر الثالث قوله ان تقول بيدك هذا استعمال
 القول في معنى الفعل وقد قالوا ان العرب استعملت القول في كل فعل الرابع قوله ثم
 ضربت الارض ضربة واحدة دليل لمن قال بالاكفا بضربة واحدة للوجه
 واليدن والله ترجع حقيقة مذهب مالك فانه يعيد في الوقت اذا فعل ذلك
 والاعادة في الوقت دليل على اجزاء الفعل اذا وقع طاهر ومذهب الشافعي
 رحمه الله انه لا بد من ضربتين ضربة للوجه وضربة لليدن وقد ورد في حديث
 التتم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدن الا انه لا يقوم هذا الحديث في
 الصحة ولا يعارض مثله لمثل الخامس قوله ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر
 كعبه وجهه قدم في اللفظ مسح اليمين على مسح الوجه لكن لم يرد الواو وهي
 لا تقتضي الترتيب فاستدل بذلك على ان ترتب اليدين على الوجه ليس واجباً
 لانه اذا ثبت ذلك في التتم ثبت في الوضوء لا قابل بالفرق السادس قوله
 وظاهر الكفين يقتضي الاكفا بمسح الكفين في التتم وهو مذهبنا حمز ومذهب
 الشافعي واي حنفية رحمه الله ان التتم الى الوقوف وفيه حديث اي الجهم الى النبي
 صلى الله عليه وسلم يتم على الجدار مسح وجهه ويديه فتبارعوا في ان يطلق لفظ اليد
 يدل على الكفين او على الاربعة فادعى قوم انه يحمل على الكفين عند الاطلاق كما
 في قوله تعالى فاقطعوا ايديهما وقد ورد في بعض الروايات من حديث اي الجهم انه
 عليه السلام مسح وجهه واربعتيه والذي في الصحيح وبديه والله اعلم
 الثامن عن حديثه من عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اعطيت خمسا
 لم يعط من احد من الانبياء قبل نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لي الارض
 مسجداً وطهوراً فاما رجل من امتي ادركت الصلاة فليصل واحلنا الغنائم ولم
 نحل لاحد قبل واعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث الى قومه ويبعث الى الناس
 عامه وهو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام نفع الحاء المهملة وبعدها
 راء مهملة الانصاري السليبي فتح السين واللام منسوب الى بني سلمة بكسر اللام

هذا الحديث في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى في نسخة اخرى

حاضر

يكفي ابا عبد الله توفي سنة احدى وستين من الهجرة وهو ابن احدى وستين
 سنة الخادم على حديثه من وجوه الاول قوله عليه السلام اعطيت خمسا تغريز
 للفضائل التي خص بها دون ساير الانبياء وظاهره يقتضي ان كل واحد من هذه
 الخمس لم تكن لاحد من قبله صلوات الله عليه ولا يعترض على هذا بان نوحا
 عليه السلام بعد خروجه من الفلك كان معوفاً الى كل اهل الارض لانه لم يبق الا
 من كان موثقاً معه وقد كان مرسله اليهم لان هذا العموم في الرسل لم يكن في اصل
 البعثة وانما وقع لاجل الحادث الذي حدث وهو الحصار للخلق في الموجود
 بهما كساير الناس واما نبينا صلوات الله عليه فعموم رسالته في اصل البعثة
 وايضا فعموم الرسل اليه بوجوب قبولها وعموم في الاصول والفروع واما التوحيد
 ومحمض العبادة لله تعالى فيجوز ان يكون عاماً في حق بعض الانبياء صلوات الله عليهم
 وان كان التمام فروع شرعية ليس عاماً ويجوز ان يكون الدعوة الى التوحيد عامة
 لكن على السنة انما استعددة فثبت التكليف به لسائر الخلق وان لم تعم الدعوة
 به بالنسبة الى بني واحده المات قوله نصرت بالرعب الرعب هو الوجمل
 والخوف لتوقع نزول محذور والخصوصية التي يقتضيها لفظ الحديث مقيدة
 بهذا القدر من الزمان ويعلم منه انما ان احدهما ان لا يني وجود الرعب من غيره
 في قل من هذه المسافة والثاني لم يوجد لغيره في كثر منها فانه مذكور في شياق
 الفضائل والخصائص ومناسبة ان يذكر الغاية فيه وايضا فانه لو وجد اكثر
 من هذه المسافة لغيره لحصل الاستراك في الرعب في هذه المسافة وذلك سني
 للخصوصية بها ان قوله عليه السلام وجعلت لي الارض مسجداً المسجد
 موضع السجود في الاصل ثم يطلق في العرف على المكان المبني للصلاة التي السجود
 منها وعلى هذا فيمكن ان يحمل المسجد ههنا على الوضع اللغوي اي جعلت لي الارض
 كلها موضع سجود اي لا يختص السجود منها موضع دون غيره ويمكن ان يحمل
 مجازاً عن المكان المبني للصلاة لانها لما جازت الصلاة في جميعها كانت كالسجود
 في ذلك فاطلق اسمه عليها من مجاز التشبيه والذي يقرب هذا التاويل ان
 الظاهر انه انما اراد بها موضع للصلاة لجملة السجود فقط منها لانه لم

ينقل الالتم لما ضياء كانت تحت السجود وحده موضع دون موضع الرز
 قوله عليه السلام وطهور يستدل به على امور احدها ان الطهور هو المظهر لغيره
 ووجه الدليل انه ذكر صلى الله عليه وسلم خصوصيته بكونها طهورا اي مطهرة
 وله كان الطهور هو الطاهر لم تثبت الخصوصية فان طهارة الارض عامه في حق
 كل الالتم الا ان الثاني استدلاله من حوز التيمم بجزء الارض للعموم الذي
 في قوله جعلت الارض مسجدا وطهورا والذين حصوا التيمم بالتراب استدلوا
 بما جاء في الحديث الاخر وجعلت تربتها لنا طهورا وهذا خاص فينبغي ان يحمل عليه
 العام ويختص الطهوية بالتراب واعتنى على هذا بوجه منها منع قول التربة
 مراد منه للتراب وادعى ان تربة كل مكان ما فيه من تراب او غيره مما يقاربه ومنها
 انه مفهوم لقب اعني تعليق الحكم بالتربة وهو مفهوم اللقب ضعيف عند ارباب اصول
 وقالوا لا يقتل به الا الدفاق ويحس ان تخاب عن هذا ما ان في الحديث تربة زائدة على
 مجرد تعليق الحكم بالتربة وهو الافتراق في اللفظ بين جعلها مسجدا وجعل تربتها
 طهورا على ما في الحديث وهذا الافتراق في هذا السياق قد يدل على الافتراق في
 الحكم والالفاظ لحدوثهما على الاخر شيئا كما في الحديث الذي ذكره المصنف
 ومما ان الحديث المذكور الذي خصت فيه التربة بالطهوية لو لم ان مفهومه
 مفهوما لكان الحديث الاخر منطوقا يدل على طهوية بقية ارض الارض اعني
 قوله عليه السلام مسجدا وطهورا وادانعاوض في غير التراب دلالة المفهوم الذي
 يقتضي عدم طهوريته ودلالة المنطوق التي تقتضي طهوريته فالمنطوق مقدم على
 المفهوم وقد قالوا المفهوم لخصص العموم فمنع هذه الاولوية اداس المفهوم
 منها ^{احد منها} بعض المالكية ان لفظة طهور تستعمل لا عن
 حدث ولا عن حيث وقال ان لصعود قد سمي طهورا وليس عن حدث ولا عن
 حيث لان التيمم لا يرفع الحدث هذا ومعناه وجعل ذلك جوابا عن استدلال
 الشافعية على نجاسته ثم الكلب بقوله عليه السلام طهورا احدهم ادخل فيه
 الكلب ان يجعل سباعا فالطهور يستعمل اما عن حدث او حيث ولا حدث
 على الاناء فتعش ان يكون عن حيث فتح هذا المذهب المالكية المحض وقال ان لفظ

ذلك

طهور يستعمل في باخه استعمال كما في التراب اد لا يرفع الحدث كما قلناه فيكون
 قوله طهورا احدهم مستعملا في باخه استعماله اعني الانا كما في التيمم وفي هذا
 عندي نظير فان التيمم وان قلنا انه لا يرفع الحدث لكنه عن حدث اي الموجب
 لفعله الحدث وقرئ بين قولنا انه عن حدث وبين قولنا انه يرفع الحدث لغا
 قوله عليه السلام فاما رجل من امي ادركه الصلاة فليصل فما استدلى به على عموم
 التيمم بجزء الارض لان قوله فاما رجل صيغة عموم فيدخل تحته من لم يجد
 ترابا وجد غيره من اجزاء الارض ومن خصص التيمم بالتراب يحتاج التيمم
 دليله لخص به هذا العموم ويقول دل الحديث على انه يضي او اقول بل لا
 فمن لم يجد ماء ولا شيئا صلى على حسب حاله فاقول موجبت الحديث الا انه قد
 جاء في رواية اخرى فعند طهوره ومسجده والحديث اذا جمعت طرقة فشر بعضها
 بعضها الوجه السادس قوله عليه السلام ولعل في الغنائم تخم ان يرا به
 انها جعلت له يتصرف فيها كيف شا ويعلمها كما اراد وفي قوله تعالى يسئلونك عن
 الانتقال قل الانتقال لله والرسول وخم ان يرا بهم يحمل شي منها لغيره صلى الله عليه
 وسلم وامنه وفي بعض الاحاديث ما يشعر ظاهره بذلك وخم ان يرا به الغنائم
 بعض الغنائم وفي بعض الحديث واحل لنا الجنس اخرج ابن حبان كسر الحاء
 بعدها في صحيحه ^{قوله} واعطيت الشفاعة الالف واللام
 قد ترد للعهد كما في قوله تعالى فعصى فرعون الرسول وترد للعموم كما في قوله عليه
 الصلاة والسلام المسئلون شك في دماءهم وترد لتعريف الحقيقة لقوله الرجل خير
 من المرأة والفر من خير من الحمار اذا انت هذا فقول ^{الاقرب} انها في قوله ن
 واعطيت الشفاعة للعهد وهو ما بينه الرسول صلى الله عليه وسلم من شفاعة
 العظمى وهي شفاعة في اراحة الناس من طول القيام تتجمل حسابهم ومضى شفاعة
 تخصه به صلى الله عليه وسلم ولا خلاف فيها ولا شكرها المعزلة والشفاعات
 الاخرية خمس ^{هذه} وقد ذكرنا اختصاص الرسول بها وعدم العموم
 الخلاف فيها الشفاعة في ادخال قوم الجنة دون حساب وهذه
 ايضا وردت لنبينا صلى الله عليه وسلم ولا اعلم الاخصاص فيها او عدم الاخصاص

مشون

وما شئها قوم استوجبوا النار فيسنع في عدم دخولهم لها وهذه ايضا قد
 تكون غير مختصة ورايها قوم دخلوا النار فيسنع في خروجهم منها وهذه
 قد ثبت فيها عدم الاختصاص لما صح في الحديث من شفاعته لا يتبأ والملايكة
 وقد ورد ايضا للاخوان من المؤمنين وخامسها الشفاعة بعد دخول الجنة
 في زيادة الدرجات لاهلها وهذه ايضا لا تنكرها فتلخص من هذا ان من الشفاعة
 ما علم الاختصاص به ومنها ما علم عدم الاختصاص به ومنها ما حمل الامر من
 تكون الالف واللام للعموم فان كان النبي صلى الله عليه وسلم قد تقدم منه اعلان
 الصحابة بالشفاعة الكبرى المحض بها التي صدرت بها الاقسام الخمسة فلتكر
 الالف واللام للعموم وان كان لم يتقدم ذلك على هذا الحديث فليجعل الالف
 واللام لتعريف الحقيقة وتبين على ان الشفاعة لانه كالمطلق حينئذ فيكون
 منزله على فرد وليس لك ان تقول لاحاجه الي هذا التكلف فانه ليس في الحديث
 الاقوله اعطيت الشفاعة وكل هذه الاقسام التي ذكرتها قد اعطيتها صلى الله عليه
 وسلم فليجعل اللفظ على العموم لانا نقول هذه الخصلة مذكورة في الجنس التي احص
 بها صلى الله عليه وسلم ولفظها وان كان مطلقا الا ان ما سبق في صدر الكلام يدل على
 الخصوصية ولما قوله عليه السلام وكان النبي يبعث الى قومه فقد تقدم الكلام
 عليه في صدر الحديث والله اعلم **باب في حديث الاول**
 عايشه رضي الله عنها ان فاطمة بنت ابي جحش سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
 اني استحاض فلا اطهر افادع الصلاة قال لا ال ذلك عرق ولكن دعي الصلاة فقد
 الايام التي كنت تحيض فيها ثم اغتسل ووضي وفي رواية ليس للحض فاد البلب
 الحصة فاتركي الصلاة فاذا ذهب قدرها فاعسلي عند الدم ووضي
 هذا الحديث من وجوه **باب في حديث** يقال خاضت المرأة وحيضت تحيض حضا
 ومحاضا ومحضاضا اسال الدم منها في نوبة معلومة واذا استمر من غير نوبة
 قيل استحضت فهي مستحاضة وتقل الهروي عن ابن عمر انه قال المحض والمحض
 اجتماع الدم الى ذلك المكان ومنها سمي الحوض لاجتماع المائتين قال الفارسي في
 مجمعه بعدما نقل ما ذكرناه وهذا لا ظاهر لال الحوض من الواو ويقال حضت

المغزله

لم

احوض اي الحدت حوضا واستحوض الماء اي اجتمع والحايض تسمى حايضا عند سريان
 الدم منها لا عند اجتماع الدم في رحمها وكذلك المستحاضة عند استمرار السيلان
 بها فاذا احدث الحوض من الحيض خطا لفظا ومعنى فليست ادري كيف وقع وما كان
 ذكره من جهة المعنى فليس بالقاطع الشايب ابو جحش يضم الحاء المهملة ويجوزها
 بان في الحروف مفتوحة ثم يا اخر الحروف ساكنة ثم شين نجمة هو ابو جحش ابن عبد
 المطلب ابن اسد بن عبد العري ووقع في كثير النسخ في صحيح مسلم عبد المطلب
 وذلك غلط عندهم والصواب بن عبد المطلب كما ذكرنا المائتين قولها استحاض
 قد تقدم معنى الاستحاضة يقال منه استحضت المرأة مبيئا للمفعول فلم يبق هذا
 الفعل للفاعل كذا في قولهم نفست المرأة وتحت الناقة واصل الكلمة من الحيض
 والزوائد التي لحقتها المبالغة كما يقال قري في المكان ثم تراد المبالغة فيقال استقر
 واعشب المكان ثم بالغ فيقال اعشوب وشبه كثير ما في الروايات لهذا المعنى
 الطهارة تطلق بازاء النظافة وهو الوضع اللغوي وتطلق بازاء استعمال المطهر
 فيقال لمن ارتفع مانع الحدث عنه هو طهارة فلن لم يرتفع عنه المانع هو على
 غير طهارة اذ ثبت هذا فقول قولها فلا اطهر يحمل على الوضع اللغوي
 وكنت باللفظة عن عدم النظافة من الدم لانها لم تكن مستعملة للمطهر في ذلك
 الوقت ولا هي ايضا عالمة بالحكم الشرعي فانها جات تسأل عنه فتعين حمله على
 الوضع اللغوي ثم حمفته استمرار الدم وعليه حمله بعضهم ويمكن ان يحمل
 على المبالغة ويجاز كلام العرب لكثرة تواليه وقرب بعضها من بعض
 قولها افادع الصلاة سوال عن استمرار حكم الحيض في حالة دوام الدم او
 ازالته وهو كلام من يقرر عنده ان الحايض ممنوعة من الصلاة **باب في حديث**
 قوله صلى الله عليه وسلم لا ان ذلك دم عرق فيه دليل على ان الصلاة لا يتركها
 من عليه الدم من جرح او ابتاق عرق كما نقل عمر رضي الله عنه حيث صلى وجرحه
 يشع دما وقوله صلى الله عليه وسلم ان ذلك عرق طاهرة ابتاق الدم
 من عرق وقد جاز في الحديث عرق الخمر وحمل ان يكون من مجاز المشبه ان
 لان سبب الاستحاضة كثرة مادة الدم وخروجه من مجاري الحيض المعتادة

الشامع في الحديث دليل على ان الحائض تترك الصلاة وهو كالاجماع من الخلف
والثالث لم يخالف فيه الا الخوارج نعم استحب بعض السلف للحائض ادخال
وقت الصلاة ان تتوضا وتستقبل القبلة وتذكر الله تعالى وانكره بعضهم
الثامن قوله عليه السلام قد رايته في كبت الحائضين فيها رد بل ايام العادة
والسجادة انما يستداه او معادة وكل واحدة منهما مميزة او غير مميزة فمعه
الاجماع والحديث يدل على ان هذه المرأة كانت معادة لقوله عليه السلام
ديعي الصلاة قد رايته في كبت الحائضين فيها وهذا يقتضي انها كانت لها
ايام حائض فيها وليس في هذا اللفظ الذي في هذه الرواية ما يدل على انها كانت
مميزة او غير مميزة فان ثبت في هذا الحديث رواية اخرى تنبئ على التميز لها
معارض فذاك وان لم تثبت فقد يستدل بهذه الرواية من يري الرد الى ايام العادة
سواء كانت مميزة او غير مميزة وهو اختيارنا في حنفية واحد قولي الشافعي رحمه
الله والتمسك به يقتضي على قاعده اصولية وهي ما يقال ان ترك الاستصحاب في
قضايا الاحوال يتزلزل بطلان عموم المقال ومثله بقوله عليه السلام فيما روي لغيره
وقد استدل على احسين اختيارنا شئت فلم يستفصله هل وقع العقد عليها ام لا
او متقارنا وكذا نقول ههنا لما سالت هذه المرأة عن حكمها في الاستحاضة ولم
يستفصلها الرسول صلى الله عليه وسلم عن كونها مميزة او غير مميزة كان ذلك لئلا
على ان هذا الحكم عام في المميزة وغيرها كما قالوا في حديث مزور الذي اعترض به
ثم بردها هنا ايضا وهو ان الرسول صلى الله عليه وسلم اخو ان يكون علم حال الواقعة
كيف وقعت واجابت على ما علم وكذا يقال ههنا اخو ان يكون علم حال الواقعة في التميز
او عدمه وقوله وفي رواية وليس للحائض فاد اقبلت الحائض فاتركي الصلاة فاذا
ذهبت قدرها فاعشلي عنك الدم وصل احتار بعضهم في قوله وليس للحائض كسر
الحاء اي الحائض لما لوقفة المعتادة والحائض بالفتح المرة من الحوض وقوله فاذا
اقلت تعليق الحكم بالايقال والادبار فلا بد ان يكون معلوما لها بعلامته تعرفها
فان كانت مميزة وردت الى التميز فاقبالها الدم الاسود وادبارها ادبار
ما هو بصفة الحوض وان كانت معادة وردت الى العادة فاقبالها وجود الدم

في اول ايام العادة وادبارها انتصا ايام العادة وقد ورد في حديث فاطمة بنت
ابي حنيفة ما يقتضي الرد الى التميز وقالوا ان حدثها في الميمزة وحمل قوله فاذا اقلت
الحائض على الحائض لما لوقفة التي هي بصفة الدم المعتاد واقوى الروايات في الرد
الى التميز الرواية التي فيها دم الحوض اسود يعرف فاذا كان ذلك فاستكمل عن الصلاة
واما الرد الى العادة فقد ذكرناه في الرواية الاولى التي ذكرها المصنف وقد
يشير اليه في هذه الرواية قوله عليه السلام فاذا ذهبت قدرها فالاستحاضة انما يريد
قدر ايامها وصح بعض الطلبة هذه اللفظة فقال فاذا ذهبت قدرها بالذال
المجهم المفتوح وانما هو قدرها بالذال المهملة الساكنة اي قدر وقتها والله اعلم
وقوله فاعشلي عنك الدم وصل بشكل في ظاهره لانه لم يذكر الغسل ولا بد بعد انتصا
الحوض من الغسل لحن بعضهم هذا الاستكمال على ان جعل الادبار انتصا ايام الحوض
والاغتيال وجعل قوله فاعشلي عنك الدم محمولا على دم ياتي بعد الغسل واجوب
الصحيح ان هذه الرواية وان لم يذكر فيها الغسل فقد ذكر في رواية اخرى صحيحة
قال فيها واغشلي والحديث دليل على نجاسة دم الحوض لحديث السابق عن عائشة
رضي الله عنها ان ام حبيبة استحضت سبع سنين فسال رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن ذلك فامرها ان تغسل لكل صلاة ام حبيبة هذه ابنة حمزة بن عبد المطلب
اخت زينب بنت جحش وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف ويقال فيها ام حبيبة واهل
السيرة يقولون ان المستحاضة حمتة قال ابو عمر والصحيح عند اهل الحديث انها
كانت مستحاضا صان جميعا وكذا وقع في نسخ هذا الكتاب فامرها رسول الله صلى
الله عليه وسلم ان تغسل لكل صلاة وليس في الصحيحين ولا احدهما ان النبي صلى الله عليه
وسلم امرها ان تغسل لكل صلاة وانما في الصحيح فامرها ان تغسل فكانت تغسل
لكل صلاة وفي كتاب مسلم عن الليث لم يذكر ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
امرها حبيبة ان تغسل لكل صلاة وانما هو شئ فعله هي وذهب قوم الى ان المستحاضة
تغسل لكل صلاة وقد ورد الامر بالغسل لكل صلاة في رواية ابن اسحق خارج الصحيح
والذين لم يوجبوا الغسل لكل صلاة حملوا ذلك على مستحاضة ناسية للوقت والعدا
تجوز في مثلها ان يقطع الدم عنها في وقت كل صلاة واستدل بعضهم على انه لا يلزمها

الغسل لكل صلاة بقوله في الحديث المتقدم اغتسل ويلي من حيث لم يمتكر له
 لكل صلاة ولو وجب لا مزبه واستدل ايضا بتلك الرواية على من يقول ان المستحاضة
 تجمع بين صلاتين يغسل واحدة وتغسل للصبح وحده ووجه الدليل ما ذكرناه والله
 اعلم الحديث الثالث عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اغتسل انا ورسول الله
 صلى الله عليه وسلم من اياه واحد كالأنا حنب وكان يامرني فأتزفيا شرتي وانا
 حايض وكان يخرج راسه الي وهو معكف فاعتسله وانا حايض الحرام على
 هذا الحديث من وجوه اخرها جواز اعتسال المرأة في انا واحد وقدم الكلام
 فيه الثاني جواز مباشرة الحايض فوق الارض لقولها أتزفيا شرتي واملحت
 الارض فقد اختلف الفقهاء فيه وليس في هذا الحديث ما يقتضي اباحة او منعها
 وانما فيه فعل النبي صلى الله عليه وسلم والنعل بمجرد لا يدل على الوجوب على المختار
 الثالث فيه جواز استخدام الرجل لأمه فيه فيما خف من الشغل واقتضت العادة
 الرابع فيه جواز مباشرة الحايض لمثل هذا الفعل من الظاهر وان بدنها غير
 نجس اذ لم يلبس نجاسة احسان فيه ان المعكف اذا اخرج راسه من المسجد
 لم يقصد اعتكافه وقد بقاء عليه غيره من الاعضاء اذ المخرج جميع بدنه من
 المسجد وقد يستدل به على ان من حلف ان لا يخرج من بيت او غيره يخرج ببعض
 بدنه لم يخرج وجه الاستدلال ان الحديث دل على ان خروج بعض البدن لا يكون
 خروج كله فيما يعتبر فيه الكون في المكان المعين وادام يكر خروج بعضه
 كخروج كله لم يخرج بذلك فان القين اما تعلقت بخروج وجهه وحيثيته في الكل
 اعني بكل البدن الحديث عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ياتي في حجري فيقرأ القرآن وانا حايض فيه ما تقدم من طهارة
 الحايض وما يلبسها ما لم تلحق نجاسته وجواز ملبستها ايضا كما تقدم
 اشارة الى ان الحايض لا يقرأ القرآن لان قولها فقر القرآن اما تحسن التخصيص
 عليه اذ كان ثوبا يوههم منعه ولو كانت قرأت القرآن للحايض حايضا كان هذا
 الوهم منتفيا اعني توههم امتناع قرأت القرآن في حجر الحايض ومذهب الشافعي
 الصحيح امتناع قرأت الحايض القرآن ومشهور مذهب مالك جواز

م

ل

الخامس عن معاوية قال سألت عائشة رضي الله عنها فقلت ما بال الحايض تقضي
 الصوم ولا تقضي الصلاة فقالت احرورية انت قلت انت خرورية ولكني
 اسئل فقلت كانه يصيبنا ذلك فنومر بقضا الصوم ولا نومر بقضا الصلاة
 معاوية بنت عبد الله العدوية امرأة صلي الله عليه وسلم بنسبته اخرج لها الشيخان
 في صحتهما والخروية من نسب الحور وبها وهو موضع بظاهر الكوفة اجتمع
 فيه اوائل الخواارج ثم كثر استعماله حتى استعمل في كل حال حتى ومنه قول عائشة
 لمعاوية لحرورية انتاي خارجة واما قالت ذلك لان مذهب الخواارج ان
 الحايض تقضي الصلاة واما ذكرت ذلك ايضا لان معاوية اوردت السؤال على
 غير جهة السؤال المجرد بل صيغتها قد تشعر بتجب او انكار فقالت لها عائشة رضي
 الله عنها احرورية انت واجابتها بان قالت ولكني اسئل سوالا مجردا عن الانكار والتجيب
 لطلب محمدا العلم بالحكم واجابها عائشة رضي الله عنها بالنص فلم تعرض للمعنى لانه
 البع واقوي في الردع عن مذهب الخواارج واقطع لمن عارض خلاف المعاني المناسبة
 والذي ذكره العلماء من المعنى في ذلك ان الصلاة تكرر فاحبات القضا فيها ما يقضي
 الى خروجه ومثله يعني عنه بخلاف الصوم فانه غير متكرر فلا يقضي القضا
 فيه الى خروجه وقد اختلفت عائشة رضي الله عنها في الاستدلال على سقوط القضا بكونه
 لم نومر به فاحتمل ذلك وجهين احدهما ان يكون اخذت اسقاط القضا بكونه لم نومر
 به من سقوط الاداء ويكون محمدا سقوط الاداء دليلا على سقوط القضا الا ان وجه
 معارض وهو الامر بالقضا كما في الصوم البات وهو الاقرب ان يكون السبب في ذلك
 ان الحاجة دل عليه ان بيان هذا الحكم قال الحيفن يتكرر فلو وجب قضا الصلاة
 فيه لوجب بيانه وحيث لم يبين ذلك على عدم الوجوب لا سيما وقد اقر بذلك في غيره
 اخري وهو الامر بقضا الصوم وتخصيص الحكم في الحديث دليل على ما يقوله
 ارباب الاصول من ان قول الصحابة كان نومروني في حكم المرفوع الى النبي صلى الله عليه
 وسلم والام يقم المحمدي باب الصلاة باب سوان الحديث الاول
 الى عمي والسيباني واسمه سعد بن ابي قال حدثني صاحب هذه الدار واسم
 بيته الى دار عبد الله بن مسعود قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم اي العمل احب الى الله

اي اسئل
 في معرضه للمعاصرة

قال الصلاة على وقتها قلت أي قالوا الذين قلت يراي قال الجهاد في سبيل الله
 حديثي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو استبذرت ذبيحة لذي أبي بن عبد الله بن
 مسعود بن الحرث بن سمخ هذا الذي يروي عن أبي عبد الرحمن شديد بن أبي عبد ربه بن
 بلديته سنة اثنين وثلاثين وصلى عليه الزبير ودفن بالبقيع وكان له يوم مات
 فيه وسبعون سنة من أكبر الصحابة وفيها بهم أن قوله حديثي صلح هذه
 الدار دليل على أن الأسماء كنيها على الصريح بالاسم وينزل منزلة إذا كانت معية
 للمشار إليه مغيرة له عن غيره وسؤاله عن فضل الأعمال طلبا للتقدم ما ينبغي تقديمه
 منها وحرصا على معرفته الأفضل لئلا يترك الفضل إليه وتشتت المحفوظة عليه
 والأعمال منها لعلها تجوز على الأعمال الدينية كما قال فيها أفضل عبادات البدن
 الصلاة واحترزوا بذلك عن عبادات المال وقد تقدم لنا كلام في العمل هل يتناول
 عمل القلب لم لا فاد اجلباه مخصوصا بأعمال البدن بين من هذا الحديث أنه لم
 يرد عمل القلوب فان في عمل القلوب ما هو أفضل كالإيمان وقد ورد في بعض الحديث
 ذكره مصرحاً به أعني الإيمان فبين ذلك الحديث أنه يريد بالأعمال ما يد جيل
 فيه أعمال القلوب وأريد بها في الحديث ما يختص بعمل الجوارح وقوله الصلاة
 على ميعاتها ليس فيه ما يقتضي أول الوقت وآخره وكان المقصود به الاحتراز
 عما إذا وقعت خارج الوقت قضاؤها فتشمل هذه الميزة في وقتها وقد ورد في حديث
 آخر الصلاة لو قتها وهو أقرب لأن يستدل به على تقدم الصلاة في أول الوقت
 من هذا اللفظ وقد اختلفت الأحاديث في فضائل الأعمال وتقدم بعضها على بعض
 والذي قيل في هذا أنها اجوزة خصوصاً لسبيل خصوصاً ومن هو في مثل حاله أو هي
 خصوصية بعض الأحوال التي يشهد فيها المراد مثال ذلك أن الرجل ما ورد
 عنه صلى الله عليه وسلم من قوله لا أخبركم بأفضل أعمالكم وأزكاها عند مليكم
 وأرفعها في درجاتكم وفشره بذكر الله على أن يكون ذلك أفضل الأعمال بالشيء
 إلى المحاطين ومن هو في مثل حالهم ولو خوطب بذلك الشجاع المائل المتأهل للفتح
 الأكبر في القتال لقل له الجهاد ولو خوطب به من لا يقوم مقام هذا في القتال ولأن
 يمتنع حاله لصاحبه التبتل للذكر وكان غنياً يفتنع بصدقة ماله لقل له الصدقة

ام

وهكذا أحوال الناس قد يكون الأفضل في حق هذا حالاً لا الأفضل في حق ذلك خشب
 ترجيح للصحة التي تليق وأما بالوالدين فقد تقدم في هذا الحديث على الجهاد وهو
 دليل على عظمته ولا شك في أن إذا هما بغير ما يجب من البر في غير هذا ففي ضبطه
 أشكال كثرة وأما الجهاد في سبيل الله فمرتبة في الدين عظمته والقياس يقتضي
 أنه أفضل من سائر الأعمال التي هي وسائل فالعبادات على قسمين منها ما هو إليه
 حيث تعظم فضيلة الوسيطة وما كان الجهاد وسيطه إلى إعلان الإيمان ونشوة
 وأحوال الكفر ودحضه كانت فضيلة الجهاد خشب فضيلة ذلك والله أعلم
 الحديث الثاني عن عائشة رضي الله عنها قالت لقد كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يصلي الفجر فتشهده معه النساء المومنات متلفعات بمروطهن ثم يرحل
 إلى بيوتهن لا يعرفن أحد من الغلس المروط أكسبه مغلفة تكون من جزو مكنون
 صوف ومتلفعات ملتفات والغلس اختلاط ضياء الصبح بطلمة الليل وفي
 هذا الحديث حجة لمن يري بالتغليس في صلاة الفجر وتقدمها في أول الوقت لا
 سيما مع ما روي من طول قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح وهذا
 مذهب مالك والشافعي رحمهما الله وخالف أبو حنيفة وراي أن الاشتراك بها
 أفضل لحديث ورد فيه استغروا بالفجر فانه أعظم للأجر وفيه دليل على شهوة
 النساء الجماعة بالمسجد مع الرجال وليس في الحديث ما يدل على كون من غشرا أو
 شواب وقد ذكره بعضهم كشواب الخروج لذلك وقولها متلفعات بالعين وبروي
 متلفعات بالفاء والمعنى متقارب إلا أن التلغيع يستعمل مع تغطية الرأس قال
 ابن حبيب لا يكون الالتفات إلا بتغطية الرأس واستأثروا في ذلك بقول عبيد بن
 الأبرص كيف يرجون سقوطي بعد ما لفع الرأس بياض وصلع والنفاع
 ما التفع به والحق ما التحف به وقد فسّر المصنف المروط بكونها أكسنة
 من صوف أو جزواز بعضهم في صفنها أن تكون مربعة وقال بعضهم إن سداها
 من شعر وقيل أنه جامفسر في الحديث على هذا وقالوا في قول امرئ القيس
 على أرميا دليل مروط رجل قالوا أن المروط هنا من جزو وفسر الغلس بأنه اختلاط
 الصبح بطلمة الليل والغلس متقاربان والفرق بينهما أن الغلس في آخر الليل

في نفسه

منه من حديث الجرح

فضله من شأنه
 إليه تعظم

فيسد

وقد يكون الغيش في أوله وفي آخره وإنما من قال الغيش الساب والسين فخطأ عندهم
والله أعلم بالحديث الثالث عن جابر بن عبد الله قال كان النبي صلى الله عليه وسلم
يصل الظهر بالهاجرة والعصر والشمس بقية والمغرب إذا وجبت الغشاوات
وأحياناً إذا رآهم اجتمعوا فجعل وإذا رآهم ابطلوا الصبح كان النبي صلى الله
عليه وسلم يصلها بغلس الحديث يدل على فضيلة في أوقات هذه الصلوات
فإنما الظهر فتقوله يصل الظهر بالهاجرة يدل على تقديمها في أول الوقت فإنه قد
قيل في الهاجرة والهجيرة إنما شبهت لجزوقته وتعارضه ظاهر قوله صلى
الله عليه وسلم في الحديث الآخر إذا اشتد الحر فأبردوا ويمكن الجمع بينهما
بأن يكون أطلق اسم الهاجرة على الوقت الذي بعد الزوال مطلقاً فإنه قد يكون
فيه الهاجرة في وقت فيطلق على الوقت مطلقاً بطريق الممازنة وإن لم يكن وقت
للصلاة في حر شديد وفيه بعد وقد يقرب مما نقل عن صاحب الغين أن الهجير
والهاجرة نصف النهار فإذا أخذنا بظاهر هذا الكلام كان مطلقاً على
الوقت وفيه وجه آخر وهو أن الغشاوات احتلفوا في أن الإبراد رخصه أو سته
ولا صحاب الشافعي وجهان في ذلك فإن قلنا أنه رخصه فيكون قوله عليه السلام
أبردوا أمرأته ويكون تعجيلها في الهاجرة أخذاً بالاشتق والاولى ويقول
من يرى لا يرى أن سناء أن التخيير ليس الجواز وفي هذا بعد لأن قوله كان يشعر
بالكثر والممازنة عرفاً وقوله والعصر والشمس بقية يدل على تعجيلها أيضاً
خلافاً لمن قال أن أول وقتها ما بعد التامين قوله والمعرب إذا وجبت
أي الشمس والوجوب السقوط ويستدل به على أن سقوط قرصها يدخل به الوقت
والأما أن تختلف فما كان منها فيه خايل بين الرأي وبين قرص الشمس لم يكف يعينوه
القرص عن العين ويستدل على غروبه بطلع الليل من المشرق قال صلى الله
عليه وسلم إذا غربت الشمس من ههنا فقد وطأ الصائم وإن لم يكن ثم خايل فقد
قال بعض أصحاب مالك رحمه الله أن الوقت يدخل بغروب الشمس وشعاعها
المستولي عليها وقد استمر الغل بصلوة المغرب عقب الغروب وأحرمته أن
وقتها وأخذ الصحيح عندي أن الوقت مشتمل إلى غيبوبة الشفق وأما الغشا

فأخلف الغشاوات فقال قوم بتقديمها أفضل وهو ظاهر من هذه الشافعي رحمه الله
وقال قوم بأخيرها أفضل لأحاديث شريفة في الكتاب وقال قوم أن اجتمعت
الجماعة فلتقدم أفضل وإن تأخروا فالتأخير أفضل وهو قول عند المالكية ويستندهم
هذا الحديث وقال آخرون أنه يختلف باختلاف الأوقات ففي الشتاء وفي رمضان
تؤخر وفي غيرهما تقدم وإنما اختلفت في الشتاء طول الليل وقراهه الحديث بعدها
وهذا الحديث أيضاً يتعلق بمسألة تكليفها وهي أن صلاة الجماعة أفضل من الصلاة
في أول الوقت أو بالعكس حتى أنه إذا تعارض في حق شخص أمران أحدهما أن
تقدم الصلاة في أول الوقت منفرداً والثاني أن تؤخر الصلاة في الجماعة أيهما
أفضل والآخر عندي أن التأخير لصلاة الجماعة أفضل وهذا الحديث يدل
عليه لقوله وإذا ابطلوا آخر فقد أخر أجل الجماعة مع إمكان التقديم ولأن التسديد
في ترك الجماعة والترغيب فعلها موجود في الأحاديث الصحيحة وفضيلة
الصلاة في أول الوقت ورد على وجه الترغيب في الفضيلة وأما جانب التسديد
في التأخير عن أول الوقت فلم يرد كما في صلاة الجماعة وهذا دليل على الرجحان
لصلاة الجماعة نعم إذا صح لنظر يدل دلالة ظاهرة على أن الصلاة في أول وقتها
أفضل الأعمال كان بمسألة لمن يرى خلاف هذا المذهب وقد قدمنا في الحديث
الماضي أنه ليس فيه دليل على الصلاة في أول الوقت فإن قوله على وقتها لا يشعر
بدلك والحديث الذي فيه الصلاة لوقتها ليس دلالة قوته الظهور في أول
الوقت وقد تقدم تفسير الغلس وإن الحديث دليل على أن الغلس بالضحى أفضل والحديث
المعارض له وهو قوله صلى الله عليه وسلم أسفروا بالخير فإنه أعظم لأجر قبل فيه
أن المراد بالاستفار تبين طلوع الجروب وضوحه للرأي يقيناً وفي هذا التأويل
نظروا أنه قبل البيان والتيقن لأحوال الصلاة فلا أجر فيها والحديث يقتضي لفظة
أفضل أن ثمر أحدهما أكمل من الآخر فإن صيغته أفعل يقتضي المشاركة في
الأصل مع رجحان أحد الطرفين حقيقة وقد تردد من غير اشتراك في الأصل قليلاً
على وجه الجواز فيمكن أن يحمل عليه وترجح وإن كان تأويل من رسول الله صلى الله عليه
وسلم ومن بعده من الخلفاء والله أعلم

انما

ابن سلامه قال دخلت انا وابي علي اي برزة الاسلمي فقال له اني كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يصل المكتوبة فقال كان يصل المحيتر التي تدعوها الاولي حين تدحض الشمس ويصل العصر ثم يرجع احدا الى رجله في قضى المدينة والشمس حية ونسيت ما قال في المغرب وكان يستحب ان يوتر العشاء التي تدعوها العمة وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وكان يتفعل من صلاة العدة حين يعرف الرجل جليته وكان يقرب السنين الى المائة في ابوبرزة الاسلمي اختلفت في اسمه واشهر ما قيل فيه واسمها بصله بن عبيد ويقال بصله بن عبد الله ويقال بصله بن عازب الدال المجنة قيل مات سنة اربع وستين وقيل مات بعد ولاية ابن زياد قيل بون مغبوبة سنة ستين وكانت وفاته بالبصرة وقد تقدم ان لفظة كان يشعر بما لا دوام والتكرار كما يقال كان فلان يكرم الضيف وكان فلان يقاتل العدو واداك ان ذلك دأبه وعادته والالف واللام في المكتوبة للاستغراق ولهذا اجاب بذكر الصلوات كلها لانه فهم من السائل العموم وقوله كان يصل المحيتر فيه حذف مضاف تقديره كان يصل صلاة المحيتر وقد قدما قبل ان المحيتر والمهاجرة شدة الجرد وقوته وانما قيل لصلاة الظهر الاولى لانه اول صلاة اقامها جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم على ما جاء في حديث اتمامه جبريل وقوله حين تدحض الشمس ينسخ الحاء والثاء والمراد به ههنا زواله واللفظة من حيث الوضع اعم من هذا وظاهر اللفظ يقتضي وقوع صلاة النبي صلى الله عليه وسلم للظهر عند الزوال ولا بد من اوله وقد اختلف اصحاب الشافعي رحمه الله فيما تحصل به فضله اول الوقت فقال بعضهم انما تحصل بان يقع اول الصلاة مع اول الوقت حيث تكون شروط الصلاة متقدمة على دخول الوقت وتكون الصلاة واقعة في اوله وقد يمتسك هذا القائل بظاهر هذا الحديث فانه قال يصل حين تروى وظاهره وقوع اول الصلاة في اول جزء من الوقت عند الزوال لان قوله يصل يحجب جملة على بتدري الصلاة فانه لا يمكن ايقاع جميع الصلاة في حين الزوال ومنهم من قال بمتد فضله اول الوقت الى نصف وقت الاحياء فان النصف السابق من التي يطول عليه لولا النسبة الى المتأخر ومنهم من قال وهو لا عدل انه اذا اشتغل باسباب الصلاة عقيب دخول الوقت

اول

وسعى الى المسجد وانتظر الجماعة والمجته لم يشتغل بعد دخول الوقت الا بما يتعلق بالصلاة فهو مدرك لفضيلة اول الوقت وشهد لهذا فعل السلف والخلف ولم ينقل عن احدهم انه كان يشدد في هذا حتى توقع اول تكبيرة في اول جزء من الوقت والشمس حية تجاز عن بقا بياضها وعدم مخالطة الصغرة لها وقت دليل على ما قدمناه في الحديث السابق من تقديمها وقوله وكان يستحب ان يوتر العشاء يدل على استحباب التأخير قليلا لما ندل عليه لفظة من من التبعيض الذي حقيقة راجعه الى الوقت او الفعل المتعلق بالوقت وقوله التي تدعوها العمة اختيار لتسميتها بالعشاء كما في لفظ الكتاب العزيز وقد وردت في تسميتها بالعمة ما يمتضى الكراهة وورد ايضا في الصحيح تسميتها بالعمة ولعله لبيان الجواز او لعل المكروه ان يغلب عليها اسم العمة بحيث يكون اسم العشاء لها محورا او كما للمحور وكرهية النوم قبلها لانه قد يكون سببا للنسيان او لتخيرها الى خروج وقتها وكراهية الحديث بعدها لانه قد يودي الى سهو بعضي الى النوم عن الصبح او الى ايقاعها في غير وقتها المستحب او الى الحديث قد يقع فيه من اللغو ما لا ينبغي ختم البقطة به او لغير ذلك والله اعلم والحديث ههنا قد يخص بما لا يتعلق بمصلحة الدين او اصلاح المسلمين من الامور الدينية فقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم حدث اصحابه بعد العشاء وترجم البخاري السمر العلي وسبني عنه ايضا ما تدعو الحاجة الى الحديث فيه من الاشغال التي تتعلق بمصلحة الانساق وكان ينقل الى اخره دليل على التماس بصلاة الجفران ابتداء معرفة الانسان بجليته يكون مع بقاء العشر ومنه وكان يقر بالسنين من الاباء الى المائة منها وفي ذلك ما لعله في التقديم في اول الوقت لاستيما مع ترتيب راية رسول الله صلى الله عليه وسلم والله اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الحندق ملا الله قلوبهم ويوتهم نارا كما سئلوا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس وفي لفظ مسلم سئلوا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ثم صلاها بين المغرب والعشاء وله عبد الله بن مسعود قال حبس المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة العصر حتى احمرت الشمس واصفرت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم



شغلوا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملا الله لجوافهم وقبورهم ملا الا وحشي الله
اجوافهم وقبورهم ناراً وبنه حثان اح حثان ان العلماء اختلفوا في تعيين الصلاة
الوسطى فذهب احمد وايب حنيفة رحمهما الله انها العصر ودليله هذا الحديث
مع غيره وهو قوي في المقصود وهذا المذهب هو الصحيح في المسئلة وبينما كان الشافعي
رحمهما الله الى اختيار صلاة الصبح والذين اختلفوا في طريق الجوان عن
هذا الحديث فذهب من سلك فيه مسلك المعارضة وعورض بالحديث الذي رواه مالك
من حديث ايوب بن موسى بن عابشة ام المؤمنين انه قال امرني عابشة ان اكتب لها مصحفاً
ثم قالت اد بلغت هذه الآية فاذا في حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى فلما بلغت
اذنها فاملت على حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقبورهم
لله قاتين ثم قالت سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى مالك ايضا عن
زيد بن اسلم عن عمر بن رافع قال كتبت مصحفاً لحفصة ام المؤمنين فقالت اذا
بلغت هذه الآية فاذا في حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقبورهم قاتين
فلما بلغت اذنها فاملت على حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى والعصر والمغروب
عليه متعبران وهذا يقع الكلام فيه من وجهين احدهما انه يتعلق بمسئلة
اصوليه وهو ان يروي من القرآن بطريق الاجازة اذ لم يثبت كونه في انما ينزل
منزله الاجازة ولهذا وجب التتابع عنه في صوم الكفارة للقرآن الشاذة فصيام
ثلاثة ايام متتابعات والذين اختلفوا في ذلك قالوا لا ينبغي ان يثبت كون
في انما بطريق الاجازة ولا الى كونه خبر الا انه لم يروى عن النبي انه خبر احتمال اللفظ للتأويل
وان يكون ذلك كالعطف

الى الملك العزم وابن الهمام وليت الكسبية في المزدحم
فقد وجد العطف ههنا مع اتحاد الشخص وعطف الصفات بعضها على بعض
موجود في كلام العرب ونما سلك بعض من رجع الى الصلاة الوسطى صلاة الصبح
طريقه اخرى وهو ما يقتضيه قرينه قوله وقبورهم قاتين من كون صلاة الصبح
التي فيها القنوت وهذا ضعيف من وجهين احدهما ان القنوت لفظ مشترك يطلق
على القيام وعلى السجود وعلى الدعاء وعلى كثرة العادة فاجتمعوا في جملة فعل القنوت

الوسطى
فانما لا ينفك عن الصلاة الوسطى

الذي في صلاة الصبح والثاني انه قد يعطف حكم على حكم وانما اجتمعوا في موضع
واحد فخص به والقربنة ضعيفة ونما سلكوا طريقاً اخر وهو ان يراذ الإحاطة
التي تدل على تأكيد صلاة الفجر كقوله عليه السلام لو يغفلون ما في العتمة والصبح
لا توهما ولو خنوا ولو كانوا يعلمون نفاق المنافقين تاخرهم عن العشاء
والصبح وهذا معارض التاكيدات التي وردت في صلاة العصر كقوله عليه السلام
من صلى البردين دخل الجنة وكقوله فان استطعتم ان لا تغلبوا على صلاة قبل
طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا قوله تعالى فصبح محمد بك قبل طلوع الشمس
وقبل الغروب على صلاة الصبح والعصر بل يزيد فنقول قد ثبت من التدين
في ترك صلاة العصر ما لا نعلمه وزد في صلاة الصبح وهو قوله صلى الله عليه
وسلم من ترك صلاة العصر حبط عمله ونما سلك من رجع طريق المعنى وهو
ان يخصص الصلاة الوسطى بالامر بالمحافظة لاجل المشقة في ذلك واستحق الصلوات
في ذلك صلاة الصبح لانها تأتي في حالة النوم والغلبة وقد قيل فان الذنوم
اغفاه الفجر وبما سب ذلك ان تكون هي المحث على المحافظة عليها وهذا معارض
في صلاة العصر بمسئلة اخرى وهو انما وقت اشتغال الناس بالمعاش والمكسب
ولو لم يعارض بذلك لكان المعنى الذي ذكره في صلاة الصبح ساقط الاعتبار مع
النقل على انها العصر والفضائل والمضامير لا يخط بها البشر فالواجب
اتباع النصوص فيها ونما سلك المخالف لهذا المذهب مسلك النظر في كونها
وسطى من حيث العدد وهذا عليه امران احدهما ان الوسطى لا يتعين ان يكون
من حيث العدد فجوز ان يكون من حيث الفضل كما يشير اليه قوله تعالى وكلوا مما رزقناكم
امه وسطاً اي عدلاً انه اذا كان من حيث العدد فلا بد من ان يعين ابتدائي
العدد يقع بشيبه معرفة الوسط وهذا يقع في التعارض من يذهب الى انها الصبح
يقول سبقها المغرب والعشاء والظهر والعصر فها كانت هي الوسطى ومن
يقول هي المغرب يقول سبقها الظهر والعصر فها كانت هي الوسطى فكانت
المغرب وسطى ويتبرح هذا بان صلاة الظهر قد سميت الاولى وعلى كل حال فاقرئ
ما ذكرناه حديث العطف الذي صدرنا به ومع ذلك فدلالة قاصرة عن هذا

النص الذي استدرك به على أنها العصر والاعتقاد المستفاد من هذا الحديث أقوى
من الاعتقاد المستفاد من حديث العطف والواجب على الناظر المحقق أن ينزل الطول
ويعمل بالأرجح منها والله اعلم المأني قوله ثم صلاها بين المغرب والعشاء
تحتل أمين أحدهما أن يكون التقدير فصلاها بين وقت المغرب ووقت العشاء
والمأني أن يكون التقدير فصلاها بين وقت المغرب وصلاة العشاء وعلى هذا
المقدور يكون الحديث دالا على أن ترتيب التراتيب غير واجب لأنه لا يكون صلاها
أعني العصر الفاتية بعد صلاة المغرب للحاضرة وذلك لا يراه من بوجوب الترتيب
الآن هذا الاستدلال يتوقف على دليل يبرح هذا التقدير أعني قولنا بين صلاة
المغرب وصلاة العشاء على التقدير الأول أعني قولنا بين وقت المغرب ووقت
العشاء فإن وجد دليل على هذا الترجيح ثم الاستدلال والواقع الجمال وفي
هذا الترجيح الذي أشرفنا إليه مجال للطرف على حسب قواعد علم العربية والبيان
وقد ورد النص صريح بما يقتضي الترجيح للتقدير الأول وهو أن النبي صلى الله عليه
وسلم بدأ العصر وصلى بعدها المغرب وهذا حديث صحيح فلا يلتزم إلى غيره من
الاحتمالات والترجيحات والله أعلم وحديث ابن مسعود الذي يعقب هذا
الحديث يدل على أن الصلاة الوسطى صلاة العصر أيضا كما في هذا الحديث وقوله
فيه حبش المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة العصر حتى أحمرت
الشمس أو صغرت وقت الأصفر أو وقت الكراهة ويكون وقت الاختيار خارجا
ولا تؤخر الصلاة عن وقت الاختيار فقد ورد في ذلك أن ذلك كان قبل نزول
قوله تعالى فإن خفتم فرجالا أو ركبانا والمراد بذلك أنه لو كانت الآية نزلت لقيمت
الصلاة في حالة الخوف على ما اقتضته الآية وقوله حتى صغرت الشمس قد
تبوهم منه مخالفة لما في الحديث الأول من صلاها بين المغرب والعشاء وليس
كذلك بل الحديث انتهى إلى هذا الوقت ولم يقع الصلاة إلا بعد المغرب كما في الحديث
الأول وقد يكون ذلك الاشتغال بأسباب الصلاة أو غيرها مما فعله رسول الله
صلى الله عليه وسلم مقتضيا لجواز التأخير إلى ما بعد الغروب
دليل على جواز الدعاء على الكفار مثل هذا ولعل في ما لا يقول فيه متمسك لعدم

حتمه

وإيه الحديث بالمعنى قال ابن مسعود يتردد بين قوله ملا الله وحشا الله فلم يقتصر
على أحد اللطيفين مع تقاربهما في المعنى وجوابه أن بينهما تفاوتا فإن قوله حشا
الله يقتضي من التراكم وكثرة أجزاء المحشي ما لا يقتضيه ملا وقد قيل إن شرطه
الرواية بالمعنى أن يكون اللفظان مترادفين لا يفسد أحدهما عن الآخر على أنه وإن
جوزنا التواتر بالمعنى فاشك أن روايته اللفظ الأولى قد يكون ابن مسعود خري لطلب
الأفضل والله أعلم بالحديث السادس عشر عن عبد الله بن عباس قال أغمى النبي صلى
الله عليه وسلم بالعشاء فخرج عمر فقال الصلاة يرسل الله وقد النساء والصبيان
فخرج ورأسه يقطر يقول لولا أن أشق على أمتي أو على الناس لأمرتهم بهذه الصلاة
هذه الساعة عن عبد الله بن عباس عن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف أبو العباس
ابن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد كابر الصحابة وعلمائهم كان يقال له إن
الحركة سبعة علمه مات بالطائف سنة ثمان وستين في أيام ابن الزبير وولد قبل الهجرة
بثلاث سنين في قول الواقدي وفي الحديث مباحث الأول يقال غم الليل بغم
بكسر التاء إذا ظلم والعممة الظلمة وقيل أيضا سمى الليل الأول بعد غروب
الشفق نقل ذلك عن الخليل بن أحمد غم أي دخل في العممة كما يقال أصبح وأمسى
واظهور قال الله تعالى حين تمشون وحين يصبحون وقال وعشيا وحين تظهرون
لما في اختلاف الناس في أمره تسميه هذه الصلاة بالعممة فمنهم من أجازه
واستدل بهذا الحديث وفي هذا الاستدلال نظر فإن قوله أغمى أي دخل في وقت
العممة فالمراد صلى فيه ولا يلزم من ذلك أن يكون سمي الصلاة بالعممة وأصح منه
الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم لو يعلمون ما في العممة والصبح ومنهم من كره ذلك
قال الشافعي رحمه الله وأجاب أن لا يسمى صلاة العشاء العممة ومشتد هذا
الحديث الصحيح ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تغلبكم الأعراب
على اسم صلاتكم إلا أنها العشاء ولكنهم يعمون بالإيل أي يوحرون جملها إلى أن
يظلم الظلام وعلمه الليل طمئنه كما قدمناه وهذا الحديث يدل على هذا المقصود
من وجوه صيغة النبي صلى الله عليه وسلم قوله تغلبكم قال فيه سيرا عن
هذه التسمية قال النفوس تألف من الغلبة إضافة الصلاة إليهم في قوله

على اسم صلواتكم فان فيه زيادة الاتري انا لو قلنا لا نعلم على ما لك كان اشرفنا
من قولنا لا نعلم على ما لك او على المال لدلالة الاضافة على الاحتصاص به ولعل الاقرب
ان يكون هذا التسمية ويكون الاولي تركها وقد قدما الفرق بين كون الاولي
ترك الشيء وبين كون فعله مكرها اما الجواز فلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم
واما عدم الاول فلفظ المذكرة ولفظ الشافعي وهو قوله لا أحب واقرب ما قلناه
من لفظ من قال من اصحابه ويكره ان يقال لها العتمة او يقول المنهي عنه اما هو
العتمة على الاسم وذلك بان يستعمل دائما واكثرها ولا ينافضه ان يستعمل قليلا
فيكون الحديث من باب استعماله قليلا اعني قوله صلى الله عليه وسلم لو يعلمون ما في
العتمة والصبح ويكون حديث ابن عمر مجمولا على ان تسمى بذلك الاسم في الغالب او دائما
الساك في الحديث دليل على ان الاولي تاخير العشاء وقد قدما الخلاف العلماء فيه
وجه الاستدلال قوله لولا ان اسق على امي او على الناس لامرهم هذه الصلوة هذه
الساعة وفيه دليل على ان المطلوب تاخيرها لولا المشقة الرابعة قد حكينا ان
العتمة اسم لثلاث الاول بعد غيبوبة الشفق فانه ينبغي ان يحمل قوله اعظم على اول اجزا
هذا الوقت فان اول اجزائه بعد غيبوبة الشفق ولا يجوز تقديم الصلاة على ذلك
الوقت وانما ينبغي ان يحمل على اخره او ما يقارب ذلك ليكون مخالفا للعادة وشيئا
لقول عمر رضي الله عنه رقد النساء والصبيان حيا قد كما قدما في قوله صلى
الله عليه وسلم لولا ان اسق على امي لامرهم بالسؤال عند كل صلاة انه يستدل بذلك
على ان الامر للوجوب فلان ينظر هل يتساوى هذا اللفظ مع ذلك في الدلالة
فاقول لقائل ان يقول لا يتساوى مطلقا فان وجه الدليل في ان كلمة لو تدل على اشياء
التي لوجودها غير مقتضى ذلك انما الامر لوجود المشقة والامر المستغنى ليس امر
الاستحباب فيكون المستغنى هو امر الوجوب وبنت ان الامر المطلق للوجوب فادان
استعملنا هذا الدليل في هذا المكان وقلنا ان الامر المستغنى امر الاستحباب لثبوت
الاستحباب توجه المنع ههنا عند من يرى ان تقدم العشاء افضل بالدلائل الدالة
على ذلك انهم الان يضم الى هذا الاستدلال الدلائل الخارجية الدالة على استحباب
التاخير وترجع على الدلائل المقضية للتقديم وتجعل ذلك مقدما ويكون المجموع دليلا

٧٢
على ان الامر للوجوب فيجوز ان يتم ذلك بهذه الضميمة المنادى في الحديث دليل
على تبينه الاكابر اما لاحتمال الغفلة والاستشارة فائدة منهم في التنبه لقول عمر
رضي الله عنه رقد النساء والصبيان السابق لحمل ان يكون قوله رقد النساء
والصبيان راجعا الى من حضر المسجد منهم لقلته احتمالهم المشقة في الشهر فيرجع
ذلك الى انهم كانوا يحضرون المسجد لصلاة الجماعة ويحتمل ان يكون راجعا الى من
تخلفه المضلون من النساء والصبيان لثبوت ويكون قوله رقد النساء والصبيان
اشفاقا عليهم من طول الانتظار لحديث السابغ عن عائشة رضي الله عنها عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قيمت الصلاة وحضر العشاء فابدوا بالعشاء
وعن ابن عمر نحوه في الالف واللام في الصلاة لا ينبغي ان يحمل على الاستغراق ولا
على تعريف الماهية بل ينبغي ان يحمل على المغرب لقوله فابدوا بالعشاء وذلك يخرج
صلاة النهار وبين انها غير مفصودة وينتج التردد بين المغرب والعشاء فيخرج
حملة على المغرب بما ورد في بعض الروايات اذ اوضع العشاء واحكم صائم ان
فابدوا به قبل ان يصلوا وهو صحيح وكذلك ايضا صح فابدوا به قبل ان تصلوا صلاة
المغرب والحديث يقتضي بعضه بعضا والظاهرية اخذوا بانما هو الحديث في
تقديم الطعام على الصلاة وزادوا فيما نقل عنهم فقالوا ان صل فاصلاه باطلة
واما اهل القياس والنظر فانهم نظروا الى المعنى ففهموا ان العلة للشوق لا في
الشوق الى الطعام وقد اوضحته تلك الرواية اليه ذكرناها وهي قوله احكم
صائم فتعوا هذا المعنى فثبت حصل الشوق المودي الى عدم الحضور في الصلاة
قدما الطعام واقتصر وايضا وبعضهم على مقدار ما يكسر سورة الجوع وتقل
عن مالك رحمه الله يبدوا بالصلاة الا ان يكون طعاما خفيفا واستدل بالحديث
على ان وقت المغرب فيه توسعة قال اريد به مطلق التوسعة وهو صحيح ولكن
ليس محل الخلاف المشهور وان اريد به التوسعة الى غروب الشفق ففي هذا الاستدلال
نظر فان بعض من ضيق وقت المغرب جعله مقدرا بزمان يدخل فيه مقدار ما
يناول لقمات يكسر بها سورة الجوع فعلى هذا فلا يلزم ان يكون وقت المغرب
موسعا الى غروب الشفق على ان الصحيح الذي يذهب اليه وقتها موسع الى غروب

الشفق وإنما الكلام في وجه هذا الاستدلال من هذا الحديث وقد استدلل به أيضاً على أن صلاة الجماعة ليست بفرض على الاعيان في كل حال وهذا صحيح إن أردت به أن حضور الطعام مع الشفوف إليه عذر في ترك الجماعة وإن أريد به الاستدلال على أنها ليست بفرض من غير عذر لم يضح ذلك من الحديث دليل على تقديم فضيلة حضور الغلب في الصلاة على فضيلة أول الوقت فإنها لما تراهما قدما صاحب الشرع الوصيلة إلى حضور الغلب على أداء الصلاة في أول الوقت وللشفوف قول في المعنى أيضاً قد لا يقتضون الحكم على حضور الطعام بل يقولون به عند وجود المعنى وهو الشفوف إلى الطعام والتحقيق في هذا أن الطعام إذا لم تحضر فإما أن يكون منتشر في الهواء عن قرب حتى يكون كال حاضر أو لا فإن كان الأول فلا يبعد أن يكون حكمه بحكم الحاضر وإن كان الثاني وهو ما يترأخى حضوره فلا ينبغي أن يلحق الحاضر فإن حضور الطعام يوجب زيادة شوف وتطلع إليه وهذه الزيادة يمكن أن يكون اعتبارها الشارع في تقديم الطعام على الصلاة فلا ينبغي أن يلحق بها ما لا يشايرها من القواعد الأصولية أن محل النص أو الشمول على وصف يمكن أن يكون معتبراً لم يبلغ والله أعلم بالحديث أيضاً من ن و لمسلم عن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا صلاة بخضرة الطعام ولا وهو ثأفة الإخشان هذا الحديث أدخل في العموم من الحديث الأول أعني بالنسبة إلى لفظة الصلاة والنظر إلى المعنى مقتضى التحصيل ببعض الصلوات والنظر إلى اللفظ الصلاة يقتضي التعميم وهو اللاحق بمذهب الظاهرية وقد مناهما يتعلق بحضور الطعام والأخشان الغايظان والبول وقد ورد مصرحاً به في بعض الأحاديث ويدفعه الإخشان لما أن يودي إلى الإخلال بركن أو شرط أو لا فإن أدى إلى ذلك امتنع دخول الصلاة معه وإن دخل واحتل الركن أو الشرط فشربت الصلاة بذلك الإخلال وإن لم يرد إلى ذلك فالمشهور فيه الكراهة ونقل عن مالك رحمه الله أن ذلك يوشى في الصلاة بشرط شغل عنها وأنه قال لا يعيد في الوقت ويجزئ وأوله بعض أصحابه على أنه إن شغل حتى أنه لا يدرى كيف صلى فهو الذي يعيد قبل ويجزئ وأما إن شغل شغلان خفيفاً لم يمنع من إقامة حدودها وصلى ضاماً بين وركبه هذا الذي يعيد في

الوقت فإن كان القاعني عياض رحمه الله تعالى وكلمهم مخولاً أن يبلغ به ما لا يعقل صلاة ولا يضبط حدودها أنه لا يجوز ولا يحل له الدخول كذلك في الصلاة وأنه يتقطع الصلاة أن صلبه ذلك فيها وهذا الذي قد ساء من التأويل وكلام القاضي رحمه الله فيه بعض احتمال والتحقيق ما أشرفنا الله أولاً أنه أن يمنع من ركن أو شرط امتنع الدخول في الصلاة وقدت الصلاة باختلال الركن والشرط وإن لم يمنع من ذلك فهو مكروه أن تطرأ إلى المعنى أو ممسح أن تطرأ إلى ظاهره انتهى ولا يقتضي ذلك الإعادة على مذهب الشافعي رحمه الله وإنما ما ذكر في التأويل أنه لا يدرى كيف صلى ولما قاله القاضي أن من بلغ به ما لا يعقل صلاته أن أريد بذلك الشك في شيء من الأركان فحكمه حكم من شك في ذلك بغير هذا السبب وهو البناء على اليقين وإن أريد به أنه يذهب خشوعه بالكلية فحكمه حكم من صلى بغير خشوع ومذهب جمهور الأمة أن ذلك لا يبطل الصلاة وقول القاضي ولا يضبط حدودها أن أريد به أنه لا يفعلها كما وجب عليه فهو ما ذكرناه مبدئاً وإن أريد به أنه لا يستحضرها فإن وقع ذلك شكاً في فعلها فحكمه حكم الشك في الإتيان بالركن أو الإخلال بالشرط من غير هذه الجهة وإن أريد به غير ذلك من ذهاب الخشوع فقد بيناه أيضاً وهذا الذي ذكرناه إنما هو بالنسبة إلى إعادة الصلاة وأما بالنسبة إلى جواز الدخول فيها فقد يقال أنه لا يجوز له أن يدخل في صلاة لا يتمكن فيها من ذكر قائمته أركانها وشرائطها وأما ما أشار إليه بعضهم من أن امتناع الصلاة مع مدافعة الإخشان من جهة أن خروج الخاشية عن مقرها لجعلها كالباردة ويوجب استعاض الطهارة ويجزئ الدخول في الصلاة من غير التأويل الذي قد مناه فهو عندي بعيد لأنه أحداث سبب آخر في نواقض الطهارة من غير دليل صريح فيه فالأصل في هذا الحديث فليس يصريح في أن السبب ما ذكره وإنما غاية أنه مناسبات ومحتمل والله أعلم بالحديث أيضاً من ن و لمسلم عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال شهد عندي رجال مريضون وأرضاهم عندي عن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب وما في معناه من الحديث ... عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس ولا

صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس في الحديث الاول رد على الروافض فيما عونه
من التباينة بين اهل البيت واكابر الصحابة وقواسمه بنى عن الصلاة بعد الصبح
اي بعد صلاة الصبح وبعد العصر اي بعد صلاة العصر فان الاوقات المذكورة
على قسامين منها ما يتعلق الكراهة فيه بالفعل بمعنى انه ان تاخر الفعل لم تكرر الصلاة
قبلة وان تقدم في اول الوقت كرهت وذلك صلاة الصبح وصلاة العصر في هذا
تختلف وقت الكراهة في الطول والتقصير ومنها ما يتعلق الكراهة فيه بالوقت
كطلوع الشمس الى الارتفاع ووقت الاستواء ولا يجوز ان يكون في هذا الحديث
الحكم معلقا بالوقت لانه لا بد من اداء صلاة الصبح وصلاة العصر فتعين ان يكون
المراد بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر وهذا الحديث معمول به عند فقهاء
الامصار وعن بعض المتقدمين خلاف فيه من بعض الوجوه وضعفه النجاشي اذا دخلت
على فعل في الفاظ صاحب الشرح فالاول حملها على بي الفعل الشرعي لا على بي الفعل
الاجودي فيكون قوله لا صلاة بعد الصبح نفيًا للصلاة الشرعية لا الحسية
وانما قلنا ذلك لان الظاهر ان الشارع يطلق الفاظه على عرفه وهو الشرعي وايضا
فانا اذا حملناه على الفعل الحسي وهو غير متحقق احتجنا الى ضمائر التخصيص اللفظي
وهو الذي يسمى دلالة الاقتضاء وينشأ النظر في ان اللفظ يكون علما او محكما او ظاهرا
في بعض المحاميل اما اذا حملناه على نفي الحقيقة الشرعية لم يحتج الى ضمائر في كل اولى
ومن هذا البحث نطلع على كلام النجاشي في قوله عليه السلام لا تكاح الابوي وان كان
حملته على الحقيقة الشرعية لم يحتج الى ضمائر فانه يكون نفيًا للكناح الشرعي
وان حملته على الحقيقة الحسية وهي غير متغنية عند عدم الولي حشا احتجنا الى
اضمار الجند بضمير بعضهم الصحة وبعضهم الكمال وكذلك قوله عليه السلام لا يصام
لمن لم يثبت الصيام من الليل اي واما حديث اي سعيد الحذري فهو ابو سعيد سعد
ابن مالك بن سنان وخدرة في الانصار والكلام في قوله لا صلاة قبل تقدم وفي هذا
الحديث زيادة على الاول فانه من الكراهة الى ارتفاع الشمس وليس المراد مطلق
الارتفاع عن الاقبل الارتفاع الذي يزول عنه صفة الشمس وحرمتها وهو مقدر
بقدر رخ او محين في - - - لا صلاة في الحديثين عام في كل صلاة وخصه

الشافعي وما لك وجهما الله بالنوافل فلم يقل له في الفوايض النوايت والباحاها في سائر
الاوقات وابو جعفر يقول بالامتناع وهو ادخل في العموم الا انه قد يعارض بقوله
عليه السلام من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها وكونه جعل ذلك وقتا
لها وفي بعض الروايات لا وقت لها الا ذلك الا ان من الحديثين عموميا وخصوصا
من وجه الحديث النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر خاص في الوقت علم
في الصلاة وحديث النوم والنسيان خاص بالصلاة الفائية عام في الوقت فكل
واحد منهما بالنسبة الى الاخر عام من وجه خاص من وجه فليعلم ذلك والله اعلم
قال المصنف رضي الله عنه في الباب عن علي بن ابي طالب وغيره بن
مسعود وعبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر بن العاص واي هيريه وسمية
ابن جندب وسلمه بن الاكوع وزيد بن ثابت ومعاذ بن عفراء وكعب بن مرة واي امامه
البا هيل وعمر بن عبسة السلمي وعائشة رضوان الله عليهم والصانجي رضي الله عنه
لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم اما علي بن ابي طالب فهو امير المؤمنين ابو الحسن
علي ابن ابي طالب بن هاشم واسم امه اي طاب عبد مناف وقيل اسمه كيثه وعلي
رضي الله عنه ذو الفضائل الجمة التي لا تحصى قبل اسلم وهو ابن ثلاث عشرة وقيل
ثنتي عشرة وقيل خمس عشرة وقيل ثلث عشرة وقيل عشر وقيل ثمان وقيل رضي الله
عنه بالكوفة سنة اربعين من الهجرة في رمضان وما بعد الله مسعود فهو ابو
عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن تميم أحد علماء الصحابة واكابرهم مات بالمدينة
سنة ثنتين وثلاثين وهو ابو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب
ابن قيس بن عبد العزيز بن رباح بن عبد الله بن قريظ بن رباح بن عدي بن كعب العدوي
ورباح بن نسياء بكسر الراء وبغدها يا اخر الحروف ورزاح بن قيس الراء الممهله وبغدها
زاي مفتوحة توفي رحمه الله سنة ثلاث وسبعين واما محمد بن عبد الله بن مسعود
محمد وقيل ابو عبد الرحمن وقيل ابو بصير بنهم النول وفتح الصاد عبد بن عمرو بن العاص
ابن وايل بن هاشم بن سعيد بنهم السنين وفتح العين بنهم السهمي أحد حفاظ الصحابة للحديث
والمحدثين فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل انه مات ليالي الحرة وكانت الحرة
يوم الاربعاء لليلتين بقيتا من ذي الحجة سنة ثلاث وستين وقيل سنة ثلاث وسبعين

ابو عبد المطلب

وقيل غيره. واما الوهمي فقد تقدم الكلام عليه. واما شمسة فابو عبد الرحمن
وقيل ابو عبد الله وقيل ابو سليمان. وقيل ابو سعيد سمرة بن جندب بضم الدال
وقيل يقال بنحط بن هلال فزاري حليف الانصار قاله الواقدي توفي بالبصرة
في خلافة معاوية سنة ثمان وخمسين واما سلمة بن الاكوع فهو سلمة بن عمرو بن
الاكوع مشهور الى جده والاكوع سليل ابن عبد الله وسلمة اسلمى يكنى ابا مسلم
وقيل ابا الماس وقيل ابا علم بنحط بن هلال وقيل مات سنة اربع وسبعين وهو
ابن ثمانين سنة وقيل يكنى ابا سعيد وقيل ابا عبد الرحمن يقال انه كان في حين قدوم
رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ابن احدى عشرة وكان رحمه الله من علماء
الصحابه متقدما في علم الفرائض قيل مات سنة خمس واربعين وقيل ثنتين وقيل ثلاث
وقيل غير ذلك واما معاذ بن جبل فهو ابو عبد الرحمن مخاض بن جبل بن عمرو بن اوس
انصاري خذرجي يكنى ابا عبد الرحمن احدا كان من العلماء من الصحابة مات بالشام
وهو اذ ذال شاب في طاعون عمواس وهو ابن ثمان وثلاثين وقيل ابن ثمان وعشرين
واما احب ابن سره فهزي يسمي فيما قيل مات بالشام سنة سبع وخمسين وقيل غيره
واما ابونا مائة الباهلي فاسمه ضدى بنحطان وصدى بضم الصاد للهامة وفتح الدال
من المكثرين في الرواية مات بالشام سنة احدى وثمانين وقيل سنة ست وثمانين
وهو اخر من مات بالشام من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في قول بعضهم
واما سمرة بن عبيدة فهو ابو خيخ ويقال ابو شعيب عمرو بن عبيدة نفع العين
والبا هو الباقل العين ابن عامر ابن حذر يسمي لقي النبي صلى الله عليه وسلم قدما في اول
الاسلام وروى عنه انه قال فلقد رايته وانا ربيع الاسلام ثم لقته بعد الهجرة
واما سمرة رضي الله عنها فقد تقدم الكلام في غيرها واما الصالح فهو
عبد الرحمن ابن عتبة بن قيس من اليمن كنى ابو عبد الله كان مسلما على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقصده فلما انتهى الى الحنفية لعنه الخبر بموته صلى الله عليه
وسلم وكان فاضلا. واما عن جابر بن عبد الله ان عمر بن الخطاب
رضي الله عنه جاء يوم الخندق بعد ما غرت الشمس فجعل يسب كما قرئ وقال
رسول الله ما كنت اصيل العصر حتى كادت الشمس تغرب فقال النبي صلى الله عليه وسلم

عن جابر بن عبد الله

والله ما صليت ما قال فتمنا ان يطأ ان قنوصا للصلاة وتوضا نالها فصل العصر بعد
ما غرت الشمس من صلواتها المغرب فيه دليل على جواز سب المشركين لقوله
رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب في الحديث لفظ السب فينبغي مع
اطلاقه ان يحمل على ما ليس بفحش وقوله رسول الله ما كدت اصيل العصر تقضي
الله صلاتها قبل الغروب لان النبي اذا دخل على كاد انقضى وقوع الفعل في الاكثر
كما في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وكذا في الحديث وقول الرسول صلى الله عليه
وسلم والله ما صليت ما قيل في هذا القسم استنا من صلى الله عليه وسلم من تركها
ولحقن هذا ان القسم لا يحد للمقسم عليه وفي هذا القسم استنا بعد وقوع هذا القسم
عليه حتى كانه لا يعقد وقوعه فاقسم على وقوعه وذلك يقتضي تعظيم هذا الترك
وهو مقتضى الاستناق منه او ما يقارب هذا المعنى. وفي الحديث ما عمل عدم
كراهية قول القائل ما صليت ما خلاص ما يتوهمه قوم من الناس واما ترك النبي صلى
الله عليه وسلم الصلاة لشغله بالقتال كما ورد مصرحاً به في حديث اخر وهو قوله
صلى الله عليه وسلم شغلونا عن الصلاة الوسطى فتمسك به بعض المتقدمين في اجير
الصلاة في حالة الخوف الى حالة الامن والفتنة على اقامة الصلاة في حالة الخوف
وهذا الحديث ورد في غزاة الخندق وصلاة الخوف فيما قيل شرعت في عزوه ذات
الرقاع وهي بعد ذلك ومن الناس من سلك طريقا اخر وهو ان الشغل ان وجب
النسيان فالترك للنسيان ونما ادعى الظهور في الدلالة على النسيان وليس
كذلك بل الظاهر يتعلق الحكم بالذكور لفظا وهو الشغل. فتمنا الى المحان
بطحان اسم موضع بقوله المحدثون بضم الباء وذكر غيرهم فيه النعم في الباء والكسر
في الطاء ذول الصم. وقنوصا للصلاة وتوضا نالها قد يشعرون بصلاتهم معه
صلى الله عليه وسلم جماعة فيستدل به على صلاة الفوات جماعة. وفيه دليل
العصوية دليل على تقديم الفاتية على الحاضرة في القضا وهو واجب في البليل
من الفوات عند مالك وهي ما دون الخمس وفي الخمس خلاف مسجحت عند الشافعي
رحمهما الله. مطلقا فاذا ضم الى هذا الحديث الدليل على اشاع وقت المغرب الى
معيت الشفق لم يكن في هذا الحديث دليل على وجوب الترتيب في قضا الفوات

لان الفعل مجزؤه لا يدل على الوجوب على المختار عند الأصوليين وان ضم الى هذا
 الحديث الدليل على تضييق وقت المغرب كان فيه دليل على وجوب تقديم النية
 على الحاضرة عند ضيق الوقت لانه لو لم يخرج الحاضرة عن وقتها لفعل
 ما ليس بواجب فالدلالة من هذا الحديث على حكم الترتيب بيني على وجه احسن
 الدليلين على الاخر في امتداد وقت المغرب باب فضل الجماعة وجوبها
 الحديث الاول عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال صلاة الجماعة افضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة الا ان كان
 عليه من وجوه احدها استدلاله على صحة صلاة الفرد وان الجماعة ليست
 بشروط ووجب الدليل منه ان لفظة افعل تقتضي الاشتراك في الاصل مع التفاضل
 في احد الحائزين وذلك يقتضي وجود فضيلة في صلاة الفرد وما لا يصح فلا
 فضيلة فيه ولا يقال انه قد ترد متعده افعل من غير اشتراك في الاصل لان هذا
 انما يكون عند الاطلاق وانما التفاضل بزيادة عدد يقتضي وان كان كقول
 جزم ووردت عليه اجزاء اخرى اقلنا هذا العدد يزيد على ذلك بكذا وكذا
 من الاحاد فلا بد من وجود اصل العدد وجزم معلوم في الاخر ومثل هذا ولعله
 اظهر منه ما في جاف الرواية الاخرى تريد على صلاة وحده او تضاعف فان ذلك
 يقتضي ثبوت شي زاد عليه وعذر بضاعف نعم يمكن من قال بان صلاة الفرد من
 غير عذر لا تضاعف وهو داود على ما نقل عنه ان يقول ان التفاضل بين صلاة
 الفرد وفردا في جماعة وليس يلزم اذا وجدنا محلا صحيحا للحديث اكثر
 من ذلك عن هذا بان الفرد معروف بالالف واللام فاذا قلنا بالعموم
 دل ذلك على فضيلة صلاة الجماعة على صلاة كل فرد يدخل تحت الفرد المصل من
 غير عذر ان كان قد ورد في هذا الحديث التفضيل بسبع وعشرين درجة
 وفي غيره التفضيل بخمسة وعشرين جزءا فيقول في طريق الجمع ان الدرجة اقل من الجزء
 فيكون الخمسة والعشرون جزءا سبعة وعشرين درجة وقيل بل هي تختلف
 باختلاف الجماعات ولو صاف الصلاة فاكثرت فضيلته كان الترميضا عنه مما
 قلت فضيلة وقبل الله تختلف باختلاف الصلوات فاعظم فضله منها عظم اجرة

وما يقتض عن غيره نقص اجرة ثم قيل بعد ذلك الزيادة للصبح والعصر وقيل للصبح
 والعشاء وقيل لمختلف باختلاف الاماكن بالمسجد منع غيره الثالث
 وقع تحت في ان هذه الدرجات هل هي بمعنى الصلوات فتكون صلاة الجماعة
 بمثابة خمس وعشرين صلاة او سبع وعشرين او يقال ان لفظ الدرجة والجزء
 لا يلزم منهما ان يكون بمقدار الصلاة والاول هو الاظهر لانه وزد ميثاقا في بعض
 الروايات وكذلك لفظة تضاعف مشعرة بذلك الراية استدلاله بعضهم
 على تساوي الجماعات في الفضل وهو ظاهر من ذهب مالك رحمه الله قيل وجه
 الاستدلال انه لا مدخل للقياس في النضال وتقرى الحديث ادا دل على
 الفضل بمقدار معين مع امتناع القياس اقضي ذلك الاستواء في العدد المخصوص
 ولو قرر هذا بان يقال دل الحديث على فضيلة الجماعة بالعدد المعين فيدخل
 تحت كل جماعه ومن حملها الجماعة الكبرى والجماعة الصغرى والتقدير فيهما
 واحد يقتضي العموم كانه وجه ومذهب الشافعي رحمه الله زيادة الفضيلة
 بزيادة الجماعة وفيه حديث يوضح بذلك ذكره ابو داود صلاة الرجل مع الرجل
 افضل من صلاة وحده وصلاة مع الرجلين افضل من صلاة مع الرجل الحديث
 الحديث الثاني عن اي هوربه رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاة في بيته وفي سوقه خمسة وعشرين
 ضعفا وذلك انه اذا تواضعا فاحسن الوضوء خرج الى المسجد لا يخرج الا الصلاة
 لم يخط خطوة الا رفعت له يادرجه وخط عنه مائة خطبة فاذا صلى لم تزل الملائكة
 تصلي عليه مادام في صلاة اللهم صل عليه اللهم اغفر له اللهم ارحمه ولا يزال في صلاة
 ما انتظر الصلاة عليه من وجوه ان لنا ان يقول هذا الثواب
 المقيد لا يحصل بخورد صلاة الجماعة في البيت وذلك بناء على ان قواعد
 ان اللفظ اعني قوله وذلك انه يقتضي تعليل السابق وهذا ظاهر لان التقدير وذلك
 لانه وهو مقتضى التعليل وسباق اللفظ في نظائر هذا اللفظ يقتضي ذلك
 ان محل الحكم لا بد ان يكون علته موجودة كونه وهذا ايضا متفق عليه وهو ظاهر
 ايضا لان العلة لولم تكن موجودة في محل الحكم كانت احثية عنه فلا يحصل

الحكم

التحليل بها والثالث انه ان ما ثبت على مجموع لا يلزم حصوله في بعض ذلك المجموع الا
 اذا دل الدليل على الغايب بعض ذلك المجموع وعدم اعتباره فيكون وجوده كونه
 ومعنى ما عداه معتبرا لا يلزم ان يثبت الحكم على بعضه فاذا اقررت هذه التوابع
 فاللفظ يقتضي ان النبي صلى الله عليه وسلم حكم بمضاعفة صلاة الرجل في الجماعة
 على صلاته في بيته وسوقه بهذا القدر المعين وعلى ذلك باجتماع امور منها الوضوء
 في البيت والاحتمال فيه والمشي الى الصلاة لرفع الدرجات وصلاة الملائكة
 عليه ما دام في صلاة واذا اعل هذا الحكم باجتماع هذه الامور فلا بد ان يكون
 هذه الامور موجودة في محل الحكم فاذا كانت موجودة فكما يمكن ان يكون معتبرا
 فالاصح ان لا يثبت الحكم على بعضه ومن عيل في بيته في جماعة لم يحصل في
 صلاته بعض هذا المجموع وهو المشي الذي يرفع له الدرجات وتخطى عند الخطبات
 مقتضى القياس ان لا يحصل هذا القدر من المضاعفة له لان هذا الوصف اعني
 المشي الى المسجد مع كونه راقعا للدرجات حاطا للخطبات لا يمكن الغاوه هو
 مقتضى قياس هذا اللفظ الا ان الحديث الاخر وهو الذي يقتضي ترتيب هذا الحكم
 على مطلق صلاة الجماعة يقتضي خلاف ما قلناه وهو حصول هذا المقدار من
 الثواب لمن صلى جماعة في بيته فتصدي التطير في مدلول كل واحد من الحديثين
 بالشبهة الى العموم والخصوص ومن اعجز حجة الله ورواه انه ليس ينادي الفرض
 في الجماعة باقامتها في البيوت او معنى ذلك ولعل هذا يطرأ ما ذكرناه في الحديث
 ان هذا الذي ذكرناه امر يرجع الى المفاضلة بين صلاة الجماعة في البيوت والافتاد
 وهل تحصل المفضل في البيوت جماعة هذا القدر من المضاعفة ام لا والذي يظهر
 من اطلاقهم حصوله ولست اعني انه لا تنافس في صلاة الجماعة في البيت على الانفراد
 فيه فان ذلك لا شك فيه اما النظر في انه هل ينافس في هذا القدر المخصوص ام
 لا ولا يلزم من عدم حصول هذا القدر المخصوص من الفضيلة عدم حصول مطلق
 الفضيلة وانما تردد اصحاب الشافعي رحمه الله في ان اقامة الجماعة في غير المساجد هل
 ينادي به المطلوب فعن بعضهم انه لا يكفي اقامة الجماعة في البيوت في اقامة الفرض
 اعني ادا قلنا ان صلاة الجماعة فرض على الكفاية وقال بعضهم تكفي ادا اشهر ادى

ما
 هذا

كما لو دخلوا جماعة في السوق مثلا والاول عندى اصح لان اصل المشروعة انما كان في
 جماعة المساجد وهذا وصف معتبر لا ينافي الغاوه وليست هذه المسئلة هي التي صدرنا
 به هذا البحث اولا لان هذه نظري في ان اقامة السجدة هل ينادي بصلاة الجماعة في
 البيوت ام لا والذي خشيته اولا هو ان صلاة الجماعة في البيت هل تضاعف بالقدر
 المخصوص ام لا البحث الثالث قوله عليه السلام صلاة الرجل في جماعة تضاعف
 على صلاته في بيته وسوقه يتصدي النظر ههنا هل صلاة في جماعة في المسجد
 تفضل على صلاته في بيته وسوقه جماعة او تفضل عليها منفردا اما الحديث فمقتضاه
 ان صلاته في المسجد جماعة تفضل على صلاته في بيته وسوقه جماعة وفرادي
 بهذا القدر لان قوله صلاة الرجل في جماعة محمول على الصلاة في المسجد لا قول
 بالصلاة في بيته وسوقه لوجوبنا على اطلاق اللفظ لم يحصل للمقابلة لانه يكون
 قسم الشيء وهو باطل واذا حمل على صلاته في المسجد فقوله عليه السلام صلاته
 في بيته وسوقه علم يتناول الانفراد والجماعة وقد اشار بعضهم الى هذا بالنسبة
 الى المسجد والسوق من جهة ما ورد ان الاسواق موضع الشياطين فيها ناقصة الرتبة
 كما الصلاة في موضع المصروة لاجل الشياطين كالحمام وهذا الذي قاله وان كان
 في السوق ليس يطرد في البيت فلا ينبغي ان يتساوى فضيلة الصلاة في البيت جماعة مع
 فضيلة الصلاة في السوق جماعة في مقدار الفضيلة الذي لا يوجب الا بالتوقيف
 فان الاصل ان يتساوى ما وجد فيه مفسدة معينة مع ما لم توجد فيه تلك المفسدة
 هذا ما يتعلق بمقتضى اللفظ ولكن الظاهر مما تقتضيه السياق ان المراد تفضل
 صلاة الجماعة في المسجد على صلاته في بيته وسوقه منفردا او كانه خرج محج
 الغالب في ان من لم يحضر الجماعة في المسجد صلى منفردا او بهذا يرتفع الاشكال
 الذي قد مضاه من الاستبعاد تساوى صلاته في البيت مع صلاته في السوق جماعة فيها
 وذلك لان من اعتبر معنى السوق مع اقامة الجماعة فيه وجعله سببا لتفصال
 الجماعة فيه عن الجماعة في المسجد يلزمه تساوى ما وجدت فيه مفسدة معينة
 على ما لم يوجد فيه تلك المفسدة في مقدار التفاضل اما اذا جعلنا التفاضل بين صلاة
 الجماعة في المسجد وصلاتها في البيت والسوق منفردا فوصف السوق ههنا يلغى

دنه

تساوى

مكون

غير معتبر فلا يلزم تساوي ما فيه مفسدة مع ما لا مفسدة فيه في مقدار الشاغل
والذي يؤيد هذا أنهم لم يذكروا الشوق في الاماكن المكروه للصلاة وهذا خلاف
الحكم المستشهد بها في البحث الرابع قد قدمنا ان الاوصاف التي يمكن اعتبارها
لا يمكن الغاؤها فلينظر في الاوصاف المذكورة في الحديث وما يمكن ان يجعل
معتبراً فيها وما لا اما وصف الرجولة حيث حوز المرأة للخروج الى المسجد فمع
تساوي مع الرجل لان وصف الرجولة بالنسبة الى ثواب الاعمال غير معتبر شيئا
ولما الوصف في البيت فوصف كونه في البيت غير داخل في التعليل ولما الوصف
فمعتبر من حيث كونه هل المقصود منه مجرد كونه طاهر او فعل الطهارة فيه نظراً
ويترجح الثاني بان خديده الوضوء مستحب لكن الاظهر ان قوله عليه السلام اذا
توضأ لا يقتيد بالفعل وانما خرج مخرج الغلبة او ضرب المثال ولما احسن الوضوء
فلا بد من اعتباره وبه يستدل على ان المراد فعل الطهارة لكن يبقى ما قلناه من خروجه
مخرج الغالب او ضرب المثال وانما خروجه الى الصلاة فيشعر بالخروج لاجلها
وقد ورد في مصر حادثة في حديث اخر لا يهزه الا الصلاة وهذا وصف معتبر
وانما صالده مع الجماعة فالضرورة لا بد من اعتبارها فانها محل الحكم في البحث الخامس
الخطوة من الخاء هي الفعالة وضم الخاء ما بين قدي الماشي وفي هذا الموضع هي
مفتوحة الخاء لان المراد فعل الماشي والله اعلم الحديث الثالث عن اي هزيمة رضي
الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء
وصلاة الفجر وليعلمون ما فيها لا توهما ولو جئوا ولقد هممت ان امر بالصلاة
فتقام ثم امر رجالا فيصلي بالناس ثم انطلق معي رجال معهم حمز من حطبت الى قوم
لا يشهدون الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار الكرام عليه من وجوه اخذها
قوله عليه السلام انقل الصلاة محمول على الصلاة في جماعة وان كان غير مذكور في اللفظ
لدلالة السياق عليه وقوله عليه السلام لا توهما وقوله ولقد هممت الى قوله لان
يشهدون الصلاة وكل ذلك مشعر بان المقصود حضورهم الى جماعة المسجد
الماي انما كانت هاتان الصلاة انقل على المنافقين لقوة الداعي الى ترك حضور
الجماعة فيهما وقوة الضارف عن الحضور اما العشاء فلانها وقت الايواء الى البيوت

والاجتماع مع الاهل واجتماع ظله الليل وطلب الراحة من مشاغل السعي بالنهار
وانما الصبح فاما في وقت هذه النومة قال كانت في زمن البرد في وقت شديدا بعد
العهد بالشمس لطول الليل وان كانت في زمن الحر فهو وقت البرد والراحة من اشر حر
الشمس بعد العهد بها فلما قوى الصارف عن الفعل ثقلت على المنافقين ولما اللوم
الكامل الايمان فهو عام لزيادة الاجر لزيادة المشقة فتكون هذه الامور اعمية اي
له الى الفعل كما كانت صارفة للمنافقين ولهذا قال عليه السلام لو يعلمون ما فيهما من الاجر
والتوان لا توهما ولو جئوا وهذا لما قلنا ان هذه المشقات تكون اعمية للمؤمنين
الى الفعل البالت احلف العلماء في الجماعة في غير الجعة فتقبل سنة وهو قول
الاكثرين وقيل فرض كفاية وهو قول في مذهب الشافعي وما لك رحمه الله وقيل
فرض على الاعمال ثم اختلف بعد ذلك فقيل شرط في صحة الصلاة وهو مروي عن
داود وقيل انه رواه عن احمد والمعروف عنه انه فرض على الاعمال لاكتفاء
ليست بشرط فمن قال بانها واجبة على الاعمال قد تخفى هذا الحديث فانه ان
قبل بانها فرض كفاية فتدرك هذا الفرض قائما بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم
ومن معه وان قيل انها سنة فلا يفصل تارك السن فمتعين ان يكون فرضا على الاعمال
وقد اختلف في اجواب عن هذا على وجوه فقبل ان هذا في المنافقين ويشهد له
ما جاء في الحديث الصحيح لو يعلم احدكم انه تجر عطا سميئا او مريتين
حشيش لشهد العشاء وهذه ليست صفة المؤمنين لاسيما الكبار المؤمنين وهم
الصحابة واذا كانت في المنافقين كان الخريق للنفاق لا ترك الجماعة فلا يتم
الدليل قال القاضي عياض رحمه الله وقد قيل ان هذا في المؤمنين وانما
المنافقون فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم معرضا عنهم عالما بطوايتهم كما انه لم
يعرضهم في الخلف ولا عاقبهم معاقبة معاقبه كعب واصحابه من المؤمنين قال
شيخنا المؤلف رحمه الله واقول هذا انما يلزم اذا كان ترك معاقبة المنافقين
واجبا على الرسول لحيث تمتنع ان يعاقبهم هذا الخريق فمتعين ان يكون الكلام في
المؤمنين وانما ان يقول ان ترك عقاب المنافقين وعقابهم كان مباحا للنبي صلى
الله عليه وسلم محبوا فيه فعمل هذا لا يتعين ان يحمل هذا الكلام على المؤمنين لا يجوز



ان يكون في المناقبة لجواز معاينة عليه السلام لهم وليس في اعراضه عليه السلام
عنهم مجرد ما يدل على وجوب ذلك عليه ولعل قوله عليه السلام عند ما طلب
منه قتل بعضهم لا يحدث الناس ان هذا نقل اصحابه يشعر بما ذكرناه من التحيز
لانه لو كان يجب عليه ترك قتلهم لكان الجواب بذكر المانع الشرعي وهو ان لا يخل
قتلهم وما يشهد لمن قال ان ذلك في المناقبة عندي شيان الحديث من اوله وهو
قوله عليه السلام اتعلم الصلاة على المناقبة ووجه اخر في تقرير كونه في
المناقبة ان يقول القائل هم الرسول صلى الله عليه وسلم بالتحريم بدل على حوازه
وتركة التحريم بدل على جواز هذا الترك فاذا اجتمع لجواز التحريم وجواز
تركه في حق هؤلاء القوم وهذا المجموع لا يكون في المؤمنين ومما احيى به
عن حجة اصحاب الوجوب على الاعيان ما قاله القاضي عياض رحمه الله في الحديث
حجه على اوله لانه لا النبي صلى الله عليه وسلم هم ولم يفعل ولانه اخبرهم ان من
خلف عن الجماعة فضالة غير مجزية وهو موضع البيان واو اما الاول
فضعف جدا ان سلم القاضي ان الحديث في المؤمنين لان النبي صلى الله عليه وسلم لا
يهم الا بما يجوز له فعله لو فعله واما الثاني وهو قوله ولانه اخبرهم ان من
خلف عن الجماعة فضالة غير مجزية وهو موضع البيان فلنقال ان يقول قد يكون
بالتبصيص وقد يكون بالدلالة ولما قال عليه السلام لقد هممت الى اخوة دل على وجوب
الحضور عليهم لصلاة الجماعة فاذا دل الدليل على ان ما وجب في العادة كان شرطا
فيها غالبا كان ذكره عليه السلام لهذا الهم دليلا على وجوب الحضور وجوب
الحضور دليلا على الشرطية فيكون ذكر هذا الهم دليلا على لازمه وهو وجوب
الحضور وجوب حضوره دليلا على لازمه وهو الاشتراط فذكر هذا الهم
بيان للاشتراط بهذه الوسيلة ولا يشترط في البيان ان يكون نصا كما قلناه الا انه
لا يتم هذا الا ببيان انما وجب في العادة كان شرطا فيها وقد قيل انه الغالب ولما
كان الوجوب قد ينفلك عن الشرطية قال احمد في اظهر قوله ان الجماعة
واجبة على الاعيان غير شرط ومما احيى به عن الاستدلال الموجهين
لصلاة الجماعة على الاعيان انه اختلف في هذه الصلاة التي هم النبي عليه السلام بالمعاينة

البيان

عليها فقتل العشاء وقيل الجمعة وقد وردت المعاينة على كل واحدة منهما مفردة
في الحديث وفي بعض الروايات العشاء والخبر فاذا كانت هي الجمعة والجماعة شرط
فيها لم يتم الدليل على وجوب الجماعة مطلقا في غير الجمعة وهذا يحتاج ان ينظر في تلك
الاحاديث التي ثبتت فيها تلك الصلاة انها الجمعة او العشاء او الخبر فان كانت
احاديث مختلفة قبل بكل واحد منها وان كانت حديثا واحدا اختلف فيه فقد
يتم هذا الجواب ان عدم الترجيح بين بعض تلك الروايات وبعض ان يقال ان النبي صلى
الله عليه وسلم اراد احدي الصلوات اعني الجمعة او العشاء مطلقا فعلى تقدير ان تكون
هي الجمعة لا يتم الدليل وعلى تقدير ان تكون هي العشاء لا يتم الدليل فاذا تردد الحال وقف
الاستدلال ومما احيى به عن الاستدلال ان هذا الوعيد بالخبر قد اورد في صلاة
معينة وهي العشاء او الجمعة او الخبر فانما يدل على وجوب الجماعة في هذه الصلوات
فقتضي مذهب الظاهرية ان لا يدل على وجوبها في غيرها هذه الصلوات عملا بالظاهر
وترك اتباع المعنى اللهم الا ان نأخذ قوله عليه السلام انما امرت بالصلوة فتقام على
مجموع الصلاة وحينئذ يحتاج في ذلك الى اعتبار لفظ ذلك الحديث وسياقه وما
يذكر عليه فيحمل لفظ الصلاة عليه ان اريد التحريم وطلب الحق والله اعلم الرابع
قوله عليه السلام لقد هممت الى اخوة اخذ منه بقدوم الوعيد والتهديد على العقوبة
وسره ان المغسله اذ ارتفعت بالا هون من الزجر الذي يدعى الاعيان الحديث
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا استأذنت احدكم
امراته الى المسجد فلا يمنعها قال فقال لبال بن عبد الله والله لم يمنع قال فاقبل عليه
عبد الله فسيده شيئا سيديا ما سمعته شيئا مثله وقال اخبرك عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم ويقول والله تمنع من وفي لفظ لا تمنعوا اما الله مشاجد الله
الحديث صريح في النهي عن المنع للنساء من المساجد عند الاستئذان
في الرواية الاخرى لا تمنعوا اما الله يشعر ايضا بطلبه من الخروج فان المانع انما
يكون بعد وجود مقتضى ويلزم من النبي عن منعه من الخروج اباحت له لانه
لو كان مستعاضا لم ينه الرجال عن منعه منه والحديث علم في النساء ولكن
الفتاء قد خصصوه بشروط وحالات منها ان لا يتطيقن وهذا شرط مذكور

بالاول

في الحديث في بعض الروايات ولخرجت ثقات وفي بعضها اذا شهدت احدا كان
العشاء فلا تطيب تلك الليلة وفي بعضها اذا شهدت احدا كان المسجد فلا تطيب
ويلحق بالطيب ما في معناه فان الطيب انما منع منه لما فيه من تحريك داعية الرجال
وشهواتهم وما يكون سببا لتحريك شهوة المرأة ايضا فالا كان موجبا لهذا المعنى
الحق به وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اما المرأة اصاب غورا فلا تشهد
معنا العشاء الاخرة وقد لحق به ايضا حسن الملايش والريثه والطيب وما خضع به بعضهم هذا
في الريثه وجمال بعضهم قول عائشة رضي الله عنها في الصحيح لو ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم راي ما احدث النساء بعده لمنعهن المساجد كما منعت نسا بني اسرائيل
على هذا يعني احداث حسن الملايش والريثه والطيب وما خضع به بعضهم هذا
الحديث ان منع الخروج للمسجد للمرأة الجميلة المشهورة وما ذكره بعضهم مما يقتضي
التخصيص ان يكون الليل وقد ورد في كتاب مسلم ما يشعر بهذا في بعض طرقه ولا
تمنعوا النساء من الخروج الى المساجد بالليل فالتخصيص بالليل قد يشعر بما قال ومما
قل ايضا في تخصيص هذا الحديث ان لا يراحم الرجال والجملة فذا هذا كله
النظر الى المعنى فما اقتضاه المعنى من المنع جعل خارجا عن الحديث وخضع العموم
به وفي هذا زيادة وهو ان النص وقع على بعض ما استوفى التخصيص وهو عدم
الطيب وقل ان في الحديث دليلا على ان الرجل منع امراته من الخروج الا بآذنه
وهذا ان اخذ من تخصيص النبي للخروج الى المساجد وان ذلك يقتضي بطريق
المعروف جواز المنع في غير المساجد فقد يعترض عليه ان هذا تخصيص الحكم بالقلب
ومفهوم القلب ضعيف عند اهل الاصول ويمكن ان يقال في هذا ان منع الرجال
للنساء من الخروج مشهور معتاد وقد قررنا عليه فانما علق الحكم بالمساجد لبيان محل
الجواز واخرجه عن المنع المستمر المعلوم فيبقى ما عداه من المنع وعلى هذا فلا يكون
منع الرجال لخروج امراته لغير المسجد ما خود من عقيد الحكم بالمسجد ويمكن
ان يقال فيه وجه اخر وهو ان في قوله عليه السلام ايها الله مساجد الله مناسبة
تقتضي الاباحة اعني كونها ايها الله بالنسبة الى خروجهن الى مساجد الله ولهذا كان
التعريض اما الله او وقع في النفس من التعريض بالنساء لو قيل واذا كان مناسبا امكن

ان يكون علة للجواز فاذا انتهى الحكم لان الحكم نزول بزوال علته واخذ من انكار عبد الله
ابن عمر علي والله وسببه اياه ناديب المعترض على السنن براهه وعلى العالم بهواه
وناديب الرجل والله وان كان كثيرا في تعريض المنكر وناديب العالم من تعلم عنده
اذا تكلم بما لا ينبغي وقوله قال بلال بن عبد الله هذه رواية ابن شهاب عن سالم
ابن عبد الله وفي رواية ورقاء عن عمر بن الخطاب عن ابن عمر قال ان له يقال له وقد
ولعبد الله بن عمر ابنا منهم بلال ومنهم واحد الحديث الخامس عن عبد الله
ابن عمر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد الجمعة وركعتين بعد
العشاء وفي لفظ فاما المغرب والعشاء والجمعة ففي بيته وفي لفظ ان ابن عمر قال
حديثي حفصة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصل سجدة خفيفة بعد ما يطلع
الخبر وكانت ساعده لا تدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فيها هذا الحديث يتعلق
بالسنن الرواتب التي قبل الفريضة وبعدها ويدل على هذا العدد منها وفي تقديم
السنن على الفريضة واخبارها عنها معنى لطيف مناسب لما في القديم فلان الانسان
يشغل بامور الدنيا واسبابها فتكثف النفس من ذلك لخالة بعيدة عن حضور
القلب في العبادة والخشوع فيها الذي هو روحها فاذا قدمت السنن على الفريضة
ناشت النفس بالعبادة وتكثفت لخالة تقرب الخشوع فدخل في الغرض على
حالة حسنة لم تكن تحصل له لو لم تقدم السنن فالنفس يحول على التكيف
بما هي فيه لا سيما اذا كثرا وطال وورد لخالة المناقاة لما قبلها قد نحو الترخالة
السابقة او تضعفه واما السنن المتأخرة فقد ورد ان النوافل جارية لتقصان
الفرائض فاذا وقع الفرض سبب ان يكون بعد ما يجبر خلافيه ان وقع وقد اختلفت
الاخايب في اعداد ركعات الروايات فعلا وقولا واختلفت مذاهب الفقهاء في
الاختيار لتلك الاعداد والمروي عن مالك رحمه الله انه كان لا يوقت في ذلك قال
ابن القاسم صاحبها وانما يوقت في هذا اهل العراق والحق والله اعلم في هذا الباب
اعني ما ورد فيه احاديث بالنسبة الى التطوعات والنوافل المرشلة ان كل حديث
صحيح يدل على استحباب عدد من هذه الاعداد وهيبة من الهيئات او نوافله من النوافل
يعمل به في استحبابه ثم تختلف مراتب ذلك المستحب فاما كان الدليل على ما ذكره

أما بما لا زمت، فعلاً أو بكثرة فعله وإثباته دلالة اللفظ على ما ذكر حكم فيه تعلوا
مرتبة في الاستحباب وما نقض عن ذلك كان بوجه في المرتبة وما ورد فيه حديث
لا يمتد إلى الصلوة فإن كانت حسناً عمل به إلا يعارضه صحيح أقوى منه وكان
مرتبة ناقصة عن هذه المرتبة الثانية أعني الصحيح الذي لا يرد عليه ولم يرد
اللفظ في طلبه وما كان ضعيفاً لا يدخل في حيز الموضوع قال أحدث شعراً
في الدين منع منه وإن لم يحدث فهو محل نظر لحتمل أن يقال أنه مستحب لا دخوله تحت
العمومات المقضية لفعل الخير واستحباب الصلاة وتحتل أن يقال أن هذه الخصوصيات
بالوقت أو الحال والهيئة واللفظ المخصوص تحتاج إلى دليل خاص يقتضي استحبابه
نخصوصه وهذا أقرب والله أعلم وههنا تنبيهات الأول أنا حيث قلنا في
الحديث الضعيف أنه تحتمل أن يعمل به لدخوله تحت العمومات فتشروطه أن لا يقوم
دليل على المنع منه أخض من تلك العمومات مثاله الصلاة المذكورة في ليلة الجمعة
من رجب لم يصح الحديث ولا حسن فزار فعلها أدرجاً لها تحت العمومات الدالة
على فضل الصلاة والتسبيح لم يستقم لأنه قد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
أن تحضر ليلة الجمعة بقيام وهذا أخض من العمومات الدالة على فضيلة مطلق الصلاة
الماء أن هذا الاحتمال الذي قلناه من جواز أدرجها تحت العمومات يريد به في
الفعل لا في الحكم باستحباب ذلك الشيء المخصوص بعبقته الخاصة لأن الحكم باستحبابه
على هيئة الخاصة تحتاج دليلاً شرعياً عليه ولا بد خلاف ما إذا فعلنا على أنه
من جملة الخيرات التي لا تختص بذلك الوقت ولا تلك الهيئة وهذا هو الذي قلنا
باحتماله أن الساعات قد منعنا أحداث ما هو شعور في الدين ومثاله ما أحدثه
الروافض من عيد ثالث سموه عيد الغدير وكذلك الاحتجاج واقامة شعائره في وقت
مخصوص على شيء لم يثبت شرعاً وقد يمتنع ذلك أن تكون العبادة من جهة الشرع
مرتبة على وجه مخصوص فيريد بعض الناس أن يحدث فيها أمراً آخر لم يرد به شرع
زاعماً أنه يدرج تحت عموم هذه الاستقامة لأن الغالب على العبادات التقيد
وما خذها التوقيف وهذه الصورة حيث لا يدل دليل على كراهة ذلك الحديث
أو منعه فاما إذا دل فهو أقوى في المنع وأظهر من الأول ولعل مثال ذلك ما ورد

وأما ما لا زمت
وأما ما لا زمت

في رفع اليد في القنوت فانه قد صح رفع اليد في الدعاء مطلقاً فقال بعض الفقهاء برفع اليد
في القنوت لأنه دعا فندرج تحت الدليل الذي يقتضي استحباب رفع اليد في الدعاء
وقال غيره بكراهة لأن الغالب على هيئة العادة والتعب والتوقيف والصلوة تصان
عن زيادة عمل غير مشروع فيها فادام ثبت الحديث في رفع اليد في القنوت كان الدليل
الدال على صيانة الصلاة عن العمل الذي لم يشرع أخض من الدليل الدال على رفع اليد
في الدعاء الرابع ما ذكرناه من المنع فإدراكه يكون منع حرمانه وإن كان منع كراهية فاعل
ذلك مختلف بحسب ما يفهم من بعض الشرع من التشديد في الابتداء بالنسبة إلى ذلك
الحسن والتخفيف الآخر إذا نظرنا إلى المدعى المتعلقة بأمور الدنيا لا بأمور الآخرة
المتعلقة بأمور الأحكام الفرعية ولعلنا أعني المدعى المتعلقة بأمور الدنيا لا بأمور الآخرة
أصلاً بل كبر منها تجزئ منه بعدم الكراهة وإذا نظرنا إلى المدعى المتعلقة بالأحكام
الفرعية لم يكن مساوية للمدعى المتعلقة بأصول العقائد فهذا ما يمكن ذكره في
هذا الموضع مع كونه من المشكلات القوية لعدم الضبط فيه بتواضع تقدم
ذكرها للناس بقى وقد تبين للناس في هذا الباب شيئاً شديداً حتى بلغني أن بعض
المالكية من في ليلة من إحدى الملتى الرغائب أغني التي في رجب والتي في شعبان
يقوم بصلوئها وقوم عاكفين على محرم لحسن حال العاكفين على المحرم على حال
المصلين لتلك الصلاة وعلى ذلك بأن العاكفين على المحرم عالمون بأنهم من يكون للعصية
فيخرج لهم الاستغفار والتوبة والمصلون لتلك الصلاة مع امتناعها عنه معتدول
أهم في طاعة فلا يتوبون ولا يستغفرون والتباين في هذا يرجع إلى الخوف الذي ذكرناه
وهو أدرج الشيء المخصوص تحت العمومات أو طلب دليل خاص على ذلك الشيء
الخاص وميل المالكية إلى هذا الثاني وورد عن السلف الصالح ما يؤيده في مواضع لا
تري أن ابن عمر رضي الله عنهما قال في صلاة الصلوة أنها بدعة لأنه لم يثبت عنده فيها
دليل ولم يرد أدرجها تحت عمومات الصلاة لتخصيصها بالوقت المخصوص وذكره
قال في القنوت الذي كان يفعله الناس في عصره أنه بدعة ولم يرد أدرجها تحت
عمومات الدعاء وذكرنا ما روي الترمذي من قول عبد الله بن المغيرة لا بدعة في الخبر
بالسنة أياك والحديث ولم يرد أدرجها تحت دليل عام وكذلك ما جاء عن ابن مسعود

رضي الله عنه فيما خرج الطبراني بسنده عن قيس بن ابي حازم قال ذكر لابن مسعود
قال من جالس الليل ويقول للناس قولوا كذا وقولوا كذا فقال اذا رايتوه فاخبروني
قال فاخبروه فاجاب عبد الله متفقا فقال من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فانا عبد الله
ابن مسعود تعلمون انكم لا هدي من محمد صلى الله عليه وسلم واصحابه يعني وانكم
لمتعطلون بذي ضلالة وفي رواية لقد جئتم بيدي عتي ظمأ اول قد فضلت اصحاب
محمد صلى الله عليه وسلم عليا فهدى ابن مسعود انظر هذا الفعل مع امكان اذ راجع تحت
عموم فضيلة الذكر علي ان ما حكينا في الفتوت والجهل بالبسلة من اب الزيادة في
العبادات الحامس المصنف ذكر حديث ابن عمر في باب صلاة الجماعة وليس يظهر
له مناسبة فان كان اراد ان قول ابن عمر صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم معناه
انه اجتمع معه في الصلاة فليست الدلالة على ذلك قوية فان البغية مطلقا اعم من البغية
في الصلاة وان كان محتملا لما يقتضي ان لم يرد ذلك انه اورد عقبه حديث عائشة
رضي الله عنها انها قالت لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل اشدها هذا
منه علي ركعتي الفجر وهذا لا يتعلق به صلاة الجماعة حدث السادس عن عائشة
رضي الله عنها انها قالت لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل اشدها
تعاها منه علي ركعتي الفجر وفي لفظ لمسلم ركعتا الفجر جرت من الدنيا وما فيها وهو
حدث عائشة رضي الله عنها المقدم الذكر كما فيه دليل على ان ركعتي الفجر وعلو شأنها
في الفضيلة وقد اختلف اصحاب مالك وبقوله في انما سنة او فضيلة بعد اصطلاحهم
على الفرق بين السنة والفضيلة وذكر بعض المتأخرين منهم فانوا في ذلك وهو ان ما
واضب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من طهره في جماعة فهو سنة وما لم يواظب
عليه وعده في نوافل الخير فهو فضيلة وما واظب عليه ولم يطره وهذا مثل ركعتي
الفجر فبقية قول ان احدهما انه سنة والثاني انه فضيلة في التسميات على وضع
راجعا الى اصطلاح فالامروية قريبت قال لكل احد ان يصطلم في التسميات على وضع
براه وان كان راجعا الى اختلاف في معنى فقد ثبت في هذا الحديث تاكيد امر ركعتي
الفجر بالواظب عليها ومقتضاها كما استحبها فليقلبه ولا يخرج عن اسميتها ان
سنة وان اراد انهما متعاكضان فليقلبهما واظب الرسول صلى الله عليه وسلم

سنة
مطلوهم

عليه السلام في الجماعة فلا شك ان رب الفضائل تختلف فان قال قائل انما سمى السنة
اعلاها رتبة رجع ذلك الى الاصطلاح والله اعلم عن خابرين عبد الله ان عمر بن
الخطاب جاب يوم الحديف بعد ما غابت الشمس فجعل يستب كما اقرئ وقال رسول الله
ما كنت اصل العصر حتى كادت الشمس تغرب فقال النبي صلى الله عليه وسلم والله
ما صليتها قال فتمنا الى نحران فوضا للصلاة وتوضا لها فصل العصر بعد ما غابت
الشمس ثم صلي بعدها المغرب **باب** في ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة
عن ابن مسعود رضي الله عنه قال لم ير الا ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة
المختار عند اهل الاصول ان قوله لم ير يرجع الى امر النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك
امرنا ونهانا لان الظاهر انصرافه الى من له الامر الشرعي ومن يلزم اشاعته ومن
لحق بقوله وهو الرسول صلى الله عليه وسلم وفي هذا الموضع زيادة على هذا وهو
ان العبادات والتعديرات فيها لا تؤخذ الا بتوقيف والحديث دليل على الايمان
في لفظ الاقامة ويخرج عنه التكبير الاول فانه مثنى والتكبير الاخير ايضا
وابو جعفر خالف وقال بان الفاظ الاقامة مشاة كالاذان واختلف مالك
والشافعي في موضع واحد وهو لفظ قد قامت الصلاة فقال مالك انه مفرد وظاهر
هذا الحديث يدل له وقال الشافعي انه مثنى للحديث الاخر وهو قوله امر
بلا ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا الاقامة اي اللفظ قد قامت الصلاة
ومذهب مالك مع ما مر من الحديث قد ايدى جعل اهل المدينة وعلمهم وعمل اهل
المدينة في مثل هذا قوي لان طريقة النقل والعادة في مثله ستضي شيوع العمل
وانه لو كان غير لعلم به وقد اختلف اصحاب مالك في ان اجماع اهل المدينة حجة
مطلقا في مسائل الاجتهاد او تختص ذلك بما طريقة النقل والانتشار كالاذان
والاقامة والصاع والمذ والافات وعدم اخذ الزكاة من الخضراوات وقال
بعض المتأخرين منهم والصحيح التعميم وما قاله غير صحيح عندنا جزئا ولا فوق
في مسائل الاجتهاد بينهم وبين غيرهم من العلماء ولم يتم دليل العزيمة على بعض
الامة نعم بما طريقة النقل اد اعلم ان الصلاة وعدم تغييره واقضت العادة ان يكون
مشروعا من صاحب الشرع ولو بالقرين عليه فلا استدلال به قوي يرجع الى امر

عادي والله اعلم وقد يستدل بهذا الحديث على وجوب الاذان من حيث انه اذا
امر الوصف لزم ان يكون الاصل مأمورا به وظاهر الامر الوجوب وهذا مسئلة
اختلف فيها المشهور ان الاذان والاقامة ستان وقبلهما فرضان على الكفاية
وهو قول الاضطجعي من اصحاب الشافعي وقد يكون له تمسك بهذا الحديث
كما قلنا الحديث السابق عن ابي جعفر وهب بن عبد الله السوائي قال كنت
النبي صلى الله عليه وسلم في قبة له حمرا من ادم قال فخرج بالان وضوءا من ناضح
ونابل قال فخرج النبي صلى الله عليه وسلم عليه حلة حمرا كان في انظر الى ناضح
شاقه قال فتوضا واذن بلال قال فجعلت اتبع فاه ههنا وههنا يقول بمسألة شالا
يقول حي على الصلاة حي على الفلاح ثم ركعت له عشرة فتقدم وصل الظهر ركعتين
ثم نزل يصلي ركعتين حتى رجع الى المدينة فواسه في ابي جعفر وهب بن عبد الله هو
المشهور وقيل وهب بن جابر وقيل وهب بن وهب والسوائي في نسبه مضموم
الشيخ ممدود نسبه الى سواه من عامر بن صعصعة مات في اماراة بشر بن مروان الكوفة
قبل سنة اربع وسبعين ^و عليه من وجوه احادها قوله فخرج بالان وضوءا
وهو مفتوح الواو بمعنى الماء وهل هو اسم لمطلق الماء او يقيد الاضافة الى الوضوء
فيه نظر قد مر وهو اسم من ناضح ونابل النضج الرش قيل معناه ان بعضهم كان
ينال منه مالا يفضل منه شي وبعضهم كان ينال منه ما ينضجه على غيره ويشهد له
الرواية الاخرى في الصحيح ورايت بلالا يخرج وضوءا فرايت الناس يتدرون
دال الوضوء من اصاب منه شيئا فتمسح به ومن لم يصب منه اخذ من بلال يد صاحبه
فقال يوحى من الحديث التماس البركة مما لا يسه الصالحون مما لا يسه فانه ورد
في الوضوء الذي توضع منه النبي صلى الله عليه وسلم ويجدي بالعني الى سائر ما لا يسه
الصالحون ^{ال} قولا فجعلت اتبع فاه ههنا وههنا وهاهنا يد ميمنا وشالا
على استدارة المودن للاسراع عند الدخا الى الصلاة وهو وقت التلفظ
بالجعلتين وقوله حي على الصلاة حي على الفلاح يتبين وقت استدارته وانه وقت
الجعلتين واختلفوا في موضعين احدهما انه تكون قدماه قارين مستقبلين
القبلة ولا يلتفت الا بوجهه دون بدنه او يستدير كله الثاني هل يستدير مرتين

احدا ههنا عند قوله حي على الصلاة حي على الصلاة والاخرى عند قوله حي على الفلاح
حي على الفلاح ويلفت يمينا ويقول حي على الصلاة مرة ثم يلتفت شمالا ويقول حي
على الصلاة اخرى ثم يلتفت يمينا ويقول حي على الفلاح ويلفت شمالا ويقول
حي على الفلاح وهذا الوجهان منقولان عن اصحاب الشافعي رحمهم الله وقد رجع
هذا الثاني بان يكون لكل جهة نصيب من كل كلمة وقيل انه احتيازا للقال والاقرب
الى لفظ الحديث عندي هو الاول الرابع ثم ركعت اي اثبت في الارض يقال ركعت
التي اركزة بضم الكاف في المستقبل ركزا والعنزة قيل هي عصا في طرفها راج وقيل
الحربة الصغيرة الخامسة فيه دليل على استحباب وضع السترة للصلي حيث
تحشى الموركا الصخر ودليل على الاكتفاء في السترة بمثل غلظ العترة ودليل
على ان المورز من وراء السترة غير ضار السادس قوله ثم يصلي ركعتين حتى
رجع الى المدينة هو اخبار عن قصره صلى الله عليه وسلم الصلاة ومواظبته
على ذلك وذلك دليل على ان القصر على الاتمام وليس دليلا على وجوبه الا على
مذهب من يرى ان افعاله عليه السلام على الوجوب وليس المختار في علم الاصول
السابعة لم يتبين في هذه الرواية موضع اجتماعه بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد
تبين ذلك في رواية اخرى قال فيها اثبت النبي صلى الله عليه وسلم بمكة وهو بالابطح
في قبة حمرا من ادم وهذه الرواية المبينة معينة لغاية زيادة فانه في الرواية
الاولى المشبهة بخوان ان يكون اجتماعه بالنبي صلى الله عليه وسلم في طريقه الى
مكة قبل وصوله اليها وعلى هذا يشك كل قوله فلم يزل يصلي ركعتين حتى
رجع الى المدينة على مذهب بعض الفقهاء من حيث ان السفر يكون له نهاية
يواصل اليها قبل الرجوع اما اذا تبين انه كان الاجتماع بمكة فيخوز ان يكون
صلاة الظهر التي ادركها ابتداء الرجوع ويكون قوله حتى رجع الى المدينة ن
انتهاء الرجوع كـ ^{عن} عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم انه قال ان لا يؤذن ليلا فكلوا واشربوا حتى تشبعوا اذان
ابن ام مكتوم في الحديث دليل على اتحاد مودنين في المسجد الواحد وقد
استحب ذلك اصحاب الشافعي رضي الله عنهم واما الاقتصار على مودن واحد

الله
على

غير مكروه وفرق بين ان يكون الفعل تركه مكروهاً اما الزيادة على مودن فليس
في الحديث تعرض له ونقل عن بعض اصحاب السانعي انه تكسرة الزيادة على اربعة
وهو ضعيف وقد دلت على انه اذا تعدد المودنون فالمسحوب ان يترتبوا واحداً
بعد آخر اذا اتسع الوقت لذلك كما في اذان بلال وابن ام مكتوم رضي الله عنهما
فانهما وقعا مترتين لكن في صلاة يتسع وقت اذانها كصلاة الجمر واما في المغرب
فلم ينقل فيها مودنان والفقهاء من اصحاب السانعي قالوا يخبرون بين ان يودن كل واحد
منهم في زاوية من زوايا المسجد وين ان يجمعوا ويودنون دفعة واحدة وفي
الحديث دليل على جواز الاذان للصبح قبل دخول وقتها وهو مذهب مالك والشافعي
رحمهما الله والمنقول عن اي حنفية حكاية قياساً على شابر الصلوات والذين قالوا
بحجواز الاذان للصبح قبل دخول وقتها اختلفوا في وقته وذكر بعض اصحاب السانعي
انه يكون في وقت السحر من الجمر الصادق والكاذب قال ويكره التقدم على ذلك
الوقت وقد يؤخذ من الحديث ما يقرب هذا وهو ان قوله صلى الله عليه وسلم ان
بلا لا يودن بلال اخبار تتعلق به فايده للسامع قطعاً وذلك اذا كان وقت الاذان
مستتباً محتملاً لان يكون عند طلوع الجمر في ان ذلك لا يمنع الاكل والشرب
الا عند طلوع الجمر الصادق وذلك يدل على تقارب وقت اذان بلال من الجمر
وفي الحديث دليل على جواز ان يكون المودن اعني قال ابن ام مكتوم كان اعني
على جواز تقليد الاعني البصير في الوقت او جواز اجتهاده فيه
قال ابن مكتوم لا بد له من طريق يرجع اليه في طلوع الجمر وذلك اما شامع ممن يصير او
اجتهاداً وقد جاز في الحديث وكان لا يودن حتى يقال لها صحت اجبت فهذا يدل
على رجوعه الى البصير ولو لم يرد ذلك لم يكن في هذا هذا اللفظ دليل على جواز
رجوعه الى الاجتهاد بعينه لان الدال على احد الامرين شيئاً لا يدل على واحد
منهما معينا واسم ابن مكتوم فيما قبل عمرو بن قيس والله اعلم
عن اي سعيد الحذري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا سمعتم المودن فتقولوا مثل ما يقول عليه من وجهه ما احببه
المودن مطلوبة بالاتفاق وهذا الحديث دليل على ذلك ثم اختلف العلماء في كيفية

الاجابة

الاجابة وظاهر هذا الحديث ان الاجابة تكون بحكاية لفظ المودن في جميع
الفاظ الاذان وذهب السانعي رحمه الله الى ان يسمع المودن بدل الجعلة للحولقة
ويقال للحولقة لحديث ورد فيه وقدمه على الاقل خصوصاً وعموم الاول
وذكر فيه من المعنى ان الاذكار الخارجة عن الجعلة تحصل ثوابها بذكرها
فيترك السامع والمودن في ثوابها اذا احكامها السامع واما الجعلة فتصودها
الدعا وذلك حصل من المودن وحده والحصل مقصوده من السامع فعرض عن الثواب
الذي يقوته بالجعلة الثواب الذي يحصل له بالحولقة ومن العلماء من قال بحكمة الى اخر
الشهدين فقط الثاني المختار ان يكون حكاية قول المودن في كل لفظة الاذان عقيب
قوله وعلى هذا فنقله اذا سمعتم المودن يحول على سماع كل كلمة من ثوابها فالتاقيضي التعقيب
فاذا حمل على ما ذكرناه انقضى تعقيب قول المودن بقول الحائكي السامع اختلفوا
في انه اذا سمعه في حالة الصلاة هل يجب ام لا على ثلاثة اقوال للعلماء احدها
انه يجب لعوم هذا الحديث والثاني لا يجب لان الصلاة يشغل كما ورد والثالث
الفرق بين النافله والفريضة فيجب في النافله دون الفريضة لان امر النافله اخف
وذكر بعض منسني اصحاب السانعي انه هل يكره اجابته في الاذكار التي في الاذان
اذا كان في الصلاة وجهين مع الجزم بانها لا تبطل فهذا ينبغي ان يخص بما اذا كان في غير
قراء النافله واما الجعلة فاما ان يجب لمنظرها او بالحولقة فان اجاب للحولقة
لم تبطل لانه ذكرها في غيرها من الذكر الذي في الاذان وان اجابها لمنظرها بطلت الا
ان يكون ناسياً او جاهلاً بانه يبطل الصلاة وذكروا اصحاب مالك في هذه الصورة قولين
اعني اذا قال حي على الصلاة هل تبطل والدين قالوا بالبطان علموه بانه مخاطبة اذمين
فا بطلت خلفه بقية الفاظ التي هي ذكر والصلاة محل الذكر ووجه من قال
بعدم البطان ظاهر هذا الحديث وعمومه ومن جهة المعنى ان لا يقصد بقول حي على
الصلاة دعا الناس بل حكاية الفاظ الاذان في الحديث دليل على ان لفظ
المثل لا يقتضي المساواة من كل وجه فانه قال فتقولوا مثل ما يقول المودن ولا يرد ذلك
مثالته في كل اوصافه حتى رفع الصوت قيل في مناسبه جواب الجعلة ان
الحولقة انه لما دعاهم الى الحضور اجابوا بقوله لا حول لنا ولا قوة الا بالله اي بونه

وبأشده والحول والقوة ليسا مترادين فالقوة التقوية على الشئ والحول الاعتماد في
 تحصيله والمحاولة لله والله اعلم **باب استقبال القبلة**
 الحديث الأول عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه يومي برأسه وكان ابن عمر يفعلونه وفي رواية
 كان يوتر على بعيره ولم يزل غير انه لا يصلي عليها المكتوبة وللخاري الا الفريضة
 الكلام عليه من وجوه احدها التيسير بطلق على صلاة النافلة وهذا الحديث
 منه فتواه يسبح اي يصلي النافلة وربما اطلق على مطلق الصلاة وقد فسره قوله تعالى
 فسبح محمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب بصلاة الصبح وصلاة العصر
 والتيسير حقيقة في قول الرجل سبحان الله فاد اطلق على الصلاة فانما من باب
 اطلاق اسم البعض على الكل كما قالوا في الصلاة ان اصلها الدعاء ثم تيسرت العبادة كلها
 بذلك لا شتما لها على الدعاء ولما لان المصلي ينزه الله سبحانه وتعالى باخلاص العبادة
 له وحده والتيسير التبره فيكون ذلك من مجاز المازنه لان التبره يلزم الصلاة
 المخلص لله تعالى وحده الثاني الحديث دليل على جواز النافلة على الراحلة وجواز
 صلاتها حيث ما توجهت بالراكب وكان السبب فيه تيسير تحصيل النوافل على العباد
 وتكثيرها قال ما ضيق طريقه قل وما اتسع طريقه سهل فامضت رحمة الله تعالى
 بالعباد ان يقلل الفريضة عليهم تسهلا لا يمكنهم ومنهم من طرق التكثير للنوافل
 تعظيما للاجر السابق لقوله حيث كان وجهه يستند منه ما قاله بعض
 الفقهاء ان جهه الطريق تكون بدلا عن القبلة حتى يخوف عنها الغير حاجه المستبر
 الحديث يدل على الايمان ومطلقه يقتضي الايمان بالركوع والسجود والتهنئة
 قالوا يكون الايمان للسجود اخفض من الايمان للركوع ليكون البذل على فوق الاصل
 وليس في الحديث ما يدل عليه ولا ينبغي وفي اللفظ ما يدل على انه لم يات بحقيقة
 السجود ان حمل قوله يومي على الايمان في الركوع والسجود **باب استدلال**
 بآثاره عليه الصلاة والسلام على التعبير على ان لو تر ليس بواجب بناء على مقدمه
 اخري وهو ان الفرض لا يقام على الراحلة وان الفرض مرادف للواجب
 قوله غير انه لا يصلي عليها المكتوبة قد يمتسك به في ان صلاة الفرض

لا تؤدي على الراحلة وليس يقوي في الاستدلال لانه ليس فيه الا ترك الفعل المخصوص
 وليس الترك بدليل على الامتناع وكذا الكلام في قوله الا الفريضة فانه انما يدل
 على ترك هذا الفعل وترك الفعل لا يدل على امتناعه كما ذكرناه وقد يقال ان دخول
 وقت الفريضة مما يكثر على المسافر فيترك الصلاة لها على الراحلة دائما مع فعل النوافل
 على الراحلة فيشعر الفرق بينهما في الجواز وعدمه مع ما يوجب به من المعنى وهو ان
 الصلوات المفروضة قليلة محصورة لا يؤدي النزول لها الى اتصال المطلوب والنوافل
 المرسلة لا حصر لها فبؤدي النزول لها الى ترك المطلوب من تكثيرها مع اشتغال
 المسافر والله اعلم الحديث الثاني عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال بينما الناس
 يتبا في صلاة الصبح اذ جاءهم اثنان فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم قد اذن لعلته اللبنة
 قران وقد امر ان يستقبل القبلة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا
 الى الكعبة يتعلق بهذا الحديث مسائل اصولية ومسائل فروعية فذكر منها ما نختصنا
 الان اما المسائل الاصولية فالمسألة الاولى منها قبول خبر الواحد وعادة الصحابة
 في ذلك اعتداد بعضهم بقول بعض وليس المعضود من هذا ان يثبت قبول خبر الواحد
 بهذا الخبر الذي هو خبر واحد قال في ذلك المسائل التي نبينه وانما المقصود بذلك
 التبيين على مثال من مثله قبول خبر الواحد ليضم اليه امثال لاخصي فثبت بالجموع
 القطع لقبول خبر الواحد **المسألة الثانية** نسخ الكتاب والسنة المتواترة
 هل يجوز خبر الواحد لا ولا اكثر من على المنع لان المقطوع لا يزال بالمطون ونقل
 عن الظاهرية جواز ذلك واستدل الجواز بهذا الحديث **مسألة** الدليل انهم علموا
 خبر الواحد ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم عليهم في الاستدلال عندي مناقشة
 ونظروا في المسألة مفروضة في نسخ الكتاب والسنة المتواترة خبر الواحد ويمتنع
 في العادة ان يكون اهل قبا مع قبا من الرسول صلى الله عليه وسلم واتباعهم له وتيسر
 من اجتهادهم ان يكون مستندهم في الصلاة الى بيت المقدس خبرا عنه صلى الله عليه وسلم
 مع طول المدة وهي ستة عشر شهرا من غير مشاهد لفعاله او مشافهة من قوله
 وكو سملت ان ذلك غير ممتنع في العادة فلا شك انه يمكن ان يكون المستند مشاهدا
 فعلا او مشاهدا قول والمحمل لا يبرهن لا يبرهن على احدهما فلا يبرهن حمل استنباطهم

لبيت المقدس على خبر عنه صلى الله عليه وسلم بل يجوز ان يكون عن مشاهدة واذا جاز
 انتفاء اصل الخبر جاز انتفاء خبر التواتر لان انتفاء المطلق يلزم منه انتفاء قبوله
 واذا جاز انتفاء خبر التواتر لم يلزم ان يكون الدليل منصوباً في المسئلة المفروضة
 فان قلت الاعتراض على ما ذكرته من وجهين احدهما ان ما ادعيت من امتناع
 ان يكون مستند اهل قباة مجرد الخبر من غير مشاهدة ان صح انما يصح في جميع فلما
 في بعضهم فلا امتنع في العادة ان يكون مستند خبر التواتر ان الشاى انما يثبت
 من جواز استنادهم الى المشاهدة يقتضى انهم ارادوا القاطع بالمطون لان المشاهدة
 طريق قطع واذا جاز انزاله للمقطع به بالمشاهدة فخذ الواحد مثله زوال المقطوع
 بخبر التواتر بخبر الواحد فانهما مستندان في زوال المقطوع بالمطون قلت
 انما الجواب عن الاول فانه اذا سلمت امتناع ذلك على جميعهم فقد انقضوا الى ان
 يجوز ان يكون مستند التواتر ومن يكون مستند المشاهدة فهو المستديرون
 لا يتعين ان يكونوا من استند الى التواتر فلا يتعين حمل الخبر عليهم فان قال قائل
 قوله اهل قبا يقتضى الجمع مقتضى ان يكون بعض من استند الى التواتر يقتضى
 الاحتجاج قلت لا شك في امكان ان يكون لكل مستندهم المشاهدة ومع هذا
 يجوز ان يتعين حمل الحديث على ما ادعوه الا ان يثبت ان مستند الكل والبعض خبر
 التواتر واستدل ذلك واما ما سأل فالجواب عنه من وجهين احدهما ان المقصود
 التنبه والمناقشة في الاستدلال بالحديث المذكور على المسئلة المعينة وقدم الغرض
 من ذلك واما اثباته بطريق القياس على المنصوص فليس بمقصود ^{انه يكون}
 اثبات جواز نسخ خبر الواحد للخبر المتواتر مقيساً على جواز نسخ خبر الواحد للمقطع
 به مشاهدة تجامع اشترائهما في زوال المقطوع بالمطون لكنهم نصبوا الخلاف
 مع الظاهرية وفي كلام بعضهم ما يدل على ان من ادعاهم لم يقبل به والظاهرية لا يقولون
 بالقياس فلا يصح استدلالهم بهذا الخبر على المدعى وهذا الوجه تختص الظاهرية
 والله اعلم رجوعاً الى الحديث ايضا في ان نسخ السنة بالكتاب
 جازي ووجه التعلق بالحديث في ذلك ان الخبر لهم ذكر انه اثر الله قرآن

واحال في النسخ على الكتاب ولم يذكر ذلك لعلمنا ان ذلك من الكتاب وليس التوجيه
 الى بيت المقدس بالكتاب اذ لا نص في القرآن على ذلك فهو السنة ويلزم من مجموع ذلك
 نسخ السنة بالكتاب والمنقول عن الشافعي رحمه الله خلافة ويعترض على هذا بوجه
 بعيدة احدها ان يقال المنشوخ كان ثابتاً بكتاب نسخ لفظة الشاى ان يقال
 النسخ كان بالسنة ونزل الكتاب على وقتها الثالث ان يجعل بيان المحل كالمفوط به
 وقوله تعالى فبما اصابكم من الضلالة فمحل فسر بامور منها التوجه الى بيت المقدس فيكون كالمأمور
 به لفظة في الكتاب ^{والجواب عن الاول والثاني بان ساق هذا الجوز يقتضى ان لا يعلم}
 نسخ من منشوخ بعينه فان هذين الاحتمالين مطردان في كل نسخ ومنشوخ ولحق
 ان هذا الجوز يقتضى القطع اليقيني بالنظر اليه الا ان تحتف القرابين في هذا الجوز
 كما في كون الحكم بالخول الى القبلة مستنداً الى الكتاب العزيز واجيب عن الثالث
 بان الاستدلال بان المين كالمفوط به في كل احكامه المستند الرابعه اختلفوا في
 ان حكم النسخ هل يثبت في حق المكلف قبل بلوغ الخطاب له وتعلقوا بهذا الحديث
 في ذلك ^{في وجه التعلق انه لو ثبت الحكم في اهل قبا قبل بلوغ الخبر اليهم لبطل ما}
 فعلوه من التوجه الى بيت المقدس فقد شرط العباد في بعضها فسطل
 على جواز الاعتم ^{قد روي خبره جواز الاجتهاد في زمن}
 الرسول صلى الله عليه وسلم او بالقرب منه لانه كان يمكن ان يقطعوا الصلاة وان ينوا
 فرحوا البناء وهو محل اجتهاد والله اعلم ^{فالا قبل}
 منها ان الوكيل اذا عزل فتصرف قبل بلوغ الخبر هل يصح تصرفه بناء على سلب
 النسخ وهل يثبت حكمه قبل بلوغ الخبر وقد نزع في هذا البناء على ذلك لا صل ولا
 بتدبير صحة والحكم هناك يكون ما خوذ بالقياس لا بالنص ^{اذا صلت}
 الامة مكشوفة الرأس ثم علت بالعتق في اثنا الصلاة هل تقطع الصلاة ام لا فمن ثبت
 الحكم قبل بلوغ العلم اليقيني فالتبشاد ما فعلت فالزمها القطع ومن لم يثبت
 لم يلزمها القطع الا ان يتراخي سترها لراستها وهذا ايضا مثل الاول وانه بالقياس
 قيل فيه دليل على جواز تنبيه من ليس في الصلاة لمن في الصلاة وان نسخ عليه



كما ذكره القاضي عياض رحمه الله وفي الاستدلال به على جواز ان يفتح عليه نظراً
لان هذا الخبر عن تحويل القبلة مخبر عن واجب او امر بترك ممنوع ومن فتح على
غيره ليس كذلك فلا يشاونه ولا يلحق به الرابع قيل فيه دليل على جواز الاجتهاد
في القبلة ومراعاة التمسك بهم الى جهة الكعبة اول وهلة في الصلاة قبل قطعهم على
موضع عنها لجامتها قد يوجد منه ان من صلى الى غير القبلة بالاجتهاد لم يثبت
له الخطا انه لا يلزمه الاعادة لانه فعل ما وحي عليه في طئه مع مخالفته الحكم في نفس
الامر كما ان اهل قبا فعلوا ما وجب عليهم عند ظنهم بقبا الامر ولم يستدفعهم ولا امروا
بالاعادة السادسة قال الطحاوي وفي هذا دليل على ان من لم يعلم بغير الله
فلم تبلغ الدعوة ولا يمكنه استعمال ذلك من غيره فالقصر غير لازم والمجدة
غير قائمة وركب بعض الناس على هذا مسئلة من اسلم في دار الحرب او اطلق في بلاد
الاسلام حيث لا يجد من يستعمله عن شرايع الاسلام هل يجب عليه ان يقضي ما من من
صلاة وصيام لم يعلم وجوبها وحكي عن مالك والشافعي الزامه ذلك او ما هذا معناه
لقد رتب على الاستعمال والبحث والخروج الى ذلك وهذا ايضا يرجع الى القياس والله
اعلم وقوله في الحديث وقد امر ان يستقبل القبلة فاستقبلوها بروي بكسر الباء
على الامر ويزوي فاستقبلوها بفتح الباء على الخبر الحديث الثامن
عن انس بن سيرين قال استقبلنا انسا حين قدم من الشام فلقيناه بعين المرفأته
يضي على جمار ووجهه من الجانب يعني عن يسار القبلة فقلت رأيتك تضل لغير
القبلة فقال لو اتي راي رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ما فعله الحديث
يذل على جواز ان يفتح على الدابة الى غير القبلة وهو كما تقدم في حديث ابن عمر وليس
في هذا الا زيادة انه على جمار فقد يوجد منه طهارته لانه لا يمسسه مع الحرز منه
متعد لا سيما اذا طال الزمن في ركوبه فاحتمل العرق وان كان محتمل ان يكون
على جابل بينه وبينه وقوله من الشام هو الصواب في هذا الموضع ووقع في
كتاب مسلم حين قدم الشام وقالوا هو وهم وانما خرجوا من البصرة ليلقوه من الشام
وقوله رأيتك تضل الى غير القبلة فقال لو اتي راي رسول الله صلى الله عليه وسلم
يفعله ما فعله انما يعود الى الصلاة الى غير القبلة فقط وهو الذي سأل عنه لا غير

ذلك من هيئة ما الله اعلم ورواي هذا الحديث عن انس بن مالك ابو حمزة انس بن سيرين
اخو محمد بن سيرين مولى انس بن مالك ويقال انه لما ولد ذهب به الى انس بن مالك فسماه
انسا وكناه بابي حمزة باسمه وكثيره متفق على الاحتجاج بحديثه ومات بعد اخيه
محمد وكان وفاة محمد سنة عشرة ومائة باب الصوف الحديث الاول
عن انس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تتواصفونكم
قال تسوية الصوف من تمام الصلاة تسوية الصوف عند القائم لها على سمت
واحد وقديلا تسوية الصوف ايضا على سائر الفرج فيها بنا على التسوية المعنوية والاتفاق
على التسوية بالمعنى الاول والثاني المطلوب وان كان لا يظهر ان المراد بالحديث الاول
وقوله عليه السلام من تمام الصلاة يدل على ان ذلك مطلوب وقد يوجد منه ايضا
انه مستحب غير واجب لقوله من تمام الصلاة ولم يذكر انه من اركانها ولا واجباتها وتمام
الشي امر زائد على وجود حقيقة التي لا يسمى الا بها في مشهور الاصطلاح وقد يطلق
نحسب الوضع على ما لا يتم الحقيقة الا به الحديث الثاني عن النعمان بن بشير
رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لتسوية صوفكم
اولي الخلف الله بين وجوهكم وسلم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسوي صوفنا
حتى كما يسوي بها القداخ لحتى اذا رأى ان قد غفلنا ثم خرج يوماً فقام حتى اذا كان
بدمر فرأى رجلاً راء صدره فقال عباد الله لتسوية صوفكم اولي الخلف الله بين
وجوهكم النعمان بن بشير يفتح الباء وكسر الشين المعجمة من سعيد بن ثعلبة الانصاري
ولقد قبل وقاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانينين وقيل ثمانينين قال
ابو عمرو الاول صح ان شاة الله قتل سنة اربع وستين مخرج راهط تسوية الصوف
قد تقدم الكلام فيها ونحوه اولي الخلف الله بين وجوهكم معناه ان لم تسووا لانه
فابل من التسوية وبينه اي الواقع احد الامرين لما التسوية ولما المخالفه وكان يظهر
لي في قوله اولي الخلف الله بين وجوهكم انه راجع الى اختلاف القلوب وتغير بعضهم على
بعض فان تقدم الاشغال على الشخص او على الجماعة فخليفت اياهم من غير ان يكون مقاماً
للامامهم قد يوجد صدورهم وذلك موجب لاختلاف قلوبهم عنه مخالفه
وجوههم لان المختلفين في الشاغل والتعارف ياخذ كل واحد منهما وجهه الآخر

فان ثبت بعد ذلك ان جعل الوجه معنى للجهة وان ثبت ان يجعل الوجه مقبلاً
 به عن اختلاف المقاصد وتباين النفوس فان من يتأخر عن غيره وتأخر زوي بوجهه
 عنه فيكون المقصود الخدي من وقوع التباين والتأخر وقال القاضي
 عياض رحمه الله في قوله اولها الفين الله بين وجوهكم لحمل انه لقوله ان تحول الله
 صورته صورة حمراء فخالف بصفته الى غير هذا من المسوخ وخالف بوجهه من لم
 يقم صفته ويغير صورته عن وجهه من اقامه اولها الفين بآحاد صورها بالمسوخ
 والتغير وقال شيخنا الولف رحمه الله اما الوجه الاول وهو قوله فخالف
 بصفته الى غير هذا من المسوخ فليس فيه محافظة ظاهرة على معنى لفظة بين والابق
 بهذا المعنى ان يقال خالف وجوهكم عن كذا الا ان يراد المخالفة بين وجوه من مسوخ
 ومن لم يمسح فهو الوجه الثاني واما الوجه الاخير ففيه محافظة على معنى بين الا انه
 ليس فيه محافظة ظاهرة على قوله وجوهكم فان تلك المخالفة كالمخالفة بعد المسوخ وليست
 تلك صفته وجوههم عند المخاطبة وقوله القداخ هي خشب السهام حيث
 تبرى وتخت وتبنا للربي وهي مما يطلب فيه الخمر والا كان السهم طائفاً وهي
 مخالفة لغرض اصابه الغرض فضررت به المثل ليجريد التسوية لغرضه وفي الحديث
 دليل على ان تسوية الصفوف من وطئته الامام وقد كان بعض ائمة السلف يوكلم
 الناس من يسوي صفوفهم ورواه حتى راي ان قد عملنا الختم ان يكون المراد انه
 كان يراعيهم في التسوية ويراقبهم الى ان علم انهم عقول المقصود منه وامثله وكان
 ذلك غاية مراقبتهم وتكليف مراعاة اقامتهم وقوله حتى اذا كاد ان يكره في
 رجلا باديا صدره فقال عباد الله الى اخر الحديث يستدل به على جواز كلام الامام
 فيما بين الاقامة والصلاة لما يعرض من حاجته وقيل ان العلماء اختلفوا في كراهية ذلك
 الحديث المأثور عن انس بن مالك رضي الله عنه ان جدته ملكة دعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعتها فاكل منه ثم قال قوموا فاصلي اياكم قال انس
 فمات الى حبيبنا فدا أسود من طول ما لبس فضيحة مما اقام عليه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وضمنت انا واليقيم وراة العجز من وراينا فضي لنا وكنت ثم انصرف
 صلى الله عليه وسلم وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى به وبامه فاقامني عن

بمينه واقام المرأة خلفنا قال صاحب الكتاب اليتيم هو ضميرة
 جد حنين ابن عبد الله بن ضميرة ن يليه يضم اليتيم وفتح الاء وبعض الرواة
 بفتح اليتيم ويكسر الاء والاول اصح قبل هي ام سليم وقيل لم حرام قال
 بعضهم ولا يصح وهذا الحديث رواه الشيخ ابن عبد الله بن ابي طلحة عن انس بن مالك
 فقتل الصمير في قوله جدته عايد على اسحق بن عبد الله واما ام ابيه قاله الحافظ
 ابو عمر فعلى هذا كان ينبغي للمصنف ان يذكر اسحق فانه لما اسقط ذكره تعين ان
 يكون جدته انس وقال غير ابي عمر انها جدة انس فعلى هذا الاحتجاج الى كثر
 اسحق وعلى كل حال فالاحسن اثباته وفي الحديث دليل على ما كان النبي صلى الله عليه
 وسلم عليه من التواضع ولجانب دعوة الداعي ويستدل به على اجابة اول الفضل
 لمن دعاهم في غير الوليمة وفيه ايضا الصلاة للتعليم والحصول البركة بالاحتجاج
 فيها واما قائلها في المكان المخصوص وهو الذي يشعرك قوله لكم وتواضع
 الى حبيبنا فدا أسود من طول ما لبس اخذ منه ان لا فتراش يطلق عليه لباس ورتب
 على ذلك مسئلتان احدهما لو حلف لا يلبس ثوبا ولم تكن له ثيابه فافترشه
 انه ليجتث والثانية ان افتراش الحرير لباس له يحرم على ان ذلك اعني افتراش
 الحرير قد ورد فيه نص وقوله فضيحة النضج يطلق على القتل ويطلق على مادونه
 وهو الاشهر فحتمل ان يريد القتل فيكون ذلك لاحد امين انا المصلحة دينية
 وهو تلبسه وتجهته للحاوش عليه واما المصلحة دنيوية وهو طلب طهارته وزياله
 ما يعرض من الشك في خاسته بطول لبسه وحتمل ان يريد مادون القتل وهو الضحوة
 الذي تسحبه المالكه لما يسك في خاسته وقد قرب ذلك بان ابا عمير كان معهم في البيت
 واخترنا الصبيان عن الجاشة بعيد وتواضع فصفقت انا واليقيم وراة حجة جمهور
 الائمة في ان موقف الاثنين وراة الامام وكان بعض المتقدمين يري ان يكون موقف احدهما
 عن يمينه والاخر عن يساره دليل على ان للضي موقفا في الصف وفيه دليل
 على ان موقف المرأة وراة موقف الصبي ولم احسن من استدلال به على ان صلاة المنفرد خلف
 الصف صحيحة فان هذه الصورة ليست من صور الخلاف وابعدهم استدلال به على انه
 لا تقص امامتها للرجال لانه وجبت اخرها في الصف فلا تدرم اماما ثم انصرف

الاقرب انه اراد الانصراف عن البتة وتحتمل انه اراد الانصراف من الصلاة اما على
 راي ابي حنيفة يما على ان السليم لا يدخل تحت سمي الركعتين ولما على غير رايه فيكون
 الانصراف عبارة على التحلل الذي يستتبع السلام وفي الحديث دليل على جواز
 الاجتماع في النوافل خلف امام وفيه دليل على صحة صلاة الصبي والاعتداد بها
 والله اعلم الحديث الرابع عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال بت عند خالتي
 ميمونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل فتمت عن يساره فاخذ براسي فاقامني
 عن يمينه ن خالتي ميمونة بنت الحارث اخت ام الفضل بنت الحارث ومبيدة
 عندها فيه جوازه بل ذلك من الميت عند الحارث مع الزوج وقيل انه خوي وقتها
 لذلك لا يكون فيه ضرر للنبي صلى الله عليه وسلم وهو وقت الحيض وقيل انه
 بات عندها لينظر الى صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وفيه دليل على ان الصبي موقفا
 في الصف مع الامام فاذا اخذ غيرنا ورد في هذه الرواية من انه دخل في صلاة النبي
 صلى الله عليه وسلم بعد دخول النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة ففيه دليل على
 جواز الالتمام من لم ينو الامانة وفيه دليل على ان العمل اليسير في الصلاة لا يبطلها
باب امامه الحديث الاول عن ابي هريرة رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اما الخشي الذي يرفع راسه قبل الامام ان يحول الله
 راسه راسا حمارا او يجعل صورته صورة حمارا الحديث دليل على منع مقدم المأموم
 على الامام في الرفع هذا منصوصه اي في الرفع من الركوع والسجود **باب الدليل**
 التوعذ على الفعل ولا يكون التوعذ الا على ممنوع ويقاس عليه السبق في الحفظ كالهوي
 الى الركوع والسجود وفي قوله صلى الله عليه وسلم اما الخشي الذي يرفع راسه قبل الامام
 ما يدل على ان فاء ذلك متعرض لهذا الوعيد وليس فيه دليل على انه يتبع ذلك ولا يدن
 وقوله ان يدرك الله وجهه وجه حمار يقتضي تغيير الصورة الظاهرة وتحمل
 ان يرجع الى المير منوي بخاري قال الجارم موصوف بالبداد ويستعار هذا المعنى للجاهل
 بما يجب عليه من في الصلاة ومتابعة الامام ونماذج هذا الجواز بان التحول في الصورة
 الظاهرة لم يقع مع كبره رفع المأمومين قبل الامام ونحن قد بينا ان الحديث لا يدل
 على وقوع ذلك انما يدل على كون فاعله متعرضا لذلك وكون فعله ضالحا لا يتبع

رواه
 الترمذي
 في
 المعجم
 الكبير

عنه ذلك الوعيد ولا يلزم من التعرض للشيء وقوع ذلك الشيء وايضا فالمتوعدة لا يكون
 موجودا في الوقت الحاضر اعني عند الفعل والجهل بوجوده عند الفعل وليست اعني
 بالجهل به هنا عدم العلم بالحكم بل انما هذا وانما ان يكون عبارة عن فعل ما لا ينبغي وان
 كان العلم بالحكم موجودا لانه قد يقال في هذا انه جهل ويقال لفاعله جاهل والسبب
 فيه ان الشيء ينبغي ان يتأخر عنه والمقصود منه يقال فلان ليس بانسان اذ لم يفعل الافعال المناسبة
 للانسانية ولما كان المقصود من العلم العمل به جازا ان يقال لمن لا يعمل انه جاهل غير
 عالم بالحديث الثاني عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 انما جعل الايام ليوم به فالاختلفوا عليه فاذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا
 واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد فاذا سجد فاسجدوا واذا صلى
 جالسا فجلوسا اجمعين وفي مجناه من حديث عائشة رضي الله عنها
 قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك فجلس جالسا وصلى
 قياما فقام فاسار الله ان جلسوا فلما انصرف قال انما جعل الامام ليوم به
 فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك
 الحمد واذا صلى جالسا فجلوسا اجمعين وهو الحديث الثالث **باب الخزام** عن
 حديث ابي هريرة عن وجوه الاول **باب اختلاف جواز صلاة المتعرض خلف**
المتنفل فمنها ما لك وابو حنيفة واستدل لهم بهذا الحديث وجعل اختلاف البناء
 واختلاف قوله فالاختلفوا واجاز ذلك الشافعي رحمه الله وغيره والحديث محمول
 على هذا المذهب على الاختلاف في الافعال الظاهرة السابق **باب الفاء** في قوله فاذا
 ركع فاركعوا الى اخره تدل على ان افعال المأموم تكون بعد افعال الامام لان الفاء
 تقتضي العقيب وقد مضى الكلام في المنع من السبق وقال النعمان المشاورة مكروهة
 الثالث قوله واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد يستدل به من يقول
 ان التسبيح مختص بالامام وان قوله ربنا ولك الحمد مختص بالمأموم وهو اختيار ما لك
 رحمه الله **باب اختلاف في اثبات الواو** واستقامها من قوله ولك الحمد تحسب
 احتيازا في الروايات وهذا الاختلاف في الاحتيازا في الجواز وكان اثبات الواو دل
 على زيادة معني لانه يكون التقدير ربنا اسحب او ما قارب ذلك ولك الحمد فيكون

الكلامُ شتماً على معنى الدعاء ومعنى الخبر وإذا قيل إسقاط الواو ذل على أحد هذين
الخامس قوله وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون أخذه قوم فأجازوا
لجلوس خلف الإمام القاعد للضرورة مع قدرة المأمومين على القيام وكانهم
جعلوا متابعه الإمام عذراً في إسقاط القيام ومنع أكثر الفقهاء المشهورين
فأما نعوذوا في الجواب عن هذا الحديث على طرق الأربعة
مستوخاً وناسخاً صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالناس في مرض موته بالناس في
مرض موته قاعداً وهم قيام وأبو بكر قائم يعلمهم بأفعال صلته وهذا مبني على
أن النبي صلى الله عليه وسلم كالإمام وإن أبان كر كالإمام في تلك الصلاة وقد
وقع في ذلك خاف وموضع الترجيح هو الكلام على ذلك الحديث قال القاضي
قالوا ثم شئت إمامته القاعد جملة بقوله لا يؤمن أحد بعدني جالساً وبفعل الخلفاء
بعده وإنه لم يؤمن أحد منهم قاعداً وإن كان الشك لا يمكن بعد النبي صلى الله عليه
وسلم مبايرتهم على ذلك تشهد بصحة نهيهم عن إمامته القاعد وتقوى لمن هذا
الحديث وأقول هذا ضعيف أما الحديث في لا يؤمن أحد من بعدني جالساً
فحديث رواه الدارقطني عن جابر أن يزيد الجعفي تصم الجيم وسكوت العين عن الشعبي
بفتح الشين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يؤمن أحد بعدني جالساً وهذا
مرسل وجابر أن يزيد قالوا فيه متروك وأرواه مجالد عن الشعبي وقدم استضعف
مجالد ولما الاستدلال بترك الخلفاء الإمامة عن تعودها ضعف فإن ترك الشيء لا يدل
على حرمة فعله ولغلام أكنوا بالاستنابة للقاديين وإن كان الاتفاق قد حصل على
أن صلاة القاعد بالقيام مرجوحة والإولى تركها فذلك كاف في بيان سبب ترك
الإمامة من تعودهم وقولهم أنه يشهد بصحة نهيهم عن إمامته القاعد بعده ليس
كذلك لما ينهيه من أن التزل للتعذر لا يدل على حرمة الصلاة في الجواب
عن هذا الحديث لما نعين ادعاء أن ذلك مخصوص بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد عرف
أن الأصل عدمه حتى يدل عليه دليل **السؤال الثاني** ما دل على أن جالساً إذا
صلى جالساً فصلوا جلوساً على أنه إذا كان في حالة الجلوس فاجلسوا ولا تخافوه
بالقيام وكذلك إذا صلى قائماً فصلوا قياماً أي إذا كان في حال القيام فقوموا ولا

اعلم

2

تخالفوه بالنعوذ وكذلك في قوله اذ ار كع فاركعوا واذا سجد فاسجدوا وهذا بعيد
 وقد ورد في الاحاديث وطرقها ما ينفيد مثل ما جاء في حديث عائشة انه اشار
 اليهم ان اجلسوا ومنه تعليل ذلك لموافقة الاعاجم في القيام على ملوكهم وسباق
 الحديث في الجملة يمنع من سبق الفهم الى هذا التأويل والمسلم على حديث
 عائشة مثل الكلام على حديث اي هيريه وما فيه من الزيادة قد حصل التنبية عليه
 الحديث الرابع عن عبد الله بن يزيد الخطمي الانصاري رضى الله عنه قال
 حدثني البراء وهو غير كدوب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال سمع
 الله من حمده لم يخف احد منا ظهروه حتى يقع رسول الله صلى الله عليه وسلم ساجدا
 ثم تقع سجود البعد و عبد الله بن يزيد الخطمي مفتوح الخاء ساكن الطاء من بني
 خطمة وخطمه من الاوس كان اميرا على الكوفة والذي روي عنه هذا الحديث ابو
 اسحق وقواس وهو غير كدوب وحملة بعضهم على انه كلام اي اسحق في وصف
 عبد الله بن يزيد لا كلام عبد الله بن يزيد في البراء بن عازب والذي ذكره المصنف
 يقتضي انه كلام عبد الله بن يزيد في البراء بن عازب ولو ذكر ابا اسحق لكان احسن
 لاحتمال الكلام الوجهين معا واما على ما ذكره فلا يحتمل الاحدهما والذي
 حملوا الكلام على الوجه الاول قصدوا تنزيه البراء عن مثل هذه التوكيد لانه
 في مقام الصلوة وكذا انقل عن يحيى ابن معين انه قال يعني ابا اسحق انه عبد الله بن
 يزيد غير كدوب ولا يقال للبراء انه غير كدوب واذا قصدوا ذلك فعبد الله بن
 يزيد ايضا قد شهد الحديثين وهو ابن سبع عشرة سنة ورد هذا بعضهم بروايه
 شعبه عن اي اسحق قال سمعت عبد الله بن يزيد خطب يقول حدثنا البراء وكان غير
 كدوب وان كان هذا محتملا ايضا والحديث يدل على اخر الصحابة في الاقتداء
 عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تبلش بالرن الذي يسفل اليه لاجئين
 يشروع في الهوي اليه وفي ذلك دليل على طول الطمانينة من النبي صلى الله عليه وسلم
 وفي لفظ الحديث الاخر يدل على ذلك اعني قوله فاذا ركع فاركعوا واذا سجد
 فاسجدوا فانه يقتضي تقدم ما يستمر ركوعا وسجودا
 عن اي
 هيريه رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا امن الامام فامنوا

فانه من وافق تامين الملايكة غفرله ما تقدم من ذنبه الحديث يدل على ان
الامام يومئذ هو اختيار الشافعي رحمه الله وغيره واجتاذا لك ان التامين للامام
ولعله يوحده منه جهر الامام بالتامين فانه علق تامينهم تامينه فلا بد ان يكونوا
عالمين به وذلك بالسماح والدين قالوا لا يومئذ الامام اولوا قولة عليه السلام اذا اتى
الامام على بلوغه موضع التامين وهو خاتمة الناحية كما يقال الجداد ابلغ نجد وانهم
اذا بلغ تامينه واحرم اذ ابلغ الحرم وهذا محاذ فان وجد دليل بر حجه فليحمله
الحديث وهو قوله اذا امن فان جمعتهم في التامين عليه والا فالاصل عدم المحاذ
ولعل ما لا رحمه الله اعتمد على عمل اهل المدينة ان كان لهم في ذلك عمل ورجح به
مذهبه واما دلالة الحديث على جهر التامين فاضعف من دلالة على نفس التامين
قليل لانه قد يدل على تامين الامام من غير جهر وموافق الناس لتامين الملايكة طاهره
الموافقة في الزمان ويقويه الحديث الاخر اذ قال احذكم امين وقالت الملايكة
في السما امين فوافقت احدهما الاخرى وقد احتمل ان تكون الموافقة رجعة الى صفته
التامين اي كون تامين المصلي كصفته تامين الملايكة في الاخلاص وغيره من الصفات
المدوحة والاول اظهر وقد تقدم لنا كلام في مثل قوله صلى الله عليه وسلم غفرله ما
تقدم من ذنبه وهل ذلك بخصوص الصغائر الحديث السراة عن اي هزيمة
رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذ اصل احدكم للناس فليخفف فان
فيهم الضعيف والستيم وذو الحاجة فاذا اصل احدكم لنفسه فليطول ما شاؤوا في
معناه من حديث اي مسعود وهو الحديث السابق ثم اي مسعود الانصاري
قال جاز رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اي لا اخرج عن صلاة الصبح من
اجل فلان مما يطيل بنا قال فارت النبي صلى الله عليه وسلم غصبت في موعظة فظ
اشد مما غصبت يومئذ فقال ايها الناس ان منكم منقول فايكم ام الناس فليجز
فان من وراثة الكبير والصغير وذو الحاجة حدث اي هزيمة واي مسعود
واسمه عقب بن عمر ويعرف بالبدوي والاكثر انه لم يشهد بدرا ولكنهم تلمسا
فنسب اليها يدلان على التحفيف في صلاة الامام والحكم بهما مذكور مع غلته وهو
المستفاد للاحقاء للمؤمنين اذا طولن وفيه بعد ذلك بحثان

دليل

يا

لما ذكرت العلة وجب ان تتبع الحكم لها حيث يشق على المؤمنين التطويل ويريدون
التحفيف يومئذ التحفيف حيث لا يشق ولا يريدون التحفيف لا يكثر التطويل
وعن هذا قال الفقهاء انه اذا علم من المؤمنين انهم يوشرون التطويل كما اذا اجتمع
قوم لقيام الليل قال ذلك وان شق عليهم فقد ائروه ودخلوا عليه السان التطويل
والتحفيف من الامور الاضافية فقد يكون الشيء طويلا بالنسبة الى عادة قوم وقد يكون
يكون حقيقا بالنسبة الى عادة آخرين وقد قال بعض الفقهاء انه لا يريد الامام ان
تلائم تسبحات في الركوع والسجود والمروي عن النبي صلى الله عليه وسلم اكثر من
ذلك مع امره بالتحفيف فكان ذلك للعادة الصالحة لاجل رغبتهم في الخير يقتضي
ان لا يكون ذلك طويلا هذا ان كان فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك عمدا في صلاته
او اكثرها وان كان خالصا ببعضها فيحتمل ان يكون لاولئك المؤمنين يوشرون
التطويل فهو متردد بين ان لا يكون طويلا بسبب ما يقتضي حال الصحابة وبين ان
يكون تطويلا لكنه بسبب ايقان المؤمنين له وظاهر الحديث المروي
لا يقتضي الخصوص ببعض صلواته صلى الله عليه وسلم وحديث اي مسعود يدل
على الغضب في الموعظة وذلك يكون اما مخالفة الموعوظ لما علمه او التقصير
في تعلمه والله اعلم باب فتنة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم
الحديث الاول عن اي هزيمة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا كبر في الصلاة سكنت هيبته قبل ان يقرأ فقلت رسول الله باي ات
وامي اريت سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول قال قول اللهم باعديني وبين
خطايي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني من خطايي كما تقني الثوب
الابيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد وقد تقدم
القول في ان كان يشعر بكثرة الفعل والمداومة عليه وقد تستعمل في مجرود وقوعه
وهذا الحديث يدل على ان باستجابات الذكر بين التكبير والقراءة فانه دل
على استجابات هذا الذكر والذال على المقيد دل على المطلق فبما في ذلك كراهية
الذكر فيما بين التكبير والقراءة ولا يقتضي استجابات ذكر اخر معين
دليل من قال باستجابات هذه السكينة بين التكبير والقراءة والمراد بالسكينة

هذه السكوت عن الجهر لا عن مطلق القول او عن قراء القرآن لا عن الذكر قوله
في الامور يشعروا به فهم ان هناك قولاً فان السؤال وقع بقوله ما نقول ولم يمتعه بقوله
ما يقول والسؤال هل يقدم على السؤال بما ولعله استدلال على اصل القول بحركه
اللام في رد في استدلالهم على القراء بالشرائط بلحيتة وقوله اللهم
اهل البيت وبنين خطايي كما باعت بين المشرق والمغرب عبارة عن محوها وترك
الماء اخذ بها وفيه مجاز ان استعمال المباحة في ترك المواحدة والمباعدة في الزمان
او في المكان في الاصل الثاني استعمال المباعدة في الازالة الكلية قال صلها
لا في الزوال وليس المراد ههنا البقاء بعد البعد ولا ما يطايعه من المجاز وإنما
الازالة بالكلية وكذلك التثنية بالمباعدة بين المشرق والمغرب المقصود
بذلك المواحدة وقوله اللهم تقني من خطايي الى قوله من الذنوب كما تقدم
غاية من زوال الذنوب واثرها ولما كان ذلك ظهر في الثوب الايض من غيره من
الاداء ان وقع التشبيه وقوله اللهم اغسلني الى اخره فحمل امرين بعد كونه
غاية من ذكرناه احدهما ان يكون المراد التغيير بذلك عن عناية الحق اعني
الامر بالمعروف فان الثوب قال الثوب الذي تكر عليه التفتية بنائه اشياء متعقبة
او في غاية النقا الوجه الثاني ان يكون كل واحد من هذه الاشياء مجازاً
او بمعنى يقع بها التكفير والمحو ولعل ذلك كقوله تعالى واعف عني واعف عني
واحدة من هذه الصفات اعني العفو والمغفرة والرحمة لها اثر في
غاية في هذا الوجه ينظر الى الافراد ويجعل كل فرد من افراد الحقيقة والاول
من فرد وفي الوجه الاول لا ينظر الى افراد الفاظ بل يجعل جملة الفعل الله على
ما له الحق للذنب والله اعلم الحديث الثاني عن عائشة رضي الله عنها قالت
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستغفر الصلاة بالكبير والقراءة بالحمد لله رب
العالين وكان اذا ركع لم يتخض رأسه ولم يصوبه ولكن يركع ذلك وكان اذا ركع
رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائماً وكان اذا ركع رأسه من السجدة لم يسجد
حتى يستوي قاعداً وكان يقول في كل ركعتين التحية وكان يعرش رجله اليسرى
برجله اليمنى وكان ينهي عن عقبه الشيطان وينهي ان يعرش الرجل

درابعه افتراض السبع وكان ختم الصلاة بالتسليم وقوله كان يستغفر
الصلاة بالكبير فقدم بغير الكلام في لفظة كان وانها قد تستعمل في مجرد وقوع
الفعل وهذا الحديث مع حديث اي هزيمة قد يدل على ذلك فانه قد استعملت
في احدهما على غير ما استعملت فيه في الاخر فالحديث اي هزيمة ان اقتضى
المداومة والاكثرية على السكوت وذلك الذكر وهذا الحديث ان اقتضى المداومة
او الاكثرية لا فتاح الصلاة بعد التكبير بالحمد لله رب العالمين تعارضاً قال
كانت لفظة كان لا تدل الا على الكثرة فالتعارض قد يكون ان جميعاً وهذه الافعال
التي تذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة قد استدلت الفقهاء بكثير منها على
الوجوب لان الفعل يدل على الوجوب بل لا يتم برونهم ان قوله تعالى اقموا
الصلاة خطاب مجمل لجميع الفاعل والمفعول المئين المجمل للمأمور به يدخل تحت
الامر فيدل مجموع ذلك على الوجوب واذا سلمت هذه الطريقة وجدت
افعال غير واجبة فلا بد ان نحال ذلك على دليل اخر يدل على عدم الوجوب
وفي هذا الاستدلال بحث وهو ان يقال الخطأ المجمل يتبين باول الافعال
وقوعاً فاذا تبين بذلك الفعل لم يكن ما وقع بعده بياناً لوقوع البيان بالاول فيبقى
فعلاً مجرداً لا يدل على الوجوب اللهم الا ان يدل دليل على وقوع ذلك الفعل
المستدل به بياناً فيتوقف الاستدلال بهذه الطريقة على وجود ذلك الدليل
بل قد يقوم الدليل على خلافه كرواية من راي فعلاً لكلي صلى الله عليه وسلم وسبقت
له صلى الله عليه وسلم مدة يقيم فيها الصلاة وكان هذا الراوي الراوي من اصاغر
الصحابه الذين حصل تميزهم بعد اقامته الصلاة مدة فهذا مقطوع بتأخره وكذلك
من اسلم بعد مدة اد اخبر برويته للفعل وهذا ظاهر في التأخير وهذا التحقيق
بالعvidence عنه بامر جليل لا يقوم مقامه وهو ان يقال ذلك الحديث المعين
على وقوع هذا الفعل والاصل عدم غيره فيتعين ان يكون بياناً وهذا قد يقوي
او وجدنا فعلاً ليس فيه ما قام الدليل على عدم وجوبه فاما اذا كان فيه شيء من
ذلك فاذا جعلناه مبيناً لدلالة الاصل على عدم غيره ودل الدليل على عدم وجوبه
لزم النسخ لذلك الوجوب الذي ثبت اولاً فيه فلا شك ان محالة الاصل اقرب

من لزوم التمسك وقولنا كان يمتنع الصلاة بالكبير تدل على امر واحد هان
 الصلاة تمتح التحريم اعني ما هو اعم من التكبير ومعنى انه لا يكتفي بالنية في
 دخولها فان التكبير يحرم مخصوص والدال على وجوب الاخضار
 على وجوب الاعم واعني الاعم ههنا المطلق وتدل عن بعض المتقدمين خلافة
 وبما ناوله بعضهم على ما لك والمعروف خلافة عنه وعن غيره الما ان التحريم
 يكون بالتكبير خصوصاً وبوجوبه مخالف فيه ويكفي مجرد التعظيم لقوله
 انه نجس او اعظم والاستدلال على الوجوب بهذا الفعل له على الطريقة السابقة
 من كونها محل وقته ما تقدم وبما بان يضم الى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صلوا
 كما رأيتموني اصلي وقد فعلوا ذلك في مواضع كثيرة استدلووا على الوجوب بالفعل
 مع هذا القول اعني قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني اصلي وهذا اذا اخذ
 من قوله صلى الله عليه وسلم في خطابه لانه ان يصلوا كما صلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فيقوي الاستدلال بهذه الطريقة على كل قول ثبت له فعله في
 الصلاة وانما هذا الكلام موقوف من حديث مالك بن حويرث فقال انما رسول
 الله صلى الله عليه وسلم واخذني شبيهه متقاربون فاقبنا عنده عشرين ليلة وكان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رخيماً رقيقاً فظننا ان قد استقنا اهلنا فسالنا عن
 ركبنا من اهلنا فاجابنا فقال ارجعوا الى اهلكم فاقبوا فيهم وعلوهم ومروهم
 فاذا حضر الصلاة فليودن احدكم ثم ليؤتيكم اكرمكم
 وصلوا كما رأيتموني اصلي فهذا خطاب لما لك واصحابه بان يوقعوا الصلاة على الوجه
 الذي رواه النبي صلى الله عليه وسلم وتسلم يصل عليه ويشاركهم في هذا الخطاب كل الامة
 في ان يوقعوا الصلاة على ذلك الوجه فانت استمرار فعل النبي صلى الله عليه وسلم
 وانما دخل تحت الامر وكان واجباً وبعض ذلك مقطوع به اي مقطوع باستمرار
 فعله له وما لم يدل دليل على وجوده في تلك الصلوات التي تعلق الامر بايقاع الصلاة
 على صفتها لا يجوز تناول الامر له وهذا ايضا يقال فيه من الجدل ما استرا اليه
 في قوله صلى الله عليه وسلم يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل والقرآن بالحمد لله
 من التكبير والقراءة فانه لو خلل ذكر بينهما لم يكن الاستشراح بالقراءة بالحمد لله

الذي

رب العالمين وهذا على ان كون القراءة مجزئة لا منصوبة واستدل به اصحابنا ما لك
 ايضا على ترك التسمية في ابتداء الفاتحة واوله غيرهم على ان المدا بفتح بسورة
 الفاتحة قل غيرهما من السور وليس بقوي لانه ان اجري مجرى الحكاية فذلك
 يقتضي البداهة بهذا اللفظ بعينه فلا يكون قبله غيره لان ذلك الغير يكون هو
 المفتح وان جعل اسما فسوره الفاتحة لا يسمى بهذا المجموع اعني الحمد لله رب العالمين
 بل يسمى بالحمد فلو كان لفظ الرواية كان يفتح بالحمد لقوي هذا فانه يدل حينئذ على
 الافتتاح بالسورة التي بالشمله بعضها عند هذا الموضع لهذا الحديث ورواه
 وكان اذا ركع لم يتخير اسد اي لم يرفعه ومادة اللفظ تدل على الارتفاع ومنه
 انخفض بصره اذا رفعه لوجهه العلو ومنه الشخص لا يرتفعه لا بصار ومنه
 شخص الشافعي اذا خرج من منزله الى غيره ومنه ما جازي بعض الامار شخص في
 اي اناي ما يلقني كانه رفع من الارض لقلبه وقولنا لم يصوبه اي لم ينكسه
 ومنه الصيب المطر صاب يصوب اذا نزل من
 قال الشاعر فليست لاني ولكن لما لك تنزل من جوا السماء يصوب
 ومن اطلق الصيب على الغيم فهو من المجاز لانه سبب الصيب الذي هو المطر
 ولكن من ذلك اشارته الى المشغول في الركوع وهو الاعتدال واستواء الظهر والعنق
 فلو كان اذا رفع راسه من الركوع لم يستجد حتى يستوي فاما دليل على
 الرفع من الركوع والاعتدال فيه والفتها احتلفوا في وجوب ذلك على ثلاثة
 اقوال اما انه يجب ما هو ال الاعتدال اقرب وهذا عندنا من الافعال
 التي ثبت استمرار النبي صلى الله عليه وسلم عليها اعني الرفع من الركوع وانما قولها
 وكان اذا رفع من السجود لم يستجد حتى يستوي فاعدا يدل على الرفع من السجود
 وعلى الاستواء في الجلوس بين السجدين فاما الرفع فلا بد منه لانه لا يتصور تعدد
 السجود الا به خلاف الرفع من الركوع فان الركوع غير متعدد وشها بعض
 الفضلاء من المتأخرين قد ذكر الخلاف في الرفع من الركوع والاعتدال فيه فلما دلو
 السجود قال الرفع منه والاعتدال فيه والطائفة بالركوع فاقضي كلامه
 ان الخلاف في الرفع من الركوع جازي في الرفع من السجود وهذا هو عظيم لانه



لا يتصور خلافه في الرفع من السجدة اذ السجود متعدد شرعا ولا يتصور تعدده
الا بالرفع الفاصل بين السجدين وقوله لها وكان يقول في كل ركعتين الحجة ظهرت
لقطة الحجة على التشهد كقوله من باب اطلاق اسم الجزء على الكل وهذا الموضع
مما فارق فيه الاسم المسمى فالحجة الملك والبقا او غيرهما على ما سياتي وذلك
لا يتصور قوله وانما يقال اسمه الدال عليه وهذا الخلاف قولنا اكلت الخبز وشرب
الماء فان الاسم هنال ان يرد به المسمى وانما لقطة الاسم مقد قبلها ان الاسم هو
المسمى وفيه نظر دقيق وقوله لها وكان يفرش رجله اليسرى وينصب جلده
اليميني يستدل به اصحاب ابي حنيفة على اختيار هذه الهيئة للجلوس وما لا
تختار التورك وهو ان يفضي بوركته الى الارض وينصب رجله والشافعي فرق
بين التشهد الاول والتشهد الاخير ففي الاول اجاز الاقتراش على التورك
وردا ايضا هيئة التورك لجمع الشافعي بين الحديثين تحمل الاقتراش على الاول
وحمل التورك على الثاني وقد ورد ذلك منفصلا في بعض الاحاديث وخرج من جهة
المعنى باسمين ليسا بالقوين احدهما ان الخالفه في الهيئة قد يكون شيئا
للمذكر عند الشك في كونه في التشهد الاول او في التشهد الاخير والمسمى
ان الاقتراش هيئة استيفاء فيناست ان يكون في التشهد الاول لان المصل يستوفى
القيام والتورك هيئة اطمينان فيناست الاخير والاعتماد على الثقل او على
وكان ينهي عن عبادة الشيطان ويروي عن عقب الشيطان وقسرا بان يفرش قدميه
ويجلس باليسرة على عقبيه وقد سمي ذلك ايضا الاقتراش وقوله وينهي عن ان يفرش
الى قوله السبع هو ان يضع ذراعيه على الارض والسنة ان يرفعهما ويكون الموضع
على الارض كفته فقط وقوله لها وكان يحم باليسرة الفقهاء على تعيين التسليم
الخروج من الصلاة اتباعا للفعل المواظ عليه ولا يدل الحديث على اكثر من تسلي
السلام وقد يوحى من هذا ان التسليم من الصلاة لقوله لها وكان يحم اي الصلاة بالتسليم
وليس بالشديد الظهور في ذلك وابو حنيفة خالف فيه الحديث السابق
عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه خذو
منكبين اذا افتتح الصلاة واداكبر للركوع وادارفع راسه من الركوع ورفعهما

منه

كذلك وقال شيخ الله من جملة رباؤك الحمد وكان لا يفعل ذلك في السجود لخلاف الفقهاء
في رفع اليدين في الصلاة على مذاهب متعددة والشافعي رحمه الله قال بالرفع في هذه
الاماكن الثلاثة اعني في افتتاح الصلاة والركوع والرفع من الركوع فحتم هذا الحديث
وهو من اقوى الاحاديث سنداً وابو حنيفة لا يري الرفع في غير الافتتاح وهو
المشهور عند اصحاب مالك والمعول به عند المتأخرين منهم واقصر الشافعي على
الرفع في هذه الاماكن الثلاثة لهذا الحديث وقد ثبت الرفع عند القيام من الركعتين
وقاس نظره ان يسير الرفع في ذلك المكان ايضا لانه كما قال بابنات في الركوع والرفع
منه لكونه زائداً اعلى من روى الرفع عند التكبير فقط وجب ايضا ان يست الرفع
عند القيام من الركعتين فانه زائد على من ثبت الرفع في هذه الاماكن الثلاثة فقط ولوجه
واحدة في الموضعين واولا راض شيرة من يسيرهما والصواب والله اعلم استحباب
الرفع عند القيام من الركعتين لثبوت الحديث فيه ولما كونه مذهباً للشافعي لانه
قال اذا صرح الحديث فهو مذهبنا او ما هذا معناه ففي ذلك نظر ولما ظهر لبعض
الفضلاء المتأخرين من المالكية قوة الرفع في الاماكن الثلاثة على حديث ابن عمر
اعتدوا تركه في بلاده فقال وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رفع يديه فيما
اي في الركوع والرفع منه شوية لا مرد له صحة فاجبه للعدول عنه الا ان في بلادنا
هذه يستحب للقيام تركه لانه ان فعله نسب الى البدعة وتاذي في عرضه وبها تعدت
الاذية الى بدنة فوافية العرض والبدل بترك سنة واجب في الدين وقواسم
خذ ومنكبيه هو اختيار الشافعي رحمه الله في منتهى الرفع وابو حنيفة اختار
الرفع خذوا الاديان وفيه حديث اخريدل عليه وخرج مذهب الشافعي بقوة
السند لحديث ابن عمر وبكثرة الرواة لهذا المعنى نقل عن الشافعي انه قال وروى هذا
الخبر بضعة عشر نفساً من الصحابة وما سلك طريق الجمع لحمل خبر ابن عمر على انه
رفع يديه حتى خاذي كفاة منكبيه والخبر الاخر انه رفع يديه حتى خاذي اطراف
اصابعه اذنيه وقيل انه روي رواية من حديث عبد الجبار بن ايل عن ابيه قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى تحاذي بهما منكبيه
وتحاذي بهما يمينه اذنيه واختلف اصحاب الشافعي متى يمتدي التكبير فمنهم من

الرفع

قال مبتدئ التكبير مع ابتداء دفع اليدين ويتم التكبير مع انهما ارسال اليدين
ونسب هذا الى روايه وايل بن حجر وقد نقل في روايه وايل بن حجر استقبل رسول
الله صلى الله عليه وسلم وكبر ورفع يديه حتى حاذيهما اذنيه وهذه الروايه
لا تدل على ما نسب الي روايه وايل بن حجر وفي روايه لا يداود فيها بعض محمولين
لفظها انه راي رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع التكبير وهذا اقرب
في الدلالة وفي روايه اخري لا يداود فيها انقطاع ابصر النبي صلى الله عليه وسلم
حين قام الى الصلاه يرفع يديه حتى كانت خصال منكبيه وحاذي ياهما اذنيه
ثم كبر وفي روايه اخري اجود من هاتين فكان اذا كبر رفع يديه وهذه محمله
لاننا اذا قلنا فلان فعل احتمل ان يتراد شريع في الفعل واحتمل ان يتراد فرغ منه واحتمل
ان يتراد جملة الفعل ومن اصحاب الشافعي من قال يرفع اليد غير مكبر ثم مبتدئ
التكبير مع ابتداء ارسال اليدين ثم يتم التكبير مع تمام ارسال اليدين وينسب هذه الروايه
اي جملة الساعدي ومنهم من قال يرفع اليدين غير مكبر ثم يكبر ثم يرسل اليدين بعد ذلك
وينسب هذا الى روايه ابن عمر فانه جعل افتتاح الصلاه طوقا لرفع اليدين فاما
ان يحل الافتتاح على اول جز من التكبير فينبغي ان يكون رفع اليدين معه وصاحب هذا
القول يقول يرفع اليدين غير مكبر واما ان يحل الافتتاح على التكبير كله فانما
لا يقتضي ان يرفع اليد غير مكبر فلو قال سمع الله من حمده ربنا ولك
الحمد يقتضي جمع الامام بين الامرين قال الظاهر ان ابن عمر اما حكى وروي عن حاله
الامامة فانها الحاله الغالبه على النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهما اذ رجحوا وقد
فسر قوله سمع الله من حمده اي اسجيات الله دعاء من حمده وتقدم الكلام في اثبات
الواو وحدها وتبين ان لا ينعزل ذلك في السجود يعني الرفع وكانه يريدون
بذلك عند ابتداء السجود وعند الرفع منه وجملة على الابتداء اقرب واكثر الغناء
على القول بهذا الحديث وانه لا يثبت رفع اليد عند السجود وخالف بعضهم في ذلك
وقال يرفع الحديث ورد فيه وهذا يقتضي ما ذكرناه في القاعده وهو القول باثبات
الزيادة وتقديمها على من نفاها او شكك عنها والذين تركوا الرفع من السجود شككوا
مسلك الترجيح لو رايد ابن عمر في ترك الرفع من السجود والترجيح انما يكون عند

التعارض ولا تعارض يقتضي التعادل بين روايه من اثبت الزيادة وبين من نفاها
او شكك عنها الا ان يكون النفي والاثبات محصورين في جهة واحدة قال ادعي ذلك
في حديث ابن عمر والحديث الاخر وثبت اتحاد الوقفين فذاك الحديث الرابع
عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت
ان اسجد على سبعة اعظم على الجبهة واسأله الى اذنيه واليدين والركبتين واطراف
القدمين الكلام عليه من وجوه الاول انه صلى الله عليه وسلم شمل كل واحد
من هذه الاعضاء عظاما باعتبار الجملة وان شمل كل واحد منهما على عظام واحتمل
ان يكون ذلك من باب تسمية الجملة باسم بعضها السامي فظاهر الحديث يدل على وجوب
السجود على هذه الاعضاء لان الامر للوجوب فالواجب عند الشافعي منها الجبهة
لم يترد قوله فيه واختلف قوله في اليدين والركبتين والقديمين وهذا الحديث يدل
للو جوب وقد رجع بعض اصحابه عدم الوجوب فلم ارفعهم عارضوا هذا دليل قوي قوي
من دلالة فانه استدلال عدم الوجوب بقوله عليه السلام في حديث رفعه ثم يسجد
فيمسك جبهته وهذا غاية ان يكون دلالة دلالة مفهوم والمنطوق الدال على وجوب
السجود على هذه الاعضاء مقدم عليه وليس هذا من باب تخصيص العموم بالمفهوم
كما مر لنا في قوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الارض سجدا وطهورا مع قوله جعلت
لنا الارض مسجدا وترتبتها لنا طهورا فانه يعمل بذلك العموم من وجهه اذ قد مر دلالة
المفهوم وههنا اذ قد مر دلالة المفهوم اسقطنا الدليل الدال على وجوب السجود
على هذه الاعضاء اعني اليدين والركبتين والقديمين مع تناول اللفظ لها خصوصا
واضعف من هذا استدلاله على عدم الوجوب من قوله صلى الله عليه وسلم يسجد وحدي
لذي خلقه قالوا فاذا ضاف السجود الى الوجه فانه لا يلزم من ضافة السجود فيه واضعف
من هذا الاستدلال على عدم الوجوب بان يسمى السجود تحصل بوضع الجبهة بان هذا
الحديث يدل على اثبات زياده عن المسمى فلا يترك واضعف من هذا المعارضه بقياس
شبهي ليس بقوي مثل ان يقال اعضا لا يجب كسها فلا يجب وضعها كغيرها من
الاعضاء سوى الجبهة وقد رجع المحامي عن صاحب الشافعي القول بالوجوب
وهو احسن عندنا من قول من رجع عن عدم الوجوب وذهب ابو حنيفة انه ان سجد

على الانف وحده كفاه وهو قول في مذهب مالك وذهب بعض العلماء الى ان
الواجب السجود على الجبهة والانف وفي هذه الطائفة التي ذكرها المصنف
للجبهة وأشار يديه الى انفه فتقبل معنى ذلك انها جعلت كالعضو الواحد ويكون
الانف كالسبع للجبهة واستدل على هذا بوجهين احدهما انه لو كان
كعضو منفرد على الجبهة حكما لكانت الاعضاء المأمور بالسجود عليها ثمانية
لاستيعاء فلا يطاق ابق العدد مع الإشارة الى الانف فاذا جعل كعضو واحد
امكن ان تكون الإشارة الى احدهما إشارة الى الاخر فيطابق الإشارة والعبارة
وبما استدل به من هذا انه اذا سجد على الانف وحده اجزاء لانها اذا جعلت
كعضو واحد كان السجود على الانف كالسجود على بعض الجبهة فجوزي والحق
ان مثل هذا لا يعارض التصريح بذكر الجبهة والانف داخل تحت الأمر وان
امكن ان يعقدانها كعضو واحد من حيث العود المذكور فذلك في التسمية
والعبارة لا في الحكم الذي دل عليه الأمر وايضا فان الإشارة قد لا تكون المشار اليه
فانها انما تتعلق بالجبهة فاذا تقاربت ما في الجبهة امكن ان لا يتعين المشار اليه يقينا
واما اللفظ فانه معين لما وضع له فقدمه اقول ان السالك المراد باليد من ههنا
الكفان وقد اعتقد قوم ان مطلق لفظ اليدين يحمل عليهما كما في قوله تعالى فاقطعوا
أيديهما واستنبحوا من ذلك ان التيمم الى الكوعين وعلى كل تقدير فسواء صح هذا
ام لا فالمراد ههنا الكفان لانا لو حملناه على يديه الذراع لدخل تحت المعنى عنه
من اقتراض الكل أو السبع ثم تصرف الفقهاء بعد ذلك فقال بعض مصنفى الشافعية
ان لما اذا الراحة والاضابع ولا يشترط الجمع بينهما بل يكفي احدهما ولو سجد
على ظهر الكف لم يكفه هذا معنى ما قاله الرابع قد يستدل به على انه
لا يجب كشف شيء من هذه الاعضاء فان سمي السجود بمحصل الوضوء من وضعتها
فقد أتى بما أمر به فوجب ان يخرج عن العدة وهذا يلتفت اليه في حيث أصوب وهو
ان الاجزاء في مثل هذا هل هو راجع الى اللفظ ام الى الأصل عدم وجوب
الزائد على الملفوظ به مضمومًا الى فعل المأمور به وخاصة ان فعل المأمور
به هل هو على الاجزاء او جزءه على الاجزاء ولم يختلف في ان كشف الركبتين

غير واجب وكذلك القدمان اما الاول فلما لم يرد من كشف العورة واما
الثاني وهو عدم كشف القدمين فلو كان دليل لطيف خذ الان الشارع وقت
المنع على الختف مدة تقع فيها الصلاة مع الختف فلو وجب كشف القدمين لوجب
رفع الحمين وانتقضت الظهارة وبطلت الصلاة وهذا باطل واما اليدان فللشافعية
تردد قول في وجوب كشفهما احدهما من عن اي هزبه رضى الله
عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة يكبر حين
يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركعة ثم
يقول وهو قائم ربنا والحمد لله ثم يكبر حين يقضي ثم يكبر حين يركع ثم يكبر
حين يسجد ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يفعل ذلك في صلاته كلها حتى يقضيها
ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس الكلام عليه من وجوه احدها
انه يدل على تمام التكبير بان يوقع في كل خفض ورفع مع التسميع في الرفع من
الركوع وقد اتفق الفقهاء على هذا بعد ان كان وقع فيه خلاف لبعض المتقدمين
الشافعية قوله يكبر حين يقوم يقتضي اتباع التكبير في حال القيام ولا شك
ان القيام واجب للتكبير وقرأة النافذة عند من يوجهها مع القدرة فكل الحناء
يمنع اسم القيام عند التكبير بطل الحريم وينتضي عدم انعقاد الصلاة وقوله
ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركعة يدل على جمع الامام بين التسميع
والحمد لما ذكرنا ان صلاة النبي صلى الله عليه وسلم الموصوفة بحمله على حال الامتلاء
للغلبة ويدل على ان التسميع يكون حين الرفع والتكبير بعد الاعتدال وقد ذكرنا
ان الفعل قد يطلق على ابتدائه وعلى انتهائه وعلى جملته وحالة مناشئته ولا بأس
بان يحمل قوله يقول حين يرفع صلبه على جملة حالة المناشئة ليكون الفعل مستصحيا
في جميع الذكر قوله يكبر حين يقوم الى اخره اختلفوا في وقت هذا
التكبير فاختلفوا بعضهم ان يكون عند الشروع في النهوض وهو مذهب الشافعية
واختار بعضهم ان يكون بعد الاستواء قائما وهو مذهب مالك قال يحمل قوله حين
يرفع على ابتداء الرفع وجعل ظاهره انه دل ذلك المذهب الشافعية ويرجح من جهة
المعنى يشغل زمن الفعل بالذكر والله اعلم

عن مطرف بن عبد الله

قال مالك بن عمار بن حصين خلف علي بن ابي طالب رضي الله عنه فكان اذا سجد
كبيرا واذا رفع ركبته كبيرا واذا انقض من الركعتين كبيرا فلما قضى الصلاة اخذ بيدي
عمر بن الخطاب وقلقه فذكر في هذا صلاة محمد صلى الله عليه وسلم او قال صلى بنا
صلاة محمد صلى الله عليه وسلم فمطروا بن عبد الله بن الحارث بن عكرمة بن كعب بن
الاشجعية سيد الخلاء للكنيسة الخيرة راء ابو عبد الله الغامري يقال انه من بني
الحرث بن نعم الحاء الهذلي وكسر المراء الميملة واخره شين معجمة والخريش من بني
علمون صغرة مات سنة خمس وتسعين متفق على اخراجه حديثه في الصحيحين
والحديث يدل على الركعة في الحالات المذكورة فيه وانما الركعة في حالات
الاستنالات هو الذي يستقر عليه عمل الناس وائمة فقهاء الامصار وقد كان فيه
من بعض المنكح خلق على ما قدمنا فممن من اقتصر على ركعة الاحرام وممن من زاد
عليها من غير اتمام والذي اتفق الناس عليه بعد ذلك ما ذكرناه واما حكم ركعات
الاستنالات هل هي واجبة ام لا فذلك مبني على ان الفعل للوجوب ام لا واذا قلنا
انه ليس للوجوب رجع الى ما تقدم البحث فيه من انه بيان للمحل ام لا فمن هنا ما اخذ
من يرى الوجوب والاكثر من على الاستحباب واذا قلنا بالاستحباب فليس يستحب
للمسافر تركها ولو واحدة او لا يسجد ولو ترك الجميع ولا يسجد حتى يترك
معدود منها اختلفوا فيه وليس له هذا الحديث تعلق الا ان يجعل مقدمة فيستدل
به على انه سنة ويضم اليه مقدمة اخرى ان تركها السنة يقتضي السجود ان ثبت
على ذلك دليل فيكون المجموع دليلا على السجود واما المقرقة بين ان يكون المتردد
موقفا او اكثر فراجع الى الاستحسان وخفيف امر المرة الواحدة ومذهب الشافعي
ان تركها لا يوجب السجود والله اعلم **باب** السابعة عن البراء بن عازب
رضي الله عنه قال ومثت الصلاة مع محمد صلى الله عليه وسلم فوجدت قيامه
فركعته فاعند الله بعد ركوعه فسجدته فجلسته بين السجدين فسجدته فجلسته
بين التسليم والانصراف قريبا من السواء وفي رواية اخرى ما خلا
القيام والتعود قريبا من السواء قريبا من السواء يقتضي تطويل ما العادة
فيه الخفيف او خفيف ما العادة فيه التطويل اذا كان ثم عادة متقدمة وقد

ورد ما يقتضي التطويل في القيام كقراءة ما بين السنين الى المائة وكا ورد في التطويل
في قراءة الطهر بحيث يذهب الى البقيع فيقضي حاجته ثم يتوضأ ثم يركع ركعتين
الله عليه وسلم في الركعة الاولى ما يطولها وقد تكلم فيها في الاركان الطويلة والقصيرة
واختلفوا في الرقع من الركوع هل هو ركن طويل ام قصير وزح اصحاب الشافعي
انه ركن قصير وفائدة الخلاف فيه ان تطويله يقطع الموالاة الواجبة في
الصلاة ومن هذا قال بعض اصحاب الشافعي انه اذا طوله بطلت الصلاة وقال
بعضهم لا يبطل حتى ينقل اليه ركنا كقراءة الفاتحة والتشهد وهذا الحديث
يدل على ان الوقوف من الركوع ركن طويل لانه لا يتاى ان يكون التراه في الصلاة فرضا
وتفاهيا بمقدار ما اذا فعل في الوقوف من الركوع كان قصيرا وهذا الذي ذكر في الحديث
من استواء الصلاة ذهب بعضهم الى انه الفعل المتأخر بخلاف التطويل وقد
ورد في بعض الاحاديث وكانت صلاة بعد خفيضا والذي ذكره المصنف عن
رواية البخاري وهو قوله عليه السلام القيام والتعود الى اخوه وذهب بعضهم الى
تخييم هذه الرواية دون الرواية التي ذكر فيها القيام ونسب رواية ذكر القيام الى
الوهم هذا بعيد عندنا لان توهم الراوي التفتة على خلاف الاصل لا سيما اذا لم
يبدل دليل قوي لا يمكن الجمع بينه وبين الزيادة على كونها وهما وليس هذا من باب العموم
والخصوص حتى عمل العام على الخاص فيما عدا القيام فانه قد صرح في حديث البراء
في تلك الرواية بذكر القيام ويمكن الجمع بينهما بان يكون فعل النبي صلى الله عليه وسلم
في ذلك كان مختلفا فتارة يستوي الجمع وتارة يستوي ما عدا القيام والتعود
وليس في هذا الاخذ امر من اما الخروج عما يقتضي لفظه كان من المداومة او
الاكثرية واما ان يقال الحديث واحد اختلفت رواية عن واحد فيقتضي ذلك
التعارض ولعل هذا هو السبب الذي ادعى على من ذكرنا عنه انه نسب تلك الرواية
الى الوهم ان قاله وهذا الوجه الثاني اعني اتحاد الرواية اقوى من الاول في وقوع
التعارض وان احتمل غير ذلك على الطريقة النقية ولا يقال اذا وقع التعارض
فالذي ثبت التطويل في القيام لا يعارضه من نفاه فان المثبت مقدم على النافي
لانا نقول الروايات الاخرى يقتضي بنصها عدم التطويل في القيام وخروج ذلك

الحالة اعني حالة القيام والقعود عن بيقته حالات اركان الصلاة فيكون الثبوت والاثبات
اذا الخصم في محل تعارضا الا ان يقال باختلاف هذه الاحوال بالنسبة الى صلاه
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يفتي فيها الخصام في محل واحد بالنسبة الى الصلاه
ولا يعترض على هذا الا بما قد مضاه من مقتضى لفظة كان او يكون الحديث واحد
مخرج واحد اختلف فيه فليطرد ذلك من الروايات ولحقق الاتحاد والاختلاف
في مخرج الحديث والله اعلم الحديث الثامن عن ثابت البناني عن انس بن مالك
رضي الله عنهما قال اني لاراه ان صلى لكم كما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصل بنا قال ثابت فكان ان صلى يصنع شيئا لا اراكم تصنعونه وكان اذا رفع راسه
من الركوع انتصب قائما حتى يقول القائل قد نسي واذا رفع من السجود مكث حتى
يقول القائل قد نسي قواله لا اله الا الله لا اقصر وقد قيل ان الاول يكون بمعنى
التصبر وبمعنى الاستطاعة معا والسياق يرشد الى المراد والاول على مثال العتق
ويقال لا اله الا الله والماضي الى وقد يقال في هذا المعنى الا بالشديد وقوله
ان صلى اي في ان صلى وتقدم ان صلى الله عنه لهذا الكلام امام روايته بذلك
الساكن على التحفظ فيما ياتي به وتحقق عندهم المراقبة لاتباع افعال رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث اصرح في الدلالة على ان الرفع من الركوع ركن
طويل بل هو والله اعلم نص في تكرار التسيحات على الاسترسال كما سئلت الفقرة
في القيام والتسيحات في الركوع والسجود مطلقا الحديث الثامن عن انس بن
مالك قال لما صليت وراء امام فقط اخف صلاه ولا اتم صلاه من رسول الله صلى الله
عليه وسلم حديث اخر عن ابي قلابة عبد الله بن زيد الجرمي البصري
قال جانا مالكا بن الحويرث في سجننا هذا فقال اي لا صلى بكم وما اريد الصلاه
اصلى كيف رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل فقلت لاى قلابة كيف كان يصل
قال مثل صلاه سجننا هذا وكان يجلس اذا رفع راسه من السجود قبل ان ينهض اراد
بشيخهم ابا يزيد عمرو بن سلمة الجرمي حديث انس بن مالك يقول على طلب امرين
في الصلاه الخفيف في حق الامام مع الاتمام وعدم التقصير وذلك هو الوسط
العدل والميل الى احد الطرفين خروج عنه اما التطويل في حق الامام فاضرا للمؤمنين

وقد تقدم ذلك والتصرح بعلته واما التقصير عن الاتمام فمخرج العادة ولا
يراد بالتقصير ههنا ترك الواجبات فان ذلك منسند موجب للنقض الذي يرفع
حقيقة الصلاه وانما المراد والله اعلم التقصير عن السنوات والتمام بفعلها
والكلام على حديث ابي قلابة من وجوه منها ان الحديث مما انفرد به البخاري
عن مسلم وليس من شرط هذا الكتاب وايضا فان البخاري اخبره من طريق منها
روايه وهيب واكثر الفاظ هذه الرواية التي ذكرها المصنف هي رواية وهيب
وفي آخرها في كتاب البخاري واذا رفع راسه في السجدة الثانية جلس واعتمد على
الارض ثم قام وفي رواية خالد بن ابي قلابة عن مالك بن الحويرث الليثي انه راى
النبي صلى الله عليه وسلم يصل فاذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يشوي قاعدا
الثاني مالك بن الحويرث ويقال حويرث والاول صحيح احمد من شكا البصري
من الصحابة مات سنة اربع وتسعين ويكنى ابا سليمان وشيخهم المذكور في الحديث
هو ابو يزيد بن عمر بن سلمة بكسر اللام الجرمي يفتح
الجيم وشيخون الراية الممثلة المالك قولها اي لا صلى بكم وما اريد الصلاه اي
اصلى صلاه التعليم لا اريد الصلاه لغيره فغده دليل على جواز مثل ذلك وان لم يكن
من باب التشريك في العمل الرابع قوله اصلى كيف رايت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصل يدل على البيان بالفعل وانما يجري مجرى البيان بالقول وان كان البيان بالقول
اول في الدلالة على احاد الافعال اذا كان القول ناصرا على كل فرد منها الخامسة
اختلف الفقهاء في جلسته الا شتر اربعة عقوب الفراغ من الركعة الاولى والثالثة
فقال بها الشافعي في قول وكذا غيره من اصحاب الحديث واباها مالك وابو حنيفة
وغيرهما وهذا الحديث يستدل به القائلون بها وهو ظاهر في ذلك وعذر
الاخير عنه انه محل على انها بسبب الضعف الكبير كما قال المغيرة بن حكيم انه
راى عبد الله بن عمر يرجع من سجدتين من الصلاه على صدور قدسيه فلما انصرف
ذكرت ذلك فقال انها ليست بسنة الصلاه وانما افعل ذلك من اجل اني استكر
وفي حديث اخر غير هذا في فعل اخر لابن عمر انه قال ان رجلا لا يجلي ولا يفرغ
اذا كانت للجيلة او ضرورة الخلقة لا تدخل في انواع القرب المطلوبة فان تأيد هذا

الناويل يقوينة تذل عليه مثل ان تبين ان افعاله السابقة على حاله الكبر والضعف
لم تكن فيها هذه الجليسة او تقترن فعلها بحاله الكبر من غير ان يدل دليل على
قصد القربة فلا بأس بهذا الناويل وقد ترجح في علم الاصول انما يمكن من الافعال
مخصوصا بالرسول ولا جارا بخبري الافعال الجليسة ولا ظهوره بيان لمحل ولا علم
صفته من وجوب وندب وغيره فاما ان يظهر فيه قصد القربة ولا فان
ظهر مندوب والا فباح لكن لئلا يقال ان يقول ما وقع في الصلاة الظاهر انه من ههنا
لا يسمي الفعل الزائد الذي يعتضي الصلاة منه وهذا اقوى الا ان يقوم قرينه على
ان ذلك الفعل كان يشبه الكبر والضعف حينئذ يظهر بطلان القربة ان ذلك
امر جليل فان قوى ذلك باستمرار عمل السلف على ترك ذلك الجليسة فهو زيادة في
الرحمان والله اعلم بالحديث الحادى عشر عن عبد الله بن مالك ان حبيته
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى فخرج من ثيبه حتى يبرو ويأخذ
ابطنه الكلام عليه من وجهين احدهما عبد الله بن مالك بن حبيته فحبيته امه
بضم الباء الموحدة وفتح الحاء المهملة وبعدها ياء ساكنة وتكون مفتوحة
وابوه مالك بن النسيب بكسر القاف وشكون الشين المعجمة واخوه براء اذى
النسيب من ازد شؤفة توفي اخرج خلافة معوية وهو احد من نسب امه فعمل هذا
اذا وقع عبد الله في موضع رفع وجب ان ينزل مالك ابوه ويرفع ابنه لانه ليس بصفة
لمالك فيترك ثبوته ويجوز انما هو صفة لعبد الله بن مالك واذا وقع عبد الله في
موضع جر نول مالك وجوز ان لانه ليس ابن صفة لمالك وهذا من المواضع التي
تتوقف فيها صحة الاعراب على معرفته التاريخ وذلك مثل محمد بن حبيب اللغوي صاحب
كتاب الحبير في المؤلف والمختلف في قبائل العرب فان حبيب ابوه لا ابوه فعمل هذا
بمستعصره ويقال محمد بن حبيب وقيل انه ابوه ومن عريب ما وقت عليه في هذا المجر
ابن شكون القير واني الاديب الشاعر المحدث انه منسوب الى امه شرف ولذلك
نظاير لو تتبعته لجمعت منها قدرا وقد قيل ان حبيته ام امه مالك والاول اصح
وقد اعني بجمعها بعض الحفاظ المشايخ في الحديث دليل على استحباب
الحاجي في الدين عن الحنين في السجود وهو الذي يسمى بخوية وفيه ايضا عدم بسطها

١٠٠
على الارض فانه لا يري باض الا بطين مع بسطها والتخوية مستحبة للرجال لان
فيها اعمال الدين في العبادة واخراج ههنا الى صفته الاجتهاد عن صفته الكمال
والاستقامة وقد يكون في ذلك ايضا دليل على ما اشار اليه بعضهم بعض الحمل على
الوجه حتى لا يشار بما لا فائدة من الارض وهذا شرط بان لا يكون هذا الحمل عن
الوجه مريلا للتخامل على الارض فانه قد اشترط في السجود والفتا حاصوا
ذلك بالرجال وقالوا المدة تضم بعضها الى بعض لان المقصود منها التصون والجمع
والنسيب وتلك الحالة اقرب الى هذا المقصود الحديث الثاني عشر
عن ابي سلمة سعيد بن زيد قال سألت انس بن مالك قال النبي صلى الله عليه وسلم
يصل في ثيابه قال نعم قال سعيد بن زيد بن مسleme ازيد طاحي الطاء المهملة
والحاء المهملة ايضا منسوب الى طاحيه بطن من الازد من اهل البصرة متفق
على الاحتجاج بحديثه والحديث دليل على جواز الصلاة في الثوب لا ينبغي ان يؤخذ
منه الاستحباب لان ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب من الصلاة قال قلت
لعله من ثياب الرينة وكما الهبة مخري لا ردية والسياب الذي استحباب الجمل
عما في الصلاة قلت هو وان كان كذلك الا ان ملايشته الارض التي يكون فيها
النجاسات مما يقصده عن هذا المقصود لكن البناء على الاصل انهم فعلوا على
الجواز فيجعل به في ذلك والقصور الذي ذكرناه عن ثياب النجس بها يمنع من الحاقه
بالمستحبات الا ان يرد دليل شرعي بالحاقه بما يحل به فيرجع اليه ويترك هذا
النظر وما يقوى هذا النظر ان يرد دليل على خلافه ان التوسل في الصلاة من الرينة
الثالثة من المصالح وهي رتبة التزيينات والتخسينات ومراعاة امر النجاسة
من الرتبة الاولى وهي الضروريات والثانية وهي الحاجيات على حسب اختلاف
العلماء في حكم ازالة النجاسة فيكون رعايته الاولى بدفع ما قد يكون مريلا لها اخرج
بالنظر اليها ويجعل بذلك في عدم الاستحباب والحديث في الجواز ويرتب على كل
حكم ما يناسبه ما لم يمنع من ذلك مانع والله اعلم وقد يكون في الحديث دليل
على جواز البناء على الاصل في حكم النجاسات والطهارات واختلف الفتا فيهما
ادعاء رضة الغالب ايها يقدم وقد جاني الحديث الامر بالنظر الى الثقلين وذلكهما

ان ربي فيها اذني وكما قال فاذا فعله النبي صلى الله عليه وسلم وكان ظهوره الهيا على
 ما جاء في الحديث يمكن ذلك من باب تعارض الاصل والغالب بل يكون من ذلك
 الباب ما لو صلى فيها من غير ذلك فان قلت الاصل عدم ذلك قلت لكن
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا امرت من هذا لم يترك والظن المستفاد بهذا راح على
 الاصل الذي ذكرته وهو انه لم يدلك الحديث المالك عمته عن اي فتاده
 الاضاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل امامة بنت زينب
 بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يبي العاص بن الربيع بن عبد الله بن فادى
 وضعها واذا قام حملها هو ابو قتادة اسمه الحارث بن ربيع بكسر الراء المهملة
 وسكون الياء الموحدة وكسر العين المهملة وتشديد الياء ابن بلدمة بضم الناء
 والذال وفتحها مات بالمدينة سنة اربع وخمسين وقيل مات في خلافة علي بالكوفة
 وهو ابن سبعين سنة يقال سنة اربعين وقيل انه كان بدريا ولا خلاف انه شهد
 احدا وما بعدها الكلام على هذا الحديث من وجهين احدهما النظري
 هذا الحمل ووجه الاحتجاج الساني النظري ما يتعلق بطهارة ثوب الصبي فاما
 الاوالت فقد تكلموا في تحريمه على وجوه احدها ان ذلك في النافلة وهو
 مروى عن مالك رحمه الله وكان لما راى المسأحة في النافلة قد وقع في بعض
 الاركان والشرائط كان ذلك تائيدا بالمسأحة في مثل هذا ورد هذا القول
 بما وقع في بعض الروايات الصحيحة بينهما نحن ننظر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في الظاهر والعصر خرج علينا حاملا امامة وذكر الحديث وظاهره
 يقتضي ان ذلك كان في الفريضة وان كان تخملا انه في نافلة سابقة على الفريضة
 وما يبعد هذا التأويل ان الغالب في امامة الرسول صلى الله عليه وسلم انها كانت
 في الفرائض دون النوافل وهذا يتوقف على ان يكون الدليل قاطعا على كون النبي صلى
 الله عليه وسلم كان اماما وقد ورد ذلك مصرحاً به في رواية شيبان بن عميرة
 بسنده الى اي فتاده الاضاري قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
 الناس وامامة بنت اي العاص وهي بنت زينب ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على عاتقه الحديث المالك ان هذا الفعل كان للضرورة وهو مروى

ايضا عن مالك ووفق بعض اتباعه بل ان تكون الحاجة شديدة بحيث لا يجد من كفيه
 امر الصبي وتحس عليه هذا يجوز في النافلة والفريضة ان كان حمل الصبي في الصلاة
 على معنى الكفاية لانه لشغلها بغير ذلك يصح الا في النافلة وهذا ايضا عليه
 من الاستحسان ان الاصل استواء الفرض والفعل في الشرائط والاركان الا ما خصه
 الدليل الوجه المالك ان هذا منشوخ وهو مروى عن مالك ايضا وقال
 ابو عمرو ولعل هذا نسخ جرم الغل والاستتال في الصلاة بغيرها وقد ردها بان
 قوله عليه السلام ان في الصلاة لشغلا كان قبل يد عند قدوم عبد الله بن مسعود من
 الحشنة وان قدوم زينب وابنتها الى المدينة كان بعد ذلك ولو لم يكن الامر كذلك
 لكان فيه اثبات النسخ بمجرد الاحتمال الوجه الرابع ان ذلك خصوص النبي صلى
 الله عليه وسلم وذكره القاضي عياض رحمه الله فقال وقد قيل وهذا لخصوص النبي
 صلى الله عليه وسلم اد لا يومن من الطفل البول وغير ذلك على حامله وقد يعصم النبي
 منه ويعلم سلامة من ذلك مدة حملته وهذا الذي ذكره ان كان دليلا على الخصوص
 فبالنسبة الى بلائمة الصبي مع احتمال خروج النجاسة منها وليس في ذلك تعرض
 لامر الحمل لخصوصه الذي الكلام فيه ولعل قابل هذا لما اثبت لخصوصه في الحمل
 لما ذكره من اختصاص الرسول صلى الله عليه وسلم بخواص عليه بعضه الصبي من
 البول حاله الحمل ان ذلك جعله لخصوصه بالكلية ايضا فقد يفعلون ذلك
 في الابواب التي ظهرت خصوصيات النبي صلى الله عليه وسلم فيها ويقولون خض بكرا
 في هذا الباب فيكون هذا لخصوصا الا ان هذا ضعيف من وجهين احدهما
 انه لا يلزم من الاختصاص في امر الاختصاص في غيره بلا دليل ولا يدخل القياس
 في مثل هذا والاصل عدم تخصيص مسأحة النبي صلى الله عليه وسلم بالعلم
 بخواص الحمل وهو ما ذكره من خواص اختصاص الرسول صلى الله عليه وسلم بالعلم
 من البول وهذا معنى مناسب لاختصاصه جواز بلائمة الصبي في الصلاة
 وهو معدوم فيما يتكلم من امر الحمل لخصوصه فالقول بالاختصاص فيه قول بلائمة
 مناسب للاختصاص حمل هذا الفعل على ان يكون اماما في
 تغلقها بالرسول صلى الله عليه وسلم وانها به كانت تتعلق بنفسها فيتركها فاذا اراد



السيود وضعها فاد الفعل الصادق منه انما هو الوضع لا الرفع فيقال العمل الذي توهم
من الحديث ولقد وقع ان هذا احسن ان لفظه وضع لا تسمى في حمل في اقتضاء فعل
الفاعل فانما نقول لبعض الحوامل حمل كذا وان لم يكن هو فعل الحمل ولا يقال وضع
الابن فعل حتى نظرت في بعض طرق الحديث الصحيحة فوجدت فيه فاذا قام اعادها
وهذا يقتضي الفعل ظاهره الوجه السادس وهو معتد ببعض مصنفي اصحاب
الشافعي وهو ان العمل الكثير انما يعتد باو قع متواليا وهذه الافعال قد لا تكون
متواليه فلا تكون معتدة والظاهر ان في الاركان لا سيما في صلاة النبي صلى الله عليه
وسلم تكون فاصلة ولا شل ان مدة القيام طويلة فاصلة وهذا الوجه انما يخرج
به اشكال كونه عملا كثيرا لا يتعرض لطلق الحمل وانما الوجه الثاني وهو
النظر في الاشكال من حيث الطهارة فهو يتعلق بمسألة تعارض الاصل والغالب في
النجاسات ويرجح هذا الحديث العمل الاصل وفي كلام الشافعي رحمه الله اشارة الى
هذا قال رحمه الله وتوب امانة توب ضئي ويورد على هذا ان هذه حالة تفرده
والناس يعتادون تطييف الصبيان في بعض الاوقات وتطيف شاة عن الاقدار
وحكايات الاحوال لا عموم لها فيحمل ان يكون هذا اوقع في تلك الحالة اوقع فيها لا التي
التطيف والله اعلم وقول لا يبي الغاص ان الرشح هذا هو الصحيح في تشبيهه
عند اهل النسب ووقع في رواية مالك لا يبي الغاص من ربيعه فقال بعضهم هو جلد له
وهو ابو الغاص ان الرشح من ربيعه فنسب في رواية مالك الى جده وهذا ليس بمعروف
ومنه من استدلل بالحديث على ان حمل المحارم او لا يشتمل غير ناقض للطهارة
عنده بانه يحتمل ان يكون من ودا محال وهذا يستمد ما ذكر في ان حكاية المحال لا عموم
هذا الحديث لا يبي عن ابي اسحاق رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
اعتدوا في السجود ولا يجسط احدكم ذراعيه انبساط الكلب لعل الاعتدال طهرا
محمول على امر معنوي وهو وضع هيئة السجود موضع الشروع وعلى وفق الامر فان
الاعتدال الخلق الذي طلبناه في الركوع لا ياتي في السجود فانه ثم استواء الظهر والعنق
والمطلوب هنا ارتفاع الاسافل على الاعالي حتى لو تساوى بطن الصلابة وجهان
لاصحاب الشافعي وما يتقوى هذا الاحتمال انه قد ينهم من قوله عيب ذلك ولا يسط

احكم ذراعيه انبساط الكلب كالتمه للاول وان الاول كالعلة له فيكون الاعتدال
الذي هو فعل الشيء على وفق الشرع غلة لتترك الانبساط انبساط الكلب فانه مناف
لوضع الشروع وقد تقدم الكلام في كراهة هذه الصفة وقد ذكر في هذا الحديث
الحكم من ونا بعلته قال الشبهة بالاشياء الخبيثة مما يناسب تركه في الصلاة
ومثل هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قصد التغير عن الرجوع في الهيئة قال مثل
الرايح في هيئة الكلب تعود في فيه باب وجوب الطهارة
في الركوع والسجود الحديث الاول عن ابي هريرة رضي الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ارجع فصل فانك لم تفل فرجع فصل كما صلى
ثم خافتم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تفل لا تخافوا
والذي بعثك بالحق ما احسن عبره لعلي قال اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرا
ما ينشروك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن جالسا وافعل ذلك في صلاتك كلها
حتى تطمئن شاجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا وافعل ذلك في صلاتك كلها
الحكمة ثم عليه من وجوه الاول فيه الفرق بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر
قال النبي صلى الله عليه وسلم عامله بالرفق فيما امر به كما قال معاوية بن الحكم السلمي
فما كرهني ووصف رفق النبي صلى الله عليه وسلم به وكذلك قال في الاعمال لا ترويه
فلم يعنفه وفيه حسن خلق النبي صلى الله عليه وسلم وحسن رد السلام بمرأ اذا
كرره المسلم البار تكرر من الغفلة الاستدلال على وجوب ما ذكر في هذا
الحديث وعدم وجوب ما لم يذكر فيه فاما وجوب ما ذكر فيه فليعلق الامر
به واما عدم وجوب غيره فليس ذلك بخبر كون الاصل عدم الوجوب بل الامر
رايد على ذلك وهو ان الموضع موضع تعلم وبيان الجاهل وتعريف لواحيات الصلاة
وذلك يقتضي الخصار الواحيات فيما ذكر ويقوي مرتبة الخضوع عليه الصلاة
والسلام ذكرنا تعلقت به الاساءة من هذا المصلي وما لم تتعلق به اساءة من واجبات
الصلاة وهذا يدل على انه يقتصر المقصود على ما وقعت فيه الاساءة فقط فاذا
نقد هذا فكل موضع اختلف الفقهاء في وجوبه وكان مذكورا في هذا الحديث
قلت ان تمسك به في عدم وجوبه بكونه غير مذكور في هذا الحديث على ما تقدم من

كونه موضع تعليم وظهور قوته مع ذلك على قصد ذكر الواجبات وكل موضع
اختلف في حريمه فلان استدلال هذا الحديث على عدم حريمه لانه لو حرم
لوجب التلبس بصدقه فان النهي عن الشيء امر باخذ ضده ولو كان التلبس بالصدقه
واجبا لذكره على ما قرناه فصار من لوازم النهي الامر بالصدقه ومن لوازم الامر بالصدقه
ذكره في الحديث على ما قرناه فاذا انتفى ذكره انتفى الامر بالتلبس بالصدقه بلزومه
وهو الامر بالصدقه واذا انتفى الامر بالصدقه انتفى بلزومه وهو النهي عن ذلك الشيء
فهذه الثلاث طرق يمكن الاستدلال بها عن كثير من المسائل المتعلقة بالصلاة
الا ان على طالب التحقيق في هذه المسائل وطائفتان احدهما ان يجمع طرق هذا الحديث
ولخصي الامور المذكورة فيه ويأخذ بالزائد فالزائد قال لا حرج بالزائد واجت
وثابتهما ادا اقام دليلا على احد الامرين اما على عدم الوجوب او الوجوب فالواجب
الغلبة ما لم يعارضه ما هو اقوى منه وهذا في باب المنع بحسب الحوز فيه اكثر فليطو
عند التعارض اقوى الدليلين يعمله وعندنا انه اذا استدلل على عدم وجوب شيء بعدم
ذكره في الحديث وجاءت صيغة الامر به في حديث اخر فالمقدم صيغة الامر
وان كان يمكن ان يقال الحديث دليل على عدم الوجوب وتعمل صيغة الامر على التدين
لكن عندنا ان ذلك اقوى لان عدم الوجوب متوقف على عدمه اذ هو ان عدمه المذكور
في الرواية يدل على عدم الذكر في نفس الامر وهذه غير المقدمة التي قرناها وهو ان
عدم الذكر يدل على عدم الوجوب لان المراد بغير ان عدم الذكر في نفس الامر من الرسول
يدل على عدم الوجوب فانه عدم بيان وعدم الذكر في نفس الامر عدم الذكر في
الرواية وعدم الذكر في الرواية انما يدل على عدم الذكر في نفس الامر بطريق ان يقال
لو كان لذكر او بيان الاصل عدمه وهذه المقدمة اضعف من دلالة الامر على الوجوب
وايضا فلحديث الذي فيه الامر بان يزيده فيعمل بها وهذا البحث كله بناء على
اعمال صيغة الامر في الوجوب الذي هو ظاهرها والخلاف يخرجها عن حقيقتها
بدليل عدم الذكر فيحتاج الناظر المحقق في الموازنة بين الظن المستفاد من عدم الذكر
في الرواية وبين الظن المستفاد من كون صيغة الوجوب والثاني عندنا ارجح ان يستمر
على طريقة واحدة ولا يستعمل في مكان ما يتركه في اخر فيعمل نظره ويستعمل القوائل

المعتبره في ذلك استغناء لا وحدا فانه قد يتبع هذا الاختلاف في النظر في كلام كثير
من المتأخرين الوجه الثالث من الكلام على الحديث قد تقدم انه يستدل به حيث
يراد بنفي الوجوب بعدم الذكر في الحديث وقد فعلوا هذا في مسائل منها ان الاقامة
غير واجبة خلافا لما قال بوجوبها من حيث انها لم تذكر في الحديث وهذا على ما
قرناه يحتاج الى عدم بحال الدليل الدال على وجوبها عند الخصم وعلى ما غير
مذكورة في جميع طرق الحديث وقد ورد في بعض طرقه الامر بالاقامة قال صح نقده
عدم احد الشرطين اللذين قرناهما ومنها الاستدلال على عدم وجوب دعاء
الاستفتاح حيث لم يذكر وقد نقل عن بعض المتأخرين ممن لم يترسخ قدمه في النقد
من ينسب الى غير الشافعي ان الشافعي يقول بوجوبه وهذا غلط قطعاً قال لم ينقله
غيره فالوهم منه وان نقله غيره كالتفاضي عياض رحمه الله ومن هو في مرتبة من
الفضلاء فالوهم منهم لانه ومنها استدلال بعض المالكية على عدم وجوب الشهد
مما ذكرناه من عدم الذكر ولم يعرض هذا المستدل لان الحقيقة ان استدلاله على
عدم وجوب السلم بعينه مع ان المادة واحدة الا ان يريد ان الدليل المعارض لوجوب
السلم اقوى من الدليل على عدم وجوبه فلذلك تركه خلاف الشهد فهذا يقال فيه
امران احدهما ان دليل الحجاب الشهد هو الامر وهو راجع على ما ذكرناه من الجمل
فانه ان ينظر على الفرق بين الرحا بين ومعه عذره وبقية النظر كما يقول المنا
ان دلالة اللفظ على الشيء لا يفي معارضة المانع الراجح قال الدلالة امر يرجع الى اللفظ
او الى امر لو جرد النظر اليه لثبت الحكم وذلك لا يفي وجود المعارض نعم لو استدلل
بلفظ يحتمل امرين على السواء كانت الدلالة منقبة وقد يطلق الدليل التام الذي
تجب الغلبة وذلك بعض عدم وجود المعارض الراجح والاول ان يستعمل في دلالة
الفاظ الكتاب والسنة الطريق الاول ومن ادعى المعارض الراجح فعليه البيان
من الكلام على الحديث استدلال بقوله فكبر على وجوب
الكبير بعينه وابوجهبته بخلاف فيه ويقول اذا اي بما عصى التعظيم كقوله
الله اجل واعظم كفي وهذا نظر منه الى المعنى وان المقصود التعظيم يحصل بكل ما
دعاه له وغيره اتبع اللفظ فظاهره تعيين الكبير وتأييد ذلك بان العبادات

في التبعات ويكثر ذلك فيها فالاحتياط فيها الاتباع وايضا فالخصوص قد يكون مطلوبا
لن خصوص التعظيم لفظ الله اكبر وهذا لان رتب هذه الادكار مختلفة كما يدل عليه
الاحاديث فقد لا يتبادر بربته ما يقصد من اخري ولا يعارض هذا ان يكون اصل
للعني فهو ما قد يكون التعبد واقعا في التفصيل كما اننا نعلم ان المقصود من الركوع
المتعظيم للخصوص فلو اقام مقامه خصوصا اخره كيف به ويتايد هذا ما استمرار العمل
من الامة في الدخول في الصلاة بهذا اللفظ اعني الله اكبر وايضا قد اشتهر بين اهل الاصول
ان كل علة مستتيلة تعود على النص بالابطال والتحصيل في اطله وتخرج على
هذا الحكم هذه المسئلة فانه اذا استنبط من النص ان المقصود بطلق التعظيم بطل حصول
التكبير وهذه المسئلة الاصولية قد ذكر فيها بعضهم نظرا وتفصيلا وعلى تقدير
تقريرها مطلقا تخرج ما ذكرناه في الجاهل قوله ثم اقراما يشر
محل من القرآن يدل على وجوب القراءة في الصلاة ويستدل به من يري ان الناحية
غير عينه ووجهه ظاهر فانه اذا ايسر غير الناحية فقرأه يكون ممثلا فخرج
عن العهدة والذين عينو الناحية للوجوب وهم القهاء الاربعة الا ان ابا حنيفة
من جعلها واجبة وايست برض على ضله في الفرق بين الواجب والفرض اختلف
في قصر مدحهم في الجواب عن الحديث وذكر فيه طرق الطريق الاول
ان يكون الدليل الدال على تعيين الناحية كقوله عليه السلام لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة
الذي مثله من قبل الذي في قوله صلى الله عليه وسلم اني انا يشرعك وهذا
انما يريد المجامع ما يريد الاصوليون به فليس كذلك قال المجامع لا يتضح المراد منه
ثم اقراما يشرع من القرآن متضمن المراد يقع امثاله بفعل كل ما يشرع حتى لو لم يرد
قوله عليه السلام لا صلاة الا بفاتحة الكتاب لا كنفيا في الامتناع بل ما يشرع وان اردت بكونه
مجلا انه لا يبين فردا من الافراد فهذا الامتناع من الاكتمال بكل فرد ينطلق عليه ذلك الاسم
كما في شايير المطلقا الطوبى الساي ان جعل قوله اقراما يشرع مطلقا بغير
او عامنا يخص بقوله لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وهذا يرد عليه ان يقال لا نسلم ان
مطلق من كل وجه بل هو مقيد بقيد التلبس الذي يقتضي التحيز في قراءة كل فرد من
افراد الميسرات وهذا القيد مخصوص بتأويل التعيين وانما تأويل المطلق الذي لا ينافي

التعيين ان يقول اقراما نائم يقول اقرافلحه الكتاب فانه يحمل المطلق على المقيد حينئذ
والمثال الذي بوضع ذلك انه لو قال لغايه اشترطوا ولا تشترطوا الا حكم الضامن يمكن
بتعارض ولو قال اشترطوا اي حكم شئت ولا تشترطوا الا حكم الضامن في وقت واحد متعارض
الا ان اراد بهذه العبارة ما يرد بصيغته الاستثنائية واما دعوى التحصيل فابعد
لان سياق الكلام يقتضي تيسر الامر عليه وانما يقرب هذا اذا جعلت ما معنى الذي يريد
بها شي معين وهو الناحية لكثرة حفظ المسلمين لها في الميسرة الطرية المات
ان يحمل قوله ما يشرع على ما زاد على فاحه الكتاب ويدل على ذلك بوجهين احدهما ان
الجمعيته ومن دلائل الخاب الناحية والمات ما ورد في بعض روايات اي داود ثم
اقراما القرآن وما شأ الله ان يقرأ هذه الرواية اذا صحت تزيل الاشكال بالكلية لما
قوله من انه يوحى بالزيادة اجعت طرق الحديث الواحد السادس قوله عليه
السلام اركع حتى تطمئن راكعا يدل على وجوب الركوع واستدلو به على وجوب الطائفة
وهو ذلك دال عليها ولا يتحمل ههنا ما تكلم الناس فيه من ان الغاية هل يدخل في الغاية
اولا او ما قبل من الفرق بين ان يكون من جنس الغاية او لا قال الغاية ههنا وهي الطائفة
وصف الركوع ووصف الشيء معا حتى لو فرضنا انه ركع ولم يطمئن بل رفع عقيب
سمى الركوع لم يصدق عليه انه جعل مطلق الركوع معنى للطائفة وحاج بعض المناجيز
فانحرف جدا وقال ما يشرع ان الحديث يدل على عدم وجوب الطائفة من حيث
ان الاعرابي ضلي غير مطمئن ثلاث مرات والعبادة بدون شرطها فاسدة حرام فلو كانت
الطائفة واحدة لكان فعل الاعرابي فاسدا ولو كان كذلك لم يقره النبي صلى الله عليه
وسلم عليه في حال فعله فاذا انقضى هذا التقرير عدم الوجوب حمل الامر في الطائفة
على الندب وتحمل قوله عليه السلام فانك لم تصل على يد بر صلاه كاملة ويمكن ان يقال
ان فعل الاعرابي مجزؤه لا يوصف بالحرمه عليه لان شرط العلم بالحكم فلا يكون التقرير
تقريراً على المحرم وانما التقرير فليس بدليل على الجواز مطلقا بل لا بد من اشنا الموانع
وزاده قبول المتعلم لما يليق اليه بعد تكرار فعله واستحقاق نفسه وتوجه سؤاله
مصلحة ما نعه من وجوب المباداة الى التعليم لا سيما مع عدم خوف البواب اما بناء
على ظاهر الحال او بوجه خاص من جهة الشك قوله عليه السلام ثم ارفع

حتى تعدل قائما يدل على وجوب الرفع خلافا لمن نفاه وبذلك على وجوب الاعتدال
في الرفع وهو مذهب الشافعي في الموضوعين ولما اختلفت خلاف فيهما وقد قيل في
توجيه عدم الوجوب ان المقصود من الرفع الفضل وهو يحصل بدون الاعتدال
وهذا ضعف لا ناسل ان الفضل مقصود ولا نسلم انه كل المقصود وصيغة الامر
دلت على ان الاعتدال مقصود مع الفضل فلا يجوز تركها وقرب من هذا في ضعف
استدلال بعض من قال بعدم وجوب الطائفة بقوله تعالى اركعوا واسجدوا فلم
يامرنا بما زاد على ما يسي ركوعا وسجودا وهذا لا جد اقل الامر بالركوع والسجود
تخرج عنه المكلف مسمى الركوع والسجود كما ذكر وليس الكلام فيه وانما الكلام في
خروجه عن هذه الامور الاخر وهو الامر بالطائفة فانه يجب امثاله كما يجب
امثال الاول او حله الثامن قوله ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا والكلام
فيه كالقلام في الركوع وكذلك في قوله ثم ارفع حتى تطمئن جالسا الوجه
الثامن قوله عليه السلام ثم افعل ذلك في صلاتك كلها يقتضي وجوب القراءة في
جميع الركعات واذا ثبت ان الذي مر به الاعرابي هو قراءة الفاتحة دل على وجوب
قراءتها في كل الركعات وهو مذهب الشافعي رحمه الله وفي مذهب مالك رحمه الله
ثلاثة اقوال احدها الوجوب في كل ركعة والثاني الوجوب في الاكثر والثالث
تلافه اقوال احدها الوجوب في كل ركعة والقراءة في الصلاة للحديث الاول
الوجوب في ركعة واحدة باب القراءة في الصلاة للحديث الاول
عن عباد بن الصامت رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة
من لا يقرأ بفاتحة الكتاب عن عباد بن الصامت ابن قيس بن اصرم انصاري سألني
عن يدي يكي ابا الوليد توفي بالشام وقبره معروف به على ما ذكر يقال توفي سنة
اربع وثلاثين بالرملة وقيل بيت المقدس والحديث دليل على وجوب قراءة الفاتحة
وسند الاستدلال منه ظاهر الا ان بعض علماء الأصول اعتقد في مثل هذا اللفظ
الاجمال من حيث انه يدل على الحقيقة وهي غير متيقنة فحتاج الى الاضمار والاستيصال
الى اضمار كل محتمل لو جهل احدهما ان الاضمار انما احتج اليه للضرورة والضرورة
تدفع باضمار غيره فلا حاجة الى اضمار الاخر منه وانما ان اضمرا لكل قد يتناقض
ان اضمرا الكمال يقتضي اثبات اصل الصحة وبقي الصحة تعارضه واذا تعين اضمار فرد

فليس للبعض اقل من البعض فيتعين الاجمال وجواب هذا اننا لا نسلم ان الحقيقة
غير متيقنة لو حمل لفظ الصلاة على غير عرف الشرع وكذلك لفظ الصيام وغيره
انما اذا حمل على عرف الشرع فيكون متيقنا حقيقة ولا يحتاج الى الاضمار المودي
الى الاجمال ولكن الفاظ الشارع محمولة على عرفه انه الغالب ولانه المحتاج اليه
فيه فانه بحث لبيان الشرعيات لا لبيان موضوعات اللغة وقوله لا صلاة
الا بفاتحة الكتاب قد يستدل به من يري وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة بناء على
ان كل ركعة تسمى صلاة وقد يستدل به من يري وجوبها في كل ركعة واحدة بناء
على انه يقتضي حصول اسم الصلاة عند قراءة الفاتحة فاذا حصل سمي قراءة الفاتحة
وجب ان يحصل الصلاة والمسمى يحصل بقراءة الفاتحة مرة واحدة فوجب القول بحصول
اسم الصلاة وبذلك على الامر بدعيته ان اطلاق اسم الكل على الجزاء ويؤيد قوله
عليه السلام خمس صلوات كهن الله على العباد فانه يقتضي ان اسم الصلاة حقيقة لمجموع
الافعال لا لكل ركعة انه لو كان حقيقة في كل ركعة لكان المكتوب على العباد سبع عشرة
صلاة وجواب هذا ان غاية ما فيه دلالة مفهوم على صحة الصلاة بقراءة الفاتحة
في كل ركعة فان دل دليل خارج منطوق على وجوبها في كل ركعة كان مقدما عليه وقد
يستدل بالحديث من يري وجوب قراءة الفاتحة على المأموم لان صلاة المأموم صلاة
تفتي عند انتهاء قراءة الفاتحة فان وجد دليل يقتضي تخصيص صلاة المأموم من هذا
العموم قدم على هذا والا فلا اصل العمل به الحديث الثاني عن ابي قتادة الانصاري
رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين الاولى من صلاة
الظهر بفاتحة الكتاب وسورة ين يطول في الاولى ويقصر في الثانية
وكان يقرأ في العصر بفاتحة الكتاب وسورة ين يطول في الاولى ويقصر في الثانية
كان يطول في الركعة الاولى من صلاة الصبح ويقصر في الثانية وفي الركعتين الاخيرين
ام الكتاب الاولان تسمية اولى وكذلك الاحديان وانما ما يشيع على الالمسنة من
الاوله وتسميتها بالاولتين فمخروج في اللغة ويتعلق بالحديث امور احدها
يدل على قراءة السورة مع الفاتحة في الجملة وهو متفق عليه والعمل متصل به من الامناء
وانما اختلفوا في وجوب ذلك وعدم وجوبه وليس في مجرد الفعل كما قلناه ما يدل

على الوجوب الا ان تبين انه وقع بياناً لمجلد لم يرد دليل راجح على انقطاع الوجوب
وقد ادعى في كثير من الافعال التي قصد اثبات وجوبها انها بيان للمجلد وقد تقدم
لنا في هذا بحث وهذا الموضع مما يحتاج من مشكل تلك الطريقة الى اخرجها عن
كونه بياناً والى ان يفرق بينه وبين ما ادعى فيه كونه بياناً من الافعال فانه ليس
معه في تلك المواضع الا مجرد الفعل وهو موجود ههنا كما في اخلاف العلماء
في استحباب قراءة السورة في الركعتين الاخيرين وللشافعي قولان وقد يستدل بهذا
الحديث على احتصاص القراءة بالاوليين فانه ظاهر الحديث حيث فرق بين الاوليين
والاخرين فيما ذكره من قراءة السورة وعدم قرائتها وقد احتمل غير ذلك احتمال اللط
لان كون ايراد تخصيص الاولين بقراءة الموصوفه هذه الصفة اعني التطويل في
الاولى والمقصود في الثانية العالته يدل على ان الجهر بالشئ اليسير من الايات
في الصلاة السرية جائز مختصر لا يوجب سهواً يقتضي التجرد الرابع يدل على
استحباب تطويل الركعة الاولى بالنسبة الى الثانية واما تطويل القراءة في الاولى
بالنسبة الى القراءة في الثانية فيما ذكره فيه فمما نظره ونسأل على من اراد ذلك لان
اللفظ انما دل على تطويل الركعة وهو متردد بين تطويلها بمحض القراءة او مجموع منه
القراءة فمن لم يزان كون مع القراءة غيرها الخامس فيه دليل على جواز الاكتفاء بظاهر
الحال في الاخبار دون التوقف على التبين ان الطريق الى العلم بقراءة السورة في السرية
لا يكون سماع كلها واما بفيد البين ذلك لو كان وكانه اخذ من سماع بعضها مع قيام
القرينة على قراءتها فان قلت فقد يكون اخذ ذلك باخبار الرسول صلى الله عليه
وسلم قلت لفظ كان طاهر في الدوام والاكثرية ومن ادعى ان الرسول صلى الله عليه
وسلم كان يخبرهم بعقبة الصلاة دائماً واكثر بقراءة السورتين فقد ابعد جداً
الحديث الثالث عن خبير من مطعم قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
في المغرب بالطور الحوش الرابع عن البوابين عازب ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان في شغل فصل العشاء الاخره فقرأ في إحدى الركعتين بالشئ والرسول فما سمعت
احداً احسن صوتاً او قرأه منه ن خبير من مطعم ابن عدي بن نوفل ان عبد مناف
قرئ نوفل بكى اباه محمد ويقال ابو عدي كان من حكماء قريش وسادتهم وكان يوجد عنده

النسب اسلم فيما قيل يوم الفتح وقيل علم خبير ومات بالمدينة سنة سبع وخمسين
وقيل سنة ثمان وخمسين وحديثه وحديث البراء الذي بعده متعلقان بكيفية القراءة
في الصلاة وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك افعال مختلفة في الطول والقصر
وصنف منها بعض الحفاظ كما يامردوا والذي احتاره الشافعية التطويل في صلاة
الصبح والظهر والمقصود في المغرب والنووسط في العصر والعشاء وغيرهم من
يوافق في الصبح والمغرب ويخالف في الظهر والعصر والعشاء واستمر العمل من
الناس على التطويل في الصبح والقصر في المغرب وما ورد على خلاف ذلك في الاحاديث
فان ظهرت له غلة في مخالفة فقد عمل على تلك الغلة كما في حديث البراء بن عازب المذكور
فانه ذكر انه في السفر فخرجنا في اواسط الفصل لصلاة العشاء الاخرة لمجلد ذلك على
ان السفر مناسبت للتحفيف لا لتخال المسافر وتعبه والصحيح عندنا ان ما صح في ذلك
عن النبي صلى الله عليه وسلم مما لم يكسر مواظبة عليه فهو جائز من غير كراهة حديث
خبير من مطعم في قراءه الطور في المغرب وحديث قراه الاعراب فيها وما سمعت المواظبة
عليه فهو في راحة الرجحان في الاستحباب لا ان غيره مما قرأه النبي صلى الله عليه وسلم
مكروه وقد تقدم الفرق بين كون الشئ مستحباً وبين كون تركه مكروهاً وحديث خبير
ابن مطعم المتقدم مما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم قبل اسلامه لما قدم في ذاء الاساري
وهذا النوع في الاحاديث قليل اعني التحليل قبل الاسلام والاد ابعده احاديث كاسية
عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث رجلاً على شربة فكان
يقول اصحابه في صلاتهم فحتم بقل هو الله احد فلما رجعوا ذكروا ذلك لرسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سلوه لاي شئ يصنع ذلك فقالوا فقال
لها صفة الرحمن عز وجل فانا احب ان اقرأها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبروه
ان الله تعالى بحمد فو فحتم بقل هو الله احد فحتم بها في تلك الركعة
انه كان يقرأ قل هو الله احد مع غيرها في كل ركعة واحدة وحتم بها في تلك الركعة
وان كان اللفظ تحتمل ان يكون حتم بها في اخر ركعة يقرأ فيها السورة وعلى الاول
يكون ذلك دليلاً على جواز الجمع بين السورتين في ركعة واحدة الا ان يريد الفاحه
معها ويزيد انها صفة الرحمن تحتمل ان يراد به ان فيها ذكر صفة الرحمن كما اذا ذكر

وصف فغير عن ذلك الذكر بأنه الوصف وان لم يكن ذلك الذكر نفس الوصف وتحتل
ان يراد به غير ذلك الا انه لا يختص ذلك بقول هو الله احد فلعلها بذلك اختصاصها
بصفات الرب تعالى دون غيرها وقوله عليه السلام اخبروه ان الله تجسد تحتها
ان يريد مجتبه قراه هذه السورة وتحتل ان يكون لما شهد به كرامة من مجتبه لذكر صفات
الرب عز وجل وصحة اعتقاده وانما حديث جابر وهو الحديث السادس
جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاد فقلوا صليت بسم ربك الا على
والشمس وضحاها والليل اذا يغشاها فانه يصلي وراءك الكثير والضعيف وذو الحاجة
فان تعين فيه في هذه الرواية في اي صلاة قيل له ذلك وقد عرف ان صلاة العشا
الآخرة طول فيها معاد بقومته فيدل ذلك على استحباب قراه هذا القدر في العشا
الآخرة ومن الحسن ايضا قراه هذه السورة بعينها فيها وكذلك كل ما ورد عن النبي صلى
الله عليه وسلم من هذه القراء المختلفة فينتهي ان يفعل ولقد احسن من قال من العلماء العمل
بالحديث ولو مرة يكن من اهله باب ترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم
الحديث الاول عن انس ابن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم واياكم
وعمر رضي الله عنهما كانوا يستقون الصلاة بالحمد لله رب العالمين وفي رواية صليت
مع ابي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ولمسلم
صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وايا بكر وعمر وعثمان فكانوا يستقون بالحمد
لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراه والآخرها في
اما قوت كانوا يستقون الصلاة بالحمد لله رب العالمين وقد تقدم الكلام في
مثله وتاويل من تاول ذلك بانه كان يتدبر بالفألخ قبل السورة واما بقية الحديث
فيستدل به من يرى عدم الجهر بالسلمة في الصلاة والعلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب
احدها تركها سرا وجهل وهو مذهب مالك النكاحي قراه سرا اجزأ
وهو مذهب ابي حنيفة واجمدا الساجي الجهر بها في الجهرية وهو مذهب الشافعي
رضي الله عنهم اجمعين والمتيقن من هذا الحديث عدم الجهر واما الترك اطلاق
فمحتمل وقد جمع جماعة من الحفاظ باب الجهر وهو احد ابواب التي لجمها اهل الحديث
وكثير منها والاكثر معتل وبعضها جيد الاستناد الا انه غير مصرح فيه بالقراءة

في الفرض او في الحلة ويعمها فيه ما يدل على القراء في الصلاة الا انه ليس بصريح الدلالة
على خصوص التسمية ومن صحيحها حديث نعيم بن عبد الله الميموني قال كنت ابي
هيرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ ايام القدر حتى لمع ولا الصالحين
ثم قال امين وقال الناس امين ويقول كلما سجدا الله اكبر واذا قام من الجلوس قال
الله اكبر ويقول اذا سلم والذي نفسي بيده ما لي لا يشهدكم صلاة رسول الله صلى
الله عليه وسلم وقرب من هذا في الدلالة والصحة صلاة المعتمر من سلمان وكان
يجهر بسم الله الرحمن الرحيم قبل فاتحة الكتاب ويعودها ويقول ما الوان اقدي
بصلاة اي وقال اي ما الوان اقدي بصلاة انش وقال انش ما الوان اقدي بصلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر كالحاكم ابو عبد الله ان رواية هذا الحديث
عن اخرهم ثقات واذا ثبت شيء من ذلك فطريق الجهر انهم يتدبرون الابواب على
المنقذ ويحلقون حديث انش على عدم السماع وفي ذلك بعد مع طول مدة تجتبه وايدى المالك
ترك التسمية بالعمل المنصلي من اهل المدينة والمتيقن من ذلك كما ذكرنا في الحديث ترك
الجهر الا ان يذلل دليل صريح في الترك مطلقا باب سجود السهم
الحديث الاول عن محمد بن سيرين عن ابي هيرة قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم احدي ضلالي العشي قال ابن سيرين وسماها ابو هيرة ولا كنت استأنا
قال فضلي بنا ركعتين ثم سلم فقام الى خشبة معروضة في المسجد فانكأ عليها كانه
غضبان ووضع يده اليمنى على اليسرى وشبك بين اصابعه وخرجت السراعا من
ابواب المسجد فقالوا اقصر الصلاة وفي القوم ابوبكر وعمر فهما به ان يكلماه وفي
القوم رجل في يده طول يقال له دوايدس فقال رسول الله انسيت ام وضرت الصلاة
قال انش ولم تقصر فقالا كما يقول ذو الديدن فقالوا نعم فتقدم فضلي ما نزل ثم سلم ثم كبر
فسجد مثل سجوده او اطول ثم رفع راسه فكبر ثم كبر وسجد مثل سجوده الاول
او اطول ثم رفع راسه وكبر ونما سالوه ثم سلم فبقيت ان عمر ان حصيل قال
ثم سلم الحك على هذا الحديث يتعلق بمباحث تحت يتعلق باصول الدين وتحت
يتعلق باصول الفقه وتحت يتعلق بالفقه واما الحديث الاول ففي موضعين
ان يذلل على حواشي السهو في الافعال على الانبياء صلوات الله عليهم اجمعين

وهو مذهب عامة العلماء والنظار وهذا الحديث مما يدل عليه وقد صرح صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسعود بأنه ينسب كما ينسبون وشدة طائفة من المتوغلين فقالت لا يجوز السهو عليه وإنما ينسب عمداً ويتردد صورة النسيان ليسن وهذا باطل لا خبارة صلى الله عليه وسلم بأنه ينسب ولا أن الأفعال العمودية بطل الصلاة وإن صورة الفعل النسيان كصورة الفعل العمدي وإنما يتميزان للغير بالاختار والذين اختاروا السهو قالوا لا يتردد عليه فيما طريقه الباطل والفعل واحتلوا أهل من شرط التنبه الاتصال بالحادثه أو ليس من شرطه ذلك بل يجوز التراخي أن تقطع مدة التبليغ وهو العمد وهذه الواقعة قد وقع اليأس فيها على الاتصال وقد قسم القاضي عياض الأفعال إلى ما هو على طريقة الباطل وإلى ما ليس بطريقة الباطل ولا بيان الأحكام من أفعاله الشريفة وما يختص به من عاداته وأذكار قلبه وأبنا ذلك بعض من أخرج عن زمينه وقال أن أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله أن وأقراره كله بلاغ واستخرج بذلك العصمة في الكل بما عيّل أن المعجزة تدل على العصمة فيما طريقه البلاغ وهذه كلها تتعلق بالمعصمة أعني القول والفعل والاقتران لم يصحح في ذلك بالفرق بين عمداً وسهوواً وأخذ البلاغ في الأفعال من حيث النسيان به صلى الله عليه وسلم قال كان يقول بان السهو والعمد سواء في الأفعال فهذا الحديث يرد عليه الموضع الثاني الأقوال وهي تنقسم إلى ما طريقه البلاغ والسهو فيه ممتنع ونقل فيه الإجماع كما يمتنع التردد قطعاً وإجمالاً وأما طرق السهو في الأقوال الدينية وفيما ليس سبيله البلاغ من الأخبار التي لا تستند للأحكام اليأس والأخبار العامة وأما يضاف إلى وحى فقد حكى القاضي عياض عن قوم أنهم جوزوا السهو والعفلة في هذا الباب عليه أدليس من باب التبليغ الذي يتطرق به إلى القدح في الشريعة قال والحق الذي لا مريد فيه ترح قول من لم يجد ذلك على الإنبا في خبر من الأخبار كما لا يجوز وأعلمهم فيها العمد وأنه لا يجوز عليهم خلف في خبر لا عن قصد ولا سهو ولا في صحة ولا مرض ولا رضي ولا عصب والذي يتعلق بهذا من الحديث قوله صلى الله عليه وسلم أن السهو في الصلاة ولم تقصر وفي رواية أخرى كل ذلك يمكن واعتد من ذلك بوجوه أخر ما أن المراد لم يكن التقصير والنسيان معاً وكان الأمر كذلك وإنما المراد الأخبار

عن اعتقاد قلبه وظنه وكانه مقدر النطق به وإن كان محذوفاً لأنه لو صرح به وقبل لم يكن في طينته شيء أنه كان خلافه في نفس الأمر لم يقتض ذلك أن يكون خلافه في طينه فإذا كان لو صرح به كما ذكرناه فكذلك إذا كان مقدر مراداً وهذا أن الوجهان يختصا ولهما رواية من روي كل ذلك لم يكن وإنما من روي لم يكن ولم تقصر فلا يصح فيه هذا التأويل الوجه الثاني وإنما هذا فهو مستمر على مذهب من يرى أن مدلول اللفظ والأمور الذهبية قائمه وإن لم يذكر ذلك فهو الثابت في نفس الأمر عند هؤلاء فيصير كالمفهوم والثبات قوله عليه السلام الشك لا يحتمل أي أنه كان يقصود الكسبه بناء على ظن التمام ولم يقع سهو في نفسه وإنما وقع السهو في عدد الركعات وهذا بعيد ورابعها الفرق بين السهو والنسيان وإن كان الذي صلى الله عليه وسلم كان يسهوا ولا ينسوا ولذلك نفي عن نسيان النسيان لأنه عفلة ولا يفعل عنها وكأنه يشغله عن حركات الصلاة ما في الصلاة شغلاً بها لا غفلة عنها وذكره القاضي عياض رحمه الله وليس في هذا الخيول للعادة عن حقيقة السهو والنسيان منع بعد الفرق بينهما في استعمال اللغة وكأنه يتلوخ يتلوخ من اللفظ على أن النسيان عدم الذكر لا يربط بالصلوة والسهو عدم الذكر لا يربط بها ويكون النسيان الأعراض عن تقدر أمورها حتى تحصل عدم الذكر والسهو عدم الذكر لأجل الأعراض وليس في هذا بعد ما ذكرناه تفرق كل بين السهو والنسيان وحجاسهما ما ذكر القاضي عياض أنه ظهروا ما هو أقرب وجهها وأحسن تأويلها وهو أنه إنما يذكر عليه السنان نسيان المضاف إليه وهو الذي نسي عنه بقوله يسها لحدكم أن يقول نسيتم كذا ولكن نسي وقد روي أي لا نسي على النسي ولكن نسي وقد شك الراوي على رأي بعضهم في الرواية الأخرى هل قال نسي أو نسي وإن أو هنا للشك وقيل بل للتقريب وإن هذا يكون منه مرة قبل شغله وسهوه ومرة يغلب على ذلك وخبر عليه السلام فلما سأله السائل بذلك اللفظ أنكره وقال له كل ذلك لم يكن وفي رواية أخرى لم يكن ولم تقصر إنما التقصير في ذلك لم يكن حقيقته من قبل نسي وعفلة عن الصلاة ولكن الله تعالى لا ينسى علم الله قد ورد في الصحيح من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنه لو حدث في الصلاة شيء أبناكم به

ولكن انما انا بشر انسي كما تنسون فاذا نسيت فذكروني وهذا بغرض ما ذكره
القاضي من انه صلى الله عليه وسلم انكر نسبة النسيان اليه فانه صلى الله عليه وسلم
قد نسبت النسيان اليه في حديث ابن مسعود مزين وبناد كره القاضي عياض من انه
صلى الله عليه وسلم ان يقال نسيت كذا الذي اعني فيه يسما لاحدكم ان يقول
نسيت اليه كذا وهذا يعني عن اضافته نسيت الى الامة وليس يلزم من النهي عن اضافته
النسيان الى الامة النهي عن اضافته الى كل شي قال الامة من كلام الله تعالى المعظمة ويصح
بالمرء المسلم ان يضيف الى نفسه نسيان كلام الله تعالى وليس هذا المعنى موجودا
في كل ما ينسب اليه النسيان فالمرء من امة غير الامة لها وعلى كل تقدير لو لم يظهر
من حيث يلزم من النهي عن الجواز النهي عن العام واذ لم يلزم ذلك لم يلزم ان يكون القائل
نسيت الذي اضافته الى عدد الركعات داخل تحت النهي فيحكيروا الله اعلم ولما
تكلم بعض المتأخرين على هذا الموضع ذكر ان التحقيق في الجواب عن ذلك ان الغصة
انما ثبتت في الاخبار عن الله في الاحكام وغيرها لانه الذي قامت عليه المجزة ولما
اخباره عن الامور الوجودية فبحر عليه النسيان واما البحث المتعلق باصول
الفقه فان بعض من صنف في ذلك اخرج به على جواز الترجيح بكثرة الرواية من حيث
ان النبي صلى الله عليه وسلم طلب اخبار القوم بعد اخبار ذي اليمين وفي هذا تحت
واما البحث المتعلق بالفقه فمن وجوه استرها ان يندلج من الصلاة
وقطعها اذا كانت بنا على طم التمام لا يوجب بطلانها السأى ان السلم هو الايصال
الصلاة المأث استدل به بعضهم على ان كلام النابني لا يمتل و ابو حنيفة خالف
فيه الرأى الكلام العمد لا صلاح الصلاة جمهور الفقهاء على انه يبطل وروي
ابن القاسم عن مالك ان الامام لو تكلم بما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم من الاستفسار
والسؤال عند الشك واجابة المأموم الصلاة تامة على مقتضى الحديث والدين
منعوا من هذا اختلفوا في الاعتداد عن هذا الحديث والذي ذكر فيه وجوه
انه منسوخ لجواز ان يكون في الزمن الذي كان يجوز فيه الكلام في الصلاة وهذا لا يصح
بل هذا الحديث رواه ابو حنيفة وذكر انه شاهد القصة واسلامه عام خبير
وحرم الكلام في الصلاة كان قبل ذلك يشنن المتأخرين المتقدم

الكلام الصحابة بان المراد خواتم جواهرهم بالاشارة والايمان لا بالنطق وفيه بعد لانه
خاف الظاهر من حكاية الراوي لقوله فان كان قد ورد في حديث حماد بن زيد او موزا
اليه فيمكن الجمع بين ان يكون بعضهم فعل ذلك ايماء وبعضهم كلاما او اجتمع الامور في حق
بعضهم ومنها ان كلامهم كالاجابة للرسول صلى الله عليه وسلم واجابته واجبه
واعترض عليه بعض المالكية بان قال ان الاجابة لا تعين بالقول فيمكن فيها الايماء وعلى
تقدير ان تحت القول يلزم منه الحكم بصحة الصلاة لجواز ان يحب الاجابة ويلزمهم
الاستئناف ومنها ان الرسول صلى الله عليه وسلم تكلم معتمد التمام الصلاة والصحابة
تكلموا بجوز النسخ فلم يكن كلام واحد منهم مبطلا وهذا يضعفه في كتاب مسلم
ان ذالدين قال اقصرت الصلاة يرسل الله ام نسيت فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم كل ذلك لم يكن فقال قد كان بعض ذلك يرسل الله فاقبل رسول الله صلى الله عليه
وسلم على الناس فقال صدقوا والذين فقالوا نعم يرسل الله بعد قوله صلى الله عليه وسلم
كل ذلك لم يكن قوله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن يدل على عدم النسخ فقد تكلموا
بعد العلم بعدم النسخ نسيت ههنا لنكتة لطيفة في قوله ذي اليمين قد كان بعض
ذلك بعد قوله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن فان قوله كل ذلك لم يكن يضمن امرين
احدهما ان الاخبار عن حكم شرعي وهو عدم القصص والثاني ان الاخبار
عن امر وجودي وهو النسيان واخذ هذين الامرين لا يجوز فيه السهو وهو الاخبار
عن الامر الشرعي والاخر متحقق عند ذي اليمين فلم يزل ان يكون الواقع بعد ذلك كما ذكر
حاشا في الافعال التي ليست من حسن افعال الصلاة اذ وقعت سهوا فاما ان يكون
قليلة او كثيرة فان كانت قليلة لم تبطل الصلاة وان كانت كثيرة فيها خلاف في مذهب
الشافعي رحمه الله واستدل لعدم البطلان بهذا الحديث فان الواقع فيه افعال الاثر
الى قوله خرج شرعا الناس وفي بعض الروايات انه صلى الله عليه وسلم خرج الى منزله
ومشي قال في كتاب مسلم ثم اى حذرا في قلة المسجد فاستند اليها ثم قال قد حصل
البناء بعد ذلك فدل على عدم بطلان الصلاة بالافعال الكبيرة سهوا
فيه دليل على جواز البناء على الصلاة بعد السلام سهوا والجمهور عليه وذهب سحنون
من المالكية الى ان ذلك انما يكون اذا سلم من الركعتين على ما ورد في الحديث ولعله رأى

ان البناء يقطع الصلاة وبنيه الخروج منها خلاف القياس في هذه الصورة المعينة
وسمي فيما عداه على القياس والجواب عنه انه اذا كان الشرع مستأصلا
لحقه وان خالف القياس عند بعض اهل الاصول وقد علمنا ان المانع لصحة الصلاة
ان كان هو الخروج منها بالنية والسلام وهذا المعنى قد انقضت التمام بالنقص
ولا فرق بالنسبة الى هذا المعنى بين كونه بعد ركعتين او بعد ثلاث او بعد واحدة
السابع اذا قلنا اجوار البناء وقد خصصوه بالقرب في الزمن واما بآداب بعض
المقدمين فقال يجوز البناء وان طال ما لم ينقض وضوه روي ذلك عن ربيعة وقيل
ان جوهه عن مالك وليس ذلك مشهور عنه واستدل لهذا المذهب وهذا الحديث
وراوا ان هذا الزمن طويل لا سيما على رواية من روي ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج
الى منزله الشام من اقلنا انه لا ينبغي الا في القرب فقد اختلفوا في حده على
اقوال منهم من اعتبره بمقدار فعل النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث فزاد عليه
من الزمن فهو طويل وما كان مقداره او دونه فقريب ولم يذكرنا على هذا القول الخروج
الى المنزل ومنهم من اعتبر في القرب العرف ومنهم من اعتبر بمقدار ركعة ومنهم من
اعتبر بمقدار الصلاة وهذه الوجوه كلها في مذهب الشافعي رحمه الله تعالى
فيه دليل على شرعية سجود السهو لاجل ما فيه دليل على انه يجزئان كما
عُتِبَ فيه دليل على انه في آخر الصلاة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعله الاكراه
وقيل في حكمته انه اخر لاحتمال وجود سهو آخر فيكون حائرا للكل وفرغ
الفتيا على هذا انه لو سجد ثم تبين ان لم يكن اخر الصلاة لزمه اعادته في اخرها وصورة
ذلك في صورتين احدهما ان يسجد للسهو في الجملة لخروج الوقت وهو في السجود
الاخير فليزمه اتمام الظهر ويعيد السجود والثانية ان يكون ساقرا فيسجد
للسهو ويضربه السجدة الى او ينوي الاقامه فيهم ويعيد السجود والله اعلم
المشارع عنه فيه دليل على ان سجود السهو يتداخل ولا يتعدد اسبابه قال النبي
صلى الله عليه وسلم شكوا منكم وشي وهذه موجبات متعددة واكثر منها يستحدثين
وهذا مذهب الجمهور من الفقهاء ومنهم من قال بتعدد السجود بتعدد السهو على ما
نقله بعضهم ومنهم من فرق بين ان يجلس للجلس او يتعدده وهذا الحديث دليل على

خلاف هذا المذهب فانه قد تعدد المجلس في القول والفعل ولم يتعدد السجود
الثالث عشر الحديث يدل على السجود بعد السلام في هذا السهو واختلف
الفتيا في محل السجود فقيل كله قبل السلام وهو مذهب الشافعي رحمه الله وقيل
كله بعد السلام وهو مذهب ابي حنيفة رحمه الله وقيل ما كان من نقص محله قبل
السلام وما كان من زيادة محله بعد السلام وهذا مذهب مالك رحمه الله واوما
اليه الشافعي في القديم وقد ثبت في الاحاديث السجود بعد السلام في الزيادة وقيل
في النقص واختلف الفقهاء فذهب مالك الى الجمع بان يستعمل كل حديث قبل
السلام في النقص وبعده في الزيادة والذين قالوا بان الكل قبل السلام اعترضوا عن
الاحاديث بعد السلام بوجوه احدها دعوى الشيخ لوجهين احدهما ان
الزهري قال ان اخر الامر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم السجود قبل السلام
الثاني ان الذي روى السجود قبل السلام متأخرا الاسلام واضاع الصواب
والاعتراض على الاول ان رواية الزهري مرسله ولو كانت مسندة بشرط الشيخ
لتعارض الخادم المحل ولم يقع ذلك مستحاضا في رواية الزهري فمحتمل ان يكون الاخير
هو السجود قبل السلام المحل في محل النقص وانما يقع التعارض المحجوز الى الشيخ ولو
بين ان المحل واحد فلم يبين ذلك والاعتراض على الثاني ان يقدم الاسلام والكبر
لا يلزم منه تقدم الرواية حالة التحمل الواحد الثاني في الاعتراض عن الاحاديث
التي جازت بالسجود بعد السلام التاويل اما على ان يكون المراد بالسلام هو السلام على
النبي صلى الله عليه وسلم الذي في التشهد ولما ان يكون على تاخيرها بعد السلام على
سبيل السهو وهما بعيدان ما ذكرنا فلان السابق الى الفهم عند اطلاق السلام
في سياق ذكر الصلاة هو الذي به الحال وما الثاني فلان الاصل عدم السهو
ونظيره الى الافعال الشرعية من غير دليل غير متاين وايضا فانه متقابل بعكسه
وهو ان يقول الحنفية محله بعد السلام وتقدمه فعل السلام على سبيل السهو
الثالث في الاعتراض عن الترجيح بكثرة الرواة وهذا ان صح فالاعتراض عليه
ان طريقة الجمع اول من طريقة الترجيح فانه انما يصار اليه عند عدم امكان الجمع
وايضا فلا بد من النظر في محل التعارض واتخاذ موضع الخلاف من الزيادة والنقصان

والتاليون بان محل السجود بعد السلام اعتدوا عن الاحاديث المخالفة لذلك التاويل
اما بان يكون المراد بقوله قبل السليم الثاني او يكون المراد بقوله وسجد سجدتين سجودين
الصلاة وما ذكره الاولون من احتمال السهو غايد هاهنا فالكل ضعيف والاول
ينطلقه ان سجود السهو لا يكون الا بعد التسليمين اتفاقا وذهب احمد بن حنبل الى
اجمع من الاحاديث بطريق اخر غير ما ذهب اليه مالك وهو ان يستعمل كل حديث
فيما ورد فيه حديث محل السجود فيه قبل السلام وكان هذا نظرا الى ان الاصل في
الجايز ان يقع في الجور فلا يخرج عن هذا الاصل الا في مورد النص وسبق في ما عداه على
الاصل وهذا المذهب مع مذهب مالك متفقان في طلب الجمع وعدم سلوك طريق
الترجيح لكنهما اختلفا في وجه الجمع ويترجح قول مالك بان يذكر المناسبه في
كون سجود السهو قبل السلام عند التقص وعجزه عند الزيادة واذا ظهرت المناسبه
وكالحكم على وقتها كانت عليه واذا كانت عليه نعم الحكم جميع محالها فلا يختص ذلك
بمورد النص الوجه الرابع عشر اذا سها الامام تعلق حكم السهو بالماثور
وسجدوا معه وان لم يشهروا استدلاله بهذا الحديث قال النبي صلى الله عليه وسلم
سها وسجد القوم معه لما سجد وهذا اثماني في حق من لم يتكلم بالصحاب ولم يمش ولم
يسلم ان كان ذلك الوجه الخامس عشر فيه دليل على التكثير لسجود السهو
كما في سجود الصلاة الوجه السادس عشر القائل فثبت عمر ان ابن حصين
قال ثم سجد هو محمد بن سنان الراوي عن ابي هريرة وكان الصوت للصنفان يذكره
فانه لما يذكره لا ابا هريرة اقضى ذلك ان يكون هو القائل فثبت وليس كذلك وهذا
يدل على السلام من سجود السهو السابق فثبت لم يذكر الشاهد بعد سجود السهو
وفيه خلاف عند اصحاب مالك في السجود الذي قبل السلام وقد يستدل بتركه
في الحديث على عدمه في الحكم كما فعلوا مثله كثيرا من حيث انه لو كان لا ذكر طاهرا
في الحديث الثاني عن عبد الله بن خنيسه وكان من اصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى هم الظهر فقام في الركعتين الاولىين ولم يجلس
فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلاة وانظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فجد
سجدةين قبل ان يسلم ثم سلم عليه من وجوه فيه دليل على

على السجود قبل السلام عند التقص فانه نقص من هذه الصلاة للجلوس الاوسط
وشهد الثاني فيه دليل على ان هذا الجلوس غير واجب اعني الاول من حيث
انه خبر بالسجود ولا خبر الواجب الابتداء به وفعله كمال فيه دليل على عدم
وجوب الشهد الاول الثالث فيه دليل على عدم تكرار السجود عند
تكرار السهو لانه قد ترك الجلوس الاول والشهد معا واكتفى بهما بسجدةين هذا
اذا ثبت ان ترك الشهد الاول بمفرده موجب الرابع فيه دليل على متابعت
الامام عند القيام عن هذا الجلوس وهذا الاشكال فيه على قول من يقول ان الجلوس
الاول بناء فان ترك السنة لا اتيان الواجب واجب ومتابعة الامام واجبه
لما سناه استدلال به على ان ترك الشهد الاول بمفرده موجب لسجود السهو
فيه فنه نظرا من حيث ان المتيقن بالسجود عند هذا القيام عن الجلوس وجبا من ضرورة
ذلك ترك الشهد فيه فلا يفتن ان الحكم يترتب على ترك الشهد الاول فقط لاحتمال
ان يكون من ركبا ترك الجلوس وجاهذا من الضرورة الوجودية ان
باب السهو بين يدي المصل الحداث الاول عن ابي
جهيم بن الحرث بن الصمة الانصاري رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصل ماذا عليه من الائم لكان ان يقف اربعين
خيلا من ان يمشي بين يديه قال ابو النضر اذ روى قال اربعين يوما وشهدا وسنه
ابو جهيم عبد الله بن جهيم الانصاري سماه ابن عميليه في روايته والثوري
فيه دليل على منع الموردين يدي المصل اذا كان دون سترة او كانت له سترة
فربيه وبينها وقد صرح في الحديث بالائم وبعض الفتا قسمة ذلك الى اربع
صور الاولى ان يكون المار من دوحه عن مروه بين يدي المصل ولم يتعرض
المصل لذلك فخصص المار بالائم ان من المار من المناسبه مقابلتها وهو ان
يكون المصل تعرض للمرور والمار ليس له من دوحه عن المور فخصص المصل
بالائم دون المار الثاني ان يتعرض المصل للمرور ويكون المار من
من دوحه فيا ثمال المار في تعرضه واما المار فلم يره مع امكانه لا يفعل
ان لا يتعرض المصل ولا يكون المار من دوحه فاما المار وحده

سها
يختص

منها الحديث الثاني عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحدكم
 أن يخبر به فليرفعه قال بآية قلنا له فأنما هو شيطان يا أبو سعيد الخدري
 سعيد بن مالك بن سنان خديري وقد تقدم الكلام فيه والحديث يتعرض لمنع المار بين
 يدي المصلي وبين سترته وهو ظاهر وقد دلت على جواز العمل القليل في الصلاة
 لمصلحة ولغة المقابلة مجولة على قوة المنع من غير أن ينهي إلى العمل المنافي للصلاة
 واطلق بعض المصنفين من أصحاب الشافعي القول بالعتال وقال فليقلنا على لفظ
 الحديث ونقل القاضي عياض الاتفاق على أنه لا يجوز الشيء من مقامه إلى رده والعمل
 الكثير في مداخلته لأن ذلك في صلاة أشد من مروءة عليه وقد يستدل بالحديث على
 أنه إذا لم يكن ستره لم يثبت هذا الحكم من حيث المعلوم وبعض المصنفين من
 أصحاب الشافعي نص على أنه إذا لم يستقبل شيئا أو تبعه على الستره فإن أراد أن يمر وراء
 موضع السجود لم يكره وإن أراد أن يمر في موضع السجود كره ولكن ليس للمصلي
 أن يقاتله وعلى ذلك تقصيره حيث لم يقرب من الستره أو ما هذا معناه ولو أخذ
 من قوله إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره جواز التستر بالاشياء عموما كان فيه ضعف
 لأن مقتضى العموم جواز المقابلة عند وجود كل شيء سائر جواز التستر بكل شيء
 إلا أن يحمل التستر على الأمر الحسن والأمر الشرعي وبعضهم يكره التستر بأدنى
 أو حيوان غيره لأنه يصير في صورة المصلي إليه وكبره مالك في المرأة وفي الحديث
 دليل على جواز إطلاق لفظة الشيطان في مثل هذا والله أحدث الثالث
 عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال أقبلت رايكا على جمارانان وأنا يومئذ قد ناهوت
 الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس مما إلى غير جدار فمررت
 بين يدي بعض الصف فتركت فأرسلت ألا بأن ترتع ودخلت الصف فلم يكره ذلك
 على أحد فوالله جمارانان لغاية استعمال لفظ الحمار في الذكر والأنثى
 كلفظة الشاة وكلفظة الإنسان وفي رواية مسلم على أن لم يذكر لفظة حمار
 وشيئا ناهوت الاحتلام أي قاربته وهو يوشك كصح بقول من قال إن ابن عباس
 ولقب الهجره شاة شين وقول من قال إن النبي صلى الله عليه وسلم مات وابن

اعلم

عباس ابن ثلاث عشرة خلا قال من قال غير ذلك مما لا يقارب الباطن ولعل قوله
 قد ناهوت الاحتلام هي هنا تأكيد لهذا الحكم وهو عدم بطلان الصلاة بمرور
 الحمار لأنه استدلال على ذلك بعدم الإنكار على من هو في هذا السن أدل على هذا الحكم
 فأنه لو كان في سن الصغير وعدم التمييز مثلا لا يحتمل أن يكون عدم الإنكار
 عليه لعدم مولخذه بسبب صغر سنه وعدم تمييزه وقد استدلال ابن عباس
 بعدم الإنكار فلم يستدل بعدم استينافهم الصلاة لأنه أكثر فائدة فأنه إذا دل
 عدم إنكارهم على أن هذا الفعل غير ممنوع من فاعله دل ذلك على عدم أفشاده
 الصلاة إذا لو أفشدها لا تمتنع أفشاد صلاة الناس على المار ولا ينعكس هذا وهو
 أن يقال لو لم يستمر ممنوع على المار لجواز أن لا تقصد الصلاة ويمتنع المرور على المار
 كما يقول في مرور الرجل بين يدي المصلي حيث يكون له مندوحة أنه تمتنع
 عليه المرور وإن لم تقصد الصلاة على المصلي فثبت بهذا أن عدم الإنكار دليل
 على الجواز ولجواز دليل على عدم الأفشاد فأنه لا ينعكس وكان الاستدلال بعدم
 الإنكار أكثر فائدة من الاستدلال بعدم استينافهم الصلاة ويستدل بالحديث
 على أن مرور الحمار بين يدي المصلي لا يفسد الصلاة وقد قال في الحديث يخرج جدار
 ولا يلزم من عدم الجدار عدم الستره فأن لم يكن ثم ستره غير الجدار فالاستدلال
 ظاهر وإن كان وقف الاستدلال على أحد الأمرين أما أن يكون هذا المرور وقع
 دون الستره أعني بين الستره والأمان وأما أن يكون الاستدلال واقعاً بالمرور
 بين يدي المأمومين أو بعضهم لكن قد قالوا أن ستره الأمان ستره لمن خلفه فلا
 يتم الاستدلال إلا بتحقيق أحدي هذه المقدمات التي منها أن ستره الأمان ليست
 ستره من خلفه بنى هذه المقدمات أن لم تكن مجعاً عليها وعلى الجملة فالأكثر من
 أنها على أنه لا تقصد الصلاة بمرور شيء بين يدي المصلي ووردت أحاديث
 معارضة لذلك فمنها ما دل على انقطاع الصلاة بمرور الكلب والمرأة والحمار ومنها
 ما دل على انقطاعها بمرور الكلب الأسود والمرأة والحمار وهذا صححان ومنها
 ما دل على انقطاعها بمرور الكلب والمرأة والحمار واليهودي والنصراني والمجوسي
 والخير وهذا ضعيف فذهب أحمد بن حنبل إلى أن مرور الكلب الأسود يقطعها

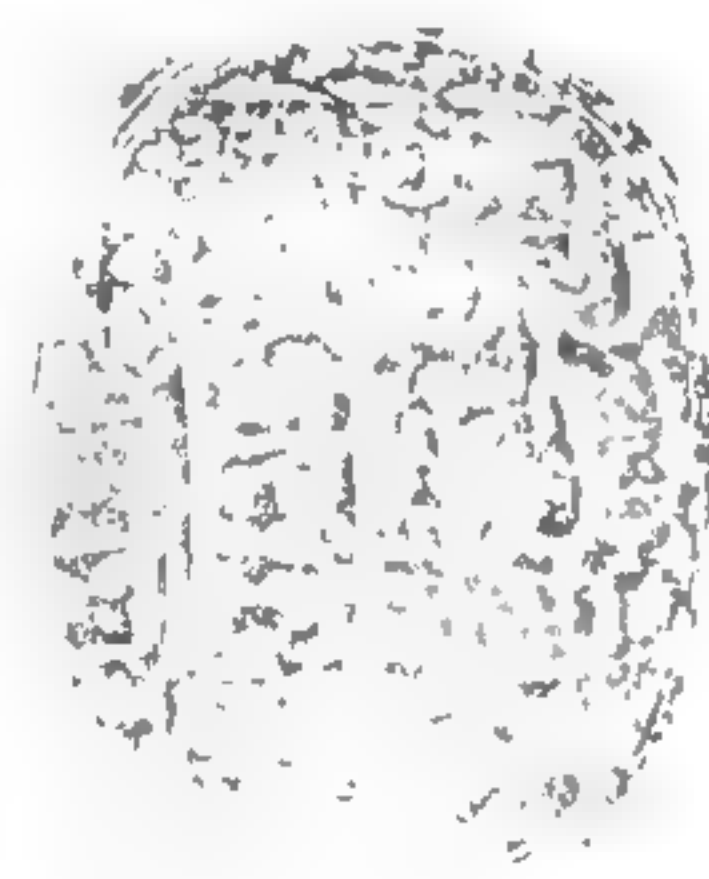
قال وفي فليمن المرأة والحمار شي وانما ذهب الى هذا والله اعلم لانه ترك الحديث الضعيف
مروا وتطروا الى الصحيح فحمل مطلق الكلت في بعض الروايات على تعينه بالاستودار في بعضها
ولم يحد ذلك معارضاً فقال به ونظر الى المرأة والحمار فوجد حديث عائشة الذي يعارض
امر المرأة وحديث ابن عباس هذا يعارض امر الحمار فتوقف في ذلك هذه العارضة التي
جكها عنده اجود مما ذل عليه كلام الاثر من جزم القول عن احمد بانه لا ينقطع المرأة
والحمار وانما كان كذلك لان حزم القول به يتوقف على امرين احدهما ان يبين
تاخر المقضي لعدم الفساد على المقضي للفساد وفي ذلك عشر عند المبالغة في الحق
السائي ان يبين ان مرور المرأة مساً ولما حكته عائشة رضي الله عنها من الصلاة
اليها وهي راقدة ولست هذه المقدمة بالبينه عند الوجهين احدهما انها رضي
الله عنها ذكرت ان البيوت حينئذ ليس فيها مصايح ولعل سبب هذا الحكم عدم
المشاهدة لها السائي ان قالوا لو قال ان مرور المرأة ومشيها لا ينافيه في الشك في
المصلي اعتراضها بين يديه فلا ينافيه في الحكم لم يكن ذلك بالمتنع وليس يورد من
تصرف الظاهرية مثل هذا وقواسمه وارسلت الا ان ترتفع اي نزع في الحديث
دليل على ان عدم الانكار يحجه على الجواز وذلك مشروط بان تنفي الموانع من الانكار ويعلم
الاطلاع على الفعل وهذا ظاهر ولعل السبب في قول ابن عباس ولم ينكر ذلك على احد
ولم يقل ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك انه ذكر ان هذا الفعل كان بين يدي بعض
الصف وليس يلزم من ذلك اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك الجواز ان يكون الصف ممتداً
ولا يرى النبي صلى الله عليه وسلم هذا الفعل منه فلا يحزم ينكر انكاره مع اطلاعه فلا يوجد
شرط الاستدلال بعدم الانكار على الجواز وهو الاطلاع مع عدم المانع واما عدم الانكار
من راي هذا الفعل فهو متيقن فترك الشكوك فيه وهو الاستدلال بعدم انكار النبي صلى
الله عليه وسلم واخذ المتيقن وهو الاستدلال بعدم انكار الرايين الواقعة وان كان محتمل
ان يقال ان قوله فلم ينكر ذلك على احد بمثل النبي صلى الله عليه وسلم وغيره لعموم لفظة
احد الا ان فيه ضعفاً لانه لا معنى للاستدلال بعدم انكار غير الرسول مع حضرته وعدم
انكاره الا على بعد من حديث عائشة رضي الله عنها قالت كنت انا بين يدي
رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاني في قبلته فاذا سجد عمرني فقبضت رجلي واذا

قام بسطفتها والبيوت يومئذ ليس فيها مصايح وحديث عائشة رضي الله عنها
استدل به على ما قدمناه من عدم افساد مرور المرأة صلاة المصلي وقد مر ما فيه وما
يعارضه وفيه دليل على جواز الصلاة على النائم وان كان قد كرهه بعضهم وورد
فيه حديث وفيه دليل على ان اللبس انما يغيره واما من وراء حيل لا يقض الطهارة
اعني انه يدل على احد الحليين ولا بأس بالاستدلال به على ان اللبس من غير انه لا يقض من حيث
انها ذكرت ان البيوت ليس فيها مصايح واما زال الشك فيكون وضع اليد عدم العلم
بوجود الحائل يعرض للصلاة بالبطان ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم كغيرها لذلك
وفيه دليل على ان العمل بالبين لا يفسد الصلاة وقوله والبيوت يومئذ ليس
فيها مصايح اما لانه لا يكره الاستدلال على حكم الاحكام الشرعية كما اشترى الله واما
لاقامة العذر لنفسها حيث اوجبه الى ان يغمر جلها ادلوكات ثم مصايح لعلت
بوقت شجودهم بالروية فلم تكن لتوجه الى الغمر وقد قدمنا كراهية ان تكون المرأة
شهوة للمصلي عند ما لك وكراهية ان تكون السترة اديماً او حيواناً عند بعض مصنفين
الشافعية مع جواز الصلاة الى المضطجع والله اعلم باب ما حرم من حركات
اي قبله من رجلي الانصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل
احدكم فلا يجلس حتى يصل ركعتين السلام عليه من وجوه حرام في حكم
الركعتين عند دخول المسجد وجميعها العلماء على عدم الوجوب لهما ثم احتلوا
فظاهر مدته ما لك انهما من النوافل وقيل انهما من السنن وهذا على اصطلاح
المالكية في الفرق بين السنن والنوافل والنفائيل ونقل عن بعض النافين انهما
واجبتان متمسكتان بالهي عن الجلوس قبل الركوع وعلى الرواية الاخرى التي وردت
بصيغته الاثر يكون المتمسك بصيغته الامر ولا شك ان طاهر الامر الوجوب
وطاهر النهي التحريم ومن ازالهما عن الظاهر فهو محتاج الى الدليل ولعلمهم يفعلون
في هذا ما فعلوا في مسئلة الوتر حيث استدلوا على عدم الوجوب فيه بقوله عليه
الصلاة والسلام خمس صلوات كتبت الله على العباد وقول السائل هل على غيرهن قال
الا ان تطوع ففعلوا لذلك صيغته الامر على الذب لانه هذا الحديث على عدم
وجوب غير المكتسب الا ان هذا يشكل عليهم باجابهتم الصلاة على الميت متمسكاً بصيغته الامر

اذا دخل المسجد في الاوقات المكروهة فهل يركع ام لا اختلفوا فيه فذهب
مالك الى تركه والمعروف من مذهب الشافعي واصحابه انه يركع لانها صلاه لها
سبب وانكره في هذه الاوقات من النوافل الا ما لا سبب له وحكي وجه اخر
انه يكره وطريقه اخري ان محل الخلاف اذا قصد الدخول في هذه الاوقات
لاجل ان يصل فيها اما على غير هذا الوجه فلا واما ما حكاه القاضي عياض عن
الشافعي في جواز صلاتها بعد العصر ما لم تضطر الشمس وبعد الصبح ما لم تستقر
ادهي عنه من النوافل التي لها سبب وانما يمنع في هذه الاوقات ما لا سبب له بقصد
ابتداء قوله عليه السلام لا تحركوا بصلواتكم طلوع الشمس واغروبها انتهى كلامه
فهذا لا يعرفه من نقل اصحاب الشافعي على هذه الصورة وقرب الاشياء اليه ما حكاه
من هذه الطريقه الا انه ليس هو اياه بعينه وهذا الخلاف في هذه المسائل مبني على
مسئلة اصوليه مشكله وهو ما اذا تعارض نصان لم واحد منهما بالنسبه الى الآخر
عام من وجه خاص من وجه ولست اعني بالذين هما ما لا يحمل التناول وحقيق
ذلك ولا يتوقف على تصوير المسئلة فنفوا مدلول احد النصين ان يتناول
مدلول الاخر ولا شيئا منه فهما متباينان كلفظ المؤمنين والمؤمنين مثلا وان
كان مدلول احدهما يتناول كل مدلول الاخر فهما متساويان كلفظ الانسان
والشجر مثلا وان كان مدلول احدهما يتناول كل مدلول الاخر ويتناول غيره
فالمشاور له ولغيره عام فمن كل وجه بالنسبه الى الاخر والاخر خاص من كل وجه
وان كان مدلولهما مجتمع في صورة ويفرد كل واحد منهما بصورة او صور كل
واحد منهما عام من وجه خاص من وجه فاذا بقدر هذا فقوله عليه السلام
اذا دخل احدكم المسجد الى اخره الى اخره مع قوله لا صلاة بعد الصبح من هذا
القبيل فانهما مجتمعان في صورة وهو ما اذا دخل المسجد بعد الصبح او العصر
ويفرد ان ايضا بان توجد الصلاه في ذلك الوقت من غير دخول المسجد ودخول
المسجد في غير ذلك الوقت فاذا وقع مثل هذا فالاشكال قائم لان احد الخصمين
لو قال لا تكره الصلاه عند دخول المسجد في هذه الاوقات لان هذا الحديث
دل على جوازها بقوله لا صلاه بعد الصبح بقوله اذا دخل احدكم المسجد فليحصد

فان قيل قوله لا صلاة بعد الصبح
لا يقتضي ان لا يصلي في هذه الاوقات
بل يقتضي ان لا يصلي في هذه الاوقات
بل يقتضي ان لا يصلي في هذه الاوقات

ان يقول قوله اذا دخل احدكم المسجد علم بالنسبه الى الاوقات فاحتصه بقوله
لا صلاه بعد الصبح خاص بالنسبه الى هذا الوقت عام بالنسبه الى الصلوات فوقع
الاشكال من ههنا وذهب بعض المحققين في هذا الى الوقت حتى ياتي رجب
خارج بقرينه او غيرها من ادعي احد هذين الحكيمين اعني الجواز والنعى
فعليه ان الامر لا يد على مجرد الحديث لو وجد الثالث اذا دخل المسجد بعد
ان صلى ركعتي الفجر في بيته فهل يركعها في المسجد اختلف قول مالك فيه وظاهر الحديث
نقض الركوع وقيل ان الخلاف في هذا من جهة مغايرة هذا الحديث للحديث
الذي روي من قوله عليه السلام لا صلاه بعد الفجر الا ركعتي الفجر وهذا الصنف من المسئلة
السابقة لا يحتاج في هذه الى اثبات صحة هذا الحديث حتى يتع التعارض قال
الحديث الاولين في المسئلة الاولى صحيحان وبعد التحاور عن هذه المطالبة وتقرر
تسليم صحة يعود الامر الى ما ذكرناه من تعارض امرين يصير كل واحد منهما عاما
من وجه خاص من وجه وقد ذكرناه في جريد الرابع اذا دخل حجازا فهل
يومئذ الركوع حنف ذلك ما لك رحمه الله وعندني ان دلاله هذا الحديث لا يتناول
هذه المسئلة فاما اذا نظرنا الى صيغة النهي فانهي يتناول جلوسا قبل الركوع فاذا لم
يحصل الجلوس اصل لم يفعل النهي وان نظرنا الى صيغة الامر فالامر لا يوجب ركوع
قبل جلوس فاذا انقبضت عام لحالف الامر لا يوجب ركوعا لفظه المسجد يتناول
كل مسجد وقد اخرجوا عنه المسجد الحرام وجعلوا حقيقته الطواف فان كان في
ذلك خلاف فلما فهم ان يستدل بهذا الحديث وان لم يكن فالسبب في ذلك
النظر الى المعنى وهو ان المقصود افشاح الدخول في محل العبادة بعبادة وعبادة
الطواف فحصل هذا المقصود مع ان غير هذا المسجد لا يشاركه فيها فاجتمع
في ذلك تحصيل المقصود مع الاحتضا ص ايضا فقد بوحد ذلك من فعل النبي صلى
الله عليه وسلم في حجه حين دخل المسجد فابتدأ بالطواف على ما يقتضيه ظاهر
الحديث واستمر عليه العمل وذلك اخص من هذا العموم وايضا فاذا انطاق
ومشي على السبيل في تعقيب الطواف بركعتيه وخبرنا على ظاهر اللفظ في الحديث
فقد وثقنا بمقتضاها اذا صل العبد في المسجد هل يصل



التحذير عند الدخول فيه والظاهر من لفظ هذا الحديث ان يصل الى مكان في
الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل قبلها ولا بعدها يعني صلاة العبد والنبي
صلى الله عليه وسلم لم يصل العبد في المسجد ولا قبل ذلك ولا معارضة بين الحديثين الا ان
يقول قائل ويغيب فاهم ان ترك الصلاة قبل العبد وبعدهما من سنة صلاة العبد من
حيث هي وليست لكونها واقعة في الصلاة انما في ذلك الحكم الجليل يقع التعارض من
غير ان ذلك يتوقف على امر لا يدور في شعور بذلك الوجه الثاني من كثرة
تردده الى المسجد وتكرار ركوع الركوع له ما يورثه قال بعضهم لا وقاسه على
الخطاين والفاكهين المترددين الى مكة في شتوط الاحرام عنهم اذا كثرت ترددتهم
والحديث يقتضي تكرار الركوع بتكرار الدخول وقول هذا القائل يتعلق بمسألة
اصولية وهو تخصيص العموم بالقياس وللأصوليين في ذلك اقوال متعددة
حدثنا الشيخ عن زيد بن ارقم قال كما تكلم في الصلاة بكلم الرجل صاحبه
وهو اوجبه في الصلاة حتى تزل وقوموا لله فاستكمل فامروا بالسكوت ونهينا عن
الكلام والصلوات عليه من وجوه الاول هذا اللفظ احد ما يستدل به
على الناسخ والمنسوخ وهو كذا راوي لتقديم احد الحكمين على الآخر وهذا
لا شك فيه وليس كقوله هذا منسوخ من غير بيان النسخ فان ذلك قد ذكرنا فيه انه
لا يكون دليلا لاحتمال ان يكون الحكم بالنسخ عن طريق اجتهاد في القياس القوت
المستعمل في معنى الطاعة وفي معنى الاقرار بالعبودية والخضوع والدعاء وطول
القيام والسكوت وفي كلام بعضهم ما يفهم منه انه موضوع للمشترك فالتقاضي
عماض رحمه الله وقيل صلاة الدوام على الشيء واذا كان هذا الصلة فيمذهب الطاعة
فان ذلك الداعي والقيام في الصلاة والمخلص فيها كلهم فاعلمون للفتوت وهذه إشارة
الى ما ذكرناه من استعماله بمعنى مشترك وهذه طريقة المناظرين من اهل العصر وما
قاربه بقصد دل هذا دفع الاشتراك والمجاز عن موضوع اللفظ ولا بأس بها ان
لم يفهم دليل على ان اللفظ حقيقة في معنى معين او معان تستعمل حيث لا يقوم دليل
على ذلك لفظ الراوي يشعر ان المراد بالقوت في الآية السكوت لما
دل عليه لفظه حتى التي للغاية والما التي تشعر بتعليل ما سبق عليها لما ياتي بعدها

وقد قيل ان القوت في الآية الطاعة وفي كلام بعضهم ما يشعر بحمله على الدعاء الموقوف
حتى جعل ذلك دليلا على ان الصلاة الوسطى هي الصلوة من حيث قراتها بالفتوت والارواح
من هذا كله حمله على ما يشعر به كلام الراوي قال المساهدين للوحى والتبريل يعلون
بسبب النزول والقرآن المحففة به ما يورثهم الى تعيين المحتملات وسال المحملات
فهم في ذلك كمالنا قلبن للفظ يدل على التعليل والتشبيب وقد قالوا قول الصحابي في
الآية نزلت في كذا نزل المسند الرابع قوله فنهينا عن الكلام ولمرنا بالسكوت يقتضي
ان كل ما يسمي كلاما فهو منهي عنه وما لا يسمي كلاما فلا يلهي الحديث قاصرة عن النهي
وقد اختلف الفقهاء في اشياء هل يصل الصلاة ام لا لا لفظ والتخصيص لغير غلبه وحاجته
وكالبك والدي يقتضيه القياس ان يسمي كلاما فهو داخل تحت اللفظ وما لا يسمي
كلاما فمن اراد الحاقه به كان ذلك بطريق القياس فليبرأ شرطه في مساواة الفرع في
الاصل واعتبر اصحاب الشافعي ظهور حرفين وان لم يكونا من جنس فان اقل الكلام
حرفان ولقائل ان يقول ليس يلزم من كون الحرفين تالف منهما كلام ان يكون كل حرفين كلاما
واذا لم يكن كلاما فلا يبطال به لا يكون بالنسبة الى القياس على ما ذكرنا فليبرأ شرطه
اللهم الا ان يريد بالكلام كل مركب منهما كان او غيرهما فحينئذ يدورح المناظر فيه
حت اللفظ الا ان فيه محتملا والا فرب ان يطرأ الى مواقع الاجماع والخلات حيث لا يسمي
الملفوظ به كلاما فيقوي عدم الابطال ومن هذا استصعب القول بالحاق النسخ بالكلام
ومن ضعف التعليل فيه قول من علل البطالان بانه يشبه الكلام وهذا يكمل مع بقوت
السنة الصحيحة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يح في صلاة الكسوف في سجوده
عن عبد الله بن عمر واعي هريره رضى الله عنهم عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال اذا اشتد الحر فاردوا عن الصلاة فان شد الحر من فح جهنم
الصلوة عليه من وجوه اما الاول ان توخر الصلاة عن اول الوقت مقدار
ما يظفر للخطاين ظل والاحتجاج الى المشي في الشمس هذا ما ذكره بعض مصنفي الشافعية
وعند المالكية توخر الظهر في الحر ان يصير النسي أكثر من دراعين
اختلف الفقهاء في ان الايراد بالظن في شدة الحر هل هي سنة او حصة وغير
بعضهم بان قال هل الافضل التقديم او الايراد وينو ذلك ان من صلى في بيته

او شئ في كن الى المسجد هل يشن له البراد فان قلنا انه رخصته لم يشن ادل مشقة
عليه في التحجيل وان قلنا انه سنه لبرده والا قرب انه سنه لوروده الامر به مع
ما اقترن به من العلة وهو ان شدة الحر من فيج جهمم وذلك مناسب للتأخير
والاحاديث الدالة على فضيلة التحجيل عامة او مطلقة وهذا خاص ولا مبالاة
مع ما ذكرناه من صيغة الامر ومناسبة العلة بقول من قال ان التحجيل افضل
لانه اكثر مشقة فان مرأت الثوب انما يرجع فيها الى النصوص وقد يترجح بعض
العبادات الخفيفة على ما هو اسبق منها بحسب المصالح المتعلقة بها الثالث
لخلاف اصحاب الشافعي في الابراد بالجمعة غلي وجهين وقد يوحى من الحديث
الابراد بها من وجهين احدهما لفظة الصلاة فانها تنطلق على الظهر والجمعة
والباقى التعليل بانه مستمر فيها وقد وجه القول بانه لا يترد بها بان النبكي
سنه فيها وجواب هذا ما تقدم وبانه قد تحصل الثاني في بحر المسجد عند
انقطاع الانام الحديث الرابع من ان ابن مالك رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من شئ صلاة فليصلها اذا ذكرها لا كفارة لها
الا ذلك اتم الصلاة لا كرى ويكمل من شئ صلاة او نام عنها فكفارة بها ان يصلها
اذا ذكرها الحرام عليه من وجوه احدها انه يجب قضاء الصلاة اذا فاتت
بالنوم او بالنسيان وهو منطوقه ولا خلاف فيه الثاني اللفظ يستصى توجه
الامر بقضائها عند ذكرها لانه جعل الذكر طوقا للمأمور به فيتعلق الامر بالفعل
فيه وقد قسم الامر فيه عند بعض الفقهاء بين ما ترك عمدا فيجب القضاء فيه على الفور
وقطع به بعض مصنفي الشافعية ويؤثر تأثر يوم او نسيان فيستحب قضاؤه
على الفور ولا يجب واستدل على عدم وجوبه على الفور في هذه الحالة بان النبي
صلى الله عليه وسلم لما استيقظ بعد فوات الصلاة بالنوم اخبر قضاها وافتادوا
زولحلم حتى خرجوا من الوادي وذلك دليل على جواز التأخير وهذا يتوقف
على ان لا يكون ثم مانع من المبادرة وقد قيل ان المانع ان الشمس كانت طالعة
فاخر القضا حتى ترتفع بنا على مذهب من منع القضاء في هذا الوقت ورد ذلك
بأنها كانت صبح اليوم وابو حنيفة يحررها في هذا الوقت وبانه جازي الحديث

فما ينظرهم الا حر الشمس وذلك يكون بالارتفاع وقد يعقد مانع اخر وهو ما دل
وهو ما دل عليه الحديث من ان الوادي به شيطان واخر ذلك الخروج عنه ولا
شك ان هذا علة للتأخير والخروج كاذل الحديث ولكن هل يكون ذلك
مانعا على تقدير ان يكون الوجه المبادر في هذا ولا يمنع ان يكون مانعا على تقدير
جواز التأخير الوجه الثالث قد يستدل به من يقول بان من ذكر
صلاة منسباً وهو في صلاة انه يقطعها اذا كانت واجبه الترتيب مع التي
شرع فيها ولم يقل بذلك بالاكسبة مطلقاً بل لهم في ذلك تفصيل مذهبي من القدر
والامام والمأموم وبين ان يكون الذكر بقدر ركعة او لا فلا يستمر الاستدلال به
مطلقاً لهم وحيث يقال بالقطع فوجه الدليل منه انه يقتضي الامر بالقضاء عند
الذكر ومن ضرورة ذلك قطع ما هو فيه ومن اراد اخراج شئ من ذلك فعليه ان يبين
مانعا من اعمال اللفظ في الصورة التي خرجها ولا تخلوا هذا التصرف من نوع جزل
والله اعلم الوجه الرابع قوله عليه السلام لا كفارة لها الا ذلك محتمل ان يراد به
بني الكفارة المألفة كواقع في امور اخرها وان لا يكفى فيها الا بالاثبات بها وتحتمل
ان يراد به انه لا بد لقضائها كما يقع الابدال في بعض الكفارات ومحتمل ان يراد
به لا يكفى فيها مجرد التوبة والاستغفار ولا بد من الاثبات بها الحاشية وجوب
القضاء على العامد بالترك من طريق الاولى فانه اذا امتنع المسامحة مع قيام العذر
بالنوم والنسيان فان لا يقع مع عدم العذر اقل حكم القاضي عياض عن بعض
المشايخ ان قضا العامد مستفاد من قوله عليه السلام فليصلها اذا ذكرها لانه
بغفلته عنها وعمره كالناسي ومي ذكر تركه لها لوم قضاؤها وهذا ضعيف
لان قوله عليه السلام فليصلها اذا ذكرها كلام مبني على ما قبله وهو قوله من نام عن
صلاة او نسيها او قصرها فليصلها اذا ذكرها عايد على الصلاة المنسية
والتي وقع النوم عنها وكيف يحتمل ذلك على ضد النوم والنسيان وهو الذكر والبقظة
نعم لو كان كلاما مستداما لكان يقال من ذكر صلاة فليصلها اذا ذكرها لكان ما
قيل محتملا واما قوله كالناسي ان اراد بذلك انه مثله في الحكم في دعوى ولو صححت
لم يكن ذلك مستفاداً من اللفظة بل من الناس او من مفهوم الخطاب الذي

اشترنا اليه وكذلك ما ذكر في هذا من الاستئذان الى قوله لا كفارة لها الا ذلك
والكفارة انما تكون من الذنب والناسي والناسي لا ذنب لهما وانما الذنب للعايد
لا يصح ايضا لان الكلام كله مشوق على قوله من نام عن صلاة او نسيها والصلاة عبادة
اليها لا يجوز ان يخرج عن الارادة ولا ان تحمل اللفظ ما لا يحتمله وتاويل لفظ
الكفارة ههنا اقرب وايستمر ان يقال ان الكلام الدال على التبرؤ به
على ضده فان ذلك مستنع وليس ظهور اللفظ الكفارة في الاستئذان بالذنب بالظهور
القوي الذي يصاد به النص الجلي في ان المراد الصلاة المستنبة او التي وقع اليوم
عنها وقد وردت كفارة القتل خطأ مع عدم الذنب وكفارة اليمين بالله مع استحباب
الحنث في بعض المواضع وجواز اليمين ابتداء فلا بد ان الحديث الخامس
عن جابر بن عبد الله ان معا بن جبل كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
عشا الاخرة ثم يرجع الى قومه فيصلونهم تلك الصلاة و اختلف الثبوت في جواز
اختلف بين الامام والمأموم على هذا هبت او ستمها الجواز مطلقا فيجوز ان يفتري
المنترض المتنتل وعكسه والقاضي المودعي وعكسه سواء انتفى الصلابة في
لا الا ان يختلف الافعال الظاهرة وهذا مذهب الشافعي رحمه الله الباق
منايله وهي ضيقها وهوانه لا يجوز اختلاف النيات حتى لا يصلي المتنتل خلف
المنترض الثالث او ستمها انه يجوز اقتداء المتنتل بالمنترض لعكسه وهو
مذهب ابي حنيفة ومالك ومن نقل عن مالك مثل المذهب الثاني فليس بخير فليعلم
ذلك وحديث معاذا استدلل به على جواز اقتداء المنترض بالمتنتل وحاصل ما
يعتد به عن هذا الحديث لمن منع ذلك وجوه احدهما ان الاحتجاج به من باب
ترك الانكار من النبي صلى الله عليه وسلم وشروطه علمه بالواقعة و جاز ان لا
يكون علمها وان لم يعلم لا نكروا حينئذ عن ذلك انه يتعدا ويمتنع في العادة
ان لا يعلم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك من عادة معاذا واستدل بعضهم على المانعين
بروايه عمرو بن يحيى المازني عن معا بن رفاعه الزرقاني ان رجلا من بني سلمة يقال
له سلمة اي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انا نطل في اعمالنا فاني حين
مسي فصل في ما ياتي معا بن جبل فينادي بالصلاة فناديه فيطول علينا فقال له النبي

صلى الله عليه وسلم يا معاذا لا تكن او لا تكون فتانا اما ان تصلي معي وانما ان تحلف
عن قومك قال يقول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بذل الله عند رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يفعل احد الامرين اما الصلاة معه او تحلف بقومه وان لم يكن تحلف بها لانه
قال اما ان تصلي معي اي لا تصلي بقومك وانما ان تحلف بقومك ولا تصلي معي
الوجه الثاني في الاعتدال ان النبي امر باطن لا يطلع عليه الا باخبار الناصي
فجاز ان يكون نيته مع النبي صلى الله عليه وسلم الغرض وجاز ان يكون القتل فلم يرد عن معاذا
ما يدل على احدهما وانما يعرف ذلك باخباره واحتج عن هذا بوجه احدهما
انه قد جاء في الحديث رواية ذكرها الدارقطني فيها هي لهم فريضة وله تطوع الثاني
انه لا يظن بمعاذا انه يترك فضيلة فريضة خلف النبي صلى الله عليه وسلم وباي بها مع قومه
الثالث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة
فكيف يظن بمعاذا مع سماع هذا ان يصل النافلة مع قيام المكتوبة على الوجه الاول فوجهن
احدهما الايتاوي ان يذكر لشدة ضعفه والساكن ان هذا الكلام اعني قوله هي لهم
فريضة وله تطوع ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فيحتمل ان يكون من كلام الراوي
بناء على ظن او احتياط لا يجزم به وذكر معنى هذا ايضا بعض الحنفية ممن له شرب
في الحديث وقال ما حاصله ان ابن عيينة روى هذا الحديث ولم يذكر هذه اللفظة
والذي ذكرها هو ابن حزم فيحتمل ان يكون من قوله او قول من روى عنه او قول
جابر بن عبد الله الثاني فانه نوع ترجيح ولعل خصومهم يقولون فيه ان هذا
انما يكون عند اعتقاده الجواز لذلك فلم قلتم بانه كان يعتقد الثالث
فيمكن ان يقال فيه ان المفهوم ان لا يصلي نافلة غير الصلاة التي تقام لان المحدث و وقوع
الخلاف على الامة وهذا المحدث مستف مع الاتفاق في الصلاة المقامة ويؤيد هذا
الاتفاق من الجمهور على جواز صلاة المتنتل خلف المنترض ولم يتناوله النهي لما جاز
جواز مطلقا في الاعتدال ادعا الشيخ وذلك من وجهين
الوجه الاول ان يكون ذلك حين كانت الفريضة تقام في اليوم مرتين حتى نهي عنه وهذا
الوجه منقول المعنى عن الطحاوي وعليه اعتراض من وجهين احدهما طلب
الدليل على كون ذلك كان واقعا اعني صلاة الفريضة في اليوم مرتين فلا بد من نقل

عن حضور الجماعة بسبب اكل هذه الامور والادام عن ذلك احد امين ان يكون
اكل هذه الامور متباحا وصلاة الجماعة غير واجبة على الاعيان او يكون الجماعة
واجبة على الاعيان ويمتنع اكل هذه الاشياء حملنا النبي عن التزبان على التحريم
وجمهور الامة على اكلها لقوله عليه السلام ليس في خمر ما احل الله ولكن
اكبره ولانه على شئ خصل به وهو قوله عليه السلام فاني انا حي من لا شئ حي ولم
من هذا ان لا يكون الجماعة واجبة على الاعيان وتنبهوا ان يقال كل هذه الامور
جائز بما ذكرناه ومن لوازمه ترك صلاة الجماعة في حق اكلها ولازم الجائز جاز
فترك الجماعة في حق اكلها جائز وذلك بناء على وجوب صلاة الجماعة على الاعيان وتنبهوا ان
بعضهم ختم كل التوم بناء على وجوب صلاة الجماعة على الاعيان وتنبهوا ان
يقال صلاة الجماعة واجبة على الاعيان ولا يتم الا بترك اكل التوم لهذا الحديث وما
لا يتم الواجب الا به فهو واجب فترك اكل هذا واجب السات قولنا مستحبا تعلق
به بعضهم في ان هذا النبي مخصوص بمسجد الرسول صلى الله عليه وسلم بما ذكرنا ذلك
بانه كان يهبط الملك بالوحي والصحة المشهورة خلاف ذلك وانه عام لما جاني
بعض الروايات مساجدنا المحترمة او لصوب المثال فان هذا النبي معلن اما تادي
الامين او تادي الملائكة الحاضرين وذلك قد يوجد في المساجد كلها
الثابت قوله واتى بقدر فيه حصرات في اللفظ القدر تصيف والاصوات
يذكر بالناس والبذر الطبق وقد ورد ذلك مفسرا في موضع اخر ومما استعده
لفظة القدر انها تستعمل بالطعم وقد ورد الاذن باكلها مطبوخة واما البذر الذي
هو الطبق فلا يستعمل كونه في الطبخ فحاز ان يكون فيه فلا يعارض ذلك الادل
في اكلها مطبوخة بل بما يدعي ان طاهر كونه في الطبق ان يكون فيه الوجبة الرابع
قوله فربوها الى بعض اصحابه بتضي ما ذكرناه من اباحة اكلها ونزع مذهبهم
ابعد الخامس قد يستدل به على ان اكل هذه الامور من الاعذار المخصصة في ترك
حضور الجماعة وقد يقال ان هذا الكلام خرج مخرج الزجر عنها فلا يقتضي ذلك ان
يكون عذرا في ترك الجماعة الى ان يدعي اكلها ضرورة ويندر هذا من وجهه فربيه
الى بعض اصحابه فان ذلك ينافي الزجر واما حديث جابر الاخير وهو الحديث الثاني

عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اكل البصل والثوم والكراث فلا يقرب من مسجدنا
فان الملائكة تادي ثمانية من الله الانسان وفي رواية بنوادم فيه زيادة الكراث
وهو في معنى الاول اذ العلة تشابه وقد توسع القايئون في هذا حتى ذهب بعضهم الى ان
من به نحر وجرح له روح يحوي هذا المحرم كما انهم ايضا توسعوا في اجزاء الحكم الجماع
التي ليست مساجد كصلاة العيد ومجمع التلامي محرمي المساجد لمساكنها لها في تادي
الناس بها قوله عليه السلام فان الملائكة تادي اشارة الى التعليل بهذا وقوله في
حدث اخر يروى بتاريخ التوم يقتضي ظاهره التعليل بتادي ثمانية من الله وقوله في
والظاهر ان كل واحد منهما على مستقلة والله اعلم **باب** في تشهد الحديث
الاول عن عبد الله بن مسعود قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كفي من كنية
كما يعلمني السورة من القرآن النجيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها
النبي ورحمتك الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين شهد ان لا اله الا الله
واسمك ان محمد عبده ورسوله وفي لفظ اذ افتد احدكم في الصلاة فليقل النجيات لله
وذكره وفيه فانكم اذا علمتم ذلك فقد سلمتم على كل عبد صالح في السما والارض
وفيه فليتحسن المسلم ما شاء ان يخلط العلف في حكم الشهد فيقول ان الاخير واجب
وهو مذهب الشافعي وظاهر مذهب مالك انه سنة واستدل الوجوب بقوله
والامر للوجوب الا ان مذهب الشافعي انه مجموع ما توجه اليه هذا الامر ليس بواجب
بل الواجب بعضه وهو النجيات لله سلام عليك ايها النبي من غير النجيات ما بين ذلك
من المباركات والطيبات والصلوات وكذلك ايضا لا يوجب كل ما بعد السلام على النبي
صلى الله عليه وسلم على اللفظ الذي توجه عليه الامر بل الواجب بعضه واختلفوا
فيه وعلى هذا الاقتصار على بعض ما في الحديث بانه المنكروني جميع الروايات وعليه
اشكال لان الزايد في بعض الروايات زائدة من عدل فيجب قبولها اذ توجه الامر بها
واختلف العلماء ايضا في المختار من الفاظ الشهد فان الروايات اختلفت فيه فقال
ابو حنيفة واحمد باختيار تشهد بن مسعود هذا وقيل انه اصح ما روي في الشهد
وقال الشافعي باختيار تشهد بن عباس وهو في ثمانية مسلم فلم يذكره المصنف
ورجح من اختيار تشهد بن مسعود بعد كونه متفقا عليه في الصحيحين بان واو العطف

الشهد حديث

سقطت المغيرة بين العطف والمعطوف عليه فيكون كل جملة ثمانية متساوية استقطبت
واو العطف كان ماعدا اللفظ الاول صفة له فيكون جملة واحدة في البناء والاول
البلغ فكان اول وزاد بعض الحنفية في تقرير هذا بان قال لوقالت والله والرحمن والرحيم
لأنها ايمان متعددة متعديها الكفارة ولو قال والله الرحمن الرحيم لكانت ميمنا واحدة
فيها كفارة واحدة هذا او معناه وراى بعض من رجع مذهب الشافعي في اختيار
شهادتين ميمنا من احابته عن هذا بان واو العطف قد تنقط واشد في ذلك كيف
اصبحت كيف استتبت ميان والمرا اذ بدلك كيف اصحت وكيف استتبت وهذا اول
استقاط الياو العاطفة في عطف الجمل وسلسلتها في استقاطها في عطف المفردات وهو
اضعف من استقاطها في عطف الجمل ولو كان غير ضعيف لم يمتنع الترجيح بوقوع الضريح
بما سقي بتعدد الشاغلان ما لم يصرح به فيه وترجح آخر شهود من شهوده
وهو ان السلام معترف في شهادتين مستعود متكرر في شهادتين عباس والقويف الميم
واختيار ما لك شهادتين من الخطاب رضي الله عنه الذي علمه الناس على المنبر ووجه
اصحابه بشهره هذا التعليم ووقوعه على رؤس الصحابة من غير ان يكون كالاجماع
ويترجح عليه شهادتين مسعود وبن عباس ان رفعه الى الرسول صلى الله عليه وسلم
مصرح به ورفع شهادتين رضي الله عنه بطريق استدلال وقد رجع اختيار الشافعي
شهادتين عباس باللفظ وقع فيه ما يدل على العناية بتعلمه وتعليمه وهو قوله كان
يعلمنا السورة من القرآن وهذا ترجيح مشترك لان هذا ايضا ورد في شهادتين مسعود
كادكره المصنف ورجح اختيار الشافعي بان فيه زيادة المباركات وبانه اقرب الى لفظ
القرآن قال الله تعالى خذ من عند الله مباركة طيبة والحيات جمع خيرة وهي
الملك وقيل السلام وقيل العظمة وقيل النقا فاد اعمل على السلام فكونه التقدير للحيات
التي تعظم بها الملوك مثلا مستحقة لله تعالى واذا اعمل على النقا فاشك في اختصاص الله
تعالى به واذا اعمل على الملك او العظمة فيكون معناه الملك لجميع التام لله والعظمة الكاملة
لله لان ما سوى ملكه وعظمته تعالى فهو ناقص والصلوات تحتمل ان يراد بها الصلوات
المعروفة ويكون التقدير بانها واجبة لله لا يجوز ان يقصد بها غيره او يكون ذلك اخبارا
عن خلاصنا الصلوات له اي ان صلاتنا مخصصة له لا لغيره وعلم ان يراد بالصلوات

الرحمة ويكون معنى قوله الله اي المفضل بها والمعطى هو الله لان الرحمة التامة لله
تعالى لا لغيره وقد رجع بعض المسلمين في هذا فضلا بان قال بما معناه ان كل من رجع
احد من جملة له سبيبا حصل له عليه من الرقة فهو رحمة دافع لالم الرقة عن
نفسه بخلاف رحمة الله تعالى فانها مجرد ايضا النفع الى العبد واما الطيبات
فقد فسرت بالاقوال الطيبات ولعل يفسرها بما هو اعظم اولى اعني الطيبات
من الافعال والاقوال والاوصاف وطيب الاوصاف كونها بصفة الكمال
وخلوصها عن شوائب النقض وقوله السلام على من اتبع الهدى في قوله تعالى
باسم الله الذي هو السلام كما تقول الله تعلى اي الله متوليك وكفيلك وقيل
معناه السلامة والنجاة لكم كما في قوله تعالى فسلم لكم من اعدائكم وقيل
الانقياد لكم كما في قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم
ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما وليس خلوا بعض هذا من ضعف
لانه لا سعدى السلام ببعض هذه المعاني بكلمة على وقوله السلام علينا وعلى عباد
الله الصالحين لفظ عموم وقد دل عليه قوله عليه السلام فانه اذا قال ذلك اصاب
كل عند صالح في السما والارض وقد كانوا يقولون السلام على الله السلام على فلان
السلام على فلان حتى علموا هذا اللفظ وفي قوله عليه السلام فانه اذا قال ذلك
اصاب كل عبد صالح دليل على ان للعموم صيغة وان هذه الصيغة للعموم كما هو ذهب
الفتا خلافا لمن توقف في ذلك من الاصوليين وهو مقطوع به من لسان العرب
وتصرفات الفاظ الكتاب والسنة عندنا ومن تتبع ذلك وجد واستدل لنا
بهذا الحديث ذكر لفرق من افراد لا يحصى اجمع الامثاله لا لا قصار عليه وانما
تحقق العباد الصالحون لانه كلام ثناء وتكريم وقوله عليه السلام لم يستخبر من
المسئلة ما شئت دليل على كل سؤال يتعلق بالدنيا والاخرة الا ان بعض الفقهاء من اصحاب
الشافعي استثنى بعض صور من الدعاء مع كماله لوقال اللهم اعطني امراه صفتها كذا وكذا
واخذ يد كذا وضاف اعضاها واستدل بهذا الحديث على كون الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم ركنا في الشهادتين حيث ان النبي صلى الله عليه وسلم قد علم الشهادتين
وامر عتيقه ان يحكي من المسئلة ما شاء ولم يعلم ذلك وموضع التعليم لا يكون فيه بيان

الواجب والله اعلم بحسب الشافعي عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال سمعت النبي
ابن عجلون فقال لا اهدي لك هديا ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج علينا فقلنا
يرسل الله قد علمنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على
محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم الك حبيب محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما
باركت على آل ابراهيم الك حبيب محمد الك سلام عليه من وجوه الايات كعبان
عجوة من منى سلم بن عوف وقيل من قضاة شهيد بعد الرضوان ومات سنة اثنين
وخمسين بالمدينة فيما قيل في له اجماعه كلهم الشافعي صنف الامر في قوله قولوا
ظاهرة في الوجوب وقد يفتوا على وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقيل
حب في العزيمة وهو الاكثر وقيل حب في كل صلاة في الشهادتين وهو مذاهب
الشافعي وقيل انه لم يتكلم احد قبله وتابعد الحق وقيل بحمل ما ذكره واختاره الطحاوي
من الحقيقة والحلم من الشافعية وليس في الحديث تنصيص على ان هذا الامر مخصوص
بالصلاة وقد كثر الاستدلال على وجوبه في الصلاة بين المتقدمة بان الصلاة عليه
صلى الله عليه وسلم واجبة بالاجماع ولا حب في غير الصلاة بالاجماع فتعين ان
حب في الصلاة وهو ضعيف جدا لان قوله لا حب في غير الصلاة بالاجماع ان اراد به
لا حب في غير الصلاة عينا فهو صحيح لكنه لا يلزم منه ان حب في الصلاة عينا لحوا
ان قول الواجب مطلق الصلاة فلا حب واجد من العينية اعني خارج الصلاة ودخل
الصلاة في الواجب في وجوب الصلاة على الامل وجهان عند الشافعي رضي الله عنه وقد
يمسك من قال بالوجوب بلفظة الامر في اختلافوا في اهل فاختار الشافعي
انهم بنوها ثم بنوا المطلب وقال غيره اهل حديثه عليه السلام قال الله تعالى ادخلوا آل
فرعون اشدة العذاب حراما مشهور من المتأخرين سوال وهو ان المشبهة
دول المشبهة به فكيف تطلب صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تشبها بالصلاة على
ابراهيم والذي يقال فيه وجوه تشبها لاصل الصلاة باصل الصلاة لا
القدر بالقدرة وهذا كما اخبروا في قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب
على الذين من قبلكم ان المراد اصل الصيام لا غيته ووقته وليس هذا بالقوى
ان التشبيه وقع في الصلاة على الال اعني النبي صلى الله عليه وسلم فكان قوله اللهم صل

على محمد مقطوع عن التشبيه في قوله وعلى آل محمد متصل بقوله كما صليت على ابراهيم
والا ابراهيم وفي هذا من السؤال ان غير الانبياء لا يمكن ان يشاؤهم فكيف يطلب وقوع ما لا
يمكن وقوعه الثالث ان المشبهة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والله الصلاة
على ابراهيم والله اي المجموع بالمجموع ومعظم الانبياء عليهم السلام هم آل ابراهيم فاذا
تساوت الجملة بالجملة وتعدا ان يكون لآل الرسول عليه السلام مثل آل ابراهيم الذين
هم الانبياء كان ما توفر من ذلك حاصلا للرسول صلى الله عليه وسلم فيكون رتبة
على الحاصل ابراهيم صلى الله عليه وسلم والذخر خصل من ذلك هو ان الله والرحمة والرضوان
من كانت في حقه الكرامة افضل من الراتب هذه الصلاة الامر بها على التكرار
بالنسبة الى كل صلاة في حق كل مصل فاذا انحصرت في حق كل مصل حصول صلاة مساوية
للصلاة على ابراهيم عليه السلام كالحاصل للنبي صلى الله عليه وسلم بالنسبة الى مجموع
الصلوات اضعا فاضاعفة لانها العدة والاحصاء فان قلت التشبيه حاصل
بالنسبة الى اصل هذه الصلاة والفرد منها فالاشكال واذا قلت متى تردد الاشكال
اذا كان الامر للتكرار واذا لم يكن الاول ممنوع والثاني مستلزم ولكن هذا الامر للتكرار
بالانفاق واذا كان للتكرار فالمطلوب من المجموع حصول مقدار لا يخص من الصلوات
بالنسبة الى المقدار الحاصل لابراهيم عليه السلام حراما لا يلزم من مجرد السؤال
لصلاة مساوية لابراهيم عليه السلام المساواة او عدم الرجحان عند السؤال وانما يلزم
ذلك لو لم يكن الثابت للرسول صلى الله عليه وسلم صلاة مساوية لصلاة ابراهيم
او زيادة عليها اما اذا كان كذلك فالمسؤول من الصلاة اذا انضم الى الثابت المقرر للسؤال
صلى الله عليه وسلم كان المجموع زائدا في المقدار على المقدار المسؤل وصار هذا في المثال
كما اذا ملك انسان اربعة الاق درهم وملك اخر الفين فسالنا ان يعطى صاحب
اربعة الاف مثل ما لذلك الاخر وهو الفان فاذا حصل ذلك لالفان الى اربعة الاف
فالمجموع ستة الاف وهي زيادة على السؤال الذي هو الفان الواحد الثاني من الكلام
على الحديث قوله الك حبيب محمد ومعنى محمود وادب صنفه المبالغة اي مستحق الانواع الحماد
ومجيد مبالغة من ماجد والمجد الشرف فيكون ذلك كالتعليل لاسحقاق الحمد لجميع
الحامد ويحتمل ان يكون حبيب مبالغة من حامد ويكون ذلك كالتعليل للصلاة المطلوبة

فان الحمد والشكر شقاوان فحمدت فزيت من معنى شكور وذلك مناسب لزيادة الافعال
والاعطاء لما يراد من الامور العظام وذلك الحمد والشكر مناسب لهذا المعنى ظاهرة
والبركة الزيادة والتمامن الخير والله اعلم الحديث الثالث عن اي هجره قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو اللهم ابي اعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب
النار ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال وفي لفظ لمسلم اذا شهد احدا
فليستعد بالله من اربع يقول اللهم ابي اعوذ بك من عذاب جهنم وذكر خوه في الحديث اثنان
عذاب القبر وهو متكرر مستفيض في الروايات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
والإيمان به واجب وفتنة المحيا ما تعرض له الإنسان من حياته من الاقنات بالدينا
والشهوات والجهايلات واشدها واعظمها والعباد بالله تعالى امر الخاتمة عند الموت
وفتنه الممات يجوز ان يراد بها الفتنة عند الموت اضيف الى الموت لقربها منه وتكون
فتنه المحيا على هذا ما يقع قبل ذلك في مدة حياته الانسان وتصرفه في الدنيا فاما قارب
الشيء يعطى حكمه فحاله الموت تشبه بالموت ولا تعد من الدنيا وجوز ان يكون المراد بفتنة
الممات فتنة القبر كما صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم في فتنة القبر كمثل واعظم من فتنة
الدجال ولا يكون على هذا الوجه متكررا مع قوله من عذاب القبر لان العذاب مرتب على
الفتنة والسبب غير المسبب ولا يقال ان المتصور وان عذاب القبر لا الفتنة
نفسها امر عظيم وهو شديدا مستقار بالله من شدة الحديث الذي ذكره عن النبي
زياده كون الدعوات ما موربها بعد الشهد وقد ظهرت العناية بالدعاء بهذه الامور
حيث امرنا بها في كل صلاة وفي جميعته بذلك لعظم الامر فيها وشدة البلا في وقوعها
وان اكثرها او كلها امور ايمانية غيبية فنكرها على النفس جعلها مملوكة
لها وفي لفظ مسلم ايضا فايده اخرى وهي تعليم الاستغادة وصيغته فانه قد كان
يمكن التعبير عنها بتغير هذا اللفظ ولو غير بغيره لحصل المقصود وامتنع
الامر ولكن الا في قول ما امر به الرسول صلى الله عليه وسلم والله اعلم الحديث
عن عبد الله بن عمر عن العاص عن اي بكر الصديق رضي الله عنه انه قال
لرسول الله صلى الله عليه وسلم علمني دعاء غوايه في صلاتي قال قل اللهم ابي طمئت نفسي
طلما كنت ولا بغفر الذنوب الا انت فاعفني مغفرة من عندك وارحمي ابيك انت

الغفور الرحيم هذا الحديث مقتضى الامر بهذا الدعاء في الصلاة من غير تعيين لمحله ولوع
فعل فيها حيث لا يكون الدعاء في اي الاماكن كان تجاز ولعل الاولى ان يكون في احد موطنين
اما السجود واما بعد الشهد فانها الموضعان اللذان امر بهما بالدعاء قال عليه الصلاة
والسلام واما السجود فاجتهدوا فيه في الدعاء وقال في الشهد وتخير بعد ذلك
من المثل ما شاء ولعله يتوخى كون فيما بعد السجود لطهور العناية بتعليم دعاء يحصل
في هذا المحل وقوله اي طمئت نفسي طمئت نفسي طمئت نفسي طمئت نفسي طمئت نفسي
من ذنب وتقصير كما قال عليه السلام ولخصوا في الحديث كل ابن ادم خطا وخير
الخطاين التوابون وانما اخذنا ذلك من حيث الامن هذا القول مطلقا من غير
تقييد وتخصيص بحالة فلو كان ثم حالة لا يكون فيها ظلم ولا تقصير لما كان هذا
الاخبار مطابقا للواقع فلا يومئز به وموت ولا يغفر الذنوب الا انت اقرار
بوحديته الباري تعالى واستجاب لمغفرته بهذا الاقرار كما قال تعالى علم ان له ربنا
بغفر الذنوب واخذ بالذنب وقد وقع في هذا الحديث امثال لما انتهى الله تعالى عليه
في قوله والذين اذا فعلوا فاحشة او ظلموا انفسهم ذكروا الله فاستغفروا والذين هم
وموت صلى الله عليه وسلم لا يغفر الذنوب الا انت كقوله تعالى ومن يعص
الذنوب الا الله وموت فاعفني مغفرة من عندك فيه وجهان قد مر ان يكون
اشاره الى التوحيد المذكور كما انه يقال لا يفعل هذا الا انت فاعفني انت
وهو الاحسن ان يكون اشارته الى طلب مغفرة متفضل بها من عند الله تعالى
لا يقتضيها سبب من العبد من عمل حسن ولا غيره فهي رحمة من عنده بهذا التفسير
ليس للعبد فيها سبب وهذا يتبرر من الاستبانت والادلال بالاعمال والاعتقاد في
كونها موجبة للشوات وجوا عقيلا والمغفرة المستقر في لسان العبد والرحمة
من الله تعالى عند المنزهين من الاصولين عن التشبيه اما نفس الافعال التي يوصلها
الله تعالى من الاعمال والافعال الى العبد واما ارادة اتصال تلك الافعال الى العبد فعلى
الاول هي من صفات الفعل وعلى الثاني هي من صفات الذات وموت الا ان الغفور
الرحيم صفتان ذكرنا حتما للكلام على وجه المقابلة لما قبله فالغفور مقابل

لقله اغفر لي والرحيم مقابل لقوله ارحمني وقد وقعت المقابلة ههنا الاول والاخر
والثاني بالتالي وقد يقع على خلاف ذلك بان يراد القرب فيجوز الاول والاخير وذلك
على حسب اختلاف المقاصد وطلب النفس في الكلام ومما احتاج اليه في علم مناسباته
مقاطع الاي لما قبلها والله اعلم **الحديث الخامس** عن عائشة رضي الله عنها
قالت ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة بعد ان نزل عليه اذا جاء نصر الله والفتح
الا يقول فيها سبحانك ربنا ونحمدك اغفر لي ن وفي لفظ كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يكثرا ان يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا ونحمدك اللهم اغفر لي
حديث عائشة فيه مبادرة الرسول الى امثال ما امره الله ومما اذنته لذلك وقوله
فصبح محمد ربه فيه وجهان احدهما ان يكون المراد ان يسمع بنفسه الحمد فيصنع
الحمد من معنى التسبيح الذي هو التسمية لا قضاء الحمد فتنبه الافعال المحمودة عليها الى الله
تعالى وحده وفي ذلك تنبيه الشريك الوجه الثاني ان يكون المراد فصبح مثلنا
بل الحمد فنكون اباء الله على الحال وهذا يترجح لان النبي صلى الله عليه وسلم قد سبح
وحمد بقوله سبحانك ونحمدك وعلى مقتضى الوجه الاول يكفى بالحمد فقط وكان
تسبيح الرسول صلى الله عليه وسلم على هذا الوجه دليل على ترجيح المعنى الثاني
وقوله ونحمدك قبل معناه ونحمدك سجد وهذا محتمل ان يكون فيه حذف اي
بسبب حمد الله سجد ويكون المراد بالسبب ههنا التوفيق والاعانة على التسبيح
واعتقاد معناه وهذا كما روي عن عائشة في الصحيح عهد الله لا محمد اي وقع هذا
بسبب حمد الله اي بفضل الله واحسانه واعطائه فان الفضل والاحسان سبب
الحمد فيعتبر عنهما بالحمد **قوله** اللهم اغفر لي امثال لقوله واستغفره بعد امثال
قوله فصبح محمد ربه ولما اللفظ الاخر فانه يقتضي الدعاء في الركوع والاحتفاء ولا
يعارضه قوله عليه السلام اما الركوع فعظموا فيه الروث واما السجود فاجتهدوا فيه
في الدعاء فانه يؤخذ من هذا الحديث الجواز ومن ذلك الاولوية بتخصيص الركوع
بالتعظيم وتحتمل ان يكون السجود قد امتاز فيه بتكثير الدعاء لاشارة قوله فاجتهدوا
واحتما للكثره والذي وقع في الركوع من قوله اغفر لي ليس كثيرا في معارضة
ما امر به في السجود وفي حديث عائشة الاول سوال وهو ان لفظه اذا استغفر

المعجم

الاستقبال وعدم حصول الشرط حينئذ ن وقول عائشة ما صلى صلاة ثم بعد
ان نزلت عليه اذا جاء نصر الله يقتضي تحيل هذا القول لقرب الصلاة الاولى التي
هي عقيب نزول الاية من النزول للفتح اي فتح مكة ودخول الناس في دين الله
افواجا محتاج الى مدة او شئ من الوقت الذي ينزل الاية والصلاة الاولى بعده
وقول عائشة في بعض الروايات بتاول القرآن قد يشعر بانه يفعل ما امر به فان
كان الفتح ودخول الناس في دين الله افواجا خاصا عند نزول الاية لم يقل فيه
اذا جاء وان لم يكن خاصا فكيف يكون القول امثالا للامر الوارد بذلك ولم
يوجد شرط الامر وحوايه ان يختار ان لم يكن خاصا على مقتضى اللفظ
ويكون النبي صلى الله عليه وسلم قد بادرا الى فعل المأمور قبل وقوع الزمن الذي تغلق
فيه الامر فيه اذ دال عباده وطاعة لاخص بوقت معين فاذا وقع الشرط كان
الواقع من هذا القول بعد وقوعه واقعا على حسب الامتثال وقبل وقوع الشرط
واقعا على حسب التبرع وليس في قول عائشة بتاول القرآن ما يقتضي ولا بد ان
يكون جميع قوله صلى الله عليه وسلم واقعا على جهة الامتثال للمأمور حتى يكون
دالا على وقوع الشرط بل مقتضاه انه تاويل القرآن وما دل عليه لفظه فقط
وجاز ان يكون بعض هذا القول فعلا لطاعة مبتداه وبعضه امثالا للامر
والله اعلم **باب** **الثاني** عن عبد الله بن عمر قال قال رجل النبي صلى الله
عليه وسلم وهو على المنبر ما ترى في صلاة الليل قال مشي مشي فاذا خشي الصبح
صلى واحدة فاقترت له ما صلى وانه كان يقول اجعلوا اخر صلاتكم بالليل
وترا **الحديث** من وجوه **قوله** صلاة الليل مشي
مشي اخبره مالك رحمه الله في انه لا يزداد في صلاة النفل على ركعتين وهو ظاهر
هذا اللفظ في صلاة الليل وقد ورد حديث اخر صلاة الليل والنهار مشي مشي
وانما قلنا انه ظاهر اللفظ لان المبتدأ محذوف في الخبر مقتضى ذلك حضور صلاة الليل
فيما هو مشي وذلك هو المصود اذ هو بنا في الزيادة ولو جازت الزيادة لما خصرت
صلاة الليل في مشي وهذا يعارضه ظاهر حديث عائشة الا في وقد اخبره ن
الشافعي رحمه الله واجاز الزيادة على ركعتين من غير حضور في العدة وذكر بعض

مستغفر اصحابه شرطين في ذلك وحاصل قوله انه متى تنفل ازيد من ركعتين شفعاً
او وترافاً لا يزيد على شهدين ثم ان كان المنفل به شفعاً فلا يزيد من الشهيدين على
على ركعتين وان كان وترافاً لا يزيد من الشهيدين على ركعة فعلى هذا اذا تنفل
بعشر جلس بعد الثامنة ولا يجلس بعد السابعة ولا بعد ما قبلها من الركعات
لانه حينئذ يكون قد زاد على ركعتين بعد الشهيد واذا تنفل الخمس مثلاً جلس بعد
الرابعة وبعد الخامسة انشا وشيع فبعد السادسة والسابعة وان اقتصر
على جلوس واحد في كل ذلك جاز وانما الجواز في ذلك تشبيهاً للنوافل بالضرع والقبض
الوتر هي صلاة المغرب وليس بين الشهيد فيها الاركعة واحدة والغرض من الشفع
ليس بين الشهيد فيها اكثر من ركعتين ولم ينفق اصحاب الشافعي على هذا الذي
ذكره الوجه الثاني من الكلام على الحديث انه كما انضوي ظاهرة عظم
الزيادة على ركعتين وكذلك يقتضي عدم التقصان منهما وقد اختلفوا في التنازل بعد
فردة والمذكور في مذهب الشافعي جوازه وعن اي حنفية منعوا والاستدلال به
لهذا القول كما تقدم وهو اول من استدلال من استدلال على ذلك بانه لو كانت الركعة
الفردة صلاة لما منع قصر صلاة الضم والمغرب قال ذلك ضعيف الوجه
ثالثه يقتضي الحديث تقديم شفع على الوتر من قوله صلاة الليل مثنى مثنى
وقوله وتره ما صل فلو اوتر بعد صلاة العشاء من غير شفع لم يكن ايئاً بالسنة
وظاهر مذهب مالك انه لا يوتر بركعة فرده هكذا من غير حاجة
يزعم منه انها وقت الوتر بطولع الفجر من قوله فاذا اخشى الضم وفي
مذهب الشافعي وجهان احدهما انه ينتهي بطولع الفجر والثاني ينتهي بطولع الصبح
الوجه الثاني قد يستدل بصيغة الامر من يري وجوب الوتر قال كان يري
بوجوب كونه اخر صلاة الليل فالامر قريب ولا اعلم احداً قال ذلك وان كان
يروي بذلك فيحتاج ان يحمل الضم على الندب ولا يستقيم الاستدلال به على وجوب
اصل الوتر عند من منع استعمال لفظ الواحد في الحقيقة والمجاز والا كان جمعاً
بين الحقيقة والمجاز في لفظة واحدة وهي صيغة الامر
نقضي الحديث ان يكون الوتر اخر صلاة الليل ولو وتر ثم اراد التنفل هل يشفع

وتره بركعة اخري ثم يصلي فيه وجهان للشافعية واذا لم يشفع تركه ثم تنفل
هل يعد الوتر اخيراً فيه قولان للمالكية فيمكن كل واحد من الفريقين ان يستدل
بالحديث بعد تقديم مقدمه لكل واحد منهما يحتاج الى اثباتها اما من قال انه يشفع
وتره فيقول الحديث يقتضي ان يكون اخر صلاة الليل وتره او ذلك يتوقف على ان
لا يكون قبله وتر لما جاء في الحديث لا وتران في ليلة فلزم عن ذلك ان يشفع الوتر
الاول فانه ان لم يشفع واعاد الوتر لزم وتران في ليلة والزم بعد الوتر لم يكن
اخر صلاة الليل وتره واما من قال لا يشفع ولا بعد الوتر فانه منع ان يعطى حكم
صلاة على اخري بعد السلام والحديث وطول الفصل ان وقع ذلك فاذا احتجوا
فالحقيقة انها وتران ولا وتران في ليلة فامتنع الشفع وامتنع إعادة الوتر اخراً فلم
يتبق الا كالفئة ظاهرة قوله عليه السلام اجعلوا اخر صلاتكم بالليل وتره وهو
محمول على الاستحباب كما ان الامر باصل الوتر كذلك وترك المسحوت اول من
ارتكبات المكروه واما من قال بالاعادة فهو ايضا مانع من شفع الوتر الاول بحافظ
على قوله عليه السلام اجعلوا اخر صلاتكم بالليل وتره واحتجوا بالاعتذار عن
قوله لا وتران في ليلة واعيد انه يحتاج هذه المسئلة الى مقدمة اخري وهي
ان التنفل بركعة فرده على شفع فليكن تنافله للحديث السابق عن عائشة
رضي الله عنها قالت من كل الليل قد اوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم من اول الليل
واوسطه واخيره فانه يوتر الى السحر احتجوا في ان الافضل يقدم الوتر
في اول الليل واخيره الى اخيره على وجهين اصحاب الشافعي مع الاتفاق على جواز كل
ذلك وحدث عائشة بذلك على الجواز في الاول والاوسط والاخر ولعل ذلك كان
نحسب اختلاف الحالات وطول الحاجات وقيل بالفرق بين من رجوا ان يقوم في
اخر الليل وبين من يخاف ان لا يقوم في اوله فاحببوا افضل والثاني تقدمه
افضل ولا شك اننا اذا نظرنا الى اخر الليل من حيث هو كذلك كانت الصلاة فيه
افضل من اوله اذا عارض ذلك احتمال تقويت الاصل قدمناه على فوات الفضيلة
وهذه قاعدة قد وقع فيها خلاف ومن جملة صورهما ما اذا كان عادم السابرجوا
وجوده في اخر الوقت هل يقدم التيمم في اول الوقت اخره والفضيلة المحققة ام

يؤخره احرار اللوضوفيه خلاف والمختار في مذهب الشافعي ان التقديم افضل
 فقولك بالنظر في الشظيرين المستلذين الموازنة بين الصورتين والله اعلم
 الحديث الثالث عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يصل من الليل ثلاث عشرة ركعة بوتر من ذلك خمس لا تجلس في شيء
 الا في اخرها هذا كما قدمناه يتمسك به في جواز الزيادة على ركعتين في الوتر
 ولو لم ينعزل الا في ركعة واحدة لكان ذلك على ان الجلس في الوتر
 في محل القيام يمكن الا في اخر ركعة كان لا يربع كانت الصلاة فيها قياما والاخيرة
 كانت جلوسا في محل القيام وربما دل لفظه على تأويل احاديث قد مرها هذا بان
 السلام وقع بين كل ركعتين وهذا محال لانه لا يقع السلام بين كل ركعتين
 الا بعد الجلوس وذلك يناقضه قوله لا تجلس في شيء الا في اخرها واعلم ان
 محط النظر هو الموازنة بين الظاهر من قوله عليه السلام صلاة الليل مثنى مثنى في
 دلالة على الحضور بين دلالة هذا الفعل على الجواز والفعل ينطبق الى الخصوص
 الا انه بعيد لا يصار اليه الا بدليل يقتضي دلالة الفعل على الجواز معارضة بدلالة اللفظ
 على الحضور ودلالة الفعل على الجواز عندنا اقوى نعم سبق نظرنا في اخرها فما زاد عليه اذا
 دلت على جواز اعداد مخصوصة فاذا جمعتها ونظرنا اكثرها فما زاد عليه اذا
 قلنا بجوازه كان قولا بالجواز مع اقتضا الدليل منع من غير معارضة الفعل
 له فلما قيل ان يقول نعمل بدليل المنع بحيث لا تعارض له من الفعل الا ان يصدق ذلك
 اجماعا او يقام دليل على ان الاعداد المخصوصة ملغاة عن الاعتبار ويكون الحكم
 الذي دل عليه الحديث مطلق الزيادة فيها هنا يمكن امرين احدهما ان يقول
 مقادير العبادات يغلب عليها التعبد فلا يجزم بان المقصود لا يتعلق بالعدد
 وان المقصود مطلق الزيادة شأن ان يقول المانع المحتمل هو الزيادة على
 مقدار الركعتين وقد الغي هذه الاحاديث والله اعلم **باب** ان يركع
 في ركعة واحدة من ركعتين في صلاة الليل
 الحديث الاول عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ان رفع
 الصوت حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ابن عباس كنت اعلم اذا انصرفوا بذلك اذا سمعته وفي لفظ ما كنا نعرف

انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بالكثير فيه دليل على جواز المهر
 بالذكر عقب الصلاة والكثير مخصوصه من جملة الذكر قال الطبري
 فيه الابانة عن صحبه فعل من كان يفعل ذلك من الامراء بكبر بعد صلاته ويكر من
 خلفه قال غيره ولم يحدث من الغنم من قال هذا الا ما ذكره ابن حبيب في الواضح
 كانوا يستحبون الكثير في العشاكر والبغوث اثر صلاة الصبح والعشا تكبير اعاليا
 ثلاث مرات وهو قد تم من شأن الناس وعن مالك انه حدث ويؤخذ منه تأخر
 الصبيان في الموقف لقول ابن عباس ما كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الا بالكثير ولو كان متقدما في الصف الاول لعلم انقضاء الصلاة بالتسليم
 وقد يؤخذ منه انه يمكن من شمع جهنم الصوت يبلغ السمع لجهازه صوت
 الشبان عن وراثة مولى المغيرة بن شعبه الملاك على المغيرة بن شعبه
 في كتاب التوبة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في ذكر كل صلاة مكتوبة لا اله
 الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما اعطيت
 ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند ثم وفدت بعد ذلك على معوية فسمعه
 يامر الناس بذلك وفي لفظ كان ينهي عن قولها واضاعة المال وكثرة السواك
 وكان ينهي عن عقوق الامهات وواد البنات ومنع ومهاجرت فيه دليل على استحباب
 هذا الذكر المخصوص عقب الصلوات وذلك لما اشتمل عليه من معاني التوحيد
 ونسبة الافعال الى الله تعالى والمنع والاعطاء، تمام القدرة والثواب المرتب على الادكار
 يرد كثيرا مع حجة الاكابر على اللسان وقلتها وانما كمال ذلك باعتبار مزاياها فان كل ما
 راجع الى الايمان الذي هو اشرف الاشياء والجد الحظ ومعني لا ينفع ذا الجند منك الجند
 لا ينفع ذا الحظ حظه وانما ينفعه العمل الصالح والجد ههنا وان كان مطلعا فهو
 محمول على حظ الدنيا وهو منكم يتعلق بمنع وينبغي ان يكون ينفع مضمنا معني
 بمنع او ما يعاربه ولا يعود منكم الى الجند على الوجه الذي يقال فيه حظ منكم كثيرا
 وقيل معني عنايتك في اورعنايتك فان ذلك نافع وفي امر معوية بذلك المبادرة
 الى امثال الشن واشاعتها جواز العمل بالمكاتب للاخاديث واجراءها
 مجري المشوع والعمل بالحظ في مثل ذلك اذا من تعثره وفيه قول خبر الواحد

قال



وهو فرد من أفراد الجنس كما قرناه فيما تقدم من قول من قيل وقال الأشهر فيه
بفتح الهم على سبيل الحكاية وهذا النهي لا بد من تعينه بالكثرة التي لا يوم من معها
وقوع الخطأ والخطأ والتسبب إلى وقوع المناسد من غير تعين والإخبار بالأمور
الباطلة وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما
سَمِعَ وقال بعض السلف لا يكون إماماً من حدث بكل ما سمع وأما أضعاف المال حقيقته
المنفق عليه بطله في غير مصلحة دينية أو دينية وذلك ممنوع لأن الله تعالى جعل
الأموال قِياماً لمصالح العباد وفي تذبذبها تقويت لذلك المصالح إنما في حق مضيعها
أو في حق غيره وإنما بطله وكثرة اتفاقه في تحصيل مصالح الأخرى فلا يمنع من حيث
هو كثرة وقد قالوا لا يشرف في الخبر وإنما اتفاقه في مصالح الدنيا وبلاد النفس على
وجه لا يمتنع حال المنفق وقد رماه في كونه اسرافاً بخلاف المشورة استرافاً وقال
بعض الشافعية ليس بأسراف لأنه يقوم به مصالح البدن وملاذبه وهو غير ضار صحيح
وظاهر القدر يمنع من ذلك والأشهر في مثل هذا أنه مباح أعني إذا كان الاتفاق في
غير معصية وقد نوزع فيه وأما كثره السؤال فيه وجهان أحدهما أن يكون
ذلك رجوعاً إلى الأمور العظيمة وقد كانوا يكرهون تكليف المسائل التي لا عنوان
للحاجة إليها وقال النبي صلى الله عليه وسلم اعظم الناس حرماً عند الله من سأل
شيئاً لم يحرم على المسلمين فحرم عليهم من أجل مسئلة وفي حديث اللعان لما سئل عن
الرجل يجد مع امرأته رجلاً فذكره صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها وفي حديث
معوذ بن أبي عمرو عن الأغلوطات ومي شداد المسائل وصغابها وأما كان ذلك مكرهاً
لما يتضمن كثر منه من التكليف في الدين والشطط والرجم بالطن من غير ضرورة
تدعو إليه مع عدم الأمن من العثار وخطا الطن والإضل المنع من الحكم بالطن
الأحيث تدعو الضرورة إليه **مسألة** أن يكون ذلك رجوعاً إلى سؤال
المال وقد وردت أحاديث في تعظيم مسئلة الناس ولا شك أن بعض سؤال الناس
أمورهم ممنوع وذلك حيث يكون الإغطاباً على ظاهر الحال ويكون الباطل خافاً
أو يكون المسائل مخبراً عن أمر هو كاذب فيه وقد جاء في السنن ما يدل على اعتبار
ظاهر الحال في هذا وهو ما روي أنه مات رجل من أهل الضفة وترك ديناراً

فقال النبي صلى الله عليه وسلم كستان وإنما كان ذلك والله أعلم لأنهم كانوا افتقر المحردين
ياخذون ويتصدق عليهم بما على النقر والعدم فظهر أن هذين الدينارين على خلاف
ظاهر حاله والمتنول عن مذهب الشافعي رحمه الله تعالى جواز السؤال فإذا قيل
بدالك فيبقى النظر في تخصيص المنع بالكثرة فانه ان كانت الصورة تقتضي المنع فالسؤال
ممنوع كثره وقليله ولا يقتضي المنع فيبقى حمل هذا النهي على الكراهة للكثير
من السؤال مع أنه لا يخلو السؤال من غير حاجته عن كراهته فكون الكراهة في
الكثرة استدوتكون هي المخصوصة بالنهي وتبين من هذا أن من كره السؤال مطلقاً
حيث لا يحرم ينبغي أن يحمل قوله كثره السؤال على الوجه الأول المتعلق بالمسائل
الدينية ويجعل النهي دالاً على المرتبة الأشد من الكراهة وتخصيص العقوق
بالأمهات مع التنازع في الإبا أيضاً لأجل شدة حقوقهن ورحمان الأمر بهن بالنسبة
إلى الإبا وهذا من باب تخصيص الشيء بالذكر لا ظاهراً عظيمة في المنع أن كان ممنوعاً
وشرفه أن كان مأموراً به وقد برأى في موضع آخر الكثرة بدو الأدب على الإبا
فيخص الأدب في الذكر وذلك خشية إختلاف المقصود وإذا البينات عبارة عن من
مع الحياة وهذا التخصيص بالذكر لانه كان الواقع فتوجه النهي إليه لانه لا يحكم بخصوص
والبينات ومنع وهات راجع إلى السؤال مع صميمته بالنهي عن المنع وهذا المحتمل وجهين
أحدهما أن يكون النهي عن المنع حيث يومر بالإعطاء وعن السؤال حيث يمنع منه
فيكون كل واحد مخصوصاً بصورة غير صورة الآخر والشافعي أن يختص في صورة
واحدة ولا تعارض بينهما فتكون وطينه الطالب أن لا يسئل وطينه العطي أن لا يمنع
أن وقع السؤال وهذا لا بد من أن يستثنى منه إذا كان المطلوب محرماً على الطالب
فانه يستثنى على العطي إعطاه لكونه يكون معيناً على الإثم ويحتمل أن يكون الحديث
محمولاً على الكثرة من السؤال والله أعلم **مسألة** ما روي عن أبي بكر
ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن
قرأ المسلمين أنوار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله قد ذهب أهل
الدنيا بالدرجات العلى والتعظيم اليقيم فقال وما ذاك قالوا يصطلون كما فصل ويصطلون
كما الصوم ويتصدقون كما يتصدقون ويعتقون كما تعتق فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم افلا علمكم شيئا منه وكون به من سبقكم وتسبقون به من بعدكم ولا يكون
احدا افضل منكم الا من صنع مثله قالوا بلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وتكبرون وتكبرون في كل صلاة ثلاثا وثلاثين مرة قال ابو صالح فرجع فقرا
المهاجرين فقالوا سمعنا اهل الاموال مما فعلنا ففعلوا مثله فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء قال سمي الحديث بعض
اهل هذا الحديث فقال وهبت انما قال لك شبع الله ثلاثا وثلاثين وعلم الله ثلاثا
وثلاثين وتكبر الله ثلاثا وثلاثين فرجعت الى ابي صالح فقلت له ذلك فقال الله
اكبر وسبحان الله والحمد لله حتى تبلغ من حيثين ثلاثا وثلاثين الحديث يتعلق به
المسئلة المشهورة في الفضيل من المعنى الشاكر والفتير الصابر وقدر اشهر فيها
الخلاف والفقراء ذكر والرسول ما يقتضي فضيل الاغنياء بسبب الثواب المتعلقة
بالمال وقرههم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك لكن علمهم ما يقوم مقام تلك
الزيادة فلما قال لها الاغنياء ساوهم فيها ونفى عنهم رجحان ثواب المال فقال
عليه السلام ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء طاهره القرب من الفضل انما فضل الاغنياء
بزيادة الثواب المادية وبعض الناس تأول قوله ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء
بتأويل مستكره يخرج عما ذكرناه من الظاهر والذي يقتضيه الاصل انها تساوى
وحصل الرجحان بالعبادات المادية ان يكون الغني افضل ولا شك في ذلك وانما
النظر اذا تساوى في ادله الواجب فقرا وانفرد كل واحد بمصلحة ما هو فيه
واذا كانت المصلحة متعابلة ففي ذلك نظري جمع الى تفسير الافضل فان شرب
بزيادة الثواب فالتي تاش ان المصالح المتعددة افضل من العاصره وان كان الافضل
معنى الاشرف بالنسبة الى صفات النفس فالذي يحصل للنفس من التطهير الخلق
والرياضة لسوء الطباع بسبب الفقر اشرف ويخرج الفقر وهذا المعنى ذهب
المجتهدين من الصوفية الى ترجيح الفتيور الصابر لان مدار الطريق على تهذيب النفس
ورياضتها وذلك مع الفتيور اكثر منه مع الغني فكان افضل بمعنى الشرف والبر
ذهب اهل الدنور هو المال الكبير وقوله تدكون به من سبقكم لا يحتمل ان
يراد به السبق المعنوي وهو السابق في الفضيلة من بعدكم أي من بعدكم

في الفضيلة من لا يعمل هذا العمل ويحتمل ان يراد الفيلق الزمانية والتعددية الزمانية
ولعل الاول اقرب الى السياق فان سواهم عن امر الفضيلة وتقدم الاغنياء فيها
ومعنى لا يكون احدا افضل منكم يدل على ترجيح هذه الاذكار على فضيلة المال
وعلى ان تلك الفضيلة لا اغنياء مشروطة بان لا يفعلوا هذا الفعل الذي امر به الفقراء
وفي تلك الرواية تعلم كفاية هذا الذكر وقد كان يمكن ان يكون في ابي اي كل كلمة على
حده ولو فعل ذلك لجاز وحصل به المقصود لكن من هذه الروايات انه يكون مجموعا
ويكون العدد للجملة واذا كان كذلك يحصل في كل فرد هذا العدد والله اعلم ان
الحديث الرابع عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى
في خمسة لها اعلام ففطر ال اعلامها نظرة فلما انصرف قال ذهبوا الخمسة هذه
الى اي جهنم واتوا بالانجانية اي جهنم فانها الهيتي انما عن صلاتي الخمسة
كسا مبيع له اعلام والانجانية كسا غليظ ففد دليل على جواز الثواب المتعلم ودليل
على الاشتغال الذكر بشيئا غير قاذج في الصلاة ففد دليل على طلب الخشوع
في الصلاة والاقبال عليها ونفي ما يقتضي شغل الخاطر بغيرها وقد دليل على زيادة
الرسول صلى الله عليه وسلم الى مصاح الصلاة ونفي ما يحدث فيها حيث يخرج الخمسة
واستبدالها بغيرها فلما لا يشغل وهذا ما اخذ من قوله فنظر اليها نظرة وبعثه
الى اي جهنم بالخمسة لا يلزم منه ان يستعملها في الصلاة كما جاز في حلة عطاره وقوله
عليه السلام امراني اكسكها للنبسها وقد استنبط الفقهاء من هذا كراهة كل
ما يشغل عن الصلاة من الاصباغ والنفوش والصنایع المستطرفة قال الحكم بعم
بعموم عليه والعللة الاشتغال عن الصلاة وزاد بعض المالكية في هذا كراهة غير
الاشجار في المساجد والانجانية يقال ينسج الهمة وكسرها وكذلك في الباء وكذلك
الناجف وقد دد وقيل انها الكسنا من غير علم فان كان فيه علم فهو خميسة وفيه
دليل على قبول الهدية من الاصحاب والارشال اليه والطلب لها ممن يظن به
السوء بذلك والمساخحة
عن عبد الله بن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع في السفر بين صلاة
النظير والعصر اذا كان على ظهر سيرة ويجمع بين المغرب والعشاء هذا اللفظ وفي هذا

الحديث ليس في كتاب مسلم وإنما هو في كتاب البخاري وإنما رواه ابن عباس في الجمع
بين الصلوتين في الجملة من غير اعتبار لفظ يعينه فمفهومه عليه ولم يختلف الفقهاء
في جواز الجمع في الجملة لكن إباحته رخصه الله لخصه بالجمع يعرفه ومردفه
ويكون العلة فيه النسيك لا السفر ولهذا يقال لا يجوز الجمع عند السفر وأهل
هذا المذهب يؤولون الأحاديث التي وردت بالجمع على أن المراد تأخير الصلاة
الاولى إلى آخر وقتها ويقدم الثانية في أول وقتها وقد قسم بعض الفقهاء الجمع إلى جمع
مقارنه وجمع موأصلة وأراد بجمع المقارنه أن يكون الشئ في وقت واحد كالأكمل
والقيام مثلاً قائماً تعالى في وقت واحد وأراد بجمع الموأصلة أن يقع أحدهما عقب
الأخر وقصد إبطال تأويل أصحاب أبي حنيفة بما ذكرناه لأن جمع المقارنه لا
يمكن في الصلوتين إلا بتعال في حالة واحدة وإبطال جمع الموأصلة أيضاً وقصد
بذلك إبطال التأويل المذكور أنه لا يتناول على شيء من القسمين وعند أبي حنيفة لا يجوز
يتناول على الثاني إذا وقع التحريم في الوقت أو وقعت المساحة بالزمن ليس بينهما
الصلوتين إذا وقع فاصلاً لكن بعض الروايات في الأحاديث لا تحتمل القطعاً
هذا التأويل إلا على بعد كثير أو لا تحتمل أصلاً فائماً لا تحتمل فإذا كان صحيحاً
في شئ قطع العذر وإما ما يبعد تأويله فمحتاج إلى أن يكون الدليل المعارض له
أقوى من الغل بظاهره وهذا الحديث الذي في الكتاب ليس بعد تأويله كل البعد
ذكر من التأويل وإما ظاهره فإن ثبت أن الجمع حقيقة لا يتناول صورة التأويل
فالجماع به قائم حتى يكون الدليل المعارض له أقوى مع ذلك التأويل من هذا الظاهر
والحديث يدل على الجمع إذا كان على ظهر سير ولو لا ورود غيره من الأحاديث بالجمع
في غير هذه الحالة لكان الدليل يقتضي امتناع الجمع في غيرها لأن الأصل عدم جواز
الجمع وجوب ابتداء الصلاة في وقتها المحدود لها وجواز الجمع بهذا الحديث
قد حكي بصفة مناسبة للاعتبار فلم يكن يجوز العا والها لكن إذا صح الجمع في
حالة النزول فالعلم به أقل لقيام دليل آخر على الجواز في غير هذه الصلاة أعني
السير وقيام ذلك الدليل بالمفهوم من هذا الحديث لأن دلالته على الجواز في تلك
الصورة لخصوصها رخصه وكذلك المغرب والعشاء يزيد في الجمع وظاهره

اعتبار الوضوء الذي ذكره فيهما وهو كونه على ظهر سير وقد دل الحديث على
الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بخلاف أن الجمع ممتنع بين الظهر
وغيرها وبين العصر والمغرب كما لا خلاف في جواز الجمع بين الظهر والعصر
يعرفه وبين المغرب والعشاء بمزدلفة ومن ههنا ينشأ نظر القناتين في مسألة
الجمع فأصحاب أبي حنيفة يفسون الجمع المختلف فيه على الجمع للمتنع اتفاقاً وتحتا جواز
إلى الغاء الوضوء الفارق بين محل النزاع ومحل الإجماع وهو الاشتغال الواقع بين
الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء أما مطلقاً أو في حالة العذر وعينهم يفتش
الجواز في محل النزاع على الجواز في موضع الإجماع ولتحتاج إلى الغاء الوضوء للجامع
وهو إقامة النسيك باب قصر الصلاة في السفر عن عبد الله
ابن عمر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزيد في السفر
على الركعتين وإما بكر وعمر وعثمان كذلك هذا هو لفظ رواية البخاري في الحديث
ولفظ رواية مسلم أكثر وأزيد فليعلم ذلك وفي الحديث دليل على المواظبة على
التقص وهو دليل على رجحان ذلك وبعض الفقهاء قد أوجبوا التقصر والغل
بحجده لا يدل على الوجوب لأن المختص من هذا الدوام الرجحان فيؤخذ منه وما
زاد مشكوك فيه فيترك وقد خرج قول الشافعي في أن إتمام أفضل قياساً على قوله
أن الصوم أفضل والعصم أن التقصر أفضل أما أولاً فلما أظنه الرسول صلى الله عليه
وسلم وإما ثانياً فلقيام الفارق بين التقصر والصوم فالأول يرى الكراهة من
الواجب خلاف الثاني وكان ابن عمر رضي الله عنه لا يرى التفضل في السفر وقال
لو كنت مشغلاً لأتممت . . . لا يريد احتمال أن يزيد لا يزيد في عدد ركعات الفرض
ويعتدل أن يزيد لا يزيد ثبلاً وحمله على الثاني أول لأنه وردت أحاديث عن ابن عمر
تضيئ سبيلها أنه إذا زاد ذلك ويمكن أن يراد العموم فيدخل فيه هذا المعنى الثابتة
في السعي تبعاً لأفضدا وذكره لا يكره وعمر وعثمان مع أن الحجة قائمة بفعل
الرسول صلى الله عليه وسلم ليس والله أعلم أن ذلك كان معمولاً به عند الأئمة لم
يتطرق إليه نسخ ولا معارض رخص وقد نقل ذلك ما لجمعة الله في موطأه لقويته
بالعمل عن سهل بن سعد الساعدي قال رأيت رسول الله صلى

الله عليه وسلم قام فذكر وكبر الناس وراه وهو على المنبر ثم رفع فقرأ الفتح
حتى سجد في أصل المنبر ثم عاد حتى فرغ من آخر صلاة ثم أقبل على الناس فقال أيها
الناس إنما صنعت هذا لتأتمواي ولتعلموا صلاتي وفي لفظ قيل عليها ثم كبر عليها
ثم رفع وهو عليها فنزل المنبر فقرأ أبو العباس سهل بن سعد عن مالك الشاعري
الأنصاري وبني ساعدة عن الأنصار متفق على إخراج حديثه مات سنة إحدى
وثلثين وهو ابن مائة سنة وهو آخر من مات بالمدينة من أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم فيه دليل على جواز صلاة الإمام على أرفع مما عليه المأموم لقصد التعليم
وقد من ذلك في لفظ الحديث وإنما من غير هذا القصد فقد قيل بكراهته وإذا
أصحاب مالك فقالوا إن قصد التكبير بطلت صلاة من أراد أن يجزئ هذا الأثر
من غير قصد التعليم فاللفظ لا يتناول له والقياس لا يقيم لا أفراد الأصل بوصف
معتبر بمعنى المناشئة اعتباره وفيه دليل على جواز العمل اليسير في الصلاة
لكن فيه إشكال على من حذر التكبير من العمل ثلاث خطوات فان منبر النبي صلى
الله عليه وسلم ثلاث درجات والصلاة كانت على العليا ومن ضرورة ذلك أن
يقع ما وقع من الفعل على الأرض بعد ثلاث خطوات فأكثروا قوله ثلاث والذي
يعتد به عن هذا أن يدعى عدم التوالى بين الخطوات فالنوايل شرط في الإبطال
وفيه دليل على جواز إقامة الصلاة أو الجمعة لفرض التعليم كما صرح به في لفظ
الحديث والرواية الأخيرة قد توهم أنه نزل في الركوع وإنما يتوهم هذا انقضاء
الناء للتعقيب لكن الرواية الأولى بين أن النزول كان بعد القيام من الركوع
والمصير إليها واجب لأنها نص ودلالة الناء على التعقيب ظاهرة والمصير إلى
الأول أوجب **الحديث** عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال من خاضتكم الجمعة فليغتسل كالحديث صرح في
الأثر الغسل الجمعة وظاهر الأمر الوجوب وقد جاء صرحا بلفظ الوجوب
في حديث آخر فقال بعض الناس بالوجوب بناء على الظاهر وخالف الأكثر
فقالوا بالإسحاب وهم محتاجون إلى الاعتداد بمن حاله هذا الظاهر فاولوا
صيغة الأمر على الندب وصيغة الوجوب على التأكيد كما يقال اغتسل واجب على

وهذا التأويل الثاني أضعف من الأول وإنما يضار إليه إذا كان المعارض راجحا
في الدلالة على هذا الظاهر وأقوى ما عارضه حديث من توضأ يوم الجمعة
فيها وبعث ومن اغتسل فالفعل أفضل ولا يتأوه منه سنة هذه الأحاديث
وإن كان المشهور من سننه صحيحا على مذهبه بعض أصحاب الحديث وإنما احتمل
أيضا ما لا يستكرها بعيدا بعد تأويل لفظ الوجوب على التأكيد وإنما غير
هذا الحديث من المعارضات المذكورة لما ذكرناه من دلائل الوجوب فلا يتوهم
دلالة على عدم الوجوب كقوله دلائل الوجوب عليه وقد نص مالك رحمه الله
على الوجوب لحمله المخالفون ممن لم يمارس مذهبه على ظاهره وحكي عنه أنه
يرى الوجوب ولم يرد ذلك أصحابه قبل ظاهره وفي الحديث دليل على تعليق
الأثر بالغسل بالمحي إلى الجمعة والمراد إرادة المحي وقصد الشروع فيه وقال
مالك به واشتراط الاتصال بين الغسل والرواح وغيره لا يشترط ذلك ولقد
ابعد الظاهري إبعادا مجروما بطلانه حيث لم يشترط تقدم الغسل على إقامة
صلاة الجمعة حتى لو اغتسل قبل الغروب كفاه عنده تعلقا بإضافته الغسل إلى اليوم
في بعض الروايات وقد تبين من بعض الأحاديث أن الغسل لازمة الروايات الكثيرة
ويعلم منه أن المقصود عدم تبادلي الحاضر من ذلك لا يتأخر بعد إقامة الجمعة وكذلك
قول لو قدمه بحث لا يحصل هذا المقصود لم يعتد به والمعنى إذا كان معلوما
كالنص قطعاً أو ظاهراً بالقطع فاتباعه وتعلق الحكم به أولى من اتباع مجرد
اللفظ وقد ذكرنا في مثل هذا قاعدة وهو انقسام الأحكام إلى قسمين
أن يكون أصل المعنى معقولا وتفصيلا لجهل التعبد فاذا وقع مثل هذا فهو محل نظر
ومما يبطل مذهب الظاهري أن الأحاديث التي علق بها الأمر بالمحي أو الأثر قد
دلت على توجه الأمر إلى هذه الحالة والأحاديث التي تدل على تعليق الأمر باليوم
لا تدل على تعليقه بهذه الحالة فهو إذا تمسك بتلك الأدلة هذه الأحاديث
التي تدل على تعليق الأمر بهذه الحالة وليس له ذلك وإذا قلنا بتعليقه بهذه
الحالة فقد قلنا بهذه الأحاديث من غير إبطال لما استدلل به **الحديث**
عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال جاء رجل والنبي صلى الله عليه

وسلم خطب الناس يوم الجمعة فقال صليت يا فلان قال لا قال قم فارتفع الركعتين هذا
الرجل سليلك بن عمر والغطفاني اختلف العلما فيمن دخل المسجد والامام يخطب
هل يركع ركعتي الجمعة حينئذ ام لا فذهب الشافعي واحمدوا اكثر اصحاب الحديث
الى انه يركع هذا الحديث وغيره مما هو اصح منه وهو قوله صلى الله عليه وسلم
اذ جاء احدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين وليتخير فيهما ما ذهب
ما لك وابو حنيفة الى انه لا يركعها لوجوب الاشتغال بالاستماع واستدل على ذلك
بقوله صلى الله عليه وسلم اذا قلت لصاحبك والامام يخطب انت فقل لغوت
فالوا فادامع من هذه الكلمة مع كونها امرامعروف وبهذا عن منكر في زمن
يشير فلا يجمع من الركعتين مع كونها مستثنيتين في زمن طويل من ايات الاولي ومضى
قال بهذا القول لاحتاج الى الاعتذار عن هذا الحديث الذي ذكره المصنف
والحديث الذي ذكرناه وقد ذكرنا فيه اعتذارات في بعضها ضعف ومن شهورها
ان هذا مخصوص بهذا الرجل المعين وهو سليلك الغطفاني على ما ورد في مصنفه في
روايه لخرى وانما خص بذلك على ما اشاروا اليه لانه كان مقبرا فايد قامه لستسريته
العيون ويصدق عليه وربما يابى هذا بان صلى الله عليه وسلم امره بان يقوم للركعتين
بعد جلوسه وقد قالوا ان ركعتي الجمعة تقوت بالجلوس وقد عرفت ان التخصيص على
خلاف الاصل ثم يبعد الحمل عليه مع ضعف العموم وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا
جاء احدكم يوم الجمعة والامام يخطب فهذا تعميم يزيل توهم التخصيص بهذا الرجل
وقد ناو لو هذا العموم ايضا تاويل مستحكره واقتوى من هذا العذر ما ورد ان النبي
صلى الله عليه وسلم سكت حتى فرغ من الركعتين حينئذ يكون المانع من عدم الركوع
منفعا فيثبت الركوع وعلى هذا ايضا ترد الضعيف التي فيها العموم **صلوات**
المابع عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب خطبتين وهو
وايم يفصل بينهما بجلوس الخطبتان واجتنبان عند الجمهور من النسيان فان استدلال
بفعل الرسول فيهما مع قوله صلوا كما رايتوني اصال في ذلك نظر متوقف على ان
تكون اقامة الخطبتين دالا تحت كيف الصلاة فانه ان لم يكن كذلك كان
استدلالا لا بمجرد الفعل وفي الحديث دليل على الجلوس بين الخطبتين ولا خلاف

فيه وقد قبله من كنيته وهو منقول اصحاب الشافعي وهذا اللفظ الذي ذكره
المصنف اقف عليه بهذه الضعيف في الصحيحين فمن اراد تخصيصه فعليه ابرازه
والله اعلم **الحديث** **الحديث** عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال اذا قلت لصاحبك انصت يوم الجمعة والامام يخطب فقد
لغوت يقال لغايلعولغني يلغى واللغو واللغاء يل هو ردي الكلام وما لا خير
فيه وقد يطلق على الحديث ايضا والحديث دليل والحديث دليل على طلب الانصاف
في الخطبة والشافعي يرى وجوده في حق الاربعين وفيمن عذاهم قول هذه الطريقة
الجماعة عندنا واختلف الفقهاء ايضا في انصاف من لا يسمع الخطبة وقد يستدل بهذا
الحديث على انصافه وكونه معللة بكون الامام يخطب وهذا عام بالنسبة الى
سماعه واستدل به المالكية على عدم حجة المسجد من حيث ان الامر بالاخص
امر معروف واصلة الوجوب فاذا منع مع قلة زمانه وقلة اشغاله فلا يمنع
الركعتان مع كونها سنة وطول الاشغال وطول الزمان هما اولى وهذا قد تقدم
الحديث **الحديث** عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة وراح فكانا قرب بدنة ومن راح في الساعة
الثانية فكانا قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانا قرب كبش الاقل
ومن راح في الساعة الرابعة فكانا قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة
فكانا قرب بئضه فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يسمعون الذكر
على وجوه **الحديث** **الحديث** اختلف الفقهاء في ان افضل التكبير الى الجمعة والتكبير
واختار الشافعي رحمه الله التكبير واختار مالك رحمه الله التكبير واستدل للتكبير
بهذا الحديث وحمل الساعات فيه على الاجزاء الزمانية التي تقسم النهار فيها الى اربع
عشر جزءا والدين اختاروا التكبير لاحتياجهم الى الاعتذار عنه وذلك من وجوه
الشرع بنا على انه يتعلق بحساب ومراجعة الالات تدل عليه كحزنة العيون
بذلك ولا حال الشرع على اعتبار مثله حواله لا شك فيها وان ثبت ذلك بدليل
يجوز واي لفظ الساعة وحملها على الاجزاء التي تقع فيها المراتب ولا بد لهم من

دليل يؤيد التأويل على هذا التقدير وسند كونه شي البتة في هذا الحديث من
 قوله من اغتسل من راح والروح لا يكون إلا بعد الزوال لحاظ طواعي حقيقته راح في
 وجوده وفي لفظ الساعة ان ثبت انها حقيقته في الجزء من اثني عشر واعتزل عن
 في هذا بان لفظ راح محتمل ان يراد بها مجرد السير في أي وقت كان كما هو الأول ما لك
 قوله فاسعوا على مجرد السير لا على الشد والسرعة هذا معنى قوله وليس هذا التأويل
 يتخيد في الاستعمال الثالث قوله في بعض الروايات فالمحرك كالمهدي بدنه والتخيير
 انما يكون في الهاجرة من خرج عند طلوع الشمس مثلا او بعد طلوع الفجر لا يقال له
 محرك واعتزل على هذا بان كون المحرك من حجر المنزل وتركه في أي وقت كان وهذا
 بعيد الرابع سفي الحديث انه بعد الساعة الخامسة خرج الإمام وطوى الماركة
 الصفح لاستماع الذكر وخروج الإمام انما يكون عند السادسة وهذا الاشكال
 انما ينشأ اذا جعلنا الساعة في الزمان اما اذا جعلنا ذلك عبارة عن ترتيب منازل السابقين
 فالزم هذا الاشكال الخامس مقتضى ان يتساوي مراتب الناس في كل ساعة فكل
 من اتى في الاقل كان كالمقرب بدنه وكل من اتى في الثانية كان كالمقرب بقرة مع ان
 الدليل مقتضى ان السابق لا يتساوى باللاحق وقد جاء في الحديث ثم الذي يلته ثم الذي
 يلته واعلم ان بعض هذا الوجه لا ينافيه الا انه يرد على المذهب الاخر اذا
 خرجنا عن الساعات الزمانية لم يبق لنا مورد ينقسم فيه الحال الى خمس مراتب بل
 مقتضى ان يتفاوت الفضل بحسب تفاوت السابق في الايمان الى الجمعة وذلك يتأتى منه
 مراتب كثيرة جدا فان تيسر دليل ان كون لنا مورد لا يكون فيه هذا التفاوت الشديد
 والكثرة في العدد فقد اندفع هذا الاشكال قال قلت جعل الوقت من الهجير
 مقسما على خمسة اجزاء يكون ذلك مردا قلت لا يصح ذلك لوجهين احدهما
 ان الرجوع الى ما يقرر من تقسيم الساعات الى اثني عشر اقل اذ كان لابد من الحوالة
 على امر حتى عن الجمهور فان هذه القسمة لم تعرف لا صحاب هذا العلم ولا استعملت
 على ما استعمله الجمهور وانما يندفع بها الوقت ذلك الاشكال الذي مضى من ان خروج
 الإمام ليس عقيب الخامسة ولا حضور الماركة لاستماع الذكر كما ان السابقين
 ان التخيير افضل لا يقولون بذلك على هذه القسمة فان القابل قابل يقول بترتيب

منازل السابقين على غير تقسيم هذه الاجزاء الخمسة وقابل يقول بتقسيم الاجزاء الستة
 الى الزوال فالقول بتقسيم هذا الوقت الى خمسة يكون مخالفا للكل وان كان قد قال
 به قابل فليكن ككتب بالوجه الاول الوجه الثاني من الكلام على الحديث انه مقتضى
 ان البضة بقرب وقد ورد في حديث اخر كالمهدي بدنه وكالمهدي بقرة الى اخره
 فدل ان هذا المقرب هو المهدي وينشأ من هذا ان اسم المهدي هل ينطلق على مثل
 هذا وان من التزم هذا هل يكفيه مثل هذا ام لا وقد قال به بعض اصحاب الشافعي
 وهذا القرب الى ان يوجد من لفظ ذلك الحديث الذي فيه لفظ المهدي من ان يوجد
 من هذا الحديث ولكن لما كان ذلك يقتضيه هذا ويدين المراد منه ذكرناه ههنا
 الوجه الثالث لفظ البدنة في الحديث ظاهرها انها منطلقه على الابل مخصوصة
 بها لا بما قبلت بالقره والكباش عند الاطلاق وقسم النبي لا يكون قسيما وتبالة وقبل ان
 اتم البدنة ينطلق على الابل والمقر والغنم لكن الاستعمال في الابل اغلب فقله بعض
 القضاة وينبئ على هذا ما اذا قال الله على انما يقتضي بدنة ولم يقيد بالابل لفظا ولا ينة
 وكانت الابل موجودة قبل شبع فيه وجهان للشافعية احدهما النعني لان لفظه
 البدنة مخصوصة بالابل او غالبة فيه فلا يعزل عنه والثاني انه يقوم مقامها
 بقرة او سبع من الغنم على ما علم من الشرع من اقامتها مقامها والاول اقرب وان لم يوجد
 الابل فقل يصير الى ان توجد وقبل يقوم مقامها البقرة
 عن سلمة بن الاكوع وكان من اصحاب الصحابة المجرة قال كما فصل مع النبي صلى الله عليه وسلم
 الجمعة ثم تصرف وليس للحيطان طل يستطيل به وفي لفظ كما جمع مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذ زالت الشمس ثم رجع فتبع النبي ان وقت الجمعة عند جمهور العلماء
 وقت الظهر فاجوز قبل الزوال وعلى احمد واسحق حوازا قبله وانما يشك
 بهذا الحديث في ذلك من حيث انه يقع بعد الزوال الخطبتان والصلاة مع ما روى ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيها الجمعة والمناقض وذلك مقتضى زمانا ممتد فيه الطل
 بحيث لا يواصر فون منها وليس للحيطان في يستطيل به فرما اقتضى ذلك ان يكون واقعة
 قبل الزوال او خطبتا معا او بعضهما والحديث الثاني من هذا بين بعد الزوال
 ليس للحيطان في يستطيل به لا يقتضي اصل الطل بل متى طل استطيل به

ولا يلزم من نفي الإختصاص نفي الإعمام ولم يحزم بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفر بالجمعة
 والمنافقين دائماً وإنما كان مقتضى ذلك ما يوهم لو كان نفي أصل الظل على أهل الخشب
 يقولون أن عرض المدين خمسة وعشرون درجة فإذا غايه الارتفاع تكون تسعة
 وثمانين فلما تسامت الشمس الروش وإذا لم تسامت الروش لم يكن ظل القيام حجة حسنة
 بل لابد له من ظل فاستنع أن يكون المراد نفي أصل الظل فالمراد بظل كفي ابتداءهم للإستقبال
 ولا يلزم من ذلك وقوع الصلاة وإشياء من خطيئتها قبل الزوال وقول جمع يجمع الخيم
 وتشديد الميم المستكنة أي بفتح الجيم واسم النبي صلى الله عليه وسلم هو مخصوص بالظل الذي بعد
 الزوال فإن أطلق على مطلق الظل جازاً لأنه من فاء يعني أو أجمع وذلك فيما بعد الزوال
 الحديث الثامن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يقرأ في صلاة المغرب الحمد الم تنزل السجدة وهل أي على الإنسان حينئذ دليل
 على استحباب قراءة هاتين السورتين في هذا المحل وكذا ما لا إمام قراه السجدة في صلاة
 النحر خشية الخلط على المأمومين وخض بعض أصحابه الكراهية بصلاة السجدة
 فعل هذا لا يكون مخالفاً لمقتضى هذا الحديث وفي الواجبة على ذلك دائماً من أخرجه وهو أنه
 ربما أدى إجماله إلى اعتقاد أن ذلك فرض في هذه الصلاة ومن ذهب مالك رحمه الله بحماية
 هذه الذريعة فالذي ينبغي أن يقال ما القول بالكراهية مطلقاً فبإياه الحديث وإذا انتهى
 الحال إلى أن يقع هذه المسئلة فينبغي أن يترك في هذه الاوقات دفعاً لهذه المسئلة وليس
 في الحديث ما يقتضي فعل ذلك دائماً اقتضاً قوياً وعلى كل حال فهو مستحب فقد يترك
 المستحب لدفع المفاسد المتوقعة وهذا المقصود يحصل بالترك في بعض الاوقات
 لا سيما إذا كان الخضر الجهال ومن خاف منه وقوع هذا الاعتقاد الفاسد والله
 اعلم
 الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يصلون العيدين قبل الخطبة لا خلاف في أن
 صلاة العيدين من الشعاير المطلوبة شرعاً وقد تواتر بها النقل الذي يقطع العذر
 ويغني عن أخبار الأحاد وإن كان هذا الحديث من أحاد ما يدل عليها وقد كان
 للجاهلية يومان معدان للعب فأبدل الله المسلمين منهما هذين اليومين للدين يظهر
 فيها تكبير الله تعالى وتحميده وتمجيد وتوحيد طهوراً شافعاً بغير الشركين

وقيل إنما يقبل شكر على ما أنعم به من أذا العبادات التي في وقتها فعمل النظم
 شكر الله تعالى على تمام صوم رمضان وعيد الإضحى شكر على العبادات الواقعة
 في العشر وأعظمها إقامة وطيفة الحج وقد ثبت أيضاً أن الصلاة مقدمة على الخطبة
 في صلاة العيد وهذا الحديث يدل على ذلك وقيل إن نفي أمية عن ذلك وجميع ماله
 خطب من الصلوات فالصلاة مقدمة فيه إلا الجمعة وخطبة يوم عرفة وقد فرق
 بين صلاة العيد والجمعة بوجهين أحدهما أن صلاة الجمعة فرض عين ينتابها
 الناس من خارج المصر ويدخل وقتها بعد انقضاءهم في أشغالهم وقصر فاتهم
 في أمور الدنيا فقدمت الخطبة عليها حتى يتأخر الناس ولا يقوهم الفرض لا سيما
 فرض لا يقتضي على وجهه وهذا يعود في صلاة العيد الثاني أن صلاة الجمعة
 هي صلاة الطهر حقيقة وإنما قصرت بشرايط منها الخطبتان والشرط لا يتلخر
 ويتعد زمانه هذا الشرط للشرط الذي هو الصلاة فلم يزم بتقديمه وليس هذا
 المعنى في صلاة العيدين ليست مقصودة عن شيء آخر بشرط حتى يلزم تقديم ذلك الشرط
 الحديث الثامن عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال خطبنا النبي صلى الله
 عليه وسلم يوم الإضحى بعد الصلاة وقال من صلى صلاة واحدة ونسك نسكاً فقد صاب
 النسك ومن نكس قبل الصلاة فلا نسك له قال أبو بردة ابن نيار خال البراء بن عازب
 برسول الله في نسك شائي قبل الصلاة وعرفت أن اليوم يوم أكل وشرب واجبت
 أن يكون شائي أول ما يدخل في بيتي فدحت شائي وتعدت قبل أن أت الصلاة قال
 شاك شاه لحم قال رسول الله فإن عندي عناءاً هي أحب إلي من شائين فخري
 عني قال نعم ولن يخري عن أحد بعدك البراء بن عازب بن الخوارج بن عدي أبو عماره
 ويقال أبو عمير أنصاري أو يتي قول الكوفة ومات بها في زمن مصعب ابن الزبير متفق
 على إخراج حديثه وأبو بردة ابن نيار اسمه هاني بن نيار وقيل هاني بن عمرو وقيل
 لجرث بن عمرو وقيل مالك بن زهير ولم يختلفوا أنه من بل وبني سبويه هاني ابن
 عمرو بن نيار كان عقيباً بدرًا شهد العقبة الثانية مع السبعين في قول جماعة من أهل
 السروقات الواقدي أنه توفي أول خلافة معاوية والحديث دليل على الخطبة
 للعيد الإضحى ولا خلاف فيه وكذلك هو دليل على تقديم الصلاة عليها كما قدمناه والنسك

الحديث

الذي رآه في معنى الحديث الذي قبله وهو ادخل في الظهور في اعتبار فعل الصلاة
من الاول من حيث ان الاول اقضي بغير الحكم بلفظ الصلاة الا انه ان اجبرناه على
ظاهره اقضي انه لا يخفى الا ضحية في حق من لم يصل صلاة العيد اصلا فان ذهب اليه
احد فواسع الناس بظاهر هذا الحديث والا فالواجب الخروج عن الظاهر
في هذه الصورة وبني ما عداها بعد الخروج عن الظاهر في محل البحث وقد استدرك
بصيغة الامر في قوله عليه السلام فليدخ اخري لحدي الطابعين اما من يرى
ان الاضحية واجبة واما من يرى ان الاضحية واجبة واما من يرى انها متعين باشارة
بينه الاضحية او بغير ذلك من غير اعتبار لفظي في التعيين واما قلت ذلك لان اللفظ
المعين للاضحية من صيغة النداء او غيرها قليل نادرا وصيغة من في قوله من دح
صيغة عموم واستغراق في حق كل من دح قبل ان يصل وقد ذكرنا سبب قاعده ومهيد
اصل وتبريل صيغ العموم التي ترد لنا سبب القواعد على الصور النادرة امر مستكره
على ما قرر في قواعد التاويل في اصول الفقه واذا انظر هذا وهو استبعاد جملة على
الاضحية المعينة بالنداء وغيره من الفاظ سبب التردد في ان الاقل جملها على من
سبق له اضحية معينة بغير اللفظ او جملة على ابتداء الاضحية من غير سبق تعيين
الحديث الرابع عن جابر قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم العيد فبدأ
بالصلاة قبل الخطبة يا اذان واقامة ثم قام متوكئا على يال فامر بتقوي الله وحث
على طاعته ووعظ الناس وذكرهم ثم مضى حتى اتي النساء فوعظهن وذكرهن
وقال تصدقن فان كن كن كثر حطت جهنم فقامت امرأة من سبطه النساء سفع الحدين
فقالتم يرشول الله قال لا تكن تكثرن الشكاة وتكثرن العشير قال فجعلن يتصدقن
من جلهن ليقفن في ثوب يال من اقراطهن وخواتيمن اما البداية بالصلاة قبل الخطبة
فقد ذكرناه ولما عدم الاذان والاقامة للصلاة العند منفق عليه وكان سببه تخصيص
الفرايض بالاذان تمييزا لها بدلك عن النوافل واظهار الشروها واسرار بعضهم الى
معنى اخر وهو انه لو دعا النبي صلى الله عليه وسلم اليها لوجبت الاجابة وذلك لان
لعدم وجوبها وهذا الحسن بالنسبة الى من يرى ان صلاة الجماعة فرض على الاعيان
وهذه النفاضة التي ذكرها الراوي من الامر بتقوي الله والحث على طاعته والوعظة

ههنا يرد به الدعاء وقد استعمل فيها كثيرا واستعمال بعض النماز في نوع خلص من
الدعاء المرافقة في الجمع وقد يستعمل فيها هو اعظم من ذكرين نوع العبادات ومنه يقال
فلان ناسك اي متعدد وقوله من مثل صلاتنا ونسكنا اي مثل صلاتنا ومثل
نسكنا وقوله فقد اصاب النسك معناه والله اعلم فقد اصاب مشروعيه
النسك او ما قارب ذلك وقوله ومن نسك قبل الصلاة فلا نسك له يقتضي ان
ما دح قبل الصلاة لا يقع مجزعا عن الاضحية والنسك والاشكال ان الظاهر من اللفظ ان المراد
قبل فعل الصلاة فان اطلاق لفظ الصلاة واراده وقها خلاف الظاهر ويذهب
السافعي اعتبار وقت الصلاة ووقت الخطبتين فاذا مضى ذلك دخل وقت
الاضحية ومذهب غيره اعتبار فعل الصلاة والخطبتين وقد ذكرنا ان الظاهر
والحديث نص على اعتبار الصلاة فلم يتعرض لاعتبار الخطبتين لكنه لما كانت
الخطبتان مقصودتين في هذه المادة اعتبرهما السافعي وفي قول النبي صلى الله عليه
وسلم شاك شاة لحم دلالة على ابطال كونها نسكا وقد دليل على ان المأمورات
اذ وقعت على خلاف مقتضى الامر لم يعذر فيها بالجهل وقد فرقنا في ذلك بين المأمورات
والممنيات فعذر في الممنيات بالنسيان والجهل كما جاء في حديث معوية بن الحكم حين
تكلم في الصلاة وفرق بينهما بان المقصود من المأمورات اقامته مصلحتها وذلك لا
يحصل الا بتعلمها والممنيات من جوارعها يشب ما سادها استحسانا للكل بالانكشاف
عنها وذلك لا يكون بالتعهد لا ريبا بها ومع النسيان والجهل لم يقصد المكلف ارتكاب
المنهي فعذر بالجهل فيه وقوله وان تجزي عن احد بعدك الذي احبب فيه فتح
الياء بمعنى يسرى بها اجزي عنك اي قضا وذلك ان الذي فعله لم يقع نسكا فالذي
يأتي بعده لا يكون قضا عنه وقد صرح الحديث بفساد اي يرد مجزأها في هذا
الحكم عما سبق دح فامتنع قياس غيره عليه الحديث الثالث
عن جندب بن عبد الله الجعفي رضي الله عنه قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر
خطب ثم دح وقال من دح قبل ان يصلي فليدح اخرى كما هنا ومن لم يدح فليدح
باسم الله ان جندب بن عبد الله بن سبعين دخل من حبل علي وهو حي من حبله يقال فيه
جندب ابن سبعين منفع على اخراج حديثه يقال مات سنة اربع وستين والحديث

والذكر هي مقام الخطبة وقد عذب بعض الفقهاء من اراد ان الخطبة الواجبة الامر
بموجب الله وبعضهم جعل الواجب ما يسمي خطبة عند العرب وما ينادي به الواجب
الخطبة الواجبة تنادي به النساء في الخطبة السنوية وقول عليه السلام تصدق
ما نكثن اكثر خطبة ختم فيه اشارة الى الاغلاظ في النصيح بالعله يتبع على ازالة
العيب والذنب الذي يتصف بهما الانسان وفيه ايضا العنابة بذكر ما تشدد الحاجة
اليها من الخاطئين وفيه بذل النصيحة لمن يحتاج اليها وقول من قامت امرة
من سطة النساء فيه لهم وجهان ووجهه ما ذهب اليه بعض الفضلاء الادباء من
الاندلس انه تعبير اي تصنيف من الراوي كان الاصل من سئلة النساء فاحتلقت
مالها بالام فصار طاء ويؤيد هذا انه ورد في كتاب ابن ابي شيبة والنسائي
من سئلة النساء وفي رواية اخري فقامت امرة من غير علة النساء الوجه
الاشا في تقرير النقطة على الصحة وهو ان كون اللفظة اصلها من الوسط الذي
هو الجوار وبهذا فسره بعضهم من علة النساء وخارجهن وعند بعض الرواة من
اسئلة النساء وقول من سئل عن الدين الاستعانة من صاب خذ لون عياف
انه الاصل من سواد وحمرة او غيره وتعليله صلى الله عليه وسلم بالشك وكثير العيب
دليل على كثر ان النعم لانه جعل سبيلا لدخول النار وهذا السبب في الشك به يجوز
ان يكون راجعا الى ما يتعلق بالزوج ومحمد حقه ويجوز ان يكون راجعا الى ما يتعلق بالله
مال من عدم شكره والشك به لقضائه واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد
ذكر ذلك في حق من هذا دينه فكيف من منتهى ذنوب اكبر من ذلك كترك الصلاة
والعقد واخذ الصوفية من هذا الحديث الطلب للفقراء عند الحاجة من الاعبياء
هذا احسن بهذا الشرط الذي ذكرناه وفي مباداة النساء لك والبدل لما الغلظ
بعض الياء مع ضيق الحال في ذلك الزمان ما يدل على رفيع مقامه في الدين وامثال
ان الرسول صلى الله عليه وسلم وقد بوخده جواز تصدق المرأة من مالها في الجملة
ان اجاز التصديق مطلقا من غير تقييد بمقدار معين فلا بد له من امر لا يدل على هذا ان
امر ربه العموم في جواز الصدقة وكذا من خصص بمقدار معين
من ام عطية نسبية الانصارية قلت امرنا تعني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان

فخرج في العيدين العواتق وذوات الخدور وامر الحيض ان يعتزلن مصلي المسلمين وفي
لفظ كما نؤمن ان يخرج يوم العيد حتى تخرج البكر وحتى تخرج الحيض فيكبرون
بتكبيرها ويدعون بدعائهم يخرجون من ذلك التوم وطهرته نسبية بضم النون
وفتح السين المهملة بعدها ياء ساكنة اخروا الحروف ثم باثني الحروف وقيل بنسبة
بنون وباء ويا وشين مجمة واختلف في اسم ايها فقيل بنسبة بنت الحارث وقيل
بنسبة بنت كعب قاله احمد ويحيى قال ابو عمرو وفي هذا نظر يعني في كون اسمها ان
بنسبة بنت كعب والعيون جمع عاتق قيل هي الحارثية حين تدرك والمقصود
بذلك بيان المبالغة في الاجتماع واطهار الشعار وقد كان ذلك الوقت اهل الاسلام
في حيز القلة فاحتج الى المبالغة باخراج العواتق وذوات الخدور وفيه اشارة
الى ان البراء الى المصل هو سنة العيد واعتزل الحيض ليس لحريم فيه اذ لم يكن
مسجد بل المبالغة في التزبد لمحل العبادة في وقتها فعمل سبيل الاستحسان او لكرامة
جلوس من يصلي مع المصلين في محل واحد في حال اقامة الصلاة كما جازا منعك ان
تصلي مع الناس الست برجل مسلم وقيل في الرواية الاخرى بوجوب بركة
ذلك اليوم وطهرته بشعره بعليل خروجه من هذه العلة والفقهاء وبعضهم يستثنى
خروج الشابة التي تخاف من خروجها الفتنه باب صلاه الكسوف
عن عائشة رضي الله عنها قالت خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فبعث مناديا ينادي بالصلاة جامعة فاجتمعوا ويقدم فكبروا وصلى اربع ركعات
في ركعتين واربع سجعات المكسوم عليه من وجوه احدهما قوله خسفت
الشمس يقال بفتح الحاء والسين ويقال خسفت على صيغة ما لم يسم فاعله واختلف
الناس في الكسوف والكسوف بالنسبة الى الشمس والشمس فقيل الكسوف للشمس والكسوف
للمر وهذا لا يصح لان الله تعالى اطلق الكسوف على القمر وقيل بالعكس وقيل بالعكس
وقيل هما معني واحد ويشهد لهذا الاختلاف الفاظ الاحاديث فاطلق في هذا الكسوف
والكسوف معا في محل واحد وقيل الكسوف ذهاب النور بالكلية والكسوف التعيير
اعني تغير اللون الساعي صلاه الكسوف شئنا موكده بالاتفاق اعني كسوف الشمس
ودليله فعل الرسول صلى الله عليه وسلم لها وجمعة الناس مظهر لذلك وهذه امارات

الإغنياء والتأكد وإنما كسوف القمر فتدور فيها مذهب مالك ولم يلحقها بكسوف
 الشمس في قولنا الثالث لا يؤذن لصلاة الكسوف اتفاقاً والحديث يدل على
 أنه ينادي بها الصلاة جامعة وهو حجة لمن استحب ذلك الرابع سننها الاجتماع
 للحديث المذكور وقد اختلفت الأحاديث في كيفيةها واختلفت العلماء في ذلك والذي
 اختاره مالك والشافعي رحمهما الله ما دل عليه حديث عائشة وابن عباس من أنهما
 ركعتان في كل ركعة قياماً وركوعاً وسجوداً وقد صح غير ذلك أيضاً وهو ثلاث
 ركعات في أربع ركعات في ركعة وقيل في ركعة مذهب مالك والشافعي أن ذلك
 أصح الروايات والحديث صحيح في الرد على من قال بأنها ركعتان كتاب الوافل
 واعتمدوا على الحديث بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع رأسه ليختر حال
 الشمس هل تجل أم لا فلما لم يرها تجلت ركع وفي هذا التأويل ضعف إذا قلنا
 أن سننها ركعتان كتاب الوافل لكن قال بعض العلماء أنه يرفع رأسه بعد الركوع
 فإن رأى الشمس لم تجل ركع ثم يرفع رأسه ويختر أمر الشمس قال لم تجل ركع وزيد
 للركوع هكذا ما لم تجل فإذا تجلت سجد ولعله قصد بذلك العمل بالأحاديث
 التي فيها أكثر من ركعة في ركعة ثلاث وأربع وخمس وهذا على هذا المذهب أقرب
 من تأويل المتقدمين لأنه يجعل سنة صلاة الكسوف ذلك ليكون الفعل شيئاً
 لسنة هذه الصلاة وعلى مذهب الأولين يزيدون أن يخرجوا فعل الرسول صلى
 الله عليه وسلم في العبادات عن الشرع وعينه محال للقياس في زيادة ما ليس من الأفعال
 المشروعة في الصلاة وقد اطلق في الحديث لفظة الركعات على الركوع
 الحديث الثاني عن أبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري البصري
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الشمس والقمر آيات من
 آيات الله يخوف بهما عباده وأما لا ينكسفان لموت أحد من الناس فإذا رأيتم منها
 شيئاً فصلوا وأدعوا حتى ينكشف ما بينكم في الحديث رد على اعتقاد الجاهلية
 في أن الشمس والقمر ينكسفان لموت الأبطال وفي قوله يخوف بهما عباده إشارة
 إلى أنها ينبغي الخوف عند وقوع التعبدات العلوية وقد ذكر أصحاب الحساب
 لكسوف الشمس والقمر أسباباً عادية وما يعتقده معتقدان ذلك في قوله عليه

السلام يخوف بهما عباده وهذا اعتقاد فاسد لأن الله تعالى أفعالا على حسب الأسباب
 العادية وأفعالا خارجة عن تلك الأسباب فإن قدرته تعالى حكمة على كل سبب
 فيقطع ما شاء من الأسباب والمسببات بعضها عن بعض وإذا كان ذلك كذلك فاصح
 المراقبة لله تعالى ولا فعالة الذي يعتقدوا ابصاراً وقلوبهم بوحدة عينه وعموم قدرته
 على خلق العادة واقتطاع المسببات عن أسبابها إذا وقع شيء غيب حدث عندهم
 الخوف لقوة اعتقادهم في فعل الله تعالى ما يشاء ذلك لا يمنع أن يكون ثم أسباب تجري
 عليها العادة إلا أن يشاء الله تعالى خرقها ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم عند
 اشتداد هبوب الريح يخير ويدخل ويخرج خشية أن يكون كرم عاد وأن كان هبوب
 الريح موجوداً في العادة والمقصود بهذا الكلام أن يعلم أن ما ذكره أهل الحساب
 من سبب الكسوف لا ينافي كون ذلك خوفاً لعباد الله تعالى وإنما قال النبي صلى الله
 عليه وسلم هذا الكلام لأن الكسوف كان عند موت ابنه إبراهيم فقبل أنها انما كشفت
 لموت إبراهيم فرد النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وقد ذكر والله أفاضل صلاة الكسوف
 على الوجه المذكور ولم يجعل الشمس أنها لا تعاد على تلك الصفة وليس في قوله فصلوا
 وأدعوا حتى ينكشف ما بينكم ما يدل على خلاف هذا الوجهين أحدهما أنه أمر
 بمطلق الصلاة لا بالصلاة على هذا الوجه المخصوص ومطلق الصلاة شائع إلى حين
 الإجابة الثاني لو سلمنا أن المراد الصلاة الموصوفة بالوصف المذكور لكان
 لنا أن يجعل هذه الغاية لمجموع الأمرين أعني الصلاة والدعاء ولا يلزم من كونها غاية
 لمجموع الأمرين أن تكون غاية لكل واحد منهما على افتراض أن يكون الدعاء ممتداً إلى
 غاية الإجابة بعد الصلاة على الوجه المخصوص مرة واحدة ويكون غاية المجموع
 الحديث الثالث عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت خشفت الشمس
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل الناس فاطال القيام ثم ركع فاطال
 الركوع ثم قام فاطال القيام وهوود وأن القيام الأول ثم ركع فاطال الركوع وهو
 دون الركوع الأول ثم سجد فاطال السجود ففعل في الركعة الأخرى مثل ما فعل في
 الركعة الأولى ثم انصرف وقد تجلت الشمس فخطب الناس فحمد الله وأثنى عليه
 ثم قال إن الشمس والقمر آيات من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا حيائه

فاذا رايتم ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا واتصدقوا ثم قال يا مائة محمد والله ما من
 احد غير من الله ان يزي عبده او يزي امته والله يا مائة محمد لو تعلمون ما اعلم لضحكتم
 قليلا ولبئس ما كنتم قلة ولبيسكم كثيرا ان وفي لفظ فاستكمل اربع ركعات وارجع سجدة
 الكلام عليه من وجوه احدهما ما يتعلق بلفظة الكسوف بالنسبة الى
 الشمس واقامته هذه الصلاة في جماعة وقد تقدم الثاني قولها فاطال القيام لم
 يحد منه حد او ذكر اصحاب الشافعي انه خوض من مائة اليه واختار غيرهم عدم الحد
 الا بما لا يضر من جلته وقولها ثم قام فاطال القيام وهو دون القيام الاول يعني
 ان سنده هذه الصلاة قصر القيام الثاني عن الاول وقد تقدم قول من اسحب ذلك
 في جميع الصلوات وكان السبب فيه ان النشاط في الركعة الاولى يكون اكثر فتناسب
 التحفيف وفي الثانية حذر الملال والنفثا انفقوا على القراءة في هذا القيام الثاني اعني
 الذين قالوا بهذه الكيفية في صلاة الكسوف وجمهورهم على قراء الفاتحة فيه
 لا بعض اصحاب مالك وكان ذلك زاهرا ركعة واحدة زيد فيها ركوع والركعة الواحدة
 لا تثنى الفاتحة فيها وهذا يمكن ان يوجد من الحديث كما سند عليه في موضعه
 الثالث قولها سجدة فاطال السجود يعني طول السجود في هذه الصلاة وظاهر
 مذهب مالك والشافعي ان لا يطول السجود فيها وذكر الشيخ ابو اسحق الشيرازي
 عن ابى العباس انه يطيل السجود كما يطيل الركوع ثم قال وليس بشي ان الشافعي لم يذكر
 ذلك وانتقل ذلك في خبر ولو كان قد اطال لتدل كما تدل في التذاه السجود فليس
 بل تدل ذلك في اخبار منها حديث عايشة هذا وفي حديث اخر عنها انها قالت ما
 سجدت سجودا اطول منه وكذلك تدل تطويله في حديث اي موسى وجابر بن عبد
 الله الرابع قولها ثم فعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الركعة الاولى وتجدد
 في الركعة الاولى ان القيام الثاني دون القيام الاول وان الركوع الثاني دون
 الركوع الاول ومقتضى هذا التشبيه ان يكون القيام الثاني دون القيام الاول
 وان الركوع الثاني دون الركوع الاول ولكن هل يراى بالقيام الاول الاول
 من الركعة الاولى والا من الركعة الثانية وذلك في الركوع اذا قلنا دون الركوع
 الاول هل يراى بدو الاول من الركعة الاولى او الاول من الركعة الثانية نكلموا فيه

وقد ذكره في سورة النور

وقد رجع ان المراد بالقيام الاول الاول من الركعة الثانية والركوع الاول الاول
 من الثانية ايضا ليكون كل قيام وركوع دون الذي يليه الحاشية قولها فخطب الناس
 محمد الله واتى عليه ظاهرا في الدلالة على ان صلاة الكسوف خطبة ولم يذكر ذلك
 مالك والابو حنيفة قال بعض اتباع مالك ولا خطبة ولكن يستقبلهم ويذكرهم
 وهذا خلاف الظاهر من الحديث لا سيما بعد ان ثبت انه ابتداء ما يتبداه الخطب
 من حمد الله والثناء عليه والذي ذكر من العذر عن مخالفة هذا الظاهر ضعيف مثل
 قولهم ان المقصود انما كان لاجبار ان الشمس والقمر ايتان من آيات الله لا خسوفان
 لموت لحد والحياة للرد على من قال ذلك في موت ابراهيم والاجنان يراه من الجنة
 والنار وند لك تحفة وانما استضعفناه لان الخطبة لا تخصر مقاصدها في
 شي مخبر بعد الايمان بما هو المطلوب منها من الحمد والثناء والموعظة وقد يكون بعض
 هذه الامور داخل في مقاصدها مثل ذكر الجنة والنار وكونهما من آيات الله بل هو
 كذلك جزما السادس قوله فاذا رايتم ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا
 اختلف فيها في وقت صلاة الكسوف فقول ما بعد حمل النافذة الى الزوال وهو ظاهر
 مذهب مالك وقيل الى ما بعد صلاة العصر وهو في مذهب مالك ايضا وقيل في جميع
 النهار وهو مذهب الشافعي ويستدل به هذا الحديث فانه امر بالصلاة اذ ارى
 ذلك وهو عام في كل وقت وفي الحديث دليل على استحباب الصدقة عند الخافق
 لاستدفاع البلاء المحذور السابع قوله ما من احد غير من الله من ان يزي عبده
 او يزي امته المنزه عن الله من سبها الحديث ومشابهة المخلوقين بن رجلين اما
 ساكت عن التاويل واما ما اول على ان يراى سدة المنع والحماية من الشي لان الغاية على
 الشي مانع له وحام منه فالمنع والحماية من لوازم العيرة فاطلق لفظ العيرة عليهما
 من تجاوز الملازمة او على غير ذلك من الوجوه الشائعة في لسان العرب والامر في التاويل
 وعدمه في هذا قريب عند من سئل التنزيه فانه حكم شرعي اعني الجواز وعدمه فيتخذ
 كما يتخذ ساير الاحكام الا ان يدعى منع ان هذا الحكم ثبت بالتواتر عن صاحب
 الشروع اعني المنع من التاويل شيئا قطعيا خصمه حينئذ يقابل بالمنع الصريح وقد
 يتعدى بعض حصومه الى التكذيب القبيح الحاشية قوله والله لو يعلمون ما اعلم

الخطر فيه دليل على مقتضى غلبة الخوف وتزجيج التوحيث في الموعظة على الاشاعة
بالرخص لما في ذلك من التيسير الى تسامح النفس لما جلت عليه من الاخلاق الى الشهوات
وذلك مرضها الخطر والطبيب الحاذق يتناول العلة بضدها لا بما يزيد بها
التاسع قوله في لفظ فاستكمل اربع ركعات واربع سجرات اطلقت الركعات
على عدد الركوع وجا في موضع اخر في ركعتين وهذا هو الذي استمرنا الى ان يمتثل
من قال من صحاب ما لك انه لا يقرأ الفاتحة في الركوع الثاني انه اطلق على الصلاة
واكتفى والله اعلم الحديث الخامس عن ابي موسى الاشعري قال خشت
الشمس على زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام فرغاً خشي ان تكون الساعة حتى
اي للمجد فقام فصلى بطول قيام وركوع وسجود رابته بفعله في صلاة فقام قال
ان هذه الايات التي يرسلها الله لا تكون لموت احد ولا حياة ولكن الله عز وجل
يرسلها ليعرف بها عباده فاذا رايت منها شيئاً فادع الى ذكر الله ودعا عباده واستغفاره
استعمل الخشوف في الشمس كما تقدم وقوله فرغاً خشي ان تكون الساعة فيه اشارة
الى ما ذكرنا من دوام المراقبة لفعل الله وتجريد الاستجابات العادية عن تأثيرها في
سببها وفيه دليل على حواز الاخبار بما يوجب الظن من مشاهد الحال حيث
قال فرغاً خشي ان تكون الساعة مع ان الفرع يحتمل ان يكون لذلك ويحتمل ان يكون
لغيره كما خشي صلى الله عليه وسلم من الزحف ان تكون ركوع قوم عاد ولم يخبر عن النبي
صلى الله عليه وسلم بانه كان سبب خوفه فالظاهر انه بي على شاهد الحال او
فريقه دلته عليه وقرباً كما طول قيام وركوع وسجود دليل على تطويل
التجود في هذه الصلاة وهو الذي قد مرنا ان ابا موسى رواه في الحديث دليل على
ان شاء صلاة الكسوف في المسجد وهو المشهور عن العلماء وخبر بعض اصحاب
مالك بين المسجد والصخرة او الضوابة المشهور فان هذه الصلاة تنهي الاخلاء
وذلك مقتضى ان يعني معرفته وبراق حال الشمس فلو ان المسجد ارتفع لكات
الصخرة الاولى لانها اقرب الى دراك حال الشمس في الاخلاء او عذمه وايضا فانه
تخاف من تأخيرها فوات اقامتها بان يسرع الاخلاء قبل اجتماع الناس وبرورهم
وقد تقدم الكلام على قوله عليه السلام لا تحسنان لموت احد ولا حياة وانه

رد على من اعتمد ذلك وفي قوله فادعوا اشارة الى المبادرة الى امره وتنبية
على الا لئلا يحل الله تعالى عند المخاوف بالدعاء والاستغفار اشارة الى ان الذنوب
سبب للبلاء والعقوبات العاجلة ايضاً وان الاستغفار والتوبة سببان
للمحو يرجى بهما زوال المخاوف **باب الاستسقاء الحديث**
الاول عن عبد الله بن زيد بن عاصم المازني قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم
يستسقي فتوجه الى القبلة يدعوا وحول داه ثم صلى ركعتين حصرهما بالقبلة وفي
لفظ الالم صلى فيه دليل على استحباب الصلاة للاستسقاء وهو مذهب جمهور
الحنابلة وعند اي حنفية لا يصل في الاستسقاء ولكن يدعى وخالفنا اصحابه
فوافقوا الجماعة وقالوا يصل فيه ركعتين جماعة واستدل اي حنفية باستسقاء
النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر يوم الجمعة ولم يصل للاستسقاء قالوا ولو كانت
سنة لما كان كما وفيه دليل على ان سنة الاستسقاء البوذية الى المصل وفيه دليل
على استحباب تحويل الرداء في هذه العبادة وخالف ابو حنيفة في ذلك وقيل ان
سبب التحويل التناول بتغير الحال وقال من احب لا يحنف انا قلت رداه للون
اثبت على عائقه عند دفع اليدين في الدعاء او عرف من طريق الوحي بتغير الحال عند تغير
رداءه فلبس القلب من جهة الى اخرى ومن ظمير الى بطن لا يضي الثبوت على
العائق بل اي حالة اقتضت الثبوت او عذمه في احدي الجهتين فهو موجود في الاخر
وان كان قد قرب من السقوط في تلك الحالة ويكس ثيابه من غير قلب والاصل عدم
ما ذكر من نزول الوحي بتغير الحال عند تغير الرداء والاتباع لفعل رسول الله صلى
الله عليه وسلم اولى من تركه لمجرد احتمال الخصوص مع ما عرف في الشرع من محبة
التناول وفيه دليل على تقديم الدعاء على الصلاة ولم يصح بلفظ الخطبة لها
عند مالك والشافعي بعد الصلاة وفيه حديث عن ابي هريرة رضي الله عنه وفيه دليل
على استقبال القبلة عند الدعاء مطلقاً وفيه دليل على الجهر في هذه الصلاة والتحويل
المذكور في الحديث يكتفي في تحصيل مشابهة مجرد القلب من الميم الى اليم اشارة الى
عن انس بن مالك ان رجلاً دخل المسجد يوم جمعة من باب كان نحو دار
النساء ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يخطب فاستقبل رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال لما شرع رسول الله هلكت الاموال وانقطعت السبل فادع الله
 تعالى فغشا فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم اغثنا اللهم
 اغثنا اللهم اغثنا قال انس ولا والله ما نرى في السماء من سحب ولا قرعة وما ينبت
 من شئ من بيت ولا دار قال فطلعت من وراءه سحابة مثل الترس فلما توسعت
 السماء انبثرت ثم لمطرت قال فلا والله ما راينا الشمس سببا قال ثم دخل رجل من
 ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يحظي الناس
 فاستقبله قائما فقال رسول الله هلكت الاموال وانقطعت السبل فادع الله
 ان يستجيبا قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا
 ولا علينا اللهم على الاكام والضراب وبطون الاودية ومنايا الشجر قال
 فانبثت وخرجنا نمشي في الشمس قال شريك فسالت انس ان مالكا هو الرجل
 الاول قال لا ادري قال سوان رضي الله عنه الضراب هي الجبال الصغار
 هذا هو الحديث الذي انشأ الياء انه استدلى به لاي جنبه في قول الصلاة والذي
 دل على الصلاة واستجابتها لا ينافي ان يتبع مجرد الدعاء في حالة اخرى وانما كان
 هو الذي جرى في الجمعة مجرد دعاء وهو مشروع حيث ما احتيج اليه ولا ينافي
 شرعية الصلاة في حالة اخرى اذا اشتدت الحاجة اليها وفي الحديث علم من
 اعلام النبوة في احابه الله تعالى دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عتيقه او معه
 واراد بالاموال الاموال الحيوانية لانها يؤثر فيها انقطاع المطر والسبل الطرق
 وانقطاعها انا بعدم المياه التي يعاد المسافرون ويرودها وانما اشتغال الناس
 ويشد الخط عن الضرب في الارض ووجه دليل على استحباب رفع اليدين في دعاء
 الاستسقاء من الناس من عذاه الى كل دعاء ومنهم من لم يورد حديث عن انس يقتضي عدم
 عموم الرفع لما عدا الاستسقاء وفي حديث اخر استثنى ثلثه مواضع الاستسقاء
 وروية البيت وقد اورد ذلك على ان يكون المراد رفعنا دائما في هذه المواضع وفي غيرها
 دونه بدليل انه مع رفع اليدين عنه صلى الله عليه وسلم في غير تلك المواضع
 وصنف في ذلك شيخنا ابو محمد المنذوي رحمه الله جزا قراته عليه له والقرع تجار
 متفرق والقرعة واحدة ومنه اخذ القرع في الراس وهو ان يخلق بعض راس الصبي

١٢٨
 ويترك بعضه وشلج جبل عند المدينة وقوله وما بيننا وبين شلع من دار تاكيد
 لقوله وما نرى في السماء من سحب ولا قرعة لان خبر ان السحابة طلعت من وراء
 شلع فلو كان بينهم وبينه دار لا يمكن ان يكون القرع موجودا لكن حال
 بينهم وبين ربيها ما بينهم وبين شلع من دار لو كانت وقوله ما راينا الشمس سببا
 اي جمعه وقد ثبت في روايه اخرى وقوله في الجمعة الثانية هلكت الاموال
 اي بكثرة المطر وفيه دليل على الدعاء لامساك ضرر المطر كما استحب الدعاء
 لنزوله عند انقطاعه فان الكل مضر والاكام جمع اكمام مثل اعناق جمع عنق
 والاكام جمع الاكام مثل كبت في كباب والاكام جمع اكمام مثل جبال في جمع جبل والاكام
 والاكام جمع الاكام وهي التل التي تنبع من الارض والظراب جمع ظروب بنوع
 الظاهر وكثر الداء وهو من ضمار الجبال وقوله وبطون الاودية ومنايا
 الشجر طلبت المحصل المنفعة ويدفع المضرة وقوله وخرجنا نمشي في الشمس
 علم اخر من اعلام النبوة في الاستسقاء كما سبق مثله في الاستسقاء هـ
 باب صلاة الخوف عن عبد الله بن عمر عن الخطاب رضي الله
 عنهما قال صلى صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف في بعض ايامه فقامت طائفة معه
 وطائفة بازاء العدو فصل بالدين معه ركعة ثم ذهبوا وجا الاخرون فصل بهم
 ركعة وقضت الطائفتان ركعة ركعة ن جهورا لامة على بقاء صلاة الخوف
 كتمانها صلى الله عليه وسلم في زماننا وقتل عن اي يوسف خلافة اخذ
 من قوله تعالى واذا كنت فيهم وذلك يقتضي تخصيصه بوجوده فيهم وقد يورد
 هذا بانها صلاة على خلاف المعتاد وفيها افعال منافية فيكون ان يكون المسامحة
 فيها بسبب فضيلة امامته الرسول صلى الله عليه وسلم والجهور يد على مذهبهم
 دليل الثاني بالرسول والمخالفة المذكورة لاجل الضرورة وهي موجودة
 بعد الرسول صلى الله عليه وسلم كما هي موجودة في زمانه ثم الضرورة تدعو
 الى ان يخرج وقت الصلاة عن ادائها وذلك يقتضي اقامتها على خلاف المعتاد
 مطلقا اعني في زمن الرسول وغيره فاذا ثبت جوازها بعد الرسول صلى الله عليه وسلم
 على الوجه الذي فعله فقد وردت عنه صلى الله عليه وسلم وجوه مختلفة في كيفية

ادائها تزيد على العشرة فمن الناس من اجاز الكل واعتدائه عمل الكل وذلك اذا
ثبت له انها وقايح مختلفة قول محتمل من الفقهاء من ربح بعض الضمانات المنقولة
فابو حنيفة ذهب الى حديث ابن عمر هذا الا انه قال بعد سلام الامام تاتي الطائفة
الاولى الى موضع الامام فتقضي ثم تذهب ثم تاتي الطائفة الثانية الى موضع الامام
فتقضي ثم تذهب وقد اكرت عليه هذه الزيادة وقبل انها لم ترد في حديث
واختار الشافعي رواية صالح بن خوات عن من صلى مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم صلاة الخوف واختلف اصحابه لو صلى على رواية ابن عمر هل يصح ام
لا وقبل انها صحيحة لصحة الرواية وترجيح رواية صالح بن ابي ابي بكر
واختار مالك ترجيح الصفة التي ذكرها سهل بن ابي حمزة التي رواها في الوطا
موقوفة وهي تخالف الرواية المذكورة في الكتاب في سلام الامام فان فيها ان
الامام يسلم ويقضي الطائفة الثانية بعد سلامه والفقهاء المارح بعضهم بعض
الروايات على بعض احتاجوا الى ذكر سبب الترجيح فتارة يرجحون موافقة
ظاهر القرآن وتارة بكثرة الرواية وتارة يكون بعضها موصولا وبعضها موقوفا
وتارة بالموافقة للاصول في غير هذه الصلاة وتارة بالمعاني وهذه الرواية التي
اختارها ابو حنيفة توافق الاصول في ان قضاء الطائفتين بعد سلام الامام
واما ما اختاره الشافعي فبأنه قضاء الطائفتين معا قبل سلام الامام وامام الاختار
مالك فبأنه قضاء احدي الطائفتين فقط قبل سلام الامام الحديث الثاني
عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات بن جبير عن من صلى مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم صلاة ذات الرقاع صلاة الخوف ان طائفة صنت معه وطائفة
وجاه العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما واموا لانفسهم ثم انصرفوا
فصنفوا ووجاه العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت
ثم ثبت جالسا واموا لانفسهم ثم سلم بهم الذي صلى مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم هو سهل بن ابي حمزة هذا الحديث هو محتمل والشافعي في صلاة الخوف
اذا كان العدو في غير جهة القبلة ومقتضاه ان الامام ينتظر الطائفة الثانية
قائما في الثانية وهذا في الصلاة المقصورة والثانية باصل الشرع فانما الرباعية

هل ينتظره قائما في الثالثة او قبل قيامه فبأنه لاختلاف الفقهاء في مذهب مالك
واذا قبل بانها بظواهرها قبل قيامه فهل تغاير الطائفة الاولى قبل تشهد بعد رفع
رأسه من السجود او بعد التشهد لاختلاف الفقهاء فيه وهذا ليس في الحديث دلالة
على احد المذهبين وانما يوحى بطريق الاستنباط منه ومقتضى الحديث
ايضا ان الطائفة الاولى يتم لانفسها مع بقاء صلاة الامام وفيه مخالفة للاصول
في غير هذه الصلاة لئلا يترجح من جهة المعنى لانها اذا قضت وتوجهت
الى نحو العدو فارغة من الشغل بالصلاة فتوفر مقصود صلاة الخوف وهو
الحراسة وعمل الصلوة التي اختارها ابو حنيفة تتوجه الطائفة للحراسة
مع كونها في الصلاة فلا يتوفر المقصود من الحراسة وبما ادى الى ان يقع
في الصلاة الضرب والقطع وغير ذلك من منافات الصلاة ولو وقع في هذه
الصورة لكان خارج الصلاة وليس بخذور ومقتضى الحديث ان الطائفة
الثانية تتم لانفسها قبل فراغ الامام وفيه ما في الاول ومقتضاه ايضا انه ثبت حتى
تتم لانفسها ويسلم ويسلم بهم وهو اختيار الشافعي وقول في مذهب مالك وظاهر
مذهب مالك ان الامام يسلم ويقضي الثانية بعد سلامه وبما ادعى بعضهم
ان ظاهر القرآن يدل على ان الامام ينتظرهم ليسلم بهم بناء على انه فهم من قوله
فليصلوا معك اي بقية الصلاة التي بقيت للامام فاذا سلم الامام بهم فقد صلوا
معك البقية واذا سلم قبلهم فلم يصلوا معه البقية لان السلم من البقية وليس
بالقوى الظهور وقد يتعلق بلفظ الراوي من يري ان السلم ليس من الصلاة من
حيث انه قال فصل بهم الركعة التي بقيت لجعلهم مصلين معه ما يسمى ركعة
ثم اتي بلفظة ثم ثبت جالسا واموا لانفسهم ثم سلم بهم جعل مني السلم ترجيحا
عن سبب الركعة الا انه ظاهر ضعيف واقوى منه في الدلالة ما دل على ان السلم
من الصلاة والعمل اقوى الدليلين متعين **الحديث الثالث** عن جابر
ابن عبد الله الانصاري قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة
الخوف وصفتنا صفتين خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم والعدو بيننا وبين
القبلة وكبر النبي صلى الله عليه وسلم فكبرنا جميعا ثم ركعوا جميعا

ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه وقام
الصف الموخر في آخر العدة فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم السجود وقام والصف
الذي يليه انحدر الصف الموخر بالسجود وقاموا ثم تقدم الصف الموخر وناظر
الصف المتقدم ثم ركع النبي صلى الله عليه وسلم وركعنا جميعاً ثم رفع رأسه من
الركوع ورفعنا جميعاً ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه الذي كان موخراً
في الركعة الأولى تمام الصف الموخر في آخر العدة فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم
السجود والصف الذي يليه انحدر الصف الموخر بالسجود فسجدوا ثم سلم النبي
صلى الله عليه وسلم وسلمنا جميعاً فالت حابراً كما يصنع حرسكم هؤلاء
أمرهم دكة مسلم تمامه في كرك الحاردي طر فامنه وأنه مثل صلاه الخوف
مع النبي صلى الله عليه وسلم في الغزوة السابعة غزوة ذات الرقاع هذه كنهه
الصلاة إذا كان العدو في جهة القبلة فانه نشأ في الحراسة مع كون الكل مع الإمام
في الصلاة فنه التاخر عن الإمام لاجل العدو والحديث يدل على أمور منها
أن الحراسة في السجود لا في الركوع أيضاً والمذهب الأول لأن الركوع لا يمنع من ادراك
العدو بالبصر والحراسة ممكنة معه بخلاف السجود الشاكي الذي إذا بالسجود الذي
سجد النبي صلى الله عليه وسلم وسجد معه الصف الذي يليه هو الحدان جميعاً
الثالث الحديث يدل على أن الصف الذي يلي الإمام يسجد معه في الركعة الأولى
ويخبر من الصف الثاني فيها ونص الشافعي على خلافه وهو أن الصف الأول يخبر
في الركعة الأولى فقال بعض أصحابه لعله سها فلم يسلوه الحديث وجماعة من
العراقيين وافقوا الصحيح ولم يذكر بعضهم سوى ما دل عليه الحديث كأي الحق
الشيرازي وبعضهم قال بذلك بناء على المشهور عن الشافعي أن الحديث إذا صح
بذهب إليه ويترك قوله وأما الحراسا بنون فان بعضهم تتبع نص الشافعي كالغزالي
في الوسيط ومنهم من ادعى أن في الحديث رواية كذلك ورجح ما ذهب إليه الشافعي
بأن الصف الأول يحول جنة لمن خلفه ويكون سائر له عن عين المشركين
وبانه أقرب إلى الحراسة وهو ما يطالبون بإبراز تلك الرواية والتوجيه إنما يكون
بعدها الحديث يدل على أن الحراسة نشأ في فيها الطائفتان في الركعتين

فلو حشرت طائفة واحدة في الركعتين معافى صحه صلاتهم خلاف لا صحاب الشافعي
كتاب الجنائز عن أبي هريرة رضي الله عنه قال بلغني صلى
الله عليه وسلم الجنائز في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى فصف بهم وكبر
أربعاً فبناه دليل على جواز بعض النبي وقد ورد فيه أنه لم يمتد إلى ذلك على النبي لغير
عوض ديني مثل الظهار والتعبد على الميت وأعظام حال موته وحمل النبي الحابر على ما
فيه عوض صحيح مثل طلب كثره الجماعة لخصلا لعيالهم وتبني القعد الذي وعد
بقول شفاعة في الميت كالمائة مثلاً وأما الجنائز فقد قيل أنه مات بارض لم يتم
فيها عليه فريضة الصلاة فتتبع في الإعلام بموته لتمام فرض الصلاة عليه وفي الحديث
دليل على جواز الصلاة على الغائب وهو مذهب الشافعي رحمه الله وحالف مالك
وأبو حنيفة وقال لا يصلي على الغائب وحتاجون إلى الاعتدال عن الحديث ولهم
في ذلك أقدار منها ما شربا التثنية أن فرض الصلاة لم يسقط ببلاد الحبشة حيث
مات فلا بد من إقامة فرضها ومثلها ما قيل أنه رفع للنبي صلى الله عليه وسلم قراه فيقول
حين الصلاة عليه كمت برأه الإمام ولا يراه المأمونون وهذا يحتاج إلى نقل يثبت
ولا يكتفي فيه بمجرد الاحتمال وأما الخروج إلى المصلى فلعله لغير كراهة الصلاة
في المسجد فلا النبي صلى الله عليه وسلم صلى على سهل بن سفيان في المسجد ولعل من يكره
الصلاة على الميت في المسجد متمسكة به أن كان لا يخلو الكراهة تكون الميت في المسجد
ويكرهها مطلقاً سواء كان الميت في المسجد أم لا فيه دليل على أن سنة الصلاة على
الجنائز الركبير أربعاً وقد خالف في ذلك الشيعة ووردت أحاديث أن النبي صلى
الله عليه وسلم كبر خمساً وقيل أن الركبير أربعاً متاخر عن الركبير خمساً وروي فيه
حديث عن ابن عباس وروي عن بعض المتقدمين أنه يكبر على الجنائز ثلاثاً وهذا
يؤيده الحديث الثاني عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على
الجنائز فكنت في الصف الثاني والثالث وحديث جابر طر من الأول وقد ورد
عن بعض المتقدمين أنه كان إذا حضر الناس الصلاة صنفهم صفوفاً طلباً لقبول
الشفاعة للحديث المروي فمن صلى عليه ثلاثة صفوف ولعل هذا الذي ورد في
الحديث من هذا القبيل فإن الصلاة كانت في الصف الأول لا تضيق عن صف واحد

الله عنه الوقف كسر العقب الحديث دليل على ان المحرم اذا مات بقي في حكم حكم
الاحرام وهو مذهب الشافعي رحمه الله وخالف في ذلك مالك وابو حنيفة رحمه الله
وهو مقتضى القياس لا يقطع العباد بزال كل التكليف وهو الحياة لكن اتبع
الشافعي الحديث وهو مقدم على القياس وغاية ما اعتد به عن الحديث ما قيل ان النبي
صلى الله عليه وسلم عمل هذا الحكم في هذا المحرم بعقله لا بعلم وجودها في غيره
وهو انه يتبع يوم القيمة بليسا وهذا الامر لا يعلم وجوده في غير هذا المحرم لغير
النبي صلى الله عليه وسلم والحكم انما يعم في غير محل النص بعموم علمه وغيره هو لا يرى
ان هذه العلة انما ثبتت لاجل الاحرام فتعم كل محرم الحديث السابع
عن ام عطية الانصارية قالت نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا فيه دليل
على كراهته اتباع النساء للجنائز من غير عزيم وهو معنى قولها ولم يعزم علينا
فان العزيمة دالة على التاكيد وفي هذا ما يدل على خلاف ما اختاره بعض المتأخرين
من اهل الاصول ان العزيمة ما ابيح فعله من غير قيام دليل المنع وان الرخصة ما ابيح
مع قيام دليل المنع وهذا القول محال لما دل عليه الاستعمال اللغوي من اشعار العزم
بالتاكيد فان هذا القول يدخل تحته المباح الذي لا يقوم دليل الخط عليه
وقد وردت لحديث تدل على التشديد في اتباع النساء وبعض الجنائز انما يدل
عليه هذا الحديث كالحديث الذي جاء في فاطمة رضي الله عنها اما ان يكون ذلك لعلو
منصتها وحديث ام عطية في عموم النساء او يكون الحديثان محمولين على اختلاف
حالات النساء وقد اجاز مالك اتباعهن للجنائز وكراهته للشابة في الامر المستكره
وخالفه غيره من اصحابه فكرهه مطلقا لظاهر النبي صلى الله عليه وسلم
عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال استرعوا بالجنائز فان تكن
صلحة فخير تقدمونها اليه وان تك سوى ذلك فترضعونه عن رقابكم
يقال الجنائز والجنائز بالفتح والكسر بمعنى واحد ويقال بالفتح هو الميت والكسر
النفس الاعلى الاعلى والاسفل والاسفل فعلى هذا اللفظ النسخ في قوله عليه السلام استرعوا
بالجنائز يعني الميت فانه المفصود بان يسترع به ن والسنة الاستراع كما جاء
في الحديث وذلك بحيث لا يمتدح الاستراع الى شدة تخاف حدوث مفشة بالميت

وقد جعل الله لكل شيء قدرا او قد ظهرت العلة في الاستراع من الحديث وهو قوله
قال لك صلحا الى اخره الحديث التاسع عشرة سمرة ابن جندب قال صليت
وزاء النبي صلى الله عليه وسلم على امرأة ماتت في نقاسها فقام في وسطها الحديث
يدل على ان القيام عند وسط المرأة والوصف الذي ورد في الحديث وهو كونها
ماتت في نقاسها وصف غير معتبر بالاتفاق وانما هو حكاية امر وقع له وانما
وصف كونها امرأة فهل هو معتبر ام لا من الفتاة من الغاه وقال يقام عند
وسط الجنائز ومنهم من اعتبره وقال يقام عند راس الرجل وعجيزة المرأة وهو
مذهب الشافعي رحمه الله وقد قيل ان سبب ذلك ان النساء يكن يسترن في
ذلك الوقت بما يسترن به اليوم فقام الامام عند عجيزتها يكون كالستره
لها من خلفه الحديث العاشر عن ابي موسى عبد الله بن قيس ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يري من الصالقة والحالقة والشاقة قال رضي الله
عنه الصالقة التي ترفع صوتها عند المصيبة وفيه دليل على تحريم هذه الافعال
والاصل الصالقة بالسبب وهو رفع الصوت بالعبث والندب وقربا منه قوله
تعالى سلفواكم بالسنة حذرا والصناد قد تبدل من الشين والحالقة حالقة
الشعر وفي معناه قطعة من غير حلق والشاقة شاققة الحديث وكل هذه الافعال
مشعرة بعدم الرضا بالقضا والتشط له فاستغنت لذلك الحديث الحادي عشر
عن عائشة رضي الله عنها قالت لما اشكى النبي صلى الله عليه وسلم ذكر
بعض شباب كنيسته رانها في ارض الحبشة يقال لها مارية وكانت ام سبلية وام
حبيبة امتا راض الحبشة فذكرتا من حسنهما وقصا ويرفها فرفع راسه وقال
اولئك اذ مات فيهم الرجل الصالح بنو ابي قهره مستحذا ثم صوروا فيه تلك الصورة
اولئك شر الخلق عند الله وفيه دليل على تحريم مثل هذا الفعل وقد تظاهرت
دلائل الشريعة على المنع من التصوير والصور والقد بعد غاية البعد من قول ان ذلك
محمول على الكراهة وان هذا التشديد كان في ذلك الزمان لقرب عهد الناس
بعقادة الاوثان وهذا الزمان حيث انتشر الاسلام حيث اعز الشريعة
لا يشاويه في هذا التشديد هذا ومعناه وهذا القول عندنا باطل قطعا لانه

قد ورد في الأحاديث الاخبار عن امير الاخره بعذاب المصوبين انه يقال لهم اجثوا
 ما خلقتهم وهذه علة مخالفة لما قاله هذا القائل وقد صرح بذلك في قوله عليه السلام
 المشهور خلق الله وهذه علة عامة مستقلة مناسبه لا تخص زمانا دول زمان فليس
 لنا ان ننصرف عن النصوص المتطاهرة المتطافرة بمعنى خيال يمكن ان يكون
 هو المراد منع اقتضاء اللغز للتعليل بغيره وهو التشبيه خلق الله وقوله
 عليه السلام بنواهي قبره مسجد اشارة الى المنع من ذلك وقد صرح به في الحديث
 الاخر لعن الله اليهود والنصارى الخدوا قبور انبيائهم مساجد اللهم لا تجعل
 قبوري وشايعي الخديث الثاني عشر عن عايشة رضي الله عنها قالت
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرقبه الذي لم يقم منه لعن الله اليهود
 والنصارى الخدوا قبور انبيائهم مساجد قالت ولو اذ لك ابرز قبره غير
 انه خشى ان يتخذ مسجداً هذا الحديث يدل على امتناع الخاد قبر الرسول
 مسجداً ومنه يفهم امتناع الصلاة على قبره ومن القتها من استدلال بعدم صلاة
 المسلمين على قبره صلى الله عليه وسلم لعدم الصلاة على القبر حمله واجبيوا عن
 ذلك بان قبر الرسول مخصوص من هذا ما فهم من هذا الحديث من النهي عن الخاد قبره
 مسجداً وبعض الناس اجاز الصلاة على قبر الرسول صلى الله عليه وسلم لجوازها
 على قبر غيره عنده وهذا ضعيف لتطابق المسلمين على خلافه ولا شعار الحديث
 بالمنع منه الحديث الثالث عشر عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا
 بدعوى الجاهلية وحديث ابن مسعود يدل على المنع مما ذكره وقد اشترك
 مع ما قبله في شق الجيوب وانفرد بضرب الخدود والتصرح بدعوى الجاهلية
 فيه احد ما يدخل تحت لفظ الصالحة في الحديث السابق ودعوى الجاهلية
 تنطلق على امرين احدهما ما كانت العرب تفعله في القتال من الدعوى والى
 وهو الذي ينبغي ان يحمل عليه هذا الحديث وهو ما كانت تقول عند موت الميت
 كفولهم واجباله واسيداه واسنداه الحديث الثاني عشر عن امير الاخره
 عن اي هرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شهد الجنازة

حتى يصل عليها فله قبر اطراف ومن شهد لها حتى تدفن فله قبر اطراف قيل وما القبر اطراف
 قال مثل الجبلين العظيمين والمستلما صغرهما مثل اجرة فيه دليل على فضل
 شهود الجنازة عند الصلاة وعند الدفن وان الاجرة يزداد بشهود الدفن مضافا
 الى شهود الصلاة وقد ورد في الحديث انهما من عند اهلها والقبر اطراف مثل
 الجز من الاجرة ومقدار منه وقد مثله في الحديث بان صغرهما مثل احد وهو
 بحاز التشبيه تشبها للمعنى العظيم بالجسم العظيم **كتاب**
الركاء عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لعاد بن جبل حين بعثه الى اليمن انك ستاتي قوما اهل كتاب فاذا
 جيتهم فادعهم الى ان يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله فانهم اطاعوا
 لك بذلك فاخبرهم ان الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة قال هم
 اطاعوا لك بذلك فاخبرهم ان الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم
 فتتوزع على فقراءهم فانهم اطاعوا لك بذلك فاياك وكرايتهم امواهم واتق دعوة
 المظلوم فانه ليس بينها وبين الله حجاب ان الزكاة في اللغة مخيفين احد صما
 النما والثاني الطهارة فمن الاول قولهم زكوا الزرع ومن الثاني قوله تعالى وتزكوا
 بها وسمي هذا الحق زكاة بالاعتبارين اما بالاعتبار الاول فبمعنى ان يكون
 اخراجها سببا للنماء في المال كما صح ما نقص مال من صدقة ووجب الدليل
 منه ان النقصان محسوس باخراج القدر الواجب فلا يكون غير ناقص الا
 بزيادة تبغله الى ما كان عليه على المعنيين جميعا اغني المعنوي والخس في الزيادة
 او بمعنى ان متعلقها الاموال ذات النماء وسميت بالنماء لتعلمها به او بمعنى تضعيف
 اجوزها كما جاء ان الله يربي الصدقات حتى تكون كالجبل واما بالمعنى الثاني
 فلا انها طهرة للنفس من رذيلة الخلل ولا تطهر من الذنوب وهذا الحق اثبت
 الشارع لمصلحة الدافع والاخذ بمعا انما الدافع فلتطهر به وتضعف اجوده
 واما في حق الاخذ فلتدخله وحديث معاذ يدل على فرضه الزكاة وهو
 امر متطوع به من الشريعة ومن حجه كثر عليه السلام انك
 تقدم على قوم اهل كتاب لعلة كالسوطية والتمهيد للوصية باستجماع كلمته



في الدعاء لهم فان اهل الكتاب اهل علم ومخاطبتهم لا تكون كخطابة جهال المشركين
وعبيدة الاوثان في العناية بها والبداء في المطالبة بالشهادتين لان ذلك اصل الدين الذي
لا يفتح من فروعه الا به فمن كان منهم غير موحد على المحقق كالنصارى فالمطالبة
توجه اليه بكل واحدة من الشهادتين عينا ومن كان موحد كاليهود فالمطالبة
له بالجمع بين ما اقربته من التوحيد وبين الاقرار بالرسالة وان كان هؤلاء اليهود الذين
بالذين عندهم ما يقتضي الاشراك ولو بالزعم تكون مطالبتهم بالتوحيد لغير ما يلزم
من عقائدهم وقد ذكر المتقدم ان كان كافرا بشي ومومنا بغيره لم يدخل في الاسلام
الا بالامان بما كفر به وقد يتعلق بالحديث في ان الكفار غير مخاطبين بالزعم من
حيث انه انما امر اولاً بالدعاء الى الايمان فقط وجعل الدعاء الى الزعم بعد اجابته الى
الايمان وليس بالقوي من حيث ان الترتيب في الدعاء لا يلزم منه ولا بد الترتيب في الوجوب
الا ترى ان الصلاة والزكاة لا ترتب بينهما في الوجوب وقد قدمت الصلاة في المطالبة
على الزكاة واخر الاخبار بوجوب الزكاة عن الطاعة بالصلاة مع انها مستويان في
خطاب الوجوب وقوله عليه السلام فان هم اطاعوا لك بذكر طاعتهم في الايمان
باللفظ في الشهادتين واما طاعتهم في الصلاة فتحتل وجهين احدهما ان يقول المراد
اقرارهم بوجوبها وفرضيتها عليهم والتزامهم لها والثاني ان يكون المراد
الطاعة بالفعل واداء الصلاة وقد يترجح الاول بان المذكور في لفظ الحديث هو
الاخبار بالفرضية فتعود الاشارة بذلك اليها ويترجح الثاني بانهم لو اخبروا بالوجوب
فبادروا الى امثال الفعل الكافي ولم يشترط تلفظهم بالاقرار بالوجوب وكذلك يقول
في الزكاة لو امثلوا باذانها من غير تلفظ بالاقرار الكافي فالشرط عدم الانكار والادعان
لوجوب لا التلفظ بالاقرار وقد استدلل بقوله عليه السلام فاعلمتم ان الله فرض عليهم
صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتتوزع في فقرهم على عدم جواز نقل الزكاة عن بلد المال
وفيه عندي ضعف لان الاقرار بالمراد يؤخذ من اغنيائهم من حيث انهم مسلمون
لان حيث انهم اهل اليمن وذلك الرد على فقرهم وان لم يكن هذا هو الاظهر
فهو محتمل اجتمالا قويا ويقويه ان اعيان الاستخاض المخاطبين في قواعد الشرع الكلية
لا تعتبر ولو لا وجود مناسبه في باب الزكاة لقطع بان ذلك غير معتبر وقد ورد

صينغه الاثر بخطابه في الصلاة ولا يختص بهم قطعا اعني الحكم وان اختص بهم خطاب
المواجهة وقد استدلل بالحديث ايضا على ان من ملك النصاب لا يعطى من الزكاة
وهو مذهب اي حقيقته وبعض اصحاب مالك من حيث انه جعل ان المأخوذة منه عينا
وقابلة للغير ومن ملك النصاب فالزكاة مأخوذة منه فهو غني والغني لا يعطى من
الزكاة الا في المواضع المستثناة في الحديث وليس بالشديد القوة وقد استدلل به
من يري اخراج الزكاة الى صنف واحد لانه لم يذكر في الحديث الا الفقراء وفيه
نكت وقد استدلل به على وجوب اعطاء الزكاة الى الامام لانه وصف الزكاة بكونها
مأخوذة من الاغنياء فكل ما اقتضى خلاف هذه الصفة والحديث بنقته ويدل بالحديث
ايضا على ان كرايم الاموال لا تؤخذ في الصدقة كالاكولة والربا وهي التي تربي
ولدها والمأخض وهي الحامل وتخل الغنم وحزرات المال وهي التي تحز بالعين
وتزوق لسوقها عند اهليها والحكمة فيه ان الزكاة وجبت لمواساة للفقراء من
مال الاغنياء ولا يناسب ذلك الاحاف بآرباب الاموال فباح الشرع آرباب الاموال
ما يضمنون به وهي المصدقين عن اخذه وفي الحديث دليل على تعظيم امر الظلم
واستحالة دعوة المظلوم وذكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك عقيب النبي عن
اخذ كرايم الاموال لان اخذها ظلم وفيه تنبيه على جميع انواع الظلم
الحديث الثاني عن اي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس اواق صدقة ولا فيما دون خمس ذود
صدقة ولا فيما دون خمسة اوسق صدقة يقال واقي بالشديد وبالخفيف وكحرف
الياء ويقال اوقيه بضم الهمزة وتشديد الياء ووقيه وانكرها بعضهم والاوقية
اربعون درهما فالنصاب ما يتاذههم والدرهم يطلق على الخالص حقيقته قال
كاتب غشوشا لم يجب حتى يبلغ من الخالص ما ياتي درهمهم والذود قيل انه يطلق على البولخ
وقيل انه كالقوم والرهط والحديث دليل على سقوط الزكاة فيما دون هذه المقادير
من هذه الاغنياء وابو حنيفة يخالف في زكاة الحرث ويتعلق الزكاة بكل قليل وكثير
منه واستدل له بقوله عليه السلام فما شئت السماء العشر وما شئت منضج او دالية
ففيه نصف العشر وهذا عام في القليل والكثير واجيب عن هذا بان المقصود

من الحديث بيان قدر المخرج منه وهذا فيه قاعدة اصولية وهو ان اللفاظ
العلمية بوضع اللغة على ثلاث مرات احذرهما ما ظهر فيه قصد التعميم ومثل هذا
الحديث وانما ما ظهر فيه قصد التعميم ان اورد مبتدأ على سبب لفظة تبيين
القواعد والثالث ما لم يظهر فيه قرينة زائدة تدل على التعميم ولا قرينة تدل على
عدم التعميم وقد ورد نزاع من بعض المتأخرين في القسم الاول في كون المقصود منه
تعميم التعميم وطالب بعضهم بالدليل على ذلك وهذا الطلب ليس بخيد لان هذا امر
يعرف من سياق الكلام ودلالة السياق لا يتم عليها دليل وكذا لو فهم المقصود
من الكلام وطالب بالدليل عليه لعسر فالناظر يرجع الى دوقه والناظر يرجع
الى دينه وانصافه واستدل بالحديث من يري ان المقصود التعميم في الوزن مع
وجوب الزكاة وهو ظاهر الحديث وما لك رحمه الله يسأخ بالتصديق لغيره
الذي يروج معه الذراهم والدنانير وواجب الكامل وانما الاوسق فاحتمل اصحاب
الشافعي في ان المقدار فيها يقرب او تحيد ومن قال انه يقرب سأل بالمشهور وظاهر
الحديث يقتضي ان المقصود موثوقا لا ظاهرا ان المقصود التعميم الذي لا يمنع
اطلاق الاسم في العرف ولا يجابه اهل العرف انه يعتقد الحديث الثالث
عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المؤمن المسلم
في عبده ولا فرسه صدقة وفي لفظ الا زكاة الفطر في الرق والجور على عدمه
وجوب الزكاة في عين الخيل واحترزنا بقولنا عين الخيل عن وجوبها في فئتها اذا
كانت للتجارة ووجب ابو حنيفة في الخيل الزكاة وحاصل مذهبه انه ان اجتمع
الذكور والاناث وجبت الزكاة عنده قولا واحدا وان انفردت الذكور والاناث
فعنه في ذلك روايات من حيث ان النما بالنسل لا يحصل الا اجتماع الذكور والاناث
واذا وجبت الزكاة فهو مخير بين ان يخرج لكل فرس دينار او يتوهم ويخرج عن
كل ما ياتي درهم خمسة دراهم وقد استدل عليه بهذا الحديث فانه يقتضي عدم
وجوب الزكاة في فرس المسلم مطلقا والحديث يدل ايضا على عدم وجوب الزكاة
في عين العبد وقد استدل بهذا الحديث الظاهرية على عدم وجوب زكاة
التجارة وقيل انه قول قديم للشافعي رحمه الله من حيث ان الحديث يقتضي عدم

وجوب الزكاة في الخيل والعبد مطلقا وتجب الجور عن استدلالهم بوجوب
احد منهما القول بالموجب قال زكاة التجارة تعلمها القيمة لا العين والحديث
يدل على عدم التعليق بالعين فانه لو تعلقت الزكاة بالعين من العبد والخيل ثبتت
ثابتت العين وليس كذلك فانه لو نوى القيمة لسقطت الزكاة والعين باقية وانما
الزكاة متعلقة بالقيمة بشرطية التجارة وغير ذلك من الشروط الشاكي ان الحديث
علم في العبد والخيل فاذا اقاموا الدليل على وجوب زكاة التجارة كان هذا الدليل
اخص من ذلك العام فيقدم عليه نعم يحتاج الى الحق اقامته الدليل على وجوب زكاة
التجارة وانما المقصود ههنا بيان كفاية النظر بالنسبة الى هذا الحديث والحديث
يدل على وجوب زكاة الفطر عن العبد ولا يعرف فيه خلاف الا ان للتجارة وقد
اختلف فيه وهذه الزيادة اعني قوله الا صدقة الفطر في الرق ليست متقنا عليها
وانما هي عند مسلم فيما اعلم الحديث الرابع عن ابي هريرة رضي الله ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال العجا حبار والبير حبار والعبد حبار وفي الزكاة خمس
الحبار الهدر لا شيء فيه والعجا الدابة الحبار الهدر وما لا يضمن والعجا الحيوان البهيم
والحديث يقتضي ان جرح العجا حبار ينضه فيحتمل ان يرا ذلك حياياها على الابدان
فتنط وهو اقرب الى حقيقته لجرحه وعلى كل تقدير فلم يقولوا هذه العموم اما حيايتها
على الاموال فقد فصل في المزارع بين الليل والنهار ووجب على المالك ضمان ما تلفته
بالليل دون النهار وفيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يقتضي ذلك ولما حيايتها
على الابدان فقد تكلم فيها اذا كان معها الراك والسائق والقايد وفضلوا فيه القول
واختلفوا في بعض الصور فلم يقولوا بالعموم في هذا حيايتها فيمكن ان يقال ان حيايتها
هدر اذ لم يكن ثم نقص من المالك ومن هي تحت يده ويترى الحديث على ذلك ولما
الركاز فالمعروف عند الجمهور انه دفن الجاهلية والحديث يقتضي ان الوجوب فيه
الحسن بنضه وفي مصرفه وجهان للشافعية احدهما ان اهل الزكاة وانما اى
الاهل الفخ وهو اختيار الزبي وقد تكلم الفقهاء في مسائل تتعلق بالركاز فيمكن ان
تؤخذ من الحديث ان الركاز هل يختص بالذهب والفضة ام لا فالحري
في غيرهما والشافعي فيه قولان وقد يتعلق بالحديث من خبره في غيرهما من حيث

جوز
في الحديث
في الحديث
في الحديث

العموم ويحدث قول الشافعي انه مختص بالشائبة الحديث يدل على انه لا فرق
في الزكاة بين القليل والكثير ولا يعتبر فيه النصاب وقد اختلف في ذلك بالنسبة
يشدل به على انه لا يحل الجول في اخراج زكاة الركا والاختلاف فيه عند الشافعي
كالقيمة والعشرات وله في المحدث اختلاف قول في اعتبار الجول بالفرق الركا
لحصل جملة من غير كره ولا تعب فالنافية متكاملة وتكامل فيه النما لا يعتبر فيه
الجول فالجول مدة مضروبة لتخصيل النما وفائدة المعدل لحصل بكد وتعب
شيئا فشيئا فتشبه ارباح التجارة فيعتبر فيها الجول الرابع بعد تكلم النما في
الاراضي التي يوجد فيها الركا وجعل الحكم يختلف باختلافها ومن قال منهم بان
في الركا ان الحسن اما مطلقا او في اكثر الصور فهو اقرب الى الحديث وعند الشافعية
ان الارض ان كانت مملوكة لمالك محترم مثل اودي فليس بركا فان ادعاه فهو له
وان نازعه منازع فالقول قوله واللم يدعه لنفسه عرض على البايع ثم على بايعه
البايع حتى ينتهي الامر الى من عمر الموضع فان لم يعرف فظاهر المذهب انه يجعل
لفظة وقيل ليس بلفظة ولكن مال ضايع يسلم الى الامام ويجعله في بيت المال وان
وجد الركا في ارض عامية اخرى فهو كسائر اموال الجري اذا حصلت في
ايدي المسلمين وان وجد في موات دار الحرب فهو كموات دار الاسلام عند الشافعي
اربعة احكامه للواجب الحديث الخامس عن اي هزيمة رضي الله عنه
قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر رضي الله عنه على الصدقة فقبل منع ابن
جميل وخاله بن الوليد والعباس ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما ينعم ابن جميل الا ان كان فقيرا فاعناه الله واما خالده فانكم
تطلبون خالدا وقد احبب اذاعة واعتاده في سبيل الله واما العباس فمعي على
ومثلها ثم قال يا عمر اما شعرت ان ثم الرجل صنو ابني الحديث مشكل في
في مواضع منه الكلام عليه من وجوه الاول قوله بعث عمر على الصدقة
والاظهر ان المراد الصدقة الواجبة وذكر بعضهم ان يكون التطوع احتمالا
او قولا وانما لان الظاهر انها الواجبة فانها المعهودة فتصرف الالف واللام
اليها ولا يبعث انما يكون على الصدقة المفروضة الشافعي تنعم بنفق بالفتح في

يخانه

الماضي والكثير في المستقبل والعكس بالكثير في الماضي والفتح في المستقبل
والحديث فتضي انه لا عذر له في الترك فان تقم بمعنى ان كروا اذ لم تحصل له
موجب المنع الا ان كان فقيرا فاعناه الله فلم موجب للمنع وهذا مما يقصد العرب
في مثله النفي على سبيل المبالغة بالاثبات كما قال الشاعر
ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم من فلون من قراع الكايب
لانه ان يكن فيهم عيب الا هذا وهذا ليس بعيب فاعيب فيهم وكرهك ههنا اذ لم
يكن الا كون الله اعناه بعد فقره فلم يكن منكرا اصلا الثالث العناد
ما اعذ الرجل من الشا من اللذاب والاث الحرب وقد وقع في هذه الرواية اعتداده
وقوع في رواية اخرى اعته واختلف فيها فقيل اعته بالياء وقيل اعته بالياء
ثاني الحروف وعلى هذا اختلفوا فالظاهر ان اعته جمع عيد وهو الحيوان العاقل
وقيل انه جمع صفه من قولهم فرس عيد وهو الصليب وقيل المعدل للركوب وقيل
السريع الوثب ورجح بعضهم هذا بان العادة لم تحز تحبش العبيد في سبيل الله
بخلاف الخيل التي ربيته دليل على تحبش المتقوات واختلف النما في ذلك
الطائفة من تشا اشكال من كونه لم يوتر اخذ الزكاة منه واستراعهما عند منعه
فقبل في جوابه يجوز ان يكون عليه السلم لجواز الخالد ان يحسب ما حبسه من ذلك
فيما يحل عليه من الزكاة لانه في سبيل الله حكاه القاضي قال وهو حجة لما لك في جواز
دفعها لصنف واحد وهو قول كانه العلماء اختلفوا في وجوب شتمها
على الاصناف الثمانية قال وعلى هذا يجوز اخراج القيمة في الزكاة وقد ادخل البخاري
هذا الحديث في باب اخذ العرض في الزكاة يدل انه ذهب الى هذا التأويل
وقال هذا لا ينيل الاشكال لان ما حبس على جهة معينة تعين صرفه اليها
واستحبابه اهل تلك الجهة مضافا الى جهة الحبس فان كان قد طلب من خالده زكاة
ما حبسه فكيف يمكن ذلك مع تعين ما حبسه لمصرفه وان كان طلب منه
زكاة المال الذي لم يحبسه من العين والحرق والماشية فكيف تحاسب
بما وجب عليه في ذلك وقد تعين صرف ذلك الحبس الى جهة واحدة واما الاستدلال
بذلك على ان صرف الزكاة الى صنف من الثمانية جائز وان اخذ القيمة جائز فضعيف

جدا لاخذ لو امكن توحيته ما قيل في ذلك لان الاحرار المسلمين ما خوذ اعلى
تقد بر ذلك التاويل وما ثبت على تقدير لا يلزم ان يكون واقعا الا اذا وقع
ذلك التقدير ولم يثبت ذلك بوجهه ولم يبين قائل هذه المقالة الا مجرد الجواب
لا يدل على الوقوع في انت السخ الشارح رحمه الله واما قول الجمل
ان يكون خبيثا خالدا لا دورا له واعتاده في سبيل الله اياها لذلك وعدم تصرف
بها في غير ذلك وهذا النوع حبس وان لم يكن خبيثا ولا معتادا ان ياد مثل ذلك
هذا اللفظ ويكون قوله انكم تظلمون خالدا مصروفا الى قولهم منع مخالفا
تظلمون في سبيله الى منع الواجب مع كونه صريحا في سبيل الله ويكون المعنى
انه لم يقصد منع الواجب ويحل منع على غير ذلك السناد من اخذ بعضهم
هذا الوجوب زكاة التجارة وان خالدا طوبى بايمان الادرع والاعبد قالوا
ولا زكاة في هذه الاشياء الا ان يكون للتجارة وقد استضعف هذا الاستدلال
من حيث انه استدلال بمنزلة غير مستعين لما دعي السابغ من قال بان هذه
الصدقة كانت تطوعا ارشع عنه هذا الاشكال ويكون النبي صلى الله عليه وسلم
اكتفى بما حدث خالدا على هذه الجهات عن اخذ شي اخر من صدقة التطوع ويكون
من طلب منه شي اخر مع ما حبسه من ماله وعقاده في سبيل الله طاملا في
مجرى العادة وعلى سبيل التوسع في اطلاق اسم الظلم الشا من قوله عليه
السلم واما العباس فمضى على مثلها فيه وجهان احدهما ان يكون هذا اللفظ
صيغة انشاء التزام فالزم العباس ويرجى قوله ان عم الرجل صنوايه في
هذه اللفظة اشعار بما ذكرناه قال كونه صنوا لاب يباست حمل ما عليه الباني
ان يكون اجارا عن امير وقع ومضى وهو تملك صدقة عامين من العباس وقد
روى في ذلك حديث منصوص انا نجلنا منه صدقة عامين والصلو المثل واصله
في التحل ان يجمع التحل في اصل واحد حديث السناد من عن عبد الله بن زيد
ابن عاصم قال لما افا الله على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر قسم في الناس
وفي المولفة قلوبهم ولم يعط الانصار شيئا فكانهم وجدوا في انفسهم انهم يصيبهم
ما اصاب الناس لحظهم فقال يا معشر الانصار لم اجدكم ضالا فهداكم

رسالة

و
في
في

الله في وكنتم متفرقين فالتكم الله في دولة فاعناكم الله في كل ما قالوا
الله ورسوله امن قال ما يمنعكم ان تحبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا الله ورسوله
امن قال لو شئتم لقلتم حينئذ بكم او كرا لا ترضون ان يذهب الناس بالشاة والبعير
وتذهبون برسول الله صلى الله عليه وسلم الى حالكم لولا الهجرة لكنت امرأ
من الانصار ولو شئلك الناس واديا وشعبا لتسلكت وادي الانصار وشعبا الانصار
سلكوا والناس دثارا انكم ستلقون عدي اثرة فاصبروا حتى يلقي على الخوض
في الحديث دليل على عطا المولفة قلوبهم الا ان هذا البس من الزكاة فلا يدخل في
بها الا بطريق ان يقاس اعطاهم من الزكاة على اعطاهم من الغني والخمس وتوحيده
فكانهم قد وجدوا في انفسهم تعبير حسن كشي حسن الادب في الدلالة على ما كان
في انفسهم وفي الحديث دليل على اقامة الحجة عند الحاجة اليها على الخصم وهذا الضلال
المشار اليه فيه ضلال الاشراك والكفر والهداية بالايمان ولا شك ان نعم الايمان اعظم
النعم حيث لا يورعها من امر الدنيا ثم اتبع ذلك بنعم الالفة وهي اعظم من نعم الاموال
اذ تذل الاموال في تحصيلها وقد كانت الانصار في غاية التباعد والفاقر وجرت
بينهم حروب قبل المبعث منها يوم بعث ثم اتبع ذلك بنعم الغني والمال وفي جواب الصحابة
رضي الله عنهم بما اجابوه استعمال الادب والاعتراف بالحق والذي كفي عنه يقول
الراوي كذا وكذا وقد بين مصرحاه في رواية اخرى فتادب الراوي بالكنابة
وفي جملة ذلك خير الانصار وتواضع وحسن تحاطبة ومعاشرة وفي قوله عليه السلام
الان ترضون ان يذهب الناس بالشاة والبعير وتذهبون برسول الله صلى الله عليه وسلم الى حالكم لولا الهجرة
لكنت امرأ من الانصار لفتنة الانصار لكنت امرأ من الانصار في الاحكام
والعداد والله اعلم ولا يجوز ان يكون المراد النسب قطعا وقواسم الانصار شعاب
والناس دثارا والشعاب الثوب الذي يلبس الجسد والذثار الذي فوقه واستعمال اللفظين
بماز عن قلوبهم واحتصاصهم وتمييزهم عن غيرهم في ذلك وفي قوله عليه السلام
انكم ستلقون عدي اثرة علم من اعلام النبوة اذ هو اخبار عن امر مستقبل وقع
على وفق ما خبر به صلى الله عليه وسلم والمراد بالاثرة استيثار الناس عليهم بالديار والله اعلم

بم

باب صدقة الفطر الحديث الاول عن عبد الله بن عمر
رضي الله عنه قال فرض النبي صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر وقال رمضان على الذكر
والانثى والحر والمملوك صاعا من تمر او صاعا من شعير قال فقول الثالث فيه
نصف صاع من تمر على الصغير والكبير وفي لفظ ان تودي قبل خروج الناس
الى الصلاة المشهور من مذهب الفقهاء وجوب زكاة الفطر لظاهر هذا الحديث
وقوله في لفظ من ذهب بعضهم الى عدم الوجوب فتاؤوا فافرض بمعنى قدر وهو
اصح في اللغة لكنه يغفل في عرف الاستعمال الى الوجوب فالجواب عليه قول لان
ما اشترى في الاستعمال فالصدقة هي الغالب في قولنا رمضان في رواية
اخرى من رمضان وقد يتعلق به من يرى ان وقت الوجوب غروب الشمس من ليلة
العید وقد يتعلق به من يرى بان وقت الوجوب طلوع الفجر من يوم العيد وكلان
الاستدلالين ضعيف لان صافتها الى الفطر من رمضان لا يستلزم انه وقت الوجوب
بل يقتضي اضافته هذه الزكاة الى الفطر من رمضان فيقال حينئذ الوجوب بطاهر
لفظة فرض ويؤخذ وقت الوجوب من امر اخر وقوله على الذكر والانثى والحر
والمملوك يقتضي وجوب الاخراج عن هؤلاء وان كانت لفظة على بمعنى الوجوب
عليهم ظاهرا وقد اختلف الفقهاء في ان الذي يخرج عنهم هل يشرهم الوجوب
اولا والمخرج عنهم تحريم الوجوب ملا في المخرج اولا فقد يمتنع من قال بالمولد الاول
بظاهر قوله على الذكر والانثى والحر والمملوك فان ظاهره يقتضي تعليق الوجوب
بهم كاذكرناه في الصاع اربعة امداد والمد رطل وثلث الغدادي وخالف
في ذلك ابو حنيفة فقال الصاع ثمانية امداد او رطل واستدل مالك بنقل الحديث عن السلف
بالمدينة وهو استدلال صحيح قوي في مثل هذا ولما ناطق بابو يوسف بخبره الرشيد
في هذه المسئلة رجع ابو يوسف الى قوله لما استدلال ما ذكرناه وقوله صاعا
من تمر او صاعا من شعير فقال الجنس المخرج في هذه الزكاة وقد ورد تعيين الجناس
لها في احاديث متعددة اريد ما في هذا الحديث من الناس من اجاز جميع هذه الاجناس
مطلقا لظاهر الحديث ومنهم من قال لا يخرج الا غلات قوت البلد وانما ذكر
هذه الاشياء لانها كانت كلها مقتناة بالمدينة في ذلك الوقت فعلى هذا الاخرى

باب من حصل الاخراج البر لانه غالب التوت وقوله فعدل الناس الى اخره
هو مذهب اي حنيفة في البر وانما خرج منه نصف صاع وقيل ان الذي عدل ذلك
معه من اي سبب رضي الله عنه وروي في ذلك حديث مرفوع الى النبي صلى الله عليه
وسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ولا يمكن من قال بهذا المذهب ان يستدل
بقوله فعدل الناس وجعل ذلك اجماعا على هذا الحكم وتقديمه على خبر الواحد لان
ابو سعيد الخدري قد خالف وقال اما لنا فلا زال اخبره كما كنت اخبره والستة
في صدقة الفطر ان تودي قبل الخروج الى الصلاة يحصل غنا الفقير ويقطع شوقه
الى الطلب في حال العادة **الحديث الثاني** عن اي سعيد الخدري
قال كما نعطها في زمان النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام او صاعا من تمر
او صاعا من شعير او صاعا من اقط او صاعا من زبيب فلما جاء معاوية وجاءت
السمرة قال اري هذا من هذا يعدل مدني قال ابو سعيد اما لنا فلا زال اخبره
كما كنت اخبره وقول اي سعيد صاعا من طعام يريد به البر وفيه دليل على
خلاف مذهب اي حنيفة في ان البر يخرج منه نصف صاع وهذا اوضح في المراد
وابعد عن التقدير والتقوم بنصف صاع من حديث ابن عمر فاني في ذلك الحديث نص
على التمر والشعير فقدير الصاع منها بنصف الصاع من البر ولا يكون مخالفا للنص
بخلاف حديث اي سعيد فانه يكون مخالفا له وقد كانت لفظة الطعام تستعمل في البر
عند الاطلاق حتى اذا قيل ان سوق الطعام فهم منه سوق البر واذا غلب العرف بذلك
نزل اللفظ عليه لان الغالب ان الاطلاق في الالفاظ على حسب ما يخطر في البال من المعاني
والمدلولات وما علب استعمال اللفظ عليه لخطوره عند الاطلاق اقرب فينزل اللفظ
عليه وتردد قول الشافعي في اخراج الاقط وقد صح الحديث به وقد ذكر الزينبي
في هذا الحديث والكلام في هذه الاجناس قد مر وقيل تعيين هذه لانها كانت
اقوا في ذلك الوقت ولتعلق الحكم بها مطلقا والتمر ايرادها بالخطبة المحمودة
من الشام وفي هذا الحديث دليل على ما قيل من ان حويه هو الذي عدل الصاع
من غير البر بنصف الصاع منه ويؤخذ منه القول بالاجتهاد بالنظر والتعويل
على المعاني في الجملة وان كان في هذا الموضع اذ لم يرد بذلك نص خاص مرجوحا

لجانب النص كتاب **الصيام** الحديث الأول عن أبي هريرة
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفطر من رمضان يصوم
 يوم ولا يومين إلا رجلاً كان يصوم صوماً فليصمه الحكام عليه من وجوه
 أحدها فيه صريح الرذ على الروافض الذين يرون تقديم الصوم على الروية قال
 رمضان ثم لما بين الهلالين فإذا صام قبله يوم فقد تقدم عليه الثاني فيه
 نيل لمعنى الحديث الآخر الذي فيه صوم الروية وافرط الروية فيقال أن
 الام للتأنيب والتعليل كان غمت الروافض ولو كانت للتعليل لم يلزم تقديم الصوم
 على الروية أيضاً كما تقول أكرم زيداً للدخول فلا يقتضي تقديم الأكرام على الدخول
 ونظائره كثيرة وحمله على التأنيب لا يدينه من احتمال خور وخروج عن الحقيقة
 لأن وقت الروية وهو الليل لا يكون محلاً للصوم الثالث فيه دليل على الصوم
 المعتاد إذا وافق العادة فيه ما قبل رمضان يوم أو يومين أنه يجوز صومه ولا يدخل
 تحت النهي سواء كانت العادة بندراً أو بشرطاً عن غير نذر فإنها يدخلان تحت قوله
 عليه السلام لا رجلاً كان يصوم صوماً الرابع فيه دليل على انشاء كراهية الصوم
 قبل الشهر يوم أو يومين بالتطوع فإنه خارج عما رخص فيه ولا بعد أن يدخل
 تحته النذر المخصوص باليوم من حيث اللفظ ولكنه تعارضه الدلائل الدالة
 على النوا بالندب الحديث الثاني عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه
 فافطروا فإن غم عليكم فاقدروا له الكرام عليه من وجوه أحدها
 أنه يدل على تعليق الحكم بالروية ولا يراد بذلك رويته كل فرد بل مطلق الروية
 ويستدل به على عدم تعليق الحكم بالحساب الذي يراه المخول عن بعض المتقدمين
 أنه رأي العامة وركن النبي لبعض البعادي من المالكية وقال به بعض الكبار
 الشافعية بالنسبة إلى صاحب الحساب وقد استثنى هذا حتى لما حكى عن
 مطرف بن عبد الله من المتقدمين قال بعضهم ليتها لم يقله والركن أقول به
 أن الحساب الجوزان يعتمد عليه في الصوم لمفارقة القمر للشمس على ما يراه
 المخول من تقدم الشهر بالحساب على الشهر بالروية يوم أو يومين قال ذلك

أحداث لسبب لم يشعه الله تعالى وأما إذا دل الحساب على أن الهلال قد طلع
 من الأفق على وجه يرى لولا وجود المانع كالغيمة مثلاً فهذا يقتضي الوجوب لوجود
 التشبب الشرعي وليس حقيقة الروية بمسوقة في لزوم أن الاتفاق على أن المخول
 في المظنونة إذا علم بالكمال العدة أو بالاجتهاد بالامارات أن اليوم من رمضان وجب
 عليه وإن لم يره الهلال ولا أخبره من رآه الثاني يدل على وجوب الصوم على المنفرد
 بروية هلال رمضان وعلى الإفطار على المنفرد بروية هلال شوال ولقد استدل
 من قال بأنه لا يفطر إلا الفرد بروية هلال شوال ولكن قالوا لا يفطر إلا الساب
 احتجوا في أن حكم الروية يملأه هل يتعدى إلى غيره أم لا لم يرد وقد استدل
 بهذا الحديث من قال بعدم تعدى الحكم إلى البلدة الأخرى لأنها إذا فرضنا أنه يرى
 الهلال ببلدة في ليلة ولم يتر في تلك الليلة أخرى فتكمل ثلاثاً يوماً بالروية الأولى
 ولم يتر في البلدة الأخرى هل يفطر أم لا فمن قال يتعدى الحكم قال بالإفطار وقد
 وقعت المسئلة في زمان ابن عباس وقال لا نوال نصوم حتى نكمل ثلاثاً يوماً وقال
 هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ويمكن أنه إذا أراد بذلك هذا
 الحديث العام لأحدنا خاصاً بهذه المسئلة وهو الظاهر عندي والله أعلم
 الرابع استدلل من قال بالعمل بالحساب في الصوم بقوله فاقدروا له فإنه أمر
 يقتضي التقدير وتأوله غيرهم بأن المراد أكمال العدد ثلاثين وحمل قوله فاقدروا
 له على هذا المعنى أعني أكمال العدة ثلاثين كما حاشى في الرواية الأخرى مبيناً فأكملوا
 العدة ثلاثين فالمراد بقوله عليه السلام غم عليكم أي استمرام الهلال وغم امره
 وقد وردت فيه روايات على غير هذه الصيغة الحديث الثالث
 عن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسحروا
 في السحور بركة فيه دليل على استحباب السحور للصائم وتعليل ذلك بأن فيه
 بركة وهذه البركة يجوز أن يعود إلى الأمور الآخروية فإن قامه السنة تجب
 الأجور زيادته ولحتمل أن يعود إلى الأمور الدنيوية كنفقه البدل على الصوم
 وتيسره من غير إيجاب والسحور يفتح الشين ما يتسحبه ويضمها الفعل هذا
 هو الأسهل والبركة محتملة لأن تصاف إلى كل واحد من الفعل والتسحير معاً وليس

ذلك من باب حمل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين وفي السجود جنبهما او مما علق به
استحباب السجود المحالفة لاهل الكتاب فانه يمتنع عندهم السجود وهذا احد الوجوه
المقتضية للزيادة في الامور الاجزوية الحديث الرابع عن ابن مالك
عن زيد بن ثابت رضي الله عنهما قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان
الصلاة قال انشئت لزيدكم بين الاذان والسجود قال قد رخصت بينه وبينه
دليل على استحباب تأخير السجود وتقريبه من الفجر والظاهر ان المراد بالاذان
ههنا الاذان الثاني وانما يستحب تأخيرها لانه اقرب الى حصول المقصود من
القوى والمتموضوفة وارباب الباطن في هذا المعنى كما تشوفوا فيه الى اعتبار
معنى الصوم وحكمته وهو كسر شهوة البطن والفرج وقالوا ان من استعبر
عليه عادته في مقدار الكلة لا يحصل منه المقصود من الصوم وهو كسر الشهوتين
والصواب ان شاء الله ان ما زاد في المقدار حتى يعدم هذه الحكمة بالكلية لا يستحب
كعادة المترفين في التائق في الماكل وكثرة الاستعداد بها ولا يثبت الى ذلك فهو
مستحب على وجه الاطلاق وقد اختلف مراتب هذا الاستحباب باختلاف مقاصد
الناس واحوالهم واختلاف مقدار ما يستعملون والله اعلم الحديث الخامس
عن عائشة رضي الله عنها وام سلمة رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يدرسه الفجر وهو جنب من اهله ثم يغتسل ويصوم كان قد وقع خلافه
في هذا وروى فيه ابو هريرة حديثا من اطبع جنباً فلا يصومه الى ان يرجع في ذلك
بعض ارجاح النبي صلى الله عليه وسلم فاحبث بما ذكر من كونه صلى الله عليه
وسلم كان يصوم جنباً ثم يصوم وهم ايضا انه صلى الله عليه وسلم اخبر بذلك عن
نفسه وابو هريرة احوال في روايته على غيره وافق الفقهاء على العمل بهذا الحديث
وصار ذلك اجماعاً او كالاجماع وقوله من اهله فيه ازالة احتمال يمكن
ان يكون سبباً لصحة الصوم قال الاحتمال في المنامات على غير اختيار من الخلف
فيمكن ان يكون ذلك سبباً للرخصة فيمن في الحديث ان هذا كان من جماع لم يزل
هذا الاحتمال فلم يقع خلاف بين الفقهاء المشهورين في مثل هذا الا في الحايض
اذا ظهرت وطلع عليها الفجر قبل ان يغتسل في مذهب مالك في ذلك قولان يعني

ويصح

في وجوب القضا وقد يدل كتاب الله ايضا على صحة صوم من أصبح جنباً قال قوله
تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفق الى ان ياتكم يعطى بالحد الوطى في ليلة الصوم
مطلقاً ومن جملة الوقت المقارب لطلوع الفجر بحيث لا يشغ الغسل فمقتضى الآية
الاجابة في ذلك الوقت ومن ضروره الاصحاح جنباً والاباحة لسبب النبي
الاجابة للنبي وقوله من اهله فانه حذف مضائق اي من جماع اهله
الحديث السادس من عن اي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
وقوله قال من شئ وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه فانما اطعم الله وسقاه
اختلف الفقهاء في كل الناسي للصوم هل يوجب فساد الصوم ام لا فذهب الشافعي
وابو حنيفة الى انه لا يوجب وذهب مالك الى الجواب القضا وهو القياس فان الصوم
قد فات ركبه وهو من باب المامورات والقاعدة تقتضي النسيان لا يوشى باب
المامورات وعمدة من لم يوجب القضا هذا الحديث وما في معناه او يقاربه فانه
امر بالإتمام وسمي الذي يتم صوماً وظاهيره جملة على الحقيقة الشرعية واذ كان
صوماً وقع مجزأ ويلزم من ذلك عدم وجوب القضا والمخالفة جملة على ان المراد
اتمام صورة الصوم وهو متفق عليه وتجاب بما ذكرناه من حمل الصوم على
الحقيقة الشرعية واذا دار اللفظ بين جملة على المعنى اللغوي والشرعي كان جملة
على الشرعي اولى اللهم الا ان يكون ثم دليل خارج يقوي به هذا التاويل
بالمرجوح فيعمل به فوالله فانما اطعم الله وسقاه يستدل به على صحة الصوم
فان فيه اشعاراً فان الفعل الصادر منه مشلول الاضافه اليه والحكم بالقطر
يلزمه الاضافة اليه والذين قالوا بالافطار حملوا ذلك على ان المراد الاخبار برفع
الائم عنه وعدم الواحد به وتعلق الحكم باللفظ فلا يدل على نفيه عما عداه ولانه تعلق
هو محال الله غيره لانه تعلق الحكم باللفظ فلا يدل على نفيه عما عداه ولانه تعلق
الحكم بالغالب فان نسيان الجماع نادر بالنسبة اليه والخصيص الغالب لا يقتضي
مفهوماً وقد اختلف الفقهاء في جماع الناسي هل يوجب الافساد على قولنا ان كل
الناسي لا يوجب فساداً ايضا القائلون بالافساد هل يوجب الكفارة مع اتقانهم
على ان اكل الناسي لا يوجبها ومدار الكل على قصور حالة الجماع ناسياً عن حاله الاكل

ناسيا فيما يتعلق بالعدو والنسيان ومن اراد الحاق الجماع بالمنصوص عليه فانما طرقت
القياس والقياس مع الفارق متعدد الا اذا بين القياس ان الوصف الفارق مسلغ
الحديث السابع عن اي هويته رضي الله عنه قال فيما نحن جلوس عند
النبي صلى الله عليه وسلم اذ جاء رجل فقال يا رسول الله هل كنت قال ما لك قال
وقعت على امراتي وانا صائم وفي رواية اصبحت اهل في رمضان فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم هل تجد رقبة تعفها قال لا قال فهل تستطيع ان تصوم شهرين
متتابعين قال لا قال فهل تجد اطعام ستين مسكينا قال لا قال فمكث النبي صلى
الله عليه وسلم فبعنا نحن على ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر والعرق
للمكث قال ابن السائل قال انا قال خذ هذا فتصدق به فقال الرجل على اقرني
يا رسول الله فوالله ما بين لابتيها يريد الحرة اهل بيت اقر من اهل بيتي ففعل رسول
الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت انيابها ثم قال اطعمه اهلك الحرة ارض تركبها
حجارة سود يتعلق بالحديث مسائل المسئلة الاولى استدلل به على ان ارتك
معصية لا حد فيها وجامستغفيا انه لا يعاقب لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعاقبه
مع اغترافه بالمعصية ومن جهة المعنى ان مجيء مستغفيا يقتضي التذم والتوبة
والغفران استصلاخ ولا استصلاخ مع الصلاح ولا معاقبة المستغفري بكون
سببا لترك الاستغفان من الناس عند وقوعهم في مثل ذلك وهذه مشقة عظيمة
تجب دفعها المسئلة الثانية جمهور الامة على الخاب الكفارة بافطار الجماع
عامدا ونقل عن بعض الناس انها لا تجب وهو شاذ جدا وتقرره على شذوذه انه
يقال لو وجبت الكفارة بالجماع لم سقطت عند مقارنته الاعتسار له لكن سقطت
فالحديث اما بيان الملازمة فمن وجهين احدهما ان القياس والاصل ان سبب وجوب
المال اذا وجد لم يسقط بالاعتبار فان الاستبان تغل الامع ما يعارضها ما هو
اقوى منها والاعتبار انما يعارض وجوب الاخراج للحال لا سبحانه او مشقة
وتقدم على السبب في وجوب الاخراج في الحال اما ترتيبه في الزمة الى وقت
القدرة فلا يعارضه الاعتبار في وقت السبب فالقول برفع مقتضى السبب من
غير معارض غير متابع واما انها سقطت بمقارنة الاعتسار فلاها لم تؤد ولا اعلم

النبي صلى الله عليه وسلم انما هو في الزمة ولو توثقت لاعلم وجوب هذا ما يمنع
الملازمة على مذهب من يري انها تسقط بمقارنة الاعتسار ويجب عن الدليل المذكور
وانما بان يسلم الملازمة ومنع كون الكفارة لم تؤد ويعتذر عن قوله عليه السلام ان
كله واطعمه اهلك بان يقال انها لم تؤد ويعتذر عن السكوت عن بيان ذلك ان
وسياي تفصيل هذه الاعتبارات ان شاء الله تعالى المسئلة الثالثة
اجتلفوا في جماع الناس هل يقتضي الكفارة ولا صحاب ما لك قولان يخرج من وجهها
ان النبي صلى الله عليه وسلم اوجها عند السؤال من غير استئصال بين كون الجماع
على وجه العدو والنسيان والحكم من الرسول صلى الله عليه وسلم اذا ورد عقيب
ذكر واقعه حكمه لا حوال تحلفه للحكم من غير استئصال تنزل منزلة العموم
وحوايه ان حالة النسيان بالنسبة الى الجماع ومحاوله مقدما وطول زمانه
وعدم اعتياده في كل وقت مما يجدر جريانه في حالة النسيان ولا يحتاج الى الاستئصال
بناء على الظاهر لا سيما وقد قال الاعرابي هل كنت فانه يشعر بتعمده ظاهرا وعرفته
بالبحر المسئلة الرابعة الحديث دليل على جريان الخصال الثلاث في كفارة
الجماع اعني العتق والصوم والاطعام وقد وقع في كتاب المدونة من قول ابن القاسم
ولا يعرف مالك غير الاطعام فان اخذ على ظاهره من عدم جريان العتق والصوم في
كفارة المطر ففي معضلة زيادات بر لا يتهدي الى توجيهها مع مصادمتها الحديث
غير ان بعض المحققين من صحابه حمل هذا اللفظ وتأوله على الاستحباب في تقديم
الاطعام على غيره من الخصال وذكروا وجوها في ترجيح الطعام على غيره
بها ان الله تعالى قد ذكر في القرآن رخصة للتقادر ونسخ هذا الحكم لا يلزم منه
نسخ الفضيلة بالذكر والتعيين للاطعام لا اختيار الله تعالى له في حق الضرورة منها
بقا حكمه في حق المفطر للعتق كالكبر والحمل والارضاع ومنها مناسبتها
الحاجات الاطعام لجبر فوات الصوم الذي هو اسبابا عن الطعام والشراب
وهذه الوجوه لا تقاوم ما دل عليه الحديث من البداية بالعتق ثم بالصوم ثم بالاطعام
فان هذه البداية انما تقتضي وجوب الترتيب فلا اقل من ان يقتضي استحبابه وقد
وافق بعض اصحاب مالك على استحباب الترتيب على ما جازي الحديث وبعضهم قال

ان الكفارة تختلف باختلاف الاوقات ففي وقت الشدايد تكون بالاطعام وبعضهم
فرق بين الافطار الجماع والافطار بغيره فجعل الافطار بغيره يكفر بالاطعام
لا بغير وهذا قريب في مخالفة النص من الاول المسألة الخامسة اذ اثبت
جريان الخصال الثلاث اعني العتق والصيام والاطعام في هذه الكفارة فهل هي على
الترتيب او على التحخير اختلفوا فيه فذهب مالك انها على التحخير ومذهب
الشافعي انها على الترتيب وهو مذهب بعض اصحاب مالك واستدل على الترتيب
في الوجوب بالترتيب في السؤال وقوله او اهل جدرقة تعني ما رتب
الصوم بعد العتق في الاطعام بعد الصوم وبارع القاضي عياض في ظهور دلالة
الترتيب في السؤال على ذلك وقال ان مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التحخير هذا
او معناه وجعله يدل على الاول مع التحخير المسألة السادسة قوله هل
يجدرقة يستدل من خير اعتاق الرقبة الكافرة لاجل الاطلاق ومن يشترط الايمان
بقيد الاطلاق ههنا بالتعبد في كفارة القتل وهو ينبغي على ان السبب اذ اختلف
ولقد الحكم هل يعيد المطلق ام لا واذا قيد فهل هو بالقياس ام لا والمسألة مشهورة
في اصول الفقه والاقرب انه ان قيد بالقياس والله اعلم المسألة السابعة
قوله فهل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا اشكال في هذه الرواية على
الانتقال عن الصوم الى الاطعام لان الاعراض في الاستطاعة وعند عدم الاستطاعة
ينتقل الى الصوم لكن في الروايات انه قال وهل اتيت لاس الصوم فاقضي ذلك
عدم استطاعته بسبب شدة الشق وعدم الصبر في الصوم عن الوقوع فثبت اصحاب
الشافعي نظروا في ان هذا يكون عذراً مخصصاً في الانتقال الى الاطعام في حق من هو كذلك
اعني شديد الشق وقال بذلك بعضهم المسألة الثامنة قوله فهل تجد اطعام سبتين
مشكناً يدل على وجوب اطعام هذا العدد ومن قال بان الواجب اطعام سبتين
مشكناً فهذا الحديث عليه من وجهين احدهما اننا ضاف الاطعام الذي هو
مصدراً اطعم الى سبتين ولا يكون ذلك بوجوده في حق من اطعم عشرين مشكناً لانه ايام
الاناء ان القول باجزاء ذلك عمل بعبارة مستندة تعود الى طاهر النص بالابطال
وقد عرف ما في ذلك في اصول الفقه المسألة التاسعة العرق ينسخ العين والراء

معاً المكتل من الخوص واحد عرقه وهي صغيرة تجمع الى غيرها فتكون مكلاً وقد
روي فيه عرقين باسكان الراء وقد قيل ان العرق يشع خمسة عشر صاعاً فليخدم ذلك
ان اطعام كل مسكين مد لان الصاع اربعة امداد وقد صرفت هذه الخمسة عشر صاعاً
الى سبتين وقسمت خمسة عشر على سبتين ربع فكل مسكين ربع صاع وهو مد المسألة
العاشره الالة الحرة والمدينة تكتنفها حرتان والحرة حجارة سود وقيل
في ضحك النبي صلى الله عليه وسلم انه تختم ان يكون لثان حال الاعراض اي حيث كان في
الابتداء محترقاً مثلهما حاكماً على نفسه بالهلال ثم انتقل الى طلت الطعام لنفسه
قيل وقد يكون من رحمة الله وتوسعته عليه واطعامه له هذا الطعام واحلاله
له بعد ان كلف اخراجه المسألة الحادية عشرة قوله عليه السلام اطعموا اهلك
تباينت المذاهب فيه فمن قائل يقول هو دليل على اسقاط الكفارة عنه لانه لا يمكن
ان تصرف كفارته الى اهله ونفسه واذا اعتذر ان يقع كفارة فلم يبين النبي صلى الله
عليه وسلم له استقرار الكفارة في دمه الى حين اليأس الزم من مجموع ذلك سقوط
الكفارة بالاعسار المقارن لسبب وجوبها ونفاق ذلك بالاستشهاد بصدقه
الفطر حيث سقط بالاعسار المقارن لاستهلال الهلال وهذا قول الشافعي
رضي الله عنه اعني سقوط هذه الكفارة بهذا الاعسار المقارن ومن قائل يقول
لا تسقط الكفارة بالاعسار المقارن وهو مذهب مالك وهو الصحيح من مذهب
الشافعي رحمه الله ايضا وبعد القول بهذا المذهب فيها هنا طريقان احدهما
منع ان لا يكون الكفارة اخرجت في هذه الواقعة واما الثاني قوله عليه السلام
اطعموا اهلك ففيه وجوه منها ادعي بعضهم انه خاص بهذا الرجل اي جرحه ان
ياكل من صدقة نفسه لفته فتوسعها له النبي صلى الله عليه وسلم ومنها ادعا انه
مفشوح وهذا ضعيفان اذ لا دليل على التخصيص ولا على النسخ ومنها ان يكون
صرفت الى اهله لانه فقير عاجز لا يحب عليه النفقة لعسره وهم فقراء ايضا
فجاء اعطاء الكفارة عن نفسه لهم وقد جوز بعض اصحاب الشافعي لمن لم يمت الكفارة
مع الفقراء يضر فيها الى اهله وولاده وهذا لا يثبت على رواية من روى كسره
واطعمه اهلك ما حكاه القاضي انه قيل لما ملك اياه النبي صلى الله عليه

وسلم وهو محتاج جازله اكلها واطعامها اهله المحتاجه وهذا ليس فيه تلميح
لانه ان جعل غامضا فليس للحكم عليه وان جعل خافضا فهو القول المحكي اولاً
والطريق الثاني وهو الاقرب ان يجعل اعطاه اياها لا عن خصه الكفارة ويكون
الكفارة مبرئة في الذمة لما ثبت وجوبها في قول الحديث والسكوت لتقدم العلم
بالوجوب فاما ان يجعل ذلك مع استقرار ما ثبت في الذمة يتاخر لا اعتبار
ولا يسقط للتاعة الكلية والنظائر او يوجب الاستقرار من دليل يدل عليه
اقوي من السكوت المسئلة الثانية عشرة جمهور الامه على وجوب القضا
على مفتر الصوم بالجماع وذهب بعضهم الى عدم وجوبه لسكوتهم عليه السلم
عن ذكره وبعضهم الى انه كفر بالصيام اجزاء الشهر ان كان كفر بغيره قضى بوجوبها
والصحيح وجوب القضا والسكوت عنه لقهره وظهوره وقدره انه ذكر
في حديث عمرو بن شعيب وفي حديث سفيان بن عيينه عن النبي صلى الله عليه وسلم
في وجوب القضا موجود في مذهب الشافعي رحمه الله ولا صحابه ثالثة اوجه
وميل المذهب التي حكناها وهذا الخلاف في الرجل فاما المرأة فيجب عليها
القضا من غير خلاف المسئلة الثالثة عشرة اختلفوا في وجوب الكفارة
على المرأة اذا مكنت طابعة فوطئها الزوج هل تجب عليها الكفارة ام لا والشافعي
قوله ان احدهما الوجوب وهو مذهب مالك وراي حنيفة واصح الروايتين
عن احمد الثاني عدم الوجوب واحتصاص الزوج بلزوم الكفارة وهو المنصوص
عند اصحاب الشافعي من قوله ثم اختلفوا هل هي واجبة على الزوج لا المرأة وهي
كفارة واحدة تقع عنها جميعا وفيه قولان يخرجان من كلام الشافعي رحمه الله
واحد الدين لم يوجبوا عليها الكفارة بامور مسماها لا يتعلق بالحديث فلا
حاجة الى ذكره والذي يتعلق بالحديث من استدلالهم ان النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم لم يعلم المرأة بوجوب الكفارة عليها مع الحاجة الى الاعلام ولا يجوز تأخير
البيان عن وقت الحاجة وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم ان يغدو على امرأة
صاحب العتيف فان اعترفت رخصا فلو وجبت الكفارة على المرأة لاعلمها
النبي صلى الله عليه وسلم بذلك كما في حديث ابنس والذين اوجبوا عليها الكفارة

اجابوا بوجوه اهدر منها ان لا نسلم الحاجة الى اعلامها فانها لم تعترف بسبب
الكفارة واقرار الرجل عليها لا يوجب عليها حكما فانما عسى الحاجة الى اعلامها
اذ اثبت الوجوب في حقها ولم يثبت على ما بيناه وثانها انها قضيت حال تنطق
اليها الاحتمال ولا غموم لها وهذه المرأة يجوز ان لا يكون ممن تجب عليها الكفارة
بهذا الوطى اما الصغرى او جنونها او كفرها او حيضها او طهرها فانها من الحيض
في هذا اليوم واعترض على هذا بان علم النبي صلى الله عليه وسلم ان الحيض امر ابي
لم يعلم عشرة حتى اخبرته مشجلا واما العذراء الصغرى والجنون والكفر والطهارة
من الحيض فكلها اعدا رتبنا في التحريم على المرأة وبنائها فصوله فيما روي هلك
واهلكت وجوبه هذا الاعتراض موقوف على صحة الرواية وثالثها
ان لا نسلم عدم بيان الحكم فان بيانه في حق الرجل بيان له في حق المرأة لاستوائهما
في تحريم الفطر وانها كحرمه الصوم مع العلم بان سبب لحاب الكفارة هو
ذلك التخصيص على الحكم في حق بعض المكلفين كاف عن ذكره في حق الباقي وهذا
كما انه عليه السلام لم يذكر اجابات الكفارة على سائر الناس غير الاعرابي لعلمهم
بالاستواء في هذا الحكم وهذا وجه قوي وانما حاولوا التعلل عليه بان ينوا في
المرأة معني يمكن ان يظن به اختلاف حكمها مع حكم الرجل بخلاف غير الاعرابي
من الناس فانه لا معني بوجوب اختلاف حكمهم مع حكمه وذلك المعني الذي اردوه في
حق المرأة هو ان موطن النكاح لازمه للزوج كالمهر ومثل ماء الغسل عن جماعه فيمكن
ان يكون هذا منه وايضا جعلوا الزوج في باب الوطى هو الفاعل المنشوب اليه
الفعل والمرأة محل فممكن ان يقال الحكم مضاف الى من ينسب اليه الفعل فيقال واطى
ومواقع ولا يقال للمرأة ذلك وليس هذا ان يقولين فان المرأة تحرم عليها التمكن وثالثها
به اثم من نكث الكاين كما في الرجل وقد اضيف اسم الزنا اليها في كتاب الله تعالى
ومدار احباب الكفارة على هذا المعني المسئلة الرابعة عشرة دل الحديث
بنصه على احباب التتابع في صيام الشهرين وعن بعض المتقدمين انه خالف فيه
دليل الحديث على انه لا يدخل لغيره هذا المصالح
في الكفارة وعن بعض المتقدمين انه ادخل البدن فيها عند تعدد الرقبة وورد

ذلك في رواية عطاء عن سعيد وقيل ان سعيد انكر روايته عنه
باب الصوم في السفر وغيره عن عائشة رضي الله
 عنها ان حمزة بن عمرو الاسلمي قال للنبي صلى الله عليه وسلم اصوم في السفر وكان كثير
 الصيام قال ان شئت فصم وان شئت فافطرن في الحديث دليل على التحيز بين
 الصوم والافطر في السفر وليس فيه تصريح بأنه صوم رمضان وإنما استدلل
 به من يحيز صوم رمضان في السفر فمنعوا الدلالة من حيث ما ذكرناه من عدم الدلالة
 على كونه صوم رمضان **الحديث الثاني** وعن انس بن مالك رضي الله عنه
 قال كنا سافرا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يفت الصائم على المفطر ولا المفطر
 على الصائم وهذا أقرب في الدلالة على جواز صوم رمضان في السفر من حيث أنه
 جعل الصوم في السفر معرضا عنه يغاير على ذلك بقوله فلم يجب الصائم على
 المفطر ولا المفطر على الصائم ولما الصوم المثل فلا يحتاج ان يغاير ولا يحتاج الى
 رفع هذا الوهم **الحديث الثالث** عن ابي الدرداء رضي الله عنه قال
 خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان في حرس شديد حتى ان كان
 احدا يصعب يده على راسه من شدة الحر وما فينا صائم الا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وعبد الله بن رواحة ن وهذا تصريح بان هذا الصوم وقع في رمضان ومذهب
 جمهور الفقهاء صحة صوم المسافر والظاهرية خالفت فيه وبعضهم بناء على ظاهر
 لفظ القرآن من غير اعتبارهم للاضمار وهذا الحديث يرد عليهم **الحديث الرابع**
 عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فرائى
 رجلا قد ظلل عليه فقال ما هذا قالوا صائم قال ليس من البر الصوم في السفر
 وفي الحديث لمسلم عليكم برخصة الله التي رخص لكم احد من هذا ان كراهة الصوم
 في السفر لمن هو في مثل هذه الحال من تحمض الصوم ويشق عليه ان يودي به الى ترك
 ما هو اولي من الثبات ويكون قوله ليس من البر الصوم في السفر ينزل على هذه الحال
 والظاهرية المانعون من الصوم في السفر يقولون ان اللفظ عام والعبارة بعموم
 اللفظ لا تخص السبب **الحديث الخامس** ان يثبت الفرق بين دلالة الشياق والقرآن
 على تخصيص العام وعلى مراد المتكلم وبين مجرد ورود العام على سبب ولا يخفى

مجري واحد فان مجرد ورود العام على السبب لا يقتضي التخصيص كقول
 قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايدهما بشبب سرقته ردا صفوان
 فانه لا يقتضي التخصيص بالضرورة والاشباع اما الشياق والقرآن فانهما الدالة على
 مراد المتكلم من كلامه وهي المرشدة الى بيان المحلات وتعيين المحتملات فاضبط
 هذه القاعدة فانها مفيدة في مواضع لا تحصى وانظر في قوله عليه السلام ليس من
 البر الصيام في السفر مع حكاية هذه الحال من اي القبيلين هو فتره عليه
 وقوله عليكم برخصة الله التي رخص لكم دليل على انه يستحب التمسك
 بالرخصة اذا دعت الحاجة اليها ولا يترك على وجه التشديد على النفس والقطع
 والتعق **الحديث السادس** عن انس بن مالك رضي الله عنه قال كما مع النبي
 صلى الله عليه وسلم في السفر فمنا الصائم ومنا المفطر قال فنزلنا منزلا في يوم خار
 واكثرنا طلالا صاحب الكساء فمنا من بقي الشمس بيده قال فسقط الصوم وقام
 المفطرون فضربوا الابنية وسقوا الركاب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ذهب المفطرون اليوم بالاجرة اما قواصة فمنا الصائمون ومنا المفطرون فلكل
 على جواز الصوم في السفر ووجه الدلالة بقرير النبي صلى الله عليه وسلم
 للصائم على صومهم واما قواصة صلى الله عليه وسلم ذهب المفطرون اليوم بالاجر
 ففيه امران احدهما انه اذا تعارضت المصالح قدم اولها وقواها الثاني
 ان قوله عليه السلام ذهب المفطرون اليوم بالاجر فيه وجهان احدهما ان يراد
 بالاجر اجر تلك الافعال التي فعلوها والمصالح التي جرت على ايديهم ولا يراد مطلق
 الاجر على سبيل العموم الثاني ان يكون اجرهم قد بلغ في الكثرة بالنسبة
 الى اجر الصوم مبلغا يغير فيه اجر الصوم فيحصل المبالغة بسبب ذلك ويجعل
 كان الاجر كله للمفطر وهذا قريب مما يقوله بعض الناس في اجباط الاعمال
 الصالحة ببعض الكبار وان ثواب ذلك العمل يكون معمورا جدا بالنسبة الى
 ما يحصل من عقاب الكبيرة فكانه كالمعدوم المحبط وان كان الصوم مهنيا
 ليس من المحبطات ولكن المقصود الشبيه في ان ما قل جدا قد يجعل كالمعدوم
 مبالغة وهذا قد يوجد مثله في التصرفات الوجودية واعمال الناس ومقابلتهم

حسناً من يفعل معهم منها شيئاً بشيائه وتجعل الشبر جذاً كالمعدوم بالنسبة
إلى الاحسان والاشارة كحجامة الابن لولده في دفع المرض الاعظم عنه فانه بعد
مختصاً مطلقاً ولا يعد شيئاً بالنسبة الى الامه بالحجامة لبيارة ذلك الالم بالنسبة
الى دفع المرض الشديد الحديث الشارح عن عائشة رضي الله عنها قالت
كان يكول على الصوم في رمضان فما استطاع اقضى الا في شعبان فيه دليل على
جواز تاخير قضا رمضان في الجملة وانه موسع الوقت وقد بوخذه انه لا يجوز
عن شعبان حتى يدخل رمضان وانما احتج بها في وجوب الاطعام على
من اخر قضا رمضان حتى دخل رمضان ثانياً فيما لا يتعلق بهذا الحديث وقد بين
في رواية اخرى ان هذا التأخير كان للشغل برسول الله صلى الله عليه وسلم
الحديث السابع عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه اخبره ابو داود وقال هذا في النذر
وهو قول احمد بن حنبل ليس هذا الحديث مما اتفق الشيوخ على اخراجه وهو دليل
بعمومه على ان الولي يصوم عن الميت وان النيابة تدخل في الصوم وذهب اليه
قوم وهو قول قديم للشافعي والحديث الذي عليه الاكثر من عدم دخول النيابة
لانها عبادة بدنية والحديث لا يقتضي التخصيص بالنذر كما ذكر ابو داود عن احمد
ابن حنبل نعم قد ورد في بعض الاحاديث ما يقتضي الاذن في الصوم عن ميت وعليه
نذر الصوم وليس ذلك مقتضى التخصيص بصورة النذر وقد تكلم الفقهاء في الغيبة
الولاية على ما ورد في لفظ الخبر اهو مطلق القرابة او بشرط العضوية او الارث
وتوقف في ذلك امام الحرمين وقال لا نقل عندي في ذلك وقال غيره من فضلاء
المتأخرين وانت اذ اخصت عن نظائره وجدت الاشبه اعتبار الارث
صام عنه وليه قيل ليس المراد منه انه يلزمه ذلك وانما يجوز ذلك لانه ان اراد هكذا
ذكر صاحب التهذيب من مصنف الشافعية وحكاية امام الحرمين عن الشيخ ابي
محمد في هذا الخبر وهو ان الصبيغ صبيغ خبير اعني صام ويمتنع الحمل على طاهره
فيصرف الى الامن ويقتضي النظر في ان الوجوب متوقف على صبيغه الامر المعينه وهي
افعل مثلاً او يعجزها مع ما يقوم مقامها وقد بوخذه من الحديث انه لا يصوم عنه

الا حثي اما لاجل التخصيص مع من يشبهه الولية لذلك وانما لان الاصل عدم جواز
النيابة في الصوم لانها عبادة لا تدخلها النيابة في الجاه فادخلها بعد الموت كالصلوة
واذا كان الاصل عدم جواز النيابة وجب ان يقتصر فيها على ما ورد في الحديث وتخري
في الباقي على القياس وقد قال اصحاب الشافعي لو امر الولي احثياً بان يصوم عنه
بمجره او بغير مجره جاز كتمان في الحج فلو استعمله الاجني في اخراجه وجهان
اظهرهما المنع وانما الحاق غير الصوم بالصوم فانما يكون بالقياس وليس اخذ
الحكم منه من نص الحديث الحديث الثامن عن عبد الله بن عباس
قال جاز لي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال برسول الله ان امي ماتت وعليها صوم
شهر افا قضيه عنها فقال لو كان علي امك دين اكنتم قاضيه قال نعم قال فدين الله
احق ان يقضى وفي رواية حات امرة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فان برسول الله ان امي ماتت وعليها صوم نذر افا صوم عنها فقال ارايت لو كان
علي امك دين فقضيت اكان تؤدي ذلك عنها قالت نعم قال فصومي عن امك
انما حدث ابن عباس فقد اطلق فيه بان ام الرجل ماتت وعليها صوم شهر ولم
يقضه بالنذر وهو يقتضي ان لا يخص جواز النيابة بصوم النذر وهو مخصوص
الشافعية فتربعا على القول القديم خلافا لما قاله احمد ووجه الدلالة
من الحديث من وجهين احدهما ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر هذا الحكم
غير مقيد بعد سوال السائل مطلقاً عن واقعه فحتم ان يكون وجوب الصوم فيها
عن نذر ومحتمل ان يكون عن غيره فخرج ذلك على القاعدة المعروفة في اصول الفقه
وهو ان الرسول عليه السلام اذا احبب بلفظ غير مقيد عن سوال وقع عن صورته
محتمل ان يكون الحكم فيها مختلفاً انه يكون الحكم شاملاً للصورة كلها وهو الذي
يقال فيه ترك الاستعمال عن قضاها الاحوال مع قيام الاحتمال بمنزلة منزلة
العموم في المقال وقد استدلل الشافعي على هذا وجعله كالمعوم انما
الشافعي ان النبي صلى الله عليه وسلم علم قضا الصوم بعلة عامته بالنذر وغيره
وهو كونه عليها وقاسه على الدين وهذه العلة لا تخص بالنذر اعني كونه حثياً
واجباً والحكم بعموم غلظه وقد استدلل القائلون بالقياس في الشريعة

بهذا الحديث من حيث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال وجوب اداء حق الله تعالى
على وجوب اداء حق العباد وجعله من طريق الاحق بخير القياس لقوله تعالى
فاتبوه لاسيما وقوله عليه السلام اريت ارشاد وتنبية على العلة التي هي كشي
مستقر في نفس مخاطب في قوله عليه السلام قد نزل الله احق بالقضاء دلاله على المسائل
التي اختلفت فيها عند تراحم حق الله تعالى وحق العباد كما اذا امانت وعليه
دين ادني ودين الزكاة وضائق التركة عن الوفا بكل واحد منهما فقد يستدل
من يقول بتقدم الزكاة بقوله عليه السلام قد نزل الله احق بالقضاء وانما الرواية
الثانية فيها ما في الاول من دخول النيابة في الصوم والقياس على حقوق الامتين
الا انه وزد التخصيص فيها بالنذر فقد تمسك به من يري التخصيص بصوم النذر
ولما بان بطلان دليل على ان الحديث واحد مستثنى من بعض الروايات ان الواقعة
المسئول عنها واقعة نذر فيسقط الوجه الاول وهو الاستدلال بعدم الاستئصال
اذ اتيين عين الواقعة الا انه بعد هذا التباين بين الروايتين فان في احدهما ان
السائل رجل وفي الثانية انه امرأة وقد في رواية علم الحديث انه يعرف
كذلك الحديث واحدا بالحداد سنده ومخرجه وتقاربا لفاظة وعلى كل حال فيسقط
الوجه الثاني وهو الاستدلال بعموم العلة على عموم الحكم وايضا فان معانوما
وهو قوله عليه السلام من مات وعليه صيام صام عنه وليه فيكون التخصيص على
مسئلة صوم النذر مع ذلك العموم راجعا الى مسئلة اصولية وهو ان التخصيص
على بعض صور العام لا يقتضي التخصيص وهو المختار في علم الاصول وقد ثبت
بعض الشافعية بان يقيس الاعتكاف والصلاة على الصوم في النيابة وما حكاها
بعضهم وجهها في الصلاة فان صح ذلك فقد يستدل بعموم هذا التعليل الحديث
التاسع عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر وتعمل الفطر بعد تغيب الغروب مستحب
باتقان ودلالة هذا الحديث وفيه دليل على الرد على المشيخة الذين يوردون
الى ظهور النجس ولعل هذا هو السبب في كون الناس لا يزالون بخير ما عجلوا الفطر
لانهم اذا اخروه كانوا داحلين في فعل خلاف السنة ولا يزالون بخير ما فعلوا السنة

الحديث العاشر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا قبل الليل من ههنا وادبر النهار من ههنا ففطر الصائم
الاقبال والادبار متساويان اعني قبل الليل وادبار النهار وقد يكون احدهما اظهر
للعين في بعض المواضع يستدل بالظاهر على الحائي كما لو كان في جهة المغرب ما يشتر
البصر عن ادراك الغروب وكان المشرق ازا ظاهرا فيستدل بطلوع الليل على غروب
الشمس وقوله عليه السلام ففطر الصائم بخور ان يكون المراد به فقد حل له
الفطر ويحوز ان يكون المراد به فقد دخل في الفطر ويكون الفايضة فيه ان الدليل غير
قابل للصوم وانتهى بنفس دخوله خرج الصائم من الصوم وتكون الفايضة على الوجه
الاول ذكر العلامة التي بها يحصل جواز الافطار وعلى الوجه الثاني بيان امتناع
الوفال بمعنى الصوم الشرعي لا بمعنى الامساك للحشي وان من امسك حشا فهو مفطر
شرعا وفي ضمن ذلك ابطال باينة الوصال شرعا اذ لا يحصل به ثواب الصوم
الحديث الحادي عشر عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال لو انك تروا اصل قال اي لست كهيبتكم اي اطعم
واسقي رواه ابو هريرة وعائشة واسم مالك وسما عن اي سعيد الخدري فايحكم
اراد ان يواصل فيلواصل الى السحر في الحديث دليل على كراهة الوصال واختلف
الناس فيه ونقل عن بعض المتقدمين فعله ومن الناس من اجازته الى السحر على حديث اي
سعيد الخدري وفي حديث اي سعيد الخدري دليل على ان النهي عنه كراهة
لا نهى تحريم وقد يقال ان الوصال المنهي عنه ما اتصل اليوم الثاني فاما اول الوصال
الى السحر لان قوله عليه السلام فايحكم اراد ان يواصل فيلواصل الى السحر يقتضي سميته
وصالا ونهيا عن الوصال يمكن تعليله بالتفريق بصوم اليوم الثاني فان كان واجبا كان
بمثابة الحامية والنصد وسائر ما يتعرض به الصوم للبطالان وتكون الكراهة ن
شديدة وان كان صوم نفل فينبغي التعرض لابطال ما شرع فيه من العبادة وابطالها
اما ممنوع على مذهب بعض الفقهاء واما مكروه وكيف ما كان فعلة الكراهة موجودة
الا انه تختلف رتبها فان اجزنا الافطار كان رتبة هذه الكراهة اخف من رتبة الكراهة
في الواجب قطعاً وان منعاه فهل يكون كالكراهة في بعض الصوم المفروض باصل

الشرع وفيه نظر فمحتمل ان يقال يستويان لاستواءهما في الوجوب وتحتمل ان يقال
لا يستويان لان ما ثبت باصل الشرع والمصالح المتعلقة به اقوي وارح لانها انتهت
نسبها للوجوب واما ما ثبت وجوبه بالنذر وان كان مستويا للوجوب باصل الشرع
في اصل الوجوب فلا يشاؤه في مقدار المضلة فان الوجوب ههنا انما هو التوفيق
التزمه العبد لله تعالى وان لا يدخل فيه من يقول بالابتعاد وهذا مفرده لا سفي الاستوا
في المصالح وما يؤيد هذا النظر الثاني ما ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم
نهي عن النذر مع وجوب الوفا بالنذر ولو كان مطلق الوجوب ما يقتضي مساواة
المتنذر بغيره من الواجبات لكان فعل الطاعة بعد النذر افضل من فعلها قبل النذر
لانه حينئذ يدخل تحت قوله تعالى فيما روي عنه النبي صلى الله عليه وسلم ما معناه انه
ما تقرب المريدون الي مماثل اذا ما افترضت عليهم وعمل على ما تقدم من البحث على اداء ما
افترض باصل الشرع لانه لو حمل على العموم لكان النذر وسيله الى الخصيل الا فضل
فكان يجب ان يكون مستحبا **باب افضل الصيام وغيره**
الحديث الاول عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال اخبر رسول الله
صلى الله عليه وسلم اني اقول والله لا صوم النهار ولا قومن الليل ما عشت فقلت
له قد قلته يا ايها النبي فقال فانك لا تستطيع ذلك فصم وافطر وقم ونم وصم من الشهر
ثلاثة ايام فان الحسنه بعشر امثالها وذلك مثل صيام الدهر قلت فاي اطيع افضل
من ذلك قال فصم يوما وافطر يومين قلت اطيع افضل من ذلك قال فصم يوما وافطر
يوما فذلك مثل صيام داود وهو افضل الصيام قلت فاي اطيع افضل من ذلك
قلت لا صوم فوق صوم داود شطرا الدهر صوم يوما وافطر يوما فيه
مسائل **الاول** صوم الدهر وذهب جماعة الى جواز منهم مالك والشافعي
رحمهما الله ومنعه الظاهرية لاحاديث وردت فيه كقوله عليه السلام لا صام
من صام الا بد وغير ذلك وتأول مخالفوهم هذا على من صام الدهر وادخل
فيه الايام المنهي عن صومها كيومي العيدين وايام التشريق وكان هذا حافظه
على حقيقه صوم الا بد فان من صام هذه الايام مع غيرها هو الصائم لا بد من
افطر فيها لم يضم الا بد الا ان في هذا خروجا عن الحقيقه الشرعيه في مدلول لفظة

١٥٧
صام قال هذه الايام غير قابله للصوم شرعا ولا يصور فيها حقيقه الصوم والخصل
حقيقه صيام شرعا لمن امسك في هذه الايام فان وقت الحافطه على حقيقه لفظ
الا بد فقد وقع الاجتال لحقيقه لفظ صام شرعا فوجب ان يحمل ذلك على الصوم
اللغوي اذا تعارض مدلول اللغة ومدلول الشرع في الفاظ صاحب الشرع حمل
على الحقيقه الشرعيه ووجه اخر وهو ان تعليق الحكم بصوم الا بد
يقتضي طاهر ان الا بد يتعلق بالحكم من حيث هو ابد واذا وقع الصوم في هذه
الايام فعلة الحكم وقوع الصوم في الوقت المنهي عنه وعليه ترتب الحكم
وسبق ترتيبه على سمي الا بد غير واقع فانه اذا صام هذه الايام تعلق به الدم سواء
صام غيرها او اقطر ولا سمي متعلق بالدم وعلمه صوم الا بد بل هو صوم هذه
الايام الا انه لما كان صوم الا بد يلزم منه صوم هذه الايام تعلق به النهي لتعلقه
بلازمه الذي لا ينك عنه فمن ههنا نظر الما ولون هذا التأويل وتركوا التعليل
لخصوص صوم الا بد **المسئله السابعة** كره جماعة قيام كل الليل لورد النبي
صلى الله عليه وسلم ذلك على من اراده ولما يتعلق به من الاحجاف بوظائف عديده
وفعل جماعة من المتعدين من السلف وغيرهم ولعلمهم حملوا الرد على طلب الرفق
بالمكلف لا غير وهذا الاستدلال على الكراهه بالرد المذكور عليه سؤال
وهو ان يقال ان الرد لمجموع الامرين وهو صيام النهار وقيام الليل فلا يلزم ترتيبه
على احدهما **المسئله الثامنة** قوله عليه السلام انك لا تستطيع ذلك يطلق
عدم الاستطاعه بالنسبة الى المتعذر مطلقا وبالنسبة الى الشاق على الفاعل وعليها
ذكر الاحتمال في قوله تعالى لا تحملنا ما لا طاقة لنا به فحمله بعضهم على المسح
حتى اخذ منه جواز تكليف المحال وحمله بعضهم على ما يشق وهو الاقرب
فمنه **الب** عليه السلام لا يستطيع ذلك محمول على انه يشق ذلك عليك على الاقرب
ويمكن ان يحمل على المستعصا على تقدير ان يبلغ من العجز ما يتعذر معه ذلك
وعلمه النبي صلى الله عليه وسلم بطريق او في ذلك التزام الاوقات تقتضي العاده
انه لا بد من وقوعها مع تعدد ذلك فيها وتحتمل ان يكون قوله لا يستطيع ذلك مع
القيام بقيه المصالح المعيه شرعا **المسئله العاشره** فيه دليل على استحباب

ثلاثة ايام من كل شهر وعلته مذكورة في الحديث واختلف الناس في تعيينها من
الشهر اختلفا في تعيين الاجب والافضل لا غير وليس في الحديث ما يدل على
من ذلك فاخترنا من ذكره المشابه للحاشية عليه السلام وذلك مثل
صيام الدهر ما اوله عندهم على انه مثل اصل صيام الدهر من غير تضعيف الحيات
قال ذلك التضمين مرتين على الفعل الحسن الواقع في الخارج والحاصل على هذا
النا وتل ان التواضع يقتضي ان المقدور لا يكون كالحق فان الاجور يتناون في مشي
تفاوت المصالح او المشقة في الفعل فكيف يقتوى من فعل الشئ من قدر فعله فلا جعل
ذلك قبل ان المراد اصل الفعل في التدبير لا الفعل المرتب عليه التضعيف في التحقيق
وهذا البحث ياتي في مواضع ولا يختص بهذا الفعل ومن ههنا يمكن ان يجاب
عن الاستدلال بهذا اللفظ وشبهه على جواز صوم الدهر من حيث انه ذكر الترتيب
في فعل هذا الصوم ووجه الترتيب انه مثل صوم الدهر ولا يجوز ان يكون جهة
الترتيب هي جهة الهم وسبيل الجواب في ان الهم عند من قال به يتعلق بالفعل
الحسن وجهه ههنا حصول الثواب على وجه التدبير فاختلفت جهة الترتيب
وجهه الهم وان كان هذا الاستنباط الذي ذكره باسنة ولكن الدلائل الدالة
على كراهة صوم الدهر اقوى منه دلاله والعمل باقوى الدليلين واجب والذين
اجازوا صوم الدهر حملوا النهي على ذي عجز وشبهة او ما يقرب من ذلك من لزوم
تعطيل مصالح راحة على الصوم او متعلقه نحو الغيرة كالزوجة مثلا للمشقة
السادسة قوله عليه السلام في صوم داود هو افضل الصيام او احب الصيام
ظاهر قوي في تفضيل هذا الصوم على صوم الابد والدين قالوا لخلق ذلك نظروا
الى ان العمل كلما كان اكثر كان الاجر وقره هذا هو الاصل فاجابوا الى ما قيل
هذا وقيل فيه انه افضل الصيام بالنسبة الى من حاله مثل حاله من تعبد عليه
الجمع بين الصوم الاكثر وبين القيام بالحقوق والاقر عندى ان يجري على ظاهر
الحديث في تفضيل صيام داود عليه السلام والسبب فيه ان الافعال متعارضة
المصالح والمفاسد وليس كل ذلك معلوما لنا ولا مستحضرا واذ تعارضت المصالح
والمفاسد فقد اربا في كل واحدة منها في الحث او المنع غير محقق لنا فالطريق جيد

ان نقول الى صاحب الشرع ويجري على ما دل عليه ظاهر اللفظ مع قوة الظاهر
معتبرا واما زيادة العمل فافضل القاعده لزيادة الاجر بسببه فيعارضه اقتضا
العادة والحيلة للتعصير في حقوق يعارضها الصوم الدائم ومما يرد ذلك الغاية مع
مناذير الحاصل من الصوم غير معلوم لنا وقوله عليه السلام لا صوم فوق صوم داود
يحتل على انه لا فوقه في الفضيلة المسوول عنها الحديث الثاني عن عبد الله
ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احب الصيام
الى الله صيام داود واهب الصلاة الى الله صلاة داود وكان قيام نصف الليل ويقوم
ثلثه وقيام سبسته وكان يصوم يوما ويفطر يوما وفي هذه الرواية زيادة
قيام الليل وقدره بما ذكره يوم سبسته الاخير فيه مصلحة الاتقاء على النفس
واستيقاظ صلاة الصبح واذ كان اول النهار بالنشاط والذي تقدم في الصوم من المعارض
وارد ههنا وهو ان زيادة العمل تقتضي زيادة الفضيلة والكلام فيه كالكلام
في الصوم من تفويض مقابلة المصالح والمفاسد الى صاحب الشرع ومن مضاعف هذا
النوع من القيام ايضا انه اقرب الى عدم الرياء في الاعمال فان نام السدس الاخير
اصبح جامعا غير منهول القوي فهو اقرب الى ان يخفى اثر عمله على من يراه ومن يخالف
هذا جعل قوله عليه السلام احب الصيام خصوصا حاله او بفعله وعدم النظر
الى ما ذكرناه الحديث الثالث عن اي هريره رضي الله عنه قال اوصاني
خليل صلى الله عليه وسلم بثلاث صيام ثلثة ايام من كل شهر وركعتي الضحى وان وتر
قبل ان نام ثلثة دلائل على تاكده الامور بالقصد الى الوضوء بها وصيام
ثلثة ايام قد وردت علته في الحديث وهو تفضيل اجر الشهر باعتبار ان الحسنه
بعشر امثالها وقد ذكرنا ما فيه وراى من يرى ان ذلك اجر بلا تضعيف لتفصيل الفرق
بين صوم الشهر تقدير او بين صومه خفيفا وفي الحديث دلالة على استحباب
صلاة الضحى وانهما ركعتان ولعله ذكر الاقل الذي توجه لنا كدفعه وعدم موافقة
النبي صلى الله عليه وسلم لاينا في استحبابها لان الاستحباب يقوم بدلالة القول وليس
من شرط الحكم ان تتطابق عليه الدلائل نعم ما اظن عليه الرسول صلى الله عليه
وسلم يترجح مرتبه على هذا ظاهرا واما النوم على الوتر فقد تقدم في هذا الكلام

في تأخير الوتر وتقديمه وورد فيه حديث يقتضي الفرق بين من وثق من نفسه بالقيام
آخر الليل وبين من لم يثق بفعل هذا التكول هذه الوصية مخصوصة بحال أي هيرير
ومن وافقه في حاله الحديث الرابع عن محمد بن عباد بن جعفر قال سألت
جابر بن عبد الله النخعي عن النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الجمعة قال نعم وزاد
مسلم ورتب الكعبة عن النبي عن الصوم يوم الجمعة محمول على صومه مفردا كما
تبين من موضع آخر ولعل سببه أن لا يخص يوم بعينه بعبادة معينة لما في تخصيص
من التشبه باليهود في تخصيص السبت بالجمعة من الأعمال الدينية إلا أن هذا
ضعيف لأن اليهود لا يخص يوم السبت بخصوص الصوم فلا يقوى التشبه بهم
بل ترك الأعمال الدينية أقرب إلى التشبه فلم يرد به النبي وإنما توخى كراهته من
قاعدة كراهته التشبه بالكفار ومن قال بأنه يكره تخصيص يوم بعينه بعبادة
لخصيص يوم الجمعة ولعله ينضم إلى ما ذكرنا من المعنى أن اليوم لما كان فضيلا جدا
على الأيام وهو يوم هذه الأمة كان الداعي إلى صومه قويا فنهى عنه لحماية أن يتابع الناس
بصومه فيحصل هذا التشبه أو محدودا لما في العوام إياه بالواجبات إذا ديم
وتتابع الناس على صومه فيلتحقون بالشرع ما ليس فيه وأجاز ما لا
مفرد أو قال بعضهم لم يبلغ الحديث أو لعله لم يبلغ الحديث الخامس
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يصوم أحدكم
يوم الجمعة إلا أن يصوم يوما قبله أو يوما بعده وحديث أبي هريرة يبين المطلق
في الرواية الأولى ويوضح أن المراد أفرادا بالصوم ويظهر منه أن العلة هي الأفراد
وسبق النظر في ذلك بخصوص هذا اليوم أو تعديده إلى قصد غيره بالتخصيص بالصوم
وقد استويا إلى الفرق بين تخصيصه وتخصيص غيره بالالداعي ههنا إلى تخصيصه
عام بالتشبه إلى كل الأمة فالداعي إلى حماية الذريعة فيه أقوى من غيره من هذا الوجه
يكون تخصيص النهي به ولو قدرنا أن العلة تقتضي عموم النهي عن تخصيص الصوم غيره
ووردت دلائل يقتضي تخصيص البعض باستحباب صومه بعينه لكانت مقدمة على
العموم المستنبط من عموم العلة قد اعتبر فيها وصف من أوصاف محل النهي والدليل
الدال على الاستحباب لا يتطرق إليه احتمال الدفع فلا يعارضه ما احتمل فيه التخصيص

بعض أوصاف المحل الحديث السادس عن أبي عبيدة مولى ابن أبي هريرة
واسمه سعد بن عبد الله قال شهدت العيد مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال هذا يومنا
نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامهما يوم فطركم من صيامكم والنوم
الآخر تاكلون فيه من نسلكم مدلوله المنع من صوم يومي العيد ويقتضي ذلك عدم
صحته صومهما بوجوه من الوجوه وعند الحنفية في الصحة مخالفة في بعض الوجوه
فقالوا إذا نذر صوم العيد وأيام التشريق صح نذره وخرج عن العدة بصوم
ذلك وطرفهم فيه أن الصوم له جهة عموم وجهه خصوص فهو من حيث أنه
صوم يقع الامتثال به وحيث أنه صوم عند يتعلق به النهي والخروج عن العدة
تخصيص الجهة الأولى أعني كونه صوما واختار عند غيرهم خلاف ذلك ويطأ
النذر وعدم صحته الصوم والذي يدعي من الجهتين بينهما تلامه ههنا ولا شك
فيتم كسب النهي من هذا الصوم فلا يصح أن يكون قربة فلا يصح نذره بآية أن النهي
ورد عن صوم يوم العيد والتأثر له مع ذلك نذره مما يتعلق به النهي وهذا خلاف
الصلاة في الدار المغصوبة عند من يقول بصحتها فإنه إن لم تحصل التلام بين جهة
العموم أعني كونها صلاة وبين جهة الخصوص أعني كونها خصوصيا في مكان مغصوب
وأعني بعدم التلام ههنا عدمه في الشرعية فالشرع حذرا الأمر إلى مطلق
الصلاة والنهي إلى مطلق الغصب وتلازمها واجتماعهما إنما هو في فعل المكلف
لا في الشرعية فلم يتعلق النهي شرعا بهذا الخصوص بخلاف صوم يوم العيد فإن
النهي ورد عن خصوصه فتلازمت جهة العموم وجهة الخصوص في الشرعية
وتعلق النهي بعين ما وقع في القدر فلا يكون قربة وتكلم أهل الأصول في
قاعدة يقتضي النظر في هذه المسألة وهو أن النهي عند الأكثر يدل على صحة
النهي عنه ونقلوا عن محمد بن الحسن رحمه الله أنه يدل على صحة النهي عنه لأن النهي
لا بد منه من إمكان النهي عنه إذ لا يقال لا تعمي لا تبصره ولا إنسان لا يظن نادرا
هذا المنهي عنه أعني صوم يوم العيد مكن نادرا مكن ثبت الصحة وهذا
ضعيف لأن الصحة إنما تعتمد النصور والإمكان العيني والعادي والنهي منع
النصور الشرعي فلا يتعارضان وكان محمد بن الحسن يصرف اللفظ في المنهي عنه

الى المعنى الفرعي في وفي الحديث ولا اله الا الله على ان الخطيب يستحب له ان يذكر خطبته
 وما يتعلق بوقت من الاحكام في ذكر النبي عن صوم يوم العيد في خطبة العيد قال
 الحاجب ثم الى مثل ذلك وفيه استعار وتلويح بان علة الافطار في يوم الاصحى
 الاكل من الشك وفيه دليل على جواز الاكل من الشك وقد في بعض الفقهاء بين
 الهدى والشك واجاز الاكل الا من ذنبه الاذي ونحوه الساكن وهدي الطوع
 اذا عطي قبل محله وجعل الهدى جزءا للصيد وما وجب لتقص في حق او غيره
 الحديث السابق عن اي سعيد الخدري قال نهى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن صوم يومين القطر والخروج عن الصلوات وان لحق الرجل في الثوب الواحد
 وعن الصلاة بعد الصبح والعصر واخرجه مسلم بتمامه واخرج البخاري
 الصوم فقط ان اما صوم يوم العيد فقد تقدم واما اشتغال الصلوات فقال الثوري
 في محله تفسير الفقهاء انه يشتمل ثوب ويرفعه من احد جانبيه فيضعه على
 منكبيه فاللهي عنه لانه يودي الى المكشوف وظهور العورة وهذا التفسير
 لا يشعربه لفظ الصلوات وقال الاصمعي هو ان يشتمل بالثوب يشتمل جميع
 جسده بحيث لا يترك فرجه يخرج منه اليد واللفظ مطابق لهذا واللهي عنه
 يحتمل وجهين احدهما انه يخاف منه ان يدفع الى حالة سادة لمستغسفة فبهلك
 عما حتمه اذا لم يكن فيه فرجه والاخر انه ادخله فلا يتمكن من الاختلاس
 والاحتمار ان اصابه شيء او يابسه مؤذ ولا يمكنه ان يقيه يديه لادخاله ايها
 تحت الثوب الذي اشتمله والله اعلم وقد مر الكلام في النهي عن الصلاة بعد
 الصبح وبعد العصر واما الاجتناب في الثوب الواحد فيحتمل منه تكشف العورة
 الحديث الثامن عن اي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من صام يوما في سبيل الله بعد الله وجهه عن النار سبعين
 خريفا مائة في سبيل الله العرف الاكثر فيه استعماله في الجهاد فاذا احل عليه
 كانت الفضيلة لاجتماع العبادتين اعني عبادة الصوم والجهاد وتحتمل ان يراد ان
 بسبيل الله طاعته كيف كانت ويعبر بذلك عن صحة الفصد والنية فيه والاول
 اقرب الى العرف وقد ورد في بعض الاحاديث جعل الحج او سفره في سبيل الله وهو

استعمال وضعي والخريف يعتبر به عن السنة فمعنى سبعين خريفا سبعون سنة
 واما اعتبار الخريف عن السنة من جهة ان السنة لا يكون فيها الا خريف واحد
 فاذا مضى الخريف فقد مضت السنة كلها وكذلك لو مضى سائر الفصول عن العام
 كان سابقا لهذا المعنى او ليس في السنة الا ربع واحد ونصف واحد قال
 بعضهم ولكن الخريف اول يدرك لانه الفصل الذي تحصل به نهاية ما بدأ في سائر
 الفصول لان الارهاق يتبدل في الربيع والثمار تشكل صورها في الصيف فيه يبدون
 نضجها ووقت الانتفاع بها اكمل واخصيلا وادخارا في الخريف وهو المصروف منها
 فكان فصل الخريف اول ان يعتبر به عن السنة من غيره فاق
 ليلة القدر الحديث الاول عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه ان رجلا من
 اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اراد ليلة القدر في المنام في السبع الاخر فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ارني رويكم فقد توأطت في السبع الاخر فمن
 كان يتحررها فليتحرها في السبع الاخر فيه دليل على عظم الروايات والاستناد
 اليها في الاستدلال على الامور الوجوبات وعلى ما لا يخالف القواعد الكلية من
 غيرها وقد تكلم الفقهاء فيما لو راي النبي صلى الله عليه وسلم في الرواية وامره بامر
 هل يلزم ذلك وقبل فيه ان ذلك انما ان يكون مخالفا لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من
 الاحكام في البيضة او لا فان كان مخالفا لما ثبت في البيضة وان قلنا بان من راي
 النبي صلى الله عليه وسلم على الوجه المنقول من صفته فرواها حق فهذا من قبل تعارض
 الدليلين والعمل بان حجهما وما ثبت ما في البيضة هو ارجح وان كان غير مخالف لما ثبت
 في البيضة فعنه خلاف والاستناد الى الروايات ههنا في امر ثبت استحبابه مطلقا
 وهو طلت ليلة القدر واما من رجع السبع الاخر بسبب المراسي الدالة على كونهما
 في السبع الاخر وهو استدلال على امر وجودي لزم استحباب شرعي مخصوص
 بالناكذ بالنسبة الى هذه الليالي مع كونه غير مناف للقاعدة الكلية الثابتة من
 استحباب طلب ليلة القدر وقد قالوا يستحب في جميع الشهور وفي الحديث دليل
 على ان ليلة القدر في شهر رمضان وهو مذهب الجمهور وقال بعض العلماء انها في
 جميع السنة وقالوا في رمضان لوجه انت طالق ليلة القدر لم تطلق حتى



يأتي عليها سنة لان كونها مخصوصة برمضان مطلق وصحة النكاح معلومة
 فلا يزال الامتناع حتى يقبل ثبوت ليلة القدر وفي هذا نظر لانه اذا دلت الاحاديث
 على اختصاصها بالعشر الاواخر كانت ازالة النكاح بناء على مستند شرعي وهو
 الاحاديث الدالة على ذلك والاحكام المقضية لوقوع الطلاق بخلاف ما سئل على
 اخبار الاحاد ويترفع بها النكاح ولا يشترط في رفع النكاح او احكامه ان يكون
 ذلك مستندا الى خبر متواتر او امر مقطوع به اتفاقا نعم يعني ان ينظر الى دلالة
 الفاظ الاحاديث الدالة على اختصاصها بالعشر الاواخر ومبرتها في الظهور
 والاحتمال فان ضعف دلائلها فلما قيل وجته وفي الحديث دليل لم يرد في ليلة
 القدر غير ليلة الحادي والعشرين والثالث والعشرين كالحديث الثاني
 عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نحو ليلة القدر في الوتر
 من عشر الاواخر وحديث عائشة يدل على ما دل عليه الحديث قبله مع الاختصاص
 بالتوتر من السبع الاواخر الحديث الثالث عن ابي سعيد الخدري رضي
 الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحكف في عشر الاوسط من رمضان
 فاعتكف عامما حتى اذا كانت ليلة الحادي وعشرين وهي الليلة التي خرج في ك
 صيحتها من اعتكافه قال من اعتكف في العشر الاواخر فقد رأت هذه الليلة
 ثم استبها فتدرايتني اسجد في ماء وطين من صيحتها فالتسوها في العشر الاواخر
 والتسوها في كل وتر فطرت السما لك الليلة وكان المسجد على عرش فوكت فابصرت
 عينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى جهته اثر الماء والطين من صبح الحادي
 وعشرين في الحديث دليل لمن رجع ليلة الحادي وعشرين في طلب ليلة القدر
 ومن ذهب الى ان ليلة القدر تنقل في الليالي فله ان يقول كانت في تلك السنة ليلة
 الحادي وعشرين ولا يلزم من ذلك ان يخرج هذه الليلة مطلقا والقول بنقلها
 حسن لان فيه جمعا بين الاحاديث وحشا على احياء جميع تلك الليالي
 يعتكف العشر الاوسط الاقوى فيه ان يقال الوسط او الوسط يضم السبع
 او فتحها واما الاوسط فكانه تسمية لمجموع تلك الليالي واما راجح الاول لان العشر
 اسم لليالي فيكون وضعها جمعا لا يقار بها وقد ورد في بعض الروايات ما يدل

على اعتكافه صلى الله عليه وسلم في ذلك العشر كان لطلب ليلة القدر قبل ان يعلم
 انها في العشر الاواخر وقوله فوكت المسجد اي قطر يقال وكفت البيت
 يكف وكفا وكوفا اذا قطع وكفت الدمع وكيفا وكفنا وكفنا
 بمعنى قطر وقد ياحد من الحديث بعض الناس ان مباشرة الجهة بالمصلي في
 السجود غير واجب وهو من يقول بانه لو سجد على كور العمامة كالطافه
 والطافين صح ووجه الاستدلال انه اذا سجد في الماء والطين ففي السجود
 الاول تعلق العين بالجهة فاذا سجد السجود الثاني كان العين على الجهة
 في السجود الاول حايلا في السجود الثاني عن مباشرة الجهة بالارض وفيه مع
 ذلك احتمال لان يكون مسح ما تعلق بالجهة او لا قبل السجود الثاني والذي جاز
 في الحديث من قوله وفي الليلة التي خرج من صيحتها من اعتكافه وقوله
 في آخر الحديث فوات اثر الماء والطين على جهته من صبح الحادي وعشرين
 يتعلق بمسكه تكلموا فيها وهو ان ليلة اليوم هل هي السابعة عليه كما هو في
 المشهور والايته بعده كما نقل عن بعض اهل الحديث الظاهرية ان
 باب الاعتكاف الحديث الاول عن عائشة رضي الله
 عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف في العشر الاواخر
 من رمضان حتى توفاه الله من وجعل ثم اعتكف ازواجه بعده وفي لفظ كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف في كل رمضان فاذا اقبل الغداة جامعا
 الذي اعتكف فيه الاعتكاف الاحتماس والذوق للشيء كيف كان وفي الشرع لزوم
 المسجد على وجه مخصوص والكلام فيه كالكلام في سائر الاسماء الشرعية
 وحديث عائشة فيه استحباب مطلق الاعتكاف واستحبابه في رمضان خصوصه
 وفي العشر الاواخر خصوصها وفيه تذكير هذا الاستحباب بما يشعر به اللفظ
 من مداومته وما صرح به في الرواية الاخرى من قولها في كل رمضان وما دل
 عليه من عمل ازواجه من بعده على استواء الرجل والمرأة في هذا
 الحكم فافاد اصل الغداة جامعا الذي اعتكف فيه الجمهور على انه
 اذا اراد اعتكاف العشر دخل معتكفه قبل غروب الشمس من اول ليلة منه وهذا

الحديث قد يقضي الدخول في اول النهار وغيره اقوي منه في هذه الدلالة ولكنه
اول على ان الاعتكاف كان موجودا وان دخوله في هذا الوقت لمعتكفه لانفراد
عن الناس بعد الاجتماع بهم في الصلاة لا انه كان ابتداء دخول المعتكف ويكون
المراد بالمعتكف ههنا الموضع الذي خصه بهذا واعده له كاجاء انه اعتكف
في فيه وكما جاء ان زواجه ضرر اخيه ويشعر بذلك ما في هذه الرواية
دخول مكانه الذي اعتكف فيه بلفظ الماضي وقد يستدل به الاحاديث على ان
المسجد شرط في الاعتكاف من حيث انه قصد لذلك فيه مخالفة العادة في الاختلاط
بالناس لاسيما النساء فلو جاز الاعتكاف في البيوت لما خولفت مقتضى لعدم الاختلاط
بالناس في المسجد وبطل المشقة في الخروج لعوارض الخلقة واجاز بعض الفقهاء
للزوجة ان يعتكف في مسجد بيتها وهو الموضع الذي اعدته للصلاة وهما به لذلك قيل
ان بعضهم الحق بها الرجل في ذلك **الحديث الثاني** عن عائشة رضي الله
عنها انها كانت ترجل النبي صلى الله عليه وسلم وهي حائض وهو معتكف في المسجد
وهي في حجرتها ولها راسه وفي رواية وكان لا يدخل البيت الحاجة
الانسان وفي رواية ان عائشة رضي الله عنها قالت ان كنت لا ادخل البيت
للحاجة والمريض فيه فاسئل عنه الا وانا مارة الرجل تسرح الشعر وفيه
دليل على طهاره بدن الحائض وفيه دليل على ان خروج راس المعتكف
من المسجد لا يبطل اعتكافه واخدمته بعض الفقهاء ان خروج بعض البدن من
المكان الذي حلف الانسان على ان لا يخرج منه لا يوجب حنثه وكذلك دخول
بعض بدنه اذا حلف ان لا يدخله من حيث ان امتناع الخروج من المسجد مواز له
تعلق الحنث بالخروج لان الحكم في كل واحد منهما يتعلق بعدم الخروج خروج
بعض البدن ان اقتضى مخالفة ما علق عليه الحكم في احد الموضعين اقتضى
مخالفة في الاخر وحيث لم يقتض في احدهما لم يقتض في الاخر اتحاد الماخذ
فيهما وكذلك تنقل هذه المادة في الدخول ايضا بان نقول لو كان دخول البعض
مقتضيا للحكم المعلق بدخول الكل لكان خروج البعض مقتضيا للحكم المعلق
خروج الجملة لكنه لا يقتضيه ثم فلا يقتضيه ههنا

ان الحكم في الموضعين مطلق الجملة فاما ان يكون البعض موجبا للتركيب للحكم على
الكل او لا الى اخره وقوله ما وكل لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان كناية عما
يقتضيه من الحديث ولا شك في ان الخروج له غير مبطل للاعتكاف لان الضرورة
داعية اليه والمسجد مانع منه في كل ما ذكره الفقهاء لا يخرج اليه ويأخلفوا
في جواز الخروج اليه وهذا الحديث يدل على عدم الخروج اليه بعمومه فاذا ضم
الى ذلك قرينه الحاجة الى الخروج لكثير منه او قيام الداعي الشرعي في بعضه
كعبادة المريض وصلاة الجنازة وشبهة قوت الدلالة على المنع وفي الرواية الاخرى
عن عائشة جواز عيادته المريض على وجه الضرورة من غير تعرج وفي غيرها اشعار
بعدم عيادته على غير هذا الوجه **الحديث الثالث** عن عثمان
الخطاب رضي الله عنه قال قلت لرسول الله اي كنت نذرت في الجاهلية ان اعتكف
ليلة وفي رواية يوما في المسجد الحرام قال فاف بندرك ولم يذكر بعض الرواة
يوما ولا ليلة في الحديث فوايد احداها لزوم النذر للتقريب وقد يستدل
بعمومه من يقول بلزوم الوفاء بكلمة نذرت ما يثبت به من يرى صحة
النذر من الكافر وهو قول الوجه في مذهب الشافعي والاشعرانية لا يضح لان
النذر قرينة والكافر ليس من اهل القرب ومن يقول بهذا احتج الى ان يقول
الحديث بان امر بان يعتكاف يوم شيئا مما نذر ليلا فخل بعبادة نوى فغابها
فاطلق عليه انه مندور لشبهه بالمندور وقيامه مقامه في فعل ما نواه من الطاعة
وعلى هذا ان يكون قوله اوف بندرك من مجاز الخذف او من مجاز التثنية وظاهر
الحديث خلافه فان دل دليل اقوي من هذا الظاهر على انه لا يصح التزام الكافر
الاعتكاف احيى الى هذا التأويل والافلا واسمها استدلاله على ان الصوم
ليس بشرط لان الليلة ليست حلا للصوم وقد امر بالوفاء بنذر الاعتكاف فيها وعدم
اشتراط الصوم هو مذهب الشافعي واشترطه مذهب مالك وابي حنيفة
رحمهم الله وقد اورد من اشتراط الصوم قوله يتوم فان الليلة تغلب في شأن العرب
على النوم حكى عنهم انهم قالوا صمنا خمسا والشمس منطلق على الليال فانه لو انطلق
على الايام لقبل خمسة فاطلقت الليالي واريدت الايام او يقال المراد ليلة يومها

في ذلك انه ورد في بعض الروايات بلفظ اليوم الحديث
عن صفية بنت حنيفة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم موقفا فابتنه
الزور ليلا فحدثته ثم قامت لا تغلب فقام معي ليقلبي وكان مسكها في دار اسامة بن
زيد فمر رجلان من الانصار فلما رايا رسول الله صلى الله عليه وسلم اسرعوا فقال
النبي صلى الله عليه وسلم علي وشركهما انها صفية بنت حنيفة فقلا لمكحان الله رسول
الله فقال ان الشيطان يجري من ابن ادم مجرى الدم واني خشيت ان يعترف في
قلوبكم شيئا او قال شيئا وروى ابوها انها جات تزوره في اعتكافه في المسجد
في العشر الاواخر من رمضان فتحدثت عنده ساعة ثم قامت تتقلب فقام النبي صلى
الله عليه وسلم معها بقلها حتى اذا بلغت باب المسجد عند باب ام سلمة ثم ذكر معها
صفية بنت حنيفة ابن اخطب بن شبيب من بني اسرائيل من سبط هرون عليه السلام
نصيرته كانت عند سنام تخفيف الامم ثم سلم ثم خلف عليها كما انه ابن ابي الحقيق
يقول يوم خيبر وتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم في سنة سبع من الهجرة وتوفيت
في ربيع في زمان مائة سنة خمسين من الهجرة والحديث يدل على زيارته المرأة
العتكف في حوز الحديث معه وفاء تافيش الزبير بالشئ معه لا سيما اذا
دعت للحلجة الى ذلك كالليل وقد بينت الرواية الثانية ان النبي صلى الله عليه
وسلم مشي معها الى باب المسجد فقط وفيه دليل على التحريم ما يقع في الوهم نسبة
الانسان اليه مما لا ينبغي وقد قال بعض العلماء انه لو وقع بينهما شئ كفر ولكن
النبي صلى الله عليه وسلم اراد تعليم امته وهذا ما ذكر في حق العلماء ومن نقدي ب
فلا يجوز لهم ان يفعلوا فعلا يوجب ظن السوء وان كان لهم فيه مخلص لان ذلك
تسبب الى ابطال الاشاع بعلمهم وقد قالوا انه ينبغي للحاكم ان يبين وجه الحكومة
للمحكوم عليه اذ احق عليه وهو من باب نفي التهمة بالنسبة الى الجور في الحكم وفي
الحديث دليل على هجوم خواطر الشيطان على النفس وما كان من ذلك غير متدور على
دفعه لا يواخذ به لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها ولقوله عليه السلام
في الوصية الذي يتعاطم الانسان وان تكلم به ذلك محض الايمان وقد فسروه بان
التعاطم لذلك محض الايمان الا الوصية وكيف ما كان عليه ان تلك

الوصية لا يواخذ بها نعم في الفرق بين الوصية التي لا يواخذ بها وبين ما يقع
سكا أشكال كتاب الحج باب المواقيت عن عبد الله
ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة والخليفة
ولاهل الشام الحجة ولا يواخذ بها في المنازل ولا يواخذ بها في المدن ولا يواخذ بها في
عليهم من غيرهم في بلاد الحج والعمرة ومن كان دول ذلك من حيث الشاخي اهل
مكة من مكة الحج بفتح الحاء وكسرها القضا في القضاء وفي الشرع قصد
مخصوص الى محل مخصوص على وجه مخصوص وقوله وقت قيل التوقيت في
الاصل ذلك الوقت والصوات ان يقال تعلق الحكم للوقت استعمال في الحديث للشئ
مطلقا لان التوقيت تحديد بالوقت فيصير التحديد من لوازم التوقيت فيطلق عليه
توقيت وقوله همها وقت محتمل ان يراد به التحديد اي حده هذه المواضع
للاحرام وتحتل ان يراد بذلك تعلق الاحرام بوقت الوصول الى هذه الاماكن
بشرط ارادة الحج او العمرة ومعنى توقيت هذه الاماكن للاحرام انه لا يجوز مجاوزتها
لمريد الحج او العمرة الا مجرما وان لم يكن في لفظة وقت من حيث هي تصرح
بالوجوب فتدور في غير هذه الرواية بقول اهل المدينة وهي صيغة خبرية
به الامور وورد ايضا في بعض الروايات لفظة الامر وفي ذكر هذه المواقيت
مسائل المسألة الاولى بان توقيتها متفق عليه لا ياب هذه الاماكن وانما
الحجاب الامم بمجاورتها عند الجمهور من غير هذا الحديث ونقل عن بعضهم ان
مجاورتها لا يضر حجة وله الامم بهذا الحديث من وجه وكانه يحتاج الى مقدم
اخرى من حيث اخر او غيره الشائبة ذو الخليفة بضم الحاء المهملة وفتح اللام
ابعد المواقيت من مكة وهي على عشر مراحل او تسع منها والحجة بضم الحاء
وتسكون الحاء قيل سميت بذلك لان السبل اجتمعها في بعض الزمان وهي على
ثلاث مراحل من مكة ويقال لها مضيعة بفتح الميم وتسكون الهاء وقيل بكسر
الهاء وقرن المنازل بفتح القاف وتسكون الواو وصاحب الصحاح ذكر فتح الراء
وغلط في ذلك كما غلط في قوله ان اويس القرني منشوب اليها وانما هو منشوب
الى قرن بفتح القاف والتاب بطن من مراد كما بين في الحديث الذي قد ذكر في طلب

عمره في ذلك وقت بفتح الياء واللام وسكون الهمزة يقال فيه الم قبل على رجلين من
مكة وكذلك قرن على رجلين ايضا الثالثة الضمير في قوله من هذه المواقيت
لمن اعني المدينة والمقام واليمن وجعلت هذه المواقيت لها والمراد اهلها
والاصل ان يقال من لهم ان المراد الاهل فتدور في ذلك بعض الروايات على الاصل
الرابعة قوله ولمن اي عليهم من غير اهلها من يضيئ انما استدل من ليس بميتاته
احرم منهم فلم تجاوز من غير محرم ومثل ذلك باهل الشام يحرّمهم يدي
الحليّة فيلزمه الاحترام منها ولا تجاوزها الى الحجّة التي هي ميتاته وهو مذهب
الشافعي وقد كرر بعض المصنفين انه لا خلاف فيه وليس كذلك لان المالكية يصو
ان لا تجاوز الى الحجّة قالوا ولا افضل احرامه ولعله ان يحمل الكلام على انه
لا خلاف فيه في مذهب الشافعي وان كان قد اطلق الحكم ولم يصب الى مذهب احد
وحكى ان لا خلاف وهذا ايضا محل نظر فان قوله ولمن اي عليهم من غير اهلها عام
بالنسبة الى من موميّات لغيره او لا فاذا قلنا بالعموم الاول دخل تحت هذا
الشأن الذي مرّ يدي الحليّة فيلزم ان يحرم منها واذا عملنا بالعموم الثاني وهو
ان لا اهل الشام الحجّة دخل تحت هذا المأز ايضا يدي الحليّة فيكون له التجاوز
اليها ولكل واحد منها عموم من جهة فكما احتمل ان يقال ولمن اي عليهم من غير اهلها
مخصوص من ليس بميتاته من يديّة فاحتمل ان يقال ولا اهل الشام الحجّة مخصوص من لم
يموت من هذه المواقيت الخامسة قوله فمن اراد الحج والعمرة بمقتضى خصيص
هذا الحكم بالمرتب لا حذرها وان لم يزد ذلك اذا امتزاج هذه المواقيت بالمرتب
الاحترام فلا تجاوزها غير محرم السادسة استدلال بقوله من اراد الحج والعمرة
على انه لا يلزم الاحترام بمجرد دخول مكة وهو احد قول الشافعي من حيث ان
معهوم ان من لا يريد الحج والعمرة لا يلزمه الاحترام ويدخل تحت من يريد دخول
مكة لغير الحج والعمرة وهذا لا يتعلق بان المعنوم له عموم من حيث ان معنوم من
لا يريد الحج والعمرة لا يلزمه الاحترام من حيث هذه المواقيت وهو عام ويدخل تحت
من لا يريد الحج والعمرة ولا دخول مكة ومن لا يريد الحج والعمرة ويريد دخول مكة
وفي عموم المعنوم نظرا في الاصول وعلى تقدير ان يكون له عموم فاذ ادل دليل على

وجوب الاحترام لدخول مكة وكان ظاهر الدلالة لفظاً قدّم على هذا المعنوم
لان المقصود بالكلام حكم الاحترام بالنسبة الى هذه الاماكن ولم يقصد به بيان
حكم الدخول الى مكة والعموم اذا لم يقصد به ذلك ليست تلك القويّة اذا ظهر
من السياق المقصود من اللفظ الساتع استدلال به على ان الحج ليس على الفور
لان من هذه المواقيت لا يريد الحج والعمرة يدخل تحت من لم يحج بمقتضى اللفظ
انه لا يلزمه الاحترام من حيث المعنوم ولو وجب على الفور للزمه اراد الحج او
لم يرد وفيه من الكلام ما في المسئلة قبلها السابعة قوله ومن كل قول
ذلك فمن حيث انشاء مقتضى ان يكون منزلة دون الميتات اذا انشأ استقوا
او العمرة فمقتضى منزلة ولا يلزمه المتيقن الى الميتات المنصوص عليه من هذه
المواقيت الخامسة مقتضى ان اهل مكة يحرمون منها وهو مخصوص بالاحترام في الحج
فان من احرم بالعمرة ممن هو في مكة يحرم من ادى الحجل ومقتضى الحديث ان الاحترام
من مكة نفسها وبعض الشافعية يري ان الاحترام من الحرم كله جازم والحديث
على خلافه ظاهر ويدخل في اهل مكة من مكة ممن ليس من اهلها الحديث
السابع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
هل اهل المدينة من ذي الحليّة واهل الشام من الحجّة واهل نجد من قرن قال
وبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهل اهل اليمن من بلنّ وقواس
في حديث ابن عمر هل فيه ما ذكرنا من الدلالة على الامر بالاھل ان خبر يري
به الامر ولم يذكر ابن عمر جماعة لميتات اليمن عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر
ابن عباس فلذلك حسن ان يقدم حديث ابن عباس ان
باب من الشيا **باب من الشيا** عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه
ان رجلاً قال لرسول الله ما يلبس المحرم من الثياب قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا يلبس القميص ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف ولا احد
لاخذ نعلين فيلبس الحنين ولا يقطعها استقل من الكعبين ولا يلبس من الثياب
شيئاً منه زعفران او ورش ولا يلبس ادى ولا تنقب المرأة ولا يلبس القنانيث
فيه مناسيل الا في راسه وقع النوال فما يلبس المحرم فاجيب بما يلبس لان ما لا يلبس

محصور وما يلبس غير محصور اذا اباحه هي الاصل وفيه تنبيه على انه كان
يتبعى ومنع السؤال عما لا يلبس وفيه دليل على ان المعتبر في الجواب ما يحصل منه
المقصود كيف كان ولو تخير او زيادة ولا يشترط المطابقة الثانية انفقوا
على المنع من لبس ما ذكر في الحديث والعقبات القابضون عدوه الى ما رواه في معناه
فالعاجم والبراس تعدي الى كل ما يغطي الرأس محيطا او غيره ولعل العجايم تنبيه
على ما يغطيها من غير المحيط والبراس تنبيه على ما يغطيها من المحيط فانه قيل انها فلاس
طوال كان يلبسها الرهبان في الزمان الاول والتنبيه بالتميز على تحريم المحيط
باليد وبما يشا ويده من المشوج والتنبيه بالحفاف والفتاف وهو ما كانت النساء
تلبسه في ايديهن وقيل انه كان لحشي يغطي ويزرار ريشه مما على كل ما يغطي
بالعضو احاطة مثله في العادة ومنه السراويلات لا احاطتها بالوسط احاطة
المحيط الثالث اذ لم يجد يعلين لبس حوش مقطوعين من اسفل الكعفين وعند
الحيلباء لا يقطعها وهذا الحديث يدل على خلاف ما قالوه قال الامي بالقطع
ههنا مع الاقبة المألوفة يدل على خلاف ما قالوه الرابع اللبس ههنا عند
الفتا محمول على اللبس المعتاد في كل شيء مما ذكر فلما ارتدى بالتميز ما يمنع منه لان اللبس
المعتاد في التميز غير الارتداء واختلوا في النساء اذ اللبس من غير ارتداء حال الدين
في الكمين ومن اوجب الذرية جعل ذلك من المعتاد فيه احيانا والشيء في التحريم
بدل ذلك الحاشية لفظ المحرم يتناول من احرم بالجم والعمرة معا والاحرام
الدخول في احد النسكين والشاغل باعمالهما وقد كان الشيخ العلامة ابو محمد
عبد السلام يستشهد كل معرفة حقيقة الاحرام هذا ونحوه كذا واذا قيل
انه البناء اعترض عليه ان البناء بشرط في الجملة الذي الاحرام ركبه بشرط الشيء
غيره ويعترض على انه التلبس بانها ليست بركن والاحرام ركن هذا اوجب
منه وكان تحريم على فعل ينطبق به البناء في الابداء السادس المنع من الرغوان
والورس وهو بنت يكون باليمن يصعب به دليل على المنع من انواع الطيب
وعده القابضون الى ما يشا ويده في المعنى من التطبيقات وما اختلفوا فيه
فاختلفوا هم بناء على انه من الطيب ام لا السابع نهى المرأة عن الثقب والقارير

يبدل على ان حكم احرام المرأة يتعلق بوجهها وكيفية الشرف في ذلك وفي ختم المحيط
وغيره مما ذكره والله اعلم بحالته العادة والخروج عن المألوف لا يستعان
بالنفس بامر من احدهما الخروج عن الدنيا والتدكير لبس الاكنا عند نزاع المحيط
والثاني تنبيه النفس على التلبس بهذه العادة العظيمة بالخروج عن معتادها
وكذلك موجب الاقبال عليها والحفاظة على قوانينها واركانها وبشرطها
واذا بها الحسد الثاني عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال
بينعت رسول الله صلى الله عليه وسلم تخطب بعوفات من لم يجد يعلين فلبس
الحفين ومن لم يجد ازارا فلبس سراويل للمحرم فيه مسئلتان الاولى قد
يستدل من لا يشترط القطع في الحفين عند عدم المغلين فانه مطلق بالنسبة الى
القطع وعدمه وحمل المطلق ههنا على المقيد جحد الحديث الذي قيد
فيه القطع قد وردت فيه صيغة الامن وذلك زائد على الصيغة المطلقة فان
لم تعمل بها واجزا مطلق الحفين كما تركنا ما دل عليه الامر بالقطع وذلك غير
سائغ وهذا الخلف لو كان المطلق والمقيد في جانب الاباحه قال اباحه المطلق
حينئذ يقتضي زياده على ما دل عليه اباحه المقيد فاذا اخذ بالزيادة كان اولي
ادامعارضة بين اباحه المقيد واباحه ما زاد عليه ولذلك نقول
في جانب الهي الخلف المطلق فيه على المقيد لما ذكرناه من ان المطلق دال على صورة المقيد
من غير معارض فيه وهذا يتوجه اذا كان الحديثان مثالا مختلفين باختلاف
مخرجهما اما اذا كان مخرج الحديث واحدا وقع الاختلاف على من انتهت اليه
الروايات فها هنا نقول ان الاي بالمقيد حافظة مالم تحفظه المطلق من
ذلك الشيخ فكان الشيخ لم ينطبق به الامتداد فينتقد من هذا الوجه الثانية لبس
السراويل اذ لم يجد ازارا يدل الحديث على جواز من غير قطع وهو مذهب احمد
وهو قوي ههنا اذ لم يرد بقطعه ما ورد في الحفين وغيره من الفتا لا يصح السراويل
على هيئته اذ لم يجد الا ازار الحديث الثالث عن عبد الله بن عمر رضي
الله عنهما ان تلبس رسول الله صلى الله عليه وسلم ليك اللهم ليك لا شريك لك
ليك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قال وكان ابن عمر يريد فيها ليك ليك

وتنفردك والخبر بيدك والرغباء اليك والعمل في الطهارة الاجابة في ذلك
 معنى ليكن اجابة بعد اجابته ولن وما لطاعتك في التوكيد واختلافها
 اللقمة في انه ثبينة ام لا فمنهم من قال انه اسم من ذكره الله في قوله
 الله بالمكان والسادا اقام به اي اقام على طاعتك وقيل انه ما هو من لسان
 النبي في خالصه اي خلاصتي لك وقوله ان الله لا يزوجك من
 الفحشاء ولا الفاسق والكثير اجوز لا بد من معنى ان يكون الاجابة مطلقة
 غير معلقة وان ائخذ بالمنع الله على كل حال والتمسك بدليل على ان يكون
 اجبتك هذا النسب والاول اعلم وقوله ان الله لا يزوجك من
 ويجوز الوقوع على الاثمة وخبره بخلافه وشهد بك كليلك قبل ما ساء
 لطاعتك بعد مساعدة والرغباء اليك تكون العين فيه وجهان احدهما
 ضم الزاوية الثاني فتحها فان ضمنت قصرت وان فتحته جازت وهذا كالمعنى وقوله
 والعمل فيه حذف ومحملة ان يقدره كالاول اي والعمل اليك التقدير لانها
 به اليك التجاري عليه ومحملة ان يقدر والعمل لك وقوله والخبر بيدك
 من باب اصلاح الخطاب كما في قوله تعالى واذا مضى يوم السبت
 الرابع عن اي هزيمة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسيرة يوم وليدة الا
 حرمته وفي لفظ البخاري تسافر مسيرة يوم الا مع ذي محرم فيه مسائل
 الاولى اختلف الفقهاء في ان المحرم للمرأة من الاستطاعة ام لا حتى اختلف عليها
 الحج الابوجود المحرم والذين ذهبوا الى ذلك استدلووا بهذا الحديث قال سفيان
 الثوري من جملة الاستغار الداخلة تحت الحديث فيمنع الامع المحرم والذين لم يشطروا
 ذلك قالوا يجوز ان تسافر مع رفيقه ما موين الى الحج رجالا او نساء في شقها مع امرأة
 واحدة خلافا في مذهب الشافعي رحمه الله وهذه المسئلة تتعلق بالغائبين
 اذا تعارضا وكان كل واحد منهما غائبا من وجه خاص من وجه عام
 ان قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا يريد دخول عتقه الرجال
 والنساء فيقتضي ذلك انه اذا وجد الاستطاعة المتفق عليها ان يجب عليها الحج

وممن ان عليه السلم لا يحل لامرأة الحديث خاص بالنساء عام في الاستغار فاذا
 قيل به واخرج عنه سفر الحج لقوله والله على الناس حج البيت قال المخالف بل يعمل
 بقوله والله على الناس حج البيت فتدخل المرأة فيه ويخرج سفر الحج عن النبي فيقوم
 في كل واحد من النصين عموم وخصوص ويحتاج الى الترجيح من خارج وذكر
 بعض الظاهرية انه يذهب الى دليل من خارج وهو قوله عليه السلم لا تمنعوا النساء
 الله مساجد الله ولا يحج به ذلك فانه عام في المساجد فيمكن ان يخرج عنه المسجد
 الذي يحتاج الى السفر في الخروج البيت الحديث النبي التامه لفظ المرأة عام
 بالنسبة الى سائر النساء وقال بعض المالكية هذا يعيد في الشاة فاما
 الكبيرة غير المشتهة فتسا فركبت شاة في كل الاستغار بلا زوج ولا محرم
 وخالفه بعض المتأخرين من الشافعية من حيث ان المرأة مظنة الطمع فيها ومظنة
 الشهوة ولو كانت كبيرة وقد قالوا الكل ساقطة لافطة والذي قاله المالكي
 تخصيص العموم بالنظر الى هذا المعنى وقد اختلفوا في ان المرأة تسافر
 في الامن والحج الى احد بل يشترط وحدها في جملة العاقلة وتكون امنه وهذا
 مخالف لظاهر الحديث السابق قوله مشيرة يوم وليدة اختلف في هذا
 العود في الاحاديث فروي فوق ثلاث وروي مشيرة ثلاث ليال وروي لا
 تسافر المرأة يومين وروي مشيرة ليلة وروي مشيرة يوم وروي يوما وليلة
 وروي بريد او هو اربعة فراسخ وقد حملوا هذا الاختلاف على حسب اختلاف
 الساتلين واختلاف المواطن وان ذلك معلق باقل ما يقع عليه اسم السفر
 ذو المحرم علم في محرم النسب كايها واخيها وابن اخيها وابن اختها وخالتها
 وعمها ومحرم الرضاع ومحرم المضاهة كاي زوجها وابن زوجها واستثنى بعضهم
 ابن زوجها قال يكره سفرها معه لغلظة العناد في الناس بعد العوض الاول ولان
 كثيرا من الناس لا ينزل زوجة الاب في السفر عنها منزله محارم النسب والمرأة
 فتنة الا فيما جبل الله النفوس عليه من الفرة عن محارم النسب والحديث علم فان
 كانت هذه الكراهة للتحريم مع محرمية ابن الزوج فهو مخالف لظاهر الحديث
 بعيد وان كانت كراهية تنزيه للمعنى المذكور فهو اقرب تشوقا الى المعنى وقد

فعلوا مثل ذلك في غير هذا الموضع وما يقويه ههنا ان قوله لا تحل استثنى
منه السفر مع المحرم فصار التخيير الامع ذي محرم يحل وتبقى النظر في قولنا
تحل هل يتناول المذكورة ام لا بناء على ان لفظ تحل يقتضي الاباحة الساربه
الطريقين فان قلنا لا يتناول المحرمه فالامر قريب جدا انما قاله الا انه يخص
تحتاج الى دليل شرعي عليه وان قلنا يتناول فهو اقرب لاما قاله لا يكون جبيدا
شافيا لما دل عليه اللفظ والمحرم الذي يجوز معه السفر والحلوة كل من حرم
نكاح المرأة عليه لحرمها على التاميد بسبب مباح فتولنا على التاميد احترازا
من لحد الزوجية وعملها وحالها وتولنا بسبب مباح احترازا من ام الوطوء
بشبهه فانها ليست محرما فان وطئ شبهه لا يوصف بالاباحة وقولنا ان
لحرمها احترازا من الملاعبة فان حرمها ليس لحرمها بل لغليظ هذا ضابط
مذهب الشافعية الحاشية لم يتعرض في هاتين الروايتين للزوج وهو
موجود في رواية اخري ولا بد من الحاقه بالحكم المحرم في جواز السفر
معها اللهم الا ان يستعمل لفظه للحرمه في احدي الروايتين في غير معنى الحرمه
استعمالا لغويا فيما يقتضي الاحرام فيدخل فيه الزوج لفظا والله اعلم

باب الحديث الاول عن عبد الله بن معقل قال
جلست الى كعب بن عجرة فسأله عن الحديث فقال ثلث في خاصه وهي لكم عامة
حملت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقلبتنا عن وجهي فقال ما كنت اري
الوجه بلغ ما اري وما كنت اري الوجه بلغ بك ما اري اخذ شاة فقلت لا قال
صم ثلاثه ايام او اطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع وفي
روايه فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يطعم فرقاين منه او يهدي
شاة او يصوم ثلاثة ايام الكلام عليه من وجوه احدها معتل ولد
عبد الله هذا يصح الميم واستكان العين المهملة وكسر القاف وعبد الله هذا هو
ابن معقل بن مقرن بضم الميم وفتح القاف وسكون الواو المشددة المهملة مروي
كوفي يكنى ابا الوليد متفق عليه وقال احمد بن عبد الله فيه كوفي تابعي ثقة
من اخيار التابعين وعجزة بضم العين المهملة وسكون الجيم وفتح الواو المهملة ن

وكعب بن عجرة من بني سالم بن عوف وقيل من بني وقيل هو كعب بن عجرة بن امية بن
عدي مات سنة اثنين وخمسين بالمدينة وله خمس وستون سنة متفق عليه
الثاني في الحديث دليل على جواز حلق الراس لذي القل والقيل وقاسوا عليه ما
في معناه من الضرر والمرض الثالث قول ثلث في يعني اية الحديث
وقوله خاصة يريد به اختصاص سبب النزول به فان اللفظ عام في الابنة
لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او بهي ضيقه عموم الرابع قول عليه السلام
ما كنت اري وجهك الا في الغمرة اي اظن وقوله عليه السلام بلغ بك ما اري في فتح الهمة
بمعنى شاهد وهو من روية العين والحمد لله الحميم هو المشقة واما الحمد
بفتح الحميم فهو الطاعة ولا يعني لها ههنا الا ان يكون الصنيعان معني واحدا
الحاشية قولنا او اطعم ستة مساكين تبين لوجود المساكين الذين تصرف
اليهم الصدقة المذكورة في الآية وليس في الآية ذكر عدد هم ولا بعد من قال
من المتقدمين انه يطعم عشرة مساكين الحاشية الحديث فقاينه على كفاية البين
السادس قولنا لكل مسكين نصف صاع بيان لمقدار الاطعام وقيل عن بعضهم
ان نصف الصاع لكل مسكين انما هو في الحنيفة واما التمر والشعير وغيرهما
فتجب صاع لكل مسكين وعن احمد رواية انه لكل مسكين مد حنطة او نصف
صاع من غيرها وقد ورد في بعض الروايات تعيين نصف الصاع من تمر السابغ
الفرق بين الروايتين وقد تشكك وهو ثلثة اصوع مفسر في الروايتين اي هذه الرواية
وهو تقسيم الفرق على ثلاثة اصوع والرواية الاخرى وهو تعيين نصف صاع
لكل مسكين الثامن قولنا او يهدي شاة هو النكاح المحل في الآية
وقال اصحاب الشافعية هي الشاة التي تحري في الاضحية وقوله او صم ثلاثة ايام
تعيين لمقدار الصوم المحل في الآية وابتعد من قال من المتقدمين ان الصوم عشرة
ايام مخالفة هذا الحديث ولفظ الآية والحديث معا يقتضي التحريم في هذه
الحضال الثلاث اعني الصيام والصدقة والنكاح لان كلمة او تقتضي التحريم
وقوله في الرواية لخد شاة فقلت لا فامر ان يصوم ثلاثة ايام ليس المراد
به ان الصوم لا يجزي الا عند عدم الهدي قيل بل هو محمول على انه سأل عن النكاح

فان وحده اخبره بانّه مخبر عنه وبين الصيام والاطعام وان عديده فهو
مخبر عن الصيام والاطعام **باب حرمة مكة**
الحديث الاول عن ابي شريح خويلد بن عمرو الخزازي العديري رضي الله عنه انه
قال سمعت ابا عبد الله بن العباس وهو يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان مكة
الامير ان احذر ان يكون في مكة رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم الفتح
فسمعه اذ نزل في روعاه قلبي وانصرت عيناى حينئذ كبره انه محمد الله من
وانبي عليه السلام قال ان مكة حرمها الله وحرمها الناس فلا تحل لامري يومئذ
واليوم الا حراما مشكلا ما دنا ولا يوصد بها حجرة فان احذر من حرمها
رسول الله صلى الله عليه وسلم فتولوا ان الله اذن لرسوله ولم اذن لكم ولما
اذن لي ساعة من نهار وقد عادت حرمها اليوم لحرمها بالاسم فبلغ الشاهد
الغائب فقلت لا يشرح ما قال لك انا اعلم بذلك منك يا شريح ان الحرم لا يوصد
غاصبا ولا قاربا ولا فارقا الحريم والحريم بلحاج المكي قبل الجابية وقبل النخلة
وقبل التمه واسلمها من شرقه الابل **باب الشاعرين**
والخارب اللص يجب الخارب **باب الكلام عليه من وجوه الاول**
ابو شريح الخزازي ويقال انه العديري ويقال الكعبي اسمه خويلد بن عمرو وقيل
عمرو بن خويلد وقيل عبد الرحمن بن عمرو وقيل كاي بن عمرو اسلم مخ مكة
وتوفي بالمدينة سنة ثمان وستين **الثاني** قوله ايدل لي بها الامير ان
احذر ان يكون في مكة حرمها الله وحرمها الناس لا سيما الملوك لا سيما
مخالف مقصودهم لان ذلك يكون ادعى الى القول لا سيما في حق من يعرف منه
ارتكاب غرضه فان الغلظة عليه قد تكون سببا لانه نفسه ومعاذ من
مخاطبته وقوله احذر ان يكون في مكة رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعه
اذ نزل في روعاه قلبي فحينئذ ما برئت ان خبره وقوله سمعه اذ نزل في روعاه
ان يكون واه عن غيره وقوله ووعاه قلبي خفيق لعمري وثبت في فعله بعاه
الثالث وقوله عليه السلام فلا تحل لامري يومئذ واليوم الا حراما
ان يستل ما دنا وما يوصد منه امران احدهما حرم المكان لا أهل مكة

ل
ل

وهو الذي يدل عليه سياق الحديث ولقطه وقد قال بذلك بعض الفقهاء قال
الفتاوى في شرح النجاشي في اول كتاب النكاح في ذكر الخصايع لا يجوز البتة بمكة
قال حتى لو خص من جماعة من الكفار فيها لم يجوز لنا قتالهم فيها وحكي الماوردي
ان من خصايع الحرم ان لا يخطب اهله ان يوافق اهل العدل وقد قال بعض
الفقهاء يحرم قتالهم بل يصنع عليهم حتى يرجعوا الى الطاعة ويدخلوا في احكام
اهل العدل قال وقال جمهور الفقهاء بقاء الكون على غيرهم اذ لم يمكن رد قسم عن النبي
الا بالقتال لان قتال البغاة من حقوق الله تعالى التي لا يجوز اضاعتها لحفظها في الحرم
او في من اضاعتها وقيل ان هذا الذي قتله من جمهور الفقهاء يصح عليه الشافعي
في كتاب الخيارات الحديث من كت الامم ورض عليه ايضا في آخر كتابه المشي تسير
الواقدي وقيل ان الشافعي اجاب عن الاحاديث بان حناها حرم نصب القتال
عليهم وقتالهم بما يعم كالمحقق وغيره اذ لم يمكن اصلاح الحال بدون ذلك
فحلت ما اذ الخضر الكفار في بداخر فانه يجوز قتالهم على كل وجه وبكل
شي والله اعلم **واقول** هذا التاويل على خلاف الظاهر القوي الذي دل
عليه عموم النكحة في سياق النبي في قوله فلا تحل لامري يومئذ واليوم الا حراما
ان يستل ما دنا وما يوصد منه اسم الله عليه وسلم بين خصوصية باحلالها
له ساعة من نهار وقال فان احذر من حرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم
فتولوا ان الله اذن لرسوله ولم اذن لكم فان هذا اللفظ الى الماذن للرسول
فيه ايدل في غيره والذي اذن للرسول فيه انما هو مطلق القتال ولم يكن
قتال النبي صلى الله عليه وسلم ولا اهل مكة بمحقق وغيره مما يعم كاحل عليه
الحديث في هذا التاويل وايضا فالحديث وشيائه يدل على ان هذا الحرم
لا يظهر جرمه البقعة يحرم مطلق القتال فيها وسفك الدم وذلك لا يختص
بما يستل صل وايضا فخصيص الحديث بما يستل صل ليس لنا دليل على تعيين
هذا الوجه بعينه لان محل الحديث فلو ان قايلا ايدل في معنى آخر وخص به
الحديث لم يكن باول من هذا الامر الثاني يستدل به ابو حنيفة رحمه الله
في ان المكي الى الحرم لا يقتل به لقوله عليه السلام لا تحل لامري مسلم ان يستل بها

ومما وهذا عام يدخل فيه صورة الفروع قال بن الجاني ان يخرج من الحرم فيقتل
خارجة وذلك بالتصديق عليه الرابع العضد القطع بفتح الصاد
لما ضي يعصده بكسر هاء يدل على حرمة قطع اشجار الحرم وانفقوا عليه فيما
لا يستنبته الا دميون في العادة واختلف الفقهاء فيما يستنبته الا دميون
والحديث عام في عضد ما يسمى شجرة الخيامين قد توهم ان قوله عليه السلام
لا تملأوا مني يوم من الله واليوم الاخر انه يدل على ان الكفار ليسوا احاطين
بفروع الشريعة والمصنف عند اكثر الاصوليين انهم يحاطون قال بعضهم
في الجواب عن هذا التوهم ان المؤمن هو الذي لا يحكمنا وينجز عن
محرمات شرعنا ويستعمل احكامنا فعمل الكلام يتنه وليس فيه ان غير المؤمن
ليس يحاط بها بالفروع والقول الذي اراد في هذا الكلام من باب خطاب النبي
وان مقتضاها ان استحسان هذا المبنى عنه لا يليق من يوم من الله واليوم الاخر بل ما يقيد
فهذا هو مقتضى لذكر هذا الوصف ولو قيل لا يحل لاحد مطلقا ان يحصل فيه
هذا الغرض وخطاب النبي مع علمه عند علماء البيان ومنه قوله تعالى وعلى
الله فتوكلوا ان كنتم مؤمنين الى غير ذلك السادس في الحديث لا تملأوا مني
مكة فحت عنوة وهو مذهب الاكثرين وقال الشافعي وغيره تحت حيا
وقيل في رواية الحديث ان القتال كان جليلا لله صلى الله عليه وسلم في مكة ولو احتاج
اليه لفعله ولكن ما احتاج اليه وهذا التاويل يضعفه قوله عليه السلام
ان احدا ترخص يقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه يقتضي وجود قتال
منه صلى الله عليه وسلم ظاهره او ايضا السير التي ذلك على وقوع القتال وقوله
عليه السلام من دخل دار ابي سفيان فهو امن الى غيره من الامان المعلق على امثاله
مخصوصه بتعد هذا التاويل ايضا السابعة قول من يبلغ الشاهد الغاية
فيه ان يخرج يقتل العلم واساعة الشن والاحكام وقوله محروما ما اعلم
بذلك منك الى اخره هو كلامه ولم يستند الى روايته وقوله لا يعيد عاصيا
اي لا يعصمه وقوله ولا تار اخبرية قد قسرها المصنف ويقال فيها بضم الخاء
واصلها سرقه الابل كما قال وتطلق على كل جنابة وفي صحيح البخاري انها التلبه

وعن الخليل ان الله قال هي الفساذ في الدين من الخارب وهو اللص المفسد في
الارض وقيل هي العث الحديث الثاني عن عبد الله بن عباس رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح مكة لا هجرة ولكن جهاد
وبينة واذا استغفرتم فاقبلوا وقال يوم فتح مكة ان هذا البلد حرمة الله
يوم خلق السموات والارض فهو حرام لحرمة الله الي يوم القيمة وانه لم يحل
القتال فيه لاحد قبل ولم يحل في الاشاعة من يقار به حرام لحرمة الله الي يوم
القيمة لا يعصده سوكه ولا ينفر صيده ولا ينقطه لقطه الا من عفا ولا
يحتل خاله قال العباس بن رسول الله الا لا ذخر فانه لتيهم ويوتهم
فقال الا لا ذخر القين الحداد قوله عليه السلام لا هجرة بني لوجوب
الهجرة من مكة الى المدينة قال الهجرة يجب من دار الكفر الى بلاد الاسلام
وقد صارت مكة دار الاسلام بالنسبة وان لم يكن من هذه الجهة فيكون
حكمها ودر لرفع وجوب هجرة اخري بغير هذا السبب ولا شك انه يجب
الهجرة اليوم من بلاد الكفر لمن قدر على ذلك وفي ضمن الحديث الاخبار ان
بان مكة تصير دار الاسلام ابدا وقوله عليه السلام واذا استغفرتم فاقبلوا
اي اذا طلبتم الى الجهاد فاجيبوا ولا شك انه قد يتعين الاجابة والمبادرة الى
الجهاد وفي بعض الصور فاما اذا عين الامام بعض الناس لفرض الكفاية فهل
يتعين عليه اخذوا فيه ولعله يوخذ من لفظ الحديث الوجوب في حق من
عين الجهاد ويوخذ غيره بالقياس وقوله عليه السلام ولكن جهاد
وبينة تختم ان يريد به جهاد منع بينه خالصة اذ غير البينة الخالصة غير
بعبارة فهي كالعدم في الاعتماد بها في صحة الاعمال وتحتل ان راد ولكن
جهاد بالفعال وبنيه الجهاد لمن لم يفعل كما قال عليه السلام من مات ولم يغزو ولم
يحدث نفسه بالغزوات على شعبة من النفاق وقوله ان هذا البلد حرام
لحرمة الله يوم خلق السموات والارض فكلموا فيه منع قوله عليه السلام ان
ابراهيم حرم مكة فيقول بظاهر هذا وان ابراهيم اظهر حرمها بعد ما
نسيت ولحرمة ثابتة من يوم خلق الله السموات والارض كما ثبتها في الوح المحفوظ

او غيره حراما وانما الظهور للناس في زعمهم عليه السلام وقوله هو
حرام بخوفه الله الى يوم القيامة وانما يحل القتال بغيره احدهما
ان هذا الحرم بقوله المثل الثاني ان هذا الحكم ثابت لا يشترط تقدم
ما في حرم القتال او باحتماله وقوله لا يعصده شوك دليل على ان قطع الشوك
ممنوع كغيره وذهب اليه بعض مصنفي الشافعية والحديث يعمد من حيث ان
الشوك موزر وقوله لا يعصده اي لا يخرج وفيه دليل على طريق جوي
الخطاب ان قتله محرم فانه اذا حرم تنفيره من مكانه فقتله اولى وقوله
ولا يلتقط لتقطعه الامن عنهما اللقطة باستكاف القاف وقد يقال بغيرها الش
الملتقط وذهب الشافعي الى ان لقطة الحرم لا تؤخذ للملك وانما تؤخذ
لغيره لا غيره وذهب مالك انها كغيرها في التعريف والتملك ويستدل
الشافعي بهذا الحديث والخلاف بينه وبين القصة للحديث اذا كان رطبان
واختاره قطعه وقد تقدم والا فخرت معروفي طيب الرائحة وقوله
فانه ليعين الحداد لانه يحتاج اليه في عمل النار ويحتاج اليه في
التستيف وقوله عليه السلام الا الا ذخر على العور تعلق من يرى اجتهاد
النبى صلى الله عليه وسلم او تفويض الحكم اليه من اهل الاصول وقيل يجوز ان يكون
بوجي اليه في زعمهم فان الوحي القائي خيفة وقد ظهر امامته وقد لا يظهر
باب ما يجوز قتله الحديث الاول عن عائشة رضي
الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس من الدواب كلهن فاسق يقتلن
في الحرم الغراب والحداة والعقوب والفارة والكلب العقور ويسلم يقتلن
خمس فواسق في الحلال والحرم فيه مباحة الاول خمس السنون فواسق
وحوز خمس فواسق بالاضافة من غير سنون وهذه الرواية التي ذكرها المصنف
تدل على صحة المشهور فانه اخبر عن خمس بقوله كلها فواسق وذلك يقتضي ان
يكون خمس ويكون فواسق خيرا وبين السنون والاضافة في هذا فرق دقيق
في المعنى وذلك ان الاضافة تقتضي الحكم على خمس من الفواسق وما استعد
التخصيص بخلاف الحكم في غيرها بطريق المفهوم وانما مع السنون فانه يقتضي

توصف الخمس بالفاسق من جهة المعنى وقد يشترط ان الحكم المرتب على ذلك وهو
القتل معلول بما جعل وصفا وهو الفاسق فيقتضي ذلك التعميم لكل فاسق من الدواب
وهو ضد ما انفصله الاول من المفهوم وهو التخصيص الشافعي الجمهور على
جواز قتل هذه المذكورة في الحديث والحديث دليل على ذلك وعن بعض المتقدمين
ان الغراب بري ولا يقتل وعن بعضهم الثالث اختلفوا في الاقتصار على هذه
الخمس او التعدية لما هو اكثر منها بالمعنى فقبل بالاقتصار عليها وهو المذكور في
كتب الخيفة ونقل غير واحد من المصنفين المحالين لا يخيغه ان الخيفة
الحق الذي يهابه وعدوا ذلك من مناقضاته والذين قالوا بالتعدية اختلفوا في المعنى
الذي به التعدية فتعل بعض الشافعيين ان الشافعي رحمه الله قال المعنى في جواز
قتلهم كقولهم ما لا يؤكل فكل ما لا يؤكل يقتله جائز للحرم ولا فدية عليه
وقال مالك المعنى فيه كونه موديات فكل مودى يجوز للحرم قتله ومالا
فلا وهذا عندى فيه نظر فان جواز القتل غير جواز الاضطهاد وانما يري
الشافعي جواز الاضطهاد وعدم وجوب الجزاء بالقتل لغير المأكول وانما جواز
الاقدام على قتل كل ما لا يؤكل مما ليس منه ضرر فغير هذا ومقتضى مذهب ابي
حنيفة الذي حكيناه انه لا يجوز اضطهاد الاسد والثور ولا ما في معناهما
من بنية السباع العادية واصحاب الشافعية يرون هذا بظهور المعنى في
المقصود عليه من الخمس وهو الادبي الطبيعي والعدوان المركب في هذه الجوازات
والمعنى اذا ظهر في المصنوع عليه عذاه القاتل سؤل الى كل ما وجد فيه المعنى ذلك
الحكم كما في الاشياء الستة التي في باب الربا وقد وافق ابو حنيفة على التعدية
فيها وان اختلف هو والشافعي في المعنى الذي تعدي به واقول المذكور
ثم هو تعليق الحكم بالالقاء وهو لا يقتضي مفهوما عند الجمهور والتعدية لاشائي
مقتضى اللفظ والمذكور ههنا مفهوم عدد وقد قال به جماعة فيكون اللفظ
مقتضى التخصيص ولا يطلب فائدة التخصيص بالعدد وعلى هذا المعنى يقول
بعض مصنفي الخيفة في التخصيص بالخمسة المذكورة ان المعنى مفهوم العدد وذكر
غير ذلك مع هذا ايضا واعلم ان التعدية بمعنى الادبي الى كل مودى قوي

بالأضافه الى قصره القائمين فانه ظاهر من جهة الايمان بالتعليل بالفسق وهو الخروج عن الحد واما التعليل بحرمته الاكل فبطل ما دل عليه انما الرض من التعليل بالفسق لان مقتضى العلة ان مقتضى الحكم بها وجود او عدمه فان مقتضى مقتضى الحكم حيث يعدم بطل ما يبرها خصوصها في الحكم حيث يثبت الحكم مع اتفاقها وذلك خلاف ما دل عليه النص من التعليل بها التمثيل الرابع القائلون بالتخصيص بالخمسة المذكورة وما جازعها في حديث اخر من ذكر الحية بمقتضى مفهوم العذر والتاليون بالتعديده الى غيرها محتاجون الى ذكر السبب في تخصيص المذكورات بالذكر يقال من علة بالادبي انما خصت بالذكر لنبهها على ما في معناها وانواع الادبي يختلف فيها فيكون ذكر كل نوع منها من اجل جواز قتل ما فيه ذلك النوع فنبه بالحية والعقرب على ما يشار كما في الادبي باللسع والبرغوث مثلا عند بعضهم وبند بالفارة على ما اذا به بالنقب والتقرض كما بن عرس وبند بالغراب والحداة على ما اذا بالاختطاف كالصقر والبنان وبند بالكلب العقور على ما عاد بالعقر او الاثراش بطبعه كالاسد والهند والنمر واما من قال بالتعديده الى كل ما لا يוכל فقد احوال التخصيص في الذكر بهذه الخمس على الغالب للملاسات والمخالطات في الدور بحيث يعم اذاها فكان سببا للتخصيص والتخصيص لاجل الخلط اذا وقع لم يكن مفهوم على ما عرف في الاصول الا ان خصومهم جعلوا هذا المعنى محترضا عليهم في تعديده الحكم الى بقية السباع الموديه وتقديره ان الحاق المشكوك بالمتطوق قياسا شرطه مساواة الفرع بالاصل او بحجانه اما اذا انفرد الاصل بزيادة يمكن ان يعتبر فلا الحاق وما كانت هذه الاشياء عامه الادبي كما ذكرتم ناسب ان يكون ذلك سببا لباحة قتلها العموم ن ضررها وهذا المعنى معلوم فيما لا يضم ضرره مما لا خالطه في المنازل فلا ادعوا الحاجة الى اباحة قتله كما دعت الى اباحة قتل ما خالط من الوديات فلا يلحق به واجاب الاولون عن هذا بوجوب احدهما ان الكلب العقور نادر وقد ايج قتله الشاى معارضة المدرك في غير هذه الاشياء بزيادة قوة

الضرر الا ترى ان ما يبر الفارة بالنقب مثلا والحداة تخطف شي مشهور لا يساوي ما في الاسد والهند من ايات الانفس فكان اباحة القتل اولى البحث الخامس اختلفوا في الكلب العقور فيقبل هو لا يسمى الحد وقيل هو كل ما يعدوان كالاسد والنمر واستدل هؤلاء بان الرسول صلى الله عليه وسلم لما دعا على عتبة بن ابي لهب بان يسلم عليه كلبا من كلابه او توسيه السبع فدل على تيمنه بالكلب ورجح الاولون قولهم بان اطلاق اسم الكلب على غير الاشياء المخذة بخلاف العرف واللفظة اذا قلنا اهل العرب الى معنى كان حملها عليه اولى من حملها على معنى اللغوي كالبحت السادس اختلفوا في صغار هذه الامشياء وهي عند المالكية متقسمة فاما صغار الغراب والحداة ففي قتلها قولان لهم والمشهور القتل ودليله عموم الحديث في قوله الغراب والحداة واما من منع القتل للصغار فاعتبر الصفة التي على بها القتل وهي الفسق على ما يشهد به ايماء اللفظ وهذا الفسق محدود في الصغار حقيقة والحكم برون برون علة واما صغار الكلب فنبه قولان لهم ايضا واما صغار غير ذلك من المستنسا المذكورة في الحديث فيقتل وظاهر اللفظ والاطلاق ان تدخل الصغار في لفظ الغراب والحداة وغيرها عليها واما الكلب العقور فانه ايج قتله بصفته بقتل اباحة ليست موجودة في الصغير ولا هي معلومة بوجوده في حالة الكبر على تقدير البقاء بخلاف غيره فانه عند الكبر ينتهي بطبعه الى الادبي قطعا ببحث السابع استدلال به على انه يقتل في الحرم من الجا الى الحرم بعد قتله لغيره مثلا على ما هو مذهب الشافعي وعلى ذلك بالاحقة قتل هذه الاشياء في الحرم مجلل بالفسق والعدوان فيعلم الحكم بعموم العلة والنايل عدوانا فاسق فتوجه العلة في قتله يقتل ويل اولى لانه مكلف وهذه الفوا قسمها طبعي ولا تكلف عليها والكلف اذا ركب الفسق مما يكلف حرمته فيمنه فهو اولى باقامة مقتضى الفسق وهذا عند من ليس الهين وفيه عوز فليقتل له باب دحوا بكنه ونحو الحديث الاول عن انس ان مالك رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة

سميت

شق

عام الفتح وعمل راسه المغفر فلما نزع جاه رجل فقال ابن خطل متعلق باستار الكعبة فقال اقلوه ثبت عن ابن شهاب ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يحرم ذلك اليوم وظاهر كون المغفر على راسه صلى الله عليه وسلم بمضى ذلك ولكنه محتمل ان يكون احدهما واحدا من هذا الميزان لدخول مكة اذا كان محالاً يباح له دخولنا بغير احرام لحاجة المحارب الى التستر بما يقيد وقع السلاح وابن خطل منع الحناء والطاء اسمه عبد العزى واباحه النبي صلى الله عليه وسلم لفته قد تمسك به في مثله اباحه للملح الى الحرم وحساب عنه ان ذلك محمول على الخصوصية التي دل عليها قوله صلى الله عليه وسلم فلم يخل احد قبل ولا يخل لاحد بعدى ولما حلت ليلة شاعة من بهار الحديت الشأني عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة من كذا من الثنية الغليل التي بالطحاء وخرج من الثنية السفل كذا بفتح الكاف والميم والثنية السفل المعروفة فيها كذا بضم الكاف والفصو ثم موضع اخر يقال فيه كذا بضم الكاف وفتح الدال وتشديد الهمزة وليس هو السفل المعروفة والثنية طريق بين الجبلين المشهور استحباب الدخول من كذا وان لم يكن طريق الداخل الى مكة فيخرج اليها وقيل انما دخل النبي صلى الله عليه وسلم منها لاها على طريقه فلا استحب من ليست على طريقه وفيه نظر

باب الثالث عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت واسامة بن زيد وبلال وثمان بن طلحة فاعلموا عليهم الباب فلما فتحوا كنت اول من وجع فلبيت بلا لافسان هل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم بين العمودين التاميين فيه امران احدهما قبول خبر الواحد فهو فرد من افراد الاخصى كما قدمناه وفيه جواز الصلاة في الكعبة وقد اختلف في ذلك وما لك فرق بين الفرض والنفل فكبره الفرض واستعد وخفف في النفل لانه مطمئن الخفيف في الشروط وفي الحديث ايضا جواز الصلاة بين الاساطين والاعمدة وان كان محتمل ان يكون صلى في الجهة التي بينهما وان لم يكن في مسامتهما حقيقة وقد وردت في ذلك كراهة فالتزم بصح سندها قدم هذا الحديث

وعمل حقيقة قوله بين العمودين قال صح سندها كان اول ما ذكرناه انه صلى في حمت ما بينهما وان كانت اثاراً فمقدم المسند عليها الحجة الرباعية عن عمر رضي الله عنه انه جاء الى الحجر الاسود فقبله وقال اي اعلم انك حجر لا تصرو ولا تنفع ولولا اي دأيت النبي صلى الله عليه وسلم يميل يا قبلتك فيه دليل على استحباب تعجيل الاسود وقول عمر هذا الكلام في ابتداء تعجيله ليعلم به انه فعل ذلك ابتغاءاً ولينزل بذلك الوهم للذي كان تربت في اذهان الناس من ايام الجاهلية وحقق عدم الاستماع بالاحجار من حيث هي كما كانت الجاهلية تعتقد في الاصنام الحديث الخامس عن عبد الله بن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه مكة فقال للمشركون انه يقدم عليكم قوم وهمتهم حتى يثرب فامروهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يرموا الاسواط الثلاثة وان يمشوا بين الركبتين ولم يمنعهم ان يرموا الاسواط الثلاثة الا لبقاء عليهم في ان هذا القدوم لم يكن في الحجة وانما كان في عمرة القضاء واخذ من هذا انه سمع منه عدم الرمي فيما بين الركبتين فانه ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم رمل من الحجر الى الحجر وذكر انه كان في الحج فيكون متأخراً فيقدم على المتقدم وفيه دليل على استحباب الرمي والاكثر من على استحبابه مطلقاً في طواف القدوم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بعده وان كانت العلة التي ذكرها ابن عباس قد زالت فبكون استحبابه في ذلك الوقت لذلك العلة وفيما بعد ذلك تأسيماً واقتداء بما فعل في زمن الرسول وفي ذلك من الحكمة تذكر الوقائع الماضية للسلوك الكرام وفي طي ذكرها مصالح دينية اذ تبين في آيات كثير منها ما كانوا عليه من امثال امر الله تعالى والمباداة اليه وبذلك لا ينس في ذلك وهذه الحكمة يظهر لك ان كثيراً من الاعمال التي وقت في الحج يقال فيها انها تعبد ليست كما قيل الا ترى اننا اذا فعلناها وتذكرنا اسماءها حصل لنا من ذلك عظيم الاولين وما كانوا عليه من امثال امر الله تعالى وكان هذا التذكير باعثاً لنا على مثل ذلك فيقرر في انفسنا تعظيم الاولين وذلك معنى معقول مثاله السعي بين الصفا والمروة اذ فعلناه وتذكرنا

الحج

احكام

ان شهابه قصة هاجر مع ابنها وترك الخليل لهما في ذلك المكان للوحش منقضي
اسباب الحياة بالكسبية مع ما اظهره الله تعالى من الكراهة والايه في اخراج الماء
لهم كان في ذلك صالح عظيمه اي في التذكر لتلك الحال وذكر كرمي الجمار اذا فعلناه
وتذكرنا به ان سببه ربي بليس الجمار في هذه الواضع عند اداة الخليل ذبح ولده
حصل من ذلك صالح عظيمه النفع في الدين وفي الحديث جواز تسمية الطواف
بالاشواط لقوله فامرهم ان يرمكوا الاشواط الثلاثة ونقل عن بعض المتقدمين
المشافعي انها كراهية التسمية والحديث على خلافه وانما ذكر في هذا الحديث انه
لم يرمكوا بين الركنين اليمانيين ان المشركين لم يكونوا يرمكوا المسلمين اذا كانوا في هذا المكان
الحديث السادس عن عبد الله بن عمر قال رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم
حين يقدم مكة اذا استلم الركن الاسود اول ما يحب ثلاث اشواط فيه دليل
على الاستلام للركن وذكر بعض مصنفى الشافعية المتأخرين ان استلام الركن
يستحب مع استلام الحجر ايضا وله متمسك بهذا الحديث وان كان محتمل ان يكون
معنى قوله استلم الركن استلم الحجر وعبر بقوله استلم الركن عن كونه استلم الحجر
فالبحر بعض الركن كما انه اذا قال استلم الركن انما يريد بعضه وفيه دليل على
تقديم الطواف في ابتداء القدوم الى مكة الحديث السابع عن عبد الله بن
عباس رضي الله عنه قال طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على غير
يستلم الركن عجز الحجر عصا محنية الراس فيه دليل على جواز الطواف راكبا وقيل
ان الافضل المشي وانما طاف النبي صلى الله عليه وسلم راكبا لظهور افعاله فيقضي بها
وهذا ابو خديجة اصله بدير وهو ان المشي قد يكون راجحا بالنظر الى محله من حيث
هو هو فاذا عارضه امر اخر ارجح منه قدم على الاول من غير ان تزل تلك النصيحة
الاولى حتى اذا زال ذلك المعارض ارجح عاد الترجيح الاول من حيث هو هو وهذا
انما يقوي اذا قام الدليل على ان ترك الاول انما هو لاجل المعارض الراجح وقد يوحد
ذلك بغير ان ومناسبات وقد يضعف وقد يقوي بحسب اختلاف المواضع وههنا
يصطدم اهل الظاهر مع المتبعين للمعاني واستدل بالحديث على طهارة بول ما
يوكل الحما من حيث انه لا يؤمن بول البعير في اثناء الطواف في المسجد ولو كان نجسا لم يعرض

وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان طوافه في مكة افضل من سبعة الف طواف في غيرها

النبي صلى الله عليه وسلم المسجد للجاسية وقد منع لتعظيم المساجد ما هو اخف من هذا
وفي الحديث دليل على الاستلام بالحجر اذا تعذر الوصول الى الاستلام باليد وليس فيه
تعرض لتفصيله او عدم تفصيله الحديث الثامن عن عبد الله بن عمر قال
لم ار النبي صلى الله عليه وسلم يستلم من البيت الا الركنين اليمانيين ان اختلف الناس هل
يعم الاركان كلها بالاستلام او لا والمشهور بين علماء الامصار ما دل عليه هذا
الحديث وهو اختصاص الاستلام بالركنين اليمانيين وعنه انما على قواعد برهيم
واما الركنان الاخران فاستقصوا عن قواعد برهيم كراطين عن وهو تعليل مناسب
وعن بعض الصحابة انه كان يستلم الاركان كلها ويقول ليس شيء من البيت محجورا وابتاع
ما دل عليه الحديث اولى فان الغالب على العبادات الاتباع لاسيما اذا وقع الاختصاص
منع نوههم الاستئصال في الغلة وههنا امر زائد وهو اظهار معنى للتخصيص غير ان
موجود فيما ترك فيه الاستلام باب التمتع عن اي حمزة نصرت
عن ابن الضبي قال سالت ابن عباس عن المتعة فامرني بها وسالت عن الهدي فقال
فيه حنونا ونفيرة او شاة او شرك في دم وقال وكان ناسا كرهوها فميت فرايت
في المنام كالانسان ينادي حج مبرور ومتعة متفصلة فانيت ابن عباس لحديثه
فقال الله اكبر ستاء اي القاسم صلى الله عليه وسلم ان ابو جبر الجهم والراء المهمل
نصروا بالصا الممهلة الضبي يضم الصاد المعجمة وفتح الياء تاي الحروف والفتن
المهمل متفق عليه وقول سالت ابن عباس عن المتعة الطاهر انه يريد بهما
الاجرام بالعمرة في شهر الحج ثم ارجح من غايه وقوله امرني بها يدل على جوازها
عنده من غير كراهة وسياي في الحديث قوله وكان ناسا كرهوها وذلك منقول
عن عمر رضي الله عنه وعن غيره على ان الناس اختلفوا فيما كرهه عمر من ذلك هل هذه
المتعة التي ذكرها او شيخ الحج الى العمرة والاقرب انها هذه فيل ان هذه الكراهة
والهي من باب الحمل على الاولى والمشهورة به على وجه المباعدة وقوله راي
في المنام كالانسان ينادي الى اخيه فيه الاستيناس بالرواية فيما يقوم عليه الدليل
الشرعي لما دل الشرع عليه من عظم قدرها وانها جرم من سنة وارجح جزا من
النوبة وهذا الاستيناس والترجيح لا ياتي الاصول وقول ابن عباس الله



هو

بالعمرة على الاحرام

اكثر منه اي القاسم يدل على انه يابى بالرواية المذكورة واستثنى ما ذكره دليل
على ما قلناه الحديث الثاني عن عبد الله بن عمر قال تمتع رسول الله صلى
الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة الى الحج واهدي فساقي معه الهدى من ذي الحليفة
وبدر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاهل بالعمرة ثم اهل بالحج فتمتع الناس مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم فاهل بالعمرة الى الحج فكان من الناس من اهدى فساقي الهدى
من ذي الحليفة ومنهم من لم يهد فساقي الهدى صلى الله عليه وسلم قال للناس من كان
منكم اهدي فانه لا يخل من شيء حرم منه حتى يقضي حجه ومن لم يكن اهدي
فلينطف بالبيت والصفا والمروة وليتصدق ويحلم ثم يهل بالحج وليهد من لم يجد
هديا فليضرب ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله فطاف رسول الله صلى الله
عليه وسلم حيا قدم مكة واستلم الركن الاول ثم حبت ثلثة اطواف من السبع وبشي
اربعه وركع حين قضى طوافه بالبيت عند المنام ثم انصرف فاتي الصفا وطاف
بالصفا والمروة سبعة اطواف ثم لم يخلل من شيء حرم منه حتى قضى حجه وخبر
هديه يوم النحر وافاض طواف بالبيت ثم حل من كل شيء حرم منه وفعل مثل
ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من اهدي فساقي الهدى عن الناس قوله
تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هو محمول على التمتع اللغوي وهو الانتفاع ولما
كان النبي صلى الله عليه وسلم قارنا عند قوم والقران فيه تمتع اذ فيه استفاضة احد
العملين واحد المتعارفين سمي تمتعا على هذا باعتبار الوضع اللغوي وقد عمل قوله
تمتع على الامر بذلك كما قيل بمثل هذا في حجة النبي صلى الله عليه وسلم لما اختلفت
الاحاديث واريد الجمع بينهما ويدل على اننا وشل المحمل لما ذكرناه ان عمر راوى
هذا الحديث هو الذي روى ان النبي صلى الله عليه وسلم افرد وقوله وساق
الهدى فيه دليل على استحباب ساق الهدى من الاماكن البعيدة وقوله فدا ان
فاهل بالعمرة ثم بالحج يصل في الاصال هما وما ذهب بعض الناس الى ان النبي صلى الله
عليه وسلم قارن على معنى انه اهل بالحج اول ثم ادخل العمرة عليه احتياج الى تأويل
قوله اهل بالعمرة ثم بالحج فانه على خلاف اختياره احتياج الى تأويل هذا الغلط
فيحل الاصال في قوله اهل بالعمرة ثم بالحج على رفع الصوت بالتلبية ويكون

ركعتين

لفظ

قد قدم فيها لفظ الاحرام بالعمرة على الاحرام بالحج ولا يراد به تقديم الاحرام بالحج لانه
خلاف ما رآه واعلم انه لا يحتاج الى الجمع بين الاحاديث التي اوردت كون القران
بمعنى تقديم الاحرام بالحج على الاحرام بالعمرة فانه يمكن الجمع وان كان وقع الاحرام
بالعمرة او قالوا ويل الذي ذكره على الوجه الذي ذكره غير محتاج اليه في طريق الجمع
وقوله فتمتع الناس الى اخره حمل على التمتع اللغوي فانهم لم يكونوا متمتعين
بمعنى التمتع المشهور فانهم لم يحرموا بالعمرة ابتداء وانما تمتعوا بفتح الحاء الى العمرة
على ما جاء في الحديث فقد استعمل التمتع في معناه اللغوي او يكونوا متمتعين بالحج الى
العمرة كما يحرم بالعمرة ابتداء نظرا الى المال ثم انهم احرموا بالحج بعد ذلك وكانوا
متمتعين وقوله من كان منكم قد اهدى الى اخره موافق لقوله تعالى
ولا تخلصوا ربكم حتى يبلغ الهدى محله ولا يجوز ان يخل المتمتع الذي ساق الهدى
حتى يبلغ الهدى محله وليس كذلك وقوله فليطف بالبيت وبين الصفا والمروة
دليل على استحباب هذا الطواف في الابتداء وقوله وليتصدق اي من شعره
هو التقصير في العمرة عند التحلل منها قبل وانما يامره بالخلق حتى يبقى على الرأس
ما خلقه في الحج قال الحلاق في الحج افضل من الحلاق في العمرة كما ذكر بعضهم واستدل
بالامر في قوله فليخلق على ان الحلاق نكح وقيل في قوله فليحلل ان المراد يصير حللا
او لا يحتاج بعد افعال العمرة والحلاق فيها الى تجديد فعل اخر ويحمل عندئذ
ان يكون المراد بالامر بالاحلال هو فعل ما كان حراما عليه في حال الاحرام من
جهة الاحرام ويكون الامر للاباحة وقوله من لم يجد الهدى يعرضي تعلق
الرجوع الى الصوم على الهدى بعدم وجدانه حينئذ وان كان قادرا عليه في
بلده لان صيامه ثلاثة ايام في الحج اذا عدم الهدى يعرضي الاكتفاء بهذا البدل في الحال
لقوله ثلاثة ايام في الحج والتمتع بحضرة ولا يمكن ان يصوم في الحج الا اذا كان قادرا
على الصوم في الحال على هذا من الهدى في الحال وذلك ما اردناه قوله في الحج هو
نص كتاب الله تعالى ويستدل به على انه لا يجوز للمتمتع بالصيام قبل دخوله في الحج
لان حيث المفهوم فقط بل من حيث تعلق الامر بالصوم الموصوف بكونه في الحج وانما
الهدى قبل الدخول في الحج فقبل الاجوز وهو قول بعض اصحاب الشافعي والمشهور في

طلب

منه هبة جواز الهدى بعد التحلل من العمرة وقبل الاحرام بلح وابتعد من هدا من
أحان الهدى قبل التحلل من العمرة من العلماء وقد يستدل به من يخبر للمتع صوم
أيام التبريق بعد ثبات مقدمته وهي أن تلك الأيام من أيام الحج أو تلك الأفعال
البلدية ينطبق عليها أيها الحج أو وقتها من وقت الحج وقوله إذا أتى الحج إلى
أهله دليل لا أحد المولين للعلماء في أن المراد بالرجوع من قوله تعالى إذا رجعتهم هو
الرجوع إلى الأهل لا الرجوع من منى إلى مكة وقوله واستلم الركن أول
شئ دليل على استحباب ابتداء الطواف بذلك ثم جئت لأنه أطوف دليل على استحباب
الخت وهو الرمل في طواف القدوم وقوله ثلاثه أطواف يدل على تجميع هذه
الثلاثه بالخت على خلاف ما تقدم في حديث ابن عباس وقد ذكرنا ما فيه وقوله
عند المقام ركعتين دليل على استحباب أن يكون ركعتا الطواف عند المقام وطوافه
بين الصفا والمروة عقيب طواف القدوم دليل مشروعيته ذلك على هذا الوجه
واستحباب أن يكون السعي عقيب طواف القدوم وقال بعض المتأخرين أنه يشترط
في السعي أن يكون عقيب طواف كيف كان وقال بعضهم لا بد أن يكون عقيب طواف
واجب وهذا القائل يرى أن طواف القدوم واجب وأن لم يكن ركناً وقوله
ثم التحلل إلى آخره أمثاله لقوله تعالى حتى يبلغ الهدى محله ودليل على ذلك
حكم القارن وقوله وفعل مثل ما فعل من ساق الهدى بين من ساق الهدى صلى الله عليه
وسلم من ساق الهدى في حديث آخر أن لا يحل حتى يحل منها جميعاً
الحديث الثالث عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت
رسول الله ما شأن الناس حلوا من العمرة ولم يحل أنت من عمرتك فقال أي بدت
رأسي وقلت هدي فلا أحل حتى أخرجه دليل على استحباب التلبيد لشعر
الراش عند الاحرام والتلبيد أن يجعل في الشعر ما يشكك وسمعه من الأئمة
كالصبر والصبر أو ما أشبه ذلك وفيه دليل على أن التلبيد أثر في تأخير
الاحلال إلى التحرك وفيه أن من ساق الهدى لم يحل حتى إلى يوم التحرك
وهو ما خود من قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله
وما شأن الناس حلوا هذا الاحلال هو الذي وقع للصحابة في

فيحتمل الحج إلى العمرة وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بذلك ليحلوا بالتحلل
من العمرة ولم يحل هو صلى الله عليه وسلم لأنه كان ساق الهدى وقوله ما من عمرتك
يستدل به على أنه كان فاراً صلى الله عليه وسلم ويكون المراد بقوله ما من عمرتك
أي عمرتك التي منع جنتك وقيل من معنى الباء أي لم يحل بعمرتك أي العمرة التي
تحلل بها الناس وهو ضعيف لوجهين أحدهما كون من معنى الباء والثاني
أن قوله ما من عمرتك يستضي الأضافة فيه بقرعة عمرته لضاف إليه والعمرة التي
يقع بها التحلل لم تكن متقرة ولا موجودة وقيل يراد بالعمرة الحج بناء على
النظر إلى الوضع اللغوي وهو أن العمرة الزيارة والزيارة موجودة في الحج أي
بوجوده المعني بقاء وهو ضعيف أيضاً لأن الاسم إذا اشتق إلى حقيقة عرفية
كانت اللغوية محصورة في الاستعمال الحديث الرابع عن عثمان بن
حصين قال أنزلت آية المتعة في كتاب الله تعالى ففعلنا ما مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولم ينزل قرآن بحرمه ولم يأتها حتى مات قال رجل براءة ما شأ
والنخاري يقال أنه عمر ولمسلم نزلت آية المتعة يعني متعة الحج وأمرنا
بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لم تنزل آية تنسخ آية متعة الحج ولم يأتها
رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات ولها ما بمعناه يراد بآية المتعة وقوله
تعالى فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى وفي الحديث إشارة إلى
جواز نسخ القدران بالسنة لأن قوله ولم يأتها نفي مناه لما يقتضي رفع الحكم
بالجواز الثابت بالقرآن فلم يكن هذا الرفع ممكناً لما احتاج إلى قوله ولم يأتها
عنها ومراعاة بنى نسخ القرآن للجواز ونفي ورود السنة بالهي بقدر الحكم ودوامه
أدلة طريق لرفعه إلا أحد هذين الأمرين وقد يوجد منه أن الإجماع لا
يشخ به أدلة نسخ به لقال فلم يتفق على المنع لأن الاتفاق حينئذ يكون سبباً
لرفع الحكم فكان محتاجاً إلى نفيه كما نفي نزول القرآن بالنسخ وورود السنة
بالهي ونفي قال رجل براءة ما شأ هو كما ذكر في الأصل عن البخاري أن
المراد بالرجل عمر رضي الله عنه وفيه دليل على أن الذي نفي عنه عمر هو متعة

الحج المشرفة وهو الاحرام بالعمرة في اشهر الحج ثم الحج من غامه خلافا لما في حمله على
 على ان المراد المنع بفتح الحاء على العمرة او على حمله على منعه النساء لان بيتا من هاتين
 المتعنتين لم يزل قرآن خواره والنهي المذكور قد قيل فيه انه في قوله وحمل على الاول
 والا فضل وحمل على ترك الناس الا فضل وبتا بعد على غيره طلبا للتحقيق عن انفسهم
باب الهدى ن عن عائشة رضي الله عنها قالت قال لي هدي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ثم استغرها وقلدها او قلدها ثم بعث بها الى البيت واقام بالمدينة
 فاحرق عليه شي كان له حلا فيه دليل على استحباب بعث الهدى من المدينة
 لا ينافر معه ودليل على استحباب نقله للهدى واستعاره من بلد من بلد ما رواه
 سائر مع الهدى فانه يجر الاشعار الى حين الاحرام وفيه دليل على استحباب
 الاشعار في الجملة خلافا لما في انكسره وهو شق صفحة السنام طولا وسلت الدم عنه
 واختلف فيها هل يكون في الايمن او في الايسر ومن انكسره قال انه مثله والعمل
 بالسنة اولى وفيه دليل على ان من بعث بهديه لا يحرم عليه محظورات الاحرام
 ويقتل فيه الخلاق عن بعض المتقدمين وهو مشهور عن ابن عباس وفيه دليل على
 استحباب قتل الغايد **الحديث الثاني** عن عائشة قالت هدي
 النبي صلى الله عليه وسلم مرة غنما فيه دليل على اهداء الغنم **ن**
الحديث الثالث عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 راى رجلا يشوق بدنه فقال اركبها قال انها بدنة قال اركبها فربته ركبها
 يسائر النبي صلى الله عليه وسلم وفي كسرة قال في الثانية او الثالثة اركبها
 وبذلك او تحك ن اختلفوا في ركوب البدنة المهداة على مذاهب فتقل عن بعضهم
 انه اوجب ذلك لان صيغة الامر وردت مع ما يضاف الى ذلك من مخالفة سنة
 الجاهلية من مجاورة السائبة والوصيلة والحاي وتوقفها ورد على هذا ان
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يركب هديته ولا امر الناس بركوب الهدايا ومنهم من
 قال يركبها مطلقا من غير اضراء بمسكنا بظاهر الحديث ومنهم من قال
 لا يركبها الا عند الحاجة فيركبها من غير اضراء وهذا المنقول عن مذهب الشافعي
 رحمه الله لانه جاء في الحديث اركبها اذا احتجت اليها فحمل ذلك المطلق على المنيد

مع

ومنهم من منع كونهما الا لضرورة وقوله وبذلك كسرة يستعمل في التخليط
 على الخطاوية وفيها ههنا وجهان احدهما ان الخوي على هذا المعنى وانما
 استحق صاحب البدنة ذلك المراجعة وتاخر استماله لا يضر الرسول صلى الله عليه
 وسلم لقول الراوي في الثانية او الثالثة والثاني ان لا يرد بها موضوعها ان
 الاصل ويكون مما يخري على المسائل العرب في الخطاوية من غير قصد لموضوعه
 كما قيل في قوله عليه السلام قربت بذلك وافلح وابنه وكما في قول العرب وبه
 وخوه ومن منع ركوب البدنة من غير حاجة حمل هذه الصورة على ظهورها
 الى كونهما في الواقعة المعينة **الحديث الرابع** عن ابي طالت
 رضي الله عنه قال امرني النبي صلى الله عليه وسلم ان اقوم على بكائه وان اصدق
 بلحمها وجلودها واحلها وان لا اعطي الجزا منها شيئا قال نحن نعطيه من عندنا
 فيه دليل على جواز الاستئابة في القيام على الهدى وزججه والصدق به
 وقوله ان اصدق بلحمها يدل على ان الصدق للجميع فلا شك انه افضل مطلقا
 وواجب في بعض الدماء وفيه دليل على ان اللحم لا يجري مجرى اللحم في الصدق
 لانها من جملة ما يستغنى به حكمها حكمه وقوله ان لا اعطي الجزا ان
 منها شيئا ظاهرة بذكر الاعطاء مطلقا بكل وجه ولا شك في مساعده اذا كان
 المعطي اجرة الذبح لانه معاوضة ببعض الهدى والمعاوضة في الاجرة كالبيع
 واما اذا اعطي الاجرة خارجا عن اللحم المعطي وكان اللحم زائدا على الاجرة ن
 فالقياس ان يجوز ولكن النبي صلى الله عليه وسلم قال نحن نعطيه من عندنا واطلق
 المنع من اعطائه منها ولم يقيده بالمنع بالاجرة الذي يحشى منه في هذا ان يقع مسأحة
 في الاجرة لا جل ما يأخذ الجار من اللحم فيعود الى المعارضة في نفس الامر
 من يميل الى المنع من الذرايع يحشى من مثل هذا **الحديث الخامس**
 عن زياد بن جبير قال رايت ابن عمر ابي على رجل قد اناخ بدنته فخرها فقال
 ابعثها قبا ما منقذة سنة محمد صلى الله عليه وسلم وفيه دليل على استحباب جحر
 الابل من قيام وبشير الية قوله تعالى فاذكروا اسم الله عليها صواف فاذا كان
 وجبت جنوبها اي سقطت وهو شعر يكوها كانت قايمة وفيه دليل على

استصحاب ان يكون معقوله وورد في حديث صحيح ما يدل على ان يكون معقوله اليد
 اليسرى وتدل على بعض ما به سوى من خرها فائمة وباركة وعن بعضهم انه
 قال نحو ركنه والسنة اول باب غسل المحرم
 الحديث الاول عن عبد الله بن جعفر عن عبد الله بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
 احتلما بالابواء فقال ان عباس بن عبد المطلب غسل المحرم راسه وقال السورة لا يغسل المحرم
 راسه قال فاستبني ابن عباس الى اي ابواب الانبار رضى الله عنه فوجدته
 يغسل بين القوتين وهو يستتر بثوب فسلت عليه فقال من هذا قلت انا عبد الله
 ابن جعفر ارسلي اليك ابن عباس يسلك كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يغسل راسه وهو محرم فوضع ابواب يده على الثوب فطأه حتى بدا
 اليه راسه ثم قال لا تسال يصب عليه الماء اصبث فصب على راسه ثم
 حرك راسه بيديه فاقبل بها وادبر ثم قال هكذا راسه صلى الله عليه وسلم
 يفعل وفي رواية قال السور لابن عباس اما ركن ابدا ان القرآن العمود وال
 اللذان شهدتهما الحشبة التي تعلق عليها البكرة ان ابواء بنعهمهمرة وشكل
 الباء الموحدة والمد موضح بعين بين مكة والمدينة وفي الحديث دليل
 على جواز الشاظر في مسائل الاختلاف والاجتهاد فيها اذا غلب على ظن المجتهد
 فيها حكم وفيه دليل على الرجوع الى من رآه ان عنده علما فيما اختلف
 فيه وفيه دليل على قبول خبر الواحد وان العمل به سابق بين الصحابة
 لان ابن عباس ارسل السور ليستعلم له علم المسئلة ومن ضروريته قبول خبره
 عن اي ابواب فيما ارسل فيه والقرآن فسرهما المصنف وفيه دليل على
 التستر عند الغسل وفيه دليل على جواز الاستعانة في الطهارة لقول اي
 ابواب اصبث وقد ورد في الاستعانة احاديث صحيحة وورد في تركها
 شي لا ينافيها في الصحة وفيه دليل على جواز السك على المنظر في حال طهارته
 بخلاف من هو على الحدث وفيه دليل على جواز الكلام في أثناء الطهارة
 وفيه دليل على تحريك اليد على الراس في غسل المحرم اذ لم يرد الى كف الشعر
 وقوله ارسلي اليك ابن عباس يسلك كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

يغسل راسه يشعرا بن عباس كان عنده علم باصل الغسل قال السؤال عن كيفية الشيء
 انما يكون بعد العلم باصله وفيه دليل على ان يغسل اليد ان كان عنده مقرر الجواز
 اذ لم يغسل عنه وانما سأل عن كيفية غسل الراس ويحتمل ان يكون ذلك لانها موضع
 الاشكال في المسئلة اذ الشعر عليها وتحريك اليد فيها خاف منه من الشعر
 وفيه دليل على جواز غسل المحرم قد اجمع عليه اذ كان جنباً او كانت المرأة
 حائضاً فطهرت وبالحيلة الاغتسال الواجبة وانما اذا كان يرد من غير وجوب
 فقد اختلفوا فيه فالشافعي يحيزه وزاد اصحابه فقالوا ان له ان يغسل راسه
 باليد والخطمي ولا فدية عليه وقال مالك وابو حنيفة عليه الفدية
 قال استدلل بالحديث على هذا المذهب فيه فلا يتقوى لان المذكور حكايته حاك
 لا عموم لفظ وحكاية الحال يحتمل ان يكون في المختلف فيها ويحتمل ان لا ومع الاحتمال
 لا تقوم الحجة بخلاف نسخ الى العمدة الحديث الاول
 بن جابر بن عبد الله قال اهل النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه باح وليس مع
 احديهم هدي غير النبي صلى الله عليه وسلم وقدم على من اليمن فقال اهلكت
 بما اهل به النبي صلى الله عليه وسلم فامر النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه ان يجعلوها
 عمرة فيطوفوا ثم يقصروا ويحلوا الامن كان معه هدي فقالوا نطلق الى بني وقدر
 احداً يقطر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو استقبلت من امرى ما استدبر
 ما اهديت ولو ان ما معي الهدي لاحلك وحاقت عايشته فسكت الناسك
 كلها غير انها لم تطف بالبيت قالت برسول الله ينظرون لحجة وعمرة وانطلق
 نبح فامر عبد الرحمن بن ابي بكر ان يخرج معها الى الشعبة فاعمرت بعد الحج
 وقوله اهل النبي صلى الله عليه وسلم الاهل اهل الله رقع الصوت ثم يستعمل
 في التلبية استمع لاشيا يعا ويعبرك عن الاحرام وقوله بالح طاهرة
 يدل على الافراد وهو رواية جابر بن وقوله ليس مع احديهم هدي
 غير النبي صلى الله عليه وسلم وطاعة كالمقدمة لما امرت به من فتح الحج الى البعثة
 اذ لم يكن هدي وقوله اهلكت بما اهل به النبي صلى الله عليه وسلم دليل على
 جواز تعليق الاحرام باحرام غيره وانعقاد احرام المعلق بما احرم به الاحرار

ومن الناس من عدي هذا الى صورة اخري اجاز فيها التعليق وسنعه غيره ومن
 ابا ذلك يقول الحج مخصوص بالحكام ليست في غيره ويجعل على اختلاف منها
 وقوله تأمر النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه ان يخلعوا عمرة فيه عموم
 وهو مخصوص باصحابه الذين لم يكن معهم هدي وقد بين ذلك من حديث اخر
 ونسخ الحج الى العمرة كان جازيا بهذا الحديث وقيل ان علمه حسمه مادة الجاهلية
 في اعتقادها ان العمرة في اشهر الحج من لغير الجور واختلاف الناس في هذه
 الواقعة هل يجوز نسخ الحج الى العمرة كما في هذه الواقعة لم لا يذهب الظاهرية
 الى جوازها وذهب اكثر الفقهاء المشهورين الى منعه وقيل ان هذا كان خصوصاً
 بالاصحاب وفي ذلك حديث عن ابي ذر رضي الله عنه وعن الحارث بن سواد
 عن ابنه ايضا اعني في كونه مخصوصاً وقوله في طوفوا ثم يتصرفوا في الحقل
 قوله في طوفوا وحسين احدهما ان يرد به الطواف بالبيت على ما هو المشهور
 ويكون في الكلام حذف اي يطوفوا ويسعوا فان العمرة لا بد منها من السعي
 وتحمل ان يكون استعمال الطواف بالطواف بالبيت وفي السعي ايضا فانه قد
 يسمى طوافاً قال الله تعالى ان اصفا والسودة من شعائر الله فمن حج البيت او
 اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما وقوله فقالوا سئلوا متى ذكر
 احداً ينظر فيه دليل على استعمال المبالغة في الكلام فانهم اذا حلوا من العمرة
 ووافعوا النساء كان احرامهم بالحج قريباً من زمن الواقعة والارثا لخصت
 المبالغة في قرب الزمان بان قيل وذكر احدنا بطريقه كانه اشار الى اعتبار
 المعنى في الحج وهو الشبوت وعدم الترفه فاذا طال الزمان في الاحرام حصل
 هذا المقصود واذا قرب زمن الاحرام من زمن التحلل خفف هذا المقصود في
 عدم وكاهم استكروا زوال هذا المقصود او ضعفه لقرب احرامهم من التحلل
 وقوله صلى الله عليه وسلم لو استقبلت من امري ما استدبرت ما اهليت فيه
 امران احدهما جواز استعمال لفظة لوفي بعض المواضع وان كان قد ورد
 فيها ما يقتضي خلاف ذلك وهو قوله صلى الله عليه وسلم قال لو فتح عمل الشيطان
 وقد قيل في الحج بينهما ان كراهتهما في استعمالهما في التلخيص على ما هو الذي اطلبنا

كما يقال لو فعلت كذا حصل في كذا وانما هو ما كتبه لو كان كذا وكذا الما وقع
 في كذا وكذا الما في ذلك من صورة عدم التوكيل ونسبه الافعال الى القضاء والتقدير
 وانما اذا استعملت في معنى القرابات كما في هذا الحديث فلا كراهة هذا او ما يقرب
 منه المشاي اسند به على ان التمتع افضل ووجه الدليل ان النبي صلى الله عليه
 وسلم متى ما يكون به متمتعاً ولو وقع وانما بقي الا نفل مما حصل وجازعاً
 ان الشيء قد يكون افضل بالنظر الى ذاته ان في اجرة بالنظر الى ذات ذلك الشيء الاخر
 ثم يقترب بالنظر في صورة خاصة ما يقتضي ترجيحاً ولا يدل ذلك على فضيلته
 من حيث هو وهو وهما كذلك فان هذا التلخيص اقرب به قصد موافقة الصحابة
 في نسخ الحج الى العمرة لما شو عليهم ذلك وهذا امر زايد على مجرد التمتع فقد يكون
 التمتع مع هذه الزيادة افضل ولا يلزم من ذلك ان يكون التمتع بمجوده افضل وقوله
 عليه السلام ولولا ان نبي الهدي لاحتل مع الله بقوله تعالى واجلثوا ورتكم حتى
 يبلغ الهدي محله ونسخ الحج الى العمرة يقتضي التحلل بالحلل عند الفراغ فلو خد
 من هذا والله اعلم المسد بالقياس فانه يقتضي تسوية التقصير بالحلل في منعه
 قبل بلوغ الهدي محله مع ان النص لم يرد الا في الحلل فلو وجب الاقتصار على النص
 لم يمنع نسخ الحج الى العمرة لاجل هذه العلة فانه حينئذ كان يمكن التحلل من العمرة
 بالتقصير ويقتضي النص بمحولة في منع الحلل حتى يبلغ الهدي محله حيث حكم
 باستناع التحلل من العمرة وعلى هذه العلة دل ذلك على انه اجري التقصير مجري
 الحلل في امتناعه قبل بلوغ الهدي محله مع ان النص لم يدل عليه بلفظه وانما
 الحق به المعنى وقوله وحاضرت عابته الى اجرة يدل على امتناع طواف
 الجاهل ما النفس او لما رسته لدخول المسجد ويدل على فعلها جميع افعال الحج الا
 ذلك وعلى انه لا يشترط الطهارة في بقية الاعمال وقوله غير انما لم ينفذ
 بالبيت فيه حذف تقديره ولم يسع وتبين ذلك برواية اخري صحيحة ذكر
 فيها انها بعد ان طهرت طافت وسعت ويؤخذ من هذا ان السعي لا يقع الا بعد
 طواف صحيح فانه لو صح لما رزم من تاخير الطواف بالبيت تاخير السعي اذ هي
 قد فعلت المتأشك كلها غير الطواف بالبيت فلو اشترط تقدم الطواف

بالسعي

من الغرة خصل الحلل بل لو
 المنة مثله وقد

على السعي ففعلت في السعي ما فعلت في غيره وهذا الحكم متفق عليه بين أصحاب الشافعي
 ومالك وزاد المالكية قولاً آخر أن السعي لا بد أن يكون بعد طواف واجب وانما يصح
 بعد طواف القدوم على هذا القول لا اعتقاد هذا القائل وجوب طواف القدوم
 وقوله لا ينطلق الحج وعمرة تزيد العمرة التي فتحت الحج إليها والحج الذي استوته
 من مكة وقوله لا ينطلق الحج بشعرها لم يحصل لها العمرة وانها لم تخلل بفسخ
 الحج الأول إلى العمرة وهذا ظاهره إلا أنهم لما نظروا إلى رواية أخرى اقتضت
 أن عابشة اعتمرت لانه عليه السلام امرها بترك عمرتها ونقض رأسها ولم تنشطها
 والأهل بالبحر لما حاضرت لامتناع التخلل من العمرة بوجود الحج ومزاحمة وقت
 الحج وحملوا امره عليه السلام بترك العمرة على ترك النسي في أعمالها لا على رفضها
 بالخروج منها وأهلت بالحج مع بقاء العمرة فكانت قارئة اقتضى ذلك أن يكون
 قد حصل لها عمرة فاشتكل حينئذ قولها لا ينطلق الحج وعمرة وانطلق الحج
 اذ هي أيضاً قد حصلت لها حج وعمرة لما تقر من كنهها صارت قارئة فاحتجوا
 إلى تأويل هذا اللفظ فأولوا قولها لا ينطلق الحج وعمرة وانطلق الحج على أن المراد
 ينطلقون الحج مفرد عن عمرة وعمرة مفردة عن حج وانطلق الحج غير مفرد عن عمرة
 فامرها النبي صلى الله عليه وسلم بالعمرة ليحصل لها قصدها من عمرة مفردة
 عن حج ومفرد عن عمرة هذا حاصل ما قيل في هذا مع أن الظاهر خلافه بالنسبة
 إلى هذا الحديث لكن الجمع بين الروايات الجاهل إلى مثل هذا أو قولاً
 فامر عبد الرحمن إلى أخيه يدل على جواز الخلوة بالمحارم ولا خلاف فيه وقوله
 أن يخرج معها إلى التعميم يدل على أن من أحرم بالعمرة من مكة لا يحرم بها من حوفها
 بل عليه الخروج إلى الخلل وهذا لعل بقصد الجمع بين الخلل والحرم في العمرة
 كما وقع ذلك في الحج فانه جمع فيه بين الخلل والحرم فان عمرة من الإلال الحج وهي
 من الخلل واختلفوا في أنه لو أحرم بالعمرة من مكة هل يكون صحيحاً ولو لم يده
 دم أو يكون باطلاً وفي مذهب الشافعي خلاف ومذهب مالك أنه لا يصح حمل
 بعض الناس فشرط الخروج إلى التعميم بعينه ولم يكن بالخروج إلى مطلق
 الخلل ومن علل بما ذكرناه وفهم المعنى وهو الجمع بين الخلل والحرم الكنى بالخروج

إلى مطلق الخلل الحديث الثاني عن جابر قال قد مناع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ونحن نقول ليلى بالحج فامرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بجعلناها عمرة حديث جابر يدل على فسح الحج إلى العمرة أيضاً وقد ذكرنا
 أن مذهب الطاهريه جواز مطلقاً وهو الحق أيضاً عن أحمد وقوله فيه ونحن
 نقول ليلى بالحج يدل على أنهم أجروا بالحج مفرداً ولكنهم يحملون على بعضهم
 لما ورد في حديث آخر عن جابر بن عبد الله عن أبيه عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله
 الحديث الثالث عن عبد الله بن عباس قال قدم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صبيحة رابعة فامرهم أن يغسلوا عمرة فقالوا يا رسول
 الله أي الخلل قال الخلل كله فحدث ابن عباس يدل أيضاً على فسح الحج
 إلى العمرة وفيه زيادة أن الخلل بالعمرة الخلل كالمثل بالنسبة إلى جميع محطرات
 الأحرام لقوله للصحابه لما قالوا أي الخلل قال الخلل كله فحدث ابن عباس
 يدل أيضاً على فسح الحج إلى العمرة وفيه زيادة أن الخلل بالعمرة الخلل مطلق بالنسبة
 إلى جميع محطرات الأحرام وقول الصحابة أي الخلل كأنه لاستبعادهم
 بعض أنواع الخلل وهو الجماع المستند للأحرام فاجبوا بما يقتضي الخلل الكامل
 والذي يدل على هذا قولهم في الحديث الآخر ينطلق أحدنا إلى منى وذكره يطر
 وهذا يشعر بما ذكرناه من استبعاد الخلل المبيح للجماع الحديث
 الرابع عن عمرو بن الزبير قال سئل أسامة بن زيد ما جالس كيف كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم حين وقع قال يسير العنق فإذا وجد فجوة نقص العنق
 أنساب السير والنقص فوق ذلك فحدث عمرو بن الزبير عن أسامة لا يتعلق بفسخ
 الحج إلى العمرة وقد أوجله المصنف في باب العنق بفسخ العنق المهملة والنول
 والنقص تفخ النول وتشديد الصاد المهملة ضم بال من السير والنول وهما وهما
 دليل على أنه عند الإزدحام كان يستعمل السير الأخف وعند وجود الجوة وهو
 المكان المنفتح يستعمل السير الأشد وذلك بأقصاد لما جاء في الحديث الآخر
 عليكم السكينة الحديث الخامس عن عبد الله بن عمر عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقف في حجة الوداع فجعلوا يسئلونه فقال رجل لم أشعر

واحد

ث



كان

فقلت قيل ان ادفع قال ادفع ولا حرج وجاخر فقال استعرج فخرجت قيل ان ادفع
قال ارم ولا حرج فاستل يومئذ عن شي قدّم ولا اخر الا قال افعل ولا حرج
التيغور العلم واصله من المشاهير وهي الحواس فكانه يستدل بالحواس والخبر
ما يكون في القلب والذبح ما يكون في الحلق والوظائف يوم الخراج والري
ثم خروا هدي او ذبحه ثم الخلق والتقصير ثم طواف الافاضة هذا هو
الترتيب المشروع فيها والمختلنوا في كفتيه هذا الترتيب وجواره على هذا
الوجه الا ابن الجهم من المالكية يرى ان القارن لا يجوز له الحلق قبل الطواف
وكانه راي ان القارن يمتنع وجته قد تدخلت في العروة قائمة في حقه والعمرة
لا يجوز الحلق فيها قبل الطواف وقد شهد هذا قوله عليه السلام في القارن حتى
تحل منهما جميعا فانه قد يفتني ان الاحلال منهما يكون في وقت واحد فادخل
قبل الطواف فالعمرة قائمة بهذا الحديث فتنع الحلق فيها قبل الطواف ورد عليه
بعض المتأخرين بخصوص الاحاديث والاجماع المتقدم عليه وكانه يريد بغير
الاحاديث مما ثبت عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قارنا في اخر الامر وانه حلق
قبل الطواف وهذا مما ثبت ما من استدلال لا يصح اعني كونه عليه السلام قارنا
وابن الجهم بنا على مذهب مالك والشافعي ومن قال بان النبي صلى الله عليه وسلم
كان مفردا واما الاجماع فتبعد الثبوت ان اراد به الاجماع القائلون بان
اراد السكوي فنده نظروا قد ينافع فيه ايضا واذا ثبت هذا وان الوطائف
اربع في هذا اليوم فقد احتسوا فيما لو تقدم بعضها على بعض فاختار الشافعي
جوار التقديم وجعل الترتيب مستحبا ومالك وابو حنيفة يمنعان تقديم الحلق
على الري لانه حينئذ يكون حلقا قبل وجود التحليل وللشافعي قول مثله وقد
بني القولان له على ان الحلق شك او استحاحه محذور فان قلنا انه شك حاز
تقديمه على الري لانه يكون من اسباب التحلل وان قلنا انه استحاحه محذور
لم يجوز لما ذكرناه من وقوع الحلق قبل التحليل وفي هذا البناء نظروا لانه لا يلزم
من كون الشيء شكّا ان لا يمكن من اسباب التحلل ومالك رحمه الله يرى ان الحلق شك
ويرى مع ذلك انه لا يقدم على الري اذ معنى كون الشيء شكّا انه مطلوب متاخر

ون

علته ولا يلزم من ذلك ان يكون سببا للتحلل ونقل عن احمد رحمه الله ان قدّم بعض
هيئة الاشياء على بعض فلا شيء عليه وكذلك ان كان جاهلا وان كان عالما ففي
وجوب الدم روايتان وهذا القول في سقوط الدم عن الجاهل والناسي دون العامة
قوي من جهة ان الدليل على وجوب اتباع افعال الرسول في الحج بقوله خذوا عني
منا سلككم وهذه الاحاديث المرحضة في التقديم لما وقع السؤال عنه انما
قربت بقول السائل لم استعرج فخص الحكم بهذه الحالة ويبقى حاله العمد على
احل وجوب اتباع الرسول في الحج ومن قال بوجوب الدم في العمد والنسيان
جند تقديم الحلق على الري فانه يحمل قوله عليه السلام لا حرج على نبي الامم في التقديم
مع النسيان ولا يلزم من نبي الامم نبي وجوب الدم واذا عني بعض السامعين ان
قوله عليه السلام لا حرج ظاهر في انه لا شيء عليه وعني بذلك نبي الامم والدم معا
وفيما ادعاه من الظهور يظهر وقد ينافر عن خصوصية فيه بالنسبة الى الاستعجالات
العمدة في فانه قد استعمل كثيرا في نبي الامم وان كان من حيث الوضع اللغوي يقتضي
بعضه نبي الضيق قال الله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وهذا
البحث كله يحتاج اليه بالنسبة الى الرواية التي جاء بها السؤال عن تقديم الحلق
على الري واما على الرواية التي ذكرها المصنف فلا تقوم من وجوب الدم وحمل
نبي الخرج على نبي الامم بشكل علمه تاخير بيان وجوب الدم فان الحاجة تدعو
الى بيان هذا الحكم فلا يخرج عنها بيانه ويمكن ان يقال ان ترك ذكره في الرواية
لا يلزم منه ترك ذكره في نفس الامر الا بظهور ضعيف واما من اسقط الدم
وجعل ذلك مخصوصا بحالة عدم الشعور فانه يحمل لا حرج على نبي الامم
والدم معا فلا يلزم تاخير البيان عن وقت الحاجة ومشي ايضا على القاعدة في ان
الحكم اذا ثبت على وصف يمكن ان يكون معتبرا لمجرد اطر احده والحاق غيره
فما لا يساويه ولا شك ان عدم الشعور وصف مناسب لعدم التكليف والمواخذة
والحكم يعلق به فلا يمكن اطر احده بالحاق العبدية ادلايساويه فان شك
بقول الراوي فاستدل عن شي قدّم او اخر الا قال افعل ولا حرج فانه قد يشعر
بان الترتيب مطلقا غير مراعي في الوجوب ^{ان} ان الراوي لم يحكم لفظا

عامة عن الرسول صلى الله عليه وسلم يستضي جواز التقديم والتأخير مطلقاً وإنما
 اخبر عن قوله عليه السلام لا يخرج بالشبهة إلّا كل ما سئل عنه من القديم والتأخير
 حينئذ وهذا الإخبار من الراوي إنما يتعلق بما وقع السؤال عنه وذلك مطلقاً بالشبهة
 لا حال السؤال وكونه وقع عن العمد وعنده والمطلق لا يدل على أحد الطرفين
 بعينه فلا يفي بحجة في حالة العمد والله اعلم **الحديث السادس**
 عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي أنه سمع ابن مسعود فراه يري الجمرة الكبرى سبع
 حصيات فجعل البيت عن يمينه ومضى عن يمينه ثم قال هذا مقام الذي أنزلت عليه
 سورة البقرة صلى الله عليه وسلم فيه دليل على رمي الجمرة الكبرى سبع
 كبرها ودليل على استحباب هذه الكيفية في الوقوف لرميها ودليل على أن هذه
 الجمرة ترمى من بطن الوادي ودليل على مراعاة كل شيء من هيات الحج التي وقعت
 من الرسول عليه السلام حيث قال ابن مسعود هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة
 فأصابك الإلهام به ليتعلل وفيه دليل على جواز قولنا سورة البقرة وقد
 نقل عن الحجاج بن يوسف أنه رأى عن ذلك وأمر أن يقال السورة التي يذكر
 فيها البقرة فذكر عليه بهذا الحديث **الحديث السابع** عن عبد الله
 بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم ارحم المحلّفين قالوا والمقصرون
 برَسُولِ اللَّهِ قال اللهم ارحم المحلّفين قالوا برَسُولِ اللَّهِ والمقصرون قال والمقصرون
 الحديث دليل على جواز المحلّفين والتقصير معاً وعلى أن المحلّفين أفضل لأن النبي صلى
 الله عليه وسلم ظاهر في الدعاء للمحلّفين وأقصر في الدعاء للمقصرين على مرة
 وقد تكلموا في أن هذا كان في الحديث أو في حجة الوداع وورد في بعض
 الروايات ما يدل على أنه في الحديث ولعله وقع فيها معاً وهو الأقرب وقد
 كان في كلا الوقوفين توقف من الصحابة في المحلّفين أما في الحديث فلا هم عظم
 عليهم الرجوع قبل تمام مقصودهم من الدخول إلى مكة وكما لم يسكنهم وإنما
 في الحج فلا هم شئ عليهم فصح الحج إلى العمرة وكان من قصورهم شعرة اعتقد أن
 أحسن من الحلق إذ هو فعل الكارة للشئ فكسر النبي صلى الله عليه وسلم الدعاء
 للمحلّفين لأنهم بادروا إلى مثقال الأمر وأما فعل ما سواه من الحلق وقد ورد

التصريح بهذه الغلبة في بعض الروايات فقال لأنهم لم يشكوا في الحديث
 الثامن عن عائشة رضي الله عنها قالت حججنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فافضنا
 يوم النحر في أضيق ضيقه فأراد النبي صلى الله عليه وسلم منها ما يريد الرجل من
 أهله فقلت برسول الله أنها خايض قال أحاسنتها هي قالوا برسول الله أنها ضاقت
 يوم النحر قال لخرجوا وفي لوط قال النبي صلى الله عليه وسلم عقرى حلفت طافت
 يوم النحر قيل نعم قال لعقري فيه دليل على أمور أحدها أن طواف
 الأفاضة لا بد منه وإن المرأة إذا ضاقت لا تقصر حتى تطوف لتؤله صلى الله
 عليه وسلم أحاسنتها هي فقبل أنها قد ضاقت إلى الحرة قال سباق يدل على
 أن عدم طواف الأفاضة موجب للحبس وإنها إن الحايض يسقط عنها طواف
 ولا تقعد لأجله لتؤله فأنقري وبالله قول عقرى مفتوح العين ساكن الفاف
 وحلق مفتوح الحاء ساكن الهم في هاتين النقطتين من وجوه منها ضبطها بالمسحور
 بين المحلّفين حتى لا يكاد يعرف غيره أن آخر النقطتين ألف التانيث المقصورة
 من غير تنوين وقال بعضهم عقرى أحلقا بالنون لأنه شعرا في موضع موضع
 دعاء فاجواه بحري كلام العرب في الدعاء بالفاظ المصادرها فهاها سؤده لقولهم
 سقياً وزعيماً وجدعاً وكسراً وإي أن عقرى ألف التانيث نعت لا دعاء والذي
 ذكره المحلّثون صحيح أيضاً ومنها ما استضي هاتين النقطتين فقبل عقرى
 بمعنى عقرى لها الله وقبل عقرى قومها وقبل جعلها عاقراً لأن الله وإما خلقي فاما بمعنى خلق
 شعرها أو بمعنى أصابها وجع في خلقها أو بمعنى خلق قومها بشومها ومنها
 أن هذا من الكلام الذي كثرت لسان العرب حتى لا يراد به أصل موضوعه
 كقولهم تربت يدك وما أشعره قاله الله وأفع وأفع إلى غير ذلك من الألفاظ
 التي لا يعضد أصل موضوعها لكثرة استعمالها **الحديث التاسع**
 عن عبد الله بن عباس قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه حفت عن
 المرأة الحايض فيه دليل على أن طواف الوداع واجب لظاهر الأمر وهو
 مذهب الشافعي وجب الدم بتركه وهذا بعد تقرير أن أحبار الصحابة عن
 صيغة الأمر حكاية لها ولأدم فيه عند مالك ولا وجوب له عنده وفيه

دليل على سقوطه عن الحايض وفيه خلاف عن بعض السلف اعني ابن عمر وابن عباس
الحديث العائش عن عبد الله بن عمر قال استاذن العباس بن عبد
المطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيت بمكة ليالي بني فاذن له
اخبرني ابن عباس ان احدهما حكم المبيت بمكة وانه من ماسك الحج وواجباته وهذا
من حيث قوله اذن للعباس من اجل سقايته فانه يقتضي ان الاذن لهذه العلة
المخصوصة وان غيرها لم تحصل فيه الاذن الثاني انه يجوز المبيت لاجل السقاية
ومدلول الحديث تعليق الحكم بوصف السقاية واسم العباس في حكم السقاية
في ان هذا من الاوصاف المعبرة في هذا الحكم فانما عبر العباس في الاختصاص
الحكم اتفاقا لكن اختلفوا فيما زاد على ذلك فممن من قال يخص بهذا الحكم
بالعباس ومنهم من عمه من بني هاشم ومنهم من عمهم وقال احتاج الى المبيت للسقاية
فله ذلك وانما تعليقه بسقاية العباس فمنهم من خصه بها حتى لو عمت سقايه
اخرى لم يخصص في المبيت لاجلها والا قرب اتباع العتي وان العلة للحاجة
الى اعداد الماء للشاربين الحديث الحادي عشر قال
جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء بالجمع لكل واحدة منهما باقامة
ولم يسجد بينهما ولا على احدى واحدة منهما فيه دليل على جمع التاخير بمزدة
وعني جمع لان النبي صلى الله عليه وسلم كان وقت الغروب يعرفه بالجمع بينهما بالمدلة
الا وقد اخرج المغرب وهذا الجمع لا خلاف فيه وانما اختلفوا هل هو بعد ان
النسك او بعد السفر فابده الخلف ان من ليس بمسافر سفر اجمع فيه هل
تجمع بين هاتين الصلاتين ام لا والمقول عن مذهب ابي حنيفة ان الجمع بعذر النسك
وطاهر مذهب الشافعي انه بعذر السفر وبعض اصحابه وجه انه بعذر النسك
ولم يتدل ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الصلاتين في طول سفره ذلك فان
كان الجمع في نفس الامر يقوي ان الجمع للنسك لان الحكم المجدد عند خروجه
ينضي اصابه ذلك الحكم الى ذلك الامر وان كان قد جمع اما ان يرد في ذلك قبل
خاص او يوحى من قول ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا جد به السير
جمع بين المغرب والعشاء وقد تعارض في هذا الجمع سببان السفر والنسك فيبقى

ن
بن

النظر في ترجيح الاضافة الى احدهما على ان في الاستدلال بخلاف ابن عمر على هذا الجمع
نظرا من حيث ان السير لم يكن مجزا في ابتداء هذه الحركة لان النبي صلى الله عليه وسلم
كان انما عند دخول وقت صلاة المغرب وانما الحركة بعد ذلك فالحديث
يكون بعد الحركة في الابتداء فلا وقد كان يمكن ان يقام المغرب بعزفه ولا يحصل
خلاف السير بالنسبة اليها وانما يتناول الحديث ما اذا كان الجدد والسير موجودا عند
دخول وقتها فهذا امر محتمل واختلف الفقهاء ايضا فيما لو اذ اجمع بغير جمع كما
لو جمع في الطريق او بعزفه على التقديم هل يجمع ام لا والذين يملكون الجمع بالسفر يخبرون
الجمع مطلقا والذين يخلون به بالنسك يقل عن بعضهم انه لا يجمع الا بالمكان الذي جمع
فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المزدة لقامه لوضيعة النسك على الوجه
الذي فعله الرسول صلى الله عليه وسلم وما يتعلق بالحديث الكلام في الاذان والاقامة
لصلاة الجمع وقد ذكر في انه يجمع باقامته لكل واحدة ولم يذكر الاذان وحاصل
مذهب الشافعي رحمه الله ان الجمع اما ان يكون على وجه التقديم او على وجه التاخير
فان كان على وجه التقديم اذن للاولى لان الوقت لها ولها لكل واحدة ولم يورد
للتاخير الا على وجه غرض لبعض اصحابه وان كان على وجه التاخير كما
في هذا الجمع صلاحها باقامتين كما في ظاهر هذا الحديث واجروا في الاذان الاولى
لخلاف الذي في الاذان للتاخير ودلالة الحديث على عدم الاذان ودلالة سكوت
اعني الحديث الذي ذكره المصنف وتعلق بالحديث ايضا عدم التثقل بين صلاتي
الجمع لقوله ولم يسجد بينهما فلا يسجد صلاة التاخر له والنسك معي عنها بوجوب
الولاية بين صلاتي الجمع والمقول عن ابن حبيب من اصحاب مالك ان له ان يتنفل اعني
للجامع بين الصلاتين بشرط في جمع التقديم وفيها في جمع التاخير خلاف لان الوقت
للصلاة الثانية فجاز تأخيرها واذا قلنا بوجوب الولاية فلا يقطعها قدر الاقامة
ولا قدر التيمم ولا قدر الادان لمن يقول بالاذان لكل واحدة من صلاتي الجمع وقد
حكيناها وجه بعض الشافعية وهو قول في مذهب مالك ايضا من اراد ان يستدل
بالحديث على عدم جواز التثقل بين صلاتي الجمع فلما فيه ان يقول هو فعل والتثقل
تجوز له لا يدل على الوجوب واحتاج الى ضمنية امر اخر اليه وما يوكده اعني كلام

اما

على السهو

هل الجواز وتسمية البعض باسم الكل اوفيه حذف مضاف ولا يستقيم دلاله على
 ما ذكر من ملك الصيد بالهديه وقوله انما لم يرد على الا انا حرم انا الاول
 مستثوره الصيغ لانها ابتدائية والثانية مفتوحة لا بد حذف منها الا ان
 للتعليل والاضل الا لان وقوله لم يرد في المشهور عند الحديث فيه فخرج الدال
 وهو خلاف مذهب المحققين من النجاة ومقتضى مذهب سيبويه وهو ضم الدال
 وذلك في كل مضاعف مجزوم اتصل به هاء ضمير المذكر وذلك معلل عندهم
 بان الهاء حرف حقيقي كالواو وتاليه الدال لعدم الاعتداد بالهاء وما قبل الواو يضم
 وعبروا عن ضمها بالابتاع لما بعد هاء وهذا خلاف ضمير الموث اذا اتصل
 بالمضاعف المشدد فانه يقع باتفاق وجي في مثل الاول الموقوف لغتان احرام
 اخذها الفتح والثانية الكسرة واشك فيه قال ابو ليلى جملته حتى اذا ن
 مددته فشهد ان ابا ليلى شيخ وحده وقوله عليه السلام الا انا حرم يمسك
 به في منع اكل المحرم للحرم الصيد مطلقا فانه على ذلك مجرد الاحرام والذين اباوا
 اكله لا يكون مجرد الاحرام عندهم على وقد قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم
 انما رده لانه صيد لا جله جمع بينه وبين حديث اي قتاده والحرم جمع حرام
 والابواء بفتح الهاء وشكون الباء الموحدة والمدن ودان بفتح الواو وتشديد
 الدال اخره قول موضعان محروقان بنماين مكة والمدينة ولمسئلة اكل المحرم الصيد
 تعلق بقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما وهل المراد بالصيد
 نفس الاصطياد او المصيد والاستقصاء فيه موضع غير هذا ولكن تعليل
 النبي صلى الله عليه وسلم باننا حرم قد يكون اشارة اليه وفي اعتذار النبي صلى الله
 عليه وسلم للصعب تطييب لقلبه لما عرض له من الكراهية في رد هديته وتوخي
 منه استجاب مثل ذلك من الاعتذار وقوله فلما راي ما في وجهي يريد من اثر
 التغير بسبب الكراهية وقد وقع مصرحاً به في بعض الروايات فلما راي ما
 في وجهي من الكراهية يريد بسبب الكراهية الكراهية ن
 كتاب البيوع الحديث الاول عن عبد الله بن عمر عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا ابتاع الرجلان نكلاً واحداً منهما بالخيار

نحو

ما لم يتفرقا وكانا جميعاً او تخيرا احدهما الاخر فتباعدت على ذلك فقد ثبت
 البيوع وما في معناه من حديث حكيم بن حزام وهو الحديث الثاني
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا او قال
 حتى يتفرقا فان صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وان كتما وكذبا محنت بركة
 بيعهما الحديث يتعلق بمسئلة اثبات خيار المجلس في البيع وهو يدل عليه وبه
 قال الشافعي وقتناه واصحاب الحديث ونفاه مالك وابو حنيفة ووافق ابن حبيب
 من اصحاب مالك من اثبته والذين نفوه اختلفوا في وجه الاعتراض والذي يحضرنا
 من ذلك وجوه احدها انه حديث خالفه واؤيده وكل ما كان كذلك لم يعمل به
 اما الاول فلان ما كابرناه ولم يقل به ولما الثاني فلان الراوي اذا خالف قائل
 يكون مع علمه بالصحة فيكون فاشقا فلا تقبل روايته واما ان يكون لا مع علمه بالصحة
 وهو اعلم بغلط ما روي يتبع في ذلك ن واحيب عن ذلك بوجهين احدهما
 منع المقدمة الثانية وهو ان الراوي اذا خالف لم يعمل بروايته وقوله اذا
 كان مع علمه بالصحة كان فاشقا ممنوع لجواز ان يعلم بالصحة ويخالف لمعارض
 راجح عنده ولا يلزم تقليده فيه وقوله ان كان لا مع علمه بالصحة وهو اعلم
 بروايته فيتبع في ذلك ممنوع ايضا لانه اذا ثبت الحديث بعد الله النقلة وجب
 العمل به ظاهراً فلا يترك مجرد الوهم والاحتمال الوجه الثاني ان هذا
 الحديث مروي من طرق تعدد الاستدلال به من جهة روايته ما لم يتعد في
 جهة اخري وانما يكون ذلك عند التعذر على تقدير صحة هذا الماخذ اعني ان مخالفة
 الراوي لروايته تعدد في العمل بها فانه على هذا التقدير يتوقف العمل بروايته
 ما لم ولا يلزم من بطلان ما خذ معين بطلان الحكم في نفس الامر الواحد الباطل
 من الاعتداء ان هذا خبر واحد فيما تعم به البلوى وخبر الواحد فيما تعم
 به البلوى غير مقبول فهذا غير مقبول اما الاول فلان البياعات مما تكرر
 مرات لاخصي ومثل هذا تعم البلوى بمعرفة حكمه واما الثاني فلان العادة ن
 تقتضي ان ما تعم به البلوى يكون معلوماً عند الكفاية فانفراد الواحد به على
 خلاف العادة فيرد واحيب عنه منع المتقدمين معاً اما الاول وهو انه

نعم به البلوي فالبيع كذا وكذا الحديث ذل على اثبات خيار البيع وليس
الفسخ ما نعم به البلوي في البياعات قال الظاهر من الاقدام على البيع الرغبة
من كمال واحد من المتعاقدين فيما صار اليه فللحاجة الى معرفه حكم البيع لا
يكون عامة وإنما الثاني فان المعتمد في الرواية على عدله الراوي وخبره
بالرواية وقد وجد ذلك وعدم نقل غيره لا يصلح معارضه الجواز عديم
بما عده الحكم قال الرسول صلى الله عليه وسلم كان يطلع الاحكام للاجناد والجماع
ولا يلزم تبليغ كل حكم لجميع المكلفين وعلى تقدير السماع لجواز ان يعرف ما نفع
من النقل اعني نقل غيره هذا الراوي فاما يكون ما ذكره اذا اقتضت العادة
ان لا يخفى على اهل التواتر وليس الاحكام الجزئية من هذا القبيل
الوجه الثالث من الاعتبارات هذا حديث مخالف للقياس الجلي
والاصول القياسية المقطوع بها وما كان كذلك لا يعليه اما الاول فيعني
بمخالفة الاصول القياسية ما ثبت الحكم في صلبه قطعا وثبت كون الفرع في معنى
المقصود لمخالفة الاصل في علم غيره عن مصلحة تضح ان كون مقصوده بشرح
الحكم ومهمنا كذلك فان منع الغير عن ابطال حق الغير ثابت بعد التفرق قطعا
وما قبل التفرق في حناه لم يشرقا الا فيما يقطع بتعديه عن المصلحة واما الثاني
فان القاطع مقدم على المظنون لا محالة وخبر الواحد مظنون واجنب عنه
منع المقدمتين معا اما الاول فلا نسلم عدم افتراق الفرع من الاصل الا فيما
لا يعتبر في المصالح وذلك لان البيع يقع بعتة من غير ثرو وقد تحصل الذم
بعد الشروع فيه فيناسب اثبات خيار الكل واحد من المتعاقدين دفعا لضرر
الذم فيما لم يكره وقوعه لم يمكن اثباته مطلقا فيما بعد التفرق وقبله
فانه لرفع حكم العقد والثوق بالنص في جعل العقد جوازا لا اعتبار هذه
المصلحة وهذا معنى معتبر لا يستوي فيه ما قبل التفرق مع ما بعده واما
الثاني فلا نسلم ان القياس مخالف للاصول يرد فان الاصول ثبتت النصوص
والنصوص ثابتة في الفروع المعينة وغاية ما في الباب ان يكون الشرع يخرج
بعض الجزيات عن الكليات لمصلحة لخصها او تعبد اوجب اتباعه

الوجه الرابع من الاعتبارات هذا حديث معارض لاجماع اهل
المدينة وعلمهم وما كان كذلك تقدم عليه العمل وهذا يقدم عليه العمل
اما الاول فلان مالك قال عقيب روايته وليس هذا عندنا جدي معلوم ولا
انموذج له فيه واما الثاني فلما اختص به اهل المدينة من سكا هم
في مذهب الوحي ووفاة الرسول بن اظهرهم ومغفرة لهم بالناسخ والمنسوخ
فما قلنهم لبعض الاخبار ينقض علمهم بما اوجب ثل العمل به من ناسخ او دليل
راجح ولا يهمل حكمهم فحين ابا عهم وكان ذلك ان حج من خبر الواحد
المخالف لعلمهم وجوابه من وجهين احدهما بيع المقدمة
الاقل وهو كون المسئلة من اجماع اهل المدينة وبما فيه من ثلثه اوجه
منها اننا اذا انا ملنا لفظ مالك لم نجد مصرحا بان المسئلة اجماع من اهل
المدينة يعرف ذلك بالنظر في الفاظه ومنها ان هذا الاجماع اما ان يراد به اجماع
سابق ولا حق والاول باطل لان ابن عمر راس المغيرة بالمدينة في وقته وقد
كان يروي باثبات خيار المجلس والثاني ايضا باطل فاني ابن اي ديت من اقران
مالك ومناصريه وقد اعلط على مالك رحمهما الله لما بلغه من مخالفة الحديث
وثابتهما منع المقدمة الثانية وهو ان اجماع اهل المدينة وعلمهم مقدم على
خبر الواحد مطلقا فالحق الذي لا شك فيه ان عملهم واجماعهم لا يكون حجة
فيما طرقة الاجتهاد والنظر لان الدليل القاطع لاهية من الخطاء في الاجتهاد
لا يتناول بعضهم ولا مستند للعصمة سواء وكيف يمكن ان يقال بان كان
بالمدينة من الصحابة رضوان الله عليهم يقبل خلافة ما دام مقيما بها فاذا خرج
عنها لم يقبل خلافة فان هذا محال فان قبول خلافة باعتبار صفات قامة حيث
حل ففرض المسئلة فيها اختلف فيه اهل المدينة مع بعض من خرج عنها من الصحابة
بعد استقرار الوحي وموت الرسول صلى الله عليه وسلم فكل ما قبل من ترجيح
لا قول علماء اهل المدينة وما اجتمع لهم من الاوصاف قد كان حاصلا له من
الصحابة ولم تزل عنه خروجه وقد خرج من المدينة افضل اهل زمانه في ذلك
الوقت بالاجماع من السنة وهو علي بن ابي طالب رضي الله عنه وقال اقوال بالعراق

كيف يمكن ان يندرج اذا حالها اهل المدينة وهو كان راسهم وكذا ان يسود
 وحكم من العلم معلوم وغيرهما قد خرجوا وقالوا اقوالا على ان بعض الناس يقول
 ان المشايخ المختلف فيها خارج المدينه مختلف فيها بالمدينه وادعي العموم في ذلك
 الوجه الخامس ورد في بعض الروايات الحديث ولا يحل له ان يمارق
 خشية ان يستعمله فاستدل هذه الزيادة على ثبوت خيار المجلس من حيث
 انه لو ان العقد لازم لما احتاج الى استنباطه ولا طلب الثبوت من الاستنباط
 واجيب عنه بان المراد بالاستنباط في البيع حكم الخيار عاينه ما في
 الباب استعمال الخيار في لفظ الاستنباط لكن خيار المضرب اليه اذا دل الدليل
 عليه وقد دل من وجهين احدهما انه علق ذلك على التفرق فاذا احتملنا على
 خيار الفسخ صح تعليله على التفرق لان الخيار يرتفع بالتفرق واذا احتملناه على
 الاستنباط فالاستنباط لا يتوقف على التفرق ولا اختصاص بها بالمجلس
 الثاني اما اذا احتملناه على خيار الفسخ فالتفرق يبطل له فترافقناست المنع
 من التفرق المبطل للخيار على صاحبه اما اذا احتملناه على الاقالة الحقيقة
 معلوم انه لا يخرم على الرجل ان يمارق صاحبه خوف الاقالة الوجه
 السادس تاويل الحديث يحمل المتابعين على النساء ومن لم يصححها
 على البيع وحمل الخيار القبول واجيب عنه بان سميته للنساء ومن يتابعين
 محاروا وعترض على هذا الجواب بان سميته ما يتبعان بعد الفراغ من البيع
 محاروا ايضا فلم قلتم ان الحمل على هذا المحار اولى فقلنا انه اذا صدر البيع فقد
 وجدت الحقيقة فهذا المحار اقرب الى الحقيقة من محار لم توجد حقيقة أصلا
 عند اطلاقه وهما متساويان الوجه السابع حمل التفرق على التفرق
 بالاقوال وقد عمد ذلك شرعا قال الله تعالى وان تفرقا الى عن الزكاح
 واجيب عنه بانه خلاف الظاهر فان السابق الى التفرق عن المكان
 وايضا قد ورد في بعض الروايات وقد ذكرها المصنف لم يفرقا عن مكانهما
 وذلك صريح في المقصود ونما اعترض على الاول بان حقيقة التفرق المحض
 بالمكان بل هي غاية الى ما كان الاجتماع فيه واذا كان الاجتماع في الاقوال

٢٢

زم

بله

كان التفرق فيها وان كان في غيرها كان التفرق عنه بان جملة على غير المكان بقية
 فيكون مجازا الوجه الثامن قال بعضهم تعذر العمل بظاهر الحديث فانه
 اثبت الخيار لكل واحد من المتابعين على صاحبه فلحال لا يخلو اما ان يتفقا
 في الخيار او يختلفا فان اتفقا لم يثبت لواحد منهما على صاحبه خيار وان اختلفا
 بان اختيار احدهما النسخ والاخر الامضاء فقد استحال ان يثبت لكل واحد
 منهما على صاحبه الخيار اذا لم يثبت بين النسخ والامضاء استحصال فليزم تاويل الحديث
 واحتاج اليه ويكفينا صدقكم بالاستدلال عن الظاهر واجيب عنه بان قيل
 لم يثبت صلى الله عليه وسلم مطلق الخيار بل اثبت الخيار وشك في الخيار فحق عمله
 على خيار النسخ فثبت لكل واحد منهما خيار الفسخ على صاحبه وان ابا صاحبه
 ذلك الوجه التاسع ادعي انه حديث منشوخ اما لان علماء المدينة
 اجمعوا على عدم ثبوت خيار المجلس وذلك يدل على النسخ واما الحديث اختلف
 المتابعين فانه يقتضي الحاجة الى التميز وذلك يستلزم لزوم العقد فانه لو ثبت
 الخيار لكان كافي في رفع العقد عند الاختلاف وهو ضعيف جدا اما النسخ
 لاجل عمل اهل المدينة فقد تكلمنا عليه والنسخ لا يثبت بالاحتمال ويجوز المخالفة
 لا يلزم ان يكون للنسخ لجواز ان يكون لتقدم دليل اخر راجح في ظنهم عند تعارض
 الادلة عندهم واما حديث اختلاف المتابعين فالاستدلال به ضعيف جدا
 لانه مطلق بالنسبة الى من التفرق ومن المجلس فيحمل على ما بعد التفرق والحاجة
 الى النسخ لا يضار اليه الا عند الضرورة الوجه العاشر حمل الخيار على
 خيار الشراء او خيار الحاق الزيادة بالتميز او التميز واذا تردد لم يتعين حمله على ما
 ذكرتموه واجيب عنه بان حمله على خيار النسخ لوجهين احدهما ان لفظه
 الخيار قد عرفت اسمها من الرسول صلى الله عليه وسلم في خيار الفسخ كما في حديث
 جابر بن سفيان وكذا الخيار والمراد منه خيار النسخ وحديث المصنف هو الخيار
 ثلاثا والمراد خيار النسخ فيحمل الخيار المذكور ههنا عليه لانه لما كان معهودا من
 النبي صلى الله عليه وسلم كان الظاهر في الارادة الثاني قيام المانع من راده كل
 واحد من الخيارين اما خيار الشراء فلان المراد من اسم المتابعين المتعاقدين

٢٢
 الاحبار



والفسخ

والمشاع قد ان من صدر منها العقد وبعد صدور العقد منها لا يكون لها خيار
الشراء فضلا عن ان يكون لهما ذلك الى وان التفرق واما خيار الحاق الزادة
بالتمن او الممن فلا يمكن لغيره لان ذلك الخيار ان لم يكن لهما فلا يكون
لهما الى اوله التفرق وان كان فتنق بعد التفرق عن المجلس وكيف ما كان لا يكون
في الخيار لهما ثابته معنا الى غاية التفرق والخيار المثلث بالنظر ههنا هو
الخيار المعين الى غاية التفرق ثم الدليل على ان المراد من الخيار هذا ومن التبايعين
ما ذكر ان مالكا رحمه الله نسب الى مخالفة الحديث وذلك لا يصح الا اذا حمل
الخيار والتبايعان والافتراق على ما ذكر هكذا قال بعض الظاهر الا انه
ضعيف فان نسبة مالك الى ذلك ليست كذلك لامة ولا اكثرهم
باب ما في عمده من البيوع الحديث الاول عن ابي سعيد
الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المنازعة وهي طرح الرجل
توبه بالبيع الى الرجل قبل ان يقبله او ينظر اليه ونهى عن الملامسة والملازمة
لمن التوب لا ينظر اليه اتفق الناس على منع هذين البيعين واختلفوا في تفسير
الملازمة فتعلل هو الذي جعل المشتري بان يقول اذا لم يستوي فهو بيع مباح
يكيد او كذا وهذا باطل للتعليل في الضيعة وعدوله عن الضيعة الموضوعة
للمبيع شرعا وقد قيل هذا من صور المعاوضة وقيل تفسيرها ان يبيعه على انه
اذ لم يستوي التوب فقد وجب البيع وانقطع الخيار وهو ايضا فاسد بالشرط
الفايد وفسره الشافعي بان ياتي بثوب مطوي فيلتمسه الراغب ويقول صاحب
الثوب بعك كذا بشرط ان يقوم لمشتك مقام النظر وهذا فاسد ان اظلمنا
بيع الغائب وكذلك ان صحناه لا قامة للمشتك مقام النظر وقيل يخرج على نفي
شرط الخيار واما لفظ الحديث الذي ذكره المصنف فانه يقتضي ان جهة
العساق عدم النظر والتقليب فقد يستدل به من يمنع بيع الاعيان الغائبة
على ما علله ومن يشترط الصفة الصفة في بيع الاعيان الغائبة لا يكون الحديث
دليلا عليه لانه ههنا لم يذكر وضيفا واما المنازعة فقد ذكر في الحديث
انها طرح الرجل توبه لا ينظر اليه والكلام في هذا التعليل كما تقدم

في الملامسة

واعلم ان في كلا الموضوعين محتاج الى الفرق بين المعاوضة وبين هاتين
الصورتين فاذا عمل بعدم الروية المشروطة فالفرق ظاهر واذا فسرا
لا يعود الى ذلك احتيج حينئذ الى الفرق بينه وبين مسألة المعاوضة عند من
يختارها الحديث الثاني عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلتقوا الركبان ولا يبع احدكم على بيع بعض ولا
تتاجسوا ولا يبع كما ضر لباد ولا يضر الغنم ومن ابتاعها فهو خير النظمين
بعد ان حلها ان رضى بها المشرك وان سخطها ردها وصاعا من عمره وفي لفظ
وهو الخيار ثلاثا فان تلقى الركبان من البيوع الممنوعة لما يتعلق به من الضرر
وهو ان يلقى طائفة تخلفون متاعا فيستربيه منهم بل ان يقدموه البلد فيعرفوا
الا شعاع في الكلام فيه في ثلاثة مواضع احدها التحريم فان كان
عالم بالبيع فاصدا للتلقي فهو حرام وان خرج لشغل اخر فراهم بقبولين فاشترى
في اثم وجهان للشافعية اظهرهما التائيم الموضع الثاني صحة او
فساده وهو عند الشافعي صحيح وان كان اثمنا وعند غيره من العلماء يبطل
مستنده ان النهي للفساد ومستند الشافعي ان النهي لا يرجع الى نفس العقد ولا
تخلوا هذا الفعل بشي من اركانه وشرايطه وانما هو لاجل الاضرار بالركبان
وذلك لا يتدخل في نفس البيع الموضع الثالث اثبات الخيار حيث لا غرور
للكبان بحيث يكونون عالمين بالسعر فلا خيار وان لم يكونوا كذلك فالاشترى
منهم بارخص من السعر لهم الخيار وما وقع في لفظ بعض المصنفين من انه يخبرهم
بالسعر كادى ليس بشرط في اثبات الخيار وان اشترى منهم بمثل سعر البلد او اكثر
في ثبوت الخيار لهم وجهان للشافعية منهم من نظر الى انشاء المعنى وهو الغرور
والضرر فلم يثبت الخيار ومنهم من نظر الى لفظ حديث ورد باثبات الخيار لهم
فجوزي على ظاهره ولم يلتفت الى المعنى واذا اثبتنا الخيار فهل يكون على الفور
او يمتد الى ثلاثة ايام فيه خلاف لا صحاح الشافعي رضي الله عنه والظاهر الاول
بشرط شيئا فدمعه غيره الى الشئ لبيعته خيرا منه بارخص وفي معناه الشراء

على البنية وهو ان يدعى البائع الى الفسخ ليشتره منه ما كثر وهما ان الصورتان
انما يتصوران فيما اذا كان البيع في حالة الجوار وقبل اللزوم وتصرف بعض
الفتاوى في هذا الذي رخصته بما اذا لم يكن في الصورة عقربا حتى قال كان
المشتري مخيرا فاختار ان يجعله لفسخه ويبيع منه ما رخص وفي بعضه
ان يكون البائع مخيرا فاختار ان يجعله لفسخه فيستوي منه ما كثر ومن الفتاوى
فستر البيع على البائع بالسوم على السوم وهو ان ياخذ شيئا ليشتره فيقول
للمساكين رده لا يبيع منك خيرا من هذا رخص او يقول لصاحبه استرده
لا يشتره منك ما كثر وللحزم في ذلك عند اصحاب الشافعي شرطان احدهما
استقرار الثمن فاما ما يتبعه من يد المطلب ان يزيد على المطالب ويدخل عليه
المشائي ان يحصل التراضي بين المتساويين صريحا فان وجدنا يدل على الرضى
من غير تصريح فوجهان وليس المحجوز مجروده من دليل الرضى عند الاكابر
منهم واما قوله فيما كنا جشوا من المنهات لاجل الضرر وهو ان يزيد
في ثمن شلعة تباع لغير غيره وهو غير رغب فيها واختلف في اشتقاق اللقطة
فقال انها مأخوذة من معنى الانارة كان الناجش يشره من شدة الزيادة كأنه مأخوذة
من انارة الوحش من مكان الى مكان وقيل اصل اللقطة دبح الشيء واظلمه ولا شك
ان هذا الفعل حرام لما فيه من الخديعة وقال بعض الفتاوى بان البيع اطل ومذهب
الشافعي انه صحيح واما اثبات الحياض للمشتري الذي غر بالجش عن مواطاة
من البائع فلا خيار عند اصحاب الشافعي واما بيع الحاضر للبادي من البيع
المبني عليها لاجل الضرر ايضا وصورتها ان يحل البدوي او التروي
مباعة الى البلد لبيعه بسعير يومه ويرجع فبأنه البلدي ضعه عندي لا
يبيعه على التزويج بزيادة سعير وذلك اضرار باهل البلد وحرام ان علم الله
وتصرف الفتاوى من اصحاب الشافعي في ذلك وقالوا بشرطه ان يظهر لذلك
المناخ المحلوب تبعه في البلد فان لم يظهر لكثرة في البلد او قلته الطعام
المحلوب في الحرم وجهان ينظر في احدهما الى ظاهر اللقطة وفي الاخر
الى المعنى وهو عدم الاضرار ونفويت الزرع او الرزق على الناس وهذا المعنى

شتره قالوا ايضا بشرط ان يكون المناخ مما تنعم بالحاجة اليه دون ما لا يحتاج
اليه الا ليدرا وان يدعى البلدي البدوي الى ذلك فقل المصلحة البلدي منه فلا
يأثم ولا يفسده البدوي قبل رتبته الى الاضرار والبيع على التدرج فيه
وجهان لا صحاح الشافعي واعلم ان اكثر هذه الاحكام تدور على اعتبار المعنى
واساع اللقطة ولكن ينبغي ان ينظر في المعنى الى الظهور والحقا حيث يظهر
ظهورا كغيره فاما بان يتابعه ويخصيص النص به او يعمد على قواعد القياس
وحيث تخفى ولا يظهر ظهورا ثوبا فاساع اللقطة اولى فلما ذكر من اشتراط
ان يتمس البدوي ذلك فلا يقوى لعدم دلالة اللقطة عليه وعدم ظهور المعنى فيه
فالضرر المذكور الذي عكس به النبي لا يفرق الحال فيه بين سؤال البلدي
ومعتمده طاهرا واما اشتراط ان يكون الطعام مما يدعى الحاجة اليه فتوسط
في الظهور وعدمه لاحتمال ان يراعى مجرد رزق الناس في هذا الحكم على ما
استعمله التعليل من قوله رزق الناس يزرع الله بعضهم من بعض واما اشتراط
ان يظهر لذلك المناخ المحلوب تبعه في البلد فذكر ان ايضا في انه متوسط في
الظهور ولما ذكرناه من احتمال ان يكون المقصود مجرد نفويت الزرع والرزق
على اهل البلد وهذه الشروط منها ما يقوم الدليل الشرعي عليه كشرطنا العلم
بالنبي ولا اشكال فيه ومنها ما يوجب الاستنباط المعنى فخرج على قاعدة اصولية
وهي ان النص اذا استنبط منه معنى يعود عليه بالخصيص هل يصح اولا ويظهر
لك هذا ما عتار بعض ما ذكرناه من الشروط وقوله لا يضر والعم فيه
مسائل الاولى العدم في ضبط هذه اللقطة ضم الناء وفتح الصاد وتشد يد
الراء المضبوطة على وزن لا تروكوا مأخوذة من صري يضري ومعنى اللقطة يرجع
الى الجمع تقول صريت الماء في الحوض وصرت به بالحيف والتشديد اذا جمعه
والا بيل مفتوحة لام على هذا ومنهم من رواه لا يضر واسم الناء وضم الصاد
من صري يضر اذا ربط والمضرة هي التي تربط اخلا هذا الجمع اللين والابل
على هذا مفتوحة لام ايضا واما ما حكاه بعضهم من ضم الناء وفتح الصاد وضم
لام الابل على ما لم يتم فاعلمه هذا لا يصح مع اتصال ضمير الغافل واما يصح

مع افراد الفعل ولا يعلم رواية حذف فيها هذا الضمير المستلح الثانية
لا خلاف ان التصريح بحرام لاجل الغش والخديعة التي فيها المشتري والبي
يدل عليه مع علم ختم الخديعة وقطاع من السرخ الثالث الذي ورد عن
فعل الملك وهو ما يصدر باختياره وتعهده ورب عليه حكم يذكور في الحديث
فلو علمت الشاة بنفسها او نسبها المالك بعد ان صر لها لا لاجل الخديعة بل
ثبت ذلك الحكم فيه خلاف بين اصحاب الشافعي فمن نظر الى المعنى ائتمه لان الغيب
مثبت للخيار ولا يشترط فيه تدليس البائع ومن نظر الى الحكم المذكور خارج عن
القياس حصه بمورده وهو حالة العقد قال النبي لما بناؤا حالة العقد الرابع
ذكر المصنف لا تصيروا الغنم وفي الصحيح الا بل والغنم وهذا هو محل التصريح
والقهاء تصرفوا وتكلموا فيما ثبت فيه هذا الحكم من الحيوان ولم يختلف اصحاب
الشافعي انه لا يختص بالابل والغنم المذكورين في الحديث ثم اختلفوا بعد ذلك
فمنهم من عده الى النعم خاصة ومنهم من عده الى كل حيوان مأكول اللحم وهذا
نظر المعنى فان المأكول اللحم يقصد لئلا يقتضيه المقصود الذي طمعه المشتري
بالخديعة موجب الخيار فلو جعل انا في ثبوت الخيار وجهان لهم من حيث
انه غير مقصود لشرب الاذي الا الله مقصود لتزيت الخش فاذا اعتبر
المعنى فلا ينبغي ان يصح الا هذا الوجه لان اثبات الخيار يعتمد فوات امر مقصود
ولا يختص ذلك بامر معين اعني الشرب مثلاً وكره ان اختلفوا في الحارثية
من الادبيات لو حلفوا واذا ثبت الخيار في الامان فالظاهر انه لا يرد لاجل
لبنها ومن هذا يتبين لك ان الامان لا يقاس على المنصوص في الحديث اعني الابل
والغنم لان شرط القياس الخاد الحكم فينبغي ان يكون اثبات الخيار فيها من القياس
على قاعدة اخرى وفي رد شي لاجل لبن الادمية خلاف ايضا الخامسة
قوله عليه السلام بعد ان حلفها مطلق في الخيار لكن قد يفتد في رواية
اخرى اثبات الخيار بثلاثة ايام وانفق اصحاب ما لك على انه اذا حلفها
ثانية واراد الرد ان الله ذلك واختلفوا اذا حلفها الثالثة هل يكون رد شي
يمنع الرد ورجحوا ان لا يمنع بوجهين احدهما الحديث والثاني ان التصريح

لا تحقق الاثبات حلفان فان الحلف الثانية اذا انقضت عن الاول جواز المشتري
ان يكون ذلك لا خلاف في الموعى ولا موعى المصريح فاذا حلفها الثالثة لمحقق
التصريح واذا كانت لفظة حلفها مطلقة فلا دلالة لها على الحلف الثانية ن
والثالثة وانما يؤخذ ذلك من حديث اخر السادة قوله وان سخطها
رد ما يقتضي اثبات الخيار يجب التصريح واختلف اصحاب الشافعي هل يكون
على القود او يمتد الى ثلاثة ايام فقبل من الحديث وقيل يكون على الفور طرد
الجماع من خيار الرد بلقيت وبنوا في الحديث والصواب ان جماع النص لوجهين احدهما
تقديم النص على القياس والثاني انه خولف القياس في اصل الحكم لاجل النص
فطرده ذلك ويتبع في جميع موارد السابعة يقتضي الحديث رد شي مع ما عند
ما اختار ردها وفي كلام بعض المالكية ما يدل على خلافه من حيث ان الخراج
بالضمان وتعلله ان العلة لمن استوفاهما بعقد او شبهة تكون له بضمانه فاللبن
المحلول اذا فاته غلة فليس للمشتري ولا يرد لها بل لا والصواب الرد بالحديث
على ما قررناه الشامنة الحديث يقتضي رد الصاع مع الشاة بصريحه ولم
منه عدم رد اللبن والشافعية قالوا ان كل اللبن باقيا فارد رده على البائع فهل
يلزمه قوله وجهان احدهما نعم لانه اقرب الى مستحقه والثاني لا لان
طراوته ذهبت فلا يلزمه قبوله واتباع لفظة الحديث اول في ان يوعى الرد فيما
نص عليه اما المالكية فقد زادوا على هذا وقالوا لورضي به البائع فهل يجوز
ذلك او لا قولان ووجه المنع بانه يبيع للطعام قبل قبضه كانه وجب له الصاع
بمقتضى الحديث فباعه قبل قبضه اللبن ووجه الصاع بانه يكون بناء على
عادتهم في اتباع المعاني دون اعتبار اللفظ الماشع الحديث يقتضي تعين
جنس الردود في التمر فمنهم من ذهب الى ذلك وهو الصواب ومنهم من عده
الى صابر الاقوات ومنهم من اعتبر في ذلك غالب قوت البلد وقد ثبت ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال صاعاً من تمر لا ستمرا وذلك راد على من عده الى سائر
الاقوات وان كانت الستمرا غالب قوت البلد اعني المدينة وهو رد على
قائله ايضا الحديث يدل على تعين المقدار في

الصانع مطلقا في مذهب الفقهاء وجهان احدهما ان ذلك وان الواجب الصانع
قبل اللين او كثر الظاهر والخبر والشاي انه يتقدر بقدر اللين باعنا لقياس
الغرامات وهو ضعف المسند الحاديه عشره قوله عليه
السلام فهو خير الطريق بعد ان يحلها بقدر يقال ههنا سوال وهو ان الحديث
يعتضى انما ثبت الجواز بعد الحلت والجواز ثابت قبل الحلت اذا علمت التصريه
وجوابه انه يعتضى اثبات الجواز في هذين الامرين المعينين اعني الاساك
وطرد مع الصانع وهذا انما يكون بعد الحلت لتوقف المعينين على الحلت لان
الصانع مخوض عن اللين ومن صورته ذلك الحلت الثاني عشره عشره
لم يثبت ابو حنيفة بهذا الحديث ودوي عن مالك قول ايضا بعدم القول به
والذي اوجب ذلك ان قيل انه حديث مخالف لقياس الاصول المعوليه
وما كان كذلك لم يلزم العقل به اما الاول وهو انه مخالف لقياس
الاصول المعوليه من وجوه احدها ان المقوم من الاصول ان ضمان
المثلثات بالمثل وضمن المقومات بالثمن من التقدير وههنا ان كان اللين مثليا
كان يلغى ضمانه بمثله لئلا وان كان مقوما ضمن مثله من التقدير وقد وقع ههنا
مضمونا بالثمن فهو خارج عن الاصلين جميعا الشاي ان التواعد الكليه
يعتضى ان يكون المضمون مقدر الضمان بقدر التالف وذلك محتمل فتقدر الضمان
محتمل لكنه قد رهننا بمقدار واحد وهو الصانع مطلقا يخرج عن القياس
الكلي في اختلاف ضمان المثلثات باختلاف قدرها وصحتها الثالث
ان اللين التالف ان كان موجودا عند العقد فقد ذهب جزوه من المعنود عليه
من اصل الحلقه وذلك مانع من الرد كما لو ذهب بعض اعضاء المبيع ثم
ظهر على عيب فانه يمتنع الرد وان كان هذا اللين حادثا بعد الشراء فقد
حدث على ملك المشتري فلا يضمنه وان كان مختلطا فما كان منه موجودا
عند العقد من الرد وما كان حادثا لم يجب ضمانه الرابع اثبات الجواز
ثلاثا من غير شرط مخالف للاصول فان الجوازات الثابتة باصل الشرع
من غير شرط لا تتقدر بالثلاث كجواز العيب وجواز الرد عند ثبته

٤

وجواز المجلس عند من يقول به الجايبين يلزم من القول بظهوره الجمع بين القولين
للتابع في بعض الصور وهو ما اذا كانت قيمة الشاة صاعا من ثمرها يجمع اليه
مع الصانع الذي هو مقدار ثمنها السادس انه مخالف لما عده الربا في بعض
الصور وهو ما اذا اشترى شاة بصاع فاذا اشترى معها صاعا من ثمره فقد
استرجع الصانع الذي هو الثمن فيكون قد باع صاعا وشاة وذلك خلاف
قاعدة الربا عندكم فانكم تمنعون من ذلك السابع اذا كان اللين بقاءا لم يكف
ردو عندكم فاذا اسكه والحكم كما لو تلف ثمره والصانع وفي ذلك ضمان الاعيان
مع بقائها والاعيان لا تضمن بالبدل لامع فوالها كما لغصوب وتأثير المضمونات
الثامن قال بعضهم انه ثبت الرد من غير عيب ولا شرط لان بقاء اللين لو كان
عيبا ثبت به الرد من غير تصريه ولا ثبت الرد في الشرع ولا عيب او شرط واما المفسر
الشاي وهو ان ما كان من اخبار الاحاد مخالف لقياس الاصول المعوليه
لم يجب العقل به فان الاصول المعوليه مقطوع بها من الشرع وخبر الواحد
مظنون والمظنون لا يغاير المعوليه واجاب القائلون بظهور الحديث
بالطعن في المقايين جميعا اعني انه مخالف للاصول واذا خالف الاصول لم يجب
العقل به لئلا المقام الاول وهو مخالف للاصول فقد فرق بعضهم بين مخالفه الاصول
ومخالفه قياس الاصول وخص الرد بخبر الواحد بالمخالفة في الاصول لا بمخالفة
قياس الاصول وهو الخبر انما يخالف قياس الاصول وفيه نظو وسلك الخويل
خروج جميع هذه الاعتراضات والحواب عنها انما الاعتراض الاول فلا
يسلم ان جميع الاصول يعتضى الضمان باحد الامرين على ما ذكرتموه قال الحريضي
الابل وليست مثله ولا قيمه والخبر يضمن بالغرة وليست مثله ولا قيمه وايضا
فقد يضمن المثل بالثمن اذا تعدت المماثلة وههنا تعدت اما الاول
فمن انك شاة لبونا كان عليه قيمتها مع اللين ولا يجعل بالبينها لئن لم تعد المماثلة
واما الشاي وهو انه تعدت المماثلة ههنا فان ما يرد من اللين عوضا عن
اللين التالف لا يحقق مماثلته في المقدم ويجوز ان يكون اكثر من اللين الموجود
حالة العقد او اقل اما الاعتراض الثاني فقول في جوابه ان بعض

انه

له

الاصول لا يتقدم بما ذكره كونه كاللوازم فان ارشدها مع احتمالها بالكبر
 والصغر والجليل يتقدم وارشده ولا يختلف بالذكورة والانوثة واختلاف الصنات
 والحرارة منه معدلة وان اختلف بالصغر والكبر وسائر الصنات والحكمة
 فيه انما يقع فيه التنازع والشاخص بمقتضى قطع النزاع فيه بتقدمه بشي معين
 وتقدم هذه المصلحة في مثل هذا المكان على تلك القاعدة واما الاصل
 الثالث لجوابه ان يقال ان مقتضى الرد بالنقض اذا كان المقصود لاستخدام الغيب
 فلا يمنع الرد واما الاصل الرابع فاما يكون الشيء مخالفا لغيره اذا
 كان مخالفا له وخولف في حكمه وههنا هذه الصورة انبثرت عن غيرها
 بان الغالب ان هذه المدة هي التي يتبين بها بين الحيلة المجمع باصل الخلقة واللبس
 المجمع بالدليل في مدة يتوقف علم الغيب عليها غالبا لاختلاف جوار الوية والغيب
 فانه يحصل المقصود من غير هذه المدة فهما خيار المجلس ليس لاستخدام غيب
 واما الاصل الخامس فتدقيل فيه ان الخبر وارد على العادة والعادة
 ان لا يتبع شاة بصاع وفي هذا ضعف وقيل ان صاع التمردل عن اللبس عن الشاة فلا
 يلزم الجمع بين العوض والمغوض واما الاصل السادس فتدقيل في
 الجوانب عنه ان الربا انما يعتبر في العقود لا في الشيوخ بدليل انها لو تبايعا ذهباً بقصة
 لم يخبر ان يفتوا قبل القبض ولو تبايعا في هذا العقد جاز ان يفتوا قبل القبض
 واما الاصل السابع لجوابه بما قيل ان اللبس الذي كان في الضرع حال
 العقد يتعد رده لا احتياجه باللبس لحادث بعد العقد واحدهما للبايع
 والاخر للمشتري ويتعدى الرد لا يمنع من الضمان مع بقاء الغبن كما لو غصب عبدا
 فابنق فانه يضمن قيمته مع بقاء غبنه لتغير الرد واما الاصل الثامن
 فتدقيل فيه ان الخيار يثبت بالدليل كما لو باع رجلا دابة بما قد جمعه لها ولم يعلم به
 واما المقام الثاني وهو النزاع في تقدم قياس الاصول على خبر الواحد
 فتدقيل فيه ان خبر الواحد اصل بنفسه خفا اعتباره لان الذي اوجب اعتبار
 الاصول من صاحب الشرع عليها وهو موجود في خبر الواحد فوجب اعتباره
 واما تقدم القياس على الاصول باعتبارها والقطع وكون خبر الواحد مطلقا متناول

مسند
 صحيح
 ١٨٢

الاصل لمحل خبر الواحد غير مقطوع به لحوار استثنائها محل الخبر عن ذلك الاصل
 وعندي ان المشكك بهذا الكلام اقوى من المشكك بالاعتداد ان من المقام الاول
 ومن الثاني من سلك طريقته اخرى في الاعتداد عن الحديث وهي ادعاء الشيخ وانه
 يجوز ان يكون ذلك حيث كانت التصويته بالمال خائفة وهو صعب فانه اثبات
 الشيخ بالاحتمال والتقدير وهو غير سابع ومنهم من قال في عمل الحديث على ما اذا لم يشتر
 شاة بشرط انها حلت خمسة ابطال مثالا بشرط الخيار فالشرط فاسد فان
 انقضاء على استعاطيه في دفع الخيار صح العقد وان لم يتفقا بطلان واما رد الضاع
 فانه كان قبله الملبس في ذلك الوقت واجيب عنه بان الحديث يقتضي تعليق
 الحكم بالنصرية وما ذكر يقتضي تعليق الحكم بعين النصرية وما ذكر يقتضي
 تعليقه بفساد الشرط سواء وجدت نصرية ام لا **الحديث الثالث**
 عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع جبل الجبله وكان يبعها
 يتبايعها اهل الجاهلية وكان الرجل يبيع الجوز الى ان يبع الناقة ثم يبع التي في بطنها
 قبل ان يبع الشاة وفيه الكيفية المستثناة بمتاج الحزن الذي في بطن ناقته
 في يفسد جبل الجبله وجهان احدهما ان يبيع الى ان يبع الناقة وتضع ثم يحل
 هذا البطن الثاني وهذا باطل لانه يبيع الى اجل محمول والشاة انه يبيع متاج
 الشاة وهو باطل ايضا لانه يبيع معدوم وهذا البيع كانت الجاهلية يتبايعه فابطله
 الشارع المفسدة المتعلقة به وهو ما بيناه من احد الوجهين وكان السرفه انه قد
 ينفي الى كل المال بالباطل او الى الشاخص والتنازع المنافي للمصلحة الكلية
الحديث الرابع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
 عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها نهى عن البايع والمشتري اكثر الامه على ان
 هذا النهي نهى خزيه والنهيا اخر جوامع هذا العموم يستدل به الحديث فانه
 اذا خرج عن عمومته بيعها بشرط القطع يدخل باق صور البيع تحت النهي ومن
 جملة صور البيع بيع الاطلاق ومن قال بالمنع فيه مالك والسابع وقوله
 نهى البايع والمشتري تاكدا لما فيه من بيان المنع وان كان للمصلحة الاسان فليس له
 ان يرتكب النهي فيه قايلا استقطت حق من اعتبار المصلحة الا ترى ان هذا المنع

مسند
 صحيح
 ١٨٢

لا تجعل مضلة المشتري قال التمار قبل بدو الصلح معرضته للغايات فاداطوا
عليها شي منها حصل الا حثاف بالمشتري في الثمن الذي بدله ومع هذا فقد منعه
الشرع ونهى المشتري كما نرى البائع فكله قطع للتزاع والخلاف ثم الحديث
الحديث عن انس بن مالك رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
عن بيع التمار حتى يترى قبل ويأمر بهي قال حتى يخرق قال ايات ان منع الله الثمرة بغير
يستحل اخذكم مال اخيه وومثل هذا في المعنى حديث انس الذي بعده والارها
تغير لون الثمرة الى حالة الطيب والعله والله اعلم ما ذكرناه من تعرضها للجوع قبل
الارها وقد اشار اليه في هذه الرواية بقوله صلى الله عليه وسلم ايات ان منع الله
الثمره ثم ياخذ اخذكم مال اخيه والحديث يدل على انه يحكي عن سبب الارها
واستدائه من غير اشتراط تكاسله لانه جعل سبب الارها غايه للنهي وباوله تحصل
المشئ وقنه دليل على ان زهوى بعض الثمرة كاف في جواز البيع من حيث انه يطلق
عليها انها ازهرت بازها بعضها مع حصول المعنى وهو الامن من العاهة غالبا
ولولا وجود المعنى كان سمينها مزهية بازها بعضها قد لا يكون له لكونه
مجازا وقد يستدل بقوله صلى الله عليه وسلم ايات ان منع الله الثمرة ثم ياخذ اخذكم
مال اخيه على وضع الجوع كما جازي حديث اخر الحديث السادس
عن عبد الله بن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يلقى الركبان وان يبيع
حاضر لبناذ قال فقلت لا بن عباس ما قوله نحاضر لبناذ قال لا يكون له سمسارا
قد تقدم الكلام في النبي عن تلقي الركبان وبيع الحاضر للبناذ وتفسيرهما والذي
زاد في هذا الحديث بيع الحاضر للبناذ بان يكون سمسارا الله ان الحديث
السابع عن عبد الله بن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزانية
ان يبيع من حايطة ان كان خلاء بئر كيلة وان كان كثر ما الذي يبعه بزييت
كثلا او كان زرعان ببيحة بكل طعام نهي عن ذلك كلة في المزانية ما حود
من الثمن وهو الدفع وحقيقها بيع معلوم مجهول من جنسه وقد ذكر في الحديث
لها امثلة من بيع الثمر بالتمر ومن بيع الكرم بالزيت ومن بيع الزرع بكيل
طعام وانها سميت مزانية من معنى الزين لما يقع من الاختلاف بين المتبايعين فكل

واخذ يدفع صاحبه غايه ومعه منه الحديث الثامن عن ابي مسعود
الانصاري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن المكنت
ومضر البغي وحلوان الكاهن واجتمعوا في بيع الكلب المعلم لمن يري خاسنة
الكلب وهو الشافعي يمنع من بيعه مطلقا لان علمه المنع قائمه في العلم وغيره
ومن يري بظهارته اجتمعوا في بيع المعلم لان علمه المنع غير عامه عند هؤلاء
وقد ورد في بيع المعلم حديث في ثبوته تحت حال يحل علم الحديث
وانما مضر البغي فهو ما يوطى لها على الزنا وسمي مضر البغي لانه يبيع الجواز واستعماله
لوضع اللغوى ويجوز ان يكون محاره من جاز الشئ ان لم يكن المهر في الوضع
ما يقابل به النكاح وحلوان الكاهن هو ما يعطى له على كاهنته ن
والاجماع قائم على حرمة هذين لما في ذلك من بدل الاعراض فيما لا يجوز مقابلته
بالعوض اما الزنا وظاهره ولما الكهانة فليطأها واخذ العوض عنها
من باب اكل المال بالباطل وفي معناها كل ما يمنع منه الشرع من المرحم بالغيث
الحديث التاسع عن رافع بن رافع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال ثمن الكلب ومهر البغي حيث وكسب الحمام حيث اطلاق الحديث على
ثمن الكلب يقتضي التعميم في كل كلب وان ثبت تحصيل شي منه والا وجب اجزائه
على ظاهرة والحديث من حيث هو لا يدل على الحرمة صريحا ولذلك جازي
كسب الحمام انه حيث ولم يحل على التحريم غير ان ذلك بدليل خارج وهو
ان النبي صلى الله عليه وسلم اجحهم واعطى الحمام اجرة ولو كان حراما لم يعطه
واذا ثبت ان لفظه للحيشة ظاهرة في الحرام خروجها عن ذلك في كسب الحمام
بدليل لا يلزم منه خروجها في غيره بغير دليل واما الكلب فاذا قيل بثبوت
الحديث الذي يدل على جواز بيع كلب الصيد كان ذلك دليلا على ظهارته
وليس يدل النبي عن بيعه على جوازه لان علمه منع البيع متعددة لا ينحصر في الخاصة
باسم الحمام وغيره في الحديث الاول عن زيد بن ثابت
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص لصاحب الغريه ان يبيعها بخرصها ن
وليسلم خرصها ثم ياكلونها رطبان اجتمعوا في تفسير الغريه المرحض



فيها فعدو للشاة فبي هو يبيع الرطب على رطل الخيل بقدر كيلة من التمر خرسا فيها
 دون خمسة اوسق وعندما لك صورته ان يجري الرجل اي يبت ثمره خلة
 او خلات ثم يصبر من مداخلة الموهوب له فيشتريها منه بخربها عمرا ولا
 يجوز ذلك لغيره البستان وشهد لهذا الناوئل امران احدهما ان
 العزبة مشهورة بين اهل المدينة متداولة بينهم وقد نقلها مالك هكدا والناوئل
 قوله صاحب العزبة فانه يشعرا بخصا صبه بصفه يفتقرها عن غيره وهي
 الهبة الواقعة في البستان في يمين العرايا بالهبة قول الشاعر
 بستانها ولا رحيبه ^{مولى} ولكن هرايا في الشين اجوايح ^ن وقول في الحديث
 خرسا في هذه الرواية بتعدد غيرها وهو يبيعها خرسا ثمرا وقد يستدل باطلاق
 هذه الرواية من جوز بيع الرطب على الخيل كخرصا فيها او بالرطب على وجه الارض
 كخرصا وهو وجه لبعض اصحاب الشافعي والاصح المنع لان الرخصة وردت
 للحاجة الى خصيل الرطب وهذه الحاجة لا توجد في حق صاحب الرطب
 وفيه وجه ثالث ان اختلف النوعان جاز لان لا يبريد ذلك النوع والا
 فلا ولو باع رطبا على وجه الارض بالرطب على وجه الارض لم يخر وجهها واحدا
 لان احدا المعاني في الرخصة ان ياكل الرطب على التدرج طريا وهذا المقصود
 لا يحصل مما على وجه الارض وقد يستدل باطلاق الحديث من لا يري اختصاص
 جواز بيع العرايا بمحاريج الناس في مذهب الشافعي وجه انه يختص بهم الحديث
 وتورد عن زيد بن ثابت انه سمى رجلا لا محتاجين من الانصار شكوا الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ولا قد في ايديهم يتبعون بيطا وياهلون مع الناس
 وعندهم فضول فقولهم من التمر فخصهم ان يتبعوا العرايا بخرسا من التمر
 الحديث الثاني عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا في خمسة اوسق ودون خمسة اوسق
 لما خبز يبيع العرايا قد تقدم واما حديث اي هذينة فانه زاد فيه بيان مقدار
 ما يجوز فيه الرخصة وهو ما دون خمسة اوسق ولم يختلف قول الشافعي في انه
 لا يجوز فيما زاد على خمسة اوسق وانما يجوز فيما دونها وفي خمسة اوسق قولان

بالصفة

والقدر الجائز انما يعتبر بالصفة فان كانت واحدة اعتبر بما زاد على خمسة
 فممنوع وما دونها فاجزأ له لو كانت في صنفات متعددة فلا يمنع ولو باع في صنفه
 واحدة من رجلين ما يكون لكل واحد منهما القدر الجائز جاز ولو باع رجلان
 من واحد فذلك الحكم في اصح الوجهين ان تعدد الصنف بتعدد البائع
 اظهر من تعدد ما بتعدد المشتري وفيه وجه اخر انه لا يجوز الزيادة
 على خمسة اوسق في هذه الصورة نظرا الى المشتري الرطب لانه محل الرخصة
 الخارج عن قياس الربويات فلا ينبغي ان يدخل في ملكه فوق القدر الجوز
 دفعة واحدة واعلم ان الظاهر من الحديث ان يحمل على صنفه واحدة
 من غير تعدد بايع ومشتري على العادة والغالب الحديث الثالث
 عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من باع خيلا قد ابرت قموها
 للبائع ان يشترط المبتاع ولمسلم ومن ابتاع عبدا فماله للذي باعه الا ان يشترط
 المبتاع به يقال ابرت الخيلة ابرها وقد يقال بالتشديد والتأني هو التليق
 وهو ان تشق كية اناث الخيل ويذر طلع الذكورها ولا يلمح جميع الخيل بل
 يوبى البعض ويشق الباقي باثبات ربح الخيل اليه الذي حصل به يشق
 الطلع واذا باع السحر بعد التأني فالثمره للتابع في صورة الاطلاق وقيل
 ان بعضهم خالف في هذا وقال سبي القمار للبائع ابرت ام لم يوبر واما اذا اشترطها
 للبائع او للمشتري فالشر لا يمنع وقوله من باع خيلا قد ابرت حقيقة
 اعتبار التأني في البيع حقيقة نفسه وقد يجري تأني البعض مجري تأني الجميع
 اذا كان في بستان واحد ولخذ النوع باعها صنفه واحدة وجعل ذلك
 كالخيلة الواحدة وان اختلف النوع فعينه وجهان لا صحاب الشافعي وقيل
 ان الاصح ان الخيل سبي للبائع كما لو لخذ النوع دفعا لضرر احلاف الايدي
 وسواها لانه قد يوجب من الحديث انه اذا باع مالم يوبر مفردا بالبعد بعد
 تأني غيره من البستان لانه يكون للمشتري لانه ليس في البيع شي موبى فيه حتى
 معزوم الحديث انها ليست للبائع وهذا اصح وجهي الشافعية وكانه اعلم
 يعتبر عدم التأني اذا بيع في الموبى فيجعل تبعا وفي هذه الصورة ليس ههنا

الا

شيء يوجب جواز غيره بغيره وأدخل من هذه الصورة في الحديث ما إذا كان
التأخير وعدمه في استئذانين مختلفين والأصح ههنا أن كل واحد منهما يفرده حكمه
أما أولاً فلظاهر الحديث وأما ثانياً فلأن الاحتياط في البيع تأثراً في التأخير وإن في
الاستئذان الواحد يلزم ضرورة احتلاف الأيدي وسؤال الماشركة من وقوله
ومن ابتاع عبداً فإنه الذي يباعه إلا أن يشترط المبتاع يستدل به المالكية على
التعبد بملك لا بصفة المال البتة وهي طاهرة في الملك الحديث الرابع
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى
يستوفيه من وفي لفظ حتى يقضيه وعن ابن عباس مثله هذا نص في منع بيع الطعام
قبل أن يستوفى وما لك خصص الحكم به إذا كان فيه حق التوفية على ما دل عليه
الحديث ولا يخص ذلك عند الشافعي بالطعام بل جميع المنافع لا يجوز بيعها
قبل قبضها عنده سواء كانت عقاراً أو غيره من وأبو حنيفة يخبر بيع العقار
قبل القبض ويمنع غيره وهذا الحديث يقتضي أن يبيح أحد ما أن يكون
صورة المنع فيما إذا كان الطعام مملوكاً بجهة البيع والغاي أن يكون الممنوع
هو البيع قبل القبض أما الأول فقد أخرج عنه ما إذا كان مملوكاً بجهة الهبة
أو الصدقة مثلاً وأما الثاني فقد تكلم أصحاب الشافعي في جواز النصف
بعقود غير البيع منها العتق قبل القبض والأصح أنه بغيره إذ لم يكن للبايع حق
الحبس بأن ادعى المشتري الثمن أو كان موقفاً قال كان له حق الحبس فيقول
هو كعتق الراهن وقيل لا والصحيح أنه لا فرق وكذلك احتلفوا في الهبة
والرهن قبل القبض والأصح عند أصحاب الشافعي المنع وكذلك في التزوج خلاف
الأصح عند الشافعي خلافه ولا يجوز عندهم الشراكة والتولية وأجازوها
مالك مع الإقالة ولا قاله ولا شك أن الشراكة والتولية يبيع وقد جاز تحت الحديث في كون
الإقالة بيعاً بخلاف من لا يراها بيعاً لا يدريها تحت الحديث وأما استثنى ذلك
مالك على خلاف القياس وقد ذكر أصحابه فيها حديثاً يقتضي الرخصة
والله أعلم الحديث الخامس عن جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح أن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير

والأصنام فقبل رسول الله أريت شحوم الميتة فإنه يطلى بها السفن ويدهن بها
الجلود ويستصحب بها الناس فقال لا هو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عند ذلك قال الله اليهود أن الله لما حرم شحومها حملوه ثم باعوه فأكلوا منه قال
حملوه إذا بوه أخذ من حريم بيع الخمر والميتة فجاستها لأن الاشتباع بهما لم يعد
فإنه قد يبتاع بالخمر في أمور ويستبيع بالميتة في أطعام الجوارح وأما بيع الأصنام
فلعدم الاشتباع بها على صورتها وعدم الاشتباع ببيع صحة البيع وقد يكون منع
بيعها مبالغة في التفرع عنها وأما قولهم أريت شحوم الميتة إلى آخره فقد استدل
به على منع الاستصباح بها وإطلاء السفن لقوله عليه السلام لما سئل عن ذلك
لا هو حرام وفي هذا الاستدلال احتمالان أحدهما أن لفظ الحديث فيه بصريح فإنه
يحمل أن النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر حريم بيع الميتة قال والله أريت شحوم
الميتة فإنه يطلى بها السفن إلى آخره قصد أنهم لأن هذه المنافع يقتضي جواز البيع
فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا هو حرام ويعود الضمير في قوله هو على البيع
كأنه أعاد حريم البيع بعد ما بين له أن فيه منفعة أهدأ لذلك المصالح والمنافع
التي ذكرت وقوله عليه السلام قال الله اليهود إلى آخره تنبيه على تعجيل
حريم بيع هذه الأشياء وإنما العلة لحريمها فإنه وجه اللوم على اليهود في تحريم
أكل الثمن تحريم أكل الشحوم واستدل المالكية بهذا على تحريم الذرايع من حيث
أن اليهود توجب عليهم اللوم تحريم أكل الثمن من جهة تحريم أكل الأصل وأكل
الثمن ليس هو أكل الأصل بعينه لكنه لما كان نسبياً إلى أصل بطريق
المعنى استحقوا اللوم به **باب السبل** عن عبد الله بن عباس
قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يسفلون في الثمار السنة والسنتين
والثلاث فقال من أسلف في شيء فليسلف في غيره معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم
فيه دليل على جواز السبل في الجملة وهو متفق عليه لا خلاف فيه بين الأمة
وفيه دليل على جواز السبل إلى السنة والسنتين واستدل به على جواز
السبل فيما يقطع في أثناء المدة إذا كان موجوداً عند الحمل فإنه إذا أسلف في
الثمرة السنة والسنتين فلا محالة يقطع في أثناء المدة إذا حملت الثمرة على

ليس

الدرية

الوطية وقوله عليه السلام من اسلم يسلّم في كل معلوم اي اذا اكل الشاة فيه ميلا
وقوله ووزن معلوم اي اذا كان موزونا والواو هنا بمعنى او فانا اذا اجدنا ما
على ظاهرهما من معنى الجمع لزم ان يجمع في الشيء الواحد بين السلم فيه كذا ووزنا وذلك
نفسى الى غيره الوجود وهو مانع من صحة السلم فتعين ان يعمل على ما ذكرناه من
التفصيل وان المعنى السلم بالكيل في المكيل وبالوزن في الموزون واما قوله
عليه السلام الى اجل معلوم فقد استدل به من منع السلم للحال وهو مذهب مالك
والى جعفر بن محمد بنهما الله وهذا يوجب الامر في قوله فليست الى الاجل والعلم معا
والذين اجازوا الحال وجهوا الامر الى العلم فقط ويكون التقدير ان السلم الى
اجل فليست الى اجل معلوم لاجل مجهول كما اشترى اليه في الكيل والوزن والله اعلم
باب الشروط في البيع الحديث الاول عن عائشة رضي الله عنها
قالت جاتي بيرة فقات كاتبت اهل علي سبع اواق في كل عام اوقية فاعينيني فقلت
ان احبب اهل ان احبها لهم ويكون ولاك لي فقلت فذهبت بيرة الى اهلها فقات
لهم فابوا عليها فجات من عندهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقات اي
عزضت ذلك عليهم فابوا الا ان يكون لهم الولاء فاحترت عائشة النبي صلى الله عليه
وسلم فقال خذوها واشترى علي لهنم الولاء فاما الولاء لمن اعتق فقلت عائشة ثم
قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله واثنى عليه ثم قال اما بعد فلما
بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله كل شرط ليس في كتاب الله
فهو باطل وان كان مائة شرط فضا الله الحق وشروط اوثق واما الولاء لمن
اعتق قد اكثر الناس من الكلام على هذا وافرد بالتصنيف في الكلام عليه
وما يتعلق بفوائده وبلغوا ما عدا كثيرا وقد كرم ذلك عيوننا ان الله تعالى
والكلام عليه من وجوه احدها كانت فاعلت من الكتاب وهو العقد
المشهور بين السيد وعنده فاما ان يكون ما خردا من كتابه الخط لما انه يصح هذا
العقد الكتاب له فيما بين السيد والعبد واما ان يكون ما خردا من معنى الالزام كما
في قوله تعالى كانت على المؤمنين كما انا موقونا كان السيد لزم نفسه عتق العبد
عند الاداء والعبد لزم نفسه الاداء للمال الذي تكاثبا عليه الثاني اختلفوا

في بيع المكاتب على ثلاثة مذاهب الشيع والحناف والفرق بين ان يشتري للعتق فيجوز
او لا يستدبر فلا فاما من اجاز بيعه فاستدل بهذا الحديث فانه ثبت ان بيرة كانت
مكاتبه واما من منع فاحتج الى العذر عنه من العذر عنه ما قيل انه يجوز بيعه عند
الجزء عن الاداء والبصحة عن الكسب فقد حمل الحديث على ذلك ومن الاعتدال رأت
ان يكون عايشة اشترت الكتاب لا الرقة وقد استدل على ذلك بقوله في بعض
الروايات فان اجزا ان اقضى عنك كتابك فانه يشترى ان المشتري هو الكتاب
لا الرقة ومن فرق بين شرائه للعتق والرقة فلا استكاد غنله لانه يقول اما الخبر
بيعه للعتق والحديث موافق لما اقول الثالث بيع العبد بشرط العتق اختلفوا
فيه وللشافعي قولان احدهما انه باطل كما لو باعه بشرط ان لا يبيعه ولا يهبه
وهو باطل والثاني وهو الصحيح ان العقد صحيح لهذا الحديث ومن منع من
بيع العبد بشرط العتق فقد قيل انه يبيع كونه عايشة مستترة للرقة وعمله على
قضاء الكتاب عن بيرة او شرط الكتاب خاصة والاول ضعيف مخالف للفظ
الوارد في بعض الروايات وهو قوله عليه السلام ابتاعني واما الثاني فانه يحتاج
فيه الى ان يكون قد قبل من البيع بشرط العتق مع جواز بيع الكتاب ويكون قد ذهب
الى الجمع بين هذين ذاهب واحد بين وهذا يستدبر مسئلة احداث القول الثالث
ان ابيع اذ قلنا بصحة البيع بشرط العتق قبل يصح الشرط او يفسد فيه قولان
للشافعي رحمه الله الصحيحان الشرط يصح لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكره الا
الا اشتراط الولاء والعقد تضمن امرا بشرط العتق واشترط الولاء ولم يقع
الانكار الا للثاني فبقي الاول مقرا عليه او يوجد من لفظ الحديث فان قوله
اشترط لي لهم الولاء من ضرورة اشتراط العتق فيكون من لوازم اللفظ لا من مجرد المقرر
ومعنى صحة الشرط انه يلزم الوفاء به من جهة المشتري قال الشيخ فهل يجبر عليه
ام لا فيه اختلف بين اصحاب الشافعي واذا قلنا لا يجبر ابتنا المختار للبايع
لما مشي اشتراط الولاء للبايع هل يفسد العقد فيه خلاف وظاهر الحديث
انه لا يفسد لما قال فيه واشترط لي لهم الولاء ولا ياذل النبي صلى الله عليه وسلم
في عقده باطل واذا قلنا انه صحيح فهل يصح الشرط فيه اختلف في مذهب الشافعي

والقول بطلانه موافق لافاظ الحديث وسياقه وموافق القياس ايضا من جهة
وهو ان القياس يقتضي ان الاشترط من صدر منه السبب والاول من انار العتق
فخص من صدر منه العتق وهو المشتري المعتق وهذا المشك والتوجه في
صحة البيع والشرط يتعلق بالكلام على معنى قوله واشترط لهم الولاء وسياق
السادة في الكلام على الاشكال العظيم في هذا الحديث وهو ان يقال كيف
ياذن النبي صلى الله عليه وسلم في البيع على شرط فاسد وكذلك كيف ياذن حتى
يقول النبي صلى الله عليه وسلم في البيع على شرط فاسد وكذلك كيف ياذن حتى
الناس في الكلام على هذا الاشكال منهم من ضعف عليه فانكر هذه اللفظة
اعني قوله اشترط لهم الولاء وقد نقل ذلك عن حبيبي ابن ابي كثره وبلغني الشافعي
رحمه الله قريب منه وانما قال اشترط الولاء رواه هشام بن عروة عن ابيه
وانفرد به دون غيره من رواه هذا الحديث وغيره من رواه ابنه اثبت من هشام
والاكثر من على اثبات اللفظة للثقة برانها واختلفوا في التاويل والخبر
وذكر فيه وجوه احدها ان لهم معنى عليهم واستشهد لذلك بقوله تعالى
لهم اللعنة بمعنى عليهم وان اساءتم فلها معنى عليها وفي هذا ضعف اما اوله فلان
سياق الحديث وكثيرا من الفاظه يتقيد واما ثانيا فلان الام لا تدل بوضعها
على الاحتصاص النافع بل تدل على مطلق الاحتصاص فقد يكون في اللفظ
ما يدل على الاحتصاص النافع وقد لا يكون وثانها ما فهمت من كلام بعض
المتأخرين وتخصيصه ان يكون هذا الشرط بمعنى ترك مخالفة لما شرطه
البايعون وعدم اظهار النزاع فيما دعوا اليه وقد يعجز عن التحلية والترك
بصيغة تدل على الفعل الاتري انه قد اطلق لفظ الاذن من الله تعالى على التمكن
من الفعل والتحلية بين العبد وبينه وان كان ظاهر اللفظ يقتضي الاباحة
والجواز وهذا موجود في كتاب الله تعالى على ما يذكره المفسرون كما في
قوله تعالى وما هم بضارين به من احد الا اذن الله ولينزل الامر الاذن ههنا
اباحة الله تعالى للاضرار بالشجر ولكنه لما خيل بينهم وبين ذلك الاضرار
اطلق عليه لفظ الاذن مجازا وان كان محملا الا انه خارج عن الحقيقة من غير

دلالة ظاهرة على المجاز من حيث اللفظ وثالثها ان لفظة الاشترط والشرط
وما تصرف منها تدل على الاعلام والاطهار ومنه اشترط الساعة والشرط
اللعوي والشرعي ومنه قول اوش ان حجر يفتح الحاء والجيم فاشترط فيها نفسه
اي علمها واظهرها واذا كان كذلك فيحمل اشترط على معنى اظهر حكم الولاء
وينبته واعلم ان من اعتق على عكس ما او د السائل وفهم من الحديث ورايها
ما قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال اخبرهم بان الولاء لمن اعتق ثم اقدموا على
اشترط ما تخالف هذا الحكم الذي علموه فورد هذا اللفظ على سبيل الخبر
والتوبيخ والتكيد لمخالفتهم الحكم الشرعي وغاية ما في الباب اخراج لفظة
الامر عن ظاهرها وقد وردت خالصة عن ظاهرها في مواضع يمنع الزيادة
بها ظاهرها كقوله تعالى اعملوا ما شئتم فمن شا فليومن ومن شا فليكفر وعلى
هذا الوجه والتقدير لا يفتي غرور وحاشا ان يقول ابطال هذا الشرط
عقوبة لمخالفتهم حكم الشرع فان ابطال الشرط يقتضي تعزيم ما قبل به الشرط
من المالية المتاح بها لاجل الشرط ويكون هذا من باب العقوبة بالمال لخرمان القابل
للمنارث وسادس ان يكون ذلك خاصا بهذه القضية لا عاما في
سائر الصور ويكون سبب تخصيصه بابطال هذا الشرط المبالغة في رجوعهم
عن هذا الشرط المخالف للشرع كما ان فتح الحج الى العدة كان خاصا بتلك
الواقعة مبالغة في ازالة ما كانوا عليه من منع العدة في اشراج وهذا الوجه ذكره
بعض صحاب الشافعي وجعله بعض المتأخرين منهم الاصح في تاويل الحديث ان
الوجه السابع من الكلام على الحديث انه تدل على ان كلمة انما المحصر
لانها لو تكن المحصر لما لزم من اثبات الولاء لمن اعتق بغيره عن لم يعتق ولكن هذه
الكلمة ذكرت في الحديث لبيان بنية من لم يعتق فدل على ان مقتضاه المحصر
وجه الثامن لا خلاف في ثبوت الولاء للمعتق عن نفسه بالحديث المذكور
واختلفوا فيمن اعتق على ان لا ولا له وهو المسمى سائبة ومن ذهب الشافعي بطلان
هذا الشرط وثبوت الولاء للمعتق والحديث تمسك به في ذلك الوجه
استدلوا على ثبوت الولاء في سائر وجوه العتق كالكتابة والتعليق

بالصفة وغير ذلك العاشر يقتضي حصر الولاية للمحقق ويستلزم حصر
 النبي في النبي فمقتضى ذلك أن لا يلا بالخلق والمولاة ولا بإسلام الرجل على
 مدي الرجل ولا بالتقاطه للقيط وكل هذه الصور فيها خلاف بين الفقهاء ومذهب
 الشافعي أن لا يلا في شيء منها الحديث الحادي عشر الحديث دليل على
 حوز الكتاب وجواز كفاية الامة المروجة الثاني عشر فيه دليل على
 تحريم الكفاية لقولها لا ثبت أهل على تسع أو في كل عام أو فيه وليس فيه تعرض
 للكتابة للحالة في حكم عليه الثالث عشر قوله عليه السلام ما بال أقوام
 يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تحتل أن يريد كتاب الله حكم الله ويراد
 بذلك نفي كونها في كتاب الله تعالى بواسطة أو غيره واستطاعه فالشرعية كلها في
 كتاب الله أما غيره واستطاعه كالمصنوعات في القرآن من الأحكام وأما بواسطة
 قوله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وقوله
 قضا الله الحق أي بالاتباع من الشروط الخالفة لحكم الشرع بشرط الله أو في
 أي باتباع حدودهم وفي هذا الحديث دليل على جواز الجمع الغير المتكامل
 الحديث الثاني عن جابر بن عبد الله أنه كان يشير على جمل فاعى فإراد
 أن يشيبه فلحقني النبي صلى الله عليه وسلم فزعل وضربه فصار سيرا يسير
 مثله قال بعينه بوقية قلت لا ثم قال بعينه فبعينه بوقية واستثنيته
 حمالة إلى أهلي فلما بلغت أيتها بالجمل فتدني منه ثم رجعت فأرسل في
 أثرى فقال أترأى ما كنتك لا خذ جملك خذ جملك ودراهمك في الحديث
 علم من أعلام النبوة ومعجزة من معجزات الرسول صلى الله عليه وسلم وأما بيعه
 واستثنا جملته إلى المدينة فقد أحاز ما لك مثله في المدة اليسيرة وظاهر
 مذهب الشافعي المنع وقيل للجواز تفريعا على جواز بيع الدار المستأجرة فالمنفعة
 تكون مستثناة ومذهب الشافعي الأول والذي يعتد به عن الحديث على هذا
 المذهب أن لا يجعل استثنائه على حقيقة الشرط في العقد بل على سبيل تبرع
 الرسول صلى الله عليه وسلم بالجمل عليه ويكون الشرط سابقا على العقد والشرط
 المفسدة ما يكون مقاربا للعقد ومزوجا به على ظاهر مذهب الشافعي وقد

نور

أشار بعض الناس إلى أن اختلاف الرواة في لفاظ الحديث مما يمنع الاحتجاج به على
 هذا المطلب فإن بعض اللفاظ صحيح في الاشتراط وبعضها لا فيقول إذا اختلفت
 الروايات وكانت الحجج بعضها دون بعض بوقت الاحتجاج فنقول هذا
 صحيح لا كثر بشرط تكافؤ الروايات أو تقاربها أما إذا كان الترجيح رافعا
 لبعضها أما لانه رواية أكثر أو أحفظ فتدفع العمل بها إذا لا ضعف لا يكون
 مانعا من العمل الأقوي والرجوح لا يدفع التمسك بالراجح فتمسك هذا الأصل فإنه
 نافع في مواضع عديدة منها أن المحدين يعملون الحديث بالاضطرار ويجمعون
 الروايات العديدة فتقوم في الزهن منها صورة توجب التضعيف والواجب أن
 ينظر إلى تلك الطرق مما كان منها ضعيفا اسقط عن درجة الاعتبار ولم يجعل مانعا
 من التمسك بالصحيح القوي ولتمام هذا موضع آخر ومذهب مالك وإن قال بظاهر
 الحديث فهو مخصص باستثناء الزمن اليسير وما قيل أنه ورد ما يقتضي ذلك
 وقد يؤخذ من الحديث جواز بيع الدار المستأجرة بأن يجعل هذا الاستثناء المذكور
 في الحديث أصلا ويجعل بيع الدار المستأجرة مساويا له في المعنى فيثبت الحكم
 إلا أن في كون مثل هذا معدودا فيها يؤخذ من الحديث وقاية من فوائده نظرا
 الحديث الثالث سمي أي هدية قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن يبيع حاضر لباد ولا تاجشوا ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على
 خطبه ولا تسال المرأة طلاق أختها لتكف ما في أمها لها أن أما النبي عن بيع
 الحاضر للبادي والخمس وبيع الرجل على بيع أخيه فقد مر الكلام عليه وأما
 النهي عن الخطبة فقد تصرف في إطلاقه الفقهاء بوجهين أحدهما أنهم حصوه
 بخالة التران والتوافق بين الخاطب والمخطوب إليه وتصدى نظرهم بعد
 ذلك فيما به تحصل حرم الخطبة وذكروا أمور الاستنباط من الحديث
 وأما الخطبة قبل التران فلا تمتنع نظر إلى المعنى الذي لأجله حرمت الخطبة
 وهو وقوع العداوة والبغضاء والخاش النفوس وجه الثاني وهذا
 لما لك فيه أن ذلك في المتارين أما إذا كان الأول فاستأ والثاني صالحا فلا
 يندرج تحت النهي ومذهب الشافعي رحمه الله إذا ارتكب النبي وخطب على خطبة



اخيه لم يفسد العقد ولم يفسخ لان النبي بجانب لاجل وقوع العداوة والبغضاء
 وذلك لا يعود على اركان العقد وشروطه بالاحلال ومثل هذا لا يقتضي
 فساد العقد وانما هي المرأة عن سوال طلاق احتمل فقد استعمل فيه
 القاطع بجازية لجعل طلاق المرأة بعد عقد النكاح بمثابة تفرغ الصيغة
 بعد امثالها وفيه معنى اخر وهو الاشارة الى الرزق لما يوجهه النكاح من النكته
 فان الصيغة وما لها من باب الرزاق واكتفاؤها قلبها
باب الربا والصرف الحديث الاول عن عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق والورق
 بالذهب والبر بالبر والاهل بالشعب والشعب بالاهل والاهل بالشعب
 الحديث يدل على وجوب الحلول وحريم النسيئة في بيع الذهب بالورق والبر
 بالبر والشعب بالشعب والاهل بالاهل واللفظة موضوعه للتقايض وهي
 ممدودة مفتوحة ن واستند بعض اهل اللغة في ذلك
 لما رأت في قامتي الخلاء والمشي بعد بعض اجزاء
 اجلت وكان حبها اجلاء وجعلت نصف غبوني ماء
 تخرج لي من بعضها الشفاء ثم تقول من بعيد هاء
 حرجة ان شئت او قل
 ثم تعني ان يكون داء لا يجعل الله له شفاء
 ثم اختلف العلماء بعد ذلك فالشافعي رحمه الله يعتبر بالحلول والتقايض في
 المجلس فاذا حصل ذلك لم يعتبر غيره ولا يضر عنده طول المجلس اذا وقع العقد
 حالا وشدد مالك اكثر من هذا ولم يباح بالطول في المجلس وان وقع التقايض
 فيه وهو اقرب الى حقيقة اللفظ وكان الاول ادخل في الحاد وهذا الشرط
 لا يختص بالحاد الجنس بل اذا جمع المبيعين عليه واحدة كالنقد في الذهب
 والفضة والبطعم في الاشياء الاربعه اقضى ذلك بحريم النساء وقد اشتمل
 الحديث على الامر في معا حيث منع ذلك بين الذهب والورق وبين البر بالبر
 والشعب بالشعب فان هذين في الجنس الواحد والاول في جنسين جمعتهما غلة

فمنه

ولا يفسد العقد بالورق والاسلام
 ولا يفسد العقد بالورق والاسلام
 ولا يفسد العقد بالورق والاسلام

الحديث الثاني عن اي سفيان الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا
 تتبعوها غائباً بنا جزه وفي لفظ الايديه وفي لفظ الاوزن ابوزن مثلاً
 بمثل سواستوان يدل الحديث على اعتبار امرين عند الحاد الجنس في الاموال
 الربوبية ونصه في الذهب بالذهب احدهما تحريم التفاضل من قوله الا
 مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض الثاني تحريم التماس من قوله ولا تتبعوها
 غائباً بنا جزه وفي لفظ الايديه في الرواية الاخرى يقتضي منع النساء
 فيه اخذنا باللفظ وقوله الايديه في الرواية الاخرى يقتضي منع النساء
 وقوله وزنا بوزن يقتضي اعتبار السأوي ويوجب ان يكون السأوي في هذين
 بالوزن لا بالكيل والتمها قروا ابانه تحت التماس معيار الشرع فيما كان بوزن
 فبالوزن وما كان كلاً فبالكيل **الحديث الثالث** عن اي سفيان الخدري
 قال جابال الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بتيريري فقال له النبي صلى الله عليه
 وسلم من اين هذا قال بلال كان عندنا تمر ردي فبعت منه صاعين بصاع
 ليطعم النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم عند ذلك اوه عين الربا
 عين الربا لا تفعل ولعن من اذ اردت ان تشتري فبيع ببيع اخر ثم اشتر به ن
 وهو نص في تحريم ربا الفضل في التمر وجمهور الامم على ذلك وكان ابن عباس يخالف
 في تحريم ربا الفضل وتكلم في ذلك فيقول انه رجع عنه واخذ قوم من الحديث
 لحوين الدرايع من حيث قوله بيع التمر ببيع اخر ثم اشتر به فانه اجاز ببيعة
 والشرع على الاطلاق ولم يفصل بين ان يبيعه من اعه او من غيره ولا بين ان يقصد
 التوصل الى شراء الاكثر او لا والمانع من الدرايع تحييون بانه مطلق لا عام
 فيحمل على بيعه من غير البائع او على غير الصورة التي يبيعونها قال المطلق يكتفي
 في العمل به بصورة واحدة وفي هذا الجواب نظر وفيه دليل على ان التفاضل
 في الصفات لا اعتبار به في جوائز الزيادة وقوله ببيع اخر يحتمل ان يريد به
 جميع اخر ويزاد به التمر ويحتمل ان يراذ ببيع على صفة اخرى على معنى زيادة
 الباكانه قيل بعه بيعاً اخر ويقوي الاول قوله اشتر به

التمس

الرابع عن ابي المنهال قال سألت البراء بن عازب وزيد بن ارقم عن الصرف
فكل واحد منهما يقول هذا خير ثمني وكلاهما يقول هي رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن بيع الذهب بالورق دينا في الحديث دليل على التواضع والاعتراف
بخطيئة الاكابر وهو نص في تحريم ربا النساء فيما ذكر فيه وهو الذهب بالورق
لا اجتماعها في غلة واحدة وهي التقديرة وكذلك الاجناس الاربعه اعني البر
وما ذكره باجماعها في غلة واحدة فلا يباع بعضها ببعض بنسبه والواجب
فيما يمنع فيه النساء ان احدهما الشاخر في البيع اعني لا يكون موحدا والباقي
التقايض في المجلس وهو الذي يؤخذ من قوله يدايد الحديث الخامس
عن ابي بكره قال هي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفضة بالفضه والذهب
بالذهب الاسواء بتواء وامرنا ان نشري الفضة بالذهب كيف شينا ونشري
الذهب بالفضه كيف شينا قال فساله رجل فقال يدايد فقال هكذا سمعت
ابن عباس يقول ونشري الذهب بالفضه كيف شينا يعني بالنسبه الى التقايض
والتساوي لا بالنسبه الى الحلول والتاجيل وقد ورد ذلك مينا في حديث
اخر حيث قيل فاذا اختلفت هذه الاجناس فيعوا كيف شيت اذ كان يدايد
باب الرهن وغيره الحديث الاول عن عائشه رضي الله عنها
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعاما وزهده ذرعاً
من حديد اللفظة ما خردة من الحرس والاقامة رهن بالمكان اذا قام به
والحديث دليل على جواز الرهن مع ما نطق به الكتاب العزيز ودليل على
جواز معامله الكفار وعدم اعتبار الفساد في معاملاتهم ووقع في غير هذه
الروايت ما استدلل به على جواز الرهن في الحضر وفيه دليل على جواز الشرا
بالتمن المؤخر فبضه لان الرهن انما يحتاج اليه حيث لا تاتي الاقباض في الحال
غالباً وقد استدلل به على جواز الشراء لمن لا يقد رهن في وقت ما ذكرناه
الحديث الثاني عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
مطل الغني ظلم فاذا اتبع احدكم غلي ملي فليتنع فيه دليل على تحريم المطل
بالحق ولا خلاف فيه مع القدرة بعد الطلب واختلفوا في مذهب الشافعي هل

اجري

قبل

تجب الا اذا منع القدرة من غير طلب صاحب الحق وذكر فيه وجهان ولا
ينبغي ان يؤخذ الوجوب من الحديث لان لفظة المطل تشعر بتقديم الطلب
فيكون ما خذ الوجوب دليلاً اخر وتوابعه الغني يخرج العاجز
عن الاداء فاذا اتبع مضموم المصنوعة ساكن التاء مكسور الباء فليتنع منقح
الياء ساكن التاء مفتوح الباء الواحدة ما خذ من قولنا اتعت فاننا اذا جعلناه
تابعاً للغير والمراد ههنا تبعيته في طلب الحق بالحالة وقد قال الظاهر
بوجوب قبول الحوالة على المبلط اظهر الامر وجهه من الغني على انه امر برب
لما فيه من الاحسان الى المحتل يحصل مقصوده من تحويل الحق عنه وترك تكليفه
الحصول بالطلب وفي الحديث اشعار بان الامر بقبول الحوالة على المبلط معان
يكون بطل الغني ظلم ولعل السبب فيه انه اذا اقر ركونه ظلماً والظاهر
من حال المسلم الاحترار عنه فيكون ذلك سبباً للامر بقبول الحوالة عليه
لحصول المقصود من غير ضرر المبلط ويحتمل ان يكون ذلك لان المبلط لا يتعدر استيفاء
الحق منه عند الامتناع بل يأخذه الحالم فترا ويوفيه في قبول الحوالة عليه
تحصيل الغرض من تبرعته وتوالم الحق والمعنى الاول ان الحق لما فيه من بقائه معني
التعليل بكون المطل ظلماً وعلى هذا المعنى الثاني يكون العلة تكلم توالحق لا
الظلم الحديث الثالث عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم او قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من ادرك ماله بعينه عند
رجل او انسان قد افلس فهو احق به من غيره فيه مسائل الاول رجوع البايع
الى عين ماله عند تعذر الثمن بالفلس او الموت فيه ثلاثة مذاهب الاول انه
يرجع اليه في الموت والفلس وهذا مذهب الشافعي رحمه الله الثاني لا يرجع
اليه في الموت ولا في الفلس وهو مذهب اي حنيفة والثالث يرجع في الفلس
دون الموت ويكون في الموت اسوة الغرماء وهو مذهب مالك وهذا الحديث
دليل على الرجوع في الفلس ودلالته قوية جداً حتى قيل انه لا تاويل له وقال
الاصطخري من اصحاب الشافعي لو قضى القاضي بخلافه بقض حكمه ورايت
في تاويله ونجيبين ضعيفين احدهما ان محل على العصب والوديعه لما فيه

من اعتبار المصلحة وهو ضعيف جداً لأنه يظن فائدة تعليق الحكم بالفلس الثاني
 أن العمل على ما قبل القبض وقد استضعف بقوله أدرك ماله أو وجد متاعه
 فإن ذلك يقتضي إمكان الفقد وذلك بعد خروج السلعة من يد المصلحة البائنة
 الذي يثبت إلى التمتع من الحديث أن الدور كل ههنا هو البائع وأن الحكم يتناول البيع
 لكن اللفظ أعم من ذلك فيمكن أن يدخل تحت ما إذا اقتضى رجل مالا وفلس
 المستقرض والمال باق قال المقرض يرجع فيه وقد علله الفقهاء بالقياس على المبيع بعد
 التفريق على أنه يملك بالقبض وقيل في القياس مملوك بديل تعذر تحصيله فاشبهه المبيع
 وأدراج تحت اللفظ ممكن إذا اعتبرناه من حيث الوضع فلا حاجة إلى
 القياس فيه المسألة الثالثة لا بد في الحديث من أضرار أمور حمل عليها وأن لم
 يذكر لفظاً مثل كون الثمن غير مقبوض ومثل كون السلعة موجودة عند المشتري
 دون غيره ومثل كون المال لا يفي بالدون احترازاً عما إذا كان متداولاً وقلنا تجوز
 على المفلس في هذه الصورة المسألة الرابعة إذا أجزأ أو أدبته وفلس
 المستأجر قبل تسليم الأجرة ومضى المدة فلولق جراً الفسخ على الصحيح من مذهب
 الشافعي وأدراج تحت لفظ الحديث متوقف على أن المنافع هل يطلق عليها
 اسم المتاع أو المال وانطلاق اسم المال عليها أقوى وقد علل منع الرجوع بأن المنافع
 لا تشمل منزلة الأعيان القائمة أدليس لها وجود مستقر فإذا ثبت انطلاق اسم المال أو
 المتاع عليها فقد اندرجت تحت اللفظ وإن نزع في ذلك فالطريق أن يقال إن أقصى
 الحديث أن يكون الحق بالعين ومن لوازم ذلك الرجوع في المنافع فيثبت بطريق اللزوم
 لا بطريق الإصالة وإنما قلنا أنه يتوقف على كون اسم المنافع يطلق عليها اسم المال أو
 المتاع لأن الرجوع إنما هو في المنافع فإنها المعقود عليه والرجوع إنما يكون فيما يتناوله
 العقد والعين لم يتناولها عقد الإجارة المسألة الخامسة إذا التزم في ذمته
 نقل متاع من مكان إلى مكان ثم أفلس والإجرة بينه قائمة ثبت حق الفسخ والرجوع إلى
 الإجارة وأدراج تحت الحديث ظاهر أن أخذنا باللفظ ولم نخصصه بالبائع
 وإن خص به فالحكم ثابت بالقياس بالحديث المسألة السادسة قد يمكن
 أن يستدل بالحديث على أن الديون الموجهة لحل الجحر وجهه أنه قد ورد تحت

كونه أدرك متاعه فيكون الحق به ومن لوازم ذلك أن تحل إذا لمطالبة بالموجر
 قبل الحلول المسألة السابعة يمكن أن يستدل به على أن الغرماً إذا قديم البائع
 بالثمن لا يقطع حقه من الرجوع لأدراج تحت اللفظ والفقهاء عللوه بالمصلحة
 المتبخلة الشامنة قيل إن هذا الخيار في الرجوع يستند به البائع وقيل لا بد
 من الحاكم والحديث يقتضي ثبوت الإحقة بالمتاع وأما كيفية الأخذ فهو غير
 متعرض له وقد يمكن أن يستدل به على الاستبعاد إلا أن فيه ما ذكرنا
 المسألة التاسعة للحكم في الحديث معلق بالفلس ولا يتناول غيره ومن
 أثبت من الفقهاء الرجوع بامتناع المشتري من التسليم مع اليسار أو هربه أو امتناع
 الوارث من التسليم بعد موته فأما يثبت بالقياس على الفلس ومن يقول بالمفهوم
 في مثل هذا فإنه إن سفي هذا الحكم بدلالة المفهوم من لفظ الحديث المسألة
 العاشرة شرط رجوع البائع بقاء العين في ملك المفلس فلو هلكت لم
 يرجع لقوله عليه السلام فوجد متاعه أو أدرك ماله فشرط في الإحقة
 أدراك المال بعينه وبعد الهلاك فأت الشرط وهذا ظاهر في الهالك الحسي
 والفقهاء اتوا بضم فأت شرعيته منزلة الهالك الحسي كالبيع والهبة والعق والوقف
 ولم يتناولوا هذه التصرفات بخلاف تصرفات الشفيع بها فادعين أنها كالهبة
 شرعاً دخلت تحت اللفظ فإن البائع حينئذ لا يكون مدرراً لماله وأختلفوا فيما
 إذا وجد متاعه عند المشتري بعد أن حوّل عنه ثم رجع إليه بغير عوض
 فقيل يرجع فيه لأنه وجد ماله بعينه وقد حل تحت اللفظ وقيل لا يرجع لأن
 هذا الملك منقول من غيره لأنه تحللت حاله لوضاؤها الأفلس والجحر لما رجع
 فيستصحب حكمها وهذا تصرف في اللفظ بالخصيص بسبب معنى مفهوم
 منه وهو الرجوع إلى العين لتعذر العوض من تلك الجهة كما يفهم منه ما قدمنا
 ذكره أو تخصيص بالمعنى وإن سلم اقضاء اللفظ له المسألة الحادية عشر
 إذا باع عبدين مثلاً فلف أحدهما وجد الثاني بعينه رجع فيه عند الشافعي
 والمذهب أنه يرجع فيه لخصه من الثمن ويضارب لخصه من الثألف وقيل يرجع
 في الباقي بكل الثمن فاما رجوعه في الباقي فقد يندرج تحت قوله فوجد

المشتري في غيره

متاعه او ماله قال الباقي متاعه واما كونه الرجوع فلا يعلق للفظ به المسئلة
 الشامة عشرة اذا تغير المبيع في صفته خدوت بحيث فابتث الشافعي الرجوع
 ان شاء البائع بغير شيء باخله وان شاذارت باليمن وهذا يمكن ان يدرج تحت
 اللفظ فانه وجد يجهنه والتغير حادث في الصفة لا في العين المسئلة المالة
 عشرة اطلاق الحديث يقتضي الرجوع في العين وان كان قد قبض بعض الثمن
 وللشافعي قول قديم انه لا يرجع في العين المسئلة الرابعة عشرة الحديث
 يقتضي الرجوع في متاعه ومفهوم انه لا يرجع في غير متاعه فيتعلق بذلك الكلام
 في الزوائد المنفصلة فانها تحدث على ملك المشتري فليست متاع للبائع فلا
 رجوع له فيها المسئلة الخامسة عشرة لا يثبت الرجوع الا اذا تقدم
 سبب لزوم الثمن على الفلش ويوجد ذلك من الحديث الذي في لفظه ترتب
 الاحقية على الفلش يصيغه الشرط فان المشروط مع الشرط او عقبيه ومن
 ضرورة ذلك تقدم سبب اللزوم على الفلش الحديث الرابع عن جابر
 ابن عبد الله قال جعل وفي لفظه قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل
 مالم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرف الطرق فلا شفعة استدلل بالحديث
 على سقوط الشفعة للجارين وجهين احدهما المفهوم فان قوله جعل الشفعة
 فيما لم يقسم يقتضي ان لا شفعة فيما قسم وقد ورد في بعض الروايات انما الشفعة وهو
 اقوى في الدلالة لاسيما اذا جعلنا اما دالة على الحصر بالوضع دون المفهوم
 والوجه الثاني قول فاذا وقعت الحدود وصرف الطرق فلا شفعة
 وهذا اللفظ الثاني يقتضي ترتب الحكم على مجموع امرين وقوع الحدود وصرف
 الطرق وقد يقول قائل من ثبتت الشفعة للجارين المربى على امون لا يلزم ترتيبه
 على احدهما وتنفى دلاله المفهوم الاول مطلقة وهو قوله انما الشفعة فيما لم
 يقسم فمن قال بعدم ثبوت الشفعة تمسك بها ومن خالفه يحتاج الى اضرار قيد
 اخر يقتضي اشتراط امر زائد وهو صرف الطرق مثلاً وقد يستدل بالحديث
 على مشلة اختلف فيها وهو ان الشفعة هل تثبت فيما لا يقبل القسمة ام لا فقد
 استدلل به من يقول لا تثبت الشفعة فيه لان هذه الصيغة في النبي تشعر بالقول

باب في

فيقال للبصير ان يصترك او يقال الاحكام لا تبصر كذا وان استعمل احد الامرين في
 الآخر فسلك الاحتمال فعمل هذا يكون في قوله فيما لم يقسم استجارا به قابل للقسمة
 فاذا دخلت انما المعطية للحضر اقتضت الحصار الشفعة في القابل وقد ذهب
 شذوذ من الناس الى قسمة الشفعة في المقولات وقد يستدل بصدر الحديث من يقول
 بذلك الا ان اخبره وشيأه يشعر بان المراد به العقار وما يدخل فيه الحدود
 وصرف الطرق الحديث الخامس من عن عبد الله بن عمر قال اصاب عمر
 ارضا خبيبر فاني النبي صلى الله عليه وسلم يستاموه فيها فقال رسول الله اني اصبت
 ارضا خبيبر لم اصب مالا قط هو انفس عندي منه فانا امرى به قال ان شئت حبست
 اصلها وتصدق بها قال فتصدق بها غير انه لا يباع اصلها ولا يوهب ولا يورث
 قال فتصدق عمر في الفراء وفي القرى وفي الرقاب وفي شميل الله وابن السبيل
 والصنف لا حاح علي من ولها ان ياكل منها بالمعروف او يطعم صديقاً غير متمول فيه
 وفي لفظ غير متاثل الحديث على صحة الوقف والجيش على جهات القرابات
 وهو مشهور منذ اول النقل بارض الحجاز خلفا عن سلف اعني الاوقاف وفيه
 دليل على ما كان كاتر السلف والصالحين عليه من اخراج انفس الاموال عندهم
 لله تعالى وانظر الى تعليل عمر رضي الله عنه لمقصوده يكون لم يصب مالا انفس
 عنده منه وواسد تصدق بها ختم ان يكون راجعاً الى اصل الجيش وهو
 ظاهر اللفظ ويتعلق بذلك ما تكلفه الفقهاء من القاطع الجيش التي منها الصدقة
 ومن قال منهم بانه لا بد من لفظ يقتل بما يدل على معنى الوقف والتجيش كالجيش
 المذكور في الحديث وكقولنا مودة محومة او لا تباع او لا يوهب ويحتمل ان يكون
 قوله وتصدق كذا بهاراً جعاً الى الثمنه على حذف المضاف وسقي لفظ الصدقة
 على اطلاقه وقوله فتصدق بها غير انه لا يباع الى اخبره بحول عند جماعة
 منهم الشافعي رحمه الله على ان ذلك حكم شرعي ثابت للوقف من حيث هو وقف
 ويحتمل من حيث اللفظ ان يكون ذلك ارشاداً الى شرط هذا الامر في هذا الوقف
 فيكون ثبوتها بالشرط لا بالشرع والمصارف التي ذكرها عمر رضي الله عنه
 مصاريف خيرات وهي جهة الاوقاف فلا يوقف على ما ليس بقربة من الجهات

العامة والقوي يراة بها ههنا قوي عمر طاهر والرقاب قد اختلفت في تفسيرها
 في باب الرضاة ولا بد ان يكون معناها معلوما عند اطلاق هذا اللفظ والا كان
 المضرب محمولا بالنسبة اليها في سبيل الله الجها في عند الاكثري ومنهم من عدا
 الى الحج وابن السبيل المسافر والقريب يقتضي اشتراط حاجته والضعف من نزل
 يقوم والمراد قراه ولا يقتضي القرينة خصصه بالفقير وفي الحديث دليل على
 حوز الشروط في الوقت وانما عها وفيه دليل على المسابقة في بعضها حيث
 علق الاكل على المعروف وهو غير مضبوط وقوله متاثره اي متحد اصل ما
 ما قلت المال اخذته اصلا الحديث السادس عن عمر قال حملت
 على فرس في سبيل الله فاضاعه الذي كان عنده فاروت ان استتره فطنت انه ميتع
 برخص فسال النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تستره ولا تعوم في صدقتك وان
 اعطاكه بدرهم قال العايد في هبته كالعائد في قبده وفي لفظ فان الذي يعود
 في صدقة كالكاتب يعود في قبته في هذا الحديث فليكن ان اعطى الفرس
 ويكون معنى كونه في سبيل الله ان الرجل كان غازيا قال الامر بملكه الى انه في
 سبيل الله او سمي ذلك باعتبار المقصود فالقصد بملكه ان يستعمله فيما
 عاونه ان يستعمله فيه وانما اخبرنا ذلك لال الذي حمل عليه اراذبعه ولم ينكر
 ذلك ولو كان الحمل عليه حمل خبيث لم يمنع الا ان عمل على انه انبي الى حالة لا
 ينتفع به فيما خبيث عليه لكن ذلك ليس في اللفظ ما يشعربه ولو ثبت انه حمل
 خبيث كان في ذلك متعلقا مشله وقف الحيوان وما يدل على انه حمل فليكن ايضا
 قوله صلى الله عليه وسلم ولا تعد في صدقتك وقوله فان العايد في هبته كالكاتب
 يعود في قبته وفي الحديث دليل على منع شراء الصدقة للمتصدق او كراهته
 وعلى ذلك بان المتصدق عليه ربما ساهج المتصدق على الثمن سبب تقدم احسانه
 اليه بالصدقة عليه فيكون راجعا في ذلك المقدار الذي سوه به وفي الحديث دليل
 على المنع من الرجوع في الصدقة والهبة لتشبهه برجوع الكلب في قبته وذلك يدل
 على التمييز والحنفية اعتدروا عن هذا بان رجوع الكلب في قبته لا يوصف
 بالحرية لانه غير مكلف بالتشبيه وقع بانكره في الطبيعة لتثبت

في

به الكراهة في الشريعة وقد وقع التشبيه من وجهين احدهما
 تشبيه الراجع بالكلب الثاني تشبيه الرجوع فيه بالتي واجاز ابو حنيفة
 رجوع الاجنبي في الهبة ومنع من رجوع الوالد في الهبة لولاه عكس مذهب الشافعي
 والحديث يدل على رجوع الواهب مطلقا وانما يخرج الوالد في الهبة لولاه بدليل
 خاص في الحديث السابع على النعمان ابن بشير قال تصدق علي اي بعض
 ماله فقالت امي عمرة بنت ربيعة لا ارضي حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فانطلق اي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشهد علي صدقتي فقالت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلت هذا بولك كلم قال لا قال انقوا الله واعبدوا
 في اولادكم فرجع اي فرد تلك الصدقة وفي لفظ قال فلا تشهدني اذا فاني
 لا اشهد علي جور وفي لفظ فاشهد علي هذا غيري في الحديث يدل على طلبت
 التسوية بين الاولاد في الهبات والحكمة فيه ان التفضل يودي الى الاختلاف
 والتباغض بعدم التزم من الولد لو ائتم اعني الولد المفضل عليه فاحتلفوا في هذه
 امرهم التسوية هل تجوز بحري الميراث في تفضل الذكر على الانثى ام لا وظاهر الحديث
 يقتضي انه مطلقا واحتلف الفقهاء في التفضل هل هو محرم او مكروه
 فذهب بعضهم الى انه محرم لتسميته صلى الله عليه وسلم جورا والرجوع فيه
 لا سيما اذا اخذنا بظاهر هذا الحديث انه كان صدقة وان الصدقة على الولد لا
 تجوز الرجوع فيها فان الرجوع ههنا يقتضي انها وقعت على غير الموضع الشرعي حتى
 نقضت بعد لزومها ومذهب الشافعي وما لك ان هذا التفضل مكروه لا غير وانما
 استدل على ذلك بالرواية التي قيل فيها انها استند على هذا غيري فانها تقتضي اباحة
 اشهاد الغير ولا يباح اشهاد الغير الا على امر جائز ويكون امتناع النبي صلى الله
 عليه وسلم من الشهادة على وجه التزوه وليس هذا بالقوي عندي لان الضعيف
 وان كان ظاهرها الاذن الا انها مشعرة بالتغيير الشديد عن ذلك الفعل حيث
 امتنع الرسول من المباشرة لهذه الشهادة معللا بانها جور يخرج الضعيف عن طاهر
 الادلة هذه القرائن وقد استعملوا مثل هذا اللفظ في مقصود التغيير وما استدل
 به على المنع ايضا قوله انقوا الله فانه يؤذن بان خلاف التسوية ليس

منع

اي

سقي وان الثوبية نقوي **الحديث الثامن** عن عبد الله بن
 عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم غامل اهل خيبر بشرط ما خرج منها من ثمر او
 زرع احتلفوا في هذه المعاملة فذهب بعضهم الى جوازها على ظاهر
 الحديث وذهب كثيرون والاكثر الى المنع من كراه الارض بخبر مما
 يخرج منها وحمل بعضهم هذا الحديث على ان المعاملة كانت مسافاة على
 الخيل فان البياض المختل من الخيل كان يثير امتنع المزارعة تبعاً للمساواة
 وذهب غيره الى ان صورة هذه صورة المعاملة وليست لها حقيقة وان الارض
 كانت قد هنت بالاعتناء والقوم صاروا عبيداً فالاموال كلها للنبي صلى الله عليه
 وسلم والذي جعل لهم منها بعض ماله لينفقوا به على الله على حقيقة المعاملة
 وهذا يتوقف على اثبات ان اهل خيبر استرقوا فانه ليس بخير الاستيلاء
 تحصل الاسترقاق بالسلب **الحديث التاسع** عن رافع بن خديج
 قال كنا اكثر الانصار حفاً وكنا نكرى الارض على ان لنا هذه وكلم هذه
 فاما اخرحت هذه ولم يخرج هذه ففاننا عن ذلك فاما الورق فلم يهنا ولم يمس
 عن حنطه بن قيس قال سالت رافع بن خديج عن كراه الارض بالذهب والورق فقال
 لا بأس به انما كان الناس يواخرون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم بما على الماديانات
 واقبال الجداول واشياء من الزرع فيهلك هذا ويسلم هذا ولم يكن للناس كراه الا هذا
 ولذلك زجر عنه فاما شي معلوم مضمون فلا بأس به ان الماديانات الانهار الكبار
 والجداول النهر الصغير فيه دليل على جواز كراه الارض بالذهب والورق
 وقد جاز احاديث مطلقة في النهي عن كراهها وهذا مفسر لذلك الاطلاق
 وفيه دليل على انه لا يجوز ان يكون الاجرة شيئاً غير معلوم المقدار عند العقد
 لما فيه من منع الاجارة على ما ذكر في الحديث من منع الكراه بما على الماديانات
 الى اخره فانه قد رد على الجهالة لم تخف وقد يستدل به على جواز كراهها
 بطعام مضمون في الذمة لقوله فاما شي معلوم مضمون فلا بأس به وجواز هذه
 الاجارة اي الاجارة على طعام معلوم سمي في الذمة وهو مذهب الشافعي ومذهب
 مالك المنع من ذلك وقد ورد في بعض روايات الصحيح ما يشعر بذلك وهو قوله يعني

في كراهها

عن كراه الارض بكذا الى قوله او بطعام سمي **الحديث العاشر**
 عن جابر بن عبد الله قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرى لمن وهبته
 وفي لفظ من اعتمر عمرى له ولعقبه فانها للذي اعطىها لا يرجع الى الذي اعطاها
 لانه اعطى عطاء وقعت فيه الموارث وقال جابر انما العمرى التي اجاز رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان يقول لك ولعقبك فاما اذا قيل لك ما عشت فانها ترجع
 الى صاحبها وفي لفظ لمسلم استكوا عليكم اموالكم ولا تغتدوها فانه
 من اعتمر عمرى فهي للذي اعتمرها حياً وميتاً لعقبه العمرى لفظ مشتق من العمر
 وهو تمليك النافع او ابا حنيفة العمة وهي على وجه احدها ان يصرح
 بانها للمعتمر ولورثته من بعده فذه هية محقة ياخذها الوارث بعد موته
 وتايمها ان يعمر ويشترط الرجوع اليه بعد موت المعتمر وفي صحة هذه العمرى
 خلاف لما فيها من غير وضع الهبة وانها ان يعمرها مده حياته ولا يشترط
 الرجوع اليه ولا التايد بل يطلق وفي صحتها خلاف ميراث على ما اذا شرط الرجوع
 اليه واول ههنا بان يصح لعدم اشتراط شرط تخالف معننى العقد والذي
 ذكر في الحديث من قوله قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرى يحتمل ان
 حمل على صورة الاطلاق وهو اقرب اذ ليس في اللفظ بقتيد وحتمل ان يحمل على الصورة
 الثانية وهو مبنين بالكلام بعد في الروايات الاخرى ويحتمل ان يحمل على جميع
 الصور اذا قلنا ان مثل هذه الصيغة من الراوى يقتضى العموم وفي ذلك خلافتين
 ارباب الاصول وقول لانه اعطاء عطاء وقعت فيه الموارث يوجبها اليه التي
 شرط فيها له ولعقبه ويحتمل ان يكون المراد صورة الاطلاق ويؤكد كونه وقعت
 فيه الموارث من دليل اخر وهو الذي قاله جابر تنصيص على ان المراد بالحديث
 صورة القيد بكونها له ولعقبه وقول انما العمرى التي اجازها اي
 امضاها وجعلها للعقب لا تعود وقد نص على انه اذا اطلق مدة النحر انما ترجع
 وهو تاويل منه ويجوز من حيث اللفظ ان يكون رواه اعنى لقوله انما العمرى التي
 اجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول هي لك ولعقبك فان كان مروياً فلا
 اشكال في العمل به وان لم يكن مروياً فهذا يرجع الى تاويل الضحاى الراوى هل

هو

يكون مقدما من حيث انه قد نفع له قرابين تورثه العلم بالبراد ولا يتفق تخييره
عنها الحديث الجاد في عمن عن اي هويته ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لا يمتنع جار جاره ان يغزو حشبه في جداره ثم يقول
ابو هيريرة ما لي اراكم عنها معرضين والله لا اربح بها من اكلها فكم اذا طلت
الحجارة عارة خايط جداره ليضع عليه خشبه في وجوب الاجابة قولان
للتشافعي احرهما حب الاجابة لظاهر الحديث والبناء وهو الجديد
انها لا تجب وجوب الحديث اذا كان بصيغة النهي عن الكراهية ويجوز الاستحباب
اذا كان بصيغة الامر وفي قوله مال اراكم عنها معرضين الى اخره ما يشعر
بالوجوب لقوله والله لا يربحها من اكلها فكم وهذا نص في التشديد ولحق
المشقة والكراهية لهم الحديث الثاني عشر عن عائشة رضي
الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ظلم قد شرب طوقه من سبع ارضين
في الحديث دليل على تحريم الغصب والعقد بمعنى القدر وقيد بالشرب للمبالغة
وليبيان انما زاد على مثله فاقول منه وطوقه اي جعل طوقا له واستدل به على ان
الارض متجددة بسبع ارضين للفظ المذكور فيه وان حاب بعض من خالف
ذلك بان حمل السبع الارضين على سبعة الاقاليم ن هـ
باب القطة الحديث الاول عن زيد بن خالد الجهني قال سئل
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القطة الذهب او الورق فقال اعرف ولاها
وعفا صها ثم عيها سنة فان لم تعرف فاستفقها ولتكن وديعه عندك فان
جأطابها يوما من الدهر فادها اليه وسأله عن ضالة الابل فقال مالك ولها
دعها فان معها جذها وسقاها تورد الماء واكل الشجر حتى يجدها رها وسأله
عن الشاة فقال خذها فانما هي لك ولا خيلك والذئب القطة هو المال الملتقط
وقد استعمله الفقهاء كثيرا في القاف وقياس هذا ان يكون لمن يكتسبه
الانقاط كالهواه والصحة وامثاله والوكا ما يربط به الشيء والعناص
الوعا الذي يجعل فيه النفعه يربط عليه والامر بمعرفة ذلك يكون ذلك وسيلة
الى معرفة المالك بدكره لما عرفه الملتقط وفي الحديث دليل على وجوب التعريف

سنة واطلاقه يدخل فيه الكثير والقليل وقد اختلف في تعريف القليل ومدة
تعريفه وقوله فان لم تعرف فاستفقها ليس الامر فيه على الوجوه وانما هو
للاباحة وقوله ولتكن وديعه عندك يحتمل ان يراد بذلك بعد الاستفاق
ويكون قوله ولتكن وديعه عندك فيه مجاز في لفظ الوديعة فانها تدل على الايمان
واذا استفق الملتقط لم تكن عينا فيجوز لفظ الوديعة عن كون الشيء حيث
يرد اذا جارب ويحتمل ان يكون قوله ولتكن الوافية بمعنى او فيكون حكمها
حكم الامانات فهي كالوديعة وقوله فان جأطابها يوما من الدهر
فادها اليه فيه دليل على وجوب الرد على المالك اذا تبين كونه صاحبها
واختلف الفقهاء هل يتوقف وجوب الرد عليه على اقامته اليه ام يكفي
بوصفه لا ما رها التي عر فيها الملتقط اولا وقوله وسأله عن صاحب الابل
الى اخره فيه دليل على امتناع التقاطها وقد ثبت على العلة فيه وهي ان
استغناؤها عن الحافط والمتمتع بالنفع والحذاء والسقاء ههنا مجاز ان كان
لما استغنت بقوتها وما ركب في طبعها من الجلادة عن الماء كانها اعطيت الحذاء
والسقاء وقوله وسأله عن الشاة الى اخر الحديث يريد الشاة الضالة
والحديث يدل على التقاطها وقد ثبت فيه على العلة وهو خوف الضياع
عليها ان لم يلقها احد وفي ذلك انفاق لما لبتها على مالكها والتساوي بين
هذا الرجل وبين غيره من الناس اذا وجدها فاما هذا الثاني فيقتضي الالتقاط
لانه لا بد منه اما لهذا الواحد او لغيره من الناس والله اعلم ن هـ
باب الوصايا الحديث الاول عن عبد الله بن عمر ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين الا
ووصيته مكتوبة عنده زاد مسلم قال ابن عمر ما مروت على ليلة منذ
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك الا وعندي وصيتي الوصية
على وجهين احدهما الوصية بالحق الواجب على الانسان وذلك واجب
وتكلم بعضهم في الشيء البشير الذي جرت العادة بتدائسه ورده مع القرب هل
يجب الوصية على المصنف والفور وكانه زوي في ذلك المشقة او عدم الثاني

والوصية فانما اذا لم يكن مال
منه حكم الامانة

الوصية بالنظر في القربات وذلك مستحب وكان الحديث انما يحمل على النوع الاول
والترجيح في السبل الثلاثة دفع للخرج والعشرون استدل به قوم على العمل
بالخط والكتاب لقوله ووصيته مكتوبة ولم يذكر امر ازيدا ولولا ان ذلك كان
لما كان لكتبه فايده والمخالفون يقولون المراد وصيته مكتوبة بشروطها
وباجل ذلك الشروط من خارج وفي الحديث دليل على فضل ابن عمر لما دارت
في امثال الامم ومواظبه على ذلك الحديث الثاني عن سعد بن ابي
وقاص قال جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني بعم حجة الوداع من حج
استديني فقلت يا رسول الله قد بلغني من الوجع ما يري وانا ذو مال ولا يرثي الابنة
فاصدق ثلثي مالي قال لا قلت فاستطير برسول الله قال لا قلت فالثالث قال الثالث
والثالث كثير انك ان تذر ورثك اغنيا خيرا من ان تذرهم عالة يتكفون الناس
وانك ان تنفق نفقه تبتغي بها وجه الله الا اجرت بها حتى ما تجعل في امرائك
قال قلت يا رسول الله اخلف بعدا صحابي قال انك ان خلفت فتعمل على تتبعه وجه
الله الا اردت به درجة ورفعة ولعلك ان خلفت حتى يتبعك اقوم ويضر
بك خروا اللهم امض لا صحابي هجرتم ولا تدمهم على عقابهم لكن البائس
سعد بن خولة يري له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مات بمكة فب
دليل على عيادة الامام اصحابه ودليل على ذكر شدة المرض لا في معرض الشكوي
وقية دليل على استحباب الصدقة لذوي الاموال وقية دليل على مباداة
الصحابه وشدة رغبهم في الخيرات لطلب سعد الصدق بالاكثرة وقية دليل
على تخصيص الوصية بالثالث وقية دليل على ان الثالث في حد الكثرة في باب
الوصية وقد اختلف مذهب مالك في الثالث بالنسبة الى مسائل متفرقة في بعضها
جعل في حد الكثرة وفي بعضها جعل في حد القلة فاذا جعل في حد الكثرة
استدل بقوله عليه السلام والثالث كثير الا ان هذا احتاج الى امرين احدهما
ان لا يعتبر السياق الذي يضي تخصيص كثره الثالث بالوصية بل بوجده لفظا
عاما والثاني ان يدل دليل على اعتبار كثره في ذلك الحكم فحينئذ يحصل
المقصود بان يقال الكثرة معتبرة في هذا الحكم والثالث كثير فالثالث معتبر

ونقي لم يلح كل واحد من هاتين المقدمتين لم يحصل المقصود من الامر ذلك
ذهب بعض اصحاب مالك الى انه اذا سمع بك راسه في الوضوء اجزاه لانه كثير
للحديث فقال له لم قلت ان سمي الكثرة معتبرة في المسح فاذا التفت قيل له لم قلت
ان مطلق الثالث كثير او كل ذلك فهو كثر بالنسبة الى كل حكم وعلى هذا فثبت
سائر المسائل فيطلب فيها الصحيح كل واحدة من المقدمتين وقية دليل على ان
طلب الغني للورثة راجح على تركهم فقرا عالة يتكفون الناس ومن هذا
اخذ بعضهم استحباب الغرض من الثالث وقالوا ايضا بطريق قد المال في الكثرة
والقلة فتكون الوصية بحسب ذلك اتباعا للمعنى المذكور في الحديث من ترك
الورثة اغنيا وقية دليل على ان الثواب في الاتفاق شروط بصفة النية في
اتباع وجه الله وهذا دقيق عسير اذا عارضه مقتضى الطبع والشهوة فان
ذاك لا يحصل الغرض من الثواب حتى يتغنى به وجه الله ويشق خليف هذا
المقصود مما يشوبه من مقتضى الطبع والشهوة وقد يكون فيه دليل على ان
الواجبات المالية اذا دبت على قصد اداء الواجب واتباع وجه الله اثبت
عليها فان توله حتى ما تجعل في امرائك لا تخصيص له بغير الواجب ولو طه
حتى ههنا يقتضي المبالغة في تخصيص هذا الاجر بالنسبة الى المعنى كما يقال
حاجا حاج حتى المشاة ومات الناس حتى لا ينيا فيمكن ان يكون نسب هذا
ما اشترى اليه من توهم ان الواجب قد يشعر بان لا يقتضي غيره ولا يزيد على
تحصيل براه الدماء ويحتمل ان يكون ذلك دفعا لما عساه يتوهم من ان اتفاق
الزوج على الزوجات واطعامه اياها واجبا او غير واجب لا يعارض تحصيل
الثواب اذا اتبع ذلك وجه الله كما جاء في حديث ريثب الثقفي لما ارادت
الاتفاق على من عندها وقالت لست بتاركهم وتوهمت ان ذلك مما يمنع الصدقة
عليهم فرفع ذلك عنها وازيل الوهم نعم في مثل هذا احتاج النظر في انه هل
احتاج الى نية خاصة في الخزيات ام يكفي نية عامة وقد دل الشرع
على الاكتفاء بصل النية وعمومها في باب الجها حيث قال انه لو مرنه
وهو لا يريد ان يشقي به فشرى كالله اجر فيمكن ان يعدي هذا الى سائر

ان

الاشيا في كنفية جملة او عامة ولا يحتاج في الجنيات الى ذلك وفيه
عليه السلام ولعل ان خلفه الى اخره تسليته لتعود عن كراهته للتحلف بسبب الرض
الذي وقع له وفيه اشارته الى تلح هذا المعنى حيث تقع بالانسان الكسابة
التي تمنعه من تصدقه ويرجوا المصلحة فيما يتعله الله تعالى وقوله عليه
السلام اللهم امض لا صحابي هجرتم لعله يراوده اتمام العمل على وجه لا يدخله
نقص ولا ينقص لما ابتدئ به من فيه دليل على تعظيم امر الهجرة وان
ترك اتمامها يدخل تحت قوله ولا تترد هم على عقابهم الحديث
النسائي عن عبد الله بن عيسى قال لو ان الناس غصوا من الثلث الى الربع
فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الثلث والثلث كثير وقول ابن عباس قد
موت الاشارة الى سببه فقد استنبط ابن عباس من لفظة كثير وان
كان القول الذي اقر عليه السلام عليه واشارة لفظة الى الامتية وهو الملك
يقضي الوصية به ولكن ابن عباس قد اشار الى اعتبار هذا بقوله لو ان الناس
فانها صيغة فيها ضعف ما بالنسبة الى طلب الفضل الى ما دون الملك والله اعلم
باب الفرائض الحديث الاول عن عبد الله بن عباس عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال ان حق الفرائض باهلها فاما بقى فهو لا ولي رجل ذكر
وفي رواية اقسمو المال بين اهل الفرائض على كتاب الله فان تركت الفرائض
فلا ولي رجل ذكر الفرائض جمع فريضة وهي الانصبا المقدرة في
كتاب الله تعالى النصف والنصف وهو الربع ونصف نصفه وهو الثلث
ونصفها وهو الثلث ونصف نصفها وهو السدس وفي الحديث دليل على
ان قسمة الفرائض تكون بالبداة باهل الفرض وبعد ذلك ما بقى للعصبة
وقوله فاما بقى فلا ولي رجل ذكر وعصبة ذكر قد يورد ههنا
اشكال وهو ان الاخوات عصبات البنات والحديث يقتضي اشتراط ان
الذكورة في العصبة المستحق للباقي من وجوبه انه من طبق المهر
واقضى درجاته ان يكون له عموم فخص بالحديث الدال على ان الحكم
اعني ان الاخوات عصبات البنات الحديث الثاني عن اسامة بن زيد

ج

قال قلت ليرسل الله انزل غدا في دار مكة قال وهل ترك لنا عقيل من راع
ثم قال لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر الحديث دليل على انتطاع
التوارث بين المسلم والكافر ومن المتقدمين بان المسلم يرث الكافر والكافر يرث
المسلم فكان ذلك تشبيها بالزكاح حيث يحرم المسلم الكافرة الكائنة بخلاف
العكس والحديث المذكور يدل على ما قاله الجمهور وقوله عليه السلام وهل
ترك لنا عقيل من دار سببه ان انا طالب لما مات لم يرثه علي ولا جعفر وورثه
عقيل وطالب لان عليا وجعفر كانا مسلمين حينئذ فلم يرثا اباطال وقد تعلق
بهذا الحديث في مسألة دور مكة وهل يجوز بيعها ام لا الحديث
الثالث عن عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن
هبتها والولاء حق ثبت بوصف وهو الاعتاق ولا يقبل النقل الى الغير بوجوه
من الوجوه لان ما ثبت بوصف يدوم بدوامه ولا يستحقه الا من قام به ذلك الوصف
وقد شبه الولاء بالنسب قال عليه السلام الولاء لحمه كلمة النسب وكما لا يقبل
النسب النقل بالبيع والهبة فكذلك الولاء الحديث الرابع
عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كانت في بريدة ثلاث سنن خيرات على زوجها
حين عمت واهدي لها لحم فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم والمروة
على النار فدعا بطعام واتى بخبز وادم من ادم البيت فقال الم ارا البرمة على النار
يها لحم فالوايلي رسول الله ذلك لحم تصدق به علي بريدة كرهنا ان نطعمك
منه فقال هو عليها صدقة وهو منها لنا هدية وقال النبي صلى الله عليه وسلم
فيها انا الولاء لمن اعتق حديث بريدة قد استنبط منه احكام كثيرة وجمع
في ذلك جموع وقد استرنا الى اشياء منها في مواضع فيما مضى وقد صرح ههنا
بثبوت الخيار لها وهي امة عمت تحت عبد تمت ذلك لكل من هو في حالها
وفي دليل على ان التقدير اذا ملك شيئا على وجه الصدقة لم يمنع على
غيره من اخذ له الصدقة اكله اذا وجد سبب شرعي من جهة الفقير
يبيحه له وفيه دليل على تيسر الانسان في السؤال عن احوال منزله وما
عاهده فيه لطلبه من اهله مثل ذلك وفيه دليل على حصر الولاء للمعتق

منها

وقد تكلمنا عليه فيما مضى كتاب النكاح الحديث الاول
عن عبد الله بن مسعود قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر
الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه اغض للبصر واغشى للفرج
ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه وجب له به النكاح مشق من معنى
الاستقامة والتزول والباءة المنزل فلما كان الزوج يتزوج بوجته سمي النكاح بابه
تجار الملازمة واستطاعت النكاح القدرة على مونة المنزل والنفقة فيه
دليل على انه لا يؤمن به الا المتأدب على ذلك وقد قالوا من لم يتدبر عليه فالتكاح
مكروه في حقه فوضعه الامر ظاهره في الوجوب والندب والتحريم والكراهة
النكاح الى الاحكام الخمسة اعني الوجوب والندب والتحريم والكراهة
والاباحة وجعل الوجوب فيما اذا خاف اللعن وقد روي عن النكاح الا انه
لا يتعين واجبا بل اما هو واما التسري فلا تعدل التسري فحين النكاح حينئذ
للوجود لا اصل الشرعية وقد يتعلق بهذه الصيغة من يري ان النكاح افضل
من التحلل لنوافل العبادات وهو مذهب ابي حنيفة واصحابه وقوله
عليه السلام فانه اغض للبصر واغشى للفرج تحتمل امرين احدهما
ان يكون الفعل فيه مما استعمل في غير المبالغة والثاني ان يكون على بابها قال القوي
سبب لغض البصر وخصيص الفرج وفي معارضتها الشهوة والداعي الى
النكاح وبعد النكاح يضعف هذا المعارض فيكون اغض للبصر واغشى
للفرج مما اذا لم يكن فان وقوع الفعل هو ضعف الداعي الى وقوعه ابد
من وقوعه منع وجود الداعي والحوالة على الصوم لما فيه من كسر الشهوة
قال شهوة النكاح تابعة لشهوة الاكل بقوي بقوتها ويضعف بضعفها وقد
قيل في قوله فعليه بالصوم انه اغراء للغائب وقد منعه قوم من اهل العربية
والبحر الخصاء وجعل وجبا نظرا الى المعنى فان الوجها طاع للفعل وعدم
الشهوة قاطع له ايضا وهو من محار المشاهدة واخراج الحديث لمخاطبة
الشباب بناء على الغالب لان اسباب قوة الداعي الى النكاح فيه موجود بخلاف
الشيخوخة والمعنى معتبرا اذا وجد في الكهول والشيخوخة ايضا ن

له

الحديث الثاني عن ابن عباس ان نفع ابن ابي طالب صاحب النبي صلى الله
عليه وسلم سألوا ازواج النبي صلى الله عليه وسلم عن عمله في السر فقال بعضهم
لا اتزوج النساء وقال بعضهم لا اكل اللحم وقال بعضهم لا نام على فراش محمد الله
واشي عليه وقال ما بال قوم قالوا ادي ليكني اصلي وانام واصوم وافطر واتزوج
النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني ن يستدل به من يروج النكاح على التحلل
لنوافل العبادات قال هو لا يقوم بقصد واحد هذا القصد والنبي صلى الله عليه وسلم
رده عليهم واكد ذلك بان خلافه كغية عن السنة ويحتمل ان يكون هذه الكراهة
التشطع والخلو في الدين وقد يختلف ذلك باختلاف المتأدب فان من ترك اكل
اللحم مثلا اختلف حكمه بالنسبة الى متصوده فلي كان من باب الغلو
والتشطع والدخول على الوهابية فهو ممنوع محال للشرع وان كان لغو ذلك
من المتأدب المحموده من تركه تورعا لقيام شبهة في ذلك الوقت في الجوع
او عجز او لمقصود صحة غير ما تقدم لم يكن ذلك ممنوعا وظاهر الحديث
ما ذكرناه من تقدم النكاح كما يقوله ابو حنيفة ولا شك ان الترجيح يتبع
المصالح ومقاريرها كحلته وصاحب الشرع اعلم بتلك المقادير فاد الم يعلم
المكلف حسنة تلك المصالح ولم يستحضر اعدادها فالاولى اتباع اللط
الوارد في الشرع الحديث الثالث عن سعد بن ابي وقاص قال رد
رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون البتل ولو اذن له لا حصينا
البتل ترك النكاح ومنه قيل لمريم عليها السلام البتل وحديث سعد ايضا
من هذا الباب ان عثمان بن مظعون من قصد البتل والتحلل للعبادة فرد النبي
صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون البتل الذي قصده ورده الرسول صلى الله
الله عليه وسلم فيه امور زائدة على مجرد التحلل للعبادة مما هو داخل في باب
التشطع والنسبة بالرهبان لان ظاهر الحديث يفسر الحكم بمسئ البتل وقد
قال الله تعالى في كتابه العزيز وتبتل اليه تبتيلا فلا بد ان يكون هذا المأمور
به في الآية غير المردود في الحديث لتحصيل الجمع وكان ذلك اشارة الى
ملازمة التعبد او كثرة لدالة السياق عليه من الامر بقيام الليل وترتيل القرآن

نحو

والذكر فيه اشارته الى كثرة العبادات فلم يقصد منها ترك النكاح ولا امر
 به بل كان النكاح موجودا مع هذا الامر ويكون ذلك التمثل المردود وما انضم
 اليه مع ذلك من الغلو في الدين وحبس النكاح وعينه مما يدخل في باب التشديد
 على النفس والاحكام بها وتوحد من هذا منع ما هو داخل في هذا الباب وشبهه
 به مما قد يغفل جماعة من المتريدين الجسد بل اربع عن ام حبيبه
 بنت ابي سفيان انها قالت يرسل الله انكح اخي ابنته اي سفيان بن مالك
 او خبيث ذلك فقلت نعم لست لك محليته واخيت من شاككي من خبيث اخي
 وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ذلك لا يحل لي قالت انا اخذت منك تريد
 ان تنكح بنت ابي سلمة قال بنت لم سلمة قلت نعم قال انها لولم تكن ربيتي في حجري
 فاحلت لي انها لابنته اخي من الرضا عنه لم ضعفتي واباسلمة ثوبته فلا تعوضين علي
 بنا تكن ولا اخواتك قال عروة وثوبته مولاة لابي لهب اعتمتها فارصعت
 النبي صلى الله عليه وسلم فلما مات ابو لهب اريه بعض اهله بشر خبيثة قالت
 له ما ذا ليبت قال له ابو لهب لم الذي بعدكم خيرا غير ابي سفيان في هذه بعنا فتي
 ثوبته في الحبيثة بكسر الحاء والمالة الجمع بين الاحبين وتحريم نكاح
 الرتبة منصوص عليه في كتاب الله تعالى وتحتمل ان يكون هذه المرأة السائلة
 لنكاح اخيها لم يبلغها هذا الحكم وهو اقرب من نكاح الرتبة فان لفظ الرسول
 يشعر بتقديم نزول الآية حيث قال لو لم تكن ربيتي في حجري وتحريم
 الجمع بين الاحبين بالنكاح يتفق عليه واما ملك اليمين ودر ذلك عند علماء الامصار
 وعن بعض الناس فيه خلاف ووقع الاتفاق بعده على خلاف ذلك من اهل
 السنة غير ان الجمع في ملك اليمين انما هو في استباحة وطئها اذ الجمع في
 الملك غير ممنوع اتفاقا وقال الفقهاء اذ وطئ احدي الاحبين لم يبط الاخرى
 حتى يحرم الاول ببيع او عتق او كتابة لئلا يكون سببهما في حرمانها معا
 وقوله لست لك محليته مضموم ما لم يملك ساكن الحاء المحجمة مكسورة اللام
 معناه لست اخلي بعوضه وقوله واخيت من شاككي وفي رواية
 شاككي بنح العيين وكسر الراء واذا ثبت بالخبر ههنا ما يتعلق بصحبة الرسول

من مصالح الدنيا والاخرة واختها اسمها عن النبي العيين وتشديد الراي المحجة
 وقوله انا كما حدثت انك تريد ان تنكح بنت ابي سلمة بنت ابي سلمة هذه يقال
 لها درة بضم الدال المهملة وتشديد الراء المهملة ايضا ومن قال فيه درة بالذال
 المحجمة فقد صحف وقد يقع من هذه المجاورة في النفس انها انما سلت نكاح اخيها
 لا اعتقادها خصوصا في الرسول بابا حدة هذا النكاح لا يعدم علمها بما دلت
 عليه الآية وذلك ان الله اذا كان بسبب اعتقادها التحليل اعتقادها خصوصا
 الرسول ناسب ذلك ان تعرض نكاح درة بنت ابي سلمة فكانها تقول كما جاز
 نكاح درة مع تناول الابن لها فلحق نكاح الاخت مع تناول الابنة لها للاجتماع
 في خصوصية اما اذا لم تكن عالمة بمنصبي الابنة فلا يلزم من كون الرسول الجبر
 يحرم نكاح الاخت على الاخت ان يرد على ذلك خوفا من نكاح الرتبة لئلا
 ظاهرا لانهما انما تتركان حينئذ في امر اعم اما اذا كانت عالمة بمدلول الآية
 فيكون اشتراكها في امر اخفى وهو التحريم العام واعتقاد التحليل الخاص
 وهو قوله عليه السلام بنت ام سلمة تحتمل ان يكون للاستثبات وبني الاشتراك
 وتحتمل ان يكون لظاهر جهة الانكار عليها او على من قال ذلك وقوله عليه
 السلام لو لم تكن ربيتي في حجري والرتبة بنت الزوجية مشتقة من الرتبة
 وهو الاصلاح لانه يربها ويقوم بامورها واصلاح حالها ومن ظن من انتهاء
 انه مشتق من الترتيب فقد غلط لان شرط الاشتاق الاتفاق في الحروف
 الاصلية والاشتراك فان خرب بامو حدة واخرى يامساة من تحت
 الحجر بالنف افصح ويجوز بالكسر وقد حرم هذا الحديث من يري اختصاص
 بحريم الرتبة بكونها في الحجر وهو الظاهر في وقد حرم من يري اختصاص
 بحريم الرتبة بكونها في جمهور النساء على التحريم مطلقا وجملة التخصيص
 على انه خرج مخرج الغالب وقوله انا ما خرج مخرج الغالب لا مفهوم له
 وعندني نظري في ان هذا الجواب المذكور في الآية اعني جوابهم عن مفهوم الآية
 في انه خرج مخرج الغالب هل يرد في لفظ الحديث او لا وفي الحديث دليل
 على ان يحرم الجمع بين الاحبين شامل للجمع على صفة الاجتماع في عقد واحد



وعلى ضيقه الترتيب الحديث الحاشي عن أي هزيمة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة
وجدها إلا مائة على خمر هذا الجمع أيضا وهو ما أخذ من السنة وإن كان
إطلاق الكتاب يقتضي الإباحة لقوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم إلا أن
الآية من علم الأيضال خصوصاً ذلك العوم بهذا الحديث وهو دليل على جواز
خصيص عموم الكتاب بخبر الواحد وظاهر الحديث يقتضي التسوية بين الجمع
بينهما على صفة المعينة والجمع على صفة الترتيب وإذا كان النهي على سمي الجمع
وهو محمول على الفساد مقتضى ذلك أنه إذا اتفقتا متافكا جها باطل لأن
هذا عند حصل فيه الجمع المنهي عنه فيفسد وإن حصل الترتيب في العقد
فالنهي هو الباطل لأن سمي الجمع حصل به وقد وقع بعض الروايات لهذا الحديث
لا يملك الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى وذلك موضح
بحريم جمع الترتيب والعلية في هذا النهي ما يقع بسبب المضارة من التناقض
والتناقض يقتضي ذلك إلى طبيعة الرجم وقد ورد الاستطارة بهذا التعليل
الحديث السادس عن عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج ذهب قوم
إلى ظاهر الحديث والزوايا بالشروط وإن لم يكن مقتضى العقد كمال
لا يتزوج عليها ولا يتشترى ولا يخرجها من البلد لظاهر الحديث وذهب غيرهم
إلى أنه لا يجب الوفاء بمثل هذه الشروط التي لا يتضمنها العقد قال وقع شيء
فالنكاح صحيح بالشروط باطل والواجب من المثل وربما حمل بعضهم
الحديث على شروط يقتضيها العقد مثل أن يقسم لها وينفق عليها ويوفىها حتما
ويحسن عشرتها ومثل أن لا يخرج من بيته إلا بأذنه وخوذلك مما هو من
مقتضيات العقد وفي هذا المثل ضعف لأن هذه الأمور لا تؤثر في الشروط
في إيجابها فلا تستند الحاجة إلى تعليق الحكم بالاستراط فيها ومقتضى
الحديث أن لفظة أحق الشروط تقتضي أن يكون بعض الشروط يقتضي
الوفاء وبعضها اشتراطاً له والشروط التي يقتضيها العقود مستوية

وارادهم

في وجوب الوفاء ويترج عليها الشروط المتعلقة بالنكاح من جهة حرمة
الإبضاع وتأكد استحلالها الحديث السابع عن عبد الله بن عمر
رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوج
الرجل ابنته على أن يزوجه بنته وليس بينهما صداق ن هذا اللفظ الذي فسر
فيه الشغار يتبين في بعض الروايات أنه من كلام نافع والشغار بكسر الشين
والعين المجمة اختلفوا في أصله في اللغة قيل هو من شجر الكلب إذا رفع رجلاه
ليؤكل كأن العاقد يقول لا تزوج رجل ابنتي حتى أرفع رجل ابنتك وقيل هو
ما أخذ من شجر البلد إذا خلا مكانه سمي بذلك الشقوة من الصداق والحديث
صريح في النهي عن نكاح الشغار واتفق العلماء على المنع منه واختلفوا إذا وقع
في فساد العقد فقال بعضهم العقد صحيح والواجب من المثل ن وقال
الشافعي العقد باطل وعند مالك فيه تقسيم فبعض الصور العقد باطل عند
وفي بعض صورة يفسخ قبل الدخول وينت بعد وهو ما إذا سمي الصداق
في العقد بأن يقول بنتي بكذا على أن تزوجني ابنتك بكذا فاستخف
مالك هذا ذكر الصداق وصوره الشغار الكاملة أن يقول زوجك
ابنتي على أن تزوجني ابنتك ويضع كل واحد منهما صداق الأخرى ومهما
انعقد لي نكاح ابنتك انعقد لك نكاح ابنتي ففي هذه الصورة وجوب
الفساد منها تعليق العقد ومنها التشريك في البضع ومنها اشتراط
العرو عن الصداق وهو مفسد عند مالك ولا خلاف أن الحكم المختص من
ذكر في الحديث وهو الابنة بل يتعدى إلى سائر المولات وتفسير نافع
وقوله ولا صداق بينهما يشعرا أن جهة الفساد ذلك وإن كان محتمل أن
يكون ذكر ذلك للملازمة لجهة الفساد وعلى الجملة ففيه اشعار بأن عدم
الصداق له مدخل في النهي والله اعلم الحديث الثامن عن علي بن أبي
طالب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة يوم خيبر
وعن جعوم الحمز الإهليل ن نكاح المتعة هو تزوج المرأة إلى أجل وقد
كان ذلك مباحاً ثم نسخ والروايات تدل على أنه أبع بعد النهي ثم نسخ الإباحة

رواه

في الحديث عن علي رضي الله عنه يدل على النهي عنها يوم خيبر وقد قيل ان ابن عباس يرجع عن القول باباحتها بعد ما كان يقول به وفيها الامصار كلهم على المنع وما حكاها بعض الحنفية عن مالك من الجواز فهو خطأ قطوا واكثر القتها على الاقتصار في التحريم على العقد الموقت وعده مالكا بالمعنى الى توقيت الحبل وان لم يكن في عقد فقال اذا علق طلاق امراته بوقت لا بد من مجيء وقع عليها الطلاق الآن والله اصحابه بان ذلك تاقى الحبل وجعله في معنى نكاح المتعة وانما لحوم الحمر الالهية فان ظاهر النهي التحريم وهو قول الجمهور وفي طريقة المالكية انه مكروه مغلظ الكراهة فلم ينهوه الى التحريم والتقييد بالاهلية تخرج الحمر الوحشية واخلاف في اباحتها

الحديث التاسع عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح الايم حتى تستامرو ولا تنكح البكر حتى تستاذن قالوا يا رسول الله وكيف اذا نكح البكر حتى تستاذن قال ان كانت اطلقت الايم ههنا بازا واليت والاستاذن طلب الامر والاستبدان طلب الاذن وقوله كيف اذا نكح البكر الى البكر وفي الحديث دليل على ان اذن البكر شكوتها وهو عام بالنسبة الى لفظ البكر ولفظ النهي في قوله لا تنكح اما ان يعمل على التحريم او على الكراهة فان حمل على التحريم تعين احد الامرين اما ان يكون المراد بالبكر البتة اذ لا يحل على الاب استبدان كل بكر لتملكه من اخیار الصغيرة والبالغة مع البكارة عند الشافعي واما ان يكون المراد بالبكر من عد الصغيرة فعلى هذا لا يخبر بالبكر البالغ وهو مذهب ابي حنيفة ومسجكه بالحديث قوي لانه اقرب الى العموم في لفظ البكر ويمازاد على ذلك بان يقال ان الاستبدان انما يكون في حق من له اذن ولا اذن للصغيرة فلا يكون داخل تحت الاودة وتختص بالحديث بالبالغ فيكون اقرب الى التناول وقد اختلف قول الشافعي في اليتمه هل يكفي فيها بالسكوت ام لا والحديث يقتضي الاكثابه وقد ورد مصرحاً به في حديث اخر وما الى ترجيح هذا القول من يميل الى الحديث من اصحابه وغيرهم من اهل الثقة يترجح الاخر

الحديث العاشر عن عائشة رضي الله عنها قالت جئت امرأة رفاعة النخري الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعة فطلعتني قبت طلاق فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير وانما معه مثل هديته التوب فيسكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تريد ان ترجعي الى رفاعة لا حتى تدوني عسيلة ويدوق عسيلتك قالت واوبى كره عنده وحالدين سعيد الباب ينتظر ان يودن له فنادي يا ابا بكر لا تسمع هذه ما جهر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تطليقة اياها بالبتات من حيث اللفظة محتمل ان يكون بارسال الطلقات الثلاث وتحتمل ان يكون بايقاع اخر طلقه وتحتمل ان يكون باحدى الكايات التي تحمل على الدينونة عند جماعة من الفقهاء وليس في هذا اللفظ عموم ولا اشعار باحد هذه المعاني وانما يؤخذ ذلك من احاديث اخرتين المراد ومن اجمع على شي من هذه الاحتمالات بالحديث فلم يصب لانه انما يدل على مطلق البت والادال على المطلق لا يدل على احدى هذه بعينه وقوله فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير هو ينسخ الزاوي وكسر الباء ثلثي الحروف وثلاثة يا اخر الحروف وقوله انما معه مثل هديته التوب فيه وجهان احدهما ان تكون شبهته بديك لصغره والثاني ان يكون شبهته به لاسترخائه وعدم انتشاره وقوله عليه السلام لا حتى تدوني عسيلة يدل على ان الاحلال بالزوج الثاني يتوقف على الوطى وقد يستدل به من يري الانتشار في الاحلال شرطاً من حيث انه يرجح قولها انما معه مثل هديته التوب على الاسترخاء وعدم الانتشار لا يستبعد ان يكون الصغير قد بلغ الى حد لا يقب منه الحشفة او مقدارها الذي يحصل به التحليل وقوله عليه السلام تريد ان ترجعي الى رفاعة كانه سبب انه فهم عنها ارادة فراق عبد الرحمن وازاده ان يكون فراقه سبباً للرجوع الى رفاعته كانه قبل لها ان هذا المقصود لا يحصل على تقدير ان يكون الامر كما ذكرت وجمهور الفقهاء على ان التحليل لا يحصل الا بالدخول ولم ينقل فيه خلاف الا عن سعيد بن المسيب فيما علمه واستعمال لفظ العسيلة مجاز عن اللذة ثم

النخري

عن نسطمها والاباح فهو كاذب على مذهب جمهور الفقهاء الذين يكتفون بتغيير
 للجنة الحديث الحادي عشر عن انس بن مالك قال من السنة
 اذا تزوج البكر على الميت اقام عندها سبعا واذا تزوج الثيب اقام عندها
 ثلاثا ثم قال ابو قتادة لو شئت لقلت ان انسا رفعه الى النبي صلى الله
 عليه وسلم ان الذي اختاره اكثر الاصولين انه قول الراوي من السنة كذا
 في حكم المرفوع لان الظاهر انه ينصرف الى سنة النبي صلى الله عليه وسلم
 وان كان محتمل ان يكون ذلك قاله بناء على اجتهاد رآه ولكن الاظهر خلافه
 وقول ابو قتادة لو شئت لقلت ان انسا رفعه الى اخره محتمل وجهين احدهما
 ان يكون ظن ذلك مرفوعا لظن ان انس يجوز عن ذلك تورعا والساني
 ان يكون باي ان قول انس من السنة في حكم المرفوع فلو شاء لغير عنه بانه
 مرفوع على حسب ما اعتقده من انه في حكم المرفوع والاول اقرب لان قوله
 من السنة يقتضي ان يكون مرفوعا بطريق اجتهادي محتمل وبولده انه
 رفعه نص في رفعه وليس للراوي ان ينقل ما هو ظاهر محتمل الى ما هو بص غير
 محتمل والحديث يقتضي ان هذا الحق للبكر والثيب اما هو فيها اذا كانتا
 متجددين على نكاح امرأة قبلها ولا يقتضي انه ثابت لكل متجددة وان لم تكن
 قبلها غيرها وقد استمر عمل الناس على هذا وان لم تكن قبلها امرأة في النكاح
 والحديث لا يقتضيه وتكلموا في علة هذا قيل انه حق للمرأة على الزوج
 لاجل اناسها وازالة الخشمة عنها ليجدد لها ويقال انه حق للزوج على المرأة
 وانظر بعض الفقهاء من المالكية جعل مقامه عندها عذرا في اسقاط الجمعة
 اذا جات في اثناء المدة وهذا ساقط منافي للقواعد فان مثل هذا من الاداب
 او السنن لا يترك له الواجب وما شعر بهذا بعض المتأخرين وانه لا يصلح
 ان يكون عذرا توهم ان قايله يري الجمعة فرض كفاية وهو فاسد جدا لان
 قول هذا القائل متردد محتمل ان يكون جعله عذرا واخطا في ذلك وخطيئة
 في هذا اولى من خطيئته فمادلت عليه النصوص وعمل الامية من وجوب
 الجمعة على الاعيان الحديث الثاني عشر عن انس بن عباس قال

قالت رسول الله صلى الله عليه وسلم لو ان احدهم اذا اراد ان ياتي اهله قال
 بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا فانه ان بقدر
 بينهما والذي في ذلك لم يضره الشيطان ابدا فيه دليل على استحباب التسمية والدعاء
 المذكور في ابتداء الجماع وقوله عليه السلام لم يضره الشيطان لاحتال ان
 يوخد عامما يدخل تحت الضرر الذي ويحتمل ان يوخد خاصا بالنسبة
 الى الضرر الذي معنى ان الشيطان لا يتحبط ولا يدخله بما يضر عقله او
 بدنه وهذا اقرب وان كان التحصيل على خلاف الاصل لانا ان حملناه
 على العموم اقتضي ذلك ان يكون الولد معصوما عن المعاصي كلها لا ينفق
 ذلك ويعز وجوده ولا بد من وقوع ما اخبر عنه صلى الله عليه وسلم اما اذا
 حملناه على امر الضرر في العقل والبدن فلا يمتنع ذلك ولا يدل دليل على
 وجود خلافه والله اعلم **الحديث الثالث عشر** عن
 عتبة بن عامر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اياكم والدخول على النساء
 فقال رجل من الانصار يارسول الله افرايت الجن قال الجن الموت والمسلم
 عن ابي الطاهر عن ابن وهب قال سمعت الليث يقول للجواخو الزوج وما اشبهه
 من اقارب الزوج ابن العم وخوه و لفظه الجن يستعمل عند الناس اليوم في
 الزوج وهو محرم من المرأة لا يمتنع دخوله عليها فله ذلك فستره الليث بما روي
 هذا الاشكال وحمله على من ليس محرم فانه لا يجوز له الخلوة بالمرأة والحديث
 دليل على تحريم الخلوة بالاجانب وقوله اياكم والدخول على النساء ن
 مخصوص بغير المحارم وعام بالنسبة الى غيرهن ولا بد من اعتبار امر اخر
 وهو ان يكون الدخول مقتضا للخلوة اما اذا لم يقتض ذلك فلا يمتنع ن
 واما قوله عليه السلام الجن الموت فتاويله تختلف خشت اختلاف
 الجن فان حمل على محرم المرأة كاي زوجها ان يكون قوله الجن الموت بمعنى
 انه لا بد من اباحه دخوله كما انه لا بد من الموت وان حمل على من ليس محرم
 فمحتمل ان يكون هذا الكلام خرج تخرج التعليل والدعاء لانه فهم
 من قايله طلب الترخص بدخول مثل هؤلاء الذين ليسوا محارم تغلط عليه

لاجل هذا الفصد المذموم بان جعل دخول الموت عوضا من دخوله زجرا عن
هذا الترخص على سبيل التناول او الدعا كانه يقال من قصد ذلك فليكن
الموت في دخوله عوضا من دخول الجمود الذي قصد دخوله ونحوه ان يكون
شبه الجمود بالموت باعتبار كراهته لدخوله وشبه ذلك بكراهية
دخول الموت **باب الصداق** الحديث الاول عن النبي
مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعق صفية وجعل عتقها صداقها
فوانه وجعل عتقها صداقها لاحتل وجهين احدهما ان يكون تزوجها
بغير صداق على سبيل الخصومة برسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كان عتقها
قائما مقام الصداق ان لم يكن ثم عوض غيره سمي صداقا الوجه الثاني
قول بعض الفقهاء انه اعتقها وتزوجها على قيمتها وكانت مجهولة وذلك من خصائص
النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعض اصحاب الشافعي معناه انه شرط عليها ان
يعتقها ويتزوجها فقبلت فلزمها الوفا به وقد اختلف الفقهاء فيمن اعتق امته على
ان يتزوجها ويكون عتقها صداقها فقال جماعة لا يلزمها ان يتزوج به ومن قاله
مالك والشافعي وابو حنيفة وهو ابطال للشرط فان الشافعي قال اعتقها
على هذا الشرط فقبلت ولا يلزمها الوفا بان يتزوج به بل قيمتها لانه لم يرض بعتقها
مجانا وصار ذلك كسائر الشروط الباطلة وكسائر ما يلزم من الاعراض لمن لم يرض
بالمجان فان تزوجه على مهر سمي صداقا عليه كان لها ذلك المسمى وعلية قيمتها للسيد وان
تزوجها على قيمتها فان كانت القيمة معلومة له ولها صح الصداق ولا يثبت له عليها
قيمة ولا لها عليه صداق وان كانت مجهولة فالاصح من وجهي الشافعية انه
لا يصح الصداق ونجبت مهر المثل والنكاح صحيح ومنهم من صح الصداق بالقيمة
المجهولة على ضرب من الاستحسان وان هذا العقد فيه ضرب من المسامحة
والخفيف وذهب جماعة منهم الثوري والزهري ويعقل عن احمد واسحق ايضا
انه يجوز ان يعتقها على ان يتزوج به ويكون عتقها صداقها ويلزمها ذلك وصح
الصداق على ظاهر لفظ الحديث والاولون قد يقررونه بما تقدم من ان جعل
عتقها قائما مقام الصداق فسماه باسمه والظاهر مع الموقوف الثاني الا ان القياس

مع الاول فيتردد الحال بين ظن ينشأ من القياس وظن ينشأ من ظاهر الحديث
مع احتمال الواقعة للخصومة فيه وهي وان كانت على خلاف الاصل الا انه
يتأثر في ذلك بكثرة خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم في النكاح
لا سيما هذه الخصومة فيه لقوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان
اراد النبي ان يستخيرها خالصه لك من دون المؤمنين ولعله يؤخذ من الحديث
استجابات عتق الامه وتزوجها كما جاء بصر حجاب في حديث اخر
الحديث الثاني عن سهل بن سعد الساعدي ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم خاتنه امرأة قتالت اي وهبت نفسها لك فقامت طويلا فقال
رجل برسول الله زوجينها ان لم يكن لك بها حاجة فقال هل عندك من
شيء تصدقنا فقال ما عندي الا ازارني هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا ركل ان اعطيتها جلست ولا ازارك فالتمس شيئا قال ما اجد قال فالتمس
ولو خاتما من حديد فالتمس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
زوجينكها بما معك من القدران في الحديث دليل على حر المرأة نفسها
على من تزوج تركته ووجهها وهبت نفسها لك منع شيكوت النبي صلى الله عليه
وسلم دليل لحرارية المرأة نكاحها صلى الله عليه وسلم كما في الآية فاذا
تزوجها على ذلك صح النكاح من غير صداق لا في الحال ولا في المال ولا بالدخول
ولا بالوفاة وهذا هو موضع الخصومة فان غيره ليس كذلك ولا بد من المهر
في النكاح اما مسمى او مهر المثل واستدل به من اجاز الشافعية انعقاد
نكاحه صلى الله عليه وسلم بلفظه المهرية ومنهم من منع الا بلفظ النكاح
والتزوج كغيره صلى الله عليه وسلم وجعل الخصومة في عدم لزوم المهر
فقط وتوابع صلى الله عليه وسلم هل عندك شيء تصدقنا دليل على طلب الصداق
في النكاح وسميته فيه ووجه صلى الله عليه وسلم اذا ركل هذا ان اعطيتها
جلست ولا ازارك دليل على الارشاد الى المصالح من كبر القوم والرفق برعيته
وقوله فالتمس ولو خاتما من حديد دليل على استحباب ان لا يخلو العقد
من ذكر الصداق لانه اقطع للتزاع وانفع للمرأة فانه لو حصل الطلاق قبل

في وجوبها نصف المسمى واستدل به من يري وجوب الصداق ما نقل
 في غير هو مذهب الشافعي وغيره ومذهب مالك ان اقله ربع دينار وانما
 فيهما قيمتها ومذهب أي حينئذ ان اقله عشرة دراهم ومذهب بعضهم
 ان فيه خمسة دراهم واستدل به على جواز الحداد خاتم الحريد وفيه
 حمل بغض السلف وقد قيل عن بعض الشافعية كراهته وقوله
 عليه السلام وسلم زوجتكها اختك في هذه اللفظة فهم من رواها كما
 ذكر منهم من رواها ملكتها ومنهم من رواها ملكتكها فيستدل
 بغيره ورواه من يري انعقاد النكاح بلفظ التملك الا ان هذه لفظة واحدة
 في حديث واحد اختلف فيها والظاهر الغالب ان الواقع منها احد اللفاظ
 لا كلها والصواب في مثل هذا النظر الى الترجيح باحد وجوهه ونقل
 عن ابي حنيفة ان الصواب رواية من روي زوجتكها وانه قال وهم اكثر
 واحفظ و قال بعض المتأخرين يحتمل صحة اللفظين ويكون اجري لفظ
 بزوج او ملككهما قال له اذهب فقد ملكتها بالتزويج السابق والله
 اعلم وهذا قد يعكسه الخصم على قايله ويقول جري ولا لفظ التملك
 فحصل به التزويج ثم عبر عن هذا التزويج احرا بقوله فقد زوجتكها ان
 سب هذا بعيد قال سياق الحديث يقتضي تعيين هذه اللفظة التي اختلف
 موضعها فيها وانما التي انعقد بها النكاح وما ذكره نصي وقوع امر اخر انعقد به
 نكاح واختلاف بوضع كل واحدة من اللفظين وهو بعيد جدا وايضا
 فخصمه ان يعكس الامر ويقول كان انعقاد النكاح بلفظة التملك وقوله
 عليه السلام وزوجتكها اخبار عن ما مضى بمعناه فان ذلك التملك هو تملك
 نكاح وايضا فان روايته من روي ملكتكها التي لم يتعرض لتأويلها يتعد
 فيها ما قال الاعلى سبيل الاخبار عن الماضي بمعناه وخصمه ان يعكسه وان
 الصواب في مثل هذا ان ينظر الى الترجيح والله اعلم وفي لفظ الحديث متمسك
 لمن يري جواز النكاح بتعليم القرآن والروايات محتكمة في هذا الموضع ايضا
 اعني قوله بما معك والناس متنازعون ايضا في تأويله فمنهم من يري ان الباء هي

لهم

التي يقتضي المقابلة في العتوق كقولك بعثك كذا بكذا وروحك بكذا ومنهم
 من يراها بالسيئة اي بسبب ما معك من القرآن اما بان تحلي النكاح عن محض
 على سبيل التخصيص لهذا الحكم هذه الواقعة وانما بان تحلي عن ذكره فقط
 وثبت فيه حكم الشرع في امر الصداق ان الحديث الثالث
 عن ابن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي عبد الرحمن بن عوف
 وعليه ردع زعفران فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا ايها النبي فقال رسول الله تزوجت
 امرأة فقال ما اصدفتها قال وزن نواة من ذهب قال فبارك الله لك اولم ولو
 بشاة ردع الزعفران بالعين المائلة اشركونه وقوله عليه السلام
 مهيم اي ما امرك وما خبرك قيل انها لغة يمانية قال بعضهم ويشبه
 ان تكون موكبة وفي قوله عليه السلام مال صدقتها تنبيه او اشارة الى وجود
 اصل الصداق في النكاح اما بنا على ما يقتضيه العادة واما بنا على ما يقتضيه
 الشرع من استحباب تسميته في النكاح وذلك انه سأل بهما والسؤال بما بعد السؤال
 بهل فاقضى ذلك ان يكون اصل الصداق متقدرا للاحتجاج الى السؤال عنه
 وفي قوله وزن نواة فولان احد هما ان المترادفة من نوي المتر وهو قول مرجوح
 ولا يخبر بالوزن بل لا اختلاف نوي المتر في المقدار والباقي انه عبارة عن
 مقدار معلوم عندهم وهو وزن خمسة دراهم ثم في المعنى وجهان احدهما
 ان يكون المصدق ذهباً وزنه خمسة دراهم والثاني ان يكون المصدق
 دراهم بوزن نواة من ذهب وعلى الاول يتحقق قوله من ذهب بلفظة وزن وعلى
 الثاني يتعلق بنواة الله لك دليل على استحباب الدعا للتزويج
 بمثل هذا اللفظ والوليمة الطعام المتخذ لاجل العرس وهو من باب المطلوبات
 شرعاً ولعل من جملة فوائده ان اجتماع الناس لذلك مما يقتضي اشهاد النكاح
 ورواه اولم صيغة امر محمولة عند الجمهور على الاستحباب واجراها بعضهم
 على ظاهرها فاوجب ذلك ولو بشاة يعني التليل وليست
 لو هذه التي يقتضي امتناع الشيء لوجود غيره وقال بعضهم هي التي يقتضي معنى
 التمنى

عبد الله بن عمر انه طلق امراته نوهي حايض فذكر ذلك عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال ليواجمها ثم مشكها حتى تطهر ثم تحيض فقطر فان بد الله ان يظلمها فليظلمها قبل ان يمسه فتلك العدة كما امر الله عز وجل وفي لفظ حتى تحيض حيضة مستقبلة سوى حيضتها التي ظلمها فيها وفي لفظ خشيت من طلاقها وراجعها عبد الله كما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطلاق في الحيض محرم الحديث وذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم لعلة تعرفه للحكم وتغيظ النبي صلى الله عليه وسلم اما لان المعنى الذي يقتضي المنع كان طاهرا فكان معضي الحال الثابت في الامر وان كان يقتضي الامر المشاورة للرسول صلى الله عليه وسلم في مثل ذلك اذا عزم عليه وقوله عليه السلام ليراجعها صيغة امر محمولة عند الشافعي على الاستحباب وعند مالك على الوجوب وخبر الزوج على الرجوع اذا طلق في الحيض عنه واللفظ يقتضي امتداد المنع للطلاق لا ان تطهر من الحيضة الثانية لان صيغة حتى الغاية وقد عملت نواقض الامر الى الطهر من الحيضة الثانية بانه لو طلق في الطهر من الحيضة الاولى كانت الرجعة لا حبل الطلاق وليس ذلك موضوعا انما هي موضوعه للاستباحة فاذا اشك عن الطلاق في هذا الطهر استمرحت الاباحة فيه وزنا كان دوام مدة الاستباحة مع المعاشرة سببا للوطي فيمنع الطلاق في ذلك الطهر لا قبل الوطى فيه وفي الحيض الذي يليه فقد يكون سببا لدوام العشرة وعدم الطلاق ومن الناس من عطل امتناع الطلاق في الحيض بتطويل العدة فان تلك الحيضة لا تحسب من العدة فيطول زمان التريض ومنهم من لم يعمل بذلك وراى الحكم معلقا بوجود الحيض وصورته وينبغي على هذا ما اذا قلنا ان الحامل تحيض فظلمها في الحيض الواقع في الحمل فمن عطل بتطويل العدة ههنا بوضع الحمل ومن اداه الحكم على صورة الحيض منع وقد يؤخذ من الحديث ترجيح المنع في هذه الصورة من جهة ان النبي صلى الله عليه وسلم الزم المراجعة من غير استئصال ولا سوال عن حال المرأة هل هي حامل او حائل وترك الاستئصال في مثل هذا ينزل منزله عموم المقال عند جمع من ارباب الاصول الا انه يضعف ههنا

نصفه فم رسول الله صلى الله عليه وسلم

هذا المأخذ لاحتمال ان يكون ترك الاستئصال لذرة الحيض في الحمل وينبغي ايضا على هذين المأخذين ما اذا سالت المرأة الطلاق في الحيض هل تحرم طلاقها فيه فمن مال الى التعليل فطول المدة لما فيه من الاضرار بالمرأة لم يقتض ذلك التحريم لانها وضعت بذلك الضرر ومن اداه الحكم على صورة الحيض منع والعمل بظاهر الحديث في ذلك اول وقد يقال في هذا ما قيل في الاول من ترك الاستئصال وقد لحاظ عنه فيها بانه مبني على الاصل وان الاصل عدم سوال الطلاق وعدم الحمل ويتعلق بالحديث مسألة اصولية وهو ان الامر بالشيء هل هو امر بذلك الشيء ام لا فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمره فامر به بامرته على كل حال فلا ينبغي ان يتردد في اقتضا ذلك الطلب وانما ينبغي ان ينظر في ان لوازم صيغته الامر هل هي لوازم لصيغة الامر بالامر بمعنى انها يستويان في الدلالة على الطلب من وجه واحد ام لا وفي قوله قبل ان يمسه دليل على امتناع الطلاق في الطهر الذي مشافه فانه شرط في الاذن عدم المسيس لها والمعلق بالشرط معدوم عند عدمه وهذا هو السبب الثاني لكون الطلاق يقع بدعيا وهو الطلاق في طهر مسها فيه وهو مغلل خوف الذم قال الميتس سبب الحمل وحدوث الولد وذلك سبب للندامة على الطلاق ومحل خشيت من طلاقها وهو مذهب الجمهور من الامة اعني وقوع الطلاق في الحيض والاعتداد به كالحديث المشاي عن فاطمة بنت قيس ان ابا عمرو بن حفص ظلمها البتة وهو غائب وفي رواية ظلمها ثلاثا فارسل اليها وكلاه بشعير فخطبته فقال والله ما لك عليتا من شيء فاجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال ليس لك عليه نفقة في له ولا يبيكني فامرهما ان يعتدي بنت ام شريك ثم قال تلك امرأة يعشاها اصحابي اعتديني عند ابن مكتوم فانه رجل اعجب تضعين ثيابك فاذا حلت فادينني قالت فلما حلت ذكرت له ان معوية بن ابي سفيان وراجهم خطباي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما ابوجهم فلا يضره عشاءه عن عاتقه واما معوية فصعلوك لا مال له انكي اسامة ابن زيد فكرهته ثم قال انكي اسامة ففكحته فجعل الله



فيه خيرا واعتبطت فو لها طلقها البتة لحتم ان كون حكاية للفظ الذي
 اوقع به الطلاق وقوله طلقها ثلاثا تعبير عما وقع من الطلاق بلفظ البتة
 وهذا على مذهب من يجعل لفظ البتة الثلاث ويحتمل ان يكون اللفظ الذي
 وقع به الطلاق هو الطلاق الثلاث كما جاء في الرواية الاخرى ويحتمل
 قوله طلقها البتة تعبير عما وقع من الطلاق وهذا يمتنع به من يرى جواز
 انتفاع الطلاق الثلاث دفعة لعدم الإنكار من النبي صلى الله عليه وسلم الا انه
 يحتمل ان يكون قوله طلقها ثلاثا اي اوقع طلقه ثم بها الثلاث وقد جاء ذلك
 في بعض الروايات اختراعات بطلينات وقوله وهو غائب فيه دليل
 على وقوع الطلاق في غيبة المرأة وهو مجمع عليه وقوله فارسل اليها
 وكيله بشعر يحتمل ان يكون مرفوعا ويكون الوكيل هو المرسل ويحتمل
 ان يكون منصوبا ويكون الوكيل هو المرسل وقد عين بعضهم للرواية الاحتمال
 الاول والضمير في قوله وكيله يعود على اي عمرو بن حفص وقيل اسمه
 كنيته وقيل اسمه عبد الحميد وقيل اسمه احمد وقال بعضهم ابو حفص ابن
 عمرو وقيل ابو حفص بن المغيرة ومن قال ابو عمرو بن حفص اكثر
 وقوله عليه السلام ليس لك عليه بنية هذا مذهب الاكثرين اذا كانت
 البائن خيالا ووجهها ابو حنيفة وقوله ولا سكنى هو مذهب احمد
 واوجب الشافعي ومالك السكنى لقوله تعالى سكنوهن من حيث سكنتم
 واما سقوط النفقة فاحدوه من المفهوم في قوله تعالى وان كانا اولاد حمل
 فانفقوا عليهن مفهوما انهن اذا لم يكن حوامل لا ينفق عليهن وقد نزعوا في تناول
 الآية للبائن اعني قوله سكنوهن ومن قال لها السكنى فهو محتاج الى الاعتدال
 عن حديث فاطمة فقيل في العذر ما حكوه عن سعيد بن المسيب انها كانت
 امرأة لسنة استطالت على احمائها فامرها بالاستئصال وقيل لاها خادفت
 في ذلك المنزل وقد جاء في باب مسلم اخاف ان يخطم على واعلى
 ان شياق الحديث على خلاف هذه التاويلات فانه يقتضي ان سبب الحكم
 انها اختلفت مع الوكيل بسبب سخطها للشعير وان الوكيل ذكر ان لا نفقة لها

وان ذلك اقضى ان ثالت النبي صلى الله عليه وسلم فاجابها بما اجاب وذلك
 يقتضي ان التعليل بسبب ما جرى من اختلاف في وجوب النفقة لا بسبب هذه
 الامور التي ذكرت فان قام دليل قوي وارجح من هذا الظاهر عمل به
 وقوله فامرها ان تعتد في بيت ام شريك قيل اسمها غزيرة وقيل غزيلة وهي
 قريشية غامرية وقيل انها ابصارية وقوله عليه السلام تلك امرأة يغشاها
 اصحابي قيل كانوا يزورونها ويكثر التردد اليها لصلاحها في الاعتدال
 عندها جرح ومشفقة من الحفظ من الرواية اما رويتم لها او رويتم لهم على
 مذهب من يرى حرمة نظر المرأة للاجنبي ولهما معا وقوله اعندي عنده
 ابن مكثوم فانه رجل اعجمي قد حجج به من يرى جواز نظر المرأة الى الاجنبي
 فانه علة بالمعنى وهو مقتضى لعدم رويته لا لعدم رويته فيدل على ان جواز الاعتدال
 عنده معلل بالمعنى المنافي لرويته واختار بعض المتأخرين حرمة نظر المرأة
 للاجنبي مستدلا بقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم وقل للمؤمنات
 يغضضن من ابصارهن وفيه نظرا لان لفظه من التبقيض والاختلاف انها اذا
 خافت الله حرم عليها النظر فاذا هدد حاله نجب فيها الغض فيمكن
 حمل الآية عليها ولا تدل الآية حينئذ على وجوب الغض مطلقا او في
 غير هذه الحالة وهذا لم يكن ظاهرا للفظ فهو محتمل له احتمالا جيدا
 يتوقف معه الاستدلال على محل الخلاف وقال هذا المتأخرون اما حديث فاطمة
 بنت قيس مع ابن ام مكثوم فليس فيه اذن لها في النظر اليه بل فيه انها تأن من عنده
 من نظر غيرها وهي باموره بغض بصرها فيمكنها الاحتراز عن النظر بلا
 مشقة خلاف مكثا في بيت ام شريك وهذا الذي قاله اعراض عن التعليل بمجي
 ابن ام مكثوم وكان يقوي لو حرد الامر بالاعتدال عنده عن التعليل بعماه وذكره
 من المشقة بوجود في نظرها اليه مع مخالفتها له في البيت ويمكن ان يقال
 انه انما علة بالعمى كونها تضع ثيابها من غير رويته لها حينئذ يخرج التعليل
 عن الحكم باعتدالها عنه عليه السلام فاذا حلت فاديني
 ممدود الهمة اي اعلمني واستدل به على جواز التعريض بخطبة البائن وفيه

ما

خلاف عند الشافعي وقولنا عليه السلام اما ابو جهم فلا يضع عصاه عن غائبه
فيه تاويلان احدهما انه كثير الاسفار والثاني انه كثير الضرب
ويخرج هذا الثاني بما جازي بعض روايات مسلم انه صرّح للنساء ان
وفي الحديث دليل على جواز كسر الانسان بما فيه عند النسيحة ولا يكون
من الغيبة المحرمة وهذا اخبروا ضعيف التي ايجت فيها الغيبة لاجل المصلحة
والعاقبة من العنق والمضيق وفي الحديث دليل على جواز استئمان مجازة
المباغلة وجواز اطلاق مثل هذه العبارة فان ابا جهم لا بد وان يضع عصاه
حالة نومه واكثله وكذلك يعوّه لا بد ان يكون لما توث يلبسه مثلاً لكن
اعتبر حال الغلبة وهجر حال النادر واليسير وهذا المجاز فيما قيل في اي
جهم اظهر منه فيما قيل في معوّه لان لنا ان يقول ان لينة المال انتقلت في الوقت
عن موضوعها الا صلى الى ماله قدر من المملوكات او ذلك مجاز شائع تنزل مثله
المقتل فلا يتناول التي اليسير خلاف ما قيل في اي جهم وقولنا عليه السلام
انكي اسامة بن زيد فيه جواز كاح القرشية للمولى وكراهتها له اما لكونه
مولى او لشواذه واعتبطت مفتوح التاء والباء وابو جهم المذكور في الحديث
مفتوح الجيم ساكن الهاء وهو غير اي لجهم الذي في حديث التميم والله
اعلم ان بابا **باب الحديث الاول** عن سبعة
الاسلمية انها كانت تحت سعد بن حولة وهو في بني عامر بن لوي وكان ممن
شهد بدر افتوت في عنها في حجة الوداع وهي حامل فلم تشب ان وضعت حملها
بعد وفاته فلما تعلق من نفاسها لجمك الخطاب فدخل عليها ابو السنا بل
ابن يعكك رجل من بني عبد الدار فقال لها مالي اراك بمحمله لعلك ترجين
النكاح والله ما انت بنا كح حتى تمر عليك اربعة اشهر وعشرون قالت
سبعة فلما قال لي ذلك جموت على ثيابي حين اسيت فالت رسول الله صلى
الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فافتاني باي قد حلت حين وضعت حملي ولم يري
بالترقيق ان يدالي قال ابن شهاب ولا اري باساً ان يتزوج حين وضعت
وان كانت في دمها غير انه لا ينفذ بها زوجها حتى تظهر في الحديث دليل

علي ان الحامل تنقض عدها بوضع الحمل اي وقت كان وهو مذموم فنهى الامصار
وقال بعضهم من المتقدمين ان عدها اقصى الاجلين فان تقدم وضع الحمل على
تمام اربعة اشهر وعشرا انتظرت تمامها وان قدمت اربعة اشهر والعشرون
على وضع الحمل انتظرت وضع الحمل وقيل ان بعض المتأخرين من المالكية اختار
هذا المذهب وهو صحيح وسبب الخلاف تعارض عموم قوله تعالى والذين
يتوفون منكم الآية مع قوله تعالى واولئ الاجل اجلهن ان يضعن حملهن
فان كل واحدة من الاثنين عام من وجهه وخاص من وجهه فالآية الاولى
عامّة في المتوفى عنهن ارجهن سواء كن حوامل ام لا والثانية عامّة في اولئ
الاجل سواء كن متوفى عنهن اولا ولعل هذا التعارض هو السبب لاختيار
اختار اقصى الاجلين لعدم ترجيح احدهما على الآخر وذلك يوجب الا يرفع
خريم العدة السابق الا سبق للحمل وذلك باقضى الاجلين غير ان نهى الامصار
اعتمدوا على هذا الحديث فانه محض عموم قوله تعالى والذين يتوفون منكم
مع ظهور المعنى في حصول البزاة بوضع الحمل وابو السنا بل بن يعكك بنع
السنين وبمعكك بنع الباء وسكون العين ونع الكاف وهو ان النكاح
ابن الحارث ابن السنان ابن عبد الدار هكذا نسب وقيل في نسبة غير ذلك
فيل اسمه عمرو وقيل حنة بالنون وقيل حبة بالباء وقيل فافتاني باي
قد حلت حين وضعت حملي بعضي انقضاء العدة بوضع الحمل وان لم تظهر
من النفاس كما صرح به الزهري فيما بعد ذلك وهو مذموم فنهى الامصار
وقال بعض المتقدمين لا تحل من العدة حتى تظهر من النفاس ولعل بعضهم اشار
الى تعليق في هذا بقوله فلما تعلق من نفاسها اي ظهرت قال لها قد حلت فافتاني
من شئت رتب للحمل على التعلي فيكون عليه له وهذا ضعيف لتصرع هذه
الرواية بانه افتاها بالحمل بوضع الحمل وهو صريح من ذلك الترتيب
المذكور وربما استدلل بهذا الحديث بعضهم على ان العدة تنقض بوضع الحمل
على اي وجه كان مضغة او علقه استبان فيه الخلق ام لا من حيث انه رب
الحمل على وضع الحمل من غير استئصال وترك الاستئصال في قضايا الاحوال

يتميز من منزلة العموم في المقال وهذا ههنا ضعيف لان الغالب هو الحمل
الناسم للخلق ووضع المصغرة والعلقة نادر وحمل الجواب على الغالب ظاهر
وانما يتقوى تلك القاعدة حيث لا يترجح بعض الاحتمالات على بعض وتختلف
الحكم باختلافها وقول ابن ستهاب قد قدمنا انه مذهب فقهاء الامصار والمقول
عنه خلاف ذلك هو الشعبي والبخعي وحماد الحديث الثاني عن
زينب بنت ام سلمة قالت توفي في حميم لام حبيبة فدرعت بصفيرة فمسحتة بذر لحيها
وقالت انما صنع هذا الاي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل
لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحسد فوق ثلاث الا على زوج الاحداد ترك
الطيب والزينة وهو واجب على المتوفى عنها زوجها بهذا الحديث وغيره
ولا خلاف فيه في الجملة واذا اختلفوا في التفصيل وقوانه الا على زوج
نقض الاحداد عن كل زوج سواء كان قبل الدخول او بعده وقوله لامرأة
عام في النساء يدخل فيه الكبيرة والصغيرة والامنة وفي دخول الصغير
حت هذا اللفظ بظرف فان وجب من غير دخوله تحت اللفظ فبذلك اخرج
واما الكاينة فلا تدخل تحت اللفظ لقوله عليه السلام لا حل لامرأة تؤمن بالله
واليوم الآخر فمن ههنا خالف بعضهم في وجوب علي الاحداد على الكاينة
واحباب غيره ممن اوجب عليها الاحداد بان هذا التخصيص له
سبب والتخصيص اذا كان لفائدة او سبب غير اختيار الحكم لم يدل على
اختلاف الحكم فان بعض المتأخرين في السبب في ذلك ان المسئلة هي
التي تستمر خطاب الشارع وتنفع به وتتقاربه فلهذا فدرعه وغيره هذا
اقوي منه وهو ان ذكر هذا الوصف لنا كيد التحريم لما يقتضيه سياقه
ومفهومه من ان خلافه مناف للامان بالله واليوم الآخر كما قال الله تعالى
وعلى الله فتوكلوا ان كنتم مؤمنين فانه يعرض تأكيد امر التوكل بربطه بالامان
وكما يقال ان كنت فافعل كذا او فعل كذا او فعل كذا من معنى المنع
ويقال اجبت المرأة تحسد الاحداد او حدثت تحسد الحاء في الماضي من
غير همزة وعن الاصمعي انه لم يحز الا حديث رابعيا والله اعلم وقد

يؤخذ من هذا الحديث انه لا احداد على الامنة المشتورة لتعلق الحكم
بالزوجية وتخصيص منع الاحداد من توفي عنها زوجها واقضى مفهومه
الاحداد لمن توفي عنها زوجها والله اعلم **الحديث الثالث**
عن ام عطية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحسد امرأة علي ميت فوق ثلاث
الا على زوج اربعة اشهر وعشرا ولا لمس ثوبا مصبوغا الا ثوب غصب ولا تكحل
ولا تمس طيبا الا اذا طهرت بندة من قسط او اطفان العصب ثياب اليمن فيها
بياض وسواد فيه دليل على منع المرأة المحدة من الكحل وهو مذهب الشافعي
انها لا تكحل الا لباعد الحاجة بما لا يطي فيه وجوز بعضهم عند الحاجة
وان كان فيه طيب وجوز اخرون اذا خافت على عيها بكحل لا يطي فيه
فالدين اجازوه حملوا النهي المطلق على حالة عدم الحاجة والجواز على حالة الحاجة
وفي الحديث المنع من الثياب المصبوغة للزينة الا ثوب العصب واستثنى
بعضهم من المصبوغة الاسود فخص فيه ونقل عن بعضهم كراهة العصب وعن
بعضهم المنع والحديث حجة عليهم وقد يؤخذ من مفهوم الحديث جواز ما ليس
بمصبوغ وعي الثياب البيض ومنع بعض المالكية المشرع منها الذي يترتب به
وكذلك الحيد السواد والبند بضم النون القطعة والشي البشير والقسط
بضم القاف والاطفال نوعان من المحذور وقد رخص فيه في الغسل من الحيض
في تطيب المحل وازالة كراهته **الحديث الرابع** عن ام سلمة قالت
جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتي
توفي عنها زوجها وقد اشتكت عيها فتكحلها فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا مرتين او ثلاثا ثم قال انما هي اربعة اشهر وعشرا وقد كانت احدا كن
في الجاهلية ترمي بالبعرة على راس الحول فقال زينب كانت المرأة اذا توفي عنها
زوجها وحلت حفسا ولبست شريهاها ولم تمس طيبا ولا شيئا حتى تمسها
سنة ثم توفي بدابة حمارة او شاة او طير فتغتص به فتقل ما تقتض بشي الا
ما ثم تخرج فغطي بعبدة فتري بها ثم تراجع بعد ما شات من طيب او غيره
لحفش البيت الصغير وتقتص تدك به جسدها لجوز في قولها اشتكت

عنها وجهان احدهما ضم النون على الناء عليه على ان تكون العين هي المشكية
والشائي فتحها ويكون في اشتكت ضمير الناعل وهي المرأة وقد رجع هذا
وقوع في بعض الروايات عينها ونحوها فكملها بضم الحاء وقوله
عليه السلام لا يفتني الا لافرق حالة الحاجة وغيرها الا انهم استثنوا حالة
الحاجة وقد جاء في حديث اخر جعله بالليل ومنحه بالنهار ليجل هذا
على حالة الحاجة وقيل في قوله عليه السلام لا وجهان احدهما
انه يتردد والشائي انه ما قول على انه لم يتحقق الخوف على عينها وقوله
عليه السلام انما هي اربعة اشهر وعشرون ليلة للمدة وهون للصبر عما
منعت منه وقوله وقد كانت احدا كن تزي بالبعرة عند راس الحول
قد فسر في الحديث واختلفوا في وجه الاشارة فقيل معناه انها رمت بالعدة
وخرجت منها كاتصالها من هذه البعدة وريتها لها وقيل هو اشارة الى
الذي فعلته وصبرت عليه من الاعتداد سنة ولبسها شريها ولزمتها
بينها صغيرا بالنسبة الى حق الزوج وما يستحقه من المراجعة كما هو الذي
بالعدة وقوله دخلت حفشا بكسر الحاء المهملة وشكول
الفاء والشين المعجمة اي بيتا صغيرا حقيقا قرب السمك وهو ثم يوثق
بدابة او شاة هو بدل من دابة وقوله فتتضر به بفتح ثايت الحروف
وشكول الفاء واخره ضاد معجمة قال ابن قتيبة سالت الحمار عن
معنى الافتضاض فذكروا ان المعتدة كانت لا تعسل ولا تمس ماء ولا تلم
طعرا ثم يخرج بعد الحول ياتبع منظر ثم تفتض اي تكسرها ما هي فيه من
العدة بطاير تمسح قبلها وتبده فلا يكاد يعيش ما تفتض به وقال
مالك معناه تمسح به جلدها وقال ابن وهب تمسح بيدها عليه او على ظهره
وقيل معناه تمسح به ثم تفتض اي تعسل والافتضاض الاعتسال بالماء العذب
لانقاء وازالة الوسخ حتى يصير بصا نقيه كالفضة وقال الاخفش
معناه تنظف وتنقي من الدون وتشبهها لها بالفضة في نقاها وبنائها وقيل
ان الشافعي رحمه الله روي هذه اللفظة بالقاف والصاد المهملة والباء

في رواية

هزم

حمارة

ثاني الحروف والمعروف هو الاول وبالله التوفيق ككتاب
الاحمال الحديث الاول عن عبد الله بن عمر ان فلان ابن فلان قال رسول
الله ارايت لو وجد احدا امراته على فاحشة كيف يصنع ان يكلمك
بامر عظيم وان شئت شئت على مثل ذلك قال فسكت النبي صلى الله عليه
وسلم فلم يجبه فلما كان بعد ذلك اناه فقال ان الذي سالتك عنه قد ابتليت
به فانزل الله عز وجل هو الايات في سورة النور والدين يقول
ان واجهم فتلاهن عليه ووعظه وذكره واخبره ان عذاب الدنيا
اهول من عذاب الآخرة فقال لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها ثم دعاها
فوعظها واخبرها ان عذاب الدنيا اهول من عذاب الآخرة قالت لا والذي
بعثك بالحق انه لك ادب فبدأ بالرجل فشدها ربيع شها ذات بالله انه لن الصادق
والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم نبي بالمرأة فشدها
اربعة شها ذات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان غضب الله عليها ان كان
من الصادقين ثم فرق بينهما ثم قال ان الله يعلم ان احدا كاذب قبل منكما
ثابت ثلاثا في قوله لا يستعمل لك عليها قال رسول الله مالى قال لا مال
لك ان كنت صدقت عليها فوبى ما استحللت من فرجها وان كنت كذبت فهو ابعد
لك منها المعاني لفظه مستقاة من اللعين سميت بذلك لما في اللفظ من ذلك اللعنة
وقوله ارايت لو ان احدا احتمل ان يكون سؤالا عن امر لم يقع فيوخر
منه جواز مثل ذلك والاستعداد للوقايح لتعلم احكامها قبل ان يقع وعليه
استمر عمل الفقهاء فيما فرغوه وقرروه من التوازل قبل وقوعها وكان من السلف
من يكره الحديث في الشيء قبل ان يقع ويراه من ناحية التكليف وهو الراوي
فلما كان بعد ذلك اناه فقال ان سالتك عنه قد ابتليت به فحمل وجهين
احدهما ان يكون السؤال او لا عما لم يقع ثم وقع والشائي ان يكون السؤال
اولا ما وقع وتاخر الامر في جوابه فينبى ضروريته الى معرفة الحكم والحديث
يدل على ان سؤاله سبب نزول الاية وتلاوة النبي صلى الله عليه وسلم لتعريف
الحكم والعمل بمقتضاها ووعظه النبي صلى الله عليه وسلم قد ذكر الفقهاء استحبابها

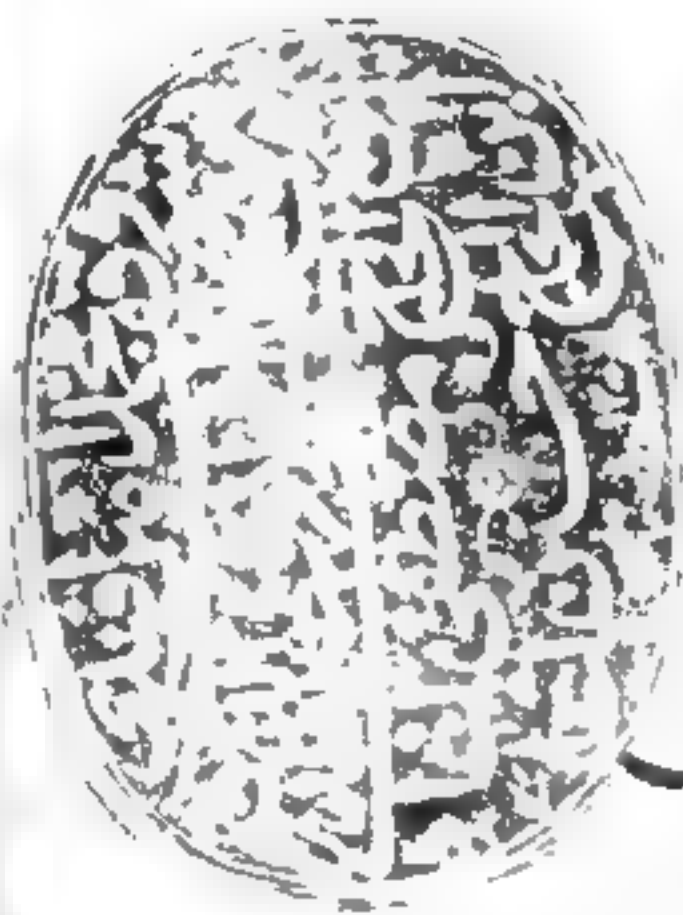
ها عبده

عند ما تريد المرأة ان تلفظ لفظ الغضب فظاهر الرواية انه لا يختص
 بالمرأة فانه ذكره فيها وفي الرجل فلعن هذه موعظة عامة ولا شك ان
 الرجل متعرض للعذاب وهو حد القذف كما ان المرأة متعرضة للعذاب
 الذي هو الرجم الا ان عقابها اشد وظاهر لفظ الحديث والكاتب العزيز
 يعرض تعيين لفظ الشهادة وذلك يعرض ان لا يتبدل غيرها والحديث يعرض
 ايضا البداة بالرجل وكذلك لفظ الكتاب العزيز لقوله تعالى ويدرأ عنها
 العذاب فان المرأة يعرض وجود سبب العذاب عليها وذلك بلعان الزوج
 واختصت المرأة بلفظة الغضب لعظم الذنب بالنسبة اليها على تقدير وقوعه
 لما فيه من تلويث الفراش والتعرض للاحراق من ليس من الزوج به وذلك امر
 عظيم يترتب عليه مفسد كثيره كالتشاور المحرمية وشيوت اولاده على الايات
 واستحقاق الاموال بالتوارث فلا حرم خصت بلفظة الغضب التي هي اشد
 من اللعنة ولذلك قالوا لو ابدلت المرأة الغضب باللعنة لم تكن به ولما لو
 ابدل الرجل اللعنة بالغضب فقد اختلفوا فيه والا في ابناء النضر وفي
 الحديث دليل على اجراء الاحكام على الظاهر وعرض التوبة على المذنبين
 وقد يوخذ منه ان الزوج لو رجع واكذب نفسه كان توبة ويجوز ان يكون
 النبي صلى الله عليه وسلم ارشد الى التوبة فيما بينهما وبين الله تعالى وقوله
 عليه السلام لا سبيل لك عليها يمكن ان يوخذ منه وقوع التفرق بينهما باللعان
 لعموم قوله لا سبيل لك عليها وتحتمل ان يكون لا سبيل لك عليها راجعا الى
 المال وقوله ان كنت صادقا علمها فهو بما استحللت من فحها دليل على استقرار
 المهر بالدخول وعلى استقرار مهر الملائنة اما هذا فبالضرر واما الاول
 فيعطله صلى الله عليه وسلم وقوله بما استحللت وفيه دليل على ان يستقر
 ولو اكدت نفسها لوجود العلة المذكورة في الحديث الثاني
 عن عبد الله بن عمر ان رجلا رآى امراته واتفق من ولدها في زمن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فامرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ففأخذا كما قال الله عز
 وجل ثم قضى بالولد للمرأة وفرق بين المتاعنين واما الرواية الثانية فينهار زيادة

في الولد وانما يلحق بالمرأة وبشرها بارث البينة منها ويثبت احكام البينة
 بالنسبة اليها ومفهومه يعرض انقطاع النسبة الى الاب مطلقا وقد ترددوا
 فيما لو كانت بنتا هل تحلل للمرا عن تزويجها وقوله ففأخذا كما قال الله
 تعالى ليس فيه ما يشعر بذكر بني الولد في لعانه الا بطريق الدلالة فان كتاب
 الله يعرض ان يشهد انه لمن الصادقين وذلك راجع الى ما ادعاه ويرعاه
 قد استمكت على بني الولد وقوله فرق بين المتاعنين يعرض ان اللعان
 موجب للفرقة ظاهرا **الحديث الثالث** عن اي هيريه قال
 جاء رجل من بني فزارة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امرأتي ولدت
 غلاما اسود فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل لك انيل قال نعم قال فاما الوأنا
 قال حمير قال هل فيها من ورق قال ان فيها لوزمنا قال فاني اناها ذلك قال
 عني ان يكون نزع عرق قال وهذا عني ان يكون نزع عرق فناء ما يشعر
 بان التعريض بنفي الابد لا يوجب حدا كذا قيل وفيه نظر لانه جاء على
 سبيل الاستقنا والضرورة داعية الى ذكره والى عدم ترتيب الحد او
 التعزير على المستغنين وفيه دليل على ان المخالفة في الاول بين الاب
 والابن بالياض والسواد لا يبيح الاستقنا وقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم
 الحكم والتعليل واحار بعضهم ذلك كالسواد الشديد مع اليابض الشديد
 والاورق لون ميل الى العبرة كلون الرماد والرماد يسمي اوراق والجمع
 ورق بضم الواو وسكون الراء واستدل به الاصوليون على العمل بالياس
 قال النبي صلى الله عليه وسلم حصل منه الشبهة لولد هذا الرجل المخالف
 للونه بولد الابل المخالف لوانها وذكر العلة الجامعة وهي نزوع العرق
 الا انه تسمية في امر وجودي والذي حصلت المنازعة فيه هو التسمية
 في الاحكام الشرعية **حديث** راجع عن عائشة قالت
 احقنم سعد بن اي و قاص وعبد ابن دعة في غلام فقال سعد رسول الله
 هذا ابن ابي عتبة ابن اي و قاص عهد الى ابنه ابنه انظر الي شبيهه وقال
 عبد بن زعمه هذا اي رسول الله ولدي على فراش اي من ولديته فنظر

وسئل الله صلى الله عليه وسلم الى شبهة في اي شبهة بيننا بعينه فقال هو لك
يا عبد بن ربيعة الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتمى منه يا سودة فلم يبره
سودة قط يقال ربيعة باسكان الميم وهو الاكثر ويقال ربيعة بفتح الميم
ايضا وفي الحديث اصل في الحاق الولد ايضا بالفراش وان طرأ عليه وكل علم
وقد استدله بعض المالكية على قاعدة من قواعدهم واصولهم ان يكون
هذا المذهب وهو الحكم بين حاكمين وذلك ان يكون الفرع باخذ مشابهة من
اصول متعددة يعطى احكاما مختلفة ولا يحصى احد الاصول وبما به
من الحديث ان الفراش يقتضى الحاقه ببيعة والسبب اليه مقتضى الحاقه
بعينه فاعطى النسب مقتضى الفراش والحق ببيعة وروى عن امر السبب بامر
سودة بالاحتجاب منه فاعطى الفرع حكما بين حاكمين ولم يحض امر الفراش فثبت
الحرمية بينه وبين سودة ولا روى عن امر السبب مطلقا فحق بعينه قالوا
وهذا اولى التقديرات قال الفرع اذ اذ اريد اصلين فالحق باخذهما مطلقا فقد
ابطل شبهة بالشاي من كل وجه وكذلك ان فعل بالشاي وحض الحاقه به كان
ابطالا لحكم شبهة بالاول فاذا الحق بكل واحد منهما من وجه كان اولى
من الغاء احدهما من كل وجه ولا يعترض على هذا بان صورة النزاع ما اذا
دار الفرع بين اصلين شرعيين يقتضى الشرع الحاقه بكل واحد منهما من حيث
النظر اليه وههنا لا يقتضى الشرع الا الحاق هذا الولد بالفراش والسبب ههنا
غير مقتضى الحاق شرعا فحمل قوله احتجى منه يا سودة على سبيل الاحتياط
والارشاد ان مصلحة وجوده لا على سبيل بان وجوب حكم شرعي ويؤكد
انه لو وجدنا شبهة في ولد غير صاحب الفراش لم يثبت لذلك حكم وليس في
الاحتجاب ههنا الا ترك امر مباح على تقدير شوق الحرمة وهو قريب
وقوله عليه السلام هو لك اي اح ورواه عليه السلام الولد للفراش اي تابع
للفراش او يحكم به للفراش ويقارب هذا وقوله عليه السلام وللعاهر الحجر
الحجر قبل معناه ان له الخيبة مما ادعاه وطلبه كما يقال لفلان التراب وكما
جاء في الحديث وانما يطلب مثل الكلب فاما كفة ترابا تعير بذلك عن خيبته

عدم استحقاقه لشر الكلب وانما لم تجزوا اللفظ على ظاهره وتجعلوا الحجر
ههنا عناية عن الرجم المشق في حق الزاني لانه ليس كل غاصر يلقى الرجم وانما
يستحقه المحض فلا تجزى لفظ العاهر على ظاهره في العموم انما ادخلناه
على ما ذكرنا من الخيبة كان ذلك عاما في حق كل زان والاقتضى العمل بالعموم فيما يقتضيه
صيغة الحديث الخامسة عن عائشة انها قالت ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم دخل على سمر وراشوق اسارى وجهه فقال لم تري ان يحزرا انظر
انما اليك من حارثة واسامة من زيد فقال ان بعض هذه الاقدام لمن تعوض
ولي امعة كان يحزرا قايما اسارى وجهه يعني لخطوط التي في الجملة واحدها
سمر وسمر وجمعة اسرا وجمع الجمع اسارى وقال الاصمعي لخطوط
التي تكون في الكتف مثلهما السمر بفتح السين والراء والسرير بكسر السين
واستدل به فها الحجاز ومن تبعهم على اصل من اصولهم وهو العمل بالقياس حيث
يشبه الحاق الولد باخذ الوالدين في طهر واحد لا في كل الصول بل وبعضها
ووجه الاستدلال ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ذلك وقال الشافعي
رحمه الله ولا يسري باطل وحالف ابو حنيفة واصحابه واعتداهم عن
الحديث انه لم يقع فيه الحاق متناع فيه ولا هو اريد في محل النزاع قال اسامة
كان لاحقا بفراش زيد من غير متناع له فيه وانما كان الكفار يطعنون في نسبه
للسان من لونه ولون ابيه في الناحض والسواد فلما غطوا رؤسهما وبردت اقدامهما
والحق بحزرة اسامة يزيد كان ذلك ابطالا لظعن الكفار بسبب اعتداهم
بحكم القياقة وابطال طعنهم حق فلم يسر النبي صلى الله عليه وسلم الا الحق والاولون
لجيون بانه وان كان كذلك واردا في صورة خاصة الا ان وجهه عامة
وهي دلالة الاشياء على الانساب فناخذ هذه الجملة من الحديث ونعمل بها
واختلف مذهب الشافعي في ان القياقة هل يخص بني مدج او لا من حيث ان
المعتبر في ذلك الاشياء وذلك غير خاص من او يقال ان لهم في ذلك قوة ليست
لغيرهم ومحل النص اذ الحنص بوصف يمكن اعتباره لم يمكن الغاوة
لاحتمال ان يكون مقصود الشارع كالحزرة بضم الميم وفتح الحيم وكسر الزاي



المشدة المجتهدة وبغدها زاي معجزة واحتلت مذهب الشافعي ايضا في انه
هل يعتبر العدد في القايض ام يكفي القايض الواحد فان يجوز ان يرد بهذه
القياض ولا يرد على هذا الا انه ليس من حال الخلاف كما قدمنا وقوله
وانفا اي في الزمن القريب من القول وقد ترك في هذه الرواية ذكر تغطية اسامة
وزيد رؤسهما وظهور اقدامهما وهي زيادة منبهة جدا لما فيها من الدلالة على
صدق القيافة وكان يقال ان من علوم العرب ثلاثة السبابة والقيافة
والقيافة فاما السبابة فهي شتم تراب الارض ليعلم بها الاستقامة على الطريق
والخروج منها قال المعري

او دي فليت الحاديات كفا في ما للسيف وعبرة المستاف
والمستاف هو هذا القاض ولما القيافة فهي زجر الطير والطيرة والتناول
بها وما قارب ذلك ولما السباح والبارح في الوحش وفي الحديث القيافة والطرق
من الجيت والطرق هو الرمي بالحصاة واما القيافة فهي ما نحن فيه وهو اعتبار
الاشباه بالحق الانساب في الحديث السادس من عن اي سعيد

الحندري قال ذكر العزل لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لم يفعل
ذلك احدكم فانه لم يست نفس مخلوقه الا الله خالقها احتلت كلها في حكم العزل
فاباحة بعضهم مطلقا وقيل فيه اذا جاز ترك اصل الوطى جاز ترك الانزال
ورجح هذا بعض اصحاب الشافعي ومن القهاء من كرهه في الحرمة الابادتها
وفي الزوجة الامة الا بادن السيد لهما في الولد ولم يكرهه في السراي
لما في ذلك اعني من التعريض لانها المألية وهذا مذهب المالكية وفي الحديث
اشارة الى الحاق الولد وان وقع العزل وهو مذهب اكثر القهاء

الحديث السادس عن جابر بن عبد الله قال كنا نعزل والقول ينزل
لو كان شيئا مني عنه لم يأتني القبول يستدل به من يحيز العزل مطلقا
وان استدل جابر بن القريب من الله تعالى على ذلك وهو استدلال غريب وكان
الحكم ان يكون الاستدلال بقريب الرسول صلى الله عليه وسلم لكنه مشروط
بعدمه بدلك ولفظ الحديث لا يقتضي الاستدلال بقريب الله تعالى

لم يداخل

لا راي

الحديث الثامن عن اي ذرارة سمع رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول ليس من رجل ادعى لغير ابيه وهو يعلم الا كفر ومن ادعى ما ليس
له فليس منا وليتوا متعده من النار ومن دعا رجلا بالكفر او قال عدو الله
وليس كذلك الا حار عليه كذا عند مسلم والبخاري جوهري يدل على
تحريم الاسماء من النسب المعروف والاعتراض الى نسب غيره ولا شك ان ذلك
كبير لما يتعلق به من المعاصد العظيمة وقد نهىنا على بعضها فيما مضى وشرط
الرسول صلى الله عليه وسلم العلم لان الانساب قد يتراخي فيها مدد الاساءة
والاجداد ويتعدى العلم حقيقتها وقد يقع الاختلاف في النسب في الباطن
من جهة النساء ولا يشعربه فشرط العلم لذلك وقوله فقد كفر منزول
الظاهر عند الجمهور فحتاجون الى تاويله وقد يقول بكفر النعمة او بانه
اطلق عليه كفر لانه قارب الكفر لعظم الذنب فيه سميته للشيء باسم ما قاربه
او يقال بتاويله على ذلك مستحالة وقوله عليه السلام من ادعى
بما ليس له يدخل فيه الدعوى الباطلة كلها ومنها دعوى المال بغير حق وقد
جعل الوعيد عليه بالنار لانه لما قال فليتبوا متعده من النار اقتضى ذلك تعيين
دخوله النار لان التحيز في الاوصاف فقط يشعربثوث الاصل وقوله
ان هذا الحديث يدخل تحته ما ذكره بعض القهاء في الدعوى مستخري
في بعض الصور حفظا لرسم الدعوى والجواز وهذا المستخري يدعي ما يعلم انه
ليس له والقاضي الذي يتمه علم بذلك ايضا وليس حفظ هذه الاقوال من المنصوصات
في الشرع حتى تخص بها هذا العموم والمقصود الاكبر في القضاء ايصال
الحق الى مستحقه فاحترام هذه المراسم الحكيمة مع تحصيل مقصود القضاء
وعدم تنصيص صاحب الشرع على وجوبها او على مخالفة هذا الحديث
والدخول تحت الوعيد العظيم الذي دل عليه وهذه طريقه اصحاب
مالك اعني عدم التشديد في هذه المراسم وقوله عليه السلام فليس منا
اختلف مما مضى مما ادعى الى غير ابيه لانه اختلف في المستدرة من الاول اذ كانت
الدعوى بالنسبة الى المال وليس في اللفظ ما يقتضي الزيادة على الدعوى

باسم

بأخذ المال المدعى به مثلاً وقد يدعى بخل تحت هذا اللفظ الدعاوى الباطلة
في العلوم إذا ترتبت عليها ما يستدعي قولاً به فليس مناقداً وله بعض
المقدمين في غير هذا الموضع بأن قال ليس مثلاً فإرا من القول بكفره
وهذا كما يقول الآث لولده أذكر منه إيماناً أو عملاً لا لست مني
وكانه من باب نفي الشيء لا تنافي ثبوته فإن المطلوب أن يكون الإيمانيات
الآث فيما يريد من الأخلاق الجميلة فلما اثبت هذه الثمرة نبت النبوة
مبالغاً وأما من وصف غيره بالكفر فقد رتب عليه الرسول صلى الله عليه
وسلم قوائمه جارية عليه بالحاء المهملة أي رجع قال الله تعالى أنه
ظن أن الزخوري يرجع حياً وهذا وعيد عظيم لمن كفر أحد من المسلمين
وليس كذلك وهي ورطة عظيمة وقع فيها خلق كثير من المتكلمين ومن
المشتوبين إلى السنة وأهل الحديث لما اختلفوا في العقائد فغلطوا على
مخالفتهم وحكموا بكفرهم وخرق حجاب الهيبة في ذلك جماعة من الحشوية
وهذا الوعيد لا حق لهم إذا لم تكن خصومهم كذلك وقد اختلف الناس
في التكفير وسببه حتى صنف فيه مفرداً والذي يقع النظر في هذا أن
مثال المذهب هبل هو مذهب أولاً فمن كفر المبتدعة قال أن مثال المذهب
مذهب يقول المجسمه كمال لأنهم عبدة وأجساماً وهو غير الله تعالى فهم عابدون
لغير الله ومن عبدة غير الله كفر ويقول المعتزلة كمال لأنهم وإن اعترفوا
بأحكام الصفات فقد أنكروا الصفات ويلزم من أنكار الصفات أنكار
أحكامها فهو كافر وكذلك المعتزلة تنسب الكفر إلى غيرهما بطريق
المال ولحق أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة إلا بانكار ما تواتر من الشريعة
على صاحبها فإنه حينئذ يكون كذباً للشرع وليس مخالفة القواعد ما أخذ
للكفر وإنما ما أخذ مخالفة السمعية القطعية طريقاً ودلالة وعبر
بعض أصحاب الأصول عن هذا بما معناه أن من أنكر طريق إثبات الشرع
لا يكفر كمن أنكر الإجماع ومن أنكر الشرع بعد الاعتراف بطريقه
كفر لأنه مكذب وقد نقل عن بعض المتكلمين أنه قال لا كفر

الأم من كفرني ونما خفي سبب هذا القول على بعض الناس وخمليه على غير محله
الصحيح والذي ينبغي أن يحمل عليه أنه قد لمخ هذا الحديث الذي ينص
أن من دعا رجلاً بالكفر وليس كذلك رجع عليه الكفر وذلك قال عليه السلام
من قال لأخيه كافر فقد باء بها أحدهما وكان هذا التكلم يقول الحديث
دل على أنه لحصل الكفر لاخذ الشخصين إما المكفر أو المكفر فإذا كفرني
بعض الناس بالكفر واقع بأحدنا وأنا قاطع بأن لست بكافر والكفر راجع إليه
كتاب الرضاع عن ابن عباس قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم في بنت حمزة لا تحل لي خرم من الرضاع مالم تحرم من
النسب وهي ابنة أخي من الرضاعة صرحه يدل على أن بنت الأخ من الرضاعة
حرام قوله عليه السلام تحرم من الرضاع مالم تحرم من النسب كالحرام
بالنسب سبع الأميات والبنات والأخوات والعلمات والحالات وبنات
الأخ وبنات الأخ فحرم من الرضاع كما يحرم من النسب فأمك كالم من رضعتك
أو أرضعت من أرضعتك أو أرضعت من ولدتك بواسطة أو غير واسطة
وكذلك كل امرأة ولدت المرضعة والفحل وكل امرأة أرضعت لبنك
أو أرضعت امرأة ولدتها أو أرضعت لبنين من ولدته فهي لبنك وكذلك بناتها
من النسب والرضاع وكل امرأة أرضعتها أمك أو أرضعت لبنين إبيك فهي
أختك وكذلك كل امرأة ولدتها المرضعة أو الفحل وأخوات الفحل وأخوات
من ولدتهما من النسب والرضاع عماتك وأخواتك وكذلك كل امرأة أرضعتها
واحدة من جداتك أو أرضعت لبنين واحد من جداتك من النسب والرضاع
وبنات الأولاد المرضعة والفحل في الرضاع والنسب بنات أخيك وأختك
وكذلك كل أنثى أرضعتها أختك أو أرضعت لبنين أخيك وبناتها وبنات
أولادها من الرضاع والنسب بنات أختك وبنات كل ذكر أرضعته
أمك إذا رضع لبن أخيك وبنات أولادها من الرضاع والنسب بنات
أخيك وبنات كل امرأة أرضعتها أمك أو أرضعت لبنين إبيك وبنات
أولادها من النسب والرضاع أولاد أختك وقد استثنى الفقهاء من هذا

العموم اعني قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب اربع نسوة
تحرمن من النسب وقد اخرج من الرضاع الاولى ام اخيك وام اختك
من النسب هي امك او زوجة امك وكلتا هاتين حرام ولو ارضعت احنية
اخاك او اختك لم يحرم الثانية ام فقلتك اما بنتك او زوجة امك وهما
محرمتان وفي الرضاع قد لا يكون بنتا ولا زوجة ابن بان ترضع احنية هـ
فقلتك الثالثة جدة ولدك من النسب اما امك او لم زوجتك وهما حرامان
وفي الرضاع قد لا يكون اما ولا ام زوجة كما اذا ارضعت احنية ولدك
فامها جدة ولدك وليست بامك ولا ام زوجتك الرابع اخت ولدك من النسب
حرام لانها ام بنتك او زبيبك ولو ارضعت احنية ولدك فبنتها اخت ولدك
وليست بنت ولا ربيعة هذه الاربعة مستثنيات من عموم قوله تحرم
من الرضاع ما يحرم من النسب واما اخت الاخ فلا تحرم لامن النسب ولا من الرضاع
وصورته ان يكون لك اخ من اب واخت من ام فجوز لا خيك من الاب نكاح
اختك من الام وهي اخت اخيه وصورتها من الرضاع امرأة ارضعتك وارضعت
صغيرة احنية منك جوز لا خيك نكاحها وهي اختك وفي معنى هذا الحديث
حديث عائشة الذي بعده وهو قوله عليه السلام ان الرضاعة تحرم ما
يحرم من الولادة **الحديث الثاني** عن عائشة رضي الله عنها قالت
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الرضاعة تحرم ما يحرم من الولادة
وعنها قالت ان افلح اخا اي القيس استاذن علي بعد ما انزل الحجاب فقلت
والله لا اذن له حتى استاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اخا اي القيس
ليس هو ارضعتني ولكن ارضعتني امراه اي القيس قد دخل علي رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقلت يارسول الله ان الرجل ليس هو ارضعتني ولكن ارضعتني
امراه قال ايدي له فان عمك تربت بميمك **باب** عمي وقد فسد لك كانت
عائشة تقول اخرجوا من الرضاع ما يحرم من النسب وفي نسخة استاذن علي
افلح فلم اذن له فقال للحجيين ميم وانا عمك فقلت كيف ذلك قال ارضعتك
امراه اخي بلبن اخي قالت فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدق

افلح ايدي له تربت بميمك اي افقرت والعرب تدعو اهل الرجل ولا تريد وقوع
الامر به وعنها قالت دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم وعندي رجل
يقال يا غايثه انظرون من اخوانك فانما الرضاعة من المجاعة من اعرض
اخوانك نوع من التعريض لحيثية ان يكون رضاعة ذلك الشخص وقعت
في حالة الكبر وفيه دليل على كبره اما المحصر لان المقصود حصر
الرضاعة المحرمة في المجاعة لا مجرد اثبات الرضاعة في زمن المجاعة كـ
الحديث الثالث عن عقبه بن الحرث انه تزوج ام نجيب بنت ابي
اهاب حجات امه فقالت قد ارضعتكما فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه
وسلم قال فاعرض عني قالت فتجيت فذكرت ذلك له قال وكيف زعمت ان قد
ارضعتكما من الناس من قال انه تقبل شهادة الموضوعة وحدها من
الرضاع اخذنا بهذا الحديث ولا بد فيه مع ذلك ايضا اذا اجرناه
على ظاهره من قبول شهادة الامة ومنهم من لم يقبل ذلك وحمل هذا الحديث
على الورع ودول المحرم ويشعر به قوله عليه السلام كيف وقد قيل والورع
في هذا متاكد وعقبه بن الحرث هو ابو سري وعنه بكسر السين المهملة
وسكون الراء وفتح الواو والعين المهملة **الحديث الرابع**
عن البراء بن عازب قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني من مكة
فتبعهم ابنه حمزة تنادي يا عم فتناولها علي فاخذ يدها وقال لها طمة
دونك ابنة عمك فاخذ يدها فاخضم فيها علي وزيد وجعفر فقال علي انا
احق بها وهي ابنة عمي فقال جعفر ابنه عمي وحالها حتى وقال زيد بنت اخي
فقضى بها النبي صلى الله عليه وسلم لحالها وقال الحنابلة بمنزلة الام وقال
لعلي انت مني وانا منك وقال جعفر اشبهت خلقي وخلق وقال زيد اخوانا ومولانا
الحديث اصل في الحضانة وصرح في ان الحالة فيها كالام عند عدم الام
وفوقه عليه السلام الحالة بمنزلة الام سياق الحديث يدل على انها بمنزلة الام
في الحضانة وقد يستدل باطلاق اصحاب التبريل على تبريلها بمنزلة الام
في الميراث الا ان الاول اقوي فان السياق طريق الى بيان المجالات وبعض المحملات

وتبريل الكلام على المقصود عنه وفهم ذلك قاعدة كبيرة من قواعد اصول
 الفقه ولم ار من يعرض لها في اصول الفقه بالكلام عليها وتقرير قاعدتها
 مطولة الا بعض المتأخرين ممن ادركنا اصحابهم وهي قاعدة متعينة على
 الناظر وان كانت ذات شغل على الناظر والذي قاله النبي صلى الله عليه
 وسلم هو الامم الجماعة من الكلام الطيب لقلوبهم من حسن اخلاقه صلى الله
 وسلم ولعلك تقول اما ما ذكره لعل وزيد فقد ظهرت مناسبتة لان حرماتهما
 من حرادهما مناسبتة لغيرهما بذكرنا يطيب قلوبهما واما جعفر فانه حصل
 له مرادة من احد الصيغ فكيف ناسب ذلك خبره بما قيل له فيحاج عن ذلك
 ان الصيغة استجنتها الحالة والحكم بالجعفر بسبب الحالة لا بسبب نفسه وهو
 في الحقيقة غير محكوم له بصنفته فتاسب ذلك خبره بما قيل له ان
كتاب القصاص الحديث الاقل عن عبد الله بن
 مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلحد دم امرئ مسلم يشهدان
 لا اله الا الله واني رسول الله الا باحدى ثلاث اليب الزاني والنفس بالنفس
 والنازل للديناء الفارق الجماعة هؤلاء الثلاثة ما حوا الدم بالنص وقوله
 عليه السلام يشهدان لا اله الا الله واني رسول الله كالنفس لقلوبه مسلم وكذلك
 الفارق للجماعة كالنفس لقلوبه النازل للدين والاراد الجماعة جماعة المسلمين واما
 فوافهم بالردة عن الدين وهي سبب لا باحة دمه بالاجماع في حق الرجل ولحق
 الفقه في الزاة هل يقتل بالردة ام لا ومذهب اي حنيفة لا يقتل ومذهب غيره
 يقتل وقد بوحد قوله الفارق للجماعة بمعنى المخالف لاهل الاجماع فيكون
 بمسكاً لمن يقول مخالف الاجماع كما فرقوا بين ذلك الى بعض الناس وليس ذلك
 بالهين وقد قدما الطريق في الكثير من المسائل الاجماعية تارة يصحها التواتر
 بالنقل عن صاحب الشرع كوجوب الصلاة وتارة لا يصحها التواتر بالشتم
 الاول يكفر جاحده كخالفته التواتر لا مخالفة الاجماع والشتم الثاني
 لا يكفر به وقد وقع في هذا المكان من يدعي الحذف في العقولات ومثل ان
 الفلسفة تظن ان المخالف في حدوث العالم من قبيل مخالفة الاجماع واحداث

قول من قال انه لا يكفر مخالف الاجماع ان لا يكفر هذا المخالف في هذه المسئلة
 وهذا الكلام ساقط عمرة اما عن عمي في البصيرة او تعام لان حدوث العالم من
 قبيل ما اجتمع فيه الاجماع والتواتر بالنقل عن صاحب الشريعة فيكون
 المخالف بسبب مخالفة النقل المتواتر لا بسبب مخالفة الاجماع وقد استدل
 بهذا الحديث على تارك الصلاة لا يقتل بتركها فان ترك الصلاة ليس من هذه
 الاسباب اعني زنا المحصن وقتل النفس والردة وقد حصر النبي صلى الله عليه
 وسلم اباحة الدم في هذه المقتضى العام والاستثناء منه هذه الثلاثة وبذلك
 استدل شيخنا والذي الامام الامام الحافظ ابو الحسن علي ابن الفضل المقدسي
 في ابياته التي نظمها في حكم تارك الصلاة استدلنا الفقه المتي ابو موسى
 هرون ابنه في الله المهراني قدما قال استدلنا الحافظ ابو الحسن
 علي ابن الفضل المقدسي لنفسه رخصة الله عليه

خسر الذي ترك الصلاة وخايا	وابا معاداً صلحاً ومايا
ان كان محمداً فحسبك انك	استنى ربك كافر اموتاً يا
او كان يتركها نوع فكاسل	عشى على وجه الصواب خيا
فالشافي وما لك راياله	ان لم يبق حد الحسام عقابا
وابو حنيفة فهو يترك مائة	هملاً فخبش مرة ابحابا
والظاهر المشهور من اقواله	تعزيره رجولة وعقابا

الى ان قال
 والراي عندي ان يودبه الامام بكل ناديه براه صوابا
 ويكن عنه التمل طول حياته حتى يلاقي في الماب حسابا
 فالاضل عصمته الى ان يمطي احدي الثلاث الى الهلاك وكابا
 الكفر او قتل المكا في عامدا او محصن طلب الزنا فا صابا
 فهذا من المستوين الى اتباع مالك اختار خلاف مذهبه في ترك قتله وكذلك
 امام الحرمين ابو المعالي الجوني استشكل قتله من مذهب الشافعي ايضا
 وجا بعض المتأخرين ممن ادركنا زمانه فاراد ان يزيل الاشكال بقوله

عبد الرحمن

عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله واني رسول الله وقيموا الصلوة ويؤتوا الزكاة ووجه الدليل منه انه وقت العظة على مجموع الشهادتين واقام الصلوة وابتا الزكاة والمزيت على اشيا لا يحصل الا بحضور مجموعها ويبقى اشياء بعضها وهو ان تصد به الاستدلال المنطوق وهو قوله عليه السلام امرت ان اقاتل الناس الى اخره فانه يقتضي منطوقه الامر بالقتال الى هذه الغاية قد وهن وسهلا لانه فرق بين المقاتلة على النبي والقتال عليه قال المقاتلة مناعلة تقتضي الحصول من الجانبين ولا يلزم من اباحة المقاتلة على الصلوة اذا قوبل عليها اباحة القتل عليها من الممتنع عن فعلها اذا لم يقابل ولا اشكال بان قوما لو تركوا الصلوة ونصبوا القتال عليها لم يقابلون انما النظر والخلاف فيما اذا تركها انسان من غير نصب قتال هل يقتل ام لا فتأمل الفرق بين المقاتلة على الصلوة والقتل عليها وانه لا يلزم من اباحة المقاتلة عليها اباحة القتل عليها وان كان اخذ هذا من لفظ اخر الحديث وهو ترتيب العصمة على فعل ذلك فانه مفهومه يدل على انها لا ترتب على فعل بعضها لانها دالة منهوم والخلاف فيها معروف مشهور وبعض من يارعه في هذه المسئلة لا يقول بدلالة المفهوم ولو قال بها فقد تروح عليها دالة المنطوق في هذا الحديث **الحديث الثاني** عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اول ما يفتي به الناس يوم القيامة في الدنيا هذا تعظيم لامر الدنيا فان البداة يكون بالاهم فالاهم وهي حصة بذلك فان الذنوب تعظم بحسب عظم المشقة الواقعة بها ونحسب فوات المصالح المتعلقة بعدمها وهدم البنية الاساسية من اعظم المفاست ولا ينبغي ان يكون بعد الكفر بالله تعالى اعظم منه ثم احتمل من حيث اللفظ ان يكون هذه الاولوية مخصوصة بما تنفع فيه الحكم بين الناس ويحتمل ان يكون عامة في اولية ما يقتضي فيه مطلقا وما تقوى الاول ما جاني الحديث اول ما نحاسب به العبد صلاته **الحديث الثالث** عن سهل بن عبد الله بن مسعود قال انطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود الى خيبر وهي يومئذ حثمة قال انطلق عبد الله بن سهل وهو يتشخط في دمه قتيلا فوفته ثم قدم المدينة فانطلق عبد الله بن سهل ومحيصة وجويصة ابنا مسعود الى النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن بن كعب بن جابر وهو واحد القوم فسكت فتكلم فقال الخلفون وتسحقون فالتكلم اوصا حرككم قالوا وكف خلف فلم تشهد ولم نر قال فتبويكم يهود حمسين يمينا فقالوا ان كيف نأخذ بيمان قوم كفار لعقله النبي صلى الله عليه وسلم من عبده وفي حديث حماد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تقسم حمسون منكم على رجل منهم فيدفع برميته قالوا امروا فشهدوا كيف خلف قال فتبويكم يهود بيمان خمسين منهم قالوا يا رسول الله قوم كفار وفي حديث سعد بن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يطل دمه فواده بماية من ابل الصدقة فيه مسائل الاول حثمة بنح الحاء المهملة وشكون الشاء المثناة وجويصة بضم الجاء المهملة وشكون اليااء وقد شددت مكسورة ومحيصة بضم الميم وفتح الحاء المهملة وشكون اليااء وقد شددت مكسورة وهذا الحديث اصل في القسامة واحكامها والقسامة تنفع القاف هي اليمين التي خلف بها المدعي للدم عند اللوث وقيل انها في اللغة اسم للاولياء الذين خلفون على دعوى الدم وموضع جريان القسامة ان يوجد قتيلا يعرف قاتله ولا يقوم عليه بينة ويدعي ويبي القاتل قتله على جماعة ويقرن الجاني بالما يشعر بصدق الولي ويقال له اللوث فيخلف على ما يدعيه الشائبة قد ذكرنا اللوث ومعناه وفرع القسامة له صور منها وجدان القاتل في محله او قرية بناء وبين اهله عداوة ظاهرة ووصف بعضهم القرية ههنا بان يكون صغيرة واشترط ان تكون منهم ساكن من غيرهم لاحتمال ان القاتل من غيرهم جندب الراحة في الحديث وهو يتشخط في دمه قتيلا وذلك يقتضي وجود الدم صريحا والجراحة ظاهرة ولم يشترط الشافعية في اللوث اجراحة ولا دما ومن اي حنيفة انه ان لم تكن جراحة ولا دم فلا قسامة وان وجدت الجراحة ثبتت القسامة وان وجد الدم دون الجراحة فان خرج من افقه فلا قسامة وان خرج من الفم او من الاذن ثبتت القسامة

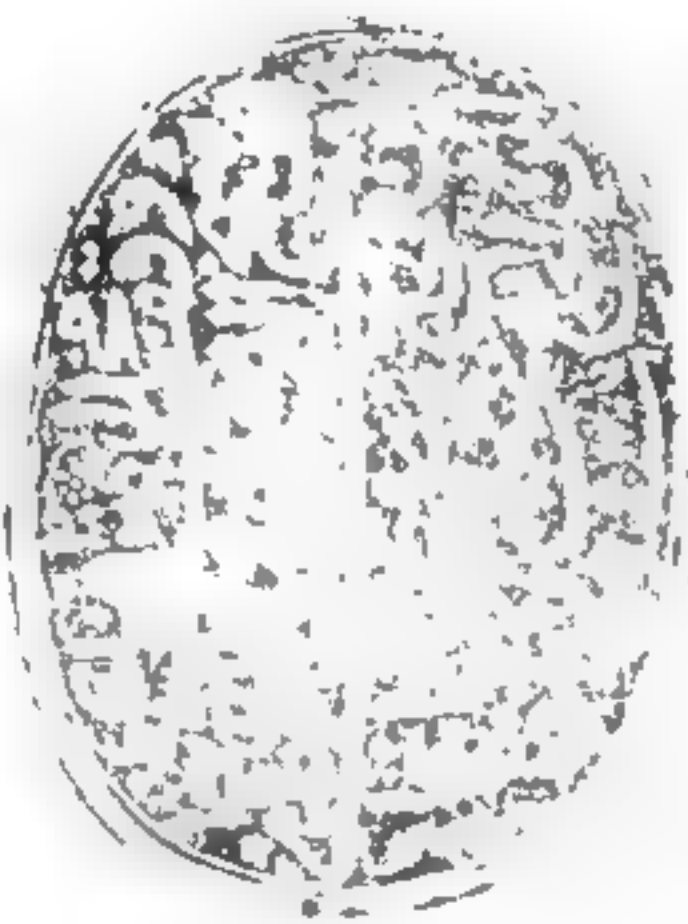
واحد او ع

عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله واني رسول الله وقيموا الصلوة ويؤتوا الزكاة ووجه الدليل منه انه وقت العظة على مجموع الشهادتين واقام الصلوة وابتا الزكاة والمزيت على اشيا لا يحصل الا بحضور مجموعها ويبقى اشياء بعضها وهو ان تصد به الاستدلال المنطوق وهو قوله عليه السلام امرت ان اقاتل الناس الى اخره فانه يقتضي منطوقه الامر بالقتال الى هذه الغاية قد وهن وسهلا لانه فرق بين المقاتلة على النبي والقتال عليه قال المقاتلة مناعلة تقتضي الحصول من الجانبين ولا يلزم من اباحة المقاتلة على الصلوة اذا قوبل عليها اباحة القتل عليها من الممتنع عن فعلها اذا لم يقابل ولا اشكال بان قوما لو تركوا الصلوة ونصبوا القتال عليها لم يقابلون انما النظر والخلاف فيما اذا تركها انسان من غير نصب قتال هل يقتل ام لا فتأمل الفرق بين المقاتلة على الصلوة والقتل عليها وانه لا يلزم من اباحة المقاتلة عليها اباحة القتل عليها وان كان اخذ هذا من لفظ اخر الحديث وهو ترتيب العصمة على فعل ذلك فانه مفهومه يدل على انها لا ترتب على فعل بعضها لانها دالة منهوم والخلاف فيها معروف مشهور وبعض من يارعه في هذه المسئلة لا يقول بدلالة المفهوم ولو قال بها فقد تروح عليها دالة المنطوق في هذا الحديث **الحديث الثاني** عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اول ما يفتي به الناس يوم القيامة في الدنيا هذا تعظيم لامر الدنيا فان البداة يكون بالاهم فالاهم وهي حصة بذلك فان الذنوب تعظم بحسب عظم المشقة الواقعة بها ونحسب فوات المصالح المتعلقة بعدمها وهدم البنية الاساسية من اعظم المفاست ولا ينبغي ان يكون بعد الكفر بالله تعالى اعظم منه ثم احتمل من حيث اللفظ ان يكون هذه الاولوية مخصوصة بما تنفع فيه الحكم بين الناس ويحتمل ان يكون عامة في اولية ما يقتضي فيه مطلقا وما تقوى الاول ما جاني الحديث اول ما نحاسب به العبد صلاته **الحديث الثالث** عن سهل بن عبد الله بن مسعود قال انطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود الى خيبر وهي يومئذ حثمة قال انطلق عبد الله بن سهل وهو يتشخط في دمه قتيلا فوفته ثم قدم المدينة فانطلق عبد الله بن سهل ومحيصة وجويصة ابنا مسعود الى النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن بن كعب بن جابر وهو واحد القوم فسكت فتكلم فقال الخلفون وتسحقون فالتكلم اوصا حرككم قالوا وكف خلف فلم تشهد ولم نر قال فتبويكم يهود حمسين يمينا فقالوا ان كيف نأخذ بيمان قوم كفار لعقله النبي صلى الله عليه وسلم من عبده وفي حديث حماد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تقسم حمسون منكم على رجل منهم فيدفع برميته قالوا امروا فشهدوا كيف خلف قال فتبويكم يهود بيمان خمسين منهم قالوا يا رسول الله قوم كفار وفي حديث سعد بن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يطل دمه فواده بماية من ابل الصدقة فيه مسائل الاول حثمة بنح الحاء المهملة وشكون الشاء المثناة وجويصة بضم الجاء المهملة وشكون اليااء وقد شددت مكسورة ومحيصة بضم الميم وفتح الحاء المهملة وشكون اليااء وقد شددت مكسورة وهذا الحديث اصل في القسامة واحكامها والقسامة تنفع القاف هي اليمين التي خلف بها المدعي للدم عند اللوث وقيل انها في اللغة اسم للاولياء الذين خلفون على دعوى الدم وموضع جريان القسامة ان يوجد قتيلا يعرف قاتله ولا يقوم عليه بينة ويدعي ويبي القاتل قتله على جماعة ويقرن الجاني بالما يشعر بصدق الولي ويقال له اللوث فيخلف على ما يدعيه الشائبة قد ذكرنا اللوث ومعناه وفرع القسامة له صور منها وجدان القاتل في محله او قرية بناء وبين اهله عداوة ظاهرة ووصف بعضهم القرية ههنا بان يكون صغيرة واشترط ان تكون منهم ساكن من غيرهم لاحتمال ان القاتل من غيرهم جندب الراحة في الحديث وهو يتشخط في دمه قتيلا وذلك يقتضي وجود الدم صريحا والجراحة ظاهرة ولم يشترط الشافعية في اللوث اجراحة ولا دما ومن اي حنيفة انه ان لم تكن جراحة ولا دم فلا قسامة وان وجدت الجراحة ثبتت القسامة وان وجد الدم دون الجراحة فان خرج من افقه فلا قسامة وان خرج من الفم او من الاذن ثبتت القسامة

راخطب

هكذا حكى واستدل الشافعي بان القتل قد يحصل بالخنق وعصر الحنظل
والقبض على مخربي النفس فيقوم اثرهما مقام الجراحه الخامسة عبد الرحمن
بن سهل هو اخو القاتل ويحضره وجويضة ابنا سعد ابنا عمه وامر النبي
صلى الله عليه وسلم بالكبر لقوله كبر كبر فقال في هذا ان الحق لعبد الرحمن
لقرينه والدعوى له فكيف عدل عنه وقد حاب عن هذا ان هذا الكلام
ليس هو حقيقته الدعوى التي يترتب عليها الحكم بل هو كلام لشرح الواقعة وتبين
حالتها او يقال بان عبد الرحمن يوضو الكلام والدعوى الى من هو الكبر منه
السادسة مذهب اهل الحجاز ان المدعي في محل القسامه يبداه في اليمين
كما اقتضاه الحديث وقيل عن اي حنفية خلافه وكأنه قدم المدعي ههنا
على خلاف قياس الخصومات بما انضاف الى دعواه من شهاده اللوث عظم
قدرا الدماء وليتنبه على انه ليس كل واحد من هذين المعينين بعلة يستقبله
بل ينبغي ان يجعل الجزى عليه السابعة اليمين المستحقة في القسامه خمسون
مينا وتكمل القضاة في علة تعداد اليمين من جانب المدعي فيقتل لان تصديقه
على خلاف الظاهر فاذا كان بالعدد وقيل سببه تعظيم شأن الدم وبي على
العلين ما اذا كانت الدعوى في غير محل اللوث وتوجهت اليمين على المدعي عليه
في تعديدها خمسين قولان للشافعي رحمه الله الثامنة قوله عليه السلام
فتبريكم هوو خمسين مينا فيه دليل على ان المدعي في محل القسامه اذا
نكل انه تعلق اليمين بالتعداد على المدعي عليه وفي هذه المسئلة للشافعيه
طريقان احدهما اجرا قولين لان نكوله يطل اللوث فكانه لا لوث
والثانية وهي الاصح القطع بالتعدد للحديث فانه جعل ايمان المدعي
عليهم كايان المدعين انا سعه قوله ويستحقون فالتكلم او صاحبكم
وفي رواية دم صاحبكم يستدل به من يرى القتل بالقسامه وهو
مذهب مالك رحمه الله والشافعي قولان وجدان ما يقتضي القصاص في
الدعوى والمكافاة في القتل احدهما كذهب مالك وهو قديم قوله وشبهها
لهذه اليمين باليمين المردودة وهو حديث قوله ان لا يتعلق بها قصاص

واستدل له من هذا الحديث بقوله عليه السلام اما ان تدوا صاحبكم واما
ان تؤذوا فالحرب فانه يدل على ان المستحق دية لا قود ولا نه لم يعرض للقصاص
والاستدلال بالرواية التي فيها يدفع برئته اقوى من الاستدلال بقوله
عليه السلام فتستحقون دم صاحبكم لان قوله يدفع برئته مستعمل في دفع
القاتل لا اولياء القتل اولان الواجب الدية بعد استمالة هذا اللفظ فيها وهو
في استعماله في تسليم القاتل اظهر والاستدلال بقوله دم صاحبكم اظهر
من الاستدلال بقوله فتستحقون فالتكلم او صاحبكم لان هذا اللفظ الاخير
لا بد فيه من اضرار فاحتمل ان يضر دية صاحبكم احتملا ظاهرا واما بعد
النصرح بالدم يحتاج الى تاويل للفظ باضرار بدل صاحبكم والاضرار
على خلاف الاصل ولو اخرج الى اضرار لكان جملة على ما يقتضي اراقه الدم
اقرب والمسئلة مستشعبة عند المحالين لهذا المذهب وبعضهم وربما اشار
بعضهم الى احتمال ان يكون دم صاحبكم هو القاتل لا القاتل ويرويه قوله
دم صاحبكم او فالتكلم العاشره لا يقتل عندما لير القسامه الا واحد
خلاف للمغيرة بن عبد الرحمن من اصحابه وقد يستدل لما لك بقوله عليه السلام
يقيم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برئته فانه لو قتل اكثر من واحد لم
يقين ان يقيم كل واحد منهم احدا دية عشره قوله برئته مضموم الراء
المهمله مشدد الميم المفتوحة وهو مفسر باسلامه للقتل وفي اصله في اللغة
قولان احدهما ان الزمة جيل يكون في عنق البعير فاذا قيد اعطى به
والثاني انه جيل يكون في عنق الاستبر فاذا اسلم للقتل اسلم به الثانية
عشرة اذا تعدد المدعون في محل القسامه ففي كيفية ايمانهم قولان للشافعي
رحمه الله احدهما ان كل واحد خلف خمسين مينا الثاني ان الجميع
يخلفون خمسين مينا وتوزع الايمان عليهم وان وقع كسر تم فلو كان الوارث
اشين مثلا خلف كل واحد خمسة وعشرين مينا وان اقصى التوزيع كسرا
في صورة اخري كما اذا كانوا ثلاثة كملنا الكسرة خلف سبعة عشر
مينا الثاني عشره قوله عليه السلام تخلف خمسون منكم قد



نوخد منه مسئلة ما اذا كانوا اكثر من خمسين الرابعة عشرة الحديث ورد
بالقسامة في قتل جرحي وهل يخري القسامة في العبد فيه قولان للشافعي وكان
يفتيا الخلاف ان هذا الوصف اعني الحرية يدخل في البات واعتبارا من
اعتبر بجعله حر من العلة اظهر الشرف الحرية ومن لم يعتبره قال ان السبب
في القسامة اظهار الاحتياط للدماء والصيانة من اضرارها وهذا التدبر شامل
لدم الجرح ودم العبد والغني وصف الحرية بالنسبة الى هذا المقصود وهو
جند الحسامية تحسره الحديث وارد في قتل النفس وهل يخري
مجزاه فمادونها من الاطراف والجراح مذهب المالكية لا وفي مذهب الشافعي
قولان وينشأ الخلاف فيها ايضا ما ذكرناه من ان هذا الوصف اعني كونه نفسا
هل له اثر او لا وكون هذا الحكم على خلاف القياس مما يتوقى الاقتصار على
مؤداه السادسة عشرة قيل في الحكم بين المسلم والذمي كالحكم
بين المسلمين في الاحساب بيمينه والاكتفاء بها وان يمين المشرى مستوعبة
على المسلمين كمين المسلم عليه ومن قتل من الناس عن ماله ان ايمانهم لا يسمع على
المسلمين كمنها ذاهم فقد اخطأ قطعاً في هذا الاطلاق بل هو خلاف الاجماع
الذي لا يعرف غيره الا ان في الخصومات اذا اقتضت توجه اليمين على المدعى
عليه وكان كافراً الحديث الرابع عن ابن مالك ان جارية
وجدد راسها مرضوضاً بين جرحين فقبل من قتل هذا بك فإل فلان حتى
د كبره يودي فإومات براسها فاخذ اليهودي فاعترف فامر رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان يرض راسه بين جرحين ويسلم والنسائي عن ابن
ان يهودياً قتل جارية على اوصاح فاقاده رسول الله صلى الله عليه وسلم
الحديث دليل على مسلتين من مشاهير مسائل الخلاف المسئلة الاولى
ان القتل بالغل موجب القصاص وهو ظاهر من الحديث وقوي في المعنى
ايضاً فان صيانة الدماء من الاهدار امر ضروري والقتل بالقتل كالقتل
بالجحد في اذهاق الارواح فلو لم يجب القصاص بالقتل لاذي ذلك الى
ان تحذر ذريعة الى اهدار القصاص وخلاف المقصود من حفظ الدماء

الشافعي
الشافعي

وعنه الحنفية عن هذا الحديث ضعيف وهو انهم قالوا هو بطريق
السياسة وادعى صاحب المطول ان ذلك اليهودي كان شاعياً في الارض بالنسبة
وكان من عادته قتل الصغار بذلك الطريق قال او تقول لحتم ان يكون
جرحها بين صح وبيد تقول يعني على احدي الروايتين عن اي حنفية ولا يصح
عندهم انه يجب المسئلة الشاسية اعتبار المماثلة في طريق القتل هو
مذهب الشافعي ومالك وان اختار الولي العدول الى السيف فله ذلك وان
حنفية بخالف في هذه المسئلة فلا تود عنده الا بالسيف والحديث دليل لما لك
والشافعي قال النبي صلى الله عليه وسلم رضى راس اليهودي بين جرحين كما
فعل هريرة وسنتني عن هذا ما اذا كان الطريق الذي حصل به القتل
محرماً كالخمر فان لا يمكن فعله واختلف اصحاب الشافعي فيما اذا قيل
باللواط او بالجراح الخمر فمنهم من قال يستقط اعتبار المماثلة للتحريم كما قلنا في
الخمر ومنهم من قال يدس فيه خشية ويوجب الخلد بدل الخمر واما قولنا
ان الولي ان يقتل الى السيف اذا اختار فقد استثنى بعضهم منه ما اذا قتل بالحق
قال لا يعدل الى السيف وادعى انه عدول الى السيف قال الحق يوجب الخس
فيكون اسهل والاوضح جلي من الفضه تحلي به سميت بها لياضها واحدها
وضم ن وفي قول في هذه الرواية فاقاده ما يقتضي بطلان ما حكناه
من عذر الحنفية الحديث الخامس عن اي هزيمة قال لما فتح الله على
رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة فقلت هديل من بني لبت يقتل كال لهم
في الجاهلية فقام النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان الله قد حيس عن مكة القتل
وسلط عليها رسوله والمؤمنين واهل الجبل لا حيد كان قبل ولا خل لا حيد
بعدى واما ارجلت لي ساعة من نهار واهل ساعتي هذه حرام لا بعض شجرها
ولا تحتل شوكها ولا تلتقط ساقطها الا لمنشد ومن قتل له قتل فهو خير
النظرين اما ان يقتل واما ان يدي فقام رجل من اهل اليمن يقال له ابو شاة
فقال يرسول الله اكبتوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكبتوا لاي
شاة ثم قام العباس فقال يرسول الله الا اذ خرفنا نجعله في يوتنا وقبورنا

يقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا لا ذخر فيه مسائل سوى ما تقدم في
 باب المسئلة الاولى قوله عليه السلام ان الله حبس عن مكة النيل هذه
 الرواية الصحيحة في حديث والبراء بالقاء والياء اخر الحروف وشك
 بعض الرواة الفيل والتمز والضميم الاول وحبسه حبس اهله الذين جاوا
 للقتال في الحرم المسئلة الثانية قوله عليه السلام سلط عليها رسوله
 والمؤمنين يسدول به من يرمي ان فتح مكة كان غوة فان السلطان الذي
 وقع على رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي وقع للفيل وهو الحبس عن القتال وقد مر ما
 يتطابق القائل بمكة المسئلة الثالثة الختم المشار اليه جمعة اثبات
 حرمات تضمن تعظيم المكان منها الحرم المثل من الحرم المثل ما ذكر في الحديث
 المسئلة الرابعة اختلف القائل في موجب القتل التعدي على قولين احدهما
 ان الموجب هو القضا حرمنا والشاى ان الواجب احدا الامرين اما والله
 الدين والتمولان للشاى في حرمه الله ومن فواتيد هذا الخلاف ان من قال الوجه هو
 القضا ض قال ليس للولي حق اخذ الدين بغير رضى القاتل وقيل على هذا القول
 للولي حق استنطاق القضا ض واخذ الدين بغير رضى القاتل ومرة هذا القول
 على هذا نظير في حق الموتى وموت القاتل فعلى قول الحيزر اخذ المال في الموت
 لا في الصور وعلى قول التعيين باخذ المال بالعفو على الدين لا في الموت لا في العفو وعلى
 قول التعيين باخذ المال بالعفو على الدين لا في الموت تستدل بهذا الحديث على ان
 الواجب اخذ الامرين وهو ظاهر الدلالة ومن خالف قيل في معناه وتأويله ان
 شاخذ الدين برضى القاتل الا انه لم يذكر الرضى لثبوته عادة وقيل انه كقوله عليه
 السلام فيما ذكر حدسك اوراس مالك يعنى ما لك برضى المسلم اليه لثبوته عادة لان
 السلام يعم ما يختص الايمان فالظاهر انه برضى باخذ راس المال وهذا الحديث
 المستشهد به يحتاج الى اثباته المسئلة الخامسة كان قد وقع اختلاف
 في الصدر الاول في كتابه غير القرآن وورد فيه في ثم استقر الامر من الناس
 على الكتابة لتيسر العلم بها وهذا الحديث يدل على ذلك لان النبي صلى الله عليه
 وسلم قد اذن في الكتابة لا في شارة الحديث السادسة السادسة عشر من خطابه

ص ٢٣٨

والذى اراد ان يشاهد كتابه من غير
 ان يسيء اليه شدة وسر

ورضي الله عنه انه استشار الناس في املاض المرأة فقال الخيرة شهدت النبي صلى
 الله عليه وسلم قضى فيه بغرة عبد او امة فقال لتأبين من يشهد معك فشهد معه محمد
 ابن مسلمة املاض المرأة ان تلقى جنينها ميتا كالحديث اصل في اثبات غوة الجنين
 ويكون الواجب فيه غرة عبد او امة وذلك اذا الفتاة ميتا بسبب الجنابة واطلاق
 الحديث في العبد والامة للمنفاه فيه تصرف بالمقيد في حق العبد وليس ذلك من
 مقتضى هذا الحديث فتدكره واستشارة عمر بن الخطاب في ذلك اصل في الاحكام اذا لم يكن
 معلومة لادامته وفي ذلك ايضا دليل على ان العلم الخاص قد يحكي على الاكابر فيجعله
 من ذواتهم وفي ذلك ايضا وجه من يغلو من المتأخرين اذا استدلل عليه بخبره فقال
 لو كان صحيحا لعلمه فان مثالا قال ذلك اذ اخبر عن الاكابر الصحابة وجاز عليهم فهو على
 غيرهم اجور وقول عمر رضي الله عنه لتأبين من يشهد معك يتعلق به من يري
 اعتبار العدد في الرواية وليس هو مذهب صحيح فانه قد ثبت قول خبر الواحد
 وذلك قاطع بعدم اعتبار العدد من واما طلب العدد في حديث جزري فايدل
 على اعتباره كليا لجواز ان محال ذلك على مانع خاص بتلك الصورة او قيام سبب
 بقضي التثبت وزيادة الاستظهار لاسيما اذا قامت قرينة مثل عدم علم عمر رضي الله عنه
 بهذا الحكم وكذلك حديثه مع اي موسى في الاستيذان فلعل الذي اوجب ذلك
 استبعاد عدم العلم به وهو في باب الاستيذان اقوي ن وقد صرح عمر رضي
 الله عنه بانه اراد ان تستثبت الحسنة السابعة عن اي هديره رضي
 الله عنه قال اقتلت لمرانا من هذيل فرمت احدا هيا الاخري الحجر فقتلها
 وما في بطنها فاختصموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقضى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان دينه حينئذ غرة عبد او ولدة وقضى بدينه المرأة على عاقبتها
 وورثها ولدها ومن معهم فقام حمل ان النابغة الهذلي فقال رسول الله كيف
 اغرم من لا شرب ولا اكل ولا نطق ولا استهل مثل ذلك يطل فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اما هو من اخوان الهمان من اجل سحجه الذي يجمع قومه
 قتلها وحينئذ ليس فيه ما يشعر بانفصال الجنين ولعله لا ينهم منه بخلاف
 حديث عمر الماضي فانه يصرح بالانفصال والشاى فيه شرطوا في وجوب

الغرة الانفصال ميتا بسبب الحناية فلم ينفصل الحين لم يجز
 قالوا الا لا يتحقق وجود الحين فانوجب شيئا بالشك وعلى هذا اهل المعبر
 نفس الانفصال او ان يكشف وتحقق حصول الحين فيه وجهان الصحيح الثاني
 فيبقى على هذا ما اذا قدرت بتعيين وشوهد الحين في بطنها ولم ينفصل وما
 اذا خرج راس الحين بعد ما ضرب ومات الام كذلك ولم ينفصل ومقتضى
 هذا احتجوا ان تاويل هدم الرواية وحملها على انه انفصل ولم يكن في
 اللفظ ما يدل عليه مسلكه احري الحديث على الحكم بلفظ الحين والشافعي
 فسروه بما ظهر فيه صورة الادمي من يد او اصبع او غيرهما ولم يظهر شي من ذلك
 وشهدت البينة بان الصورة خفيه تختص اهل الخبرة بمعرفة ما وجبت الغرة
 ايضا وان قالت البينة ليست فيه صورة خفية ولكن اصل الادمي في ذلك
 اختلاف والظاهر عند الشافعي انه لا تجب الغرة وان سكنت البينة في كونه
 اصل الادمي لم يجز بل لا خلاف ان الحكم مرتب على اسم الحين فما خلق فهو داخل
 فيه وما كان دون ذلك فلا يدخل تحته الامن حيث الوضع اللغوي فانه مأخوذ
 من الاجتنان وهو الاحتفاظ فان خالفه العرف العام فهو كولي منه والا اعتبر
 الوضع وفي الحديث دليل على انه لا فرق بين الغرة بين الذكر والانثى وتجيز
 المستحق على قبول الرقيق من اي نوع كان ونعتبر فيه السامكة من العيوب المثبتة
 للنرد في البيع واستدل بعضهم على ذلك بانه ورد في الخبر لفظ الغرة قال
 وهي الخمار وليس المغيب من الخمار فيه ايضا من حيث الاطلاق في العبد ولامته
 انه لا يستقدر للغرة قيمة وهو وجه الشافعيه والاظهر عندهم انه ينبغي ان يبلغ
 قيمتها نصف عشر الدية وهي خمس من الابل وقيل ان ذلك يروي عن عمر بن
 مارت وقيل ان على انه اذا وجدت الغرة بالصفات المعتبرة انه لا يلزم
 المستحق قبول غيرها لتعيين حقه في ذلك في الحديث ولما اذا علمت فليس في
 الحديث ما يشعر بحكمه وقد اختلفوا فيه فقيل الواجب خمس من الابل وقيل
 يعدل الي القيمة عند التقدير وقد قدمنا الاشارة الى ان الحديث باطلا لا
 يقتضي تخصيص سنن دون سنن والشافعيه قالوا لا يجزى على قبول ما لم يبلغ

ان

وحظ الحديث

سبعا لاحتاجته الى التمهيد وعدم استقلاله وانما في طرق الكسبر فيقال انه لا
 يؤخذ الغلام بعد خمس عشرة سنة ولا الجارية بعد عشرين سنة وجعل
 بعضهم الحد عشرين سنة والاظهر انها يؤخذان وان جاوزا السنين ما لم
 يضعنا ويجزى عن الاستقلال بالهدم لان من اي مما دل الحديث عليه
 وشماه فقد اتي بما وجب فلم يقوله الا ان يدل على خلافه وقد استرنا
 الى ان التقييد بالنسب ليس من مقتضى لفظ الحديث مسلكه احري الحديث
 وادبي حين حرة وهذا الحديث الثاني ليس فيه عموم يدخل تحته حين
 الامة بل هو حكم واراد في حين الحق من غير لفظ عام واما عند
 عمر السابق وان كان في لفظ الاستشارة ما يقتضي العموم لقوله في املاص المرأة
 لكن لفظ الراوي يقتضي انه شهد واقعه مخصوصه فعل ينبغي ان يؤخذ حكم
 حين الامة من محل آخره وعند الشافعي الواجب في حين الرقيق عشر قيمه الام
 ذكرنا ان او اتى وكذلك يقول ان الحديث واراد في حين يحكم بالسامكة ولا
 تغرض لحين يحكم له باليهود او النصرانية من القماء من قاسه على الحين
 المحكوم باسلامه تبعا وهذا مأخوذ من القياس لان الحديث وقوله يقتضي
 بديهة المرأة على عاقلها اجزا لهذا التعليل محري غير العمد وحمل نسخ الحاء للهامة
 والميم معان وطلو دم القتل اذا اهدر ولم يؤخذ فيه شي وفيما عليه عليه
 السلم انما هو من اخوان الكهان الى اخره فيه اشارة الى دم السجج وهو
 محمول على السجج المتكلف لا بطلان حق او تحقيق باطل والمجرد التكلف بدليل
 انه قد ورد السجج في كلام النبي صلى الله عليه وسلم وفي كلام غيره من السلف ويدل
 على ما ذكرنا انه شبهه بسجج الكهان لانهم كانوا يرجعون اقاويلهم الباطلة
 باسجاع ترويق السامعين فيسحبون بها القلوب وينصغون اليها الاسماع
 قال بعضهم فاما اذا كان وضع السجج في مواضع من الكلام فلا دم فيه
 فخرج يد من فيه فوقت ثنيتاه فاحضوا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 بعض احدهم احاه كَمَا يَعْصُ النحل لاديه لكان اخذ الشافعي كظاهرا

هذا صح

هذا الحديث فلم يوجب ضمانا في هذه الصورة اذا غرض انسان يدخر فانتزعها
 فستطقت سنة وذلك انه اذا لم يمكنه خليص يده بايتم ما يقدر عليه من فك
 لحيته او الضرب في شديقه ليرسلها لخصمه اذا سل اسنانه او بعضها فلا
 ضمان عليه. وخالف غير الشافعي في ذلك واوجب ضمان السن والحديث
 ضريح لمذهب الشافعي واما المقييد بعدم الامكان بغير هذا الطريق فلعله
 ما خود من القواعد الكلية ولما اذا لم يمكنه التخلص لا بضر عضو اخر
 كجرح البطخ وعصر الاغصان فقد اختلف فيه فقيل له ذلك وقيل لا لئلا يقصد
 غير النعم واذا كان القياس وجوب الضمان فقد يقال ان النص ورد في صورة
 التلف بالترغ من اليد فلا يمتنع عليه غيره لكن اذا دلت القواعد على اعتبار
 الامكان في الضمان وعدم الامكان في غير الضمان وفرضنا انه لم يمكن الدفع الا
 بالقصد الى غير النعم قوي بخبر هذه القاعدة ان السوي بين النعم وغيره
الحديث التاسع عن الحسن بن ابي الحسن البصري قال حدثنا جندب
 في هذا السجد وما نسبنا منه حديثا وما خشي ان يكون جندب كذب على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان فمن كان قبلكم رجلا به جرح جرح واحد سكبنا
 فخر يديه في رقا الدم حتى مات قال الله عز وجل يا دري بنسبه فحرمت
 عليه الجنة الحسن بن ابي الحسن يكنى ابا سعيد من كبار التابعين وسادات المشايخ
 ومن مشايير العلماء والزهاد المذكورين وفضايله كثره ووجدت بضم الدال
 وفخرها ابن عبد الله بن سفيان الجلي العلق نفع الجن والام والعلق بطن من جيله
 ومنهم من نسبته الى جده فيقول جندب بن سفيان وكنيته ابو عبد الله كان
 بالكوفة ثم صار الى البصرة ووجدته قطعها ورقا الدم ففتح الرء والقاف والهمزة
 ارتفع وانقطع وفي الحديث لشكالاتا اصوليا احديهما قوله يا دري
 عبيدي بنسبه وهي مسئلة تتعلق بالاجال واجال كل شي وفيه يقال بلغ اجله اي
 تم لعمه وجا حينه وليس كل وقت اجلا ولا يموت احدا بى سبب كان الا
 باجله وقد علم الله انه يموت بالسبب المذكور وما علمه فلا يخير فعمل هذا
 ينفي قوله يا دري عبيدي بنسبه محتاجا الى التاويل فانه قد توهم ان الاجل

عنه
 ج
 ٤٦

كان متاخرا عن ذلك الوقت فقدم عليه والثاني في قوله عز وجل من عليه الجنة
 يتعلق به من يري بو عبيدا لا بد وهو ما قل عند غيرهم على جزم الجنة بخاليه
 مخصوصه كالخصيص بمن كما يقال انه لا يدخلها مع السابقين او يحلونه على من
 يفعل ذلك مستحلا فكفر به ويكون محذرا بكمرة لا يعلقه والحديث اصل
 كبير في تعظيم قتل النفس سواء كانت نفس الانسان او غيره لان نفسه ليست ملكه
 ايضا فتصرف بها على حسب ما يراه
الحديث العاشر الحديث الاول عن انس بن مالك
 قال قدم ناس من عجل او عريضة فاحتوا المدينة فامر النبي صلى الله عليه وسلم
 لهم بلقاح وامرهم ان يشربوا من ابوالها والباها فاطلقوا فلما ضحوا اقلوا
 رايعي النبي صلى الله عليه وسلم واستاقوا النعم فجاء الخبر اول النهار فبعث في انارهم
 فلما ارتفع النهار جئني بهم فامرهم فقطعت ايديهم وارجلهم وسلمت اعينهم وتركوا
 في الحرة يستسقون فلا يسقون قال ابو قلاب فهو لا سرقوا وقتلوا
 وكفروا بعد ايمانهم وحاربوا الله ورسوله اخرجهم الحجاز
 اجتوت البلاد اذا كرهتها وان كانت موافقة واستولمها او لم توافقك
 استدل بالحديث على طهارة ابوال ابل الاذن في شربها والقابلون نجاستها
 اعتدروا عن هذا بان الندوي وهو جابر خبيث الجاسات الا بالخمر واعترض
 عليهم الاولون بانها لو كانت نجسة لمحرمه الشرب ما جاز الندوي بها لان الله
 لم يجعل نجاسة هذه الامة فيما حرم عليها وقد وقع في هذا الحديث التمثيل لهم
 واختلف الناس في ذلك فقال بعضهم هو منسوخ بالحدود وقيل انه
 قال حديثي محمد بن سيرين ان ذلك قبل ان تنزل الحدود وقال
 ابن شهاب بعد ان ذكر قصتهم وذكروا والله اعلم ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لم يبع ذلك عن المشقة التي في سورة المائدة انما جزا الذين خابروا الله
 ورسوله الآية والتي بعدها محمد بن الفضل باسناد صحيح منه
 الى ابن سيرين قال كان شال العونيين قبل ان تنزل الحدود التي انزل الله عز وجل
 في المائدة من شأن المحاربين ان يقتلوا او يصلبوا وكان شال العونيين منسوخا

الآية التي يصف فيها اقامته حدودهم وفي حديث اي حمزة عن عبد
 الكريم وسئل عن ابوال ايل فقال حدثني سعيد بن حبيب عن الحارث بن فزارة
 الحديث وفي اخره فاما مثل بني الله صلى الله عليه وسلم قبل ولا بعد ونهى عن
 المشقة فقال لا تمثلوا بشي وفي رواية ابيه ابراهيم ابن عبد الرحمن عن محمد بن
 الفضيل الطبري باسناد فيه موسى بن عبيد الزبدي بسنده الى جبر بن عبد
 الله النخعي بقصته وفي اخره فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سئل الاعين ن فانزل الله عز وجل فمنهم هه الاية اما جزا الذين تحادون
 الله ورسوله الاية ن وروي ابن الحوري في كتابه حديثا من رواية صالح
 ابن رستم عن كثير بن شطر عن الحسن بن عثمان بن حصين قال لما قام فينا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم خطيبا الا امرنا بالصدقة وهما ناعن المشقة وقال قال
 ابن شاهين هذا الحديث يشبه كل مثله كانت في الاسام ن قال ابن الحوري
 وادعاء الشيخ يحتاج الى تاييد وقد قال بعض العلماء اما سئل اعين اوليك
 لانهم سئلوا عن الراعي فاقتصر منهم مثل ما فعلوا والحكم ثابت ن قلت هذا
 بتقصير لان الحديث وردت فيه المشقة من جهات عديدة وباشيا كثيرة ثبت
 انه ثبت الفضا في سئل الاعين فما نضع بيما في ما جري من المشقة فلا بد له فيه
 من جواب غير هذا وقد رايته عن الزهري في قصده العربي انه ذكر انهم قتلوا
 يسار اموي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم مثلوا به فلودكر ابن الحوري
 هذا كان اقرب الى مقصوده مما ذكره من حديث سئل الاعين فقط على
 انه ايضا بعد ذلك سئل في بعض ما حكى في القصة وعكس بضم العين المهملة
 وسكون الكاف واخره لام وعربى بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة
 وسكون اخر الحروف بعدها نون وقال بعضهم هم ناس من بني سليم
 وناس من بني نجيلة وبني عرينه واللقاح النوق ذات اللبن الحديث
 الشامي عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن اي هيرة وزيد
 ابن خازم الجهمي انهما قالان ان رجلا من الاغراب اتى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال يا رسول الله اشهدك الله الا قضيت بيننا كتاب الله فقال

٢٤١
 الخضم الاخر وهو افقه منه نعم فاقتض بيننا كتاب الله وايدن لي فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قل قال ان ابني كان عسيفا على هذا فرنا
 باسوته واني اخبرت ان علي ابني الرجم فاقتضت منه ما يشاء وتولده
 فسالت اهل العلم فاخبروني فاخبروني انما علي ابني جلد مائة وتعريب
 عام وان علي امراه هذا الرجم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي
 نفسي بيده لا قضيت بينكم كتاب الله الوليدة والعنم رد عليك وعليك ابنتك
 جلد مائة وتعريب عام واغد يا بنيس لرجل من اسلم علي امراه هذا فان
 اعترفت فارجمها قال فخر عليها فاعترفت فامروها رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فرجمت وقوله الا قضيت بيننا كتاب الله تطلق هذه اللفظة
 على القرآن خاصة وقد يطلق كتاب الله على حكم الله مطلقا والاويل حمل
 هذه اللفظة على هذا لانه ذكر فيه التعريب وليس ذلك منصوفا في كتاب
 الله الا ان يؤخذ ذلك بواسطة امر الله تعالى بطاعه الرسول واتباعه
 وفي قوله ايدن لي حسن الادب في المحاطة للاكلية وقوله كان عسيفا
 اي اجيرا وقوله فاقتضت منه اي من الرجم ن وفيه دليل على شرعية
 التعريب مع الجلد والخنس تخالفون فيه بنا على ان التعريب ليس مذكورا
 في القرآن وان الزيادة على النص نسخ ونسخ القرآن لا يجوز لغير جاز
 وغيرهم يخالفون في تلك المقدمة وهي ان الزيادة على النص نسخ والمثلة مقرونة
 في علم الاصول ن وفي قوله فسالت اهل العلم دليل على الرجوع الى
 العلماء ودليل على استصحاب الحال والحكم بالاصل في استمرار الاحكام
 الثابتة وان كان يمكن زوالها في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بالنسخ
 وقوله رد عليك اي مردود اطلق المصدر على اسم المفعول ن وفيه
 دليل على انما اخذ بالمعاوضة الفاسدة يجب رده ولا يملك وبه تبين ضعف
 عذر من اعترض من اصحاب الشافعي عن بعض الحقوق الفاسدة بالمتعاضين
 اذ كل واحد منهما لاخر في التصرف في ملكه وجعل ذلك سببا لجواز التصرف
 فان ذلك الادب ليس مطلقا وانما هو مبني على المعاوضة الفاسدة ن

وفي الحديث دليل على ان ما يستعمل من الالفاظ في محل الاستفتاء يسامح به
في اقامة الحدود او التعزير فان هذا الرجل قدف المراقب انيس بالزنا ولم يتعرض
النبي صلى الله عليه وسلم لامر حده بالقذف واعرض عن ذلك ابتداء وبسببه
تصرح بحكم الرجم وفيه استثناء الامام في اقامة الحدود ولعله يوخذ
منه ان الاقرار مرة واحدة يكفي في اقامة الحد فانه رتب رجمها على مجرد اقرارها
ولم يقدره بعد ذلك وقد يستدل به على عدم الجمع بين الجلد والرجم فانه لم
نعرفنا بشئ ولا امر به الحديث الثالث عن عبيد الله بن عبد الله
ابن عتبة بن مسعود عن اي هريرة وزيد بن جالس الجهمي قال استئيل النبي صلى
الله عليه وسلم عن الاماء اذ اُرنت ولم تحصن قال اُرنت فاجلدوها ثم ان
رنت فاجلدوها ثم يعوها ولو بضفيرين قال ابن شهاب ولا ادري
ابعد الثلاثة او الرابعة والضفير للجلد يستدل به على اقامة الحد على
الماليك كما قامته على الاحرار ودلالته على اقامة السيد للحد على عبده
محتملة وليست بالتوبة جدا وفيه بيان لحكم الامه اذ لم تحصن والكتاب
العزير تعرض لحكمها اذ احصنت وجمهور العلماء انه اذ لم تحصن تجلد
للحد ونقل عن ابن عباس في العبد والامه انه قال اذ لم يكونا مزوجين
فلا حد عليهما وان كانا مزوجين فعليه نصف الحد وهو خمسون قال بعضهم
وبه قال طاووس وابو عبيد وهذا مذهب من يمشك بمهوم الكتاب العزير
وهو قوله تعالى فاذا احصن فان اتى بها حشه فعليه نصف ما على الحصنات
من العذاب الا ان يذهب الجمهور راي لان هذا الحديث نص في اجاب الجلد
على من لم تحصن فاذا اتى بها حديث اخر انه الحد واحد من السياق فهو مقدم
على المهوم والضفير للجلد المضاف فعيل بمعنى منقول وذكر بعضهم ان في قوله
فليبعها ولو بضفير دليل على ان الزنا عيب في الرقيق يزوجه وكذلك خط
من القيمة قال وفيه دليل على جواز بيع غير المحور عليه ماله بما لا
يتغابن به الناس وفيما قاله في الاول نظر لجواز ان يكون المقصود بيعها
وان الخطت قيمتها الى الضفير فيكون ذلك اخبارا متعلقا بحال وجودي

لا اجبارا عن حكم شرعي ولا شك ان من عرف بنكورتنا الامه الخطت قيمتها
عنده وفيما قاله في الثاني نظر ايضا لجواز ان يكون هذا العيب اوجب تقصا
قيمته عند الناس فيكون بيعها بالتقصا بيعا بمن المثل لا بيعا بما يغابن الناس به
وفي الحديث دليل على ان المأمور به هو الحد المنوط بها دون ضرب التعزير
والثاويث ونقل عن اي ثور ان في الحديث اجاب الحد والنجاب البيع ايضا
بمشكها اذ اُرنت اربعاً وقد يقال ان في الحديث اشارة الى اعلام البائع
المشتري يجب السلعة فانه انما تنقص قيمتها بالغيبها ولو لم يعلم تقص
وقد يقال ايضا ان فيه اشارة الى ان العقوبات اذ لم تفد متصودها من
الزجر لم تفعل فان كانت واجبه كالحذف فترك الشرط في وجوبها على
السيد وهو الملك لان الحد الامرين لازم اما ترك الحد فاستئيل اليه لوجوبه
واما ازالة شرط الوجوب وهو الملك فتعين فلم يتل تركوها وحدوها
كلما تكرر لاجل ما ذكرناه والله اعلم فخرج عن هذا التعزيرات التي
لا تقدر لانها ليست واجبة الفعل فيمكن تركها الحديث
عن اي هريرة انه قال اي رجل من المسلمين رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو في المسجد فناداه برسول الله اي ربيت فاعرض عنه فمضى فلما وجهه
فقال برسول الله اي ربيت فاعرض عنه حتى نفي ذلك عليه اربع مرات
فلما شهد على نفسه اربع شهادات دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال اهلك جنون قال لا قال فهل احصنت قال نعم فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذهبوا به فارجموه قال ابن شهاب فاخبرني ابو سلمة
ابن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله يقول كنت فيمن رجمه فرجمناه بالمصلي
فلما اذلفته الحجاره فحرب فادركناه بالخرة فرجمناه في الرجل هو ما عن
ابن مالك روي قصته جابر بن سمرة وعبد الله بن عباس وابو سعيد الخدري
وبريدة بن الحصيص الاسلمي ذهب الحنفية الى تكرار الاقرار بالزنا اربعاً
شرط لوجوب اقامة الحد ورواوا ان النبي صلى الله عليه وسلم في هذا
الحديث انما اخرا اقامة الحد الى تمام الاربع لانه لم يحب قبل ذلك وقالوا في

وحيث بالاقترار لما اخر رسول الله صلى الله عليه وسلم الواجب في قول
 الراوي فلما شهد على نفسه اربع شهادت وعا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الاخره اشعار بان الشهاده اربع هي العلة في الحكم ومذهب مالك والشافعي
 ومن تبعهما ان الاقرار مرة واحدة موجب للحقد قياسا على ما يبر الحقون
 فكأنهم لم يروا ان تاخر الحد الى تمام الاقرار اربعا لما ذكره الحنفية وانه
 من باب الاستثنائات والمحقق لو جرد السبب لان مبنى الحد على الاحتياط
 في تركه ودرية بالشبهات وفي الحديث دليل على سؤال الحاكم في
 الواقعة عما يحتاج اليه في الحكم وذلك من الواجبات لسؤاله عليه السلام عن
 الجنون لئتين العتل وعن الاحصان لثبوت الرجم ولم يكن بد من ذلك
 بان الحد متردد بين الجلد والرجم ولا يمكن الاقدام على احدهما الا
 بعد تدبير شبيهه **وقوله** عليه السلام ان جنونا يمكن ان يسأل عنه
 فيقال ان اقرار المحنون غير معتبر فلو كان جنونا لم يند قوله انه ليس به
 جنونا **وجوابه** انه في سؤاله عن ذلك بل سؤال غيره ممن يعرفه هو
 الموثق وجوابه انه قد ورد انه قد سأل غيره عن ذلك وعلى تقدير
 ان لا يكون وقع سؤال غيره فيمكن ان يكون سؤاله لثنتين كما طبعه وملاحظه
 تثبته وعقله فينبغي الامر عليه لا على مجرد اقراره بعدم الجنون وفي
 الحديث دليل على تفويض الامام الرجم الى غيره ولفظه يشعرون النبي
 صلى الله عليه وسلم لم تحضره فيوجد منه عدم حضور الامام الرجم
 وان كان الفقهاء قد استحبوا ان يبدوا الامام بالرجم اذا ثبت الزنا بالاقرار
 وببدا الشهود به اذا ثبت بالبينه وكان الامام لما كان عليه التثبت
 والاحتياط قيل له ابد الجكون ذلك زجرا عن الشاهل في الحكم بالحدود
 وداعيا الى غاية التثبت واما في الشهود فظاهر لان قتله يقتولهم
 فلما ادلته الحجاره اي بلغت منه الجهد وقبل رضته واوجعته واوهنته
وذهب **ن** وقوله دليل على عدم الحفله
 عن عبد الله بن عمر ان اليهود جاوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا

ذهب منه

له ان امرأة منهم ورجلا زنيا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم نما
 تجدون في التوراة في شأن الرجم فقالوا انقضهم ويجلدون قال عبد
 الله بن سلام كذبت فيها آية الرجم فاتوا بالتوراه فشروها فوضع احداهم
 يده على آية الرجم فقرأ ما قبلها وما بعدها فقال له عبد الله بن سلام
 ارفع يدك فرفع يده فاذا فيها آية الرجم فقال صدق يا محمد فامروها
 التي صلى الله عليه وسلم فرجما قال فرأت الرجل تخنا على المرأة يقبها
 الجارة **ن** قال المؤلف رضي الله عنه الذي وضع يده على آية الرجم
 عبد الله بن صوربان اختلف الفقهاء في ان الاسلام هل هو شرط في الاحصان
 ام لا ومذهب الشافعي انه ليس بشرط فاذا حكم الحاكم على ذي محض رجمه
 ومذهب ابي حنيفة ان الاسلام شرط في الاحصان واستدل الشافعية
 بهذا الحديث ورجم النبي صلى الله عليه وسلم لليهود من واعتذر الحنفية
 عنه بان قالوا رجمها تخكم التوراة فانه يتألم عن ذلك وان ذلك كان
 عندما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وادعوا ان آية حد الرنا
 نزلت بعد ذلك فكان ذلك الحديث منشوخا وهذا يحتاج الى تحقيق **الشافعي**
 اعني ادعاء الشيخ **وقوله** فرأت الرجل تخنا على المرأة للحديث في
 الرواية تخنا مع الياء وسكون الجيم وفتح النون اي مثل منه الجني
في الساع
 وبدلتني بالشاطط الجنا وكنت كالصخرة تحت السنان
 وفي كلام بعضهم ما يشعرون اللفظة بالحاء يقال جني الرجل تخنا
 حنوا اذا ك على الشيء **قال الشافعي**
 حنوا العايدات على وسادتي **في الساع**
 عن اي هريره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو ان امرا اطلع عليك
 بجيرا ذن فحذفته تحصان فتقات عينه ما كان عليك جناح اخذ الشافعي
 وغيره بظاهر الحديث واباه المالكية وقالوا لا يقصد عينه ولا غيرها
 وقيل بحب التودان فعل وهذا مخالف للحديث ومما قيل في تعليل المنع

ان المعصية لا تدفع بالمعصية وهذا ضعيف جداً لان يمنع كنهها معصيته
 في هذه الحالة ولا يجوز ان يدفع المصايل وان اريد بكونها معصيته النظر ان
 ذاهما مع قطع النظر عن هذا السبب هو صحيح لكنه لا ينفذ وتصرف الفقهاء
 في هذا الحكم بانواع من التصرفات منها ان يفرق بين ان يكون هذا النظر
 واقعاً في الشارع او في حال الصلح بالنظر اليه او في سكة منسدة الاستل
 اختلافه ولا يشترط ان لا يفرق ولا يجوز مد العيول الى حرم الناس حال
 وفي وجهه الشافعية انه لا يقصد الا عين من وقف في ملك المنصور اليه ومنها
 انه هل يجوز في الناظر قبل الذي لا اندار فيه وجهان للشافعية احدهما
 لا على قياس الدفع في البداهة بالاهول فالاهول والناظر نعم واطلاق هذا
 الحديث يشعر بهذين الامرين معاً اعني انه لا فرق بين موافق هذا الناظر
 وانه لا يحتاج الى الانذار فورد في هذا الحكم الثاني ما هو اقوى من هذا
 الاطلاق وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحتمل الناظر بالمدري ومنها
 انه لو منع النسيان فهل يجوز السمع بالنظر اختلافه وفي الحديث استأجر
 انه انما يقصد العيول بشي خفيف كمدري ويندقه وحصة لقوله فحذفته
 قال الفقهاء اذ اذرقه بالشباب او رماه بحجر مثل قتله فهذا قتل
 يتعلق به القصاص والدية وبما تصرف فيه الفقهاء في هذا الناظر اذا
 كان له محرم في الدار او زوجة او مشاع لم يجوز قصد عينه لانه في النظر
 شبهة وقبل لا يكفي ان يكون له في الدار محرم وانما يمنع قصد عينه اذا
 لم يكن فيها الا محارمة ومنها انه اذا لم يكن في الدار الا صاحبها فله الري
 ان كان مكشوف العورة لا ضمان والا فوجهان اظهرهما انه لا يجوز
 رميه ومنها ان الحرم اذا كانت في الدار مستترات او في بيت في وجه
 لا يجوز قصد عينه لانه لا يطلع على شي قال بعض الفقهاء والاظهر للجواز
 لاطلاق الاخبار ولانه لا تنصبط اوقات الشتر والتكشيف فالاختياط
 حتم الباب ومنها ان دل انما يكون اذا لم يقصر صاحب الدار قال كان
 بابه مفتوحاً او تم كوة واسعة او ثمة مفتوحة فتطرق فان كان جداراً لم

انما صح

تختر قصده وان وقف وتعمد قبل لا يجوز قصده تنقيط صاحب الدار تسريح
 الباث وتوسيع الكوة وقيل يجوز التعدية بالنظر واجري هذا الخلاف
 فيما اذا انظر من سطح نفسه او نظر الموزن من الماذنه لكن الاظهر ههنا
 عندهم جواز الرمي لانه لا يقصير من صاحب الدار واعلم ان ما كان من هذه
 التصرفات القهريه ذاهلاً تحت اطلاق الاخبار فانه قد يوجز منها وما
 لا فيقصده ما خوذ من فهم المعنى المقصود بالحديث وبعضه ما خوذ بالتأني
 وهو قليل فيما ذكرناه **باب حد السرقة بالحديث**
 الاول عن عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع في حن قيمته
 ثلاثة دراهم وفي اعط ثمنه ان اختلف الفقهاء في النصاب في السرقة
 اصلاً وقد ران اما الاصل فجمهورهم على اعتبار النصاب وشدة الظاهر
 فلم يعتبروه ولم يفرقوا بين القليل والكثير وقالوا بالقطع فيها ونقل في ذلك
 وجه في مذهب الشافعي والاستدلال بهذا الحديث على اعتبار النصاب
 ضعيف فانه حكايه فعل ولا يلزم من القطع في هذا المقدار فعلاً عدم القطع
 فيما دونه قطعاً وانما المقدار قال الشافعي يري ان النصاب ربع دينار
 لحديث عائشة الاي ويقوم ما عدا الذهب بالذهب وبوجيفه يقول
 ان النصاب عشرة دراهم ويقوم ما عدا الفضة بالفضه وما لك يري ان
 النصاب ربع دينار من الذهب او ثلاثة دراهم وكلاهما اصل ويقوم
 ما عداهما بالدراهم وكلا الحديثين يدل على خلاف مذهب اي حنيفه
 واما هذا الحديث قال الشافعي رحمه الله يتل انه لا خلاف حديث عائشة
 وان الدينار كان اثني عشر درهماً وربعه ثلاثة دراهم اعني صرفه ولهذا
 قومت الدينار باثني عشر الفاً من الورق والدينار من الذهب وهذا الحديث
 يستدل به لذهب مالك في ان الفضة اصل في القوم قال المسروق لما
 كان غير الذهب والفضه وقوم بالفضه دول الذهب دل على انها اصل
 في القوم والا كان الرجوع الى الذهب الذي هو الاصل اولي واوجب عند
 من يري القوم به والحنيفه في مثل هذا الحديث ويمن روي في حديث عائشة



القطع في ربع دينار فصاعداً يقولون ومن قال منهم في التاويل بما معناه والتعويض
 امر طي الحتمي فحوز ان تكون فتمته عند عايشه ربع دينار او ثلاثه
 ذراهم ويكون عند غيرهما اكثر وقد ضعف غيرهم هذا التاويل وشعده
 عليهم بما معناه ان عايشه لم يكن لتجبر ما يدل على مقدار ما يقطع فيه
 الا على تحقيق لعظم امر القطع والمجس بكسر الميم ورفع الجيم الترس
 من معنى الاحتياط وهو الاستئثار والاحتفاء وما يقارب ذلك ومنه المجس
 وكسرت ميمه لانه الله في الاحتياط كان صاحبه يستتر بعماء حاديه
 فان الساعى كان يحى حول من كثر انقث ثلاث شجوص كاعيان ومعضن
 والتمه والتمن كحليان في الحقيقه والمعتبر القيمة وما ورد في بعض الروايات
 من ذكر التمن فلهذا لساويهما عند الناس في ذلك الوقت وفي طي الراوي او
 باعتبار الغلبه والافتوا اختلفت التيمه والتمن الذي اشتراه به مال كده
 لم يعتبر الا التيمه **الحديث الثاني** عن عايشه انها سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول يقطع اليد في ربع دينار فصاعداً هذا
 الحديث اعتمد الشافعي رحمه الله في مقدار النصاب وقد روي عن عايشه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلاً وقولاً وهذه الروايه قول وهو اقوى في
 الاستدلال من الفعل لانه لا يلزم من القطع في مقدار معين انقث ان السارق الذي
 قطع في شرقه ان لا يقطع من سرق ما دونه ولما القول الذي يدل على
 اعتبار مقدار معين في القطع فانه يدل على عدم اعتبار ما زاد عليه في
 اباحه القطع فانه لو اعتبر في ذلك لم يحز القطع فيما دونه وايضاً
 فروايت الفعل يدخل فيها ما ذكرناه من التاويل المستضعف في ان
 المقوم امر طي الى اخره **والثاني** ان الحديث قوي في الدلالة على اصحاب
 اي حقيقه انه نفى صريحه القطع في هذا المقدار الذي لا يقولون بجواز
 القطع به واما دلالة على الظاهرية فليس من حيث النطق بل من حيث
 المضموم وهو داخل في مفهوم العدد ومثبتته اقوى من مرتبه مفهوم
 اللقب **الثالث** عن عايشه ان قرينها اهتمهم شال

المخزوميه التي سرق في ثلثيها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقالوا من خبري عليه الاسامه ابن زيد حث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فكله اسامه فقال استنفع في حذر من حدود الله ثم قام فاختط فقال
 انما اهلك الدين من قبلكم اهلهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق
 فيهم الضعيف اقاموا عليه الحد وايم الله لو ان فاطمه بنت محمد سرقت لقطعت
 يدها وفي امته كانت امره استعير المتاع ولحقه فامر النبي صلى الله
 عليه وسلم بقطع يدها قد اطلق في هذا الحديث على هذه المراه لفظ
 السرقه ولا اشكال فيه واما الاشكال في الروايه الثانيه وهو اطلاق
 محمد العاربه على المراه وليس في لفظ هذا الحديث ما يدل على ان المعترعه
 امراه واحده ولكن في عبارة المصنف ما يشعر بذلك فانه جعل الذي
 ذكره ثانياً روايه وهو تعضي من حيث الاشعار العادي انما حديث ولحق
 اختلف فيه هل كانت المراه المذكوره سارقه او جاحده وعن احمد انه
 اذا وجب القطع في صورة محوود العاربه عملت تلك الروايه واذا الخد
 بطريق صناعى اعني في صيغه الحديث ضعفت الدلالة على مثله المحوود قليلاً
 فانه يكون احتياطاً في واقعه واحده فلا يثبت الحكم المرتب على المحوود
 حتى يثبت ترجيح روايه من روي في الحديث انها كانت جاحده على روايه
 من روي انها كانت سارقه واظهر بعض الشافعيه التكبير والتعجب
 ممن اول حديث عايشه في القطع في ربع دينار الذي روي فعلاً وان اعتمد على
 روايه من رواه قولاً فان كان يخرج الحديث مختلفاً قالوا لا يمكن ان
 احد الحديثين جسد يدل على القطع فعلاً في هذا المقدار والثاني يدل
 عليه قولاً ولا يتأتى فيه تاويل احتمال الغلط في المقوم وان كان يخرج
 الحديث واحداً فمفيه من الكلام ما اشترانا اليه الا ان الله ههنا قوي
 لانه لا يجوز للراوي اذا كان سماعه لروايه الفعل ان يغيره الى روايه القول
 فيظهر من هذا انهما حديثان مختلفان اللفظ وان كان محزهما واحداً
 وفي الحديث دليل على اشاع الشاعه في الحد بعد بلوغه السلطان

توطين امر المجاهدين في حقوق الله تعالى ولغة انما هي هذا الله
على الحصر والظا هي ان الله ليس الحصر المطلق مع احتمال ذلك فان
اسرائيل كانت قديم كثيرة يعني الهالك فحل ذلك على حصر مخصوص وهو
الا الهالك بسبب المجاهدين في حدود الله تعالى فلا يتصور ذلك في هذا
الحصر المخصوص وقد يستدل بقوله عليه السلام وان الله لو سرت فاطمة
بنت محمد لتقطعت يدها على ان ما خرج هذا المخرج من الكاظم الذي يقتضي
تعلق القول بتقدير امر اخر لا يمنع وقد شد جماعة في مثل هذا ومن ائمه
في التبع مختلفين **باب الحصر في الحدوث الاول**
عن انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم اي برجل قد شرب الخمر فجلده
بخريرة خواربعين وقال فعله ابو بكر فلما كان عمر استشار الناس
فقال عبد الرحمن اخف الحدود ثمانون فامرب عمره لا خلاف في الحد على
شرب الخمر واختلوا في مقدارها فذهب الشافعي اربعون واتفق
اصحابه انه لا يزداد على ثمانين وفي الزيادة على الاربعين الى ثمانين خلاف
والاظهر لجواز ولو راي الامام ان يجلده بالنعال واطراف الثياب كما
فعله النبي صلى الله عليه وسلم جاز ومنهم من منع ذلك تعليلا بعسر الضبط
وظاهر قوله فجلده بخريرة خواربعين ان هذا القدر هو العدد الذي
ضرب به وقد وقع في رواية الزهري عن عبد الله بن زهران النبي صلى
الله عليه وسلم قال اضربوه وضربوه بالايدي والنعال واطراف الثياب
وفي الحديث قال فلما كان ابو بكر سال من حضر ذلك المضروب فثبته
اربعين وضرب ابو بكر في احدى ارجلين ففسره بعض الناس بما لا يقد
الضرب الذي ضرب به بالايدي والنعال واطراف الثياب فكان مقدار
اربعين ضربة لاها اربعون تعدد بالنعال والايدي انما قاييس
ما ضرب به ذلك الشارب فكان مقدار اربعين عصا ولدك قال فتومه اي
جعل قيمته اربعين وهذا عندى خلاف الظاهر ويتعد قوله ان النبي صلى
الله عليه وسلم جلد في الخمر اربعين فانه لا يطلق الا على عدد كثير من الضرب

زعم

بالايدي والنعال وتسلط التأويل على لفظة قومها انها بمعنى قدما وقع فكان
اربعين اقرب من تسلط هذا على صدق قولنا جلد اربعين حقيقة وقوله
فقال عبد الرحمن اخف الحدود ثمانون ويروي بالنصب اخف الحدود ثمانين
اي جعله او ما يقارب ذلك وفيه دليل على المشاورة في الاحكام والقول
فيها بالاجتهاد وقيل ان الذي اشار بالثمانين هو علي رضي الله عنه وقد استدلل
به من يري الحكم بالقياس والاستحسان وموافقه فلما كان عمر تخوذا ان يكون
على حد مضاف اي فلما كان زمن ولاية عمر او ما يقارب ذلك ومنه
ما كان حد الخمر ثمانون على ما وقع في زمان عمر الحديث الثاني
عن اي بردة هاشمي بن يار انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا جلد
فوق عشرة اسواط الا في حد من حدود الله فيه مسلمان احدا مما
اثبات التعزير في المعاصي التي لا حد فيها لما يقتضيه من جواز العشرة في
دونها المسئلة الثانية اختلفوا في مقدار التعزير فالمشهور عن مالك رحمه
الله لا يقدر بهذا القدر ولا يخير في العقوبات فوق هذا وفوق الحدود على
قدر الجريمة وما جها وازدلال نوكل الى اجتهاد الامام وظاهر مذهب
الشافعي رحمه الله انه لا يبلغ بالتعزير الحد وعلى هذا في المعتبر وجهان
منها ان الحد في حد في حق المعزول لا يزداد في تعزير الخمر على سبع
وتلائم ضربة ليكون دون حد الشرب ولا في تعزير العبد على تسعة
عشر سوطا **باب اعتبار الحد في الحدود على الاطلاق** فليزداد في
تعزير الحر ايضا على تسعة عشر سوطا ايضا ووجه ثالث ان الاعتبار
بحد الاحرار وتجوز ان يزداد تعزير العبد على عشر وذهب عمرو واخذ
الى طاهر الحديث وهو انه لا يزداد في التعزير على عشرة واليه ذهب
من الشافعية صاحب القريب وذكر بعض المصنفين منهم ان الاظهر
انه تجوز الزيادة على العشرة واحتلف المخالفون لظاهر هذا الحديث
في العذر عنه فقال بعض مصنفى الشافعية انه منسوخ بجل الصحابة بخلافه
وهذا ضعيف جدا لانه يتعدر عليه اثبات اجماع الصحابة على العمل بخلافه

وفعل بعضهم او فتواه بخلافه لا يدل على النسخ والقول في ذلك فعل عمر رضي
الله عنه انه ضرب ضيقا اكثر من الجدا ومن ما يبه وصبغ هذا النسخ الصادق
المتملة وكثيرا في الحروف واخره غير معجزة وقال بعض المالكية
وتأول اصحابنا الحديث على انه مقصور على من النبي صلى الله عليه وسلم لانه
كان يكفي الحاي منهم هذا القدر وهذا في غاية الضعف لانه ترك العوم
تغير دليل شرعي على المحض وما ذكره مناسبه ضعيفا لا يستقل بانبات
التخصيص قال هذا المالكى وتأولوه ايضا على ان المراد بقوله في حيز من حدود
الله اى حق من حقوقه وان لم يكن من الخاص المقدره حقوقها حدودها
لان المحرمات كلها من حدود الله وان لم يكن من بعض اهل العصرية انه
قد هذا المعنى بان تخصيص الحديث هذه المقدرات امر اصطلاحى فقهي
وان عرف الشرع في قول الاسلام لم يكن كذلك وتحتل ان لا يكون كذلك
وهذا هو او كما قال فلا يخرج عنه الا ناديات التي ليست عن محرم شرعي
وهذا ولا خروج في لفظة الحيز عن العرف فيها وما ذكره هذا العصري
يوجب القتل والاصل عدمه وتأينا اذا حملناه على ذلك واجزنا في
كل حق من حقوق الله ان يزداد لم يبق لنا شي يخص المنع فيه بالزيادة على
عشره اسواط او ما عدا المحرمات كلها التي لا يجوز فيها الزيادة ليس الا ما
ليس بمحرم واصل التعريفه ممنوع فليس في خصوص منع الزيادة معنى
وهذا اوردناه على ما قاله المالكى في اطلاقه حقوق الله وقد يعتد بعبارة
بما استقرنا اليه من انه لا يخرج عنه الا ناديات على ما ليس بمحرم ومنع هذا
تحتاج الى حواجزها عن كونها من حقوق الله ونالنا على اصل الكلام
وما قاله العصري ما تقدم في الحديث قبله من قول عبد الرحمن اخذ الحدود
ثمانون فانه يقطع دابر هذا الوهم ويدل على ان مصطلحهم في الحدود
اطلاقا على المقدرات التي تطلق عليها القتها اسم الحد فان ما عدا ذلك
لا ينتهي الى مقدار معين فهو ثمانون وانما المنهي اليه هي الحدود والمقدرات
وقد ذهب اشهب من المالكية الى ظاهر هذا الحديث كما ذهب اليه

صا حب القرب من الشافعية معترض للبع من الزيادة على العشرة ويبقى ما
دونها لا تغارض المنع فيه وليس التحريفية ولا في ثم ما يفوض الى الولاية خير
نسخة بل لا بد عليهم من الاجتهاد وعن بعض المالكية ان مودب الصينا
لا يزيد على ثلاثة فان زاد اقتصر منه وهذا بخلاف بعد اقامه الدليل المتين
عليه ولعله يأخذه من ان الثلاث اعتبرت في مواضع وهو اوال كثره وفي
ذلك ضعف والذي ذكره المصنف من ان ابا سودة هو هاني ابن نيار
مختلف فيه فقد قيل انه رجل من الانصار **ك**
الايام والمدور الحديث الاول عن عبد الرحمن ابن سمرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن ابن سمرة لا تسئل الاما
فانك ان اعطيتها عن مسألة وكنت اليها وان اعطيتها عن غير مسألة اعنت
عليها وان حلفت على عيني فرايت غيرها خيرا منها فكفر عن ميثمك واث
الذي هو خير من فيه من ابل **ل** طاهره يقتضي كراهية سؤال
الامارة مطلقا والفتها تصرفا فيه بالقرعة العكس من كان متعينا للولاية
وجب قبولها ان عرضت عليه وطلبها لم تعرض لانه فرض كفايه لا يتاى
الابه فتعين عليه القيام به وكذلك اذا لم يتعين وكان افضل من غيره
ومنعنا ولاية الفضول مع وجود الافضل وان غيره افضل منه ولم يمنع
توليته الفضول مع وجود الفاضل فيها هنا يكره له ان يدخل في الولاية
وان سألها لحرم بعضهم الطلب فكره للامام ان يوليه وقال ان ولاية
انعدت ولايته وقد اسخطي فيما قال ومن القتها من اطلق القول بكراهية
القضاء لاحاديث وردت فيه المسئلة الشامة لما كان خطر الولاية
عظيما بسبب امور خارجة عنه كان طلبها تكلفا ودخولا في غرر عظيم
فهو جدير بعدم العون ولما كانت ادانت من غير مسألة لم يكن فيها هذا
التكلف كانت حذيرة العون على اعبائها واثقالها **ل**
الى الطاف الله تعالى بالعبد بالاعانة على صابة الصواب في فعله
وقوله تفضلا زايذا على مجرذ التكليف والهداية الى التحذير وهذه

مسألة أصولية كثر فيها الكلام في فتحها والذي يحتاج إليه في الحديث ما اشترنا
إليه الآن المسألة الثالثة للحدث تعلق بالكثير قبل الحدث ومن
يقول بخوازه قد تعلق بالبداهة بقوله عليه السلام فكثير عن ميمك وأب
الذي هو خير وهذا ضعيف لأن الواو لا تنضي الترتيب والمعطوف
والمعطوف عليه بها كالجمله وليس خيد طريقه من يقول في مثل هذا أن
البداهة تنضي الترتيب والتعقيب فيقتضي ذلك أن يكون الكثير مستقبلا
لروية الخبر في الحديث وإذا استعقب الكثير تأخر الحدث ضرورة
وما قلنا أنه ليس بخير لما بيناه من حكم الواو فلا فرق بين قولنا وكثر
وات الذي هو خير وبين قولنا فافعل هذا من ولو قال كذلك ليقض
ترتيبنا ولا نقدر بما فكذلك إذا أي بالواو وهذه الطريقة التي اشترينا لها
ذكرها بعض الفقهاء في اشتراط الترتيب في الوضوء قال إن الآية تقتضي
قديم غسل الوجه بسبب الغاء وإذا وجب تقديم غسل الوجه وجب
الترتيب في بقية الأعضاء اتفاقا وهو ضعيف لما بيناه المسألة الرابعة
بعض الحديث ما خير مصلحة الوفاء بمقتضى الميم إذا كان غيره خيرا
بنصه وأما من هو مذهبنا في الوفاء بمقتضى الميم عند عدم رويته
الخبر في غيرها مطلق وقد تبارح المفسرون في معنى قوله تعالى ولا
تجعلوا الله عرضة لآهوائكم أن تبروا به وجهكم على ما دل عليه
ويكون معنى عرضة أي ما تخافون أن تبروا به وجهكم أن تبروا به
الحديث الثاني عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم أي والله أن يشاء الله لا أحلف على ميم فإني غير ها خيرا
منها إلا أنت الذي هو خير وحللتها في هذا الحديث بتقديم ما تنضي
الحدث في اللفظ على الكفاية أن كان معنى قوله عليه السلام وحللتها الكثير
عنها وحتمل أن يكون معناه إيمان ما يقتضي الحدث في اللفظ على الكفاية أن
كان معنى قوله عليه السلام وحللتها الكثير عنها وحتمل أن يكون معناه إيمان
ما يقتضي الحدث قال الخليل يقيض العقد والعقد هو ما دلت عليه الميم

من موافقه مقتضاها فكون التحلل الإتيان بخلاف مقتضاها قال قلت
يمكن عن هذا قوله أنت الذي هو خير منها فإني ما يتناهى إياه حصل لي الله
الميم والتحلل منها فلا يفيد قوله عليه السلام حينئذ وحللت فائدة زائدة
على ما في قوله أنت الذي هو خير أن قلت فيه فائدة التصريح والتخصيص
على كون ما فعله محلا للإتيان به بلفظة تناسب الجواز والتحلل صريحا فإذا
شرح بذلك كان المبلغ مما أي به على سبيل الاستلزام وقد أكد النبي صلى
الله عليه وسلم في هذا الحديث الحكم المذكور بالميم بل الله تعالى عليه وهو
يقتضي البالدغة في ترجيح الحدث على الوفاء عند هذه الحالة وهذا الخبر الذي
أشار إليه صلى الله عليه وسلم أمر يرجع إلى مصالح الحدث المتعلقة بالمفصول
المحلول على تركه مثلا وهذا الحديث له سبب مذكور في غير هذا الموضع
وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم حلف ألا يحلهم ثم حملهم **الحديث**
الثالث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ولستم بمن كان حالما
فلتحلف بالله أو ليضمت ن وفي رواية قال عمر والله ما حلفت بها منذ سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عنها ذاك أو لا أشرا يعني حاكيا عن غيري
أنه حلف بها الحديث دليل على المنع من الحلف بغير الله تعالى والميم مقتضى
عند الفقهاء باسم الذات وبالصفات العلنية وأما الميم بغير ذلك فهو ممنوع
واختلفوا في هذا المنع هل هو على التحريم أو على الكراهة والخلاف موجود
عند المالكية فالأقسام ثلاثة الأول ما يتأخ الميم به وهو ما ذكرنا
من اسم الذات والصفات والشيء ما يحرم الميم به بالاتفاق كالانصاب
والإزلام واللات والعزى فإن قصد تعظيمها فهو كغيرها قال
بعض المالكية معلنا للقول فيه حيث يقول فإن قصد تعظيمها فكفر
والإنحرام والتسم بالشيء تعظيم له وشيئا حديث يدل إطلاقه على الكفر
لمن حلف ببعض ذلك وما يشبهه ويمكن إجراؤه على ظاهره لدلالة الميم
بالشيء على التعظيم له ما حلفت فيه والكراهة وهو ما عدا

ذلك مما لا يقتضي عظمه كذا في قول عمر رضي الله عنه ذاك الرجل لا
 اثر انما الغناء الاحتياط واللا حرجي على اللسان كما صورته المتنوع شرعا
 الحديث الرابع عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 قال سليمان بن اودس عليه السلام لا طوفان لليلة على سبعين امرأة تترك كل
 امرأة منهن عالا ما تاكل في سبيل الله فيقبل له قتل ان شا الله فلم يقل فطاف
 بهن فلم يلق منهن الا امرأة واحدة نصف اشبال قال فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لو قال ان شا الله لم تحت وكاذر كذا الحاجة ومولاه
 قبل له قل ان شا الله يعني قال له الملك فيه دليل على ان اتباع اليمين
 بالله المشبه يرفع حكم اليمين لقوله عليه السلام تحت وهذا ينقسم الى ثلاثة
 اوجه احدها ان ترد المشية الى الفعل المحلوف عليه كقوله مثلاً
 لا دخلن الدار ان شا الله واراد تعليق المشية بالدخول اي ان شا الله دخولها
 فهذا هو الذي يتفقه الاستثناء بالمشية والاحتياط ان لم يفعل الثاني ان
 يرد الاستثناء بالمشية الى نفس اليمين ولا ينفع لوقوع اليمين وتبين مشية
 الله والشا ان لا يذكر على سبيل الادب في تفويض الامور الى مشية
 الله وامثالا لقوله تعالى ولا تقولن لشيء ائني فاعل ذلك عذا الا ان شا الله لا
 على قصد معنى التعليق وهذا لا يرفع حكم اليمين ولا يتعلق بالحديث متعلق
 الطلاق بالمشية والفتا محمول فيه وما لا يفرق بين الاطلاق واليمين
 بالله ويوقع الطلاق وان علق بالمشية بخلاف اليمين بالله وهو مشكل
 جذا للطلاق حكم قد شاء الله تعالى تركا المعرض لتقريره لعدم تعلقه
 بالحديث وقد يوحد من الحديث ان الكفاية في اليمين مع البينة
 كما اصرح في حكم اليمين من حيث ان لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم حكاية
 عن سليمان عليه السلام وهو قوله لا طوفان ليس فيه التصريح باسم الله تعالى
 لكنه مقدور لاجل الام التي دخلت على قوله لا طوفان فان كان قد
 قيل بذلك وان اليمين تترك مثل هذا الحديث حجة لمن قاله وان لم يكن
 فحتاج الى تاويله وتقريره باللفظ باسم الله تعالى صريحا في المحكي وان كان

لان ع
 نسي

ساقطا في الحكاية وهذا ليس بمختص في الحكاية فان من قال والله لا طوفان
 فقد قال لا طوفان فان الاقضية بالمركة لا فطر بالمعنى وهو اسه وكان
 قد كفا الحاجة يراد به انه كان يحصل ما اراد وقد يوحد من الحديث
 جواز الاخبار عن وقوع الشيء المستعمل بنا على الظن فان هذا الاخبار
 اعني قول سليمان عليه السلام تترك كل امرأة منهن عالا ما تاكل ان يكون عن
 وحج والالوجب وقوع تحكيمه واجازتها الشا نفعه اليمن على الظن
 في الماضي وقالوا يجوز ان يحلف على خطايه وفي بعضهم اضعف من هذا
 واجاز الحلف في صورة ما على قربه ضعيفه واما بعض المالكية
 فانه دل لفظه على احتمال في هذا الجواز وتورد في عمل قبل خلاف اعني
 اليمين على الظن لانه قال والظاهر ان الظن كذلك وهو محتمل لما
 ذكرنا من الوجهين وقد يوحد من الحديث ان الاستثناء اذا اتصل
 باليمين في اللفظ انه يثبت حكمه وان لم ينو من اول اللفظ وذلك لان الملك
 قال له قل ان شا الله تعالى عند في اعني من اليمين بلوم يثبت حكمه لما افاد قوله
 ويمكن ان يجعل ذلك تاديبا لرفع اليمين فلا يكون فيه حجة و
الحديث الخامس عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين صبر استطع بها مال
 امرئ مسلم وهو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان ونزلت ان الدين
 يشتركون بهد الله واما بهم مئنا قليلا الى اخر الآية من صبره هي التي
 يصبر فيها نفسه على الجزم باليمين مع احتمالية التاويل والصبر الحسب
 فكانه تحبس نفسه على هذا الامر العظيم وهي اليمين الكاذبة وبها
 لمثل هذه اليمين الغموض ايضا الحديث وعنده سيد الفاعل ذلك
 وذلك لما فيها من كل المال بالباطل ظما وعدوانا والاستحسان فخرمه
 اليمين بالله تعالى وهذا الحديث يقتضي تفسير هذه الآية بهذا المعنى
 وفي ذلك اختلاف بين المفسرين يترجح قول من ذهب الى هذا المعنى بهذا
 الحديث وبيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني الكتاب العزيز

والا يتم لان نفسه ليست ملكا له وانما هي لله تعالى فلا يتصرف فيها الا بما اذن قال القاضي عياض وفيه دليل بالكل ومن قال بقوله على ان التصا من القاتل بما قبل به حردا كان او غير حرد خلافا لابي حنيفة اقتداء بعقاب الله تعالى لقاتل نفسه في الاخرة ثم ذكر حديث اليهودي وحديث العزيميل وهذا الذي اخذه من هذا الحديث في هذه المسئلة ضعيف جدا لان احكام الله تعالى لا يقاس بافعاله وليس كل ما فعله في الاخرة مشروع لنا في الدنيا كالخبرين بالنار والساع للحيات والعقارب وبقى الجسم المقطع للامعاء وبالجملة فالناظر ين الى اثبات الاحكام الانصوص على عليها او يقاس على النصوص عند القايستين ومن شرط ذلك ان يكون الاصل المقيس عليه حكما اما ما كان فعلا لله تعالى فلهذا اظهر جردا وليس ما نعتقده فعلا لله تعالى في الدنيا ايضا بالمباح لنا فان الله ان يفعل ما يشاء بعباده ولا حكم عليه وليس لنا ان نفعل بهم الا ما اذن لنا فيه بواسطة او بغير واسطة المسئلة الثالثة التصرفات الواقعة قبل الملك بشي على وجهين احدهما تصرفات التخيير كما لو اعطى عند غيره او باعه او ندر ندر استلقابه وهذه تصرفات لا غية اتفاقا الا ما حكم عن بعضهم في العتق خاصة انه اذا كان موشرا بعق عليه وقيل انه رجع عنه المشاء التصرفات المتعلقة بالملك كالتعلق بالطلاق بالنكاح مثلا فهذا اختلف فيه فالشافعي يلقيه كالاول وما لك وابو حنيفة يعتبر انه وقد يستدل الشافعي بهذا الحديث وما يقاربه وما نحوه يملونه على التخيير او يقولون بموجب الحديث فان التخيير انما يقع بعد الملك فالطلاق مثلا لم يقع قبل الملك فمن ههنا الخي القبول بالوجوب وههنا نظر دقيق في الفرق بين الطلاق اعني تعليقه بالملك وبين التذير في ذلك فانما مله ن واستبعد قوم تاويل الحديث وبقا ربه بالتخيير من حيث انه امر طاهر جلي لا يقوم به فائدة تحسن حمل اللفظ عليها وليست جهة هذا الاستبعاد بقوية فان الاحكام كلها في الابتداء كانت مستغنية وفي

ما
تدل

ابتائها فائدة متجذدة وانما حصل الشيوع والشهرة لبعضها فيما بعد ذلك وذلك لا يفي حصول الغاية عند تاسيس الاحكام المسئلة الرابعة وهو ان يقال اما ان يكون كفته في احكام الدنيا او في احكام الاخرة لا يمكن ان يكون المراد احكام الدنيا لان قتله يوجب القصاص ولعنه لا يوجب ذلك واما احكام الاخرة فاما ان يتراد بها المساوي في الاثم او في العقاب وكلاهما مشكل لان الاثم يتفاوت بتفاوت مقتله الفعل وليس اذهاب الروح في المقتله المقتلة الاذي باللعنة ولذلك العقاب يتفاوت بحسب تفاوت الجرائم قال الله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وذلك دليل على التفاوت في العقاب والثواب بحسب التفاوت في المصالح والمناسد فان الخيرات مصالح والمناسد شرور قال القاضي عياض قال الامام يعني المازري الظاهر من الحديث تشبهه في الاثم وهو تشبه واقع لان اللعنة قطع عن الرحمة والموت قطع عن التصرف قال القاضي وقيل لعنه يقتضي قصده اخراجه من جماعة المسلمين ومنهم منافع وكثير عدوهم به كما لو قتله وقيل لعنه يقتضي قطع منافع الاخر وبه عنه وبعبارة منها باجوبة لعنه فهو كمن قتل في الدنيا وقطعت عنه منافعها وقيل معناه استواءهما في التحريم واقول هذا يحتاج الى تحييص ونظرا اما حكاية عن الامام من ان الظاهر من الحديث تشبيهه في الاثم وكذلك ما حكاها من ان معناه استواءهما في التحريم وهذا يحتمل امرين احدهما ان يقع التشبيه والاستواء في اصل التحريم والاثم والثاني ان يقع في مقدار الاثم فاما الاول ولا ينبغي ان يحمل عليه لان كل معصية قلت او عظمت فهي مشابة ومشتوية مع القتل في اصل التحريم ولا ينبغي في الحديث كبر فائدة مع ان المذموم منه عظيم امير اللعنة بتشبيهها بالقتل ولما الشا في فقد بينا ما فيه من الاشكال وهو التفاوت في المقتله بين اذهاب الروح وانا فها وبين الاذي باللعنة

وله عليه السلام لعن المؤمن تشبهه في الاثم

واما ما حكاه عن الامام من قوله ان اللعنة قطع عن الرحمة والموت قطع عن
التصريف فاللعنة عليه من وجهين الاول ان يقول اللعنة قد
يطلق على نفس الابعاد الذي هو فعل الله تعالى وهذا الذي يقع فيه الشيء
والثاني ان يطلق اللعنة على فعل الاعوان وهو طلبة لذلك الابعاد
بقوله لعنة الله مثلاً او بوصفه للشخص بذال الابعاد بقوله فلان ملعون
وهذا ليس بقطع عن الرحمة بنفسه مالم تفضل به الاجابة فيكون
حينئذ تسيباً الى قطع التصريف ويكون نظيره التشيب الى القتل
غير انهما يفترقان في التشيب الى القتل بمباشرة الخنز وغيره من مقدمات
القتل فنض الى القتل بطرد العادة فلو كان مباشرة اللعن مفضياً
الى الابعاد الذي هو اللعن دائماً لاستوى اللعن مع مباشرة مقدمات
القتل اوزاد عليه وبهذا يتبين لك الايراد على ما حكاه ان القاضي
من ان لعنته له تقتضي قصده اخراجه عن جماعة المسلمين كما لو قتله
فان قصده اخراجه لا يستلزم اخراجه كما يستلزم مقدمات القتل
وكذلك ايضا ما حكاه من ان لعنه يقتضي قطع منافعه الاخرية عنه
باجابه دعوته اما حصل ذلك باجابه الدعوة وقد لا يجاب في كثير
من الاوقات فلا يحصل انقطاعه عن منافعه كما يحصل بقتله ولا يستوي
القصد الى القطع بطلب الاجابة مع مباشرة مقدمات القتل المفضية
اليه في طرد العادة والذي يمكن ان يقرب ظاهر الحديث في
استوائهما في الاثم **باب** لا يسلم ان معصية اللعنة مجرد اذاه
بل فيها مع ذلك تعريضه الاجابة الدعاء فيه بموافقة ساعة لا يسلم
الله فيها شيئاً الا اعطاه كما دل عليه الحديث من قوله عليه السلام لا تدعوا
على انفسكم ولا تدعوا على اموالكم ولا تدعوا على اولادكم لا
توافقوا ساعة الحديث واذا عرضة باللعنة لذلك وقعت الاجابة
وابعاده من رحمة الله تعالى كان ذلك اعظم من قتله لان القتل يقترب
الحياه الفانية قطعاً والابعاد من رحمة الله تعالى اعظم ضرراً بما لا

لا يحصى وقد يكون اعظم الضررين على سبيل الاحتمال مستاوياً
او متفاضلاً لا خفيهما على سبيل التحقيق ومقادير المصالح والمفاسد واعداً دهما
ام لا سبيل للبشر الى الاطلاع على حقايقه **باب** في حديث الاول عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه قال قلت لرسول الله اي ذنبت ندرت في الجاهلية ان اعتكف
ليلة واحدة في ربي يوماً في المسجد الحرام قال فافوته بنذر كل منعه
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهي عن النذر وقال انه لا ياتي بخبر وانما
يخرج به من الخيل فيه دليل على ان الوفاء بالنذر المطلق والمندور
ثلاثة اقسام **باب** هما ما علق على وجوده او دفع نفعه فوجد
ذاك يلزم الوفاء به والثاني ما علق على شيء لقصد المنع او الحث
كقوله ان دخلت الدار فقله على كذا او قد اختلفوا فيه وللشافعي قول
انه يخبر بين الوفاء بما نذر وبين كفارة يمين وهذا الذي سمي نذر الجحاح
والغضب والثالث ما نذر من الطاعة من غير تعليق بشي لقوله الله على
كذا فالمشهور وجوب الوفاء بذلك وهذا الذي اردناه بقولنا
النذر المطلق واما ما لم يذكر من جهة كقوله الله على نذر وهذا هو
الذي يقول مالك فيه انه يلزم فيه كفارة يمين وفيه دليل على ان
الاعتكاف قربه يلزم بالنذر وقد تصرف فيها الشافعية فيها يلزم بالنذر
من الجادات وليس كل ما هو عبادة مثاب عليه لازماً بالنذر عندهم فتكون
فايدة هذا الحديث من هذا الوجه ان الاعتكاف من القسم الذي يلزم
بالندرك وفيه دليل عند بعضهم على ان الصوم لا يشترط في الاعتكاف
لقوله ليلة وهذا مذهب الشافعي ومذهب اي حنيفة ومالك
اشترط الصوم وقد اقول قوله ليلة على اليوم قال العرب تعبر باليلة
عن اليوم لا سيما وقد ورد في بعض الروايات يوماً واستدل به على ان نذر
الكافر صحيح وهو قول في مذهب الشافعي والمشهور انه لا يصح لان
الكافر ليس من اهل التزام القرب ويحتاج على هذا الى تاويل الحديث

ولعله ان يقال انه امره بان ياتي بعبادته مما له لما التزم في الصورة وهو
اعتكاف يوم فاطلق عليها واما بالنذر لمشايتها اياه ولان المقصود
قد حصل وهو الايمان بهذه العبادة **الحديث الثاني**
عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في النذر وقال
انه لا ياتي بخير واما يستخرج به من الخيل ان مذهب المالكية العمل
بطاهر هذا الحديث وهو ان نذر الطاعة مكروه وان كان لازما
الا ان سياق الحديث يقتضي احدا قسم النذر التي ذكرناها وهو
ما يقصد به تحصيل غرض او دفع مكروه وذلك لقوله واما يستخرج
به من الخيل وفي كراهة النذر اشكال على عدم القواعد فان القاعدة
تقتضي الوضوء الطاعة طاعة ووسيلة المعصية معصية ويعظم
فيم الوضوء تحسب عظم المعصية وذلك تعظم فضيلة الوضوء تحسب
عظم المعصية ولما كان النذر وسيلة الى التزام قربة لزم على هذا ان
يكون قربة الا ان الحديث دل على خلافه واذا حملناه على القسم الذي
اشرنا اليه من اقسام النذر كما دل عليه سياق الحديث فذلك المعنى
الموجود في ذلك القسم ليس موجود في النذر المطلق فالدفع خرج
طلب العوض وتوقيف العبادة على تحصيل الغرض وليس هذا المعنى
موجودا في التزام العبادة والنذر بها مطلقا وقد يقال ان الخيل لا ياتي
بالطاعة الا اذا انصفت بالوجوب فيكون النذر هو الذي اوجب له
فعل الطاعة لتعلق الوجوب ولو لم يتعلق به الوجوب لم تكن الخيل
فيكون النذر المطلق ايضا مما يستخرج من الخيل ههنا قد يشعر بما يتعلق
بالمال وعلى كل تقدير فاتباع النصيحة اولى ووافاه عليه السلام
انما يستخرج به من الخيل الاظهر في معناه ان الخيل لا يعطي طاعة الا
في عوض ومقابل حصل له فيكون النذر هو الشيء الذي يستخرج منه
ذلك الطاعة ووافاه عليه السلام لا ياتي بخير خيلا ان يكون البشارة
السببية وكأنه يقال لا ياتي بسبب خير في نفس النادر وطبعه في طلب

الخيل

القرب في الطاعة من غير عوض لخصيل له وان كان يترتب عليه خير وهو
فعل الطاعة التي نذر بها الكسب سبب ذلك الخير حصول غرضه
الحديث الثالث عن عقبه بن عامر قال نذرت حاجتي الى النبي
الى بيت الله الحرام خافية فامرني ان استغني لها رسول الله صلى الله عليه
وسلم فاستغنيته فقال لقمش ولمشركه نذر المشي الى بيت الله لا ثم عند
مالك مطلقا وتعليقا فاحتاج الى تأويل قوله ولمشركه فممكن ان عمل على
حالة العجز عن المشي فانها ترك وفيما يلزم عن ذلك الركوب فيفضل مذهب
عندهم **الحديث الرابع** عن عبد الله بن عباس انه قال استغني
سعد بن عباد رسول الله صلى الله عليه وسلم في نذر كان على امه توفيت
قبل ان يقضيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقضه عنها فب
دليل على جواز قضاء النذر عن الميت وقوله في نذر هونكه في
الاثبات فلم يمتن في هذه الرواية ما لان النذر وقد انشئت العبادة الى
ماله وبدينه والمالية لا اشكال في دخول النيابة فيها والتصاعن الميت واما
الاشكال في العبادات الدينية **الحديث الخامس** عن لعن
ابن مالك قال قلت لرسول الله ان توفني ان الخلع من مالي صدقه الى الله والى رسوله
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسئل عليك بعض مالك فهو خير لك
فيه دليل على ان المسائل ما يحتاج اليه من المال اولى من اخراج كله في صدقه
وقد قسموا ذلك بحسب اختلاف الانسان فان كان لا يصبر على الاضاقه
كره له ان يتصدق بكل ماله وان كان من يصبر لم يكرهه وفيه دليل على
ان الصدقة محبوبة في نحو الذنوب واجل هذه اشترعت الكفارات المالية
وفها مصححان دل واحدة منها تصلح للحو احداهما الثواب الخاص
بشيءها وقد حصل به الموازنة فمحي اثر الذنب والناية دعا من تصدق
عليه فقد يكون شيئا نحو الذنب وقد ورد في بعض الروايات بغير ذلك
الثالث واستدل به بعض المالكية على ان من نذر التصديق بكل ماله اخفى
منه الثالث وهو ضعيف لان اللفظ الذي اى به كعب بن مالك ليس بغير صدقة

كالصوم
من

حتى يقع في محال الخلاف وانما هو لفظ عن مينة قصد فعلها ولم يقع بعد فاشارة عليه
 السلام بان لا يفعل ذلك وعمل بعض ماله وذلك قبل ابتاع ما عزم عليه هذا
 ظاهر اللفظ وهو محتمل له وكيف ما كان ضعيف منه الدلالة على مسئلة الخلاف
 وهو تحيز الصدقة بكل المال ندرًا مطلقًا او معلقًا
باب الفضايلة الحديث الاول عن عائشة قالت قالت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من اخذت في امرها هذا ما ليس منه فورد
 وفي لفظ من عمل عمل لا ليس عليه امرنا فورد في هذا الحديث احد
 الاحاديث الاربعين من اركان الشريعة لكثرة ما يدخل تحتها من الاحكام
 وقوله فورد اي مررود اطلق المصدر على اسم المفعول ويستدل
 به على ابطال جميع العقود الممنوعة وعدم وجود غيرها واستدل به
 في اصول الفقه على ان النبي يقضي الفساد نعم قد يتبع الغلط في بعض المواضع
 لبعض الناس فيما يقضيه الحديث من الرذ فانهم قد يتعارضون فيستدل
 من اخذ بهما الى الاخر ويكون العمل بالحديث في احدهما كافيا ويتبع الحكم
 به في الاخر في محال التراجع فليخصم ان يمنع دلالة عليه فتنه لذلك
الحديث الثاني عن عائشة رضي الله عنها قالت دخلت
 هذه بنت عتبة امرأة ابي سفيان على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقامت
 برسول الله ان ابا سفيان رجل شحيح لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي
 بني الا ما اخذت من ماله بعين عمله فهل علي في ذلك من جناح فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك
 استدلال به بعضهم على الفضايلة على الغايب وفيه ضعف من حيث انه
 تحتمل الفتوى بان قد تدعى انه يتعين ذلك للفتوى لان الحكم يحتاج الى
 اثبات السبب المسقط على الاخذ من مال الغير ولا يحتاج الى ذلك في
 الفتوى وبما قيل ان الاستيفان كان حاضرا في البلد ولا يقضي على الغايب
 الحاضر في البلد مع ايمان احضاره وسماعه للدعوى عليه في الشهور من
 مذهب الفقهاء قال ثبت انه كان حاضرا فهو وجهه بيبعد الاستدلال عند

الاكثر من من الغناء وهذا يستدل بثبوته الا ان يوجد بطريق الاستصحاب
 لحال حضوره نعم فيه دليل على مسئلة الطهر بالحق واخذه من غير
 مراجعة من عليه فلم يدل الحديث على جواز اخذها من الجنب او من
 غير الجنب ومن يستدل بالاطلاق في مثل هذا الجمله حجة في الجميع واستدل
 به على انه لا يتوقف اخذ الحق من مال من عليه على تعدد الاثبات عند الحاكم
 لان هذا كان يمكنها الرغ الى الرسول واخذ الحق بحكمه وفيه دليل على ان
 النفقة غير مقدرة بمقدار معين بل بالكفاية لقوله ما يكفيك ويكفي
 وفيه دليل على تصرف المرأة في نفقة ولدها في الجملة وقد استدلت به
 من توي ان المرأة ولاية على ولدها من حيث ان صرف المال الى المحجور
 عليه او تملكه له لاحتاج الى ولاية وفيه نظر لوجود الاثبات فاحتاج
 الى الجواز عن هذا التوجيه المذكور فقد يقال ان تعدد استيفاء الحق من
 الاث او غيرهم مع تكرر الحاجة دائما لجعله كالعقود وفيه نظر
 ايضا وفيه دليل على جواز ذكر بعض الاوصاف المذكورة او انما تعلق
 بها مصلحة او ضرورة وفيه دليل على ان ما يذكر في الاستفتاء الاجل
 ضرورة معرفته الحكم اذا تعلق به اذ في الغير لا يوجب تعزيرا
الحديث الثالث عن ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم سمع جليلة ياب مجريه خرج اليهم فقال الا انا ابشر واما يا بني
 الخصم فقل بعضكم ان يكون بلغ من بعضنا فاحسب انه صادق فاقضى
 له فمن قضيت له بحق سلم فاما هي قطعة من النار فليحلبها او يذرها
 دليل على اجزاء الاحكام على الظاهر واعلام الناس بان النبي صلى الله عليه
 وسلم في ذلك غيره وان كان يفترون مع الغير في اطلاعة على ما يطلعوا
 الله عليه من الغيوب الباطنة وذلك في امور مخصوصة لا في الاحكام العامة
 وعلى هذا يدل قوله عليه السلام انا ابشر ان وقد قدمنا في اول الكتاب
 ان الحضر في انما يكون عاما او يكون خاصا وهذا من الخاص وهو ما
 يتعلق بالحكم بالنسبة الى الحج الظاهره ويستدل بهذا الحديث من يري



ان القضاء لا ينفذ في الظاهر والباطن معا مطلقا وان حكم القاضي لا
يعبر بحكمه شيئا في الباطن وانتقاصا لصحاب الشافعي على ان القاضي
الحي لا يفتي استنجاها في الظاهر والباطن في كل ذلك
له في الباطن على وجهين والحديث عام بالنسبة الى سائر الحقوق والذي
يقول عليه اعني اصحاب الشافعي ان الحج اذا لم يطلع في نفس الامر
لم يطلع عليها القاضي لم يحركه الحكم بها ان ذلك لا يؤثر وانما وقع
التردد في مورد جهاديه اذا جاز ان اعتقاد القاضي اعتقاد المحكوم
له كما قلنا في شيعته الجواز الحديث الرابع عن عبد الرحمن
ابن ابي بكير قال كتب الي وكتب الي ابنه عبيد الله بن ابي بكير
وهو قاض سجستان ان لا تحكم بين اثنين وابنت عضبان فاني سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تحكم احد بين اثنين وهو عضبان
وفي رواية لا تقضين حكم بين اثنين وهو عضبان النص وارد في
المنع من القضاء حاله الغضب وذلك لما حصل للنفس شبيه من الشوش
الموجب لاختلال النظر وعدم استيفائه على الوجه وعده الغشا
بهذا المعنى الكل لما حصل فيه ما يشوش الفكر كالجوع والعطش
وهو قاض مطنه على مطنه فان كل واحد من الجوع والغضب
مشوش للفكر ولو قضى مع الغضب والجوع لفسد اذا صادف الحق
وقد ورد في بعض الاحاديث ما يدل على ذلك وكان الغضب اما خص
لشده استنباطه على النفس وصغوبه مقامته وفيه دلالة
على ان الكاين بالحديث لا السماع من الشيخ في وجوب العمل واما في روايته
فقد اختلفوا في ذلك والصواب ان يقال ان ادي الرواية بجارة
مطابقة للواقع جاز كقوله كتب الي فلان بكرا وكذا
الحديث الجامع عن ابي بكير قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لكم باكر الكاين ثلاثا قلنا يا رسول الله
قال الاشتراك بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس فقال لا

وقول الزور وشهادة الزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت
فيه مشايل كالا في يدل الحديث على انقسام الذنوب الى صغير
وكبير وعليه يدل ايضا قوله تعالى ان يخطبوا كما يرونهم على عهده وفي
الاستدلال بهذا الحديث على ذلك نظر لان من قال كل ذنب كبير
فالكاين والذنوب عنده متوارد ان على شي واحد فيصير كانه قيل لا
انبيكم باكر الذنوب كوعن بعض السلف ان كل ما نهى الله عنه فهو
كبير وطاهر القرآن والحديث على خلافه ولعله اخذ الكيفية
باعتبار الوضع اللغوي ونظر الى عظم الخالفة لا المنة والنهي وسمي كل ذنب
كبير الساسه يدل على انقسام الكاين في عظمها الى كبير واخر لقوله
عليه السلام لا ينبغي لكم باكر الكاين وذلك بحسب تفاوت مناسبتها
ولا يلزم من كون هذه الاكابر استوائها ايضا في نفسها فان الاشتراك
بالله اعظم بكثير من كل ما عده من الذنوب المذكورة في الاحاديث
التي ذكر فيها الكاين الساسه اختلف الناس في الكاين فمنهم من
قصد تعريضها بتعدادها وذكرها في ذلك اعدادا من الذنوب ومن
سلك هذه الطريقة فليخرج ما ورد من ذلك في الاحاديث الا انه لا يستفيد
بدلك الحصر ومن هذا قيل ان بعض السلف قيل له انها سبع فقال هي الى
سبعين اقرب منها الى السبع ومنهم من سلك طريقه الحصر بالضوابط فقل
عن بعضهم ان كل ذنب قرينه وعينه او لعن او حيد فهو من الكاين فتغير
منار الارض كبيرة لاقتراان اللعنة وكذا قتل المؤمنين لاقتراان الوعيد
بته والمجارب والربا والسرقه والتدفع كاين لاقتراان الحدود بها واللغة
بعضها وشكك بعض المتأخرين طريقا فقال اذا اردت معرفة الفرق بين
الصغائر والكاين فاعرض نفسك الذنب على مناسبت الكاين المنصوص
عليها فان نقصت عن اقل مناسبت الكاين فهو من الصغائر وان ساوت ادي
مناسبت الكاين او ارب عليه فهو من الكاين وعنه من الكاين شتم الرب
او الرسول والاستهانة بالرسول وتكذيب واحد منهم وتضييع الكعبة

بالعذرة والثا المصنعت في القاذورات فهذا من اكبر الكبائر ولم يصح
الشرع بانه كبيرة وهذا الذي قاله يعنري داخل فيما نص عليه الشرع
بالكفر ان جعلنا التواد بالاشراك بالله مطلق الكفر على ما سنبه عليه
ولا بد من هذا من امير احدهما ان المفسدة لا توجد مجردة عما
يقترن بها من امور اخبر فانه قد يقع الغلط في ذلك لا يري ان السابق الى
الذهن ان مفسدة الخمر الشكر وشو يش العتق فان احدهما هذا مجردة
لزم منه ان لا يكون شرب القطرة الواحدة كبيرة لاجل انها عن المفسدة
المذكورة لكنها كبيرة فانها وان جلت عن المفسدة المذكورة الا انه يقترن
بها مفسدة الجري على شرب الكثير الموضع في المفسدة فهذا الاقتراح
نصير كبيرة الثاني انا اذا استلكننا هذا المسلك فقد نكون مفسدة
بعض الوسائل الى بعض الكبائر مساويا لبعض الكبائر وازيد عليها
فان من امساك امرأة محصنة لمن سزى بها او مسلما معصوما لمن يقتله فهو
كبيرة اعظم مفسدة من كل مال اليتيم وكل مال اليتيم منصوص عليه وذلك
لانه على عورة من عورات المسلمين ينطفي الى قتالهم وسبي درارهم واخذ
اموالهم كان ذلك اعظم من فراره من الزحف والفرار من الزحف منصوص
عليه دون هذه وكذلك يفعل على ذلك القول الذي حكينا من ان الكبير
مازى عليه اللعن او الحد او الوعيد فتعتبر المفاصلة بالنسبة الى ما
وتب عليه من ذلك فما ساوي اقلها فهو كبيرة وما نقص عن ذلك فليس
بكبيرة **الوجه** قوله عليه السلام الاشراك بالله محتمل ان يراد به
مطلق الكفر ويكون تخصيصه بالذكر لعلته في الوجود لا سيما
في بلاد العرب قد كثرتم على غيره ومحتمل ان يراد به خصوصه الا
انه يرد على هذا الاحتمال انه قد يظهر ان بعض الكفر اعظم قبحا
من الاشراك وهو كفر التعطيل فهذا يتوخح الاحتمال الاول **الخامسة**
عقوب الوالد من تعدد من اكبر الكبائر في هذا الحديث ولا شك في عظم
مفسدته لعظم حق الوالد الا ان ضبط الواجب من الطاعة لهما والحكم

فان

وعقوب

احد

من العقوق لهما فيه عشر ورتب العقوق مختلفة قال شيخنا الامام
ابو محمد بن عبد السلام ولم اقف في عقوق الوالدين ولا فيما اختصاصا به من الحقوق
على ضابط اعتمد عليه لما حزم في حق الاجانب فهو حرام في حقهما وما
يجب للاجانب فهو واجب لهما ولا يحب على الولد طاعتها في كل ما امران به
ولا في كل ما نهى عنهما باتفاق العلماء وقد حزم على الولد السفر الى
الجهاد بخير اذ نهى لما يشق عليهما من توقع قتله او قطع عضو من اعضائه
ولشه تجرهما على ذلك وقد لحق بذلك كل سفر يخاف ان فيه على نفسه او
على عضو من اعضائه وقد ساوي الوالدان الرقيق في المنفعة والكسوة
والشك في ن اتمى كلامه والنهيا قد ذكرنا صور اجزئية وتكلموا
فيها بمقنونة لا يحصل منها ضابط كلي فليس يبعد ان يشك في ذلك ما اشترنا
اليه في الكاير وهو ان يقاس المصالح في طرف الثبوت بالمصالح التي وجبت
لاجلها والمفاصلة في طرف العدم بالمفاصلة جوت لاجلها **السادسة**
اهتمامه عليه السلام بامر شهادة الزور وقول الزور محتمل ان يكون لانهما سهل
وقوعا على الناس والتهاول بها اكثر فمفسدتها اليسر وقوعا لا يري ان
المذكور منها هو الاشراك بالله ولا يقع فيه مسلم والطبع صارف عنه
واما قول الزور فان الجواهل عليه كثيرة كالعداوة وغيرها فاحتج الى الامتناع
بتعظيمها وليس ذلك لعظمها بالنسبة الى ما ذكرتمها وهو الاشراك
قطعا وقول الزور وشهادة الزور ينبغي ان يحل قول الزور على شهادة
الزور فانما لو حملناه على الاطلاق لزم ان يكون الكذب الواحدة
مطلقا كبيرة وليس كذلك وقد نص الفقهاء على ان الكذبة الواحدة
وما يقاربها لا تسقط العدالة ولو كانت كبيرة لا سقطت وقد نص الله
تعالى على عظم بعض الكذب فقال ومن يكسب خطيئة او اثما ثم يرم
به بريئا فقد احمل بعتانا واثما مبيتا وعظم الكذب ورمائه متفاوت
نحسب تفاوت مفاصلة وقد نص في الحديث على الغيبة والنميمة كثيرة
الغيبة عندي تختلف بنحسب المقول والمعتاب به فالغيبة بالقدف

كثير من الناس يخطئ بها الحسد ولا يسمونها الغيبة بغير الخلقة مثلاً أو فتح بعض
 الحق في الناس مثلاً والله اعلم **الحديث** الساتر عن ابي عباس
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعطى الناس بدعواهم لادعى الناس
 ذنوبهم واثامهم واكلهم اليقين على المدعى عليه الحديث دليل
 على انه لا يجوز الحكم للآباء لقانون الشرع الذي رتب والعل على
 الظن صدق المدعى ويدل على ان المدين على المدعى عليه مطلقاً وقد اختلف
 الفقهاء في اشتراط امر اخو في توجه المدين على المدعى عليه وفي مذهب
 مالك واصحابه تصرفات بالتخصيص لهذا العموم خالفهم فيها غيرهم
 منها اعتبار الخلطة بين المدعى والمدعى عليه في المدين ومنها ان من
 ادعى شيئاً من اسباب القصاص لم يجب به المدين الا ان يقيم على ذلك
 شاهداً تحت المين ومنها اذا ادعى الرجل على امرأه نكاحاً لم
 يجب له عليها ميس في ذلك قال سحنون منهم الا ان يكونا طارئين ومنها
 ان بعض الامراء من جعل القول قوله لا يوجبون عليه مئناً ومنها دعوى
 المرأة للطلاق على الزوج وكل من خالفهم في شيء من هذا استدلل بعموم هذا
 الحديث **كتاب** الاطعمة **الحديث** الاول
 عن النعمان بن بشير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول واهوي
 النعمان ما صنعته ان الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات لا يعلم من
 كثير من الناس من اتى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات
 وقع في الحرام كالراعي حول الحمى يوشك ان يرتع فيه الا وان كل ملك
 جنى الا وان جنى الله محارمة الا وان في الحسد مضغ اذا صلحت صاحبه
 كسله واذا قسدت فسدت الحسد كله الا وهي القلب وهذا الحد
 الاخاديث العظام التي عدت من اصول الدين وادخلت في الاربعين
 الاحاديث التي جعلت اصلاً في هذا الباب وهو اصل كبير في الورع وترك
 المشتهيات في الدين والشبهات لها مشاركات منها الاشياء في الدليل
 الدال على التحريم او التحليل وتعارض الامارات والاحتج وقوله عليه السلام

دنه

لا يعلمها كثير من الناس اشارة الى هذا المثار مع انه ختم ان يراد لا يعلم
 غيرها وان علم حكم اصلها في التحريم والتحليل وهذا ايضا من ثمرات الشبهات
 وقوله عليه السلام من اتى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه اظهر في
 الورع وقد كان في عصره شيوخ شيوخ خنايتهم اختلف في هذه المسئلة
 وصنفوا فيها تصانيف وكان بعضهم سلك طريقاً من الورع فحالفهم بعض
 اهل عصره وقال ان كان هذا الشيء مباحاً والمباح ما استوي طهراً فلا
 ورع فيه لان الورع ترجيح الجانب الشرع والترحيم لا جد الخافين مع
 التساوي محال وجمع بين المتناقضين والجواب كتحدي من وجهين
 احدهما ان المباح قد يطلق على ما لا يخرج في فعله والى بساطة طهراً
 وهذا اعم من المباح المتساوي الطرفين فهذا الذي رد فيه القول وقال
 اما ان يكون مباحاً اولاً قال كان مباحاً هو مستوي الطرفين منعه فان
 المباح قد صار مطلقاً على ما هو اعم من المتساوي الطرفين فايدل اللفظ على
 التساوي اذ الدال على العام لا يدل على الخاص بعينه الساتر انه قد يكون
 متساوي الطرفين باعتبار ذاته راجحاً باعتبار امر خارج ولا يتناقض
 حينئذ الحكمان وعلى الجملة فاجلوا هذا الموضع من نظراته ان لم يكن
 قول هذا المشبه موجباً لضرر ما في الاخره والا فبعض عليه ترجيح
 تركه الا ان يقال ان تركه يحصل ثواب او زيادة درجات وهو على
 خلاف ما ينهم من افعال الورعين فانهم يتركون ذلك ترجيحاً وخوفاً وبه
 يشعر لفظ الحديث وقوله عليه السلام ومن وقع في الشبهات وقع في
 الحرام ختم وجهين احدهما انه اذا عود نفسه عدم التحريم المشبه
 اثر ذلك استهانته في نفسه توقعه في الحرام مع الغلبه والساتر انه
 اذا تعاطى الشبهات وقع في الحرام في نفس الامر منع من تعاطى الشبهات
 لذلك وقوله عليه السلام كالراعي حول الحمى يوشك ان يرتع فيه من
 باب التمثيل والتشبيه ويوشك بكسر الشين بمعنى يقرب والحمى الحمى
 اطلق المصدر على اسم المفعول وتطلق المحارم على المهنات قصداً وعلى

ت

الحكم

وسى على ذلك تصنيفاً

ترك المأثورات استلزاما واطلاقا على الاول اشهر وقد عظم الشارع امر
الثالث لصدور الافعال الاحتيارية عنه وما يقوم به من الاعتقادات
والعلوم وربت الامور عليه على المضغة والمراد المتعلق بها ولا شك ان
صلاح جميع الاعمال باعتبار العلم والاعتقاد بالمناستدك
الحديث الثاني عن انس بن مالك قال انما امرنا
الطهران شيئا من النجوم فلتعوا وادركتها فاحدتها فانبت بها ابا طلحة
قدحها وبعث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بورد كها وخبرها فقبله
قال لغوا عنها البحت الاربت بفتح الهيمه وسكون النون وفتح الفاء
وسكون الجيم فتح اي اثرته فثار كيانه يقول اثرناه ودعناه فعدا
ومر الطهران موضع معروف والحديث دليل على جواز اكل الاربت
فانه انما ينبت ببعضها اذا دخت بالاكل وبنه دليل على جواز اكل
الاربت الهدييه وقبولها **الحديث الثالث** عن انس بن مالك
بكر قالت خروا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرشا فاكلناه
وفي روايات وحسن الحديث **الحديث الرابع** عن جابر بن عبد
الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الجمل الاهليه واذن
في لحوم الخيل وسلم وحده قال اكلنا من خيبر الخيل وحمير الوحش
ونهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الحمير الاهليه يستدل بهذين الحديثين
من نهي جواز اكل الخيل وهو مذهب الشافعي وغيره وكرهه مالك
وابو حنيفة واختلف اصحاب اي حنيفه هل هي كراهه تنزيه
او كراهه حريم والصحيح عندهم انها كراهه حريم واعتدل
بعضهم عن هذا الحديث اعني بعض الحنفية بان قال فعل الصحابة في
رضي النبي صلى الله عليه وسلم انما يكون حجة اذا علم النبي صلى الله عليه
وسلم وفيه شك على انه معارض بقول بعض الصحابة ان النبي صلى الله
عليه وسلم حرم لحوم الخيل ولكن لا يصح المتعلق به في مقابلة دلالة
النص وهذه اشارة الى ثلاثة اجوبة

بطل عن المعارض

هذه الروايات والروايات الاخرى لجابر واما الروايات التي فيها واذن في لحوم
الخيل فلا يرد عليها واما الثاني وهو المعارضه بحديث التحريم فلما
نعرفه بلفظ النهي لا بلفظ التحريم من حديث جابر بن عبد الله وفي ذلك الحديث
كلام يقتضيه عن تناوبه هذا الحديث عند بعضهم واما الثالث
فانه اراد بدلالة الكتاب قوله تعالى ولحيل والبغال والحمير لذكورها
وزينه ووجه الاستدلال ان الاية خرجت بخرج الامثال بذكر
النعم على ما دل عليه سياق الايات التي في سورة النحل فذكر الله تعالى الامثال
بنعم الركوب والزينه في الخيل والبغال والحمير وترك الامثال بنعمة الاكل كما
ذكر في الايعام ولو كان الاكل تابعا لما ترك الامثال بنعمة الاكل
في جنسها فوق نعمة الركوب والزينه فانه يتعلق بها البقاء بغير واسطه ولا
يحسن ترك الامثال لما ترك الاكل على المنع منه لا سيما وقد ذكرت نعمة الاكل
في تطايرها من الانعام وهذا وان كان استدلالا احسنا الا انه نجاب عنه
من وجهين احدهما ترجيح دلالة الحديث على الاية على هذا الوجه
من الاستدلال من حيث قوته بالشبه الى تلك الدلالة الثاني ان يطالب
بوجه الدلالة على عين التحريم فانما يشعر به ترك الاكل اعم من كونه متروكا
على سبيل الحرمة او على سبيل الكراهة وفي الحديث دليل من حيث
طاهر اللفظ في هذه الروايات على جواز التحريم لقول النبي
ونهي النبي صلى الله عليه وسلم الى اخره يستدل به من يري تحريم الحمير
الاهليه لظاهر النهي وفيه خلاف لبعض العلماء بالكراهة المطلقة وفيه
اخبار عن الحمير الوحشية ودلالة على كراهة بطريق المفهوم الحديث
خاص من عبد الله بن ابي ابي قال اصابنا مجاعة ليا لي خيبر فلما
كان يوم خيبر وقعنا في الحمير الاهليه فاتخراها فلما علت بها القدور يادي
مناذي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اكفوا القدور ولا تاكلوا من لحوم
الحمير شيئا هذه الروايات تشمل على لفظ التحريم وهو اذن من لفظ النهي
وامره عليه السلام باكل القدور يحول على ان سببه تحريم الاكل للحومها

باعتلى العمن وذكر
الامثال باذناهما
فدل ترك الامثال

هذه جماعة وقد وردت فيه علتان اخريان احدهما انها اخذت قبل المقام
 والثاني انه لا جليل كونه من حواشي القربة ولكن المشهور والسابق الي انهم
 انه لا جليل الحرم قال صحاح تلك الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم يعين
 الرجوع اليه ويكفي القدر اي قلبه وكنته فترغت ما فيه
الحديث السادس عن عبد الله بن عباس قال دخلت انا وخالد
 ابن الوليد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت يمنية فاني مضى نحو د
 فاهوي الميعة رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فقال بعض النسوة الا اني في
 بيت يمنية اخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يريد ان ياكل فرفع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يده فقلت احرام هو يرسل الله قال لا ولكن لم
 يكن بارض فوي فاجدني اعانه قال خالد فاجتورته فاكلته
 والنبي صلى الله عليه وسلم ينظر قال **ابن** المؤلف رضي الله عنه المحمود
 المشوي بالرضف وهي الحجاز المحاة فيه دليل على حواز اكل الضب لتغير
 النبي صلى الله عليه وسلم على اكله مع العلم وهي احدي الطرق الشرعية في
 الاحكام اعني الفعل والقول والقرب مع العلم وفيه دليل على الاعلام
 بما يشك في اموره لتضع الحال فيه قال كان يمكن ان لا يعلم النبي صلى الله
 عليه وسلم عن ذلك الخوان وانما ضب فتصد الاعلام بدلال لكونها
 على يقين من اباحته ان اكله او اقر عليه وفيه دليل على انه ليس مطلق
 المنع وعدم الاستطابة دليلا على الحرم بل امر مخصوص من ذلك
 ان قيل بان ذلك من اسباب التحريم اعني الاستحباب كما يقوله الشافعي رحمه
 الله **الحديث السابع** عن عبد الله بن ابي قال عز ونامع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يشم عن ويات ناكل الجراد فيه دليل على اباحة
 اكل الجراد ولم يتعرض في الحديث لكونها ذكيت بذكاة مثلها كما
 يقول المالكية من انه لا بد من شيب بعضي موها كقطع رؤوسها مثلا
 فلا يدل على اشتراط ذلك ولا على عدم اشتراطه فانه لا يصيغه للغموم
 ولا يمان كيفيه اكلهم **الحديث الثامن** عن زهد من مضرب

دلالة

الحزني قال كما عندي موسى فدعا بما يدنيه وعلمها لحم دجاج فدخل رجل
 من بني الله احموشيه بالموالي فقال لهم قتل كما يقال اهلتم فاني رايت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ياكل منه ن زهد من يفتح الزاوي والدال المهملة وتكون
 الهاء بينهما ومضرب بضم الميم وفتح الصاد المعجمة وكسر الراء المهملة
 المشددة ن والحزني يفتح الجيم وتكون الراء المهملة ن وفي الحديث دليل
 على اباحة اكل الدجاج ودليل على السبا على الاصل فانه قد بين بوفاب
 اخري ان هذا الرجل على باخره لانه رآه ياكل شيئا فتدبره فاما ان يكون
 كما قلناه في السبا على الاصل ويكون اكل الدجاج الذي ياكل
 القدر مكوها او يكون ذلك دليلا على انه لا اعتبار باكله للجاسة وقد
 جاء النهي عن لبن الجلالة وقال القمها اذا تغير لحمها باكل الجاسة لم يוכל
 بهلم بكلمة استدعاء والاكثر فيها انها تستعمل للواحد والجماعة والمذكر
 بصيغة واحدة وتلك اي تردد وتوقف **الحديث التاسع** عن
 عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اكل احدكم طعاما فلا يمسح
 يده حتى يلعنها او يلعنها يلعنها الاول يفتح الياء متعديا الى المنعول ولحد
 ويلعنها الثاني بضمها متعديا الى المنعولين وقد جات على هذا اميتة في بعض
 الروايات انه لا يدري في اي طعامه البركة وقد جعله بان سمها قبل ذلك
 فيه زيادة تلويث لما يمسح به مع الاستغناء عنه بالريق لكن اذا صح الحديث
 بالتحليل بعدل عنه **باب الصيد** **الحديث الاول**
 عن ابي ثعلبة الخشني قال ابيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت
 يا رسول الله لنا بارض قوم اهل كتاب افناكل في انيتهم وفي ارض صيدا صيد
 بتوتشي وبكيلي الذي ليس معلم او بكلي المعلم فما يصح لي قال اما ما ذكرت
 يعني من ائنه اهل الكتاب فان وجدتم غيرها فلا تاكلوها فان لم تجدوا
 فاعسلوها واكلوها وما صدت بتوتشك فذكرت اسم الله عليه وكل
 وما صدت بكليك المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل وما صدت بكليك
 غير المعلم فادركت ذكائه فكل ابو ثعلبة الخشني بضم الخاء وفتح

فیہ

فاجتهد فيما الزمك الذي يحسن فيه الذبح قال اوردكم ولم يدع فهو ميتة
 ولو صحت فلك لاجل الجزع عما يدع به لم يعذر في ذلك السائر
 الحياة المستقرة كاذكرونها فان ادركته وهو اخرج خشوته
 او اضابت بابه سقما فلا اعتناء بالذكاة خيفة وهكذا يعلم ما قاله الله
 الخلد من السائر في ههنا من الحيات عن عدي بن حاتم قال
 قلت برسول الله اى ارسل الكلاب المعلقة فيمضى على ولا ضرر
 اسم الله فقال اذا ارسلت كلبك المعلق وذكرك اسم الله فلا يمسك
 عليك قلت وان قتل قال وان قتل ما لم يشركها كلبا لستم بها قلت له فاي
 ارى بالبحر ارض المصيد فاصيب فقال اذا رميت بالمعراض لحرق فكله
 وان اصابه بعرضه فلا تأكله وحدث الشعبي عن عدي بن حاتم
 وفيه الا ان ياكل الكلب فان اكل فلا ياكل فاي اجاز ان يكون اما امسك
 على نفسه وان حالها كلاب من غيرها فلا ياكل فانما سميت على كلبك
 ولم تسم على غيره وفيه اذا ارسلت كلبك المعلق فاذا راسم الله فان
 امسك عليك فادركته حيا فادحه وان ادركته قد قتل ولم ياكل منه
 فكله قال اخذ الكلب ذكاته وفيه ايضا اذا رميت بهمك فاذا
 اسم الله وفيه فان غاب عنك يوما او يومين في رواية اليومين والثلاثة
 فاجتهد فيه الا اشرتهم وكل ان شئت وان وجدت عني في المساء
 فلا تأكل فانك لا تدري الما قتله او سهمك فيه دليل على اشتراط التسمية
 كما ذكرناه في الحديث السابق وهو اقوي في الدلالة من الاول هذا مفهوم
 شرطه والاول مفهوم وصف ومنهوم الشرط اقوي من مفهوم الوصف
 وفيه نصريح بالكل مصيد الكلب اذا قتل خلاف الحديث الماضي فانه
 انما يوجد هذا الحكم من بطريق المهوم وهذا الحديث يدل على اجل
 ما قتله الكلب يشمله خلاف الدلالة الماضية التي استضعفنا بها في
 الحديث المتقدم وفيه دليل على انه اذا شارك الكلب كلب اخر
 لم يוכל وقد ورد معللا في حديث اخر بانك انما سميت على كلبك ولم تسم على

كل غيرك وهو دليل اخر في اشتراط التسمية ن والغرض بكسر الهم
 وسكون العين المهملة والواو المهملة وبعد الالف ضا د مجة عصارا سها
 محدد فاقا صاب تحده اكل لانه كالتهم وانما صاب بجر ضده لم يوكل وقد
 عمل في الحديث بانه وقيد وذلك لانه ليس في معنى التهم وهو في معنى الحز
 وغيره من الثقافات والشعبي بفتح الشين المجهة وسكون العين المهملة
 اسمه عامترين شرا حيل من شغب هذان واذا اكل الكلب من الصيد فبنيته
 قولان للشافعي احمد يحميها لا يوكل لهذا الحديث ولما اشار اليه
 من العلة قال اكله دليل ظاهر على اختياره لا امسك لنفسه ن
 والشافعي انه يوكل لحديث اخر ورد فيه من روايته اي تعلية
 الخشني وحمل هذا النهي في حديث عدي على التزويه وبما عمل بانه
 كان من النياتير فاحتير له الحمل على الاول قال بالتعلية كان على عكس
 ذلك فاختذه بالوحصه وهذا ضعيف لانه على عدم الاكل خوف
 الامسك على نفسه اللهم الا ان يقال انه على خوف الامسك الحقيقة
 الامسك يحجب عن هذا بان الاصل التحريم في الميتة فاذا شككنا
 في الشيب الميخ رجعا الى الاصل وذلك اذا شككنا في ان الصيد مات
 بالري لوجود سبب اخر بخلاف حال الميتة الموت لم يحل كالوقوع في
 الماء مثلا بل وقد اختلفوا فيما هو اشد من ذلك وهو اذا بات عند الصيد
 ثم وجد ميتا وفيه اثر سنامه ولم يعلم وجود سبب اخر من حرمه الكني
 مجرد لجوب سبب اخر وقد ذكرنا ما دل عليه الحديث من المنع اذا
 وجد عن يمينه لانه سبب الهلاك فلا يعلم انه مات بسبب الصيد وذلك
 اذا تردى من جبل هذه العلة نعم يتاح في خطه على الارض اذا كان
 طائرا لانه امر لا بد منه
 عن سالم بن عبد الله
 عن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اقتنى كلبا
 الاكل صيد او ماشية فانه يتنص من اجرة كل يوم فترطان قال سالم
 وكان ابو هريرة يقول اوكل حوت وكان صاحب حوت ن فيه

والاكل صيد او ماشية فانه يتنص من اجرة كل يوم فترطان قال سالم وكان ابو هريرة يقول اوكل حوت وكان صاحب حوت ن فيه

دليل على منع الاقتناء للكلاب الا هذه الاغراض المذكورة اعني الصيد
 والماشية والزرع وذلك لما في اقتنائها من مناسد الترويع والعقر
 للمار ولعل ذلك لمجانبة الملايكة لمجانبة الملائكة امير
 شديد لما في مخالطتهم من الالهام الى الخير والى عباد الله ن وفيه دليل
 على جواز الاقتناء هذه الاغراض واحتلف النفاهل بيقاس عليها غرض حراستها
 الدواب ام لا واستدل المالكية بخوان الجادها للصيد من غير ضرورة
 على طهارتها فان لا يستها مع الاحتراز عن شئ منها شاق والادنى في
 ذلك اذن في مكات مقصوده كما ان المنع من لوازمه مناسب للمنع منه
 وقولهم وكان صاحب حوت محمول على انه اراد ذكر سبب
 العناية بهذا الحكم حتى عرف منه ما حمل غرضه والمحتاج الى الشيء اكثر
 اهتماما بمعرفة حكمه من غيره الحديث الرابع عن رافع بن خديج
 قال كما مع النبي صلى الله عليه وسلم يذئ الحليفة من هامة فاصاب
 الناس جوع فاصابوا الابل وعثما وكان النبي صلى الله عليه وسلم في
 اخوات القوم فحلبوا وذبحوا ونصبوا القدور فامر النبي صلى الله
 عليه وسلم فاكبت ثم قسم فعدل عشرة من الغنم بينهم فبعضهم يطلبوه
 فاعياهم وكان في القوم خيل يسيرة فاهوي رجل منهم بسهم فحبسته
 الله فقال ان هذه الهائم او ابدك او ابدك الوحش فما غلبكم منها فاصفوا
 به هكذا قال قلت ليرسول الله انا لا نقوا العدو غدا وليست معنا
 مدي اقتدح بالقصب قال ما انهر الدم وذكرا سم الله عليه فاكلوه
 ليس السن والظفر وسنا حذركم عن ذلك اما السن فعظم والظفر
 مدي الحبشة ن خديج والد رافع بفتح الحاء المجهة وكسر الدال
 المهملة وبعد اخر الحروف جيم ن وفي الحديث دليل على ان ما يوحش
 من المستأنس يكون حكمه حكم الوحش كما ان ما استأنس من الوحش حكمه
 حكم المستأنس ومقابلته كل عشرة من الغنم بعير قد يحل على انه قيمته بعدل
 بالقيمة وليس من طريق التعديل الشرعي كما جاء في البدن انها من شبعة

العدو

وهو

ثامن الناس من جملة علي ذلك ونذ بمعنى شدة والا وابد جمع ابدية وهي
 ثابتة اي نفرت وتوحشت من الاثن يقال ابدت بفتح الباء المخففة
 تابد بكسرها وضمها ايضا ابوداوجا فان بادية اي كلمة عربية
 او خصله للنفوس نفوسها الكلمة لازمة الا ان جعل فاعله بمعنى
 مفعولة وتبعي الحديث ان من البهايم ما فيه نفا كنفار الوحش وفيه دليل
 على جواز الدخ ما حصل به المقصود من غير توقف على كونه حديثا
 بعد ان يكون مجردا او قولا وذكري اسم الله عليه دليل على اشتراط
 التسمية ايضا فانه علق الاذن بجموع اميرين والحق على شيئين يثنى
 احدهما كونه وفيه دليل على منع الدخ بالسئل والظن وهو محمول على
 المتصلين وقد ذكرت العلة فهما في الحديث واستدل به قوم على منع
 الدخ بالعظم مطلقا لقوله عليه السلام اما السئل فعظم غلال منع الدخ
 بالسئل بانه عظم والحكم بعموم عموم علته
كتاب الاضاح الحديث الاول من السنن
 مالك قال صحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين احمرين دعهما
 بيده وسمي وكبر ووضع رجلاه على صفاهما قال رضي
 الله عنه الاضاح الاغبر وهو الذي فيه سواد وبياض لا خلاف في ان
 الاضحية من شعاب الدين والمالكية يقدمون فيها الغنم على الابل لخلاف
 الهدايا فان الابل فيها مقدمة والشافعية تقدم الابل فيها ويستدل المالكية
 باختيار النبي صلى الله عليه وسلم في الاضاحي للغنم وباختيار الله تعالى
 للغنم في فداء الذبيح والامنع الايض والملة البياض وقد اختلفوا فيها هذا
 اللون للاضحية وفيه تعدد الاضحية وكذلك القران من الحيوانات
 فيها وفيه دليل على استحباب تولى الاضحية للضحية نفسها اذا قدر
 على ذلك وفيه دليل على التكبير عند الذبح
 الحديث الاول عبد الله بن عمر ان عمر قال
 على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم اما بعد ايها الناس انه نزل

بخبر الخنزير وهي من خمسة من العنب والتمر والجسل والحظرة والشعير والحمر
 ما خاف العقل ثلاث وددت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عهد
 اليها فمن عهد انتهى اليه الحد والجلالة وابواب من الربا ان فيه دليل
 على ان اسم الخمر لا يقتضيه على ما اعتصم من العنب كما قال اهل الحجاز خلافا
 لاهل الكوفة وقولهم وفيه من كذا وكذا جملة في موضع الحال
 وقوله خامر العقل مجاز تشبيه وهو من باب تشبيه المعنى المحسوس
 والحديث يريده ميراثه وقد كان للمتقدمين فيه خلاف كثير
 ومذهب اي بكر رضي الله عنه انه بمنزلة الاب عند عدم الاب والالة
 من الاب له ولا ولد عند الجمهور **الحديث الثاني** عن عائشة ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن البتة فقال كل شراب اسكر
 فهو حرام قال رضي الله عنه البتة بئيد العسل البتة بكسر
 الباء وشكون لاء ويقال بفتحها ايضا وفيه دليل على تحريمه وتحريم
 كل مشكر نعم اهل الحجاز يرون المراد بالشراب الخمر والعين والكوفون
 يحملونه على القدر المشكور وعلى الاولين يكون المراد بكونه اسكر
 انه مشكر بالقوة اي فيه صاحبة ذلك **الحديث الثالث**
 عن عبد الله بن عباس قال بلغ عمر ان فدا باع خمرا فقال قاتل الله فدا
 لم يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله اليهود حرمت عليهم
 الشحوم فحملوها فباعوها فحملوها فادبوها وفيه دليل على تحريم بيع ما حرمت
 عينه ان وفيه دليل على استعمال الصحابة القياس في الامور من غير
 تكبير لان عمر رضي الله عنه قال حرم بيع الخمر عند تحريمها على بيع الشحوم
 عند تحريمها وهو قياس من غير شك وقد وقع تأكيد امرة بان قال
 عمر فمن خالفه قاتل الله فدا وفلان الذي كفا عنه هو سيرة بن جندب
الحديث الاول عن عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا الحرير
 فانه من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة الحديث يتناول مطلق

الحريز وهو محمول عند الجمهور على الحاضر منه في حق الرجال وهو عندهم
 في حريم وأما المستخرج بغيره فللنفها فيه اختلاف كثير منهم من يعتبر
 الغلبة في الورث ومنهم من يعتبر الظهور في الروب واختلوا في العتاي
 من هذا قيل يقول بالحريم لعله يستدل بالحديث ويقول انه يدل على
 حريم يسمى الحريم فما خرج عنه بالاجماع حل وسقي ما عداه على الحريم
 الحديث الثامن عن البراء بن عازب قال ما رأيت من ذي لمه
 في حلة حمراء أحسن من رسول الله صلى الله عليه وسلم له شعر يضرب
 منكبيه بغير ما بين المشككين ليس بالتصير ولا بالطويل فيه دليل
 على ليس الا حرم والحلة عند العرب ثوبان وفيه دليل على توفير الشعر
 وهذه الامور الخلقية المتقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم يستحب الاقتداء
 به في هيئتها وما كان ضروريا منها لم يتعلق باصله استحباب بل بوصفه
 الحديث الثالث عن البراء بن عازب قال امرنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بشيئين وهما ناعن شيئين امرنا بعبادة المريض واتباع
 الجنائز وشميت العاطس وابرار القسم والمقسم ونصر المظلوم واجابة
 الداعي واشياء السلام وهما ناعن خواتيم او عن تحميم بالذهب وعن الشرب
 بالنضرة وعن المياشرو عن القسي وعن لبس الحريز والاستبرق ن
 والديماح ن عيادة المريض عند الاكرين مستحبة بالاطلاق وقد
 تحب حيث يضطر المريض الى من يتجاهده وان لم يجد ضاع واوجها
 الظاهر من غير هذا القيد لظاهر الامر ن واتباع الجنائز محتمل
 ان يراد به اتباعها للصلاة عليها فان عتوب عن الصلاة فذلك من فروض
 الكفايات عند الجمهور ويكول التعير بالاتباع عن الصلاة من باب
 مجاز الملازمة في الغالب لانه ليس من الغالب ان يصلي على الميت ويدفن في
 محل موته ويحتمل ان يراد بالاتباع الرواح الى محل الدفن لمواراته
 والموازة ايضا من فروض الكفايات لا يستطاع الامن بتأدي به وشميت
 العاطس عند جماعة كثيرة من باب الاستحباب بخلاف رد السلام فانه

من واجبات الكفايات وقوسه وابرار القسم او المقسم فيه وجهان
 احدهما ان يكون المقسم بضموم اليهم بكسور السين ويكون الكلام
 حذف مضاف والمشاى بفتح الميم والسين على ان يكون معنى القسم
 وابراره هو الوفا بمقتضاه وعدم التحيث فيه قال كان ذلك على سبيل
 الميم كما اذا قال والله لتعلن كذا فوا كذا مما اذا كان على سبيل
 التحليف كقوله بالله افعل كذا لان في الاول انجاب الكفارة على الخالف
 وفيه تعميم للمال وذلك اضربا به ونصر المظلوم من الترويض اللازمة على
 من علم بطله وقدر على نصره وهو من فروض الكفايات لما فيه من
 ازالة المنكر ودفع الضرر عن المسلمين وأما اجابه الداعي في عامة
 الاستجابات شامل للعموم ما لم يقم مانع واختلف الفقهاء في اجابه
 الداعي الى ولية العرش هل يجب أم لا وحصل ايضا في نظر بعضهم توسع
 في الاعداد المرخصة بخصصا لهذا العموم لقوله لا ينبغي لأهل الفضل
 التسرع الى اجابه الدعوات او كما قال جعفر هذا القدر من التبذل
 بالاجابه في حق أهل الفضل بخصصا لهذا العموم وفيه نظرون واقتناء
 السلام اطهاره والاعلان وقد تعلقت بذلك مصلحة المودة كما اشار اليه
 في الحديث الاخر من قوله عليه السلام الا ادلكم على ما اذا فعلتموه تحاببتم
 افشوا السلام بينكم ولست لانا اقلنا باستحباب بعض
 هذه الامور التي ورد فيها لفظة الامر واجاب بعضها كتنا قد استعملنا
 اللفظة الواحدة في الحقيقة والمجاز معا اذا جعلنا حقيقة الامر للوجوب
 ويمكن ان يحتمل في هذا على مذهب من يمنع استعمال اللفظ الواحد
 في الحقيقة والمجاز وهو ان يختار مذهب من يري ان الصيغة موضوعة
 للقدر المشترك بين الوجوب والتدب وهو مطلق الطل فلا يكون
 والآ على احد الجانبين الذي هو الوجوب والتدب فيكون اللفظة
 استعملت في معنى واحد في كل من الوجوب والتدب على تحريم التحميم بالذهب
 وهو راجع الى الرجال ودليل على حريم الشرب في اواي النضرة وهو

في رواية
 بعضها

عام في الرجال والنساء والمهور على ذلك وفي مذهب الشافعي قول ضعيف
انه مكروه فقط ولا اعتداد به لو ورد الوعيد عليه بالنار والقياسون
لم ينصروا هذا الحكم على الشرب وعذوه الى غيره لعموم المعنى فيه واللبس
جمع ميثرة بكسر الهمزة والفتحة من الالف والواو لاها ماخوذة من الوار
فلا اصل مؤثرة قلبت الواو اليها فكيف يمكن ان يكون لها ما قبلها وهذا اللفظ
مطلق في هذه الرواية وفي غيرها في غير ما قبلها وهذا اللفظ
بعض الروايات مباشر الارواح والنفوس مع القاتل وكسر السين المهملة
المستدرة ثبات خبر ينسب الى القس وقيل انها بادرة من ديار مصر والاستبرق
ما غلط من الهمزة والواو وكسر الهمزة بعده امان باب ذكر العام بعد ذكر
الخاص فايته التخصيص ومن ذكر العام زياده اثبات الحكم في النوع
اجزا ويكون ذكر الهمزة من باب التغيير بالعام عن الخاص ويكاد يسه
ما قبل الهمزة ليقتل ما غلط وهو الاستبرق وقد قيل ان الاستبرق لغة
فارسية انتقلت الى لغة العرب وذلك الاشكال لضرب من التغيير كما هو
العادة عند العرب **الحديث الرابع** عن عبد الله بن عمر ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم صطنع خاتما من ذهب فكان جعل فضه باطن
كفاه اذا لبسه فصنع الناس كذلك ثم انه جلس فنزعه قال اي كنت
لبس هذا الخاتم واجعل فضه من داخل فربي به ثم قال والله لا لبسه
ابدا عند الناس خوفا منهم وفي رواية جعله في يده اليمنى فيه دليل
على منع لباس خاتم الذهب وان لبسه كان اولا وخفيه كان متاحرا
وفيه دليل على اطلاق لفظ اللبس على الختم واستدل به الاصوليون على
مسئلة الناسي باجماع الرسول قال الناس يذوا خواتمهم لما رآه صلى
الله عليه وسلم يذوا خاتمه وهذا عندي لا يعوي في جميع الصور التي
تمكن في هذه المسئلة قال الافعال التي يطلب الناسي فيها على قسمين
ما كان الاصل ان يمنع لولا الناسي لقيام المانع منه فذا بقوي الاستدلال به
في محله **باب** ما لا يمنع فعله لولا الناسي كما نحن فيه فان اقصى ما ياتي

كالوصف

الباب ان يكون لبسه حراما على رسول الله صلى الله عليه وسلم دون الامة
ولا يمنع حديثا ان يطرحه من ايج له لبسه من اراد ان يستدل بمثل هذا على
الناسي فيما الاصل منعه لولا الناسي فلم يفعل خيرا لما ذكره من الغرض
الواقع وفيه دليل على الختم في اليد اليمنى ولا يقال ان هذا فعل يسوخ
لان المستوخ منه جواز اللبس بخصوص كونه ذهبا ولا يلزم من ذلك
فسخ الوضوء وهو الختم في اليمنى لخاتم غير الذهب كخاتم الخواصر
عن عمر بن الخطاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لبس الخاتم في اليمنى
الا هكذا ورفع لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اصبعه السبابة
والوسطى ولمس به نبي الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الخاتم في الامور
اصبعين او ثلاث او اربع في هذا الحديث يدل على استثناء هذا المقدار
من المنع وقد ذكرنا توسع من توسع في هذا واعتبر عليه الوزن والظهور
ولا بد لهم في هذا الحديث من الاعتدال عنه اما ما قيل او يقدم معارضه
كتاب اجها في الحديث الاول عن
عبد الله بن ابي ابي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض ايامه التي لقي
فيها العدو اشترحت اذ امالت الشمس قام فيهم فقال ايها الناس لا تمشوا لنا
العدو وسلوا الله العافية فاذا التيمموا فاصبروا واعلموا ان الجنة تحت
ظلال السيوف ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم ينزل الكتاب ويجري
السحاب وهازم الاحزاب اهزمهم وانصروا عليهم في ذلك دليل على استحباب
القتال بعد زوال الشمس وقد ورد فيه حديث اصرح من هذا واشهر
عن بعض الصحابة ولما كان لنا الموت من اشق الاشياء واصعبها على
النفوس من وجوه كثيرة وكانت الامور المقدرة عند النفس ليست كالامور
المحققة لما خشي ان لا يكون عند التحقيق كما ينبغي فكثرة متى لنا العدو
لذلك ولما فيه ان وقع الخلل في النفس من المحالفة لما وعدت لسان من نفسه
ثم امثال الصبر عند وقوع الحقيقة وقد ورد النبي عن متى الموت مطلقا
لنصر نزل وفي حديث لا تمنوا الموت فان هول المطلاع شديد وفي



لجهاذ زيادة على مطلق الموت وقوابله عليه السلم واعلموا ان الجنة تحت
 طلال السيوف من باب المبالغة والمجاز الحسن فيجوز ان يكون من مجاز
 التشبيه مع حذف المضاف فان ظل الشيء لما كان لازماً له جعل ثواب
 الجنة واستحبابها عن الجهاد واعمال السيوف لازماً لذلك كما يلزم
 الظل وهذا الدعاء لجعله اشارة الى ثلاثة اسباب تطلب بها الاجابة
 احدها طلب البصر للكتاب المنزل وعليه يدل منزل الكتاب
 كانه قال كما امرت فانصره واعلمه واشارة الى القدرة بقوله
 مجري السحاب واشارته الى امرين بقوله وهازم الاحزاب احدهما
 التغرير بالنخل وتجريد التوكل واطراح الاسباب واعتقاد ان الله هو
 الفاعل والثاني التوسل بالنعمة السابقة الى النعمة اللاحقة وقد
 ضمن الشجرة هذا المعنى استعارهم بعد ما اشار اليه كتاب الله
 في حكاية عن يحيى عليه السلم في قوله ولم اكن بدعا بك رب شقيقاً
 وعن ابراهيم عليه السلم في قوله ساستغفر لك ربني انه كان في حبيبان
 وقال الصاعق في كما احسن الله فيما مضى كدال الحسن فيما بقي
 وقال الآخر

ما كان الذي قد من بالاسلام يسلخ في نوادي

ما كان يحتم بالاشاة وهو الاحسان باد

الحديث الثاني عن سهل بن سعد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها وموضع سوط لحدكم
 في الجنة خير من الدنيا وما عليها الرباط مراقبه العدو في الثغور المناجعة
 للبلاد وفي نوادي عليه السلم خير من الدنيا وما عليها وجهان احدهما
 ان يكون من باب تمويل الغيب منزله المحسوس المحقق لخصاله وتبيينها
 في النفوس قال مالك الدنيا ونعيمها والذاتها محسوسة مستعظمة في طباع
 النفوس لحقق عند هذا ان ثواب اليوم الواحد في الرباط وهو من المعينات
 خير من المحسوسات التي عند موتها من لذات الدنيا انه قد

هذا الحديث في نوادي

استبعد بعضهم ان يوازل شيء من نعيم الاخرة بالدنيا كلها فخل الحديث على ان
 هذا الذي رتب عليه الثواب خير من الدنيا كلها لوانتفت في طاعة الله
 تعالى وكانه قصد بهذا ان يحصل الموازنة بين ثوابين اخرون استحبابه
 الدنيا في مقابلة شيء من الاخرة ولو على سبيل التفضيل والاول عند ذي الجلال
 واطهر والعدوه بفتح العين السير في الوقت الذي من اول النهار الى الزوال
 والروحة من الزوال الى الليل واللفظ مشعر بانها تكون فعلاً واحداً
 ولا شك انه قد يقع على السير والكثير من الفعل الواقع في هذين الوقتين
 ففيه زيادة ترغيب وفضل عظيم **الحديث الثالث**
 عن اي هيريه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انتدب الله ولمسلم
 تضمن الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه الا جهاد في سبيل واما ان
 في ويصديق برسولي فهو علي ضامن ان ادخله الجنة او ارجعه الى مسكنه
 الذي خرج منه نايلاً ماناً من اجر وعينه ومسلم مثل المجاهد في سبيل
 الله والله اعلم بمن يجاهد في سبيله كمثل الصائم اليام وتوكل الله للمجاهد
 في سبيله ان توفاه ان يدخله الجنة او يرجعه سالماً مع اجراً وعينه
 الضمان والكفالة هما عبارة عن تحقيق هذا الموعود من الله سبحانه
 وتعالى فان الضمان والكفالة موكدان لما يضمن ويتكلم به وحقق
 ذلك من لوازمها ونحوه لا يخرجه الا جهاد في سبيل واما ان في
 دليل على ان لا يحصل هذا الثواب الا لمن صحت نيته وخلصت من شوائب
 اراده الاعراض الدنيوية فانه ذكر بصيغة النفي والاثبات المقصود
 للحصر ونحوه فهو علي ضامن قيل ان فاعلاً ههنا بمعنى يفعل كما
 قيل في ماء دافق وعيشة راضية اي مدفوق ومرضية على احتمال
 هاتين اللفظتين لغير ذلك وقد يقال ضامناً بمعنى ذا ضمان كلامين
 وتامير ويكول الضمان ليس منه وانما نسب اليه لتعلقه به والعرب
 تضيف بايدي ما يشبهه ونحوه ارجعه مفتوح المهمه مكشور
 الجيم من رجع شائياً متعدياً ولازمه ومتعديه ولحد قال الله تعالى

فان رجلك الله الى طائفة منهم قيل ان الحديث معارض للحديث الاخذ
وهو قول من صلى الله عليه وسلم ما من غاربية او شربة تغزو انتم
وتسلم الا كما لو قد تحلوا لثلاثي اجزهم وما من غاربية او شربة تغزو
او تصاب الا تم لهم الاجر والاحق ان تغزوا فالا انتم شيئا ذكر
القاضي معني ما ذكرناه من المعارضه عن غير واحد وعنده
انه اقرب الى موافقة منه الى معارضته وينبغي جدا ان يقال بتعارضهما
نعم كلاهما مشكك اما ذلك الحديث فلنصرحه بنقصان الاجر
بسبب الغنمة واما هذا فان مقتضى اخذ الشئين لا مجموعهما فمقتضى
اما حصول الاجر والغنمة وقد قالوا ولا يصح ان ينقص من اجر اهل بدر
وكانوا افضل المجاهدين وافضلهم غنمة ويؤكد هذا تابع فعل
الذي صلى الله عليه وسلم والصحابة من بعده على اخذ الغنمة وعدم
التوقف عنها وقد احتلوا بسبب هذا الاشكال في الجواب منهم من جرح
الى الطعن في ذلك الحديث وقال انه لا يصح وزعم ان بعض روايته ليس
مشهور وهذا ضعيف لان مسلما اخرج في كتابه ومنهم من قال ان هذا
يحمل من اجرة الغنمة في غنمة اخذت على غير وجهها قال بعضهم
وهذا بعيد لا محتملة الحديث وقيل ان هذا الحديث اعني الذي نحن
في شرحه شرط فيه ما يقتضي الاخلاص والحديث في نقصان الاجر
يحمل على من قصد مع الجهاد طلب الغنم فهذا اشرك بما يجوز له الشريك
فيه وانقسمت نيته بين الوجهين فنقص اجره والاول اخلاص فكل اجرة
قال القاضي وارجع من هذا عندي في استعمال الحديثين
على وجهيهما ايضا ان نقص اجر الغنم بما فتح الله عز وجل عليه من الدنيا
وذهاب شظف غيشه في عزوه وبعده اذا قوبل من احق ولم يصب
منها شيئا وبقي شظف غيشه والصبر على حاله في عزوه وجدا جز
هذا ابتداء في ذلك وايضا طردا لخلاف الاول ومثله قوله في الحديث
الاخر فاما من مات ولم ياكل من اجرة شيئا ومن امن ايعت له ثمرته فهو

استص

وغيره من الروايات

بهدايا وافعال اما المعارض بين الحديثين فقد بينا على بكرة واما
الاشكال في الحديث الثاني فظاهره جار على القياس لان الاجر قد تفاوت
بموجب زيادة الشقات لاسيما ما كان اجرة بخشب مشقة او مشقة دخل
في الاجر واما اشكال عليه العمل المتصل باخذ الغنائم فلعل هذا من باب
تقديم بعض المصالح الجزئية على بعض فان ذلك الزمان كان الاستقام فيه
عربيا اعني ابتداء زمن النبوة وكان اخذ الغنائم عوناً على علو الدين وقوة
المسلمين وضعفاء المهاجرين وهذا مصلح عظيم قد يغفر لها بعض النقص
في الاجر من حيث هو هو واما ما قيل في اهل بدر فقد بينا ان الاتصال
بالنسبة الى الغير وليس ينبغي ان يكون كذلك بل ينبغي ان يكون المقابل بين
كل اجر الغاربي او الميعن واجره اذا غنم بمعنى هذا ان يكون حالهم
عند عدم الغنمة افضل من حالهم عند وجودها لان حال غيرهم وان
كان افضل من حال غيرهم قطعاً من وجه اجز لكن لا بد من هذا من
اعتبار المعارض الذي ذكرناه فلعله مع اعتباره لا يكون ناقصاً ويستثنى
حاله من العموم الذي في الحديث الثاني او حال من تقاربهم في المعنى ولما هذا
الحديث الذي نحن فيه فاشكاله اقوى من ذلك الحديث فانه يشعر بالاحتمال
اما اجروا واما غنمة مقتضى انه اذا حصلت الغنمة يكتفي بها وليس ذلك
وقيل في الجواب عن هذا ان او معنى الواو وكان التقدير باجر وغنمة
وهذا فيه فيه ضعف من جهة العربية فيه اشكال من حيث انه اذا كان
المعنى يقتضي اجتماع الامرين كان ذلك دالاً على ان مقتضى انه لا بد
من حصول الامرين لهذا المجاهد ارجع مع رجوعه وقد لا يتفق ذلك
ان يتلف ما حصل من الغنمة اللهم الا ان يجوز في لفظ الرجوع الى
الاهل او بجعل المعية في مطلق الحصول لا في الحصول في الرجوع ومنهم
من اجاب بان التقدير او ارجعه الى اهله مع ما نال من اجر وحده او
غنمة واحتر حذف الاجر من الثاني وهذا لا بأس به لان المقابلة اما
تشكل اذا كانت بين مطلق الاجر وبين الغنمة مع الاجر اما مع الاجر

دوسر

منهم او

الميتة باندراده عن القيمة فلا الخلد في الرابع عن اي حبرة
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من معلوم حكم
في سبيل الله الا حيا يوم القيامة وكلمه يدعى اللون لوان الدم والرجح ربح
المسك الكحل الجرح ونحوه يوم القيامة مع شيئا من الجرح فيه لوان
احد هما الشهادة على طالمه بالقتل والسباي اظهار شرفه لاهل
الشهد والوقت بما فيه من راحة المسك الشاهد بالطيب وقد ذكرنا
في الاستنباط من هذا الحديث اشياء يتكلمون غير صابرة على التحقيق
ممنها ان المداخي في الماء بغير لونه دون تغيير رايحه لان النبي صلى الله عليه
وسلم سمي هذا الخارج من جرح الشهيد ذما وان كان رايحه رخ مسك
وسلم يتكلم مسكاً فغلب الاسم لشؤنه على رايحته فكذلك الماء يتغير
طعمه لم يلتفت الى تغيير رايحته ومنها ما ترجم البخاري فيما يتبع من
الجاسات في الماء والسمن قال القاضي وقد يحمل ان محنة
فيه الرخصة في الراجح كما تقدم او التغلظ بعكس الاستدلال الاول
قال الدم لما اقبل بطيب رايحته من حكم الجاسه الى الطهارة ومن حكم
التذارة الى الطيب يتغير رايحته وحضه له حكم المسك والطيب
للهيد فكذلك الماء ينقل الى العكس تحت الراجح وتغير احد وصفه
من الطهارة الى الجاسه ومنها ما قال القاضي وحكم بهذا الحديث
ابو حنيفة في جواز استعمال الماء المضاف المتغيرة اوصافه باطلاق اسم
الماء عليه كما يطلق على هذا اسم الدم وان تغيرت اوصافه الى الطيب
قال ومجته بذلك ضعيفه وافول الكل ضعيف
الحديث الخامس عن اي ايوب الانصاري رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة في سبيل وروحه خير
مما طلعت عليه الشمس وغربت اخوجه مسلم
السادس عن انس ان مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
غزوه في سبيل الله او روجه خير من الدنيا وما فيها ان اخوجه البخاري

قد تقدم الكلام على هذا المعنى في اثنا حديث مضى للحديث
السادس عن اي فتاده الانصاري قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم الى حنين وذكر قصة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل
قتيلا له عليه بيعة فله سلبه فاهلها تلوها ن الثاني يري استحقاق القاتل
للسلب حكما شرعيا باوصاف مذكرة في كتب الفقه وما لك وغيره
يري ان لا يستحقه بالشرع وانما يستحقه بصوف الامام اليه نظر او هو
يتعلق بقاعدة وهو ان تصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم في امثال
هذا اذا ترددت بين التشريع والحكم الذي يتصرف به ولاية الامور
هل يحمل على التشريع او على الثاني والاغلب جملة على التشريع الا ان
مذهب مالك في هذه المسئلة فيه قوة لان قوله عليه السلام من قتل قتيلا
فله سلبه يحمل ما ذكرناه من الامر من اعني التشريع العام واعطى
القائلين في ذلك الوقت السلب تفعيلا فان حمل على الثاني فظا هو وان ظهر
جملة على الاغلب وهو التشريع العام فتدخات امور في احاديث ترجح
الخروج عن هذا الظاهر مثل قوله عليه السلام بعد ما امر ان تعطي السلب
فانك تقابل هذا القاتل خالدين الوليد بكلام قال النبي صلى الله عليه وسلم
بعده لا تعطه يا خاله فلو كان مستحقا له باصل التشريع لم يمنع منه
بسبب كلامه لخاله فدل على انه كان على وجه النظر فلما كلم خالدا
بما يوديه استحق العقوبة بمنعه نظرا الى غير ذلك من الدلائل والله اعلم
الحديث الثامن عن سلمة بن الاكوع قال اتي النبي صلى الله
عليه وسلم عين من المشركين وهو في سفر فجلس عند اصحابه يحدث
ثم اتفقت فقال النبي صلى الله عليه وسلم اطلبوه واقتلوه فقتلت فقتلني سلبه
في رواية وقال من قتل الرجل فقالوا ابن الاكوع فقال له سلبه اجع
فيه نعلق مسئلة الجاسوش الحربي وجواز قتله ومن يشبهه من الامان
له واما كلامهم ههنا على الجاسوش الذي والمسلم فلا تعلق بالحديث
به ن وفيه تعلق ايضا بمسئلة السلب وقد يشكك به من يراه غير واجب

لا يصلح المشرع في تفضيل الامام لقوله فقلية وفي هذا ضعف ما وفيه
دليل اول قلنا بان السلب النفاذ انه يستحق جميعه نعم انما يدل على ما ينبغي
سلبا ونهيا كغيره اقصور انما يستحقه القليل وتردوا في بعضها قال
كان اسم السلب مطلقا على كل ما معه فقد يستدل به فيما اختلف فيه
من بعض الصور الحديث الثامن عن عبد الله بن عمر قال بعث
رسول الله صلى الله عليه وسلم تسرية الى نجد فخرجت فيها فاصبنا ابلا وغنا
فبلغت سبعمائة عشر رجلا وقلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بجرا
بعثنا ن فيه دليل على بعث السرايا في الجهاد وقد يستدل به على ان المقتطع
منها من جيش الامام يقتدر بما يجتمع من حيث ان بعضي ان السهمان كانت
لهم ولا يرضى ان غيرهم شاركهم فيها وانما قالوا بمشاركة الجيش لهم
اذا كانوا قسما منه يلزم عونه ان احتاجوا وقولنا ونقلنا التل في
الاصل هو العطف غير الازمنة وذكر بعض اهل اللغة ان اللفظ العظام
واظنته للفتها على ما يجعله الامام لبعض العزاة لاجل الترغيب وحصول
نصليته او عوض عنها او احتلت مذهبهم في محله فممن من جعله من رايين
الخيبة ومنهم من جعله من الجنس وهو مذهب مالك واسحق بعضهم من جنس
الجنس والذي يقرب من لفظ هذا الحديث ان هذا التفضيل كان من الجنس
لان اضاف الاثنى عشر الى سبعمائة فقد يقال انه امتاراه الى ما يقرر
لهم استحقاقه وهو الاربعه لا خمس الموزعة عليهم فسق القتل من الجنس واللفظ
محمول لغير ذلك احتمالا قريبا وان استبعد بعضهم ان يكون هذا القتل لا
من الجنس من جهة اللفظ فليس بالواضح الكثير وقد قيل انه يبين كون
هذا القتل من الجنس من مواضع اخرى الحديث العاشر
عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا جمع الله الاولين
والاخرين يرفع لكل غادر لواء يقال هذه غداة فلان ابن فلان وفيه
تعظيم العذر وذلك في الحروب كل اغتيال ممنوع شرعا اما التقدم امان
او ما يشبهه او لوجوب تقدم الدعوى حيث يجب او يقال بوجوبها وقد

براد هذا العذر ما هو اعم من امر الحروب وهو ظاهر القدر وان كان
المشهور بين جماعة من المصنفين وضعه في معنى الحرب وقد عوقب القادر
بالفضيحة العظمى وقد يكون ذلك من باب مقابلة الذنب بميامين صفة
في العقوبة قال القادر اخفى جهة عذره ومكره فغوبت فيفضيه وهو
شهرته على نوس الاشهاد وفي اللفظ المروي ههنا ما يدل على انها في
الناس والتعريف بهم في القيامة بالنسبة الى اباهم خلاف ما حكى ان الناس
يدعون في القيامة بالنسبة الى اباهم الحديث الثامن عن عبد الله بن عمر
عن عبد الله بن عمر ان امرأة وجدت في بعض مغاري النبي صلى الله عليه وسلم
مقتولة فانكر النبي صلى الله عليه وسلم قتل النساء والصبيان في هذا
حكم مشهور متفق عليه فمن لا يقابل ويحمل هذا الحديث على ذلك
لغلبة عدم القتال على النساء والصبيان ولعل سر هذا الحكم ان
الاضل عدم اتلاف النفس وانما ايج منه ما يستصيه دفع المفسدة ومن لا
يقابل ولا يتا هل القتال في الغاية ليس في احوال الضرر كما للمقاتلين
فرجع الى الاصل فيهم وهو المنع هذا مع ما في نفوس النساء والصبيان
من الميل وعدم التشبث الشديد بما يكونون عليه كثيرا او غالبا
فرفع عنهم القتل لعدم مفسدة المقاتلة في الحال الحاضر ورجاه هذا
يتم عند ابقائهم الحديث المشاي عشرين عن ابن مالك
ان عبد الرحمن بن عوف والزيتر ابن العوام شكوا القتل الى النبي صلى الله
عليه وسلم في غزاة لهما فرخص لهما في قبض الحرير ورايته عليهما
اجازوا والمحارب لبس الديناج الذي لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح
وهذا الحديث يدل على جواز لاجل هذه المصلحة المذكورة ولعله
تعين لذلك في دفعها في ذلك الوقت وقد سماه الراوي رخصة لاجل
الاباحة مع قيام دليل الحظر الحديث الثالث
عن محمد بن الخطاب رضي الله عنه قال كانت اموال بني
المضير مما افاء الله على رسوله مما يوجب المسلمون عليه خيل ولا

وكانت رسول الله صلى الله عليه وسلم خالصا فكان رسول الله صلى
الله عليه وسلم بعد ان نزلت عليه سورة م جعل ياتي في الكراع والسيار
عنده في سبيل الله وحمل قوله كانت من الضيق مما افاد الله على
رسوله محمد وحمل احد هما ان يراو بذلك انها كانت الرسول صلى
الله عليه وسلم خاصة لا حق فيها لغيره من المسلمين يكون اخراج رسول
الله صلى الله عليه وسلم لما يخرج منه لغير اهله ونسبه تبرعاً منه
صلى الله عليه وسلم والسائق ان يكون ذلك مما يشترط فيه هو وغيره
من الله عليه وسلم ويكون ما يخرج منها لغيره من غير المصروف واخراج
المسحوق وكذلك ما يخرج من الله عليه وسلم لاهله من باب اخذ الضيق
المسحوق من المال المشرك في المصروف ولا يمنع من ذلك قوله مما افاد الله على
رسوله لان هذه المظنة قد وردت مع الاستبرال قالت الله تعالى ما افاد
الله على رسوله من اهل القري فله وللرسول ولذي القربى الاية
فاطلق على كونه افاد على رسوله مع الاستبرال في المصروف
وفي الحديث جواز الادخال لاهل قوت سنة وفي لفظه ما
يوجب الجمع بينه وبين الحديث الاخر كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا يدخول بيتا لغيره فيخرج هذا على الادخال لنفسه والحديث الذي
يخرج في شرحه على الادخال لاهله على انه لا يكاد يحصل شك
في ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يشارك لاهله فيما يدخرونه من الثوب
والحسن كون المعنى انهم المصروفون بالادخال الذي اقضاه خاله حتى
لو لم يكونوا لم يدخروه وفي ذلك دليل على تقديم مصلحة الكراع والسيار
على غيرها لا سيما في مثل ذلك الزمان والمكان على انسان المظنة
تجملون وبعضهم ما زاد على السنة خارجا عن طريقه التوكيل والله تعالى
اعلم بالحديث الرابع عشر عن عبد الله بن عمر قال
اخبرني النبي صلى الله عليه وسلم ما ضم من الخيل من الحباء الى ثيابه الوداع
واخبرني ما لم يضم من الثيابه الى مسجد بني زريق قال ابن عمر وكنتم

احوال

ما

فمن اخبرني قال كنت سبيلا من الحباء الى ثيابه الوداع خمسة اشبال او
سنة ومن ثيابه الوداع الى مسجد بني زريق من ثيابه الوداع خمسة اشبال او
حيوان المشايخ بالخيول وكان الحباية التي يتساقط منها في ثيابه الوداع
على الامثولة والمسوخ له واما المشايخ على غير الخيل والسيار والي
اشترطت في هذا العهد فليست من ثيابه الوداع خمسة اشبال او
ايضا لا يبدل هذا الحديث على امر العوض واحكامه فانه لم يطرخ فيه
بني ولا اضمار ضد الثمن وهو قد رجع لها في قوله الى ان يحصل لها
الضمن والحباية من الخيل ويكون العلم بها اخر المصروف والثمن مذكور
وثيابه الوداع كل ما كان معلوما من طريق بلذاته البعثة قبل الوداع الممثلة به
الحديث الخامس عشر عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم واذا ابن عمر في اخبرني وعرضت عليه يوم الخندق واما
ما بين خمسة عشرة فاجلدي ان اجلب الناس في المدة التي اذ اطلبها الانسان
ولم يحصل حكم بلوغه فيقبل بجمع عشرة وقيل بمائة عشرة وقيل بخمسة عشرة
وهذا الحديث الثاني وقد استدل به بهذا الحديث وهو اجازة النبي
صلى الله عليه وسلم ابن عمر في القتال لخمس عشرة سنة وعقد اجازته له
فيما دونها وقيل عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله انه لما بلغه هذا الحديث
جعل له حدا فكان يجعل من دون الخمس عشرة في الدورية والمخالفون هذا
المذهب اعذروا عن هذا الحديث بان الاجازة في القتال حكم موقوف باطاقة
والقدرة عليه وان اجازة النبي صلى الله عليه وسلم لابن عمر في الخمس عشرة
لانه رآه مطبقا للقتال ولم يكن مطبقا له قبلها لانه اذ اراد الحكم بمس
البلوغ وعدمه الحديث السادس عشر عن عبد الله بن عمر قال قال
الله عليه وسلم قسم في النفل للفرس ستمين وللرجل ستمين النفل يحرك النون
والفامع يطلق ويراد به العنينة وعليه حمل قوله تعالى يسئلونك عن الانفال
قل الانفال لله والرسول ويطلق على ما يتعدله الامام لسرية او لبعض العزاة
خارجا عن السهمان المقسومة او من الخيل على الاختلاف بين الناس في ذلك ومنه

اربع

ما من اصل الخبر

[illegible]

المحفظون وقال في العدم فإنه سمع نافعاً يقول للنبي صلى الله عليه وآله وسلم
نعم فقال للفارس سهران والراحيل سهران قلت وعبد الله وعبد الله
هذا هو أبا عمرو بن حفص بن غاصم بن عمنى الخطاط وما ذكره الشافعي
رحمة الله من تقديم عبد الله بن عمر على أخيه عند أهل العلم فهو كمال
ولكن في حديث محمد بن جارية ما يعضده ويوافقه وهو حديث رواه
أبو داود من حديث جمع أبي يعقوب بن محمد بن يزيد الأنصاري قال
سمعت أي يعقوب بن محمد يذكر عن عمر بن عبد الرحمن بن يزيد الأنصاري
عن عمه محمد بن جارية الأنصاري وكان أحد القضاة الذين تروا القرآن
قال شهدنا الحديث مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما انصرفنا
عنها إذا الناس يهنئون الأباغ فقال بعض الناس لبعض ما للناس قالوا أوحي
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خرجنا مع الناس فوجدنا النبي
صلى الله عليه وسلم واقفاً على راحلته عند كمراع الخيم فلما اجتمع الناس
قرأ عليهم أنا فتخلنا لك فتحاسبينا فقال رجل برسول الله افتح فهو قال نعم والذي
نفس محمد بيده أنه لفتح ففتحت حمزة بن علي أهل الحديث ففتحتها رسول الله صلى
الله عليه وسلم على ثمانية عشر شهراً وكان الحشيش الغاو خمس مائة ثم ثلاث
مائة فارس فأعطى للفارس سهران وأعطي الراحيل سهران رواه أبو داود
عن محمد بن عيسى بن محمد بن مجمع وهذا يوافق رواية عبد الله بن عمر في قسم خبير
الآن الشافعي قال أي مجمع بن يعقوب أنه شيخ لا يعرف قال فما حدثنا
في ذلك حديث عبد الله ولم نقله خبر أمثلة يجارضة ولا يجوز رد خبر
الأخبار مثله أن الحديث السابيع عشرة وعنده ابن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مثل بعض من يتحدث من السرايا لأنفسهم
خاصة يتوى قسم عامة الحشيش هذا هو النفل المعنى الثاني الذي ذكرناه
في معنى النفل وهو أن يعطى الإمام لسرية أو لبعض أهل الجيش خارجاً
عن السهاك والحديث يصريح بأنه خارج عن قسم عامة الجيش إلا أنه
ليس ميئلاً لكونه من رأس الغنمه أو من الحشيش قال اللطخ عمل لصما جميعاً

والناس يختلفون في ذلك وفي رواية ما مالك عن ابي الزناد انه سئح سعيد
ابن المسيب يقول كان الناس يعطون النفل من الخمس وهذا امر سهل وروى
محمد بن اسحق عن نافع ابن عمر قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سريته
الى نجد فخرجت معها فله صبيها ثمانا كثيرا فقتلنا اميرا بجيرا بجيرا لكل
انسان ثم قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقمنا بيننا عنيتمنا
فاصاب كل رجل منا اثنا عشر بجيرا بعد الخمس وما حاسبنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم بالذي اعطيانا ولا عاب عليه ما صنع فكان لكل
رجل منا ثلثة عشر بجيرا بئله وهذا يدل على ان النفل من راس
العينة وروى زناد بن حارثه عن حبيب بن مسلمة قال شهدت النبي
صلى الله عليه وسلم نفل الربع في البداية والثلث في الرجعة وهذا ايضا
يدل على التثنية من اصل العينة طاهر اجمع احتماله لغيره وروى في
حديث حبيب هذا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتل الربع
بعد الخمس والثلث بعد الخمس اذا قتل وهذا احتمال ان يكون المراد منه
ينفل بعد اخراج الخمس اي بئله من اربعة اجناس ما يتول به رد العينة
الى موضع في البداية او في الرجعة وهو ظاهر وترجم ابو داود عليه
باب فمن قال الخمس قبل النفل وايدى بعضهم فيه احتمالا اخر وهو
ان يكون قوله بعد الخمس اي بعد ان يفرد الخمس بفعل هذا يعني محتملا لان
ينفل ذلك من الخمس او من غير الخمس فاحتمال على ان يتل من الخمس احتمالا وحديث
ابن اسحق صريح او كما الصريح والحديث يعلق بمسائل الاخلاص في
الاعمال وما يضر من المفاصد الاخلاص فيها وما لا يضر وهو موضع
دقيق الماخذه ووجه تعلقه به ان التثنية للترغيب في زيادة العمل
والخطا طرة والمجاهدة وفي ذلك مداخلة لقصد الجهاد لله تعالى الا ان
ذلك لم يضرهم قطعا لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم في ذلك
دلالة لا شك فيها على ان بعض المفاصد الخارجة عن محض التعبد لا
يقدر في الاخلاص وانما الاشكال في ضبط فانها وتبين ما تضر

ان

مدخله من المقاصد وعتضى الشركة المتأفكة الاخلاص وما يقتضيه
ويكون سبعا لا اشركه ويقتضى عنه غير ما مسئله وفي الحديث دلالة
على ان لفظ الامام مدخل في الصالح المتعلقة بالمال اصلا وقبرا
على حسب المصلحة على ما اقتضاه حديث حبيب بن مسلمة في الربع
والثلث فان الوجه لما كانت اشق على الراغبين واشد خوفهم لان
العدو كان قد بدوهم فيهم على يقظة من امرهم اقتضى زيادة التثنية
والدعاة للمال يكن فيها هذا المعنى اقتضى بقضه ونظر الامام بقصد
بالمصلحة لا على ان يكون بحسب الشئ وحيث يقال ان النفل
للإمام انما يعني هذا المعنى ما يقتضيه المصلحة الا ان يفعل على حسب
الشئ **الحديث الثامن عشر** عن ابي موسى عبد الله
ابن قيس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حمل علينا
السلاح فليس منا ان حمل السلاح يجوز ان يراد به ما يصاد وضعه
ويكون ذلك كناية عن القتال به وان يكون حمله ليراد به القتال
وذلك على ذلك قريب قوله عليه السلام علينا ويحتمل ان يراد به ما
هو اقوى من هذا وهو الحمل به اي في حالة القتال والقصد بالسيف
للضرب به وعلى كل حال فهو دليل على حرمة قتال المسلمين وتعليل الامر
بفيه وقوله فليس منا قد يقتضي ظاهره الخروج عن المسلمين لانه
اد احمى علينا على ان المراد به المسلمون كان قوله فليس منا كذلك
وقد ورد مثل هذا فاحتاجوا الى تأويله كقوله عليه السلام من عثر فليس
متاويل فيه ليس مثلنا او ليس على طريقنا او ما يشبه ذلك قال كان الطاهر
كما ذكرنا وذلك الدليل على عدم الخروج عن الاسماء بذلك اضطرنا
الى التاويل **الحديث التاسع عشر** عن ابي موسى قال
سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يتقاتل جماعة ويتقاتل
جمية ويتقاتل رياء اي ذلك في سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من قاتل لثقل كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله

النفقة

مضرب

هز

من خروج

في الحديث دليل على وجوب الإخلاص في الجهاد وتصرح القتال
للمشاعة والجمعة والربا خارج عن ذلك وأما الربا فهو ضد الإخلاص
بدايته لا سيما إذا احتماهما أي أن يكون القتال لأجل الله تعالى ويكون
تعيينه لأجل الناس فإما القتال للمشاعة فيجمل وجوها أحدها
أن يكون التعديل والإخلاص في قصد المقاتل أي فائلا لأجل إظهار المشاعة فيكون
فيه حذف مضاف وهذا لا شك في منافاته للإخلاص وثانيها أن يكون
ذلك تعديلا لمقتله من غير رجول له في القصد بالقتال كما يقال أعطي لكرمه
ومنع لخله وأدى لسوء خلقه فهذا مجرد من حيث هو هو لا يجوز أن
يكون شرادا قال المشاع المجاهد في سبيل الله تعالى الله تعالى إنما فعل ما فعل
لأنه سبحانه غير أنه ليس يقصد به إظهار المشاعة ولا دخل قصد إظهار
المشاعة في التعديل وثالثها أن يكون المراد بقولنا قاتل للمشاعة
أنه يقابل لكونه سبحانه فقط هذا غير المعنى الذي قبله لأن الأحوال
ثلاثة حسال يقصد بها إظهار المشاعة وحال يقصد به إظهار كماله الله
وحال يقابل فيها لأنه سبحانه لا أنه لم يقصد به إظهار كماله الله ولا
إظهار المشاعة وهذا ممكن فإن المشاع الذي همته الحرب وكانت
طبيعته المشاركة إلى القتال يبد بالقتال لطبيعته وقد لا يستحضر أحد
الأميرين أي أنه لغير الله أو لا إله إلا الله ويوضح الفرق بينهما
أيضا أن المعنى الثاني لا يتنافيه وجود قصد فانه يقال قاتل لأجل
كلمة الله لأنه سبحانه وقاتل للربا لأنه سبحانه قال الحرب منافي للقتال
مع كل قصد يفرض وأما المعنى الثالث فانه يتنافيه القصد لأنه أخذ
فيه القتال للمشاعة بعيد النجس وعن غيرها ومفهوم الحديث يقتضي
أنه في سبيل الله إذا قاتل لكون كلمة الله هي العليا وليس في سبيل الله
إذا لم يقابل لذلك فعل الوجه الأول تكون فائدة بيان أن القتال
لهذه الأغراض مانع وعلى الوجه الأخير يكون فائدة أن القتال
لأجل إظهار كلمة الله شرط وقدينا الفرق بين المعنيين وقد ذكرنا

أن مفهوم الحديث الاشتراط لكن إذا قلنا بذلك فلا ينبغي أن يضيق فيه بحث
تشرط مقارنته لشاعة تشروعه في القتال بل يكون الأمر أشع من هذا
ويكفي بالقصد العام لتوجيه القتال وقصده بالخروج إليه لإظهار كلمة
الله تعالى ويشهد لهذا الحديث الصحيح بكتب المجاهد استينافا في سبيله
وشربها في النهي من غير قصد لذلك لما كان القصد الأول للجهاد واقعا
لم يشترط أن يكون ذلك في الخزيات ولا يتعد أن يكون بينهما فرق إلا أن
الأقرب عندنا ما ذكرناه من أنه لا يشترط إقرار القصد بأول الفعل
المخصوص بعد أن يكون القصد صحيحا في الجهاد لإظهار كلمة الله تعالى
دفعًا للخرج والمشته فان حالة القصد حالة دهرش وقدينا في على عقابه
فالترام حضور الخواطر في ذلك الوقت حرج ومشته ثم أن الحديث يدل
على أن المجاهد في سبيل الله ممن قاتل لكون كلمة الله هي العليا والمجاهد
لطلب ثواب الله تعالى والنعيم المقيم المجاهد في سبيل الله ويشهد له فعل
الصحاب وقد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قوموا إلى حنة
عرضها السموات والأرض فالتقى السموات التي في يده وقاتل حتى قتل
وظا هو هذا أنه قاتل لثواب الجنة بآل الأعمال لأجل الجنة أعمال
صحيحة غير معلولة لأن الله تعالى ذكر صفة الجنة وما أعد فيها
للعالمين ترغيبا للناس في العمل ومحال أن ترغيبهم للعمل والثواب ويكون
ذلك معلولا مدخولا اللهم إلا أن يدعى أن غير هذا المقام أعلى منه
فقد قد يسأخ فيه وأما أن يكون له في العمل فاذ أثبت هذا وأن المقاتل
لثواب الله تعالى والجنة مقاتل في سبيل الله فالواحد أن يقال لحد
الأميرين أما أن يضاف إلى هذا المقصود أعني القتال لإظهار كلمة الله
تعالى ما هو مثله أو ما يلائمه كالقتال لثواب الله تعالى وأما أن يقال
أن المقصود بالكلام وسياقه بيان أن هذه المقاصد منافية للقتال
في سبيل الله فالسؤال إنما وقع عن القتال لهذه المقاصد وطلب
بيان أنها في سبيل الله أم لا فخرج الجواب عن قصد السؤال بعد

والشرع بها ما ذكره

بيان منافاة هذه المقاصد للجهاد في سبيل الله وبيان ان هذا القتال
 لا علاقة له بالله تعالى هو قتال في سبيل الله لا على ان سبيل الله للحضر
 وان لا يكون غيره في سبيل الله مما لا ينافي ولا يضاد الا خلاص كالتعال
 لطلب الثواب والله اعلم ان واما القتال حمية من فعل القلوب فلا يقتضي
 ذلك الا ان يكون مراد القائل اما مطلقا واما في مراد الحديث لدلالة
 السباق وحيد يكون فادخا القتال في سبيل الله لما لا يضاراه الى
 هذا الغرض وخروجه عن القتال لا علاقة له بالله واما لمشاركة المشار
 القاصد في الاخلاص ومعلوم ان المراد بالحمية الحمية لغرض دين الله وهذا
 يظهر لك ضعف الظاهري في بواضع كثيرة وبين ان الكلام يستدل
 على المراد بقرائنه وسياقه ودلالة الدليل الخارج على المراد
 منه وغير ذلك فان قلت فاذا حملت قوله قاتل للشجاعة اي لاظهار
 الشجاعة فالناية بخير ذلك في قولهم بقاتل رينا قلت بحمل ان يراد
 بالرياء اظهار قصده للرغبة في ثواب الله والمشاركة للقرابات وبذل
 النفس في مرضات الله تعالى والمقاتل لاظهار الشجاعة مقابل لغرض ديني
 وهو تحصيل المحمدة والثناء من الناس عليه بالشجاعة والمقصود ان
 تحيل ان لا تزي ان العيوب في حيا هليتها كانت تقابل للحمية واظهار
 الشجاعة ولم يكن لها قصد في اظهار الرغبة في ثواب الله تعالى والدار
 الآخرة فافترق القصدان وكذلك ايضا القتال للحمية مخالفة لقتال
 الشجاعة والقتال للرياء في الاول قتال لطلب المحمدة لخلق الشجاعة وصفتها
 واما قايمة بالمقاتل وسجية له والقتال للحمية قد لا يكون ذلك وقد تقابل
 الجياد جميعه لقومه او خدمته والله اعلم **كما**
 الحديث الاول عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال من اعتق شركا له في عبده وكان له مال
 يبلغ من العبد قوم عليه فبئمه عبدا فاعطى شركاه حصصهم وعق عليه
 العبد والا فقد عتق عليه ما عتق عليه من وجوه

والحمية

الله

كأنه حاله بطلان

ضيفه من العموم مقتضى دخول اصناف المعتدين في الحكم المذكور ومنهم
 المريض وقد احتلت الناس في ذلك فالشاعية في حكمهم الله يرون انه ان خرج
 من الثلث جميع العبد قوم عليه نصيب الشريك وعق عليه لان تصرف المريض
 في ثلثه كصرف الصحيح في كله ونقل عن احمد رحمه الله انه لا يقوم في
 حالة المرض وقد ذكر قاضي الجهاد ابو الوليد بن رشيد المالكي عن ابن
 الما جشول من المالكية فيمن اعق خطه من عبده مائة وبين شريكه في
 المرض انه لا يقوم عليه نصيب شريكه الا من راس ماله ان صح وان لم يصح
 لم يقوم في الثلث على حال وعق منه خطه وحده والعموم كما ذكرنا يقتضي
 القويم وخصيصه بما يحتمل الثلث ما جود من الدليل الدال على اختصاص
 تصرف المريض في التبرعات في الثلث المشار اليه العموم يدخل فيه المسلم
 والكافر والمالكية رحمهم الله تصرف في ذلك فان كان الشريك والعبد
 كنفارا لم يلزموا بالقويم وان كانا مسلمان والعبد كافرا فالقويم وان كان احدهما
 مسلمان والاخر كافرا فان اعتق العبد المسلم كمل عليه كمال العبد مسلمان او ذميا
 وان اعتق الكافر فقد اختلفوا في القويم على ثلاثة مذاهب الاشاعية والشيعة
 والفرق بين ان يكون العبد مسلمان فيلزم القويم وبين ان يكون ذميا فاجلزم
 وان كانا كافرين والعبد مسلمان فروايتان وللخاتبة ايضا وجهان فيما
 اذا اعتق الكافر نصيبه من مسلم وهو موشر هل يشرى الي باقيه وهذا
 المفضل الذي ذكرناه يقتضي تخصيص صور من هذا العموم احدها
 اذا كان الجميع كنفارا وسببه ما دل عندهم على عدم التعرض للكناف
 في خصوص الاحكام الفرعية وانما ان كان العتق هو الكافر على مذهب
 من يرى ان لا يقوم ولا يقوم اذا كان العبد كافرا فاما الا والى فيرى
 ان المحكوم عليه بالقويم هو الكافر ولا الزام له باحكام فروع الاسلام واما
 الثاني فيرى القويم اذا كان العبد مسلمان لتعلق حق العتق بمسلم وانما
 اذا كانا كافرين والعبد مسلمان على قول وسببه ما ذكرناه من تعلق حق
 المسلم بالعتق واعلم ان هذه التخصيصات ان اخذت من قاعدة كلية

علم



أخر

لا يستند فيها الى نص معين فحتاج الى الاتفاق عليها وانبات تلك القاعدة بدليل
وان استندت الى نص معين فلا بد من النظر في دلالة هذا النصوص
ووجوب الجمع بينهما لو تعارض المآلات او العن أحدهما نصيبه ونصيب
شريكه من هون ففي السراية الى نصيب الشريك اختلاف لا صاحب
النفاذ في رحمهم لله وطا هو العموم بمعنى التسوية بين الموهون وغيره ولكنه
طا هو ليقين الشد يد القوة لانه خارج عن المعنى المقصود بالكلام لان
المقصود اثبات السراية الى نصيب الشريك على المحقق من حيث هو ذلك
لا يمنع قيام المانع فالمخالف لطاهر العموم يدعي قيام المانع من السراية وهو
ابطال حق المهرن ويقوب بان تناول اللفظ لصور قيام المانع غير قوي
لانه غير المقصود والموافق لطاهر العموم يلغي هذا المعنى بان العتق قد
قوي على ابطال حق المالك في العين بالرجوع الى القيمة فلا يتقوى على ابطال
حق المهرن كذلك اولى فاذا الغي المانع حمل اللفظ العام عمله الرابع
كاتبنا عندنا ثم اعتق أحدهما نصيبه فيه من البحث ما قدمناه من استند
العموم والتخصيص بحالة عدم المانع والمانع ههنا صيانة الكاية عن
الابطال وههنا زيادة امز اخر وهو ان كمال لفظ العتق عند الاطلاق
مشا ولا المكاتب ولا يكتفي في هذا بثبوت احكام الرق عليه لان ثبوت ملك
الاحكام لا يلزم منه تناول لفظ العتق له عند الاطلاق فان ذلك حكم
لفظي يوجب من عليه استعمال اللفظ وقد لا يعمل الاستعمال وتكون احكام
الرق تامة وهذا المقام انما هو في ادراج هذا الشخص تحت هذا اللفظ
وتناول اللفظ له اقرب الحائض اعتق نصيبه ونصيب شريكه
بدبرية ما تقدم من البحث وتناول اللفظ ههنا اقوي من المكاتب
ولهذا كان الاصح من قول الشافعي رحمه الله عند اصحابه انه يقوم عليه
نصيب الشريك والمانع ههنا ابطال حق الشريك من قرب متهديسها
السادس اعتق نصيبه من جاربه ثبت الاستيلاء ونصيب شريكه
منها فالمانع من اعمال العموم ههنا اقوي مما تقدم لان السراية تتضمن نقل

الملك وام الولد لا تقبل التملك من مالك الى مالك عند من يمنع من بيعها وهذا اصح وجوب
الشافعية رحمهم الله ومن يجري على العموم يلغي هذا المانع بان الاعتقاد وسرايته
كالانكاف والافلام الولد وجب القيمة ويكون القوم سبيله سبيل غرامة
المثلثات وذلك بمقتضى التخصيص صدور امر بجعل اشلا فالسابع للعموم
بمقتضى ان لا فرق بين عتق ما دول فيه او غير ما دول وللخفية في توازن
الاعتقاد الماذون فيه وغير الماذون فيه وقالوا لا ضمان في الاعتاق
الماذون فيه كما لو قال لشريكه اعتق نصيبك التام بقوله صلى الله
عليه وسلم اعتق بمقتضى صدور العتق منه واختياره له فثبت الحكم حيث
كان كذا ولا ينبغي حيث لا اختيار انما من حيث المفهوم ولما لان السراية على
خلاف القياس تختص بمورد النص ولما لا بد من اجتناب مقتضى التخصيص
بالاختيار وهو ان القوم سبيله سبيل غرامة المثلثات وذلك بمقتضى التخصيص
بصدور امر بجعل اشلا وههنا ثلاث مراتب مرتبة لا اشكال
في وقوع الاختيار فيها ومرتبة لا اشكال في وقوع عزم الاختيار فيها
ومرتبة متروكة بينهما اما لا وت فاذا ايا الصيغة المتضمنة للعتق
بنفسها ولا شكل في دخولها في مدلول الحديث واما الثانية فثالثها
ما اذا ورث بعض قريبه عتق عليه ذلك البعض فلا سراية ولا تقوم عند
الشافعية ونص عليه ايضا بعض مصنفى المسالك والجمعة لعدم الاختيار
في العتق وفي سبيله معا وعن احمد رحمه الله رواية انه يعق عليه نصيب
الشريك اذا كان موسرا ومن امثلة ان يحجز المكاتب بنفسه بعد ان اشترى
شقصا يعق على سيده فان الملك والعتق يحصل بغير اختيار السيد هو
اللا رث واما المرتبة الثالثة الوسطى فهي ما اذا وجد سبب العتق
باختياره وهذا ايضا خلف رتبة ثمة ما يتقوى فيه تزيل مباشرة السبب
منزله مباشرة المسبب كقولنا لبعض قريبه في بيع او هبة او وصية
وقد نزله الشافعية منزله المباشرة وقد نص عليه ايضا بعض المالكة
في الشراء والهبة وينبغي ان يكون من ذلك تمثيله بجده عند من يرى العتق

بالمثله وهو مالك واحمد رجهما الله ومنه ما يصف عن هذا وهو تعجز
 السيد المالك بعد ان استقرى شفعاء من تعق على سيده فاشترى اليه
 الملك بالتعجز الذي هو سبب العتق لما احتله كاختياره بسبب العتق بالشراء
 او عتقه منه احتلال لا صحاب الشافعي رحمه الله ووجه ضعف
 هذا عن الاول ان لم يقصد التملك وانما قصد التعجز وقد حصل الملك
 فيه ضمنا الا ان هذا ضعيف والاول اقوى التامع الحديث يعرض
 الاختيار في العتق وقد نزلوا منزله الاختيار في سبب العتق على الوجه
 الذي قد بيناه في ايدخل تحت اختياره ما يوجب الحكم عليه بالعتق
 فترق من اختياره ما يوجب العتق في نفس الامر وبين اختياره ما يوجب
 ظاهرا على هذا اذا قال اخذ الشريك قد اعطيت نصيبك وهما
 معجزان عند هذا القول ثم استقرى احدهما نصيب صاحبه فانه حكم
 بعتق النصيب المستقرى وواحدة للشري باقراره ويستوي الى نصيبه
 يعرض ما قررناه انه لا شري لانه لم يحتر ما يوجب العتق في نفس الامر
 وانما اختياره ما يوجب الحكم به ظاهرا وقال بعض الفقهاء من الحنابلة
 نعتي جميعا وهو ضعيف العاشر ظاهر عتق التعجز واجرى
 القهاء مجراه التعليق بالصفة مع وجود الصفة وانما العتق الى اجل
 فاحتمل المالك فيه فانه لم يقول عن مالك وابن القاسم انه يقوم عليه
 الان فيعتق الى اجل وقال سحنون ان شا الممستك قوم الساعة فكان
 جميعه حر الى سنة مثلا وان شامساك وليس له بيعه قبل السنة
 الا من شريكه واذا امت السنة قوم على سيدي العتق عند يوم المقوم
 الحساد في عتق الشريك في الاصل مصدر لا يقبل العتق واطلق
 على متعلقه وهو المشترك ومع هذا لا بد من اضرار تقديره جز مشترك
 او ما يقارب ذلك لان المشترك في الحقيقة هو جملة العين والجزء
 العين منها اذا افرد بالعين كالبند والرجل مثلا وانما النصيب المشاع
 فلا اشتراك فيه انتهى عشر تعض الحديث ان لا يترق في

الجزء المعق بين القليل والكثير لاجل التكثير الواقع في سياق الشرط
 المالك عشر اذا اعتق عضوا بعينه كالبند والرجل اقتضى الحديث
 ثبوت الحكم المذكور فيه وحاشا اني حينه في الطلاق جازها وتناول
 اللفظ هذه الصور اقوى من تناوله الجزء المشاع على ما قررناه لان الجزء
 الذي افرد بالعتق يشترك حقيقة الرابع عشر بمعنى ان يكون
 العتق جزا من المشترك فيصدي الطريقة اذا عتق الحزين هل يستوي الى
 الام الخامس عشر قولنا عليه السلام لا يقضي ان يكون العتق منه
 مضادا للنصيب كقولنا اعطيت نصيبك من هذا العبد فعلى هذا القول اعطيت
 نصيب شريك لم يوتر في نصيبه ولا في نصيب الشريك على المذهبين
 فلو قال للعبد الذي يملك نصيبه نصفك حر او اعطيت نصفك فهو عمل
 على النصف المختص به او يحمل على النصف شاعيا فيه اختلاف لا صحاب
 الشافعي رحمه الله وعلى كل حال فقد اعتق انما كل نصيب او بعضه فهو داخل
 تحت الحديث السادس عشر هذه الرواية تعضى ثبوت هذا الحكم
 في العبد والامة مثله وهو المشبه ان هذا اللفظ من القياس الذي في معنى
 الاصل الذي لا ينبغي ان ينكره منصف غير انه قد ورد ما يقتضي دخول
 الامة في اللفظ فانهم اختلفوا في الرواية فقالت الشعبي عن مالك عن نافع
 عن ابن عمر في مملوك وكذا في رواية ايوب عن نافع واما عبيد الله
 عن نافع فاحتملوا عليه في رواية ايوب اسامة وابن عمر عنه في مملوك
 كما في رواية الشعبي عن مالك وفي رواية بشر بن الفضل عن عبيد
 الله في عبيد وفي بعض هذه الروايات عموم وحاشا هو اقوى من ذلك في
 رواية موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عمر انه كان يترى في العبد والامة يكون
 بين الشريكين فيعتق احدهم بصدقه منه يقول قد وجب عليه عتقه
 كله وفي اخر الحديث خبر بذلك ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وكذا في رواية صحيحين جويرية عن نافع يذكر العبد والامة
 قريبا مما ذكرناه من رواية موسى وفي اخره رفع الحديث الى النبي صلى

الله عليه وسلم **في** **السنابع** عشر قوله عليه السلام وكان
له مال ان كان بالنا فكان له مال انقضى ذلك ان يكون اليسار معتبرا في وقت
العقوق وان كان بالو او احملا ان يكون الجاهل وان الامر كذلك
الباقين عشر قوله عليه السلام له مال يخرج عنه من لا مال له وبه قال
الشافعية رحمهم الله فيما اذا اوصى احد الشريكين باعتاق نصيبه بعد
موته فلا سراة والخرج كله من الثلث لان المال ينتقل بالموت الى الوراث
ويبقى للميت لا لماله ولا يقوم على من لا مال شيئا وقت نفوق العتق في نصيبه
وحيث لو كان مالك كل العبد فاصى عتق حرمته فاعتق لم يسر وكذا
لو دبر احد الشريكين نصيبه فقال اذ امت فصيبي مثل حرم وكل هذا
جار على ما ذكرناه عند من قال به وظاهر المذهب عند المالكية
فمن قال اذ امت فصيبي منك حر انه لا يسري وقيل انه يقوم في ثلثه
وجعله موثرا بعد الموت **المناصب** عشر اطلق الثمن في هذه الرواية
والمراد القيمة قال الثمن ما اشترت به العين وما يلزم بالقيمة لا بالثمن وقد
بين المراد في رواية بشر بن الفضل عن عبد الله ما يبلغ منه يقوم عليه قيمة
عدل في رواية عمر بن دينار عن سالم عن ابيه اما بعد كان بين اثنين
فاعتق احدهما فان كان موثرا فانه يقوم عليه باعلى القيمة او قال
قيمة لا وكس ولا شطط في رواية ابو بوب من كان له من المال ما يبلغ منه
قيمة العدل في رواية مويبي يقاوم ويماله قيمة العدل وفي هذا ما
بين ان المراد بالثمن القيمة **الحديث** **وال** قوله عليه السلام ما يبلغ من العبد
ينقض تعليق الحكم بما يبلغ من العبد ولو كان المال لا يبلغ كمال القيمة ولكن
فيه بعض النصيب في السراية وجهان لاصحاب الشافعية فيمكن ان يستدل
من لا يري بالسراية بمفهوم هذا اللفظ ويؤيد بان في السراية بيعا للملك
الشريك عليه والا صح عندهم السراية الى العذر الذي هو مؤثر في
لخصيصا للخير بقدر الامكان والمفهوم في مثل هذا ضعيف الحادي
في العشر **وال** اذا كان يملك ما يبلغ كمال القيمة الا ان عليه دينا يساوي

ذلك او يزيد عليه فهل ثبت الحكم في السراية والقويم فيه الخلاف الذي في
شع الدين الزكاه ووجهه الشبهة بينهما اشتراكهما في كونها حقا لله تعالى
مع ان فيها خطأ للادي ويمكن ان يستدل بالحديث من لا يري الدين مائتا
ههنا اخذا بالظاهر مائتا خصيص هذه الصورة بالمانع الذي يسميه فيها خصمه
والمالكية على اصرارهم في ان من عليه دين بقدر ماله فهو ميسر الشاي
والعشر **وال** ينقض الخيران من كان للعق مائتي سهم نصيب شريكه
يقوم عليه وان لم يملك غيره هذا الظاهر والشافعية يخرجوا وقت يومه
وقوت من تلزمه نفقته وذمت توب وسكني يوم والمالكية اختلفوا
فقبل باعتبار قوت الايام وكسوه ظهره كما في الديون التي عليه ويناج منزله
الذي يسكن فيه وشواربته وقال اشهب منهم انما يتول له ما يواربته
اصلا الباقية **والعشر** **وال** اختلف العلماء في وقت حصول العتق
عند وجود شرائط السراية الى الباقي وللشافعية رحمه الله ناهية اقوال
احد **وال** هو الاصح عند اصحابه انه يحصل بعتق الاعناق وفي رواية
عن مالك الباقي ان العتق لا يحصل الا اذا ادى نصيب الشريك وهذا
ظاهر مذهب مالك الثالث انما يوقف فان ادى القيمة بان حصول
العتق من وقت الاعناق والابان ان لم يعق والفاظ الحديث المذكورة مختلفة
عند الرواة في بعضها قوة لمذهب مالك وفي بعضها ظهور المذهب الشافعي
وفي بعضها احتمال يتقارب والفاظ هذه الرواية لشعربا قاله مالك وقد
استدل بها على هذا المذهب لانها تنقض ترتيب القويم على عتق النصيب
وتعقب الاعطاء وعتق الباقي للقويم بهذا الترتيب من الاعطاء وعتق
الباقي للقويم فالمقوم اما ان يكون راجعا الى ترتيب في الوجود او الى ترتيب
في المرتبة والشاي باطل لان عتق النصيب الباقي على قول السراية بنفس
اعتناق الاول اما مع اعتناق الاول او عقبيه فالقويم ان اراد به الامر
الذي يقوم الحياكم والقويم فهو متأخر في الوجود عن عتق النصيب والسراية
معا فلا يكون عتق الشريك مؤثرا على القويم في الوجود مع ان ظاهر اللفظ

النصيب من المال اريد بالتقويم وجوب التقويم مع ما فيه من المجاز في التقويم هذا ان
 المعتبر مع الحق الاول من تقويم على الاعطاء وعق الباقى فلا يكون عق الباقى
 متاجزا عن التقويم على هذا التقسيم لكنه متاجز على ما دل عليه ظاهر اللفظ
 واد ابطال الثاني حين الاول وهو ان يكون عق الباقى راجعا الى الترتيب
 في الوجود اي يقع اول التقويم ثم الاعطاء وعق الباقى وهو مقتضى مذهب
 مالك رحمه الله الا انه سمي على هذا الاحتمال ان يكون وعق يعطون على تقويم
 لا على اعطى فلا يلزم تأخر عق الباقى عن الاعطاء ولا يكون معه في رجه واحده
 فليكن بالنظر في ارجح الاحتمالات اعني عطفه على اعطى او عطفه على تقويم واقرى
 منه رواية عن زيد بن اسلم عن ابنه اذ فيها قال كان يوسف انا يوم عليه
 با على القيمة او قال قيمه ولا وكس ولا شطط لم يقوم لصاحبه حصته لم يعق
 فحاشا لم يظنه ثم النصيب للترتيب الحق على الاعطاء والتقويم واما تلك طاهره
 للشافعي فروايه حماد بن زيد عن ايوب عن نافع عن ابن عمر عن ابي بصير قال في عبد
 وكان له من المال ما يبلغ ثمنه قيمه العبد فهو عتيق له واما ما في رواية بشير
 ابن الفضل عن عبيد الله مما جازها من اعني شركا له في عتق فقد عتق كماله
 انه كان الذي عتق نصيبه من المال ما يبلغ ثمنه يقوم عليه ثمنه عدل في دفع
 لشركا له انصباهم وخلي سبيله فان كان في اوله ما يستدل به لمذهب
 الشافعي رحمه الله لقوله فقد عتق كماله فان ظاهره يقتضي عتق كماله
 لا عتاق النصيب وفي اخره ما يشهد لمذهب مالك رحمه الله فانه قال يقوم
 قيمه عدل في دفع عتاق النصيب للتقويم ودفع القيمة للشركاء عقيب
 التقويم وذكر حليبه السبيل بعد ذلك بالواو والذي يظهر في هذا ان
 ينظر الى هذه الطرق ومخارجها فاذا اختلفت الروايات في خروج واحد
 احدا بالاكثرا والاحفظ فالاحفظ ثم نظرا الى اقربها دلالة على المقصود
 فعمل بها واقرى ما ذكرنا المذهب مالك لفظه ثم واقرى ما ذكرنا المذهب
 الشافعي روايه حماد وقوله من اعني نصيبا له في عتق وكان له من
 المال ما يبلغ ثمنه قيمه العبد فهو عتيق لكنه محتمل ان يكون المراد ان

١٠

ماله الى العتق او الى العتق قد وجب له وحقق واما قضيه وجوبها للنصيب الى
 بفعل السراية او توقفا على الا اذا لم يحصل فادله الى الحال الى هذا الواجب
 للنظر في اقوى الدلائل واطهرهما دلالة ثم على تراخي العتق عن التقويم والاعطاء
 او الدلالة لفظية عتيق على تحرير العتق هذا بعد ان يجري ما ذكرناه من اعتقاد
 اختلاف الطرق او اتفاقها الرابع والعشرون يمكن ان يستدل به
 من يرى السراية بنفس الاعتيان على عكس ما قدماه في الوجه ثلثه وظيفه
 ان يقال لو حصل السراية بنفس الاعتيان لما عتقت القيمة جزا للاعتناق
 ولا كن عتقت فالسراية بحاصله بالا اعتناق بان الملازمة انه اذا اناخرت
 السراية عن الاعتيان وتوقت على التقويم فاذا اعتق الشريك نصيبه نفذ واذا
 نفذ فلا تقويم فلو اناخرت السراية لم تسبق التقويم لكنها سبقت بالحديث
 الخامس والعشرون اختلفت الحنفية في تجري الاعتيان بعد اتفاقهم
 على عدم تجري العتق فابو حنيفة يرى بالجوري في الاعتيان وصاحبه لا يريانه
 وابني على مذهب اي حنفية ان الشاكت ان يحق ابقا للمالك وتضمن شركا له
 لانه جني على العبد واستسعا العتق لانه ملاك هذه في حال لبيار العتق فان
 كان حال اعساره سيقط التضمن وتبقى الامران الاخران وعندي يوسف
 ونجد لمالم يحجز الاعتيان عتق كله ولا مال اعتياقه ولهما ان يستدل بالحديث من
 جهة ما ذكرناه من تعين القيمة منه ومع جوري الاعتيان لا تعين القيمة منه
 السنادين والعشرون الحديث يقتضي وجوب القيمة على الحق للنصيب
 اما صريحا كما في بعض الروايات يقوم عليه قيمه العدل في دفع لشركا له حصصهم
 واما دلالة شياقه لا يشك فيها كما في رواية اخري وهذا يرد مذهب من يرى
 ان باقى العتق يعق من ثلث مال المسلمين وهو قول مروى عن ابن سيرين رحمه الله
 معصاه التقويم على الموصر وذكر بعضهم قوله اخرا انه بنقد عتق من عتق
 وسبق من لم يعق على نصيبه بفعل فيه ما شأ وروى في ذلك عن عبد الرحمن بن
 يزيد قال كان بيني وبين الاسود غلام شهد القادسية وابلي فيها فاذا واعنته
 وكنت صغيرا فذكر ذلك الاسود لعمر رضي الله عنه فقال اعتقوا انتم

نص
 ملكه الاسود

ويكون عبد الرحمن على نصيبه حتى يزعم في مثل ما رغبتم فيه أو يأخذ
نصيبه وفي رواية عن الأسود قال كان لي ولاخبر عام أبي يوم القادسية
فأردت عتقه لما صيغ فذكرت ذلك لعمر رضي الله عنه فقال اتصدق عليهم
نصيبهم حتى يبلغوا مال رغبتهم فبقي فيه ولا اتصدق عليهم نصيبهم فقال
بعضهم لو رأيت النصيب لم يكن ذلك أفساد النصيبهم والاستاء صحيح غير
أن في إثبات قول بعدم النصيب عند البشار وعلى كل تقدير فالحدث يدل على
القوم عند البشار المذكور فيه السابق والعشرون قوله قوم عليه
فيه عدل يدل على أن المال المطول في باب التيم وهو امر متفق عليه لا سماع
النص على الحريات من التيم في هذه الزمان السابق والعشرون استدلال
به على ضمان المتلفات التي ليست من ذوات الأمثال بالقيمة لا بالمثل صورة
الناشر والعشرون اشتراط قيمة العدل بقضي اعتبار ما يختلف به
القيمة عن كفا من الصفات التي يعتبرها الناس الثلاثة وفي التصريح
بعق نصيب الشريك المعق بعد إعطاء شركائه حصصهم قال أبو يوسف هو
ابن يزيد عن زيعة سأل عن عدي بن أسد فاعق أحد ما نصيبه من العبد فقال
ربحه عتقه مردود وقد جعل على أنه منع عتق المشاع ظاهرة العتق إعطاء
شركائه حصصهم لأنه رتب على العتق القوم بالفاء ثم على القوم بالفاء لا إعطاء
والعتق وعلى قولنا أنه يشترى بنفس العتق لا يتوقف العتق على القوم والإعطاء
وقد اختلفوا في ذلك على أنه أقوال أحدها أنه يسري إلى نصيب الشريك
بنفس العتق والثاني يعق بإعطاء القيمة والثالث أنه موقوف على
والثلاثة قولنا لا ينفذ عتق منه ما عتق فهم منه عتق ما عتق فقط لأن
الحكم السابق يقتضي عتق الجميع أعني عتق المورث فيكون عتق المورث لا يقتضيه
نعم من ههنا أنه هل يقتضي ثبأ الباقي من العبد على الرق أو يستعصم العبد
فيه نظر والدين قالوا بالاستعصام منع بعضهم أن يدل الحديث على ثبأ الرق
في الباقي وأنه إنما يدل على عتق هذا النصيب فقط ويؤخذ حكم الباقي من حديث
آخر وسياي اللام في ذلك أن شاء الله تعالى الحديث الثاني من أعق سقنا

هذا طريق

في الدون

هذا هو الوجه الذي ذهب إليه الجمهور في العتق

في هذا الحديث

له من مملوكه فعلية خلاصة كذا في ماله فان لم يكن له مال يوم المول فتمه
ثم استسعى العبد بغير مشقوق عليه فيه مسائل المسألة الأولى في صحبه
وقد أخرج الشيخان في صحيحهما وحديثك بذلك فقد قالوا إن ذلك على وجه
الصحيح والدين لم يقولوا بالاستعصام فاعلموا في تضعيفه معالاة لا تصوب على
التقيد ولا يمكنهم الوفاء بمثلها في المواضع التي يحتاجون إلى الاستدلال
بأحداث ترد عليهم فيها مثل تلك التعليقات والتوضيحات على هذا القول ههنا
في الاعتماد على صحيح الشيخين وبتر السطوف في الموضوع البسيط أن شاء الله
المسألة الثانية قوله صلى الله عليه وسلم من مملوك يعم الذكر والأنثى مجاً
بخلاف الرواية الأخرى في عبد على أن بعض الناس ادعى أن لفظ العبد يتناول
الذكر والأنثى وقد نقل عنه وهذا إلى خلاف مواد أقرب منه إلى مراده على
أنه قد يتعسف متعسف ولا يري أن لفظ المملوك يتناول المملوك المسألة الثالثة
قوله فعلية خلاصة قد يشعر بأنه لا يشترى بنفس العتق لأنه لو عتق بنفس العتق
سواء قد خلاص على هذا المقدر بنفس العتق واللفظ يشعر باستقبال خلاصه
إلا أن يقدر محذوف كما يقال فعلية عوض خلاصة أو ما يارب هذا
المسألة الرابعة فعلية خلاصة كذا ههنا رتبة الكل من حيث هو وكل
أعني الكلي المجموع لأن بقضه قد خلاص بالعتق السابق والذي خلاصه كل من
حيث هو ككل هو تمة عتقه المسألة الخامسة في ماله يستدل به على
خلاف ما حكى عن من يقول أنه يعق من بيت مال المسلمين وهو قول مروي عن
ابن سيرين رحمه الله المسألة السادسة قد يستدل به من يقول أن الشريك
الذي لم يعق ولا ليس له أن يعق بعد عتق الأول إذا كان الأول موصراً ونفذ
لم يحصل الوفاء بكونه خلاصه من ماله لكن يرد عليه ذلك الحديث فإن كان من
لوانه عدم صحة عتقه أنه يشترى بنفس العتق إلى المعق الأول فيكون هذا
دليلاً على أن السراية بنفس العتق وسنظر في الترجيح بين ههنا الدلالة
وبين الدلالة التي قدمناها في قوله عليه السلام قوم عليه قماء عدل ويعطى
شركاه حصصهم يعق عليه العبد وأن ظاهرة ترتب العتق على إعطاء

وهو أول لفظ عبد

القيمة فاي الدليلين كانا ظاهرا فعمل به المسئلة السابعة فعليه خلاصة
 كله في ماله يقتضي عدم استسعا العبد عند يئسار المعق المسئلة الثامنة
 فان لم يكن له مال ظاهر النفي العام للمال وانما يراذبه مال يودي الى خلاصه
 المسئلة التاسعة استسعى العبد الزم السعي فيما يملك به بقيه رقبته من الرق
 وشروط منع ذلك ان يكون غير مشقوق عليه وفي ذلك الحواله على الاحتماد والعمل
 بالظن في مثل هذا كما ذكرناه في مقدار القيمة المسئلة العاشرة الذين قالوا
 بالاستسعا في حال عسر المعق هذا مستندهم ويجارضه مخالفهم بما قدمناه
 من قوله عليه السلام والافقد عتق منه ماعق والمظن مخصص في تقديم احدي
 الدلائل على الاخرى اعني دلالة قوله عتق منه ماعق بحال الرق الباقي ودلالة
 استسعى على لزوم الاستسعا في هذه الحالة والظاهر ترجيح هذه الدلالة
 على الاولى والله اعلم بالصواب الحديث الثالث عن جابر بن عبد الله رضي
 الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما له في لفظ بلغ النبي صلى الله عليه
 وسلم ان رجلا من اصحابه اعق غلاما له عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه
 ثمان مائة درهم ثم ارسل ثمانية اليه فاختلف العلماء في بيع المدبر ومن
 منع من بيعه مطلقا فالحديث حجة عليه لان المنع الكلي يناقضه الجواز
 الجزئي وقد دل الحديث على بيع مدبر بصرى حجة مؤيد قاض المنع من
 بيع كل مدبر وانما من اجاز بيع المدبر في صورته من الصور فاد الحق عليه
 بهذا الحديث من يرى جواز كل مدبر يقول انا اقول به في صورة كذا
 والواقعه واقعه حال لا عموم لها فيكون في الصورة التي تقول
 لجواز بيعه فيها فلا تقوم على الجح في المنع من بيعه في غيرها كما يقول مالك
 رحمه الله في جواز بيعه في الدين على المذكور في مذهبه ومذهب الشافعي
 رحمه الله والمنقول عن غير ما دل رحمه الله جواز بيعه في
 وافق النزاع من نسخة في ثالث وعشرون من شهر شوال سنة اربع عشرة
 وسبعمائة وكنته العبد الفقير الى الله تعالى لموت ابن عبد الله عسى الفقير
 الى الله تعالى عبد الواحد بن الشيخ المرحوم صدر الدين محمد بن ابي حمزة وصلى الله عليه وآله

اي

المدر



ج

سببه

الفصل

في جواز بيع المدبر
 في صورة كذا